1a

٤٠

56

استظهار الصغار
على اظهار الاسرار
في علم النحو

Süleymaniye Kütüphanesi
Bölüm: Yazma Bağışlar
Demirbaş No: 7454
Sınıflama No: 492.7

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا مغنى اللبيب وكافيه بلمحة فضل لتسهيل الفوائد كافيه
ونشكرك اذ رفعت من جزم بصرف الهم نحو بناء غوامض العلوم
على قواعد الاعراب ونصبت من خفض جناحه لاظهار اسرار
الفنون بنتائج افكاره بلا اغراب ونشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له المقدر للحركة والسكون والفاعل كل مفعول ما كان
ويكون تقدس عن الاشباه والنظائر اسمه وفعله وتنزه عن
وصمة الحرف كلامه وقوله ونشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
المبتدأ به كما في الخبر الايجاد والمنادى لتمييز حال الخلق اذا اتسع
ظرف الخوف يوم المعاد فهو عمدة الكائنات بل غرة جبينها الهادى
بضوء مصباح رسالته الى اوضح المسالك وخلاصة الكون المخصوص
بجمع جوامع الكلم مع جمل خصائصه التى لا يدرك مفصلها بليغ ولو
كان مالك البلاغة وابن مالك ونسئلك يا مجيب النداء ومنزل
قطر الندا ان توصل الى ذلك النبى النبيه صلة صلاة موصول بها
عائد السلام والى آله وتابعيه المضاف الى ضمائرهم معارف لا تخصها
اشارة غيرهم من الاعلام ونرجو توكيد العطف علينا بنعت العلم

بدل الجهل بالرضى والقبول على نسق الماضين من ذوى البيان
والفضل انك اكرم مسئول اما بعد فيقول راجى رحمة ربه
واسير وصمة ذنبه خادم الحضرة القادرية باقراء الدرس ولابس
خرقة محبة الصوفية بلا لبس احقر الانام الموحدية عبد السلام
صلاح الدين كان الله تعالى له واصلح فى الدارين حاله لما رايت
كتاب الاظهار قد اعطى حظا وافرا من الاشتهار لا سيما فى البلاد
الرومية لا زالت من الاكدار محمية وقد اشتمل على اسلوب من
التعبير غريب واحتوى على ترتيب من التحرير عجيب وفيه من
الكلام الدقيق ما دارت عليه رحى التحقيق ولم يكن فيما راينا
عليه من الشروح ما يهش له القلب وترتاح له الروح وما وقع
عليه من نتائج افكار بعض الفضلاء وان كان مستحسنا مقبولا
عند كثير من الاذكياء فقد اهمل فيه كثير من الفوائد وربما ذكر فيه
شيء من الزوائد احببت ان اعلق عليه شرحا يحل عقد عقود
عباراته فيحل من الشروح محل العين من الانسان ويظهر كنوز رموز
اشاراته فيظفر بخبايا زواياه جميع الاخوان فشمرت عن ساعد
الجد وتأخرت عن الهزل الى الجد وسميته استظهار الصغار
على اظهار الاسرار معترفا بانى لم اكن من فرسان هذا المضمار ولا بلغ
جواد ذهنى فى الجرى هذا المقدار لكن الذى حدانى لذلك هو اغرائى
بالسلوك فى هذه المسالك التأسى بالعلماء الافاضل وضبط شوارد

القواعد والمسائل مع ما اتفق عليه العقلاء واجمع عليه الفضلاء
من الاوائل والاواخر ان التحلى بحلية الاشتغال بخدمة العلم
وتحصيل الكمال من افخر المفاخر وان نفع العباد من انفع
الاعمال يوم المعاد وان علم النحو وان لم يكن كالفقه والتفسير
فقدره بين العلوم كبير ونفعه كثير كيف وهو اقوم طريق
واكرم رفيق يوصل صاحبه الى فهم الكتاب والسنة فيرقيه الى
اعلى الدرجات فى الجنة بل هو فى الدنيا انفع الوسائل الى نيل
اكثر الفضائل وبضاعة فاخرة لمن يريد المباهاة والمفاخرة فهو
زينة لمن تحلى به فى الدنيا والاخرة ولهذا قيل فيه ونسب الى الامام على
كرم الله وجهه شعر اذا اردت من العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن
فحرى بالعاقل ان يشتغل به ولا يلتفت الى من اشتغل بلهوه ولعبه
لكن الاشتغال بتحصيل العلم فى هذا الزمان قد كاد يتعذر على
كثير من الاخوان بل كاد العلم والامر لله تخفى اثاره والجهل
والعياذ بالله يظهر وتكثر انصاره فتكون المدارس كرسم دارس
وقرائة الدروس مشرفة على الدروس شعر درست الا بقايا اسطر
سمح الدهر بها ثم محاها لكن قدس المولى المجيد عز سلطانه وتفضل
تعالى جده وجل شانه بايقاد مصباح الالهام فى زجاجة الاعظام
فى مشكاة قلب حضرة الخليفة الاعظم وامير المؤمنين وامام
العالم ظل الله المبسوط على خليقته وخليفة رسوله الرؤف بامته

ممهد قوانين العدالة ومبدد جموع الكفر والضلالة حامى بيضة
الاسلام بباهر سطوته وماحى اثار الطغام بقاهر سلطنته
احكم بنظامه وتنظيماته الخيرية احكام الملة الحنيفية والدولة
العثمانية الذى تقصر عن شرح مطول مزاياه الافهام وتعجز عن
بيان مختصر عطاياه السنة الاقلام مالك رقاب الامم
ملك ملوك العرب والعجم السلطان الغازى عبد المجيد خان
ابن السلطان الغازى محمود خان ايد الله تعالى دولته وابد خلافته
وجعل وجوده وجوده قرة لعين الاسلام ولواء عدله واحسانه
منشورا على رؤس الانام فالهمه ان يقر عينى الدين والدنيا
ويسر قلبى الفتوة والفتيا بنصب مولى رفع بضم العمل الى العلم
خفض راس الزمان وكسر قلبه وجزم الافعال المذمومة بسكون
الحلم فتحت حركاته فى شرق الكون وغربه ذو المجد المجد فى تهذيب
النفس واصلاح امرى الدين والدولة والمجدد الذى لو تجدد علمه
لكان هو المجدد ولم يدرك احد فضله الفرد الثانى ركبتيه فوق منصة
المشيخة الكبرى حتى رقى مقاما وقفت امانى المعالى دونه حسرى
متع الله العالمين بعظيم مشيخته وادام على رؤس العالمين ظل
رافته ولا فتئت الملة الحنيفية مبتهجة بعباراته والدولة العثمانية
منتهجة سبل اشاراته والهمه ايضا ادام الله سلطانه وضاعف على
المسلمين احسانه ان يحيى داثر العلم ودارسه ويعمر رباعه ومدارسه

بترتيب مجلس للعلم يحكى البيت المقدس ٥ اذ غص بورثة الانبياء
المقدس منهم الصدور ٥ ويحله اذ لايحاكيه الفلك الاطلس ٥ اذ زين
بمصابيح الاهتداء ٥ وكوامل البدور ٥ كل منهم قد اضحى جيد الدهر
بعقود فضله حاليا ٥ وتمنى الفلك الدوار لو كان لبعض ايات محاسنه
تاليا ٥ ادام الله تع في الاولى والاخرى ٥ ما يشاؤن ماهو الاولى
والاحرى ٥ مولانا الوامسر ودين آمين ٥ في خدمة مولانا امير المؤمنين ٥ هذا
وانى لارجو من نظر في هذا الشرح ان يجتنب الاعتساف ٥ وان ينظره
بعينى الرضى والانصاف ٥ فان عثر على عثرة زل بها قدم القلم ٥
فليتامل ولايعجل فربما يجد لها محملا صحيحا والا اصلحها بلطف وكرم ٥
فان العصمة من الخطأ والغلط ٥ لاتكون الا للانبياء فقط ٥ بل السهو
والنسيان ٥ مالم يسلم منهما انسان ٥ والله ولى التوفيق ٥ وبيده ازمة
التحقيق فنقول اولا ينبغى لكل طالب علم ان يحصل الشعور به قبل
الشروع فيه ليكون على بصيرة في طلبه فلا يفوته شيئ مما يعنيه ولا
يصرف همته الى ما لايعنيه وان يصدق بموضوعية موضوعه وهو
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ليتميز عنده عن غيره تميزا ذاتيا
فتزداد بصيرة في طلبه وان يصدق بغائية غاية المترتبة عليه
المخصوصة به المعتد بها في نظره ليصون سعيه عن العبث ويزداد
جدا ونشاطا في طلبه وذلك ان كل علم كثرة تضبطها جهة وحدة
وقد اجمعوا على ان كل كثرة كذلك من حق كل طالبها ان يعرفها

بتلك الجهة والنحو علم فن حق طالبه ذلك وهو علم باصول
يعرف به احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات
العربية وغايته عصمة اللسان عن الخطأ في الاعراب والاستعانة
على فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعا عليه وسلم ومسائل
الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا ونقول ثانيا ان الكلام على
البسملة والحمد ما شاع وذاع ٥ وملأ الاسماع ٥ حتى كادت تمجه
الطباع ٥ فاغرانا ذلك بالاعراض عنه ٥ والتوجه لما لابد فيه منه ٥
بان نقول لما كان تاليف المصنف امرا ذا بال وكل امر ذا بال امر
صلى الله عليه وسلم ان يبدأ فيه ببسم الله قال رحمه الله تع امتثالا
لذلك واقتداء بكتاب مالك الممالك في اول كتابه بسم الله
الباء للاستعانة نظرا الى توقف المبدؤ به عليه شرعا فالظرف
لغو متعلق بفعل مقدر مؤخرا اهتماما باسم الجليل جل شانه يؤخذ
مما بدئ به فيه كاؤلف او للمصاحبة على ارادة التبرك ورجح بامور
ذكرت في المطولات فالظرف مستقر عند الجمهور حال عامله الفعل
المقدر وجوزت اللغوية وعندى لامانع من استقرار الظرف على
الاول وان لم اره مصرحا فيقدر بسم الله مستعينا اؤلف كما يقال
مصاحبا متبركا مثلا وقيل الباء للالصاق ووجهه ظاهر وقيل بمعنى
على وله وجه وقيل زائدة وليس بشيئ وقيل قسمية وهو غريب
جدا واسم مقحم لدفع ايهام القسم وليعم جميع اسمائه سبحانه على ما

قيل او مستعان به على معنى التوقف المتقدم ومصاحبته ظاهرة
فلا الخام واصله سمو من السمو وهو العلو حذف عجزه وعوض عنه
همزة الوصل فوزنه افع وقيل افل من السمى وقيل اعل من الوسم
بمعنى العلامة وطولت باء البسملة خطا عوضا عن ما حذف
والله علم على الاصح بالخصوص او بالغلبة على ذات الواجب
جل وعلا والمعرفة الاجمالية كافية للوضع او الواضع مسماه فلا
اشكال وزعم اسميته لمفهوم الواجب او المستحق للمعبودية وهو
كلى منحصر فى فرد فليس بعلم لان مفهومه جزئى ليس بوجيه
كما بين فى محله واما كون اصله اله حذفت همزته وعوض عنها
ال من اله بكسر عينه اذا تحير او بفتحها اذا عبد او من لاه اذا ارتفع
او احتجب الى غير ذلك اسم جنس لكل معبود ثم استعمل فى المعبود
بحق فبالنظر الى ما قبل العلمية فلا ينافيها وعلى هذا فهو منقول
وقيل مرتجل وصحح وهو عربى ووروده فى غير العربية من التوافق
ونقل بعضهم عدم اشتقاقه عن الاكثرين وهو على علميته اعرف
المعارف اذ لا يعلم له سبحانه سمى ولو تعنتا فى الكفر بخلاف الرحمن
وهو فى الاصل صفة مشبهة من رحم كالغضبان بعد نقله الى فعل
بضم العين او تنزيله منزلة اللازم بمعنى كثير الرحمة جدا ثم غلب على
البالغ فى الرحمة والانعام بحيث لم يسم به غيره تعالى ووصف مسيلمة
به تعنت فى الكفر وغلبة العلمية لا تنافى اعتبار الوصفية فيجوز كونه

نعتا وكونه بدلا بالاعتبارين وصرفه ومنعه لتعارض السببين
وهو ابلغ من اسمه تعالى الرحيم بشهادة الاستعمال ولا يعارضه
حديث يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها لامكان الابلغية كيفا
والقياس لزيادة البناء واشتقاقه كامر فى شقيقه ولدلالته
على دقائق الرحمة جعل كالتتمة لما قبله الدال على جلائلها الذى
هو المقصود الاعظم لئلا يغفل عن مدلوله فلا يسئل ويكون من
قبيل التدلى فائدة جملة البسملة انشائية معنى لانشاء التبرك
الموقوف على التلفظ بها كما فى الجملة الاستفهامية المتحقق مضمونها ٧ قبل صح
دخول اداة الاستفهام نحو من قام فلا يلزم كون الجملة لانشاء متعلقها
وهو نادر كما يؤخذ من كلام الشهاب الخفاجى فى شرح الشفا الحمد
لغة الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى تعظيما فهو اعم من المدح
والثناء مطلقا لاطلاق المحمود عليه فيهما وعرفا فعل يفيد تعظيم المنعم
بسبب انعامه كالشكر لغة ومنه حمد المصنفين لوقوعه فى مقابلة نعمة
الاقدار على التاليف واما الشكر العرفى فهو صرف العبد جميع ما انعم
به عليه لما خلق لاجله فهو اخص مطلقا وال فيه للحقيقة او الاستغراق
او العهد اى حقيقة الحمد او كل فرد منه او المعهود الذى وقع منه
سبحانه لنفسه مملوك او مستحق لله جل جلاله وعم نواله اى لذاته
سبحانه لا لشىء من اوصافه ولذا قرن بالاسم الجليل ومختص به سبحانه
كما يفيده تعريف المسند اليه باللام فلا فرد منه لغيره حقيقة

وان وجد ظاهرا ففي الحمد من ضرب ما في لام التعريف بما في لام
الجر تسع احتمالات احدها ممتنع والباقي ممكن اثنان بالتأويل
وستة بدونه ثم الحمد مصدر اصله النصب بواجب الحذف عدل
الى الرفع ليدل على العموم والثبات ولهذا مع الاقتداء بالقران
العظيم المقتضي مع امتثال امره صلى الله عليه وسلم بالابتداء
بالتحميد في غير رواية للجمع مع البسملة المحصل للابتدائين الموجب
للجمع بين الروايتين اختار الجملة الاسمية وهي لكون المقصود بها الثناء
بضمونها عليه سبحانه انشائية معنى وجوز خبريتها ايضا على
معنى ان الاخبار باستحقاقه سبحانه الحمد حمد رب هو في الاصل
مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا
وصف به مبالغة كالعدل او هو صفة مشبهة بوزنه حذر ثم ادغم
او بوزن ظاهر حذفت الفه لكثرة الاستعمال ورد بانه خلاف
الاصل معناه المالك او السيد او المربي او الخالق او المعبود ولا
يطلق على غيره تعالى الا بقيد كرب الدار واضافته الى العالمين
لتربية المهابة اذ لامه للاستغراق وهو جمع على ما قيل او اسم وان
عز نظيره لعالم كطابع اسم آلة لما يعلم به ثم غلب على ما يعلم به
الصانع جل شانه من اجناس الموجودات واطلاقه على مجموعها
اشيع من اطلاقه على واحد منها فصاعدا ولا يطلق على فرد
اصطلاحا نحو عالم زيد كما يقال عالم الانسان واشتقاقه اما من

العلم

من العلم فيختص باهله او من العلامة فلا وكانه جمع ليشمل كل جنس
يسمى بالعالم قطعا اذ لو افرد لاحتمل ان يراد به المحسوس فقط
لالف النفس به وتربية الجنس انما تكون باعتبار افراده فيشمل
الاحاد كلها وكان بالياء او الواو والنون مع انه للقلة في المشهور
والمقام يقتضي الكثرة تنبيها على ان العوالم وان كثرت حتى
روى عن وهب ان لله ثمانية عشر الف عالم الدنيا عالم منها
وعن مقاتل انها ثمانون الفا وعن كعب انها لا يحصى عددها
الا الله تعالى فهي قليلة في جنب عظمته سبحانه ورمزا الى اعتبار
العقلاء منها حيث غلبوا او الى ان الجميع بمنزلة العقلاء من حيث
دلالتهم على معنى العلم تنبيه اخذ بعضهم من اختيار هذه الصيغة
للحمد في القران الحكيم انها ابلغ صيغ الحمد والله اعلم والصلوة
التي هي العطف او الميل او الرحمة المقرونة بالتعظيم والاستغفار
والدعاء مشتركا معنويا او لفظيا لما كانت سببا لفيضه جل وعلا
ولقبول الكتاب التي هي فيه ولصلوة الملائكة على كاتبها ما دامت
مكتوبة كما في الحديث وذكر اله صلى الله عليه وسلم المنعم عليه برفعه
مع ذكره عز وجل وقدامه بها في مثل هذا المقام في حديث يعمل به
في الفضائل اتى بها وعطفها على جملة الحمد اشارة الى تبعيتها لم
بخلافه مع البسملة وعلى تقدير خبرية الاولى يقدر القول هنا
فلا محذور على القول بوجوب انشائيتها وال هنا وان جاز فيها

مامر فی لام الحمد لکن الاستغراق ادعائی او عرفی کالقصر الجنسی
واعلم ان المطلوب بالصلوة امر زائد علی ما حصل له صلی الله علیه وسلم
والکامل یقبل الکمال فلا یلزم تحصیل حاصل وان کراهة الافراد
ان ثبتت ففی اللفظ دون الخط فلعله افرد لعدم ثبوتها عنده
او فی الخط فقط واستشکل کون الصلوة بمعنی الرحمة بان فعلها
لا یتعدی بنفسه کفعل الرحمة واجیب بان المترادفین لا یلزم اتحاد
تعدیتهما کما فی جاوزت زیدا ومررت به وکذا کونها بمعنی الدعاء
بانه اذا کان بعلی یکون للمضرة وهی لیست کذلک ولدفع هذا
قید بعض المحققین الدعاء بالخیر واجیب بنحو ما اجیب به عن
الاول وهو ان ذلک مخصوص بلفظ الدعاء وقال بعضهم عدیت
بعلی لما فیها من معنی العطف فکانه یطلب بها العطف علی نبینا
وسیدنا محمد وهو علمه صلی الله علیه وسلم منقول من اسم مفعول
حمد مضعفا سماه به جده عبد المطلب مع انه لم یؤلف قبل او ان
ظهوره بالهام منه عز وجل اشارة الی کثرة خصاله الحمیدة ورجاء
ان یکثر حمد الخلق له حتی یحمده اهل السماء والارض علی ما روی عنه
انه قیل له وقد سماه فی سابع ولادته لموت ابیه قبلها لم سمیت ولدک
محمدا ولیس من اسماء ابائک ولا قومک قال رجوت ان یحمد فی
السماء والارض وقد حقق سبحانه رجاءه والصلوة علی آله معه ایضا
لما کانت مستحبة بالنص عطفهم وترک الجار فی المعطوف مع انه

عن هذا صح

من شعار

من شعار الروافض الیوم فالاولی ذکره للاختصار ولم ایضا ترک
ذکر الصحب مع انهم ملحقون بالآل بقیاس اولی لانهم افضل من آل
لا صحبة لهم مریدا بهم مطلق الاتباع کما هو احد معانیه فیدخل فیهم
الصحب وغیرهم وکان فی توکیده بقوله اجمعین المشیر الی ان
الاضافة جنسیة استغراقیة رمزا الی ذلک وآل اسم جمع اصله اهل
عند سیبویه واول بفتحتین عند الکسائی وکانهما اخذا ذلک
من التصغیر فقد سمع اهیل واویل والاول اکثر یطلق فی اللغة
علی معان منها الاهل والعیال والاتباع وخصه العرف کما قاله
الامام الشافعی باقاربه صلی الله علیه وسلم المؤمنین الذین
حرمت علیهم الصدقة من بنی هاشم وبنی المطلب وقیل المراد به
جمیع امة الاجابة والیه مال مالک والصحیح جواز اضافته الی
الضمیر واختصاصه بالعاقل کما قال بعضهم وبالاشراف ایضا فلا
یقال آل مکة ولا آل الاسکافی مثلا بخلاف الاهل وآل فرعون
لتصوره بصورة الاشراف وبعد للانتقال من اسلوب الی آخر
یناسبه فهی اقتضاب مشوب بالتخلص وهی فصل الخطاب الذی
اوتیه داود فی قول وعلیه فهو اول من تکلم بها واصلها اما بعد
بدلیل لزوم الفاء فی حیزها فالواو نائبة عن اما والمناسبة بینهما
قد یتکلف لها وقیل عاطفة للقصة وقیل استینافیة فاما مقدرة
او متوهمة وبعد ظرف زمان ویحتمل المکان باعتبار الرقم مبنی

على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه بسبب تضمنه معنى الاضافة
او شبهه باحرف الجواب او الافتقار د فعا لالتقاء الساكنين
باقوى الحركات للوهن الحاصل بالحذف فان نوى لفظ المضاف
اليه نصب على الظرفية بلا تنوين وهو محتمل ههنا او جر بمن
وان لم ينو شيئ نصب كذلك لكن بتنوين وليسا مما نحن فيه وهل
عامله الشرط او الجزاء قولان وعززا بثالث وهو انه الواو لنيابتها
عن اما النائبة عن الشرط فعلى الثانى وهو الارجح لافادته تحقق
وقوع الجزاء لعموم شرطه يكون من اجزاء الجزاء قدم على الفاء
ليفصل بين اداتى الشرط كراهة تواليهما ويكون المعنى مهما يكن
اى يوجد من شيئ فهذه رسالة بعد ما تقدم من البسملة والحمد
والصلوة فالفاء لربط جواب الشرط النائبة عن نائبة الواو وزائدة
لتوهم اما والمشار اليه ما فى الذهن من الالفاظ المعينة الدالة على المعانى
المخصوصة على ما هو الراجح من سبع احتمالات ذكرها السيد فى حواشى
فى الكتب والرسائل تقدمت الديباجة ام تأخرت والنكتة فى الاشارة
الى المعقول بما وضع للمحسوس المشاهد حتى نزل منزلته المبالغة فى
كمال تعين المشار اليه وتميزه عنده بحيث صار كالمبصر او الايماء
الى سهولة تناولها وقرب مأخذها بكونها كالامور المشاهدة
او الرمز الى فطانة آخذها بحيث صار المعقول عنده حريا بالتعبير
عنه بما يعبر به عن المشاهد والرسالة فى الاصل اسم من الارسال

المطول ص ٢

لما يوجه

8

لما يوجه نحو الغير من خبر او حكم او نحوهما كما يفهمه قوله تعالى
ابلغكم رسالة ربى وكذا ما فى القاموس فليفهم ثم نقلت
فى العرف لما مر وعليه فهى كائنة فى بيان حقيقة ما يحتاج اليه
كل معرب يراد به المعانى وظرفيتها للالفاظ باعتبار البيان نظرا
الى المتكلم كعكسه نظرا الى السامع شائعة بينهم والمراد بالمعرب المشتغل
بصناعة الاعراب وكون احتياجه لما ذكر اشد الاحتياج ظاهر
اشد الظهور وقد نبه على ذلك بان معظم ما يبحث عنه فى الصناعة
وهو المقصود بالذات منها ثلثة اشياء وما عداها من نحو معرفة
ونكرة ومذكر ومؤنث وتثنية وجمع كالتبع وتلك الثلثة احدها
العامل وسيأتى وجه تقديمه وثانيها المعمول ويأتى فى بابه ما فيه
والثالث العمل وذلك ان المعرب ما لم يعرف كون اللفظ المستعمل
عاملا او معمولا ويعرف طريق عمله لا يعلم من الصناعة شيئا معتدا به
وانما فسر العمل بقوله اى الاعراب لدفع توهم ان يراد به الحدث وليس
به ولم يكتف بالمفسر ليحصل المجانسة فى الحروف مع الاوقعية فى
النفس وحيث علم ان الرسالة لبيان ما تشتد اليه حاجة المعرب
وانه ثلثة اشياء فوجب استحسانا ترتيبها اى جعل اجزاء الرسالة
مترتبة اى ثابتة ومستقرة على ثلاثة ابواب فالترتيب بالمعنى اللغوى
وفيه معنى الثبوت والاستقرار والانتصاب ففى القاموس رتب
رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتب ورتبته انا ترتيبا وفى التاج الترتيب

بك ازبس ديكر فرا كردن اى نصب واحد بعد آخر وعلى متعلقة به
من غير تضمين ولا تقدير والاستعلاء كما فى عليه دين ولا حاجة
الى اعتبار المعنى العرفى المحتاج الى التضمين او التقدير وهما
خلاف الظاهر واذا علم ان العامل والمعمول والعمل المحتاج اليها
المعرب الذى كانت الرسالة فى بيانه مترتبة على ثلاثة ابواب
ومعلوم ان احدها اول وآخر ثان واخر ثالث علم ان الرسالة
عبارة عن ابواب ثلاثة موصوفة بالاولية والثانوية والثالثية
وانها فى بيان العامل والمعمول والعمل لكن النسبة بينها مجهولة اذ لا يعلم
ان الباب الاول فى العامل او فى المعمول او فى العمل فلافادة هذه
النسبة قال **الباب الاول** اى من الابواب الثلاثة التى علم ترتب
الرسالة عليها **فى العامل** اى فى بيان حقيقته واحواله فهذا من
قبيل زيد المنطلق وفى الظرفية ما مر فى مثلها فلا تغفل وانما جعل
هذا اولا لشرفه بالتأثير فى المعمول مع توقف معرفة اكثر افراد
المعمول على معرفته كالمبتدا والفاعل وغيرهما ولما كان العامل
منه فعل ومنه اسم ومنه حرف وهذه لكونها اقسام الكلمة تتوقف
على معرفة مقسمها قدم بيانها وبيان اقسامها على بيانه وصدره
بقوله **اعلم** لزيادة الاهتمام به كى يقبل عليه السامع فيتمكن فى ذهنه
فضل تمكن والا فالعلم بجميع ما فى الكتاب مطلوب وهو خطاب
عام عموم الشمول لكل من يتأتى منه العلم كاستعمال المشترك

فى معانيه

فى معانيه لا البدل والا كان الضمير فى معنى النكرة وهو اعرف
المعارف بعد اسمه عز وجل وهذا من قبيل قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن
عملك حيث لم يقصد بالخطاب هو صلى الله عليه وسلم دون غيره
ولا غيره دونه بل هو عام لكل من يتأتى منه الفعل وقوله **اولا** اى فى
اول الامر قبل الشروع فى بيان العامل فهو كالظرف وهذا احد
استعماليه له والثانى ان يكون وصف تفضيل بمعنى الاسبق
فيمنع من الصرف والتأنيث بالتاء وتدخل عليه من واصله اوال
بوزن افعل ثم اعل بالقلب والادغام بدليل جمعه على اوائل
والصحيح ان معناه ابتداء الشيء فلا يستلزم ثانيا بخلاف الآخر
فانه يقتضى اولا ان **الكلمة** بفتح فكسر كلبنة افصح منها او بكسر
فسكون كنمرة وسدرة وال فيها لماهية الجنس من حيث هى هى
على ما اختاره الرضى وهو الغالب فى امثالها والتاء وان كانت
للوحدة الشخصية وهى لازمة لحقيقة الكلمة لكنها لكليتها البدلية
لا تنافى الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الكل
او البعض وانما تنافيه لو كانت جزئية او كان مركبا من كلمتين او اكثر
مثلا وكون التاء فى نحو تمرة للفرق بين الواحد والجنس يقتضى الاختلاف
لا التنافى وبينهما بون واما الوحدة الجنسية فلم تثبت فى كلامهم
والنوعية انما تكون من معنى التاء فى نحو دحرجة واستخراجة
وفى صيغة فعلة بالكسر وقال بعضهم بامكان تجريد التاء عن ان تكون

للوحدة بقرينة ال وهي كالكلام مشتقة من الكلم كالجرح وزنا
ومعنى لتأثير معنيهما في النفوس على ما قيل ومعناها لغة
اللفظ المفرد وتطلق على الجمل المفيدة مجازا كقوله تعا في رب
ارجعوني لعلي اعمل صالحا فيما تركت انها كلمة وقوله صلى الله عليه وسلم
في قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اصدق كلمة وقول
الناس في لا اله الا الله كلمة الشهادة واصطلاحا اللفظ وهو
في اصل اللغة الرمي مطلقا وفي عرفهما من الفم فقط ثم نقله النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى المرمي كالخلق بمعنى المخلوق الى ما من شانه
ان يلفظ من الفم معتمدا على مخرج حقيقة ومنه المحذوف او حكما
اعرابيا وما يناسبه كالضمائر المستترة والحركات الاعرابية في قول
فدخل كلمات الحق جل شانه وكذا الملائكة والجن حتى تسبيح الحصا
اذ من شانها ذلك وخرج نحو الدوال الاربع لتقييد الحكم بالاعراب وانما
ترك التاء هنا لعدم الاحتياج الى قصد الوحدة لصدق اللفظ على
الكلمة الواحدة بدونها مع كونه اخصر واما المطابقة فلا تلزم لعدم
الاشتقاق والتعريف بال للتنصيص على ارادة الحقيقة وكذا على
كون مفرد صفة لمعنى ولينا في العدول عن وضع الدال على التقضي
الى ان يكون الموضوع الدال على الحال ظاهرا وصفا له مع ان الاصل
فيه الافراد والوضع لغة جعل الشيء في حيز واصطلاحا تعيين شيء
لشيء بحيث متى فهم الاول فهم الثاني ولو اجمالا فيدخل الحرف ونحوه

واللفظي

واللفظي منه مشترك بين تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
وبين تعيينه بازاء المعنى فعلى الثاني المجاز موضوع وعلى الاول
لا ومنه نوعي وهو تعيين هيئة افرادية كالمثنى والمجموع
والمصغر والمنسوب او تركيبية كالمركبات التامة وغيرها لمعنى
والاستعمال فرع اذ هو ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او منا
على ما قيل فيعم المجاز وغيره من الالفاظ المستعملة واخرج بذلك
الغلط والمهمل كديز ومنه نحو اح واخ فليس بكلمة لعدم الوضع
معنى هو في الاصل اما مفعل اسم مكان ويحتمل الزمان على بعد
او اسم مفعول مخفف معني بالتشديد كمرمي او مصدر ميمي
بمعناه من عنى يعني اذا قصد وعرفا ما يقصد او ما يصح ان يقصد
بشيء لفظا كان او غيره صريحا او ضمنا اولا وما بوضع او بدونه
وذكر المعنى مع انفهامه من الوضع لمجرد دلالة الالتزام في التعريف
واستلزامه الدلالة اشهر وان قال المص بعكسه في الامتحان فليفهم
ولاخراج حروف المباني الموضوعة لغرض التركيب فقط بقي ان معنى
نكرة في الاثبات فيلزم خروج المشترك واجيب بان الموضوع
لمعنيين يصدق انه موضوع لمعنى مفرد بالجر صفة لمعنى لا غير
وفي توجيه صحة نصبه على الحالية تعسف لا يتوجه اليه القلب
فالمراد به حينئذ ما لا يدل جزء مسموع من لفظه الموضوع له من حيث
انه كذلك على جزئه وهذا كما قال الرضي خلاف المعروف عندهم

الوضع

لا ينبغى ان يستعمل فى التعريف المقصود به التبيين اذ المشهور
بينهم جعل الافراد و التركيب صفة اللفظ واما ايهامه كون المعنى
متصفا بالافراد بل بالمعنوية ايضا قبل الوضع مع ان الامر بالعكس
فيلزم فيه ما فى من قتل قتيلا من التجوز على ما قيل فالامر فيه سهل
اذ قد قيل فى من قتل قتيلا انه يصح كونه حقيقة باعتبار انه قتيل
بهذا القتل لا بقتل آخر ففردية المعنى ومعنويته كذلك لا بوضع
آخر فيكون حقيقة تدبر وخرج بهذا القيد المركب مطلقا ومنه
ما تلفظ ببعضه كاضرب وقه فعلى امر وبذا يفرق بين ضرب
فى ضرب زيد مثلا وبينه فى زيد ضرب وما وضع بازاء مركب
من الكلمات كلفظى الجملة والخبر داخل فى المفرد اذ ليس للفظه جزء
يدل على جزء معناه واما نحو الرجل وقائمة وبصرى مما عد لشدة
الامتزاج كلمة واحدة واعرب باعراب واحد فلا حاجة لاخراجه عن حد
الكلمة لانه قد عد منها بخلاف نحو عبد الله علما فتعريف المص كتعريف
صاحب المفصل وقوله **ثلاثة** خبر للكلمة وقد اصاب بذكره حيث تخلص
به من اشياء كثيرة ويستفاد منه الحصر وهو استقرائى قطعى اجمع
النحاة عليه لعدم عثورهم على رابع فى كلام العرب بل قد يقال
عقلى لان من صفة الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا
الثانى الحرف والاول اما ان يقترن بالزمان اولا الاول الفعل
والثانى الاسم ومنه اسم الفعل لوجود بعض خواصه كالتنوين فيه

فلابرد

فلا يرد ولا التفات لمن جعله رابعا كابن صابر مسميا اياه خالفة
واما ما شاع عن الفراء من التردد فى كلا فهو فى كونها اى الثلاثة
هى لتعارض الادلة عنده ولم يحكم بانها غيرها والسر فى تثليث
القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام
وتلك الثلاثة احدها **فعل** او هو بدل بعض من ثلثة قدمه على
الاسم مع سموه لانه فى بيان العامل وهذا كله عامل واصل فى
العمل بخلاف ذاك **وهو** بكسر فائه اسم مصدر من فعل بمعنى
التاثير من جهة مؤثر لغة كما قال الراغب والجمع فعال وافعال
سمى به الاصطلاحى للمشابهة فى الصدور من مصدر او لتضمنه اياه
وذلك **ما** اى كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد ان فى ما ابهاما يجب
صون الحد عنه وحينئذ فتذكير **دل** باعتبار لفظ ما وهو
شائع كاعتباره مع المعنى بلا فرق فلا حاجة الى التكلف وليعلم
ان ما يقع فى التعريف من الافعال لا يقصد منه الزمان مجازا
مشهورا فالمعنى لفظ موضوع لمعنى مفرد ذو دلالة **بهيئته**
اى الافرادية وهى الصورة الحاصلة من ترتيب الحروف والحركات
وانما عدل عن الاقتران المعبر به بعضهم لايهامه ما ليس بمراد
وهو اما اقتران اللفظ فيحتاج الى التاويل كما ذكره فى امتحانه
او اقتران المعنى اى المستقل فيجب ارادة التضمنى وذاك خلاف الظاهر
وزاد **وضعا** لينص على ان المعتبر من الدلالة الوضعية فلا عبرة

بما يعرض فى الاستعال ولم يقيده بالاولى بناء على ان ما انسلخ
عن الزمان من الافعال كافعال المدح والذم وما دل عليه
من الاسماء كاسمى الفاعل والمفعول انما هو بحسب الاستعمال
لا بوضع اخر وفهم المعنى بلا قرينة قد يكون لشهرة الاستعمال
فلا يدل على الوضع فلا ترد على التعريف جمعا ومنعا ومعنى
كون الاسمين المذكورين حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال
كما قالوا انهما كذلك بالنسبة الى المعنى الكائن فيهما لا الى
الدلالة عليهما فلا اشكال ولان عدم دلالة نحو يزيد ويشكر
عليه على الزمان انما هو باعتبار الوضع الثانى لا الاولى واما
نحو الماضى والمستقبل وامس وغدا مما يدل على الزمان المعين
وضعا كما قيل فليس دلالته عليه بالمطابقة او التضمن بل هو
(جواب اما)
لازم لمدلولها اذ معنى الاولين المنعدم بعد الوجود والمنتظر
الوجود ومعنى الاخيرين اليوم الذى قبل يومك والذى
بعده ومعنى الفصل وقوع الحدث فى الزمان المعين واين
هذا من ذاك فافهم والله تعالى يتولى هداك والتنصيص على احد الازمنة
الثلاثة التى هى الماضى والحال والمستقبل وشهر تها جوزت
استعمالها فى التعريف بلا تفسير ولو مجازا لاخراج نحو الصبوح
والغبوق مما دل على مطلق الزمان ولا تضر دلالة المضارع
على تقدير اشتراكه على زمانين لانها بوضعين فبالنظر الى

لا

كل على واحد على ان المشترك لا بدله من قرينة معينة فلا يدل الا
على واحد قطعا او نقول الدال على اثنين دال على واحد ايضا
ولم يحتج لبيان كون الدلالة بنفسه لخروج الاسم والحرف بدونه
لعدم وضع هيئة واحد منهما للدلالة على احد الازمنة المذكورة
هنا وعندى ان جميع ما ذكر من الاسماء يخرج بقول المصنف دل
بهيئته وضعا لعدم وضع هيئة شئ منها لما ذكر كما لا يخفى وكانه
قصد ذلك رحمه الله فلله دره كيف اخرجها بلا تكلف فليعرف
ثم الحد وان كان لاطراده وانعكاسه اضبط وانفع قد يخفى على
المبتدى فلذا ذكر المص معه بعض الخواص بقوله ومن خواصه
منها من اول الامر بمن التبعضية مع صيغة جمع الكثرة على ان
المذكور بعض منها وهو كذلك فقد ذكر له من الخواص بضع عشرة
ومما لم يذكر هنا نونا التوكيد وتاء الفاعل والتانيث ولو واحرف
المضارعة ونون الوقاية وغير ذلك وهذا بناء على ان العطف
قبل الربط والا لم يفد على تبعيض من الابعضية كل واحد وذلك
اوضح من ان يفاد ومفرد ذا الجمع خاصة ويراد بها هنا ما يختص
بالشئ ولا يوجد فى غيره حمل عليه ام لا وقد تكون غير شاملة
لافراد ما هى له كما فيما نحن فيه وجعلها عبارة عن الخارج المحمول كما
هو عرف المنطقيين وان امكن هنا كما ذهب اليه بعضهم واشار
اليه المص بادخال دخول تعسف ظاهر ثم الجار والمجرور هنا خبر
خبر

مقدم للاهتمام به او للتنبيه المذكور او للحصر على ما قيل
ويحتمل الابتداء على ما قاله صاحب الكشاف فى قوله تعالى
ومن الناس من يقول امنا خبره دخول قد وما عطف عليه
كما انه المبتدا على الاول والخاصة باعتبار الدخول وقد تبين
وجه الاطناب به ولم يقيد قد بالحرفية مع انها قد تكون اسما
فلا تدخل الفعل لتبادرها عند الاطلاق وتدخل على الماضى
والمضارع ولهذا قيل كان الاولى تاخيرها عما بعدها لاختصاص
بالمضارع ولكن لا تدخل الا على المتصرف الخبرى المثبت المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس ولا يفصل عنها الا بالقسم كقوله
ه اخالد قد والله اوطئت عشوة ه وربما حذف لدليل كقوله
ه ازف الترحل غير ان ركابنا ه لما تزل برحالنا وكان قد ه
اى قد زالت والاصل فى وجه اختصاصها الاستقراء ثم قد قالوا
انها لخمسة معان او ستة هى التوقع والتقريب والتقليل والتكثير
والتحقيق والنفى كما فى المغنى وكل منها انما يتحقق فى الحدث ومثل
هذا يقال فى دخول السين التى للاستقبال كما اشار اليه بلام العهد
ومثلها سوف وكل منهما اصل وحرف تنفيس اى توسيع لكن
هذه اوسع تنفيسا عند البصريين وتنفرد بدخول اللام عليها
نحو ولسوف يعطيك وفيها كما فى المغنى اربع لغات سف وسو
وسى بحذف الوسط او الاخير او مع قلبه ياء لزيادة التخفيف

ولم يعملا مع اختصاصهما بالمضارع حيث يخلصانه للاستقبال اتماما
وهو انما يكون للحدث الفعلى المنتظر وقوعه لتنزيلهما منزلة الجزء منه
ومن الخواص دخول ان اى الشرطية لا النافية والزائدة والمخففة
لعدم اختصاصهن ولم يقيدها لانها هى المتبادرة ووجه اختصاصها
ما مر من الاستقراء وانها لتعليق شيئ على شيئ وذلك مما
يليق بالحدث ومنها لم الجازمة ولما اختها لا الوجودية والايجابية
وذكرهما مع لم يغنى عن التقييد ويشتركان فى اربعة امور
ويفترقان من خمسة نبينها مع تمام الكلام عليهما فى الجوازم
انشاء الله تعالى ووجه اختصاصهما بعد الاستقراء انهما لنفى الحدث
فى الزمان الماضى ومنها ايضا دخول لام الامر ويقال لها لام الطلب
لعمومها الامر والدعاء والالتماس وهى مكسورة تشبيها بلام الجر
وفتحها لغة ويطرد بعد الواو والفاء وثم ومثلها لا النهى بالاضافة
على تنكير المضاف لعلمية كما فى اضافة سائر الاعلام او بالتوصيف
كما فى زيد عدل ويقال فيها الطلبية ايضا لما مر وتختصان بالمضارع
فتجزمانه ايضا ونتم الكلام على ذين ايضا فيما يأتى انشاء الله تعالى
ووجه اختصاصهما مع الاستقراء ظاهر اذ هما لطلب الفعل وطلب
تركه وذا لا يتصور الا فى الفعل الاصطلاحى هذا ولما كانت الرسالة
فى بيان العامل وتابعيه وما نحن فيه باب العامل وحاله بين المص
فى كل كلمة من الثلثة نسبتها فى العاملية فقال فى الفعل وكله

اى بجميع اقسامه الآتية **عامل** لما رفعه او نصبه ايضا **على ما**
سيجيئ فى بحث العامل القياسى ان شاء الله تعالى **و** ثانى الثلاثة **اسم**
وقد مر وجه تقديم الفعل عليه ووجه تقديمه على الحرف ظاهر
وهو فى الاصل سمو من السمو وهو الارتفاع ولذا سمى به الاصطلاحى
اذ هو مرتفع على اخويه باستغنائه عنهما واحتياجهما اليه او من
السيمى او من الوسم على ما مر فى البسملة بمعنى اللفظ الدال على
الشيئ كما قال تعالى وعلم ادم الاسماء كلها وفى القاموس اسم
الشيئ بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ
الموضوع يطلق على الجوهر والعرض وفى الاصطلاح **ما** اى كلمة
كما فى تعريف الفعل فاندفع النقض بالدوال الاربع وهو ظاهر
وكذا بالحد لانه مركب **دل** ولا تغفل عن وجه التذكير ولم يذكر قيد
الوضع اكتفاء بما مر فى الفعل مع ان المتبادر من الدلالة المنسوبة
الى الكلمة ما تكون الكلمة باعتبارها وهى الوضعية وحيث اكتفى
بالدلالة على الزمان كما اشرنا اليه ولم يكن الاسم دالا عليه كذلك
بين انه دال **على معنى** ولم يقل كقولهم فى نفسه لما فيه من الكلام مع
رجوعه الى معنى قوله **مستقل بالفهم** وهو الاستقلال بالمفهومية
وعدم الاحتياج فى فهمه الى ضم ضميمة كما فى الحرف فيخرج بخلاف
الاسماء الملازمة للاضافة كذو وفوق على ما سنبينه فى الكلام عليه
وكذا يخرج الفعل اذا كان المراد بالمعنى المطابقى واما اذا اريد ما يعم

التضمنى

التضمنى ايضا ليتم امتياز الاقسام الثلاثة كما قاله بعض المحققين
فلا فلا استقلال معنى الفعل التضمنى اعنى الحدث يحتاج
لاخراجه الى تقييد الدال بكونه **غير مقترن** بناء على انه حال من
فاعل دل المستتر لا صفة للمعنى اى حال كون ذلك الدال منفيا
عنه الاقتران **فيه** اى فى الفهم اعنى عند فهم المعنى منه والمراد
السلب الكلى ومعنى الفعل المذكور مقترن **باحد الازمنة الثلاثة**
المتقدم بيانها والمراد عدم الاقتران بحسب الوضع ايضا ولم يذكره
اعتمادا على ما مر فلا ترد الافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء
المقترنة به فى الاستعمال كما بيناه فى تعريف الفعل ولعله لم يعرف
الاسم بما يناسب ذلك كان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل
بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة الثلاثة على ما ذكره الشارح
لما فيه من الاطناب المستغنى عنه مع ما فى تعريف المصنف من
الاشارة الى امكان توجيه عبارة القوم بقيد فيه لانه يفهم ان عدم
الاقتران عند فهم ذلك المعنى مما يدل عليه فلا يضر اقترانه له
فى الواقع كاستلزام نحو الضرب والضارب ان يكون فى احد
الازمنة هذا ولما اختار المصنف هنا مثل ما مر فى الفعل من التعريف
بالخاصة بعد الحد لما مر وكان للاسم اكثر من ثلثين خاصة كما
ذكر ذلك الجلال السيوطى فى الاشباه والنظائر من تتبع ما ذكره
الناس فيها ذكر بعضا منها **و**لكنه اختار **من خواصه** ما هو المشهور
جواب لما

المتداول رعاية لحال المبتدى حيث انه قريب من ذهنه مع تضمن
كل ما ذكره خواص كثيرة كما ذكره الفاضل اللارى فى حواشى الجامى
لكن ينبغى ان يعلم ان هذه الخواص بل سائر الخواص النحوية ليست
شاملة كما اشرنا اليه بل اكثرها ليست خواص حقيقية لوجودها
فى غير ما هى له اذا لم يرد معناه كدخول التنوين وال على لو فى نحو
الام على لو واياك واللو ولهذا لم يتعرض لبيان الاطراد
والانعكاس وقد ذكرنا سابقا ما ينفع هنا من تركيب وغيره
فتذكر فافى العهد من قدم ومنه بياننا لاى فائدة دخل دخول
وتاويله بانه من قبيل حصول الصورة لان الخاصة هنا نفس التنوين
بجميع اقسامه الا الترنم والغالى فانهما ليسا منه حقيقة بل يسميان
به مجازا لثبوتهما خطا ووقفا ومع ال وهو فى الاصل مصدر نونت
الكلمة اذا ادخلتها النون التى هى التنوين اصطلاحا وهو نون
ساكنة تثبت لفظا لا خطا لا مطلق النون كما يوهمه عبارة بعضهم
سميت به مبالغة للاشعار بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من
معنى الحدوث واشهر اقسامه اربعة الذى للتمكن ويقال له
تنوين التمكين وتنوين الامكنية وهو اللاحق للاسم المعرب
المنصرف غير ما جمع بالف وتاء اشعارا بتمكنه وبقائه على ٧ الاصل صح
وهو الاعراب والانصراف كرجل ورجال ومنه تنوين كل
وبعض فى قول والذى للتنكير ويلحق بعض الاسماء المبنية

فرقا بين المعرفة والنكرة كصه وسيبويه وما هو عوض عن مضاف
اليه او عن حرف فى قول كاللاحق لاذ ولاي فى نحو يومئذ واياما
تدعوا واللاحق لنحو جوار وغواش واعيم تصغير اعمى ومنه
تنوين كل وبعض عند الرضى ومن تبعه والرابع تنوين المقابلة
وهو ما يلحق الجمع بالف وتاء كمسلمات ليقابل نون جمع المذكر
السالم وانكره الربعى والزمخشرى رادين له الى التمكين ووافقهم
الرضى وقيل هو خطأ لانه اذا سميت امرأة بمسلمات مثلا لم يزل
التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث وقد
ثبت فى قوله تعا من عرفات مع وجود العلتين المذكورتين والعمدة
فى وجه اختصاصه كسائر الخواص الاستقراء وقال بعضهم فيه
ان المعانى التى اتى به لاجلها كالامكنية والتنكير والمقابلة وكذا التعويض
لاستلزامه الاضافة فى الجملة لا تتصور فى غير الاسم وكذا بقية
الاقسام كما يظهر من الامثلة فليتدبر وقد انهى ابن الخباز
فى شرح الجزولية اقسام التنوين الى عشرة على ان منها الترنم
والغالى وان تنوين الزيادة قسما غير الضرورة والتاسع
والعاشر تنوين الحكاية كعاقلة علما وتنوين المهموز كهؤلاء
بالتنوين فى حكاية بعضهم وجمعها بعضهم فى بيت فقال ٥
٥ اقسام تنوينهم عشر عليك بها ٥ فان تقسيمها من خير ما حرزا ٥
٥ مكن وعوض وقابل والمنكر زد ٥ رنم او احك اضطر غال وما همزا ٥

فائدة يفارق تنوين المقابلة النون المقابل له انه يسقط مع اللام
وفى الوقف دون النون لقوتها بالحركة ومن خواصه التى ذكرها دخول
حرف الجر فهو بالجر عطف على مدخول الدخول او بالرفع عطف
عليه واضافة الحرف الى الجر من اضافة المؤثر الى اثره اى حرف اثره
الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم وكانه قيد الجر بالحرف نظرا
لما قاله بعضهم انه يكون فى الفعل بحسب الظاهر كما فى هذا يوم
وان الحرف يستدل به على اسمية عن وعلى دون الجر وانه خاصة
حقيقية لا يدخل غير الاسم ولا ينظر الى قول ابن مالك انه
يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ كعجبت من ان قمت لظهور تاويله
بالاسم ومن هذا القبيل قوله ٥ والله ما ليلى بنام صاحبه ٥
لكن قد يرجح الجر بعمومه جميع انواعه ووجه اختصاصه بانه لافضائه
معنى الفعل او شبهه الى الاسم والمؤل به ومنع بان الافضاء ليس
وعورض ايضا بوجوده فى الهمزة والتضعيف وهما يدخلان الفعل وقيل في الكلام صح
فى وجهه ان المجرور مخبر عنه فى المعنى وهو لا يكون الا اسما وقال
ابن مالك فيه امتناع دخول عامله على الفعل فاختر لنفسك
ما يحلو ولا مانع من الاجتماع وكان الاولى تقديم حرف الجر على
على التنوين لتقدمه وضعا وكذلك تقديم **لام التعريف** كما
فعل غيره وهذا العطف كما فى حرف الجر والتعبير بال اذكرا اولى من
تعبير بعضهم باللام اعتمادا على التبادر والاشتهار لخفائهما على

كثير

كثير من الصغار كما قيل واحترز به عن الموصولة والزائدة ولام
الامر والابتداء لعدم اختصاص الاخريين اصلا والاوليين ولو
شذوذا وزعما واداة او حرف التعريف وان كان اولى لشموله
جميع الاقوال فى ال المعرفة وام الحميرية كما فى الحديث ليس من
امبر امصيام فى امسفر لكن قد يقال يتبادر منه ما يتبادر من
لام التعريف • فلا فائدة فى العدول سوى التحريف • على ان المرام •
بيان ان من الخواص اللام • واما عدم الشمول بالنسبة لام فغير مسلم صح
لانها نائبة وبدل عن ال او نقول الخاصة صحة الدخول وهى
حاصلة فى ما تدخله ام على انها مختصة ببعض اللغات فلا
يضر عدم شمولها كعدم شمول جميع الاقوال لاختياره ما صح
واشتهر من قولى سيبويه ان التعريف باللام الموضوعة
ساكنة لتوافق دليل نقيض مدلولها وهو التنوين ولم يمكن
تحريكها لثقل الكسر مع الالتباس بلام الجر والفتح ملبس
بلام الابتداء والضم لا نظير لها به فزيدت الهمزة للتوصل
الى الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة الاستعمال الموجب
للتخفيف ووافقه على ذلك الاخفش ورجحه ابن مالك
واختاره ابن هشام فى بعض كتبهما وعزاه صاحب البسيط
الى المحققين والقول الثانى عن سيبويه ان الهمزة مع زيادتها
معتد بها فى الوضع وهذا احد ثلاثة اقوال اخر ضعيفة فى المسئلة

ثانيهما ماذهب اليه الخليل ان المعرف ال بجملتها وهمزتها قطعية
كهمزة ام وذكر ابو حيان انه لم يقل به احد غيره وانكران يكون مذهبا
ثالثها وهو الرابع بالنسبة الى جميع الاقوال ما نقل عن المبرد
ويكاد ان لا يعقل ان التعريف بالهمزة واللام لدفع اللبس
بهمزة الاستفهام وعلى كل حال هى قسمان عهدية وجنسية
وكل منهما ثلاثة لان العهد اما ذكرى كمصباح المصباح او حضورى
نحو يا ايها الرجل او ذهنى نحو اذ هما فى الغار وللجنس اما ان يراد
به الماهية من حيث هى نحو وجعلنا من الماء كل شيئ حى او الافراد
نحو ان الانسان لفى خسر او صفات الافراد نحو زيد الرجل وكتاب
ابن هشام • مغنى اللبيب فى مثل هذا المرام • فمن طلب المزيد •
فليراجعه ليستفيد • وقد وجه الاختصاص بانها التعيين المعنى
المطابقى المستقل بالفهم وذلك لا يكون الا فى الاسم وقيل انها
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم وقيل ان الفعل
لكونه مسندا ابدا لا يليق به التعريف وحال الحرف معروف فلم
يبق الا الاسم والاصل ما تقدم ووجه تقديم الخواص المتقدمة
على ما بقى انها لفظية ودلالتها على الاختصاص اظهر من
المعنوية ومن الخواص كونه بالرفع عطف على الدخول السابق
والضمير عائد الى الاسم باعتبار اللفظ الموضوع لمعنى مفرد
الذى هو المقسم وارجاعه اليه باعتبار جنسه الاعم وهو الشيئ

ليس بشيئ

ليس بشيئ ولم نرجعه الى الاسم لانتفاء فائدة الخبر حينئذ بان
ما ذكر من خواصه بل قد يستلزم الدور على ما قيل وانما قال
بدل قولهم مسندا اليه مبتدا وفاعلا مع ان قولهم اخصر واشمل
وهو اولى من التعبير بالاسناد اليه لاحتياجه الى التاويل
لينبه على ان اصل المسند اليه المبتدا والفاعل وغيره فرع ولذا
مع تقدمه استحقاقا وتاخر الفاعل فى الكلام قدمه وتقديمهما
على الثالث ظاهر ووجه الاختصاص ان الحرف لا يصلح للاسناد
اصلا والفعل موضوع ليسند الى غيره ابدا فلو جعل مسندا
اليه بان يكون مبتدا او فاعلا يلزم خلاف وضعه واما كونه مضافا
فاختصاصه لاختصاص لوازمه كالتعريف والتخصيص والتخفيف
وخالف عبارة ابن الحاجب بالاضافة تبعا لما فسرها به بعض الشراح
لئلا يدخل المضاف اليه ايضا مع انه قد يكون فعلا عند بعضهم
وقيل المضاف اليه فيهما المصدر فعليه تلك العبارة احسن فليعرف
تتمة ذكر الامام السيوطى فى اشباهه عن مغنى ابن فلاح وغيره
ان من خواص الاسم ايضا عود ضمير عليه بلا تاويل وابدال اسم
صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت وزيدا
وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه ومعناه وكونه ذا حال وتمييز
وموصوفا ومفعولا ومستثنى ومستثنى منه ومنها الاضمار
والعلمية والتنكير والاشارة والندا والترخيم والتصغير
١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧

والتذكير والتأنيث والصرف والمنع منه والافراد والتثنية
والجمع تصحيحا وتكسيرا ولحوق ياء النسبة والف الندبة وتاء
التانيث المتحركة وكذا لام الابتداء وواو الحال وكونه عبارة عن
شخص الى اخر ما ذكر هناك فليراجع وليعلم ان الاسم يخالف الفعل
فى العاملية لان ذاك كان كله عاملا اصالة وهذا بعضه عامل
وبطريق الفرعية ولذا يسئل عن الموجب لعمله كما فى شرح الجمل
ولا يعمل فى جنسه الا اذا اشبه الفعل كاسم الفاعل عند اعتماده
على ما سيأتى فى العامل القياسى او الحرف كالمضاف العامل فى
المضاف اليه ولا فى الفعل الا لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم
لشرطه واما فى الحرف فلا يعمل اصلا بل يكون معمولا له وبعضه غير
عامل اصلا لا فى جنسه ولا فى غيره على الاصل ومن ذلك الضمير
كانا وانت واسم الاشارة والموصول كهذا والذى وفيه ان ما ذكر
قد يكون مبتدا فيكون عاملا فى الخبر وناصبا للحال ايضا عند من
جوز مجيئه منه وكانه ناظر الى انه لا يرفع فاعلا مثلا ولا ينصب
مفعولا ولا يجر مضافا اليه فليتدبر وثالث اقسام الكلمة حرف وجه
تاخيره ظاهر وهو لغة الطرف كقولهم لطرف الجبل حرفه ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يعبد الله على حرف سمى به الاصطلاحى لوقوعه فى
الكلام طرفا لا يعتمد عليه وعرفه بانه ما دل كامر فلا تغفل والمتبادر
من الدلالة على معنى الاعم من المطابقية وغيرها ومن سكوتهم

على فى غيره وصفا للمعنى انه لا يدل على غيره فيخرج الفعل كالاسم
لدلالته على معنى فى نفسه ايضا وان كان بالنسبة الى المعنى التضمنى
الذى هو الحدث مستقلا وانما عدل عن قولهم فى غيره الى قوله غير
مستقل بالفهم لما فى ذاك من الخفاء لا سيما على المبتدى مع ان المآل
وهو عدم الاستقلال بالمفهومية واحد والمعنى غير ملاحظ قصدا
بل ملاحظ من حيث هو آلة وواسطة لفهم حال شئ غيره وهو
المتعلق المخصوص فالمراد بعدم الاستقلال المذكور الاحتياج
فى الدلالة على المعنى الى ذكر المتعلق المخصوص بان يتوقف فهمه
عليه وهذا بالنظر الى فهمه منه فى نفس الامر وقول السيد قدس سره
فى شرح المفتاح ان الحرف دال بنفسه بالنظر الى اعتبار الواضع
اعنى ان الواضع جعله وحده بازاء المعنى فلا مخالفة ولا ترد
الاسماء الملازمة للاضافة كذو وفوق لفهم معانيها بدون
المتعلق وانما وجب ذكره لغرض كالتوصل الى جعل الجنس صفة
لشئ وتوضيح ذلك ان مدلول الحرف كالابتداء مدلولا لمن
مثلا لما كان ملاحظا من حيث هو حالة بين شيئين والة لتعرف
حالهما كالذى بين السير والبصرة مثلا كان معنى غير مستقل
بالفهم ولا يصلح ان يحكم عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بتعقل
متعلقه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة عليه فمن مثلا لما لم
تكن كلفظ الابتداء موضوعة لمفهوم الابتداء المطلق او المخصوص

بل لكل واحد من الابتداءات الخاصة كالذى بين السير والبصرة
وتخصص الابتداء بخصوصية الطرفين فالم يتعقل طرفاه لم يفهم
المعنى احتاجت فى الدلالة على المعنى الى كلمة اخرى فظهران تعقل
معنى الحرف يتوقف على تعقل كلتين الفعل او شبهه والثانية ما يذكر
بعده لا على ذكرهما واما مدلول الاسم فلكونه ملاحظا قصدا وبالذات
يكون مستقلا بالفهم ملحوظا فى ذاته ويلزم تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره فلا يحتاج فى الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه ليدل على متعلقه ولا يتوهم من كونه من مثلا موضوعة
لكل ابتداء مخصوص انها تدل على الابتداء المطلق والخصوصية
والمطلق ما يستقل بالفهم فيكون للحرف كالفعل دالا على معنى
مستقل تضمنا لان الابتداء المذكور لم يؤخذ الا من حيث كونه آلة
علة لا يتوهم
لملاحظة الغير وفهمه وما كان كذلك لا يكون مستقلا اصلا بخلاف
الحدث فى الفعل وقد يقال المعتبر فى مفهوم الحرف امر اجمالى يصدق
عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى مع خصوصية ليلزم ما ذكر فلا
يفهم منه مطلق الابتداء المستقل هذا واما من حيث العاملية فالحرف ايضا
بعض عامل لكن بطريق الاصالة والاصل فيه ان ما يكون مختصا بقبيل
يعمل العمل الخاص به كحرف الجر وحرف الجزم وقد يعمل عملا دون ذلك
لغرض كان ولن الناصبين وبعضا الاصل فيه انه غير عامل مطلقا
على قول عامة المصنفين وهو المشترك بين الاسم والفعل وقال بعض

المحققين

المحققين الظاهر ان حقه عدم العمل الخاص لا عدمه مطلقا كهل
فانها تدخل على الجملتين بلا عمل وما فى باب الاشتغال مما يفيد
اختصاصها بالفعل محمول على ما اذا كانت فى حيزها والا تسلت عنه
وقد يعمل مشترك كما ولا النافيتين ويهمل مختص كال وقد وذلك
لعارض التشبيه بليس والصيرورة كالجزء ثم اى بعد ان علمت اولا
ما تقدم من تعريف الكلمة وتقسيمها وما يتعلق بها اعلم ثانيا
١٧ اى مو فالتراخى زمانى او رتبى وهذا ايضا مما يهتم به ان العامل المتقدم
ذكره وانما اظهره لطول الفاصل مع التغاير اذ المراد به هنا المفهوم
وهناك الماصدق وقاعدة اعادة المعرفة اغلبية ولما كان التقسيم
من قبيل الحكم وانما يحكم على الشيء بعد معرفته قدم تعريفه وقد قيل
فيه هو لغة اسم فاعل من العمل بمعنى المهنة والفعل كما فى القاموس
ويقال لما يحدث نوعا من الاعراب ايضا كما فيه واصطلاحا ما
بمعنى شيء او الذى اوجب من لفظا او غيره ليدخل المعنوى
كالابتداء والمراد بالايجاب هنا السببية للوجوب الصناعى لكن
بواسطة سيبين المراد بها وزيادتها فى التعريف لئلا يصدق
عليها وعلى امثالها مما يوجب بدونها كون اخر الكلمة من الاسم
او الفعل المضارع الخالى من النونين او ما فى حكم ذلك من جملة
او وسط كلمة يكون على وجه مخصوص مبين بانه من اوجه الاعراب
لاخراج نحو ياء المتكلم والف المقصور الموجبين لكون ما قبلهما

مكسورا ومفتوحا بواسطة المجانسة وكذا التقاء الساكنين الموجب
لحركة احدها بواسطة الثقل فان ذلك ليس باعراب وفى اخذ
الاعراب فى تعريف العامل الماخوذ هو فى تعريفه دور لكن لايبالى
بمثله اهل العربية لان اكثر تعريفاتهم لفظية لايقصد بها تحصيل صورة
غير حاصلة بل المقصود تعيين لفظ بازاء معنى فهذا التعريف لمن
يعرف ماهيتى الاعراب والعامل والمراد بالواسطة الموسطة فى
التعريف عند ماذكرنا انه سيبين المراد بها هى مقتضى اسم فاعل بمعنى
الداعى لوجود الاعراب فى الكلمة وذلك المقتضى هو حال كونه فى الاسماء
على راى من جوز مجيئ الحال من المبتدا كشيخ الفن سيبويه او متعلق
بالنسبة التى بين المبتدا والخبر كما قيل فى مثله والخبر توارد المعانى
وهو من قبيل حصول الصورة كما مر فى مثله اى دخول قد اذ المقتضى
هنا ليس التوارد نفسه بل المعانى الموصوفة بوصف المختلفة من الفاعلية
والمفعولية والاضافة ولوحكما المتواردة عليها اى على الاسماء
والمعانى مع الاسماء من قبيل مقابلة الجمع بالجمع فكل معنى وارد على
اسم وكون المقتضى للاعراب فى الاسماء تلك المعانى المتواردة ظاهر فانها
اى المعانى المذكورة امور خفية لانتفاء مايدل عليها فى اللفظ فلذلك
تستدعى علائم جمع علامة كسحابة وسحائب وههنا ايضا كل امر يطلب
علامة ظاهرة فى نفسها بحسب الاصل لتعرف بها تلك الامور وقد يمنع
من ظهورها مانع فان كان شيئا فى اخرها هى فيه فتقديرية والا فمحلية

ط

كما سيعرب فى بابه وبعد ان عرف العامل وبين المراد بالواسطة مثل
للايضاح مثلا هو فى الاصل بمعنى المثيل والنظير ثم اطلق على
القول السائر الذى يمثل مضربه بمورده ثم استعمله النحاة كالمثال
فى الجزئى الذى يذكر لايضاح القاعدة واما الذى لاثباتها فهو الشاهد
ولذا لم يلتزموا فى الاول كونه من كلام الله تعالى او من كلام العرب كما التزم
فى مقابله ويكفى لما ذكر اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو حيث يوجد فيه
العامل والمقتضى بانواعه الثلاثة التى هى الفاعلية والمفعولية
والاضافة والفرق بين العامل والمقتضى ان العامل لفظ غالبا
يحصل معنى هو المقتضى واذا كان الامر كذلك فضرب هو العامل
هنا لانه اوجب كون اخر زيد الذى هو الفاعل مضموما الاولى مرفوعا
لانه علم الفاعلية وهذا هو الوجه المخصوص المتقدم واخر غلام
الذى هو المفعول مفتوحا فيه ما فى مضموما فلا تغفل وذلك بواسطة
ورود الفاعلية فيه اضافتان الاولى بيانية والاخرى من قبيل
حصول الصورة اى بواسطة هى الفاعلية الواردة على زيد الفاعل
وهكذا بواسطة المفعولية الواردة على غلام المفعول وذلك الايجاب
بسبب تعلق ضرب اذ بدونه لايوجب شيئا ولم يظهر لى وجه
الاظهار هنا بهما اى بالفاعل والمفعول والتعلق بالاول قيام
وبالثانى وقوع وكذا اوجب غلام الذى هو المضاف لعمله فى المضاف
اليه ايضا اى كايجاب ضرب فيما تقدم كون اخر عمرو الذى هو المضاف

اليه مكسورا فيه مامر فى اخويه وكذا فى قوله بواسطة ورود الاضافة
مامر فى نظيره فلا تغفل ولحوق الالتباس فى معنى الاضافة الواردة
عليه اى على عمرو فسرها بقوله اى كونه بالجر على التبعية لمفسره وضميره
لعمرو ايضا اذ هو الذى كان منسوبا ومضافا اليه الغلام فلا يتوهم
رجوعه الى غلام المضاف وليس بصحيح وهذا الايجاب ايضا بسبب
تعلق العامل بالمعمول ولم يلحق الاضافة ياء المصدرية كاختيها لانها
نفسها مصدر فاذا تبين ماذكرنا فالعامل هو الذى يحصل الاعراب
بواسطة تحصيله المعانى الخفية المتقدم ذكرها التاثيره فى الاسماء
بتعلقه بها وتلك المعانى هى المقتضى للاعراب لانها تقتضى لخفائها
نصب علائم ظاهرة كما مر اجمالا وهذه العلائم هى الاعراب عندهم بمعنى
مايقتضيه معنى من تلك المعانى الواردة بتعلق العامل ليكون دالا
عليه وهو تبع لما يقتضيه وهذا المعنى للاعراب عام يعم ماسوى
الحرف والماضى والامر بالصيغة من الكلمات ولو مبنية غير المشهور
الخاص باللفظى والتقديرى وليس بمراد هنا ثم نسبة التاثير الى
العامل وان كانت فى الاصل مجازا باعتبار الكيته له نزله النحاة منزلة
المؤثر الحقيقى ومن ثم لم يجوزوا اجتماع عاملين على معمول
واحد وردوا على من قال منهم ان المبتدا والابتداء عاملان فى الخبر
ومن قال ان المتبوع وعامله عاملان فى التابع الى غير ذلك هذا
مقتضى الاعراب فى الاسماء واما مقتضيه فى الافعال فهو عند بعض

غ

المحققين

المحققين المشابهة التامة بحيث تكون فى اللفظ والمعنى والاستعمال
على ماسيبينها للاسم اراد به اسم الفاعل كما سيصرح به والاحسن
الاطلاق كما سنبينه انشاء الله تعالى وانما عبر بالافعال لمشاكلة
الاسماء والا فالمشابهة المذكورة انما هى فى الفعل المضارع منها
فقط دون الماضى والامر ولاجلها سمى بهذا الاسم فكانهما
راضعان من ضرع واحد لكن هذه المشاكلة من مستحسن الافعال
ووجهها تعدد الانواع او الافراد او مواد الاستعمال مع انها هنا
تستلزم مايكون من قبيل التفصيل بعد الاجمال وما ذكر من حصر
المشابهة فى المضارع صحيح فانه وحده مشابه للاسم مطلقا مشابهة
تامة لكن جعلها لاسم الفاعل منه مع ان فيه تكلفا لتجتمع المشابهة
لفظا ومعنى واستعمالا فى صنف واحد من هذا النوع اما الوجه
الاول من اوجه المشابهة وهو الذى من جهة اللفظ فلموازنته له
اى موافقة المضارع لاسم الفاعل فى الوزن وذلك فى عدة الحركات
نوعا لاشخصا والسكنات وترتيبهما ولو تقديرا ليدخل نحو عالم
وقاتل مع يعلم ويقتل وكذا نحو يقوم مع قائم اذ اصله بوزن ينصر ثم
اعل وجمع السكنات وان لم تزد على اثنتين ولو فى مزيد لمشاكلة الحركات
نظرا الى تعدد المواد وفى عدد الحروف ايضا اصولا ومزيدة وذلك
نحو ضارب ويضرب فان كلا ثلاثة احرف زيد عليه حرف واوله
ساكن ثانيه مفتوح ومدحرج ويدحرج اربعة زيد عليها واحد مضموم

مقدما وقس على ذلك نحو منطلق وينطلق ومستخرج ويستخرج
الى غير ذلك ومثل بمثالين لاختلاف الاصلين والصيغتين واما
الوجه الثانى وهو الذى من حيث المعنى فلقبول كل منهما اى من
المضارع والاسم الشيوع البدلى بمعنى الابهام واحتمال كل من
المعنيين فى الفعل والافراد فى الاسم وانما عبر به مع شيوع العموم
بينهم ومقابلته الخصوص لان العموم لعدمه فيهما حقيقة يؤول
الى الشيوع فهو اولى وذلك ظاهر فان الاسم المعهود وهو اسم
الفاعل كما سيمثل به عند تجرده وخلوه عن اللام التى هى حرف
تعريف عند الاخفش واسم موصول عند الجمهور ما لم تكن للعهد
يفيد الشيوع بين افراده باحتمال ان يراد به كل منها وعند دخول
حرف التعريف وهو اللام المذكورة عليه اى على الاسم المذكور يتخصص
ببعضها وهذا بناء على قول الاخفش او على عهدية اللام ولذا اتى
بالظاهر على خلاف مقتضى الظاهر اذ المتبادر من اللام الداخلة
على اسم الفاعل قول الجمهور وعليه لا تكون حرف تعريف الا اذا كانت
للعهد نحو جائنى ضارب بمعنى ذات ثبت لها الضرب يحتمل ان يراد
به زيد وعمرو وغيرهما واذا قيل ذهب الضارب مثلا اى المتقدم ذكره
تخصص وتعين وكذا على الموصولية لكن لوجوب كون الصلة
معلومة للمخاطب على ما قيل ولما ذكر من التكلفات وعدم احتياج
المطلق اليها قلنا باولوية الاطلاق وكذلك الذى ذكر من شيوع

الاسم

الاسم وخصوصه الفعل المضارع يفيد الشيوع ويتخصص وذلك
انه عند تجرده وخلوه عن حرفى الاستقبال والحال كالسين
واللام يحتمل باعتبار معناه التضمنى وهو الحدث الحال اى
زمنه المراد به عند النحاة زمن التكلم وهو عبارة عن اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل مع الجزء الحاضر
لا الآن الفاصل بين زمانى الماضى والمستقبل لانهم مثلوا
له بنحو زيد يصلى فيجعلون فعل الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة
للحال وهذا الاحتمال قائم سواء بطريق الحقيقة او المجاز
واحتماله الاستقبال كذلك وذلك نحو يضرب فانه يحتمل الدلالة
على كل من الزمانين وقيل هو للحال فقط وعليه ابن الطراوه
وقيل للاستقبال لا غير وعليه الزجاجى فالاقوال فيه خمسة
وظاهر مذهب سيبويه الاشتراك وايد بان اطلاقه على كل
لا يحتاج الى مسوغ كما فى اطلاقه على الماضى وانما قدم
الاستقبال عند التجرد اهتماما به لقرب الاقتران بحرفه من
ذهن المبتدى وظهوره عنده وقدم الحال مع اقربيته منه وقيل ١٧الاحتمال صح
غير ذلك فليتفطن وعند دخول كل واحد من الحرفين لا
دخولهما معا عليه كما يفهمه ظاهر كلامه ولا وجه لعبارته الا
باعتبار تعدد افراد المدخول عليه او تحمل على المسامحة اعتمادا
على ظهور المراد وحينئذ يختص بواحد من الاثنين اما

بالاستقبال او بالحال على حسب ما يدخل عليه فان دخل
السين او سوف مثلا نحو سيضرب زيدا او سوف يقوم اختص
بالاول وان دخل نحو اللام او ما النافية نحو ان زيدا ليضرب
وما يضرب اختص بالثانى وما ذكر وجه واحد لمشابهة المضارع
اسم الفاعل من حيث المعنى ويكون ايضا لمبادرة الفهم من السامع
او الناظر عند التجرد عن جنس القرائن المانعة عن ارادة الحال
حالية كانت وهى معلومة او مقالية كلحرف المتقدمة ونحو امس
وغدا الى الحال ولهذا التبادر اختار بعض المحققين ان المضارع
حقيقة فى الحال مجاز فى مقابلة اذ التبادر علامة الحقيقة لكن٧
٧انه يفهم منه الاستقبال ايضا وان لم يكن بتلك المثابة واما الوجه
الثالث وهو ما كان من جهة الاستعمال فلوقوع كل منهما اى
من المضارع واسم الفاعل صفة للنكرة ولو صورة اذ وقوع
اسم الفاعل صفة نحو جائنى رجل ضاربا ونحو ذلك وان
كان حقيقة لعده مع مرفوعه المستتر فى حكم اسم واحد لكن
وقوع المضارع كذلك نحو جاء رجل يضرب انما يكون بحسب
الصورة والصفة فى الحقيقة انما هى مجموع الجملة من الفعل والفاعل
واطلاق الصفة عليه مجاز علاقة الجزئية لانه المقصود بالذات
من الجملة تنبيه كالشبه فيما ذكر الشبه فى الوقوع صلة وخبرا
وحالا نحو جاء الذى يقوم ابوه وزيد يضرب وذهب عمرو يركب

٧الحق صح

كما يقال

كما يقال جاء الذى قائم ابوه وزيد ضارب وذهب عمرو راكبا
ويجرى هنا ما مر فى الصفة ولعل اقتصار المصنف على ذلك
من باب الاكتفاء بادنى ما يكتفى به فليتذكر وهذا الوجه ثابت
ايضا لدخول لام الابتداء المسماة بالمزحلقة عليهما فانها تدخل
على الاسم اسم فاعل كان نحو ان زيدا لضارب او غيره نحو ان فى
ذلك لعبرة وعلى المضارع نحو ان زيدا ليضرب وانه ليهان
واذا علم ما قرر فهذه المشابهة التامة التى بينت من الاوجه
الثلاثة هى التى تقتضى تطفل الفعل المضارع وتبعيته للاسم
مطلقا فيما اى فى شيء او فى الذى هو اى الاسم اصل فيه الضمير
لما وذلك الشيء هو الاعراب بالمعنى المشهور المقابل للبناء المنقسم
الى اللفظى والتقديرى وهو اختلاف اخر الكلمة او ما يختلف به
الاخر على ما سيأتى فى بابه ان شاء الله تعالى لا المعنى الذى تقدم فى
العامل واعلم ان ما ذكره المصنف من اعراب المضارع لهذه المشابهة
تبع فيه بعض النحاة ورده ابن مالك بتخلف الحكم لوجود المشابهة
المذكورة فى الماضى مع عدم اعرابه اما الابهام والتخصيص فكما فى
نحو زيد ذهب فانه يحتمل قرب الذهاب وبعده واذا دخلت عليه قد
خصصته بالقرب واما دخول لام الابتداء فقد يكون على الماضى اذا
وقع جوابا للو نحو لو قام زيد لقام عمرو واما الموازنة فليست مطردة
وعلى تقدير اطرادها تكون فى الماضى ايضا كفرح واشر فهو فرح واشر

وغلب غلبا وجلب جلبا وما اشبه ذلك ثم قال ان المشابهة
فى تلك الامور بمعزل عما جيئ بالاعراب لاجلها والحاصل ان
ما ذكروه ليس بتام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك
الامور ليست هى السبب فى اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها
فى المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم
فسبب الاعراب عنده مشابهة الاسم فى تعاقب معان مختلفة
على صيغة واحدة كما فى لا تاكل السمك وتشرب اللبن واورد
عليه ايضا ان الماضى قد يكون كذلك نحو ما صام زيد واعتكف
وان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه
وهذه لا تتصور فى المضارع لكن قد يقال توارد عليه الحال
والاستقبال فاشبه الاسم مشابهة ما فاعرب وقد يقال فيما
ذكره المصنف ومتبوعه انه وان لم يكن سبب الاعراب لكن يصح
الالحاق بسبب المشابهة فى تلك الوجوه على طريق قياس الشبه
وقياس العلة متعذر وبالجملة فاعرابه وان كان مجمعا عليه ليس
بالاصالة بل هو فرع عن الاسم عند البصريين وموجبه المشابهة
فى جميع تلك الامور وهى لا تجتمع فى الماضى وقال الكوفى هو اصل
فيه كالاسم وقال بعض المتاخرين بعكس قول البصريين وعلله
بوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه كذا ذكر
الحمصى واذا كان هذا الاعراب لتلك المشابهة فاذا قلنا لن يضرب

زيد

زيدا او يضرب مثلا فلن او التجرد اوجب لكونه عاملا كون آخر
يضرب الذى هو الباء مفتوحا او مضموما وذلك بواسطة
المشابهة المذكورة لاسم الفاعل فى تلك الوجوه او فى تعاقب
المعانى نظرا الى القولين والترجيح مفوض الى رايك وانت
تعلم ما ذكرنا فتذكر ثم اى بعد ان علمت العامل بتعريفه
وما يتعلق به اعلم ما يذكر لك من بيان اقسامه وما يناسبه
فانه مهم لك وهو ان العامل قسمان لفظى ومعنوى فالعامل
اللفظى مطلقا اصليا كان او ملحقا به ما يكون للسان بل للسمع
ايضا فيه حظ ونصيب وهذا وجه نسبته الى اللفظ بان ينطق
به ويحس بالسمع ولا يكون مما لا تدركه الا النفس وهو عند
النحاة على ضربين الضرب والنوع كالقسم عندهم بمعنى ما
يكون اخص من الشيئ ومندرجا تحته وربما يشير الى ذلك
تعبيره بالثلثة كما سياتى قريبا واحد الضربين سماعى او بالجر على
البدلية من ضربين بدل مفصل من مجمل والثانى قياسى
معطوف على سماعى بالوجهين وان ترد التفصيل فالسماعى
بياء النسبة الى السماع هو عندهم العامل الذى يتوقف اعماله
بخصوصه فى معموله دون صيغته على السماع من العرب اذ الصيغة
قد تتوقف على السماع والعامل قياسى كما ياتى فى الصفة المشبهة
ومعنى التوقف هنا انه لا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها

غير محصور كما فى القياسى وتوهم الدور هنا ظاهر الفساد لعدم
التوقف من الجهتين وقدم السماعى مع احتياجه لما لا يحتاج اليه
القياسى لانحصار افراده المقصود معرفتها وانضباطها لقلتها
بخلاف القياسى وايضا بعض القياسى كالظرف العامل والمضاف
اضافة محضة والفعل اللازم قد يحتاج الى حرف الجر وهو من
السماعى فيقتضى تقديمه والباقى ليطرد الباب واحتياجه الى
الفعل ليتعلق به ليس كذلك الاحتياج اذ الفعل قد عرف تمامه
فى الجملة بخلاف حرف الجر والسماعى هو ايضا اى كمقسمه اللفظى على
نوعين كالضربين على ما مر وفى عامل ما مر من الاعراب فى سماعى
والمراد عمله فى جنس الاسم الصادق بواحد وباكثر اعم من الجر وغيره
وعامل فى الفعل المضارع فى عطفه ما مر ايضا والعامل فى الاسم
الذى هو اول النوعين ايضا اى كمقسمه على قسمين كالنوعين المارين
احدهما عامل فى اسم واحد جرا وسيبينه قريبا والثانى عامل فى
اسمين رفعا ونصبا وهذا قسمان ايضا على ما سياتى بيانه بعد
بيان العامل فى اسم واحد وعين ذلك بقوله اعنى اى اقصد
بالاسمين المعمولين المبتدا والخبر توضيحا للمبتدى لكن هذه التسمية
فى الاصل قبل دخول العامل المذكور عليهما ويسميان بعد
دخوله الاول منهما اسما لذلك العامل والثانى خبرا له والقسم الاول
من قسمى العامل فى الاسم وهو العامل فى اسم واحد نوع واحد

واما

واما قدمه على قسيمه لوحدة معموله وكثرة استعماله بل قد اشرنا
للان تقديم سائر السماعى تبع له وهو حروف تعمل الجر فى الاسماء
كل واحد يجر واحدا مؤخرا عنه سماعا ففى قوله تجره مسامحة
لا يخفى المراد منها وهذا العمل على ما هو الاصل فيما اختص من
الحروف كما مر مفصلا فلا يحتاج الى علة وقيل فيها ليوافق
عملها اللفظى عملها المعنوى اذ هى موضوعة لافضاء معنى
الفعل او ما يؤول اليه الى الاسم او ما يؤول به والزائد وشبهه
محمول على الاصلى ولما ذكر تسمى هذه الحروف عند البصريين
حروف الجر بالاضافة الى اثرها كحروف النصب والجزم وقد اشرنا
الى ذلك فى خواص الاسم وقيل سميت بذلك لعملها المعنوى
الذى هو جر معانى الافعال الى الاسماء ويسميها الكوفى حروف
الاضافة لاضافتها الفعل الى الاسم اى ربطه به ويسمونها
حروف الصفات ايضا لاحداثها صفة فى الاسم كالظرفية ولما
كانت الحروف المذكورة منحصرة بالعد لم يتعرض لها المصنف
كبعض المحققين بالحد وهى على ما فى اكثر كتب المحققين عشرون
مع ما فى بعضها من الخلاف وعلى اسقاط متى لقلة الجر بها والا
زادت ومنها ما يدخل على الظاهر والمضمر ومنها ما يختص بالاول
فمن الاول الباء الموحدة قدمها لكثرة استعمالها سيما فى القسم
لاصالتها فيه كما سياتى مع بساطتها ودوام كونها حرف جر وترد

على ما في مغني اللبيب لاربعة عشر معنى على خلاف في بعضها
ورجوعه الى بعض اخر لكن ورودها للالصاق اكثر واشهر
حتى قيل هو معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه المصنف تبعا
تبعا لسيبويه مع ان مرامه بيان العامل لا بيان المعاني ففي كل
حرف يذكر ما هو المشهور من معانيه وهو اما حقيقي كامسكت
بزيد اذا قبضت على ما يحبسه من نحو يد او ثوب ولو قيل امسكته
احتمل مع ذلك المنع من الانصراف ايضا واما مجازي نحو مررت
بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه ومنه كما قيل باء القسم
وعن الاخفش ان معنى بزيد على زيد بدليل لتمرون عليهم
مصبحين وفيه ان مررت به اكثر فهو بالاصالة اولى واما بقية
المعاني فالتعدية نحو ذهب الله بنورهم والاستعانة نحو كتبت
بالقلم والسببية نحو فكلا اخذنا بذنبه والمصاحبة نحو اهبط
بسلام والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر والبدلية
والظاهر انها هي المقابلة بعينها لكن فرق بعض المحققين بان
الاولى اختيار احد الشيئين على الاخر نحو وليت لي بهم قوما
البيت والثانية مقابلة شيء بشيء نحو اشتريته بالف والمجاوزة
كعن نحو تشقق السماء بالغمام ونفاه البصريون واولوه بالسببية
والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار والتبعيض وفيه خلاف
نحو يشرب بها عباد الله وتاوله المانع بتضمينه معنى يروى والتوكيد

وهي الزائدة نحو كفى بالله والغاية نحو وقد احسن بي واول
بتضمين معنى لطف والقسم نحو اقسم بك لتفعلن وهو اصل حروفه
ولذا خص بجواز ذكر فعله معه نحو اقسم بالله وبالدخول على الضمير
نحو اقسم به ليفعلن وبالاستعمال في القسم الاستعطافي نحو بالله
هل قت اي اسئلك بالله تنبيه قال في المغني مذهب البصريين
ان هذه الحروف كحروف الجزم والنصب لا ينوب بعضها عن بعض
وما اوهم ذلك اما مؤول بما يقبله اللفظ كما حمل قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل على تشبيه المصلوب بالحال في الشيء دون في عن ٧ أنابة صح
على او يضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين
شرب بماء البحر معنى روين واحسن بي معنى لطف بي والا
فالانابة شذوذا وعليها حمل الجميع اكثر الكوفيين وبعض المتاخرين ٧ لكن بلا شذوذ صح
وهو اقل تعسفا والثاني من الاول من وتاتي لخمسة عشر معنى على
ما في بعضها من الخلاف الان مجيئها للابتداء هو الغالب حتى
ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه فلذا خصه بالذكر ولم
يقيده بالغاية كما فعل غيره وكذا الانتهاء لما فيه من الكلام ويكون
مكانيا باتفاق وزمانيا عند الكوفيين والاخفش وابن درستويه
وفي غيرهما نحو من المسجد الحرام من اول يوم من سليمان ويعرف كما
قال الرضي بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو
اعوذ بالله من الشيطان اذ معنى اعوذ به التجئ اليه ومنه ما تجي

مبدأ شيئ باعتبار اتصاله به نحو انت منى بمنزلة هرون من موسى
وتسمى ابتدائية اتصالية وبا في المعانى التبعيض وعلامتها امكان
بعض مكانها نحو حتى تنفقوا مما تحبون وقرئ بعض ما تحبون
والتبيين وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما لفرط ابهامهما نحو ما
ننسخ من آية مهما تأتنا به من آية وانكره قوم رادين ما ورد منه الى
ما قبله والتعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الاخرة والغاية نحو قربت منه اى اليه وفيه تأمل
وتنصيص العموم وهى الزائدة فى نحو ما فى الدار من رجل اذ بدونها
يحتمل نفى الواحد قيل وتوكيده ايضا وهى الزائدة فى نحو ما فيها
من ديار لانه صيغة عموم وفيه نظر لا يخفى والفصل بان تدخل
على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث
من الطيب قال ابن هشام فى مغنيه الظاهر ان من فى الايتين للابتداء
او بمعنى عن اى كما فى نحو قد كنا فى غفلة من هذا ومعنى الباء نحو
ينظرون من طرف خفى ومعنى فى نحو نودى للصلوة من يوم الجمعة
وعند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا وعلى
نحو ونصرناه من القوم وربما عند السيرافى وابن خروف كقوله
ه وانا لمما نضرب الكبش ضربة ه وفى المرادفة هنا كلام لا يحتمله المقام
فليتنبه لما مر تنبيه قد تكون من فعل امر من مان بمعنى كذب كقوله
ه من ابا قاسم وام اباه ه وقد تكون اسما بمعنى بعض وحمل عليه بعضهم

قوله تعا ومن الناس من يقول امنا والثالثة الى نحو الى زيد
واليه وا وصلت معانيها الى ثمانية لكنها اكثر ما ترد للانتهاء زمانا
ومكانا بلا خلاف وكذا غيرها نحو واتموا الصيام الى الليل الى المسجد
الاقصى الى هرقل عظيم الروم والصحيح على ما فى المغنى ان ما
بعدها لا يدخل فيما قبلها بلا قرينة حملا على اكثر احوالها معها
والسبعة الباقية التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد
حبا او بغضا من فعل تعجب واسم تفضيل نحو السجن احب الى
والمعية عند الكوفى وجماعة من البصريين نحو قولهم الذود الى الذود
ابل والابتداء كقوله ه ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا ه اى منى والتوكيد
عند الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح
الواو ومنع وخرج على تضمين معنى تميل ومرادفة اللام نحو والامر
اليك وكذا مرادفة فى عند جماعة نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة ومرادفة
عند كقوله ه ام لا سبيل الى الشباب وذكره ه اشهى الى من الرحيق السلسل ه
تنبيه تكون الى اسما مقصورا بمعنى النعمة والجمع الاء وفعل امر المثنى
من وال بمعنى لجا او الواحد مؤكدا بالنون الخفيفة وقفا كذا فى اشباه
السيوطى عن ابن الدهان فى غرته والرابع مما تقدم عن ولها معان
بلغت كما فى المغنى عشرة على ما فى بعضها من الكلام واكثر ما تأتى
للبعد وهو بمعنى المجاوزة فعطفها تفسيرى وكان ينبغى ان
يعكس لانها اخفى منه ونسبتها لعن اكثر لكن ذكر المصنف فى امتحانه

ان مصنف منه اثره عليها العمومة والظاهر انه خلاف لالى الجمهور
فلذا جمع بينهما هنا ولكثرة هذا المعنى اقتصر عليه البصريون
نحو سرت عن البلد وسافرت عنه وغيره البدل نحو لا تجزى نفس عن
نفس والبعدية نحو طبقا عن طبق والاستعلاء نحو فانما يبخل عن
نفسه والتعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك والظرفية
كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانياه قيل بد ليل ولا تنيا فى ذكرى
وفيه نظر ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى وفيه نظر ايضا
ومرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده وتاتى للاستعانة
عند ابن مالك ومثله برميت السهم عن القوس لانهم يقولون رميت
بالقوس والعاشر الزيادة تنبيه تكون عن اسما بمعنى جانب ويدخل
عليها حرف الجر نحو من عن يمينى مرة وامامى والخامس من المتقدم على
وزعم قوم انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولها على ما ذكره
المحققون تسعة معا[illegible] واغلب ورودها للاستعلاء اى العلو ويكون
حسيا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ومعنويا نحو ولهم على ذنب
كذا لى عليه دين وتاتى للمصاحبة نحو وآتى المال على حبه وللظرفية
نحو على ملك سليمان وبمعنى عن نحو قوله اذا رضيت على بنو قشير
وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولكن نحو اذا اكتالوا على
الناس وللاستدراك والاضراب كقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا
على ان قرب الدار خير من البعد على ان قرب الدار ليس بنافع

وزائدة

وزائدة للتعويض ولغيره كما فى المغنى وغيره تنبيه تكون على اسما
بمعنى فوق ولذا دخل عليها حرف الجر كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
وتكون فعلا ماضيا كقوله تعالى ان فرعون علا فى الارض فهى من
الثلاثيات والسادس من السابق اللام وهى مكسورة لا تفتح الا مع
المستغاث والمضمر غير الياء وضمها فى قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام
للاتباع ومعانيها جاوزت العشرين اشهرها الملك نحو لله ما اعطى
وله ما اخذ ولذا بدا به غير واحد من المحققين ومجيئها للتعليل
وهو افادة علية مدخولها وسببيته لغيره ليس كذلك وكان
المصنف نظر الى تقديم بعضهم كالسبكى له واكتفى بذكر التخصيص
عن الملك والاستحقاق تبعا لبعضهم كابن الحاجب فى كافيته
ويرجحه انه اقل اشتراكا والمراد به افادة تعلق خاص لمجروره بشئ اما
بطريق الملكية كالمال لزيد او الاستحقاق وذلك اذا كان بين ذات ومعنى
نحو الحمد لله ومنه النار للكافرين او بطريق [illegible]فيم شبه الملك ومثله
فى شرح الالفية بنحو السرج للفرس وفى شرح التسهيل بقوله ادوم
لك ما تدوم لى والتمليك وشبهه ايضا نحو وهبت لزيد ثوبا
وجعل لكم من انفسكم ازواجا لا الاختصاص الحصرى كما قد يتوهم
واختار التخصيص ليشاكل التعليل وزنا ولانه افادة الخصوصية
وهى شان اللام لا الاختصاص الذى هو قبولها وتكون للعاقبة
ويقال للصيرورة والمآل كقوله لدوا للموت وابنوا للخراب

ومنع هذا ورد الى التعليل مجازا وللتعدية نحو فهب لى من لدنك
وليا وزائدة للتوكيد كقوله ولا يلفى لما بهم دواء ه وللتقوية وهى بين
التعدية والزيادة نحو فعال لما يريد وللاستعلاء حقيقة نحو يخرون
للاذقان او مجازا نحو وان اسأتم فلها وللتعجب فى النداء مفتوحة نحو
يا للماء اذا تعجب من كثرته وفى غيره على الاصل نحو لله دره وللقسم
ويختص بالاسم الجليل نحو لله لا يؤخر الاجل ولتوكيد النفى وهى المسماة
بلام الجحود نحو لم يكن الله ليغفر لهم وللانتهاء كالى نحو فسقناه لبلد ميت
وللتبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو قلت له وللظرفية كفى نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة وكعن نحو قالت اولاهم لاخراهم وبمعنى عند
نحو كتبته لخمس خلون وبمعنى بعد نحو لدلوك الشمس وبمعنى مع كقوله
ه فلما تفرقنا كانى ومالكا ه لطول اجتماع لم نبت ليلة معا ه
وكمن نحو سمعت له صراخا وللتبيين كما بين فى المغنى ويمكن رد كثير مما
ذكرناه الى ما ذكره المصنف فلا تغفل عن ما مر من التنبيه تنبيه تكون اللام
فعل امر من ولى يلى بمعنى تبع والسابع مما سبق فى وترد لعشرة معان
على خلاف فى بعضها والغالب انها للظرف فتدل على ظرفية مدخولها
لغيره حقيقة فيما اذا كان له احتواء وللمظروف تحيز نحو الدراهم فى الكيس
او مجازا فيما اذا فقد احدهما او كلاهما نحو فى صدره زيدا وفى نفسه علم
ويكون فى الزمان ايضا نحو فى بضع سنين ومن المكانى نحو ادخلت الخاتم
فى اصبعى لكن على القلب وغير الغالب المصاحبة نحو ادخلوا فى امم

بلغ

والتعليل

والتعليل ويعبر عنه بالسببية نحو لمسكم فيما افضتم والاستعلاء نحو
ولاصلبنكم فى جذوع النخل ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى
افواههم ومرادفة من نحو ثلاثين شهرا فى ثلثة احوال والمقايسة
وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع
الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل والتعويض وهى المزيدة عوضا عن
اخرى محذوفة نحو ضربت فيمن رغبت والزيادة للتوكيد اجازه
الفارسى فى الضرورة وانشد شعرا ه انا ابو سعد اذا الليل دجا ه
ه تخال فى سواده يرندجا ه واجازه بعضهم فى السعة وجعل
منه وقال اركبوا فيها هذا ولا يخفى انه يمكن رد كثير مما ذكر الى الظرفية
المجازية فليتنبه تنبيه ترد فى فعل امر للمؤنث من وفى يفى واسما من
الاسماء الستة فهى من الثلاثيات ايضا والثامن الكاف وهى اول
القسم الثانى فتختص بالظاهر لضعف تمكنها فى الحرفية وقال الرضى
لان دخولها على الضمير يؤدى الى اجتماع كافين فى بعض الصور
فاطرد المنع وجرها اياه فى قوله ه وام اوعال كها او اقربا ه
شاذ او ضرورة عند غير الفراء والكوفيين واغلب ما تكون للتشبيه
وهو الاصل ومعناه الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى فهى تبين
مشاركة شيئ لمدخولها فى وجه نحو زيد كالاسد وتكون للتعليل ايضا
عند قوم نحو واذكروه كما هداكم وزائدة للتوكيد عند الاكثر نحو ليس
كمثله شيئ وللاستعلاء عند الاخفش والكوفيين حكى انه قيل لبعضهم

كيف اصبحت فقال كخير اى على خير ولم يثبت مجيئ الكاف بمعنى الباء
وقيل بر فى كن كما انت اى على ما انت عليه وفى هذا المثال خمسة اعاريب
ذكرها فى المغنى منها ما اشرنا اليه وللمبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو
سلم كما تدخل وهذا كما فى المغنى غريب جدا تنبيه تكون الكاف اسما
بمعنى مثل لكنه مخصوص بالضرورة عند سيبويه والمحققين وتاتى
آخر الكتاب ومعها عن وعلى ان شاء الله تعا وتكون فعل امر من وكى
يكى والتاسع حتى وهى ثانى الثانى لكن عند غير الكوفى والمبرد
لان دخولها على الضمير يلبس المنصوب بالمجرور لجواز وقوعها
بعدها وعلل بغير ذلك مما لا يليق بمثل هذا الكتاب واما قوله
فلا والله لا يلفى اناس فتى حتاك يا ابن ابى زياد
هانت حتاك تقصد كل فج فشاذ او ضرورة وهى فى ورودها للغاية
كالى ففى الزمان نحو حتى مطلع الفجر وفى المكان نحو اكلت السمكة
حتى راسها لكنها تخالفها من وجوه احدها ما ذكر من الاختصاص
بالظاهر ثانيها ان حتى لا تجر الا آخرا او متصلا به من ذى اجزاء كما مثلنا
ولا يجوز سرت البارحة حتى نصفها ثالثها انها لا تكون ظرفا مستقرا
الا فى نحو كان سيرى حتى ادخلها بالنصب بان مضمرة لئلا يبقى
الناسخ بلا خبر رابعها ان ما بعدها يدخل فيما قبلها مطلقا عند
عدم القرينة على الصحيح خامسها انها ينصب الفعل بعدها بان مضمرة
عند البصرى سادسها وسابعها ذكرهما السيوطى وابن هشام انها
لضعفها فى الغاية لا تقابل بابتدائها فلا يقال سرت من البصرة حتى

الكوفة

الكوفة وانها تفيد تقضى الفعل شيئا فشيئا فلا يجوز كتبت حتى زيد
بخلاف الى فى جميع ذلك وقد ترد للتعليل نحو اسلم حتى تدخل الجنة
واقل ما ترد بمعنى الا الاستثنائية مع ان والفعل[٧] ومنه فى قول القوال ٧ ايضا صح
حتى تجود وما لديك قليل والعاشر رب وهى الثالث من الثانى وذهب
الاخفش والكوفيون الى اسميتها ودليلهم وما عليه فى المغنى وما عليه
وفيها كما فيه ست عشرة لغة منها ضم الراء وفتحها مع سكون الباء
وفتحها وزيادة التاء ساكنة او متحركة وضم الحرفين مع التشديد
والتخفيف وهى للتقليل عند الجمهور وللتكثير ايضا بالاشتراك
على التحقيق لكن فى المغنى انها للتكثير كثيرا ومنه ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين وللتقليل قليلا واشتهر عن سيبويه انها
للتكثير وصحح ابن مالك فى تسهيله والزمخشرى فى كشافه وقال
قوم ليست لواحد وانما يستفادان من المقام واختاره ابو حيان واقتصار
المصنف ليس على التحقيق ويجب لها التصدير لما فيها من معنى
الانشاء او لمضارعة كم الخبرية ولمجرورها التنكير لان النكرة هى التى
يتصور فيها التقليل والتكثير ويغلب وصف مجرورها وحذف
معداها ومضيه وقال كثير بوجوب الوصف ومعنى المعدا وقد تجر
قياسا عند كثير ربه وسماعا عند آخرين ضمير غيبة مفردا مذكرا
مفسرا بتمييز مطابق معنى عند البصريين ولفظا ايضا عند الكوفيين
وقال جمع محققون بتنكير هذا الضمير ونقل عن امامهم سيبويه

ويسميه الكوفيون الضمير المجهول **تنبيه** ربما زيد بعد رب ما فتكفها
عن عملها غالبا وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية الماضوية كقوله
٥ ربما اوفيت في علم ٥ وقل دخولها على المستقبل نحو ربما يود الاية وقيل يؤول
بالماضي وكذا على الاسمية بل هو نادر بل ممنوع عند بعضهم ومنه قوله
٥ ربما الجامل المؤبل فيهم ٥ وربما لم تكف وقد تكون ما بعدها نكرة موصوفة
كقوله ٥ ربما تكره النفوس من الامر ٥ له فرجة كحل العقال ٥
ومثل رب فيما ذكر الكاف فليحرر **تتمة** تكون رب على احدى لغاتها
اسما بمعنى السيد والمالك نحو الارب العالمين وفعلا ماضيا منه نحو
رب زيد ابنه اى رباه فهي ثلاثية ايضا **خاتمة** من خصائص رب جرها
محذوفة وذلك اكثر ما يكون بعد الواو كقوله ٥ وليل كموج البحر ارخى سدوله ٥
ودونه بعد الفاء كقوله ٥ فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ٥ وقل بعد بل
كقوله ٥ بل بلد ملئ الفجاج قتمه ٥ واقل منه بدون شيء كقوله
٥ رسم دار وقفت في طلله ٥ بجر رسم ونسب الكوفيون الجر للواو
جاعليها بمعنى رب فلو جعل المصنف الحادي عشر من حروف الجر الواو بلا
قيد كان اشمل وكانه لم يلتفت لقول الكوفيين لانحطاطه عن درجة
الاعتبار واراد ان يكون واو القسم وتاؤه في سياق واحد واما
الباء فقدم بيانها اول الحروف وهذان يختصان بالظاهر وحذف
فعل القسم ولا يستعملان في القسم الاستعطافي والتاء تختص
بالاسم الجليل وبالتعجب وربما قالوا ترب وتا الرحمن وترب الكعبة

على شذوذ

على شذوذ لانها اصلها الواو كما في تراث وورات **تنبيه** قد تكون لام
الجر بمعنى واو القسم ولكن يختص بالاسم الجليل والامر العظيم كاللام
نحو لله لا يؤخر الاجل وكذا من بلغاتها على القول بانها حرف وليس اصلها
ايمن وكذا كل ما قصر من ايمن ومن خصائص الاسم الجليل الجر مع حذف
الجار بلا عوض واجازه الكوفيون في كل ما يقسم به وتعويضها او همزة
استفهام او همزة قطع في الدرج ومن اراد مزيدا فليرجع الى ما فصله
الرضي والثالث عشر **حاشا** ولا تاتي الا **للاستثناء** اذا اريد تنزيه المستثنى
نحو اهين القوم حاشا زيد فلا يحسن صلى الناس حاشا زيد لعدم
التنزيه وانكر بعض الكوفيين حرفيتها قائلا بفعليتها ابدا لقولهم
حاشا يحاشي وان الجر بعدها بلام مقدرة والاصل حاشا لزيد
ثم حذفت لكثرة الاستعمال زاد الفراء انه لا فاعل له وقال الجمهور
قد تستعمل فعلا جامدا لتضمنه معنى الا متعديا ناصبا للمستثنى
ولقلة ذلك لم يذكره المصنف كما ذكر في خلا وعدا وقد تستعمل
متصرفا يقال حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث اسامة احب
الناس الى ما حاشا فاطمة وفي رواية ولا غيرها وما نافية وهي
وما بعدها من كلام الراوي وقد تكون اسما بمعنى التنزيه وتعين
ذلك قبل اللام نحو حاش لله بدليل التنوين في قرائة كما يقال تنزيها
لله ولانه لا يدخل جار على مثله والاولى ذكر حاشا مع اختيها **فائدة**
اذا قيل حاشاك وحاشاه احتمل الضمير النصب والجر وقيل حاشاي

تعين الجر او حاشا فى تعين النصب والرابع والخامس عشر مذ ومنذ
عدهما حرفين يؤيد كون كل منهما اصلا براسه وهو المختار واختار
بعضهم ان مذ مخفف منذ لضم الذال فى نحو مذ اليوم ولولاه لكسر
ولتصغيره على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انه لم يثبت فى استعمال
الفصحاء واياما كان فهما يختصان بنوع من الظاهر وهو الزمن
المحصور غير المستقبل كيوم وليلة وسنة وشهر ماضيا كان او حاضرا
ليناسب معناهما حرفين معناهما اسمين ويكونان للابتداء كمن الابتدائية
فى الزمان الماضى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وللظرفية كفى فى الحاضر
نحو ما رايته مذ يومنا هذا وفى المغنى اكثر العرب على وجوب جرها
للحاضر وترجيح جر الماضى على رفعه مع منذ وبالعكس مع مذ
وفى السالكوتى عن الرضى نحو ذلك وفى الزمن المعدود يكونان
بمعنى من والى نحو ما جاء مذ ثلاثة ايام وشرط مدخولهما التصرف
فلا يجوز مذ سحر مرادا به معين لعدم تصرفه وكالزمان ما يسئل به
عنه مما يستعمل ظرفا فيجرانه نحو مذ متى ومنذ كم وليعلم ان جر
ما بعد مذ ومنذ يعين حرفيتهما على الصحيح وقد يكونان اسمين
بمعنى الابتداء مع الماضى وبمعنى الامد مع الحاضر والمعدود ولا
يستعملان فى المستقبل اتفاقا مبنيين لتضمن معنى ال الاستغراقية
او من الابتدائية وهذا متعين اذا رفع ما بعدهما او كان جملة
فعلية قال ابن مالك فى الفيته ٥ ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ٥

اواوليا

٥ او اوليا الفعل كجئت مذ دعا ٥ ويحتملان الاسمية والحرفية اذا وقع
بعدهما ان وصلتها نحو ما رايته مذ ان الله خلقنى فيكون فى تاويل
مصدر مجرور او مرفوع فائدة قال الرضى حكى الاخفش ان الحجازيين
يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وقال ايضا منذ لغة
اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيها اهل الحجاز انتهى
واختلف فى اعرابهما مع المرفوع بعدهما على اربعة مذاهب الاول
واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسى من البصريين وطائفة
من الكوفيين واختاره ابن الحاجب وجزم به ابن مالك وجرى عليه
اكثر شارحى كلامه انهما مبتدآن والمرفوع خبر واجب التاخير لجرائه الرفع
مجرى الجر ويقدران بالامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا وباول
المدة ان كان ماضيا فهما معرفتان الثانى مذهب الاخفش والزجاج
وابن جنى وغيرهم وهو العكس وهما ظرفان والتقدير فى نحو ما رايته
مذ يومان بينى وبين لقائه يومان وفيه كما فى المغنى تعسف ظاهر الثالث
ما ذهب اليه اكثر الكوفيين واختاره السهيلى وابن مالك فى تسهيله
انهما ظرفان مضافان للجملة وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة
والتقدير مذ كان يومان او لفعل اخر نحو مذ مضى يومان الرابع
وهو لبعض الكوفيين انهما ظرفان ايضا والمرفوع خبر لمحذوف او فاعل له
والتقدير من الزمان الذى هو يومان او من اذ مضى يومان بناء على
تركب مذ من من وذ والطائية او اذ والظاهر ان هنا لا ياتى فى مذ الا

على القول بأخذها من منذ وعلى كل تقدير الكلام جملتان لكن على الاولين
كلام ايضا والجملة الثانية لا محل لها من الاعراب لاستينافها استينافا بيانيا
وقال السيرافى فى موضع الحال ولا يخفى الحال بقى اذا وليهما الجملة فالمشهور
انهما ظرفان مضافان اليها كاذ وقيل الى زمن مضاف اليها وقيل
مبتدءان والخبر زمان مضاف اليها واكثر ما تليهما الفعلية ولا تكون
الا ماضوية وقد تليهما الاسمية كقوله ٥ وما زلت ابغى المال مذ انا يافع ٥
تتمة قال ابن هشام فى التذكرة كان يخطر لى ان قائلا قد يقول لا دليل
على حرفية مذ ومنذ بل قد تثبت اسميتهما اذا ارتفع ما بعدهما او كان
جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر انهما اسمان اضيفا الى ما بعدهما
وهو مفرد كما يضافان الى الجملة حتى رايته منقولا انتهى نقله الحمصى
والسادس والسابع بعد العشر خلا وعدا جمعهما فى الوضع لاجتماعهما فى الورود
للاستثناء فقط ومع ذلك يكونان فعلين جامدين لوقوعهما موقع الا
متعديين ناصبين للمستثنى وفاعلهما ضمير مستتر وجوبا وفى مرجعه ٧
٧ تبيينه مع تمام الكلام فى المستثنى ان شاء الله تعالى لكن هنا شيئ ينبغى
ان يعرف وهو ان كونهما فعلين هو الاكثر من استعماليهما بل قيل لم
يحفظ سيبويه الجر بعدا واما بخلا فذكره وعكس الاخفش فقال كل
العرب يجرون بخلا وقد زعموا انه ينصب بها وذلك لا يعرف انتهى
وهو خلاف المشهور ووجه تفرقة سيبويه بين خلا وعدا ان عدا فعل
متعد قبل الاستثناء يقال عدا فلان طوره اى جاوزه بخلاف خلا فانه

٧ خلاف صح

قبل

قبله قاصر تنبيه قد تكون خلا اسما للرطب من الحشيش فتكون من
الثلاثيات ايضا تتمة انما يجر بخلا وعدا اذا لم يكونا صلة لما اما اذا
كانا ها فيجب النصب لتعين الفعلية حينئذ اذ ما المصدرية لا يليها
الحرف ويشكل وصلها بهما مع ما تقرر من جمودهما وقد نص فى التسهيل
على انها لا توصل بفعل جامد لكن فى المغنى ان وصلها بالفعل الجامد
نادر فليفهم وجوز الكسائى والربعى والجرمى والفارسى الجر بهما
معها بتقدير زيادتها ورده فى المغنى وقال فى موضع اخر منه ايضا
وزيدت قبل الخافض كما فى قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو
بالخفض وهو نادر فنفطن والثامن عشر لولا الامتناعية وهى التى
لامتناع شيئ وهو الجواب ولا يكون الا فعلية لوجود غيره وهو
الشرط ولا يكون الا اسمية ولا تجر الا الضمير وذلك انها اذا اتصل بها
ضمير فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين لكن قد سمع
قليلا خلافا للمبرد لولاى ولولاك ولولاه نحو لولاك لهلك عمرو
وقوله ٥ وكم موطن لولاى طحت كما هوى ٥ وقوله ٥ اومت بعينيها من الهودج ٥
٥ لولاك فى ذا العام لم احجج ٥ وقوله ٥ لولاه ما قلت لدى الدراهم ٥
فذهب سيبويه والجمهور الى انها حرف جر للضمير خاصة كما اختص
بعض الحروف بجر الظاهر وخالف الاخفش والكوفيون فقصروا فوافق
الضمير وجعلوه نائبا عن ضمير الرفع لان ما لا يعمل فى الظاهر كيف
يعمل فى الضمير وفيه ان النيابة انما تكون فى الضمائر المنفصلة لشبهها

بالاسماء الظاهرة وان التسرف فى حرف اهون منه فى اثنى عشر ضميرا
فائدة اذا عطف على مجرور لولا ظاهر نحو لولاك وزيد وجب رفعه
لانها لا تجر الظاهر وهذا مما يحاجى به كما فى المغنى ونقله فى الاشباه فيقال
ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعيد الجار ام لم يعد
والتاسع عشر كى ولا يجر هذا الحرف الا فى ثلاثة مواضع احدها اذا دخل
على ما الاستفهامية كقولهم عند السؤال عن علة الشيئ كيمه بمعنى لمه
فما اسم استفهام مجرور بكى وحذفت٢ لدخول الجار عليها وفيه دليل ٢ الفها صح
على ان كى حرف جر لان ما الاستفهامية انما يحذف الفها اذا دخل
عليها حرف الجر ويزاد عليها هاء السكت فى الوقف لتحفظ الفتحة الدالة
على الالف المحذوفة الموضع الثانى ان المصدرية وصلتها ولا تظهر نحو
جئت كى تكرمنى ان لم تكن هى الناصبة الثالث ما المصدرية وصلتها كقوله
ه انما يراد الفتى كيما يضر وينفع ه اى لضر من يستحق الضر ونفع من
يستحق النفع وهى فى كل المواضع للتعليل كلامه عملا ومعنى وتكون
مصدرية تنصب المضارع كان عملا ومعنى على ما يأتى فى نواصب
المضارع وعن الاخفش انها جارة دائما والنصب بعدها بان ظاهرة
او مضمرة ورده فى المغنى وعن الكوفيين انها تنصب دائما ويردهم كيمه كما
اشرنا اليه فتفطن فائدة اذا قيل جئت كى تكرمنى مثلا احتمل المصدرية على
تقدير اللام قبلها والتعليلية على تقدير ان بعدها ومثله فى الاحتمالين
قوله ه اردت لكيما ان تطير بقربتى ه فعلى التعليل مؤكدة للام وعلى

المصدرية

المصدرية مؤكدة بان والموفى عشرين لعل بار بع لغاتها العقيلية اثبات
اللام الاولى وحذفها وفتح الثانية وكسرها وترد جارة كورودها
ناصبة للترجى اى لانشائه وهو توقع امر محبوب او مكروه مستقرب
الحصول ممكنه على ما سيأتى فى محله ثم الجر بها انما هو فى لغة عقيل
كزبير فقط فانهم يجرون بها المبتدا كما قال شاعرهم ه لعل ابى المغوار منك قريب ه
وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية بل هم تكلموا به تنبيها على ان الاصل فى
الحرف المختص ان يعمل العمل الخاص كما مر ولعل من المختص بالاسماء وتعسف
الفارسى فى زعمه عدم دلالة البيت على الجر لاحتمال ان الاصل لعله
لابى المغوار منك جواب قريب ثم تصرف٧ فصار كما ترى كذا فى المغنى ٧ فيه صح
وجه فيه فارجع اليه ان شئت مسئلة مما يظهر لى ان الضمير المتصل
بلعل فى نحو قوله تعالى لعلك باخع نفسك وقوله سبحانه لعله يتذكر
يحتمل النصب والجر نظير ما مر فى حاشاك وحاشاه اذ لم يذكروا اختصاصه٨ ٨ بالظاهر صح
وذلك ظاهر وان لم اره مصرحا تتمة اذا حذف لام لعل وفتحت الثانية
تكون فعلا ماضيا بمعنى سقى مرة بعد اخرى وتكون اسما للمهزول والشيخ
فهى من الكلمات الثلاثية ايضا فليحفظ وكان عليه اذ ذكر لعل فى لغة٢ ٢ عقيل صح
ان يذكر متى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية كما سمع
من بعضهم يقول اخرجها متى كمه اى منه وفى كما قال بعضهم وضعته متى
كمى اى فيه واختلف فى قوله ه شربن بماء البحر ثم ترفعت ه متى لجج خضر لهن نئيج ه
فقيل بمعنى من وقيل بمعنى وسط قال ابن جنى هى اسم وكان حرف الجر مراد

معها ويحتمل كونها حرفا كما قالوا هذا وقد عد بعضهم من حروف الجر
ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا عن حرف الجر في القسم
وبعضهم الميم مثلثة فيه ايضا نحو م الله وجعلها في التسهيل بقية ايمن
وقد عدها الزجاج والرماني في القسم حرف جر وشذ فيه وذكر الفراء
ان لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص بالجر وزعم الاخفش
ان بله حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم كذا في بعض شروح الخلاصة
واعلم انه لابد اى لافراق اولاعوض كائن لهذه الحروف المذكورة وهى
الجارة لكن من حيث المجموع من متعلق تتعلق به وترك تنوين اسم لاههنا
كما في قوله صلى الله عليه وسلم لامانع لما اعطيت اما على ان الظرف مستقرا
خبر والاسم مفرد والحركة بنائية او على مذهب البغداديين المجيزين
لترك التنوين في الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف فالفتحة اعراب والقول الثا
يجرى في قوله تعالى لاتثريب عليكم ثم ذلك المتعلق اما فعل باقسامه الثلاثة
نحو انعمت عليهم واعوذ بالله فاستعذ بالله او شبهه مما يدل على حدث
وصاحبه من المشتقات نحو غير المغضوب عليهم او مؤول بما يشبهه نحو
وهو الذى في السماء اله وتاويله بالمعبود او مافيه معناه ورائحته كقوله
٥ انا ابو المنهال في بعض الاحيان ٥ وقوله ٥ انا ابن ماوية اذ جد النقر ٥
علق الظرفان بالعلمين لما فيهما من معنى الشجاع والجواد لا للتاويل بما
يشبه الفعل وترك المصنف الثالث اكتفاء بالرابع بناء على دخوله فيه اذ
المؤول بشبه الفعل فيه معناه تنبيه الظرف اخو الجار والمجرور كالتقدير

والسكين

والسكين اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا فما يثبت لاحدهما
من التعلق ومايتعلق به يثبت للاخير واختلف في التعلق بالفعل الناقص
فمنعه جماعة منهم المبرد والفارسى وابن جنى بناء على عدم دلالته على
الحدث والصحيح الذى عليه الجمهور ان الافعال الناقصة سوى ليس
تدل على الحدث ويتعلق بها ومايدل على ذلك قوله تعالى اكان
للناس عجبا لان عجبا مصدر مؤخر والوحى ليس للناس واختلفوا
في التعلق بالجامد كنعم وبئس فمنعه قوم واجازه آخرون وهو الحق
واما التعليق باحرف المعانى فالجمهور على المنع مطلقا وقيل بالجواز مطلقا
وبعضهم كابى على الفارسى وابى الفتح ابن جنى فصل فقال ان نابت عن
فعل جاز على سبيل النيابة والافلا كما قالوا في يالزيد بتعلق اللام بيا
وقال المجيز في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الظرف متعلق
بحرف النفى وقدره الجمهور فعلا يدل عليه النافى نحو انتفى فهذا التعلق
ثابت لجميع حروف الجر الا الحرف الزائد يجوز فيه الجر على الاتباع لهذه الحروف
والنصب على الاستثناء منها اى من تلك الحروف وزيادة الجار قد تكون
في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا وقد تكون في المبتدا نحو بحسبك درهم في
قول وهل من خالق في جميع الاقوال وقد تكون في خبرى ليس وما
نحو اليس الله بكاف عبده ومانحن بتاركى وكالزائد في هذا الاستثناء
مايشبهه في عدم ايصال العامل الى معموله من الحروف وهى ستة
رب في قول الرمانى وابن طاهر وهو مقبول وحاشا وخلا وعدا

فى المشهور عن الجمهور ولولا ولعل لانعلم فيهما خلافا يعتد به
ويستدل على شبههما بان مجرورهما فى محل رفع بالابتداء ويدل عليه
ارتفاع ما بعده على الخبرية كما مر فى مثال لعل ويقاس عليه لولا
ولم يذكر كاف التشبيه مع انها كالستة فى قول الاخفش وابن عصفور
تبعا لما هو الحق فيها واستثناء الحروف المذكورة من التعلق هو الحق
فانها كلها على الصحيح لاتتعلق بشئ ما اصلا اذ معنى التعلق هو
الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت
عليه بحروف الجر والزائد انما دخل الكلام تقوية وتوكيدا له لا للربط وقد يكون
لتحسين اللفظ ونحوه وغيره محمول عليه لمشابهته فيما ذكر اذ رب مثلا انما
دخلت فى الكلام لافادة التقليل او التكثير لا التعدية عامل لكن قالوا فى
لام التقوية انها يصح ان يقال بتعلقها بالعامل المقوى نحو فعال لما يريد
لانها وان لم تكن معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها ليست زائدة محضة
لما يخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر فلها منزلة بين
منزلتين وقال الجمهور فى نحو رب رجل كريم لقيته او لقيت رب حرف جر
معد وفيه كما فى المغنى انهم ان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ
لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله على الاول وان قالوا عدت
محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى
الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به فى وقت انتهى وقال بعضهم فى خلا
واختيها انها تتعلق بالفعل المذكور قبلها فيكون متعديا لما بعدها

بواسطتها

بزيد صح

بواسطتها وموضع المجرور نصب على المفعولية لذلك الفعل كما فى مررت
وفيه ان الفعل قد يكون متعديا بنفسه فليتفطن واذا علم ما تقرر
فمجرور الحرف الزائد كما مر من الامثلة ومجرور رب كما مر ايضا لا يتغير
حكمهما بل كل منهما باق على ما كان عليه قبل من الفاعلية والمفعولية
ونحوهما وهذا بناء على عدم التعلق وكان ينبغى تثنية المجرور وخبره
لا تثنية المضاف اليه وكانه نظر الى الاتفاق فى المجرورية وفى البقاء المذكور
فافرد على ارادة الجنس وهو كما ترى فكل من مجرورى هذين الحرفين
ان كان قبل دخولهما فاعلا او مبتدأ مثلا فمحله الرفع او مفعولا فالنصب
لكن مجرور الثانى فى المثال المذكور على التقدير الاول يحتمل الابتداء والمفعولية
من باب الاشتغال وعليه فيقدر الناصب له بعد المجرور لوجوب
صدارة رب كما مر ومجرور حروف الاستثناء الثلاثة خلا وعدا وحاشا
والاضافة عهدية فلا يتوهم مطلق حروف الشاملة ما لا يجر كالمستثنى
بالا فى وجوب النصب عن تمام الكلام والايجاب وجواز الوجهين
عند فقد الثانى لانه مستثنى ايضا لكن لا يفقد فيه الاول على ما سيجيئ
من الكلام على المستثنى فى محله انشاء الله تعـ وهذا بناء على عدم
التعلق ايضا ويفهم من كلام بعضهم ان محل هذا المجرور نصب دائما قال
لانه مستثنى عن تمام الكلام وان ناصبه الجملة التى انتصب عن تمامها
قبله ومجرور لولا ولعل مرفوع المحل على انه مبتدأ اذ هو مجرد حكما
وما بعده قد جاء مرفوعا ظاهرا فى لعل وقدر فى لولا كما مر وليس

ذاك الا انه خبره ولا تعلق للجار لعدم ايصاله العامل نحو لولاك
اى لولا انت موجود لهلك زيد ولولا تستدعى جملتين كسائر ادوات
التعليق ويجب حذف الخبر بعدها كما سيأتى ولعل زيد قائم بجر زيد
لفظا ورفعه محلا وقائم بالرفع لا غير هنا ما المجرور الزائد وشبهه
من الاعراب المحلى وذلك سبعة حروف واما مجرور ما عدا هذه الحروف
السبعة من حروف الجر التى مرت فهو دائما منصوب المحل وذلك اما
على انه مفعول فيه فيكون معمولا لمتعلقه فعلا كان او غيره وهذا
ان كان الجار حرفا دالا على الظرفية وهو اما فى او ما بمعناه من الحروف
الدالة عليها كالباء واللام نحو صليت فى المسجد فى مثال فى او
بالمسجد للباء او كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اى فيه
للام او على انه مفعول له ويقال لاجله ايضا وهو معمول لمتعلقه فعلا
كان او غيره ايضا وهذا ان كان الجار لاما واستعمل على الاصل فى التعليل
او ما بمعناه مما يفيده من الحروف كمن وكى نحو ضربت زيدا للتاديب
والا عن موعدة وكيمه بمعنى لمه عصيت وهذا على ما اختاره ابن
الحاجب من ان المفعول فيه والمفعول له اذا صرح فيهما باللام وفى
لا يتغير حكمهما والجمهور على انه مفعول به غير صريح لاشتراطهم فى المفعولين
عدم التصريح بما ذكر او على ان ذلك مفعول به غير صريح والعامل
فيه المتعلق ايضا لكن هذا ان كان الجار ما عداهما اى غير اللام وفى
والاصوب ترك تثنية الضمير لذكره ما بمعناهما معهما وكانه ثنى على ارادة

مايدل على الظرفية ومايدل على التعليل فيشمل ماذكره وغيره
اذا لم يفد ما ذكر نحو مررت بزيد وادخلوا فى امم وما اشبه ذلك وما حكم
به من ان نصب المحل للمجرور وحده هو الذى اتفق عليه البصريون
والكوفيون على ما نقله ابو حيان وقال ابن مالك لمجموع الجار
ومجروره قال ابو حيان لم يقل به احد ولقد اغرب الفراء بقوله انه الجار
فقط اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب اصلا وهذا الخلاف جار فى المرفوع ايضا
فقوله وقد يسند المتعلق اى فعلا كان او غيره الى الجار والمجرور جار
على مذهب ابن مالك والا فلا يستقيم على مذهب الجمهور الا ان يقال
بالتجوز بالكلية والجزئية او المسامحة فى العبارة والامر سهل اذ كثيرا ما
يسامح المتسامح اعتمادا على ظهور المراد وعلى هذا فيكون الضمير فيه اما
للجار والمجرور على ظاهر السياق وهما شئ واحد او للمجرور وحده لقربه
على القولين بل يمكن اجراء كلامه على قول الفراء ايضا لكن لو سلم ان الحرف
يكون مرفوع المحل والضمير فى قوله على انه نائب الفاعل يتبع ما قبله
فى الرجوع الى ما ذكر ثم شرط هذا الاسناد ان يكون الجار متصرفا
بان لا يلزم وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب وما اختص باستثناء
او قسم كخلا والواو وكذا ما اختص بجر الظاهر كالكاف وان لا يكون
لتعليل كاللام والباء ولا متعلقا بمحذوف فى صفة او حالا ويجمع الشروط
نحو مر بزيد وهو ممرور به ولم يتعرض لشئ من هذه الشروط لالتزامه
الاختصار لنفع المبتدى وقد سمى كتابه رسالة فبقى التعرض لمثل ذلك

على الشارحين وقال ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندى النائب
فى مثل هذا المثال ضمير المصدر لا المجرور مستدلين بانه لا يتبع بالرفع
على المحل وانه قد يتقدم نحو كان عنه مسئولا وانه اذا تقدم لا يكون
مبتدا وكل نائب يكون وانه لا يؤنث له الفعل فى نحو مر بهند ورد الجمهور
ذلك بان المحل انما يراعى اذا ظهر فى الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا
ولم يجز فيه مر زيدا ومررت زيدا وان النائب فى الاية ضمير يعود على المكلف
كاسم كان وان امتناع الابتداء لعدم التجرد ولذا جاز لم يضرب من احد
مع امتناع من احد لم يضرب وان عدم تانيث الفعل نظير امتناعه
فى كفى بهند ودليل الصحة نحو سير بزيد سيرا ثم الاصل تقديم المتعلق
لانه عامل وكل عامل الاصل فيه ذلك **وقد يجوز** على خلاف الاصل
تقديم الجار والمجرور لكن ما عدا هذا الذى ذكر وهو نائب الفاعل
على متعلقه فعلا كان **نحو بزيد مررت** او غيره نحو بزيد انا مار بل قد
يجب ذلك نحو انما بزيد مررت ووجه ذلك ان الظرف يكفيه عامل فيه
رائحة الفعل سواء تقدم ام تأخر واما النائب فلقيامه مقام الفاعل
يأخذ حكمه ومنه امتناع التقدم على عامله وزعم الزمخشرى جواز تقدمه
فى مثل هذه الصورة حيث حكم بان عنه من قوله تعالى كان عنه مسؤلا
نائب الفاعل ورده ابو البقاء وذكر ان ابن النحاس حكى الاجماع
على عدم جواز التقدم اذا كان جارا ومجرورا والاصل ايضا فى المتعلق
ان يذكر لما ذكر **وقد يحذف** بعد ذكره بل قد لا يذكر **المتعلق** اصلا

لدليل

لدليل او لا جوازا او وجوبا **فان كان** ذلك المتعلق **المحذوف** قدر
فعلا اما اصطلاحيا تاما ماضيا او مضارعا بناء على اختيار الاكثرين
ان تقدير متعلق الظرف المستقر فعلا اولى ويؤيد هذا قوله فى تفسيره
اى حصل او المراد الفعل اللغوى وهو الحدث بتجوز فيعم الفعل المتقدم
وما يؤل اليه مما مر ومعنى كونه **عاما** ويسمى كونا مطلقا ايضا انه
لا يختص بحال دون اخرى كالكون والحصول وهذا لابد ان يكون
معناه **متضمنا** اسم مفعول بمعنى داخلا **فى الجار والمجرور** بحيث
يفهم منه فهو من قبيل الصفة الكاشفة لقوله عاما لكن نقل بعضهم
ان السيد السند جعل الظرف المستقر ما يفهم منه عامله المحذوف وان
كان خاصا فلعل قول المصنف مشيرا الى مذهب السيد قدس سره
وحينئذ فالحذف واجب والجار والمجرور **يسميان** صوابه الافراد اذ الجار
والمجرور فى الاصطلاح شيئ واحد كما نبهنا عليه اللهم الا ان ينظر الى
اللغة ظاهرا وهو كما يرى ووجه تسمية ذلك **ظرفا مستقرا** بفتح القاف
اسم مفعول ان الضمير الذى فى متعلقه ينتقل بعد الحذف اليه فيستقر
فيه وكذا المعنى والاعراب فهو من باب الحذف والايصال كالمشترك
ومثله المتعلق وهذا مذهب البصريين وعليه ينبغى ان لا يسمى بذلك
اذا رفع ظاهرا نحو زيد فى الدار ابوه لخلوه حينئذ عن الضمير ولم اره
فليحرر وقيل يحذف الضمير مع المتعلق ولا شيئ فى الظرف تقدم او تأخر
وقيل اذا تأخر يكون فيه وان تقدم لا ووجه السيد التسمية باستقرار

معنى العامل فيه ولكل وجهة وفى المغنى ان واجب الحذف يكون فى
فى ثمانية مواضع ثلاثة مع الخصوص وخمسة مع العموم منها الخبر
نحو زيد فى الدار واما قوله فانت لدى بحبوحة الهون كائن ففضرورة
او خاص على ما قيل واختلف فى تقديرا المحذوف فقال اكثر البصريين
فعل اى حصل ونحوه من الافعال العامة واحتجوا له بانه عامل والاصل
فيه ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره فى الصلة
واختار جمع منهم ابن مالك وابن هشام فى اوضحه تقديره وصفا
كحاصل ونحوه ورجحوه بامور لا يليق بسطها بهذا الكتاب وقال
ابن هشام الحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب
المعنى فيقدر فى كل مقام بحسبه كتقديره فى القسم اقسم الى غير ذلك
وهذا الخلاف انما هو فى الاولى واما اصل الجواز فلا خلاف فيه كما اتفقوا على
تعين الفعل فى القسم والصلة وتعين الوصف بعد اما واذا الفجائية
لامتناع ايلائهما الفعل وان لم يكن المتعلق المحذوف كذلك العام الذى
ذكر بل كان خاصا كالقيام والقعود لم يجب بل لم يجز حذفه الا لدليل
وتوهم امتناع الحذف حينئذ باطل لاتفاقهم على جواز حذف الخبر للدليل
بدون معمول فكيف يمنع المعمول من الحذف مع انه اما ان يكون هو دليلا
او مقويا له وخرج عليه قوله تعالى الحر بالحر الاية فيقدر يقتل او مقتول اذ
فى العام تكلف تقديرات كثيرة بل قد يجب كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اى اعرست ونحو بزيد مررت به عند من اجازه او لم يحذف من الجار والمجرور

متعلقه

متعلقه بزيد وان كان عاما اى فى غير ما مر من المواضع نحو حصل
زيد فى الدار ولا يظهر لاظهاره المتعلق وجه ورجوع لم يحذف اليه
ظاهر الا ان يقال المتعلق المتقدم مقيد بالمحذوف فحتى من توهم
الرجوع اليهما معا ولا يصح فافهم وعلى هذا الشق الجار والمجرور
يسميان ينبغى يسمى بل سمى ظرفا لغوا ووجه تسميته انه حينئذ لم ينتقل
اليه من متعلقه ولو حذف شيء فكانه ملغى حيث لم يعتبر اعتبار الاول
فالمحذوف من ذلك نحو زيد فى الدار اذا قدر فعل خاص اى اكل مثلا
بان دل عليه حال او قال والا فلا يحذف نحو مررت بزيد حيث لم
يكن ما يدل على المرور وكما يحذف المتعلق قد يحذف الحرف الجار لكنه
لضعفه لا يحذف الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعماله
وهو اى حذف الجار كائن على نوعين احدهما قياسى لا يحتاج الى
السماع فى شيء من جزئياته بل ينضبط بقاعدة كلية كلما وجد شيء من
جزئياتها يقاس ويجرى عليه الحكم كما فى حذف الجار من ان وان والنوع
الثانى سماعى يتوقف على السماع من العرب فلا يجرى الحكم على شيء
من جزئياته الا كما يسمع منهم وان اردت التفصيل فالقياسى من الحذف
منه ما يبقى جره وذلك فى مواضع انهاها بعضهم الى ثلاثة عشر سنذكرها
ومنه ما ليس كذلك ويكون فى ثلاثة مواضع على خلاف فى الثالث
ياتى بل الاولان ليسا من مواضع حذف الجار عندهم فقد ذكرهما فى
المغنى ولم يذكرهما منها فليتفطن لذلك الاول من المواضع الثلاثة

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا عند البصريين ويأتى فى بابه انشاء الله تعـ
وكونه مما لا يبقى جره قياسا ظاهر فان حذف حرف الجر وهو فى خاصة
منه اى نصبه على معنى فى قياس من الاخبار بالمصدر مبالغة
والمراد مقيس او نحوه على حد زيد عدل وحينئذ ان كان هذا المفعول
ظرف زمان غير مذ ومنذ قبل هذا النصب مطلقا مبهما كان بان
لم يعتبر له حد ونهاية بل يدل على قدر غير معين من الزمان كوقت
وحين وساعة او كان محدودا وهو ما اعتبر فيه ما ذكر وبعضهم عبر
عنه بالمختص ومنه المعدود كاليوم والليلة والشهر والسنة ومنهم من
جعله قسما ثالثا وتوجيه النصب المذكور ان الاول جزء مدلول الفعل
فينصب على جهة التوكيد المعنوى كانتصاب المصدر المؤكد والثانى محمول
عليه للاشتراك فى الزمانية كما يحمل غير الفعل على الفعل ليطرد الباب
فالاول نحو سرت حينا وانا سائر وقتا الى غير ذلك والثانى نحو صمت
شهرا ويعجبنى الصوم سنة والتمثيل للاول بما ذكر بناء على ان المراد بالحين
مطلق الزمان اما اذا قيل سنتان او اربعون او سبع او شهران او سنة
او نحو ذلك فهو من الثانى بلا شبهة وان كان المفعول المذكور اسم مكان
فلا ينصب او يكون ظرف مكان مبهما لان دلالة الفعل الذى هو اصل
العوامل على المكان لما كانت التزامية فقط ضعفت فلم يتعد الا الى المبهم
من اسمائه لدلالته عليه فى الجملة مع مشابهته الزمان المبهم فى الابهام واسم
المكان المبهم هو ما لا يختص بمكان بعينه وفسره بعض بالنكرة وبعض

بما فسر به

بما فسر به الزمان المبهم وفى كل منهما ما فيه وفسره المصنف تبعا لبعض
المحققين بانه ما ثبت له اسم كثبوت الفوق للمكان العالى بسبب امر غير
داخل فى مسماه كالاضافة الى ما تحته ويدخل فى هذا التفسير نحو
جانب مما ليس منه لكن تداركه المصنف بوصف الامر بما ذكر فصح وخرج
عنه نحو الدار والمسجد لتعين مسماه بنفسه ويؤل الى تفسير بعضهم
بانه ما افتقر فى بيان مسماه الى غيره وحاصلهما انه لا يعرف حقيقته
بنفسه وذلك كالجهات الست بالنسبة الى المتحيز فى المكان ولابد له منها
والمراد اسماؤها بمجاز الحذف او الدالية والمدلولية قال بعض المحققين
المتجه ان الجهات صارت حقيقة فى اسمائها واقول لم يتجه لى ذلك
والمتجه عندى هو الاول لان اسمائها اكثر من ستة اذ لبعضها اكثر من
اسم ولبعضهم فى الجهات كلام يفيد انها غير متناهية وهو منزع حكمى
وهذه الجهات هى او اسماؤها الزائدة عليها امام للجهة التى من قبل الوجه
ويرادفه قدام وقد يؤنث ويقابلها خلف وهو بمعنى وراء لكنه قد يستعمل
بمعنى قدام ضده ومنه قوله تعـ وكان وراءهم ملك ولا يؤنث من الظروف
غير هذين الضدين ويمين ومثله ذات اليمين ويسار مقابله ومثله شمال
وذات الشمال وفوق للجهة التى تكون اعلى من الكائن فى المكان وتحت
يقابله وكذا اسفل وقد يكون هذان المتقابلان معنويين كما فى الرتب
فهذه الاسماء انما ثبتت للجهات المذكورة بسبب الكائن فى المكان وهو
خارج عن مسماها ولذا لا تلزمها اسماؤها فان خلف زيد مثلا يجوز

ان يصير اماماله او لغيره اذا توجه اليه فتنتصب على الظرفية وقد تفارقها
ومثلها اسماء تشبهها فى الابهام كعند بتثليث العين والكسر اكثر وهو اسم
لمكان حاضر حسا او معنى نحو فلما راه مستقرا عنده الذى عنده علم
من الكتاب او قريب كذلك نحو عند سدرة المنتهى رب ابن لى عندك
بيتا ولا تخرج عن الظرفية الا ان تخفض بمن خاصة وفيها الغز الحريرى بقوله
وما منصوب ابدا على الظرف ٥ ولا يخفض بسوى حرف ٥ وقول العامة ذهبت
الى عنده لحن وفى قول بعض المولدين ٥ كل عند لك عندى ٥ لا يساوى نصف عند ٥
اريد بها لفظها فصرفت تصريف الاسماء وليس بلحن كما قال الحريرى وقد ترد
للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى ولدى بمعناها وهى من لغات لدن
نحو اذ القلوب لدى الحناجر والمعنوى نحو لديه علم واعرابها تقديرى
وتقلب الفها مع الضمير ياء عند الجمهور ولا يظهر نصبها حينئذ نظرا الى
الاصل ويفترقان من اوجه احدها ان لدى لا تجر بمن بخلاف عند والثانى
ان عند امكن منها لانها تكون ظرفا للاعيان والمعانى يقال كلام زيد عندى
صواب وعنده علم به ويمتنع فى لدى والثالث يقال عندى مال وان
غاب ولا يقال لدى الا اذا احضر كذا فى المغنى نقلا عن جماعة من المحققين
وقال الراغب لدى اخص من عند وابلغ لانها تدل على ابتداء نهاية الفعل
اى بخلاف عند وقد يغرى بعند نحو عندك زيدا اى خذه ولدن مثلهما
لكنها تختص بستة امور ذكرت فى المغنى وغيره ونحن نذكرها باستيفاء فى
محلها اخر الكتاب ان شاء الله تعالى ومن الاسماء المذكورة وسط حال كونه

اوالظان

بلغ

او الكائن بسكون السين فينصب ظرفا قال فى الصحاح يقال جلست
وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالتحريك لانه
اسم وهو مثل بين شبها ومعنى ففى القاموس كل موضع صلح فيه بين
فهو بالتسكين والا فبالتحريك لكن بين قد يكون ظرف زمان يقال
آتيك بين الظهر والعصر لان هذه الكلمة بحسب ما تضاف اليه وحقها
ان تضاف الى اكثر من واحد فان اضيفت اليه وجب العطف بالواو للجمع
نحو المال بين زيد وعمرو وتكرارها قبيح واما بينى وبينك فلاعادة
الجار مع الضمير وقد تلحقها الف او مع ميم فتقع اذا واذا الفجائية
فى حيزها ولا التفات لمن زعم انه لا معنى لوقوعها مع الالف وحدها
قال ٥ فبينا نسوس الناس والامر امرنا ٥ اذا نحن ٧ سوقة ليس تنصف ٥
٧ فيهم صح
وقال الاخر ٥ بينما نحن بالاراك معا ٥ اذا اتى راكب على جمله ٥
وفى ما اقوال كافة وزائدة مع اضافة بين الى الجملة وزائدة مع الاضافة
الى زمن محذوف مضافا الى الجملة اى بين اوقات نحن بالاراك نظرا الى
البيت وكذلك الالف ومن تلك الاسماء ازاء وحذاء وتلقاء بالمد وكسر
الاول فيهن والمعنى متحد وهو القرب والمقابلة يقال جلست ازاء زيد او
حذائه او تلقائه بمعنى مقابله وقريب منه وكثيرا ما يجر الاول وكذا الثانى
بالباء وما عدا من ذلك الفاظ تدل على مقدار معلوم من المسافة
لمبهميتها من حيث ان صورها مجهولة اذ لا تختص بموضع بعينه فهى
مختصة من وجه مبهمة من وجه وذلك كالمقادير الممسوحة وهى التى يعلم

بلغ

قدرها بالمساحة اى الذرع نحو فرسخ وميل وبريد اذ الاول مقدر باثنى عشر
الف ذراع او خطوه والثانى بمقدار ثلثه والثالث باربعة مقاديره وزعم
السهيلى ان هذا النوع ينتصب انتصاب المصادر لا الظروف لانه لا يقدر
بفى ولا يعمل فيه الا ماكان فيه معنى الحركة فلا يقال جلست او رقدت ميلا
مثلا والظرف يقدر بفى وينصبه كل عامل فهذا اسم لخطى معلومة فسرت
ميلا مثلا مفعول مطلق كسرت خطوة والحاصل ان اسم المكان المبهم كله
يحذف منه فى وينصب على الظرفية الا جانبا وجهة ووجها بمعنى الناحية
واصل معناه مستقبل الشيء وكالثلاثة وجهة وشطر ونحو لكن ليس
لذكر الوجه وجيه وجه اذ لا يستعمل بهذا المعنى الا قليلا بدليل نحو
جلست فى وجه العدو وما يستثنى ينبغى ان يكون كثير الاستعمال او مختصا
بالمكان لكنه يخالف فى الحكم وبالجملة الثلاثة التى ذكرناها اولى منه بالذكر
واما ذكره وسطا الكائن بفتح السين مع ماذكرفنا على مانص عليه
فى امتحانه من ان سيبويه نص على وجوب التصريح ٧ فى هذه الكلمات المذكورة
وفيه ان هذا قد يستعمل ظرفا كساكن السين وان خرج عن الظرفية دون
ذاك ويشعر بهذا مامر عن الصحاح ولا يخالفه ما فى القاموس فلعل
وجه نص سيبويه التنصيص على الظرفية حيث انه يستعمل فى غيرها ايضا
فلا يخالف الساكن الا فى الخروج المذكور وانه اسم مكان لا ينفك عما احاط
به نحو وسط الراس صلب مثلا وذاك لما ينفك نحو وسط الراس دهن على
ماقيل وفى كلام بعضهم ٥ موضع صالح لبيع فسكن ٥ ولفى حركا تراه بيننا ٥

٧ بغى حـ

فجلسنا

٥ فجلسنا وسط الجماعة اذهم ٥ وسط الدار جالسينا ٥
فليفهم وليحفظ وكذا استثناؤه خارج الدار وداخل الدار وجوف
البيت ليس فى محله اذ نفس الخارج واخويه ليست من اسماء المكان وانما
صارت كذلك بالاضافة اليه وهو من المحدود فصارت هى ايضا منه وما
فيهما من الابهام لا يخرجها عن الدار والبيت فكيف تستثنى من المبهم والاكل
اسم مكان مشتق من الفعل بزيادة ميم فى اوله وهذا اذا كان موصوفا بانه
لا يكون متلبسا بمعنى الاستقرار بان يكون ما اشتق منه ليس بمستقر فى مكان
نحو المقتل والمضرب المشتقين من القتل والضرب الذين لا يستقران فى مكان
وكذا هى مثل ما اذا كان اسم المكان ليس بمعنى الاستقرار ان كان اسم المكان
متلبسا بمعناه حيث يفيد ان الفعل يستقر فيه ولكنه يكون بحال لم يكن متعلقه
العامل فيه من فعل او غيره بمعناه الذى يدل على الاستقرار بان يكون من الافعال
التى تعرض ولا تستقر بالذات نحو مقام ومكان ما يستقر فيه فان لم يكن عامله
وهو الفعل الواقع فيه من معناه بل كان غير مستقر كالاكل والشرب وجب جره
بفى فان هذه المستثنيات المذكورة من جانب الى هنا وهو منها حينئذ اذا
استعملت فى المكان لا يجوز حذف فى منها اصلا لما مر من قصور ظرفية بعضها
لاستعماله فى غير المكان وعدم استقرار بعضها واختصاص بعض منها من وجه
مع كون كل منها مبهما من وجه وقد علمت ما فى بعضها فلا تغفل وعلى هذا
لا يقال اكلت او نحوه مما ليس فيه استقرار ليعم المضرب والمقام وامثالهما
نحو ضربت جانب الدار او جهة البيت او وجه المسجد مثلا او مضرب زيد

او مقامه او مكانه او ما اشبه ذلك كل ذلك لا ينصب على الظرفية بل اذا
اريد الظرفية يقال اكلت مثلا في جانب الدار او جلست في وجاه البيت
او في مضرب زيد او في مقامه او في مكانه او نحو ذلك بالتصريح بفي
و قولهم هو مني مقعد القابلة ومناط الثريا ونحوه شاذ الا ان يقدر
عامله من مادته فلا شذوذ وماذكرنا بناء على تمثيله باكلت ونحوه
ما لا استقرار فيه بالنظر الى جميع المستثنيات واما بالنظر الى اسم المكان
منها فعامل القسم الاول منه وهو الذي ليس فيه استقرار ان كان من مادته
نصب وان لم يكن بمعنى الاستقرار نحو رميت مرمى زيد ومنه قوله تعالى انا
كنا نقعد منها مقاعد للسمع واما عامل القسم الاخير من ذلك وهو
الذي كان بمعنى الاستقرار فان كان من ذلك المعنى يجوز حذف في
منه ونصب على الظرفية سواء كان من مادته ام لا نحو زيد قعدت مقامه
وقعدت مكانه بنصب كل منهما مفعولا فيه واقول صرح بعض المحققين
كابن الحاجب في كافيته بان لفظ مكان مما حمل على المبهم فينصب على معنى
في وان لم يكن عامله بمعنى الاستقرار واما مقام فهو من قبيل ما صيغ من
مادة عامله لا كما قاله فليفهم وصرح بعضهم ايضا بان جانبا كناحية من
المبهم الذي يحذف منه في وما ذهب اليه من ان المقادير من المبهم هو مذهب
الجمهور وبعضهم جعلها قسيما لدلالتها على كمية معينة واما ما صيغ
من مادة عامله فقال السيوطي في نكته لا خلاف في كونه قسيما وافصح صاحب
الافصاح بانه مختص نصب تشبيها بالمبهم لكن يفهم من كلام ابني مالك وهشام

في الالفية

في الالفية والقطر انه من المبهم ولا خلاف في ابهام الجهات وما اشبهها
هذا فيما اذا كان اسم المكان مبهما واما ان كان ذلك ظرف مكان
محدودا او مختصا وهو ما يقابل المبهم بتفاسيره المتقدمة فعلى تفسير
المصنف يقال في هذا ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه
ليس بخارج عنه نحو دار ومسجد وبلد وما اشبه ذلك فان تسمية
الدار مثلا بذلك بسبب السقف والجدران وهي داخلة في المسمى
فلا يجوز حذف في منه لانتفاء الابهام الموجب لتعدي العامل اليه
ومشابهة الزمان المبهم على ما مر في نصب المكان المبهم فلا يقال صليت
او جلست مثلا دارا بالنصب على الظرفية بل اذا اريدت صرح بفي وقيل
اقمت في دار وصليت في المسجد مثلا ولا يحذف من المكان المحدود الا
ما كان بعد دخل ونزل وسكن فانه يحذف منه وينصب على الظرفية
لكثرة الاستعمال على خلاف القياس نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت البلد ونحو ذلك هذا مذهب سيبويه والمحققين
وصححه ابن الحاجب وايده باستعماله مع في في بعض المواد كدخلت في
الباب وذهب الفارسي وطائفة منهم ابن مالك الى ان المنصوب
مفعول به على التوسع لان نحو دخلت متعد بفي فحذف ذلك
واجري القاصر مجرى المتعدي ومذهب الاخفش انه مفعول به صريح
وان نحو دخل يتعدى بنفسه وبحرف الجر واكثرية الامرين فيه تقتضي
انهما اصلان ومما يجب فيه اظهار في ضمير الظرف مطلقا زمانيا كان او
مكانيا

مكانا مبهما او محدودا الا توسعا نحو يوم الجمعة صمته واما قوله فيوما شهدناه صح
البيت فقيل شاذ واقول يمكن حمله على التوسع خاتمة قال ابن مالك
في الفية ۵ وقد ينوب عن مكان مصدر ۵ وذاك في ظرف الزمان يكثر ۵
فنيابة المصدر عن المكان نحو جلست قرب زيد ولا يقاس عليه لقلته فلا يقال
اتيك جلوس زيد مثلا وعن الزمان نحو انتظرتك نحر جزور ولكثرته يقاس
عليه نحو اتيك طلوع الشمس وخفوق النجم وما اشبه ذلك وهو بتقدير
مضاف نحو مقدار وقد يكون بدونه ومنه ذكاة الجنين ذكاة امه على رواية
النصب وقد ينوب عنهما صفتهما الغالبة نحو هم قريبا مني وشرقي المسجد
وكذا نحو جلست طويلا من الدهر وعددهما نحو سرت عشرين يوما
وثلاثين ميلا وكليتهما وبعضيتهما نحو سرت كل اليوم او البريد و(مثبت)
بعض الشهر او الفرسخ مثلا وقد يقام اسم عين مقام الزمان المضاف له
نحو لا اكلمه القارظين او الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة
بقاء الفرقدين والثاني من مواضع حذف الجار الثلاثة التي ذكرها المصنف
المفعول له ويقال المفعول لاجله ومن اجله ايضا واكثر المصنفين يقدمه
على المفعول فيه لا لاذا دخل منه في المفعولية واخره المصنف تبعا لابن الحاجب
بناء على احتياج الفعل الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى العلة ٢ ان صح
وهو كاف في الكافية ويأتي في الباب الثاني ما فعل لاجله فعل مذكور
والمحذوف منه اللام وخصت من بين ادوات التعليل لانها الاصل فيه وام
الادوات وانما يجوز حذفها ونصبه اذا كان فعلا اي لغويا وهو المصدر

لنصح

لنصح عليه اذ الذات لا يعلل بها غالبا وشرط له ايضا ان يكون معللا
لحدث منسوب لفاعل الفعل المعلل به اي واقع منه فيكون فاعلهما
واحدا وان يكون مقارنا له في الوجود ليكون زمن وجودهما واحدا ايضا
لكن نقل السيوطي في نكته عن ابي حيان ان الاتحاد في الزمان والفاعل
لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين وانما هو من المتأخرين كالاعلم
واقرانه وشرط بعضهم ان يكون قلبيا فالشروط في الجملة خمسة اشار المص
الى اربعة وترك الخامس تبعا لبعض المحققين كالرضي فانه منع لزوم كونه
قلبيا ونقضه بانه قد جاز بالاتفاق نحو ضربت زيدا تأديبا له
وجئتك اصلاحا لامرك مع ان التاديب والاصلاح ليسا قلبيين فان
قيل جواز هذا على تقدير مضاف اي قصد تأديب مثلا قلنا لو فتح هذا
الباب لجاز ان يقال آتيك اليوم اكراما لك غدا وجئتك سمنا وعسلا
بهذا القصد مع انه لا يجوز بالاتفاق واقول الذي يشهد به الذوق والتتبع
ان ليس الشرط كونه من افعال القلوب بل كونه من غير افعال الجوارح
فلا يقال جئت قتلا للكافر او قراءة للعلم مثلا والتاديب والاصلاح
من ذلك القبيل اذ المراد بهما ما يحصل للادب والصلاح وذلك امر معنوي
ليس من افعال الجوارح وبهذا يجاب عن الاعتراض بان الضرب عين
التاديب فكيف يكون علة له واعترض المثال ايضا بان الضرب سبب
التاديب وعلته والمقصود العكس واجيب باختلاف الجهة وذلك
ان الضرب علة لايجاد التاديب وتصور التاديب سبب للاقدام على

الضرب فالوجه الذى كان به سببا غير الذى كان به مسببا فاختلفت
وصح المقصود ثم الظاهر ان المقارنة فى الزمان لا يلزم فيها كون زماني
المصدر والحدث واحدا كاملا او احدهما بعضا من زمان الاخر بل يكفي
كون اخر زمان الحدث اول زمان المصدر او بالعكس ولو بالتنزيل مبالغة
وكونها فى قصد الفاعل فيصح نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح وان لم يعرف
الشاهد بناء على ذلك وان المشاركة فى الفاعل كما تكون لفظا نحو مثاله
تكون تقديرا كقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا اذ المعنى يجعلكم ترون
وجعل الزمخشرى النصب على الحالية وهذا بخلاف ما اذا لم تكن مشاركة
لا لفظا ولا تقديرا فانه حينئذ يجب عند الجمهور المعتبرين لذلك جره
بحرف التعليل وهو سبعة واصلها اللام كما مر نحو اكرمتك لاكرامك
واذ لتعروني لذكراك هزة فانه وان اتحد فيهما الزمان اختلف الفاعل
وبخلاف ما اذا لم تكن مشاركة فى الزمان نحو جئتك اليوم لوعدك لك
بالمجيء امس وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها فان فاعل المجيء والوعد
وان كان كفاعل خلع الثياب والنوم واحدا وقتهما ليس كذلك وكذا
ما اذا لم تكن مصدرية فانه يجر نحو خلق لكم ما فى الارض وليعلم ان ما ذكر
من الشروط لجواز النصب لا لوجوبه اذ يجوز جر المستوفى لها ولو مضافا
او محلى بال فنصب المجرد وجر المحلى راجح وهما سواء فى المضاف وان الجر فى
هذين الموضعين اللذين فرغ من بيانهما وهما المفعول فيه والمفعول له لا يخرجهما
عن حكمها هذا عند المصنف تبعا لابن الحاجب كما اشرنا اليه سابقا ولا

فرق بينه وبين ما اذا حذف الجار عندهما الا فى النصب فعلى الاول
ينصب المجرور محلا وعلى الثانى لفظا لكن هذا ان لم يكن المجرور نائب
الفاعل فان كان رفع نحو صيم شهر ولا يكون الا الاول لما تقرر عندهم
ان المفعول له [7] لا ينوب عن الفاعل والثالث من المواضع المذكورة لحذف الجار
عبارة عن ثلاثة اشياء ان المشددة المفتوحة وان المخففة منها والناصبة
للمضارع ولا يخفى ان الحكم على الاولى بالتخفيف وعلى الثانية بالتشديد
وان صح لكن الذوق السليم يميل الى الانتقال من المشدد الى المخفف
ويأبى العكس والثالث كى المصدرية فالجار يحذف من الثلاثة بلا خلاف
لطولها بالصلة لكن لما كان الاولان حذفه منهما اشهر واكثر حيث يقتصر
فى الثالث على اللام فقط كما يأتى فى نواصب المضارع تركه المصنف تبعا
لاكثر النحويين مع كون الحذف قياسا مطردا فى الجميع ايضا لكن ان امن اللبس
نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو وقوله عز وجل عبس وتولى
ان جاءه الاعمى وقوله جل شانه كى لا يكون دولة لظهور كون المحذوف
من الاول الباء اى بانه ومن الثانى لام التعليل اى لان جاءه الاعمى
وهو متعين فى الثالث فان خيف لم يحذف نحو رغبت فى ان تقوم لاحتمال
كون المراد عن ان تقوم او حذف واما قوله تع وترغبون ان تنكحوهن فالحذف
فيه اما لدليل يزيل اللبس او لقصد الابهام ليردع من يرغب فيهن للجمال
او للمال ومن يرغب عنهن لانتفاء ذلك واختلف فى محل ما ذكر بعد
الحذف فذهب سيبويه والفراء الى انه نصب وهو الاقيس وذهب

بلغ

الخليل والكسائى الى انه جر تمسكا بقوله ٥ وما زرت ليلى ان تكون حبيبة ٥
٥الى ولا دين انا طالبه ٥ بجر دين وهل الخلاف فى الاولوية او فى التعين لم اره
مصرحا والظاهر الثانى فليحرر هذا ما فى الحذف القياسى واما الحذف
السماعى فهو انما يكون فيما عدا هذه المواضع الثلاثة المارة آنفا كقوله
٥تمرون الديار ولم تعوجوا ٥ وغير ذلك مما سمع من العرب وهو وان يخالف
القياس لضعف الجار فلا يحذف فصيح وارد فى السعة كثيرا كقوله تعالى
لاقعدن لهم صراطك فى قول اى على صراطك ونحو قولهم شكرته ونصحته
وذهبت الشام الى غير ذلك فيحفظ جميعه حسب ما سمع ولا يقاس عليه
والاكثر ذكر الجار كقوله تعا ونصحت لكم ان اشكر لى انى ذاهب الى ربى ثم القياس
فى الجار بعد الحذف مطلقا قياسيا كان او سماعيا لكن فى غير الموضعين
الاولين من الثلاثة القياسية المتقدمة بل فى غير الثالث ايضا نظرا الى قول
الخليل والكسائى كما مر يقتضى ان يوصل متعلقه وهو العامل الذى تعدى
بواسطته الى المجرور ونصب محله وحينئذ فيظهر ذلك الاعراب او اعرابه
المحلى ويلفظ به فيه متعلق بيظهر والظرفية ظاهرة وذلك الاعراب هو
النصب على المفعولية ان كان مفعولا او هو الرفع على النائبية عن
الفاعل ان كان نائبا عنه وما ذكر من حذف الجار وايصال المتعلق الى المجرور
مستعمل مشهور بين النحاة ويسمى ذلك عندهم حذفا لما ذكر اولا وايصالا
لما ذكر ثانيا ويكون فى المنصوب نحو قوله تعا واختار موسى قومه اذا الظاهر
ان اختار هنا يوصل بمن التبعيضية اى من قومه فحذفت واوصل الفعل هذا

هو

هو الصحيح الذى ذهب اليه الجمهور وجعله السيرافى مفعولا منه زاده
على المفاعيل الخمسة وفى المرفوع نحو قولهم مال مشترك لما يكون بين شريكين
او اكثر ومثله ظرف مستقر بفتح القاف اسم مفعول كالذى قبله وقد
مر الكلام عليه والمحذوف من الاثنين فى اى لان الاصل مشترك فيه
للمال ومستقر فيه للظرف فحذف الجار واتصل الضمير فاستتر نائبا عن ٧
هذا هو القياس المطرد فى حذف الجار وقد يبقى المجرور بعد حذفه مجرورا
كما كان قبل لكن هذا انما يكون فى غير ما سيذكر من المواضع على سبيل
الشذوذ قياسا واستعمالا كقول بعضهم جوابا لمن قال له كيف اصبحت
خير والحمد لله بجر خير اى على او بخير وكقوله ٥ اشارت كليب بالاكف الاصابع ٥
بجر كليب اى الى كليب اذ الجار كالجازم لا يعمل محذوفا لضعفه وليس من الشاذ
قوله نحو الله بالجر اى بحرف القسم وقوله لافعلن جواب له ليظهر اى والله
لافعلن كذا لانه مطرد على ما ذكره غير واحد من المحققين وهو احد
مواضع الحذف مع بقاء العمل التى وعدنا بذكرها ثانيها بعد كم الاستفهامية
مجرورة بحرف نحو بكم درهم اشتريت اى من درهم وجعله الزجاج بالاضافة
الثالث فى جواب سؤال فيه مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت
الرابع المعطوف على مجرور بمثله فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو مما يلزم
فيه لو عطف على المجرور العطف على معمولى عاملين الذى منعه الجمهور
الخامس المعطوف على متضمنه متصلا بلا نحو قوله ٥ ما لمحب جلد ان يهجرا ٥
٥ ولا حبيب رأفة فيجبرا ٥ سادسها ما عطف كذلك مقترنا بلو نحو جى

٧ الفاعل صح

بزيد ولو احدهما سابقها المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل ما حذف وعمرو صح
نحو ازيد بن عمرو استفهاما ممن قال مررت بزيد والثامن ما اقترن بهلا
كذلك نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم مثلا التاسع ما اقترن بان
كذلك نحو امرر بهم بايهم افضل ان زيد وان عمرو العاشر ما اقترن بفاء الجزاء
كذلك حكى يونس عن سيبويه مررت برجل صالح الا صالح فطالح اى ان لم
اكن مررت بصالح فبطالح كذا نقل تقديره عنه وقيل هو الصواب وقدره سيبويه صح
ابن مالك وتبعه ابن هشام ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح
الحادى عشر بعد الا نحو الا رجل جزاه الله خيرا بجر رجل الثانى عشر
المعطوف على خبر ليس او ما الصالح لدخول الباء نحو قوله

بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

اخرها ما سبق اولا من ان واختيها كذا افاده بعض المحققين فى شرح
الفية ابن مالك ولو بسط الاخر السابق صارت المواضع خمسة عشر
فخذ ما اتيناك وكن من الشاكرين واعلم انه لا يجوز تعلق حرفى جر
مذكورين او مقدرين وذكر الجارين بالتعريف لا وجه له اذ قد ضاع
اسفا عليه بل فيه ايهام العهد وهو باطل ومع ذلك عبارته احسن
من قول بعضهم كالرضى ان الفعل لا يتعدى بحرفى جر لايهامه اختصاص الحكم
بالحرفين المعديين وليس كذلك لكن اشتراطهم التماثل فى اللفظ ايضا
اولى من اقتصاره على اشتراط كونهما بمعنى واحد بجواز تعلق ما اختلف
لفظهما بما يذكر وان اتحد معناهما حال كونهما كائنين بدون العطف

اى النسق اذ المعطوف به لكونه بواسطة حرف كالمغاير للمعطوف عليه وانما
اقتصر عليه مع قول بعضهم بلا اتباع وهو اشمل فيكون اولى لان المتحقق
مع ما ذكر من التوابع البدل وهو لكونه بنية تكرار العامل لا يتحقق فيه
كون التعلق بفعل واحد والمراد به اما الاصطلاحى ترجيحا له وتغليبا
لكثرة التعلق به واما اللغوى مرادا منه ما يدل عليه مجازا على نحو ما مر
فيعم جميع ما يتعلق به بقى عليه قيد كون المجرورين من نوع واحد كنوع
المفعول به والزمان والمكان على ما صرح به الرضى واذا لم يجز ما ذكر فلا
يقال مررت بزيد بعمرو مثلا لاجتماع شروط المنع فيه بناء على اتحاد معنيى
البائين بان يكونا للالصاق ويحتمل ان يكون احدهما للمصاحبة فيختلفان
ويقال كما صرح به الرضى واما احتمال البدلية فلتعين الغلط هنا بعيد
غير مناسب وكذلك لا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت اذ الحرف
المقدر كالمذكور والظرف اخو الجار والمجرور ولا يحتمل الاختلاف هنا
والبدل غلط ايضا والوجه فى منع ما ذكر ان ابتناء العمل على الاقتضاء
فاذا اقتضاه العامل واشتغل به فى مجروره قضى حاجته واستغنى عن
غيره فلم يبق له اقتضاء للعمل فى غيره بخلاف ما اذا اختلف المعنى واللفظ
او احدهما فانه يجوز نحو سرت من البصرة الى الكوفة لاكرامك ومضيت
لسبيلى لمصلحة واهنت زيدا من لؤمه لنفع عمرو وكذا اذا اختلف المعمولان
بان كان احدهما زمانا والاخر مكانا مثلا نحو ضربت يوم الجمعة امام
المسجد كما نص عليه الرضى اذ العامل يقتضيه وكانه مثل بهذا لا عطاء

الحكم به فافهمه واما قوله اكلت من ثمرة من تفاحه فليفيد به ان تعليق حرفي
جر متماثلين لفظا ومعنى بفعل واحد جائز بان يعلق احدهما بالفعل
مطلقا والاخر به مقيدا بالجار الاول فكانهما لم يتعلقا بفعل واحد كما قاله
صاحب الكشاف وغيره في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية هذا
ما يتعلق بالعامل في اسم واحد واما العامل في اسمين واراد بهما المبتدا
والخبر على ما مر فهو على قسمين ايضا اي كما كان مقسمه وهو العامل
في الاسم قسمين وكل من هذين القسمين يعمل الرفع والنصب لكن قسم منهما
منصوبه الذي هو اسمه كائن قبل مرفوعه الذي هو خبره تشبيها له بكان
الناقصة في لزوم الدخول على المبتدا والخبر معه والاكتفاء بهما وانما عكس العمل
ليكون المبتدا والخبر معه كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية في العمل
ولان معاني افراد هذا القسم لما كانت في اخبارها فكانت كالعمد والاسماء
كالفضلات اعطيا ذلك الاعراب ويستفاد من كلام الرضي ان هذه الحروف
اعطيت اقوى عمل الفعل الذي هو نصب المفعول قبل رفع الفاعل لانه على
خلاف مقتضاه تنبيها على كمال مشابهتها له وعلى كل يمتنع عكس هذا
الترتيب كما سياتي وقسم منصوبه ومرفوعه على العكس مما قبله حملا له على
ليس كما سياتي ايضا وانما قدم ذلك القسم لكثرة استعماله في الكلام
وقوة عمله وهذا عمله ضعيف بل بعضه مخصوص بالشعر القسم الاول ثمانية
احرف بناء على ترك عسى المحمولة على لعل وعده الا الاستثنائية معها
وان المفتوحة اصلا براسها والا فينبغي ان تعد تسعة او سبعة او ستة

فاعرف

فاعرف ولبعض هذا البناء قال ستة منها ولم يقل خمسة تسمى حروفا
وقال سيبويه نظرا الى ان المفتوحة فرع المكسورة هذا باب الحروف
الخمسة وتبعه ابن مالك في تسهيله على ذلك وفي تعبيره بجمع القلة
اولا والكثرة ثانيا اشارة الى ان كلا قد يستعمل مكان الاخر مجازا
واقول يمكن ان يكون ذلك على قول العلامة السعد ان الفرق بين
الجمعين فيما فوق العشرة فاستعمال كل فيما دونها حقيقة ولم يعكس
تبعا لسيبويه واما توجيه جمع الكثرة بان لهذه الحروف مفهوما كليا
وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت
مع فروعها تبلغ الكثرة فلا يقبله الطبع السليم ووجه كونها مشبهة
بالفعل ظاهر والمراد به الماضي لكونها تشبهه لفظا ومعنى واستعمالا
اما الاول فلانها موضوعة على ثلاثة احرف كان وليت فصاعدا
الى خمسة كلعل ولكن كما ان الفعل فيه ثلاثي ورباعي وخماسي واما
سداسيه فلمزية المشبه به وكذا تشبهه لفظا الفتح اواخرها فتح بناء مثله
واما الثاني فظاهر لوجود معنى الفعل التضمني الذي هو الحدث في
كل منها وجودا ظاهرا كالتاكيد والتشبيه والترجي والتمني اذ هي لانشائها
ففي ان وان معنى اكدت وفي ليت ولعل معنى تمنيت وترجيت وفي كان
ولكن معنى شبهت واستدركت واما الثالث فلانها كالفعل المتعدي
في الدخول على اسمين ولذا عملت عمله لكن عكس لفرعيتها كما مر وانما
لم يعمل القسم الثاني الاتي هذا العمل مع اشتراكه في الفرعية لاشتباه لا فيه

بالتي في هذا القسم وهذه اقوى واسبق في العمل ومن ثم حملت عليها
لاشتراكهما في المشابهة لليس على انهم قالوا ان ما يذكره النحاة مناسبات
ذكرت بعد الوقوع فهي من قبيل وجه التسمية للمسميات لا يجب اطراده وهذا
ينفع في مواضع كثيرة فليحفظ وهذه الحروف امها ان المكسورة المشددة
وان المفتوحة كذلك فرعها في الاصح وقيل هما اصلان وقيل بعكس
الاصح وايا ما كان فهما موضوعان للتحقيق والتوكيد للحكم الداخلين
عليه فينفيان الشك والانكار عنه ومن ثم لا يؤتى بهما على مقتضى الظاهر
الا لمنكر وجوبا او متردد استحسانا وظاهر اطلاقه كغيره انهما لذلك
في النفي ايضا ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وقول
البيانيين ان في ان زيدا ليس بقائم توكيدين لكن ذكروا في باب لا
التبرئة ما ينافي الاطلاق والحرف الثالث كان بفتح الهمزة وتشديد النون
وهو موضوع للتشبيه المؤكد عند الجمهور لقولهم بتركيبه من كاف
التشبيه وحرف التوكيد حتى ادعى بعضهم الاجماع على ذلك على
ما نقله في منهج السالك ولذا اورد في شرح التسهيل انه ينبغي ان لا يعد
كان حرفا براسه لان اصلها ان والكاف ثم اجاب بان ذلك اصل
منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق حينئذ فاصل كان زيدا اسد
مثلا ان زيدا كاسد ثم قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة للجار فصارا حرفا واحدا دالا على انشاء التشبيه المؤكد
ولو كان الخبر مشتقا نحو كانك قائم وقول الزجاجي كالكوفيين انها ح

للظن

للظن والشك كقول ابن السيد فيما اذا كان فعلا او ظرفا ايضا لان
الخبر عين الاسم والشيء لا يشبه بنفسه مدفوع بان المعنى كانك شخص
قائم فاقيم الوصف مقام موصوفه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو
الخبر بعينه وعاد ضمير الخبر الى الاسم لا الى الموصوف المحذوف واجيب
ايضا بان حاصله ان التشبيه باعتبارين وقولهم ايضا في قوله كان الارض ليس بها هشام
انها للتحقيق وقول ابن ابي الحسين في كانك بالدنيا ولم تكن انها للتقريب
وقول الفارسي في نحو كانك دال عليها انها للنفي اي ما انت دال
عليها مردودة عند المحققين الى التشبيه كما في المطولات ورابع الحروف
لكن بالتشديد وهي كلمة بسيطة على قول البصريين الذي هو الصحيح
وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين
وباقي الكوفيين على انها مركبة من لا وان والكاف زائدة لا للتشبيه
فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها تخفيفا وهي كما ترى ووضعها على المشهور
للاستدراك فقط وفسر كما في المغني بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما
قبلها بالتناقض نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او بالتضاد نحو ما هذا
ابيض لكنه اسود او بغيرها في الاصح نحو ما زيد قائما لكنه اكل ويمتنع
التماثل بالاتفاق ولذا قيل لا بد ان تقع بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا اما في اللفظ والمعنى نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجئ او في المعنى
فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وليس السين هنا للطلب بل معناه
التدارك اذ المتكلم يتدارك بها ما فاته بسبب ايهام كلامه ما ليس بواقع

وفسره بعضهم برفع ما يتوهم ثبوته من سابقه كرفع الاستثناء نحو ما زيد
شجاعا لكنه كريم اذ لتلازم الشجاعة والكرم غالبا يتوهم من نفي احدهما
نفي الاخر وقال هذا المفسر تأتي للتوكيد ايضا ومثل له بنحو لو جائني زيد
اكرمته لكنه لم يجيئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع وقال ابن عصفور
انها للتوكيد دائما قال في شرح مقربه بعد ان ساواها في متنه مع ان وان صح
معنى لكن التوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك انتهى كذا في المغني تنبيه
قد يحذف اسم لكن كقوله ٥ فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ٥ ولكن زنجي عظيم المشافر ٥
ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين محتجين بقوله ٥ ولكنني من حبها لعميد ٥
ولا يعرف له تتمة ولا نظير ولا قائل وحمل على زيادة اللام او ان الاصل لكن
انني والخامس ليت ويقال لت بابدال التحتية فوقية وادغامها في مثلها
وهو انما يرد للتمني اي لانشائه كسائر اخوته وهو اسم لحالة نفسانية يلزمها
طلب ما لا طمع فيه من مستحيل او ممكن فيه عسر وتعلقه بالاول كثير كقوله
٥ ليت الشباب يعود يوما ٥ فان عود الشباب مستحيل عقلا او عادة
وبالثاني قليل كقول الفقير المعدم ليت لي مالا فاحج منه ويجب في
هذا ان لا يكون متوقعا والا صار ترجيا وتعلقه بالواجب ممتنع بان
يتمنى وقوعه في وقته كان يقال ليت غدا يجيئ واما تمني الموت الواجب
الوقوع فهو بمعنى طلب وقوعه قبل وقته وقد يحذف اسم ليت ايضا
كقوله ٥ فليت دفعت الهم عني ساعة ٥ اي فليتك واخر هذه الحروف
لعل وفيها عشر لغات مشهورة تقدم اربعة منها في حروف الجر واشهر

الجمع

الجميع عين بين لامين ثانيهما مشددة مفتوحة واكثر ما تأتي هذه
الكلمة للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله
يرحمني وتأتي للاشفاق ايضا وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع
نفسك والتوقع يجمعهما فذكره اولى ولا يتعلق بالممكن القريب ولو ادعاء ٧١٧ صح
وبهذا يفارق التمني وقول الملعون فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
افك منه او جهل او ادعاء للامكان وقد تأتي للتعليل على راي جماعة
منهم الاخفش والكسائي وجعلوا منه قوله تع فقولا له قولا لينا
لعله يتذكر او يخشى اي لكي يتذكر وحمله الجمهور على الترجي مصروفا
الى المخاطبين اي اذهبا راجيين وقد ترد للاستفهام عند الكوفيين
ولذا علق بها الفعل في قوله تع لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
وما يدريك لعله يزكى وعلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه
وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك وحملها المانع في الايتين على
الترجي مصروفا الى المخاطبين والمعمول محذوف اي اي شيئ يجعلك داريا
بحال هذا الاعمى ولا تدري جواب ذلك وعلى هذا لا تعلق ليدريك بما
بعد لعل حتى يعلق عنه بل معموله مقدر فلا استفهام وفي الحديث على
الاشفاق قال الرضي في لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء
المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها
بالكلية انتهى فائدة يجوز ان يكون خبر لعل فعلا ماضيا خلافا للحريري
ويرده الحديث لعل الله اطلع على اهل بدر الخ واعلم ان نسبة النصب

٧ جاء ص

والرفع لهذه الحروف بناء على المشهور والا فقد٧ نصب الجزئين كقوله
٥ ان حراسنا اسدا ٥ وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وكقوله
٥ كان اذنيه اذا تشوفا ٥ قادمة او قلما محرفا ٥
وكقول الاخر ٥ ياليت ايام الصبا رواجعا ٥ وسمع لعل اباك منطلقا
ويمكن ارجاعها الى المشهور بالتاويل فارجع الى المبسوطات ان شئت
وايضا قد يرتفع المبتدا بعدهن ومنه الحديث ان من اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون فيحكم بان الاسم ضمير شان محذوف وهنا
وقد تقدم ان عقيلا يجرون الاسم بلعل لكن هل محل المجرور بها رفع او
نصب صريح كلام ابن هشام في مغنيه على الاول وظاهره في الاوضح
يفيد الثاني والظاهر عندي للخروج عن الظاهر الى الصريح ثم اعلم
ان لهذه الحروف خواص متعددة منها انها لا تدخل على مبتدا خبر
عنه بجملة انشائية ولو معنى قال الرضي لا يكون خبرها مفردا متضمنا
ماله صدر الكلام وزاد في التسهيل انها لا تدخل على ما لا تدخل عليه
دام ومنه الفعل الماضي ولا تدخل على لازم التصدير كاسماء الشرط
والاستفهام ولا على لازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا
لازم الابتدائية نحو اقل رجل يقول ذلك ولا عدم التصرف نحو طوبى
للمؤمنين ومنها انها لا يتقدم معمولها الصادق بكل من الاسم والخبر
عند البصري وقال الكوفي لا عمل لها في الخبر لعدم تغيره عما كان
عليه ولذا لا يجوز ان يليها ولو كان معمولا لجاز وكالمعمول معموله

ومعمول

ومعمول صفته ايضا فلا يجوز تقدم كل عليها مطلقا لكن جوز المعمول
الخبر اذا كان ظرفا ان يليها والاقتصار على منع تقديم الخبر من القصور
اذ كل ما ذكر لا يتقدم على هذه الحروف لعدم تصرفها ولان تقدم
المعمول ينافي صدارتها وهي مما يجب لها صدر الكلام الذي تقع فيه
وان لم يكن مقصودا لذاته وجوبا صناعيا ليعلم من اول الامر بناء الكلام
على التحقيق او التشبيه او نحو ذلك وان المفتوحة وان حملت على
المكسورة لفرعيتها عنها الا ان الصدارة انما ثبتت لهذه الحروف غير ان
المفتوحة الهمزة فانها بالعكس اذ لابد من تقدم عامل عليها تصيره
مع معموليها كلاما لمحل التاويل بالمفرد فلا تقع في الصدر من كلام اصلا
لا بالنظر الى مدخولها لخروجه عن الكلامية ولا بالنسبة الى كلام جعلت
جزءا منه لالتباسها حينئذ بالمكسورة واما ايلاء الخبر او معموله اياها
وتوسيطه بينها وبين اسمائها فغير جائز ايضا الا اذا كان ظرفا او اخاه
لتوسعهم فيهما نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة وقد يجب نحو ان
في الدار صاحبها والتوسط اسهل من التقدم فلا يلزم من جوازه جواز
الاصعب ويجوز حذفه اذا علم مطلقا على خلاف باب كان وقد يجب
اذا سد مسده واو المصاحبة او حال نحو ان زيدا وضيعته ان ضربي
زيدا قائما او مصدر مكرر نحو ان زيدا سيرا سيرا وبعد ليت شعري اذا
اردف باستفهام قاله ابن مالك في كافيته وتسهيله واما حذف الاسم
فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم

وقدم في لكن وليت ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان كذا
في نكت السيوطي ولا يحذفان معا مع بقاء الحرف كما في المغني واين فيه
كون ان في قول ابن الزبير ان وراكبها بمعنى نعم واختلف في حذف
الحرف وحده او مع احد معموليه او معهما مع بقاء العمل فجوزه قوم ومنعه
اخرون وقد جوز في المغني وغيره ان يكون تقدير قوله تعالى اين شركائي
الذين كنتم تزعمون انهم شركائي فيكون فيه حذفان مع معموليها وهل
يجوز تعدد خبر هذه الاحرف قال ابو حيان الذي٧ من مذهب سيبويه
المنع وهو القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل وهو لا يقتضي
مرفوعين ويؤيده عدم السماع ويجوز الاخبار عن متعاطفين بتكرير
ان بخبر واحد نحو ان زيدا وان عمرا قائمان نص عليه الرضي في باب لا
واعلم ايضا ان هذه الحروف قد يلحقها ويقترن بهن ما حرفا زائدا على
الصحيح وتسمى كافة فتكف وتبطل عملها وجوبا على الاصح لصيرورتها
كالجزء من مدخولها فتضعف مشابهته بالفعل ولزوال اختصاصها
بالاسماء حينئذ الا ليت فقد سمع اعمالها وهو راجح لبقاء اختصاصها
بالاسماء وقد روى بالوجهين قول النابغة ٥ قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ٥
وقيل بجواز اعمال الجميع وعليه الزجاجي وجماعة وهو ظاهر كلام
ابن مالك في الفيته وقيل باسمية ما كضمير الشان في التفخيم والابهام
والتفسير بالجملة بعده والاخبار بها عنه وزعم بعض الاصوليين انها
مع ان نافية وردها في المغني وفي ان المتلوة بفعل تسمى مهيئة اي لانها

هيأت

٧ بلوم ص

هيأت مدخولها للدخول على الجملة الفعلية وجميع هذه الحروف تدخل
جوازا حينئذ اي حين اذ يلحقها ما على الجمل الفعلية وذكر الافعال
من باب الاكتفاء والمسامحة وكان عليه ان يخرج الموصولة بقيد الزيادة
مثلا لانها لا تكف اسمية كانت نحو قوله ٥ ولكنما يقضي فسوف يكون ٥
او حرفية نحو انما فعلت حسن ويحتملهما قوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر
في قراءة الرفع ويحتمل الاسمية والكافة قول المصنف نحو انما ضرب
زيد اذ يجوز ان يقدر ان الذي ضرب زيد والتمثيل به للكافة
صحيح اذ المثال يكفيه الاحتمال وان اريد التفصيل فان المكسورة هي
ام الباب لكنها لا تغير معنى الجملة التي تدخل عليها وان كانت مع ما
سوى انها تؤكد نسبتها اسمية كانت او فعلية ولهذا اختصت بجواز
دخول اللام عند ارادة المبالغة في التاكيد على ما تاخر من خبرها ولو جملة
لكن غير منفي ولا ماض غير متصرف خال من قد او من اسمها او
ما توسط بينهما او بين الاسم وغيره من معمول الخبر غير الحال او من
ضمير الفصل والامثلة ظاهرة وهذه اللام هي الداخلة على المبتدا
وتسمى المزحلقة وزحلوقة بالفاء والقاف لتاخرها عن مكانها كراهة
اجتماع حرفي توكيد ولا تدخل على غير ما ذكر وما سمع من دخولها
على خبر المبتدا نحو ٥ ام الحليس لعجوز شهربه ٥ وعلى خبر لكن كقوله
ولكنني من حبها لعميد ٥ فشاذ وحمل على الزيادة وان المفتوحة على
فرعيتها تخالف اصلها في تغيير معنى الجملة فتكون مع جملتها التي تدخل

عليها ولو مع ما فى حكم المصدر لانها موصول حرفى ولذا تقع فاعلا
ومفعولا وما اشبه ذلك وكون مدخولها جملة بالنظر الى آن الدخول
فهو صحيح كاضافتها الى ضميرها فانه حينئذ كذلك والتاويل بالمصدر
انما يكون بعد ذلك فلا حاجة الى مجاز الكون وكون الاضافة لادنى
ملابسة ثم ان كان الخبر مشتقا نحو بلغنى ان زيدا منطلق فالتاويل من
لفظه كان بلغنى الانطلاق ومنه الظرف لان الخبر فى الحقيقة هو يقال صح
المحذوف كستقر فيؤول بالاستقرار ونحوه وان كان جامدا قدر بالكون
او الحق ياء المصدرية فيقال بلغنى ان زيدا انسان بلغنى كونه انسانا او فى نحوه
انسانيته وتقدير قوله تعا ذلك بانهم قوم لا يفقهون بانتفاء فقاهتهم
ونحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه شكرابى زيد اياك على تقدير
اعطائك اياه باخذ اكثر من مصدر من الخبر وغيره ليس بخارج عما ذكرنا بلغ
فليتدبر ومن ثم اى من هناك والمراد من اجل ما ذكر من الفرق بين
المفتوحة والمكسورة فى التغيير وعدمه وجب الكسر لهمزة ان اذا وقعت
فى موضع الجمل اى فى كل موضع يقتضى ان يكون فيه الجملة لكن اذا سدت مع
مدخولها مسدها كما لا يرد ما وقع بعد فاء الجزاء واذا المفاجاة فانه
جائز الفتح مع انه موضع الجملة وذلك انه على تقدير الفتح لا يسد
كذلك قال الشارح الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق ما بعده
وقد يقال جمع الجمل اشارة الى كثرة انواعها كما قيل فى كتاب الطهارات
ولا يحسن فى مقابلها مثل ذلك كما يشهد به الذوق السليم ووجب الفتح عند

وقوعها

وقوعها فى موضع المفرد اى فى موضع يستحقه المفرد والمراد به المصدر
بقرينة ما مر ولو عبر به كان احسن لانها قد تقع موقع مفرد غير
المصدر ولا يجوز الفتح كما فى نحو ظننت زيدا انه قائم فكسرت فى كلام
وجوبا همزة ان اى هذه المادة من غير نظر الى كونها مكسورة الهمزة
او مفتوحتها فلا يلزم تحصيل حاصل ولا غيره وذلك فى مواضع
اوصلها بعضهم الى عشرة منها اذا وقعت فى الابتداء اى فى اول
الكلام لا التجرد للاسناد والا فالواجب حينئذ الفتح وذلك اعم
من ان يكون حقيقة نحو ان زيدا قائم او حكما نحو الا ان اولياء الله
لا خوف عليهم ومنه فلا يحزنك قولهم انا نعلم الاية ووجه الكسر فى ذلك
انها لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقل به
الكلام ووجوب الكسر هنا ليس مجمعا عليه كما قاله ابو حيان فقد ذهب
بعض النحاة الى جواز وقوع المفتوحة اول الكلام نحو ان زيدا قائم
عندى ومنها ان تقع فى جواب القسم اى تقع جوابا للاسم المقسم به
سواء وجد معه اللام نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ام لا نحو والله
ان زيدا قائم وهذا مذهب البصريين لوجوب كون الجواب جملة وقيل يختار
الفتح وقيل يجب ومبنى الخلاف ان جملتى القسم وجوابه هل احداها عاملة فى
الاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم اولا فمن قال نعم فتح ومن
قال لا كسر ومن جوز الامرين جوز الوجهين واما اجازتها بعد فعل القسم
حيث لا لام نحو قوله ٥ او تحلفى بربك العلى ٥ انى ابو ذيالك الصبى ٥

فبنى على انها مع معمولها مفعول لفعل القسم بواسطة نزع الخافض اى على لا انها فى جواب القسم ومنها ان تقع فى اول الصلة صورة ولفظا ووجهه انها لا تكون الا جملة على ما سيأتى فى محله ولا فرق بين صلة الاسمى نحو قوله تعا فى حق قارون وآتيناه من الكنوز ما ان بكسر الهمزة مفاتحه اسمها وجملة لتنوء بالعصبة خبرها وصلة الحرفى نحو يعجبنى ما ان زيدا قائم اى قيام زيد وانما قيدنا باول الصلة لانها اذا وقعت فى حشوها صورة ولفظا تفتح نحو جاء الذى عندى انه فاضل وانما كسرت فى نحو اعجبنى الذى ابوه انه فاضل مع وقوعها فى الحشو لانها خبر عن اسم عين واذا وقعت فى الخبر عن اسم عين يجب كسرها عند البصريين نحو زيد انه قائم لان الفتح يوجب الاخبار بالمصدر عن اسم الذات وهو ممنوع الا بالتأويل وهو ممتنع هنا ومنع الكوفى صحة التركيب واما اذا وقعت فى الخبر عن اسم معنى فتفتح نحو اعتقادى انك فاضل ومن ذلك اذا كانت فى جملة دخلت فيها على خبرها اى خبر ان لام الابتداء سواء علقت نحو علمت ان زيدا لقائم ام لا نحو ان ربك لسريع العقاب وذلك انها مطلقا لا تجتمع الا مع المكسورة اما المعلقة فلانها لوجوب صدارتها لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ولو فتحت ان معها لزم تسلط العامل عليها واما الاخرى فلانها كما قال الرضى لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فلا تكون الا معها كما ذكرنا آنفا وهذه اللام وان تأخرت لفظا كراهة توالى حرفى

اى

توكيد

توكيد فهى متقدمة رتبة ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت ان زيدا لقعد لان اللام فيه ليست للابتداء لدخولها على الماضى وتكسر ايضا لوقوعها بعد القول او ما تصرف منه وهذا فى العرى عن تضمن معنى الظن محكية مع معموليها به لان محكى القول لا يكون الا جملة او ما يؤدى معناها نحو قل ان الله واحد فان تضمن معنى الظن ولا يكون الا بشروط تأتى نحو اتقول ان زيدا عاقل اولم تحك به نحو اخصك بالقول انك فاضل وجب الفتح لانها فى الاول مفعول للظن وفى الثانى بتقدير لام التعليل ومثل القول ما فيه معناه نحو ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اى تدرسون قولكم هذا الكلام ومن ذلك وقوعها بعد حتى الابتدائية وهى التى يستأنف بعدها الجملة حتى ذهب الجمهور الى انه لا محل للجملة بعدها وزعم الزجاج وابن درستويه انها فى موضع جر ومما رد به عليهما كسر ان بعدها فانها اذا اقترنت الجملة بعدها بان يجب كسرها نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقول وذلك لمحل الاستيناف ولذا لم يعدها بعضهم كابن هشام من مواضع الكسر على حدة بل ادخلها فى الابتداء واما العاطفة والجارة فيجب الفتح بعدهما لوجوب دخولها على المفرد ومما ادخل فى الابتداء الواقعة بعد حرف التصديق بل بعد حرف الجواب مطلقا سواء كان للتصديق نحو نعم ان زيدا قائم فى تصديق من قال زيد قائم مثلا ام لا نحو بلى ان ربه كان به بصيرا ومنه ما تقع بعد حروف الافتتاح التى يفتتح بها الكلام كالا

واما وقد تبدل همزتها هاء او عينا لكن فى القسم كما فى المغنى وربما
حذف الفهامع الابدال وتركه فكسران بعد هذه الحروف نحو الاان
زيدا قائم اما انه قد قام وغير ذلك مما مر لانها فى ابتداء الكلام هكما
وقد مثلنا له اولا بقوله تع الاان اولياء الله الاية فعلى دخول
هذه المواضع الثلاثة فى الابتداء كان ينبغى تركها والا فالاولى ذكر
الواقعة بعد كلا ايضا نحو كلا انها كلمة وغيرها مما لم يذكره ومما يوجب
الكسر الوقوع فى اول الجملة الحالية لفظا وصورة ولو بلا واو لان الجملة تقع حالا
ولا دليل على كونها فى تاويل المفرد فقوله وبعد واو الحال قاصر فلا تكن
من القاصرين وكانه اخذ ذلك من تعيين كون الحال الواقعة بعد الواو
جملة فالتى بعد الواو نحو قوله تعا كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المؤمنين لكارهون وبدونه نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تفتح
هنا مع ان الاصل فى الحال الافراد والمصدر قد يقع حالا لان المصدر
المؤول معرفة وشرط الحال التنكير فلا يكون كالصريح ومن
ذلك اذا وقعت فى اول جملة الصفة لاسم عين نحو مررت
برجل انه فاضل لان الفتح يؤدى الى وصف اسم العين بالمصدر وهو
لا يصح الا بتاويل لا يتاتى مع ان وهذا بخلاف ما اذا كانت فى غير
الاول نحو مررت برجل عندى انه فاضل فتفتح لان الوصف حينئذ
بالجملة لا بالمصدر ولما مر من وجوب الفتح فى موضع المفرد فتحت
همزة ان فى كلامهم وجوبا اذا سد المصدر مسدها مع معموليها ولذلك

مواضع ذكر فى الاشباه انها ثمانية منها حالة كونها مع معموليها فاعلة
اذ الفاعل لا يكون الا مفردا نحو بلغنى انك قائم ومثله نائبه نحو قل اوحى
الى انه استمع وكانه لم يذكره لظهور قياسه على اخيه لانه مثله فى
الاحكام او ميلا الى اصطلاح بعضهم كالزمخشرى ان النائب فاعل ونسبة
الفاعلية وما بعدها الى ان مسامحة باعتبار انها هى المصححة لصيرورة
المعمولين كذلك وقوله فاعلة مسامحة ايضا لكنها غير مقبولة ومنها
كونها مفعولة لكن لغير القول وما تصرف منه لما مر فى مواضع ٧ ويشترط
ان لا تكون خبرا فى الاصل نحو علمت ان زيدا قائم فلو كانت كسرت نحو
ظننت زيدا انه قائم كما مر ولم يقيد المفعول بجار ليشمل المفعول له نحو
جئتك انى احبك وكذا المفعول معه كما قال ابن الخباز نحو يعجبنى
جلوسك عندنا وانك تحدثنا ومن تلك كونها مبتدأة بان تكون مع
معموليها فى تاويل مصدر مرفوع على انه مبتدأ فى الحال او فى الاصل
فالاول نحو عندى انك قائم والثانى نحو كان عندى انك عاقل
وكون المبتدأ لا يكون الا مفردا ظاهر ومنها ان تكون مع معموليها مضافا
اليها ما لا يختص بالاضافة الى الجمل كقوله تع مثل ما انكم تنطقون اما
ما يختص بها كحيث واذ فتكسر عند الجمهور نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
وقد مثل غير واحد من المحققين كالسيوطى فى الاشباه بمثله للكسر
فالتمثيل به لوجوب الفتح انما هو تقليد لابن الحاجب التابع فى ذلك
الكسائى المجوز اضافة حيث الى المفرد وقال بعضهم الاوجه جواز

٧ الكسر صح

الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار
كونه فى معنى المصدر اذ الاصل فى المضاف اليه الافراد وامتناع اضافتها
الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى ومثلها فيما ذكر اذا واذ كما فى اذا
الفجائية مع اختصاصها بالجمل ومن تلك المواضع بعد لو شرطية كانت
او غيرها اذا الواقع بعدها من ان وصلتها لانه مرفوع المحل اما على واجب الافراد صح
انه فاعل لفعل مقدر كما ذهب اليه المبرد والزجاج والكوفيون ورجح
بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل او على انه مبتدا بلا خبر لاشتمال
صلة ان على المسند والمسند اليه عند سيبويه وقيل خبره محذوف
لكن هل يقدر مقدما او مؤخرا قولان وجوز المحققون كابن مالك
وهشام ان يكون خبران بعد لو اسما مشتقا نحو لو انك قائم لكان
كذا وقد ورد فى قوله عز وجل يودوا لو انهم بادون فى الاعراب ولم يتنبه له
الزمخشري فاوجب ان يكون فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف
ولا ابن الحاجب حيث وافقه فى غير الجامد ولا ابن مالك حيث ردهما
بقول الشاعر ٥ لو ان حيا مدرك الفلاح ٥ كذا فى المغنى وقوله فى تفسير
المصدر اى لو ثبت قيامك مبنى على اختيار الفاعلية والا فتقديره
على الابتداء لو قيامك ثابت او لو ثابت قيامك وكالتى بعد لو الواقعة
بعد لولا باقسامها الاربعة اما الامتناعية فما بعدها لانه مبتدا على
الصحيح وفاعل بفعل مقدر او مرفوع بها لنيابتها عنه او بها اصالة
على غيره يلزمه الافراد وعلى الابتداء يجب حذف الخبر كونا مطلقا عند

مبتدا صح الاكثر فان اريد المقيد جعل مصدره فيقال لولا قيام زيد لكان كذا مثلا
او ادخل ان على المبتدا نحو لولا انك ذاهب لكان كذا فتكون ان مع
صلتها مصدرا مبتدا اى لولا ذهابك والخبر محذوف تقديره موجود
مثلا وقيل لا خبر له وقيل تكون فاعلا بثبت مقدرا كما مر فى لو واما بقية
الاقسام فلاختصاصها بالفعل تفتح بعدها ان ليكون المصدر فاعلا
بمقدر ولا يذهب عليك ان هذين الموضعين داخلان فى المبتدا او فى
الفاعل نظرا الى الخلاف المار ولذا لم يذكرها فى مواضع الفتح فتركهما
مثلهم اوفق بالاختصار وكذا تفتح حال كونها بعد ما المصدرية وهى
التى تسبك مع مدخولها بمصدر وقيدها بوصف التوقيتية ليفيد
ان صح اجتماعهما مع فيصح وسيظهر معناه قريبا ووجه الفتح ان ما بعد ما هذه
حقه ان يكون مفردا لانه فاعل لفعل محذوف وذلك لاختصاص ما المصدرية
مطلقا وقتية كانت او غيرها بالفعل لكن يشترط كونه متصرفا غير امر
فظهر وجه الاظهار وهو المغايرة فاذا كان بعدها اسم صريح يجعل
فاعلا والمؤول كذلك نحو اجلس ما ان زيدا قائم فيقدر له فعل ماض
كما مضى اى ما ثبت ان زيدا قائم ونحوه لان صلة ما عند المحققين
كذلك اما مثبت او منفى بلم ووصلها بالاسمية مع قلته مشروط بان
لا تصدر بحرف كما فى نهج البلاغة من قول الامام على كرم الله وجهه
بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وما هذه نائبة عن الظرف وهو لفظ
المدة كما ناب عنه صريح المصدر فى نحو آتيك طلوع الشمس فقال المصنف

بمعنى اجلس مدة ثبوت قيام زيد وهذا معنى كونها توقيتية لانها
تدل على الوقت بنفسها والا كانت اسما ولم تكن مصدرية وتفتح ايضا كائنة
بعد حرف الجر لوجوب دخوله على الاسم فاذا دخل على ان وصلتها نحو
عجبت من انك قائم وجب تاويلها بالمصدر ولا يمكن الا مع الفتح
فيجب ثم هذا وان شمله المضاف اليه ربما يخفى على المبتدى فلذا ذكره
ومن محال الفتح الوقوع بعد حتى العاطفة لانها لا يعطف بها الا المفرد
عند الجمهور وهو الصحيح فقوله للمفرد انما يجرى على زعم ابن السيد انها
تعطف الجملة ايضا وهذا الحكم جار فى الجارة ايضا وقوله نحو عرفت امورك
حتى انك صالح يصلح لهما فعلى العطف المصدر منصوب وعلى الجر
مجرور والمعنى حينئذ عرفت امورك الى صلاحك ودخول الجارة فيما
قبلها يمنع من ذكرها تنبيه قد تبين من مواضع الكسر ومن هنا ان حتى مما
يجوز بعدها الامران الكسر بعد الابتدائية والفتح بعد غيرها وفتحت
ايضا حال كونها بعد مذ ومنذ اسمين واما حرفين فداخلات فى حرف الجر
وعلى الاسمية انما يجب الفتح على انها خبر لما بعدها او هو خبر لها او فاعل
لكان محذوفة تامة نحو ما رايته مذ انك قائم لوجوب افراده حينئذ
والا فيجوز ايلاؤهما الجملة الاسمية ظرفين مضافين اليها كما فى اذ فيلزم
الكسر حينئذ فظهر ان هاتين الكلمتين مما يجوز بعدهما الامران نظرا الى
التقديرين وقد تقرر عندهم انه حيث جاز التقديران تقدير الجملة وتقدير
المفرد جاز الامران الكسر والفتح وهذا الجواز صحيح ولو مع مرجوحية احد

الامرين

الامرين ويكون فى تسعة مواضع او عشرة منها بعد اذا الفجائية وان فيه
كالتى وقعت بعد فاء الجزاء فى جواز الوجهين ورجحان الكسر لعدم
التقدير معه لكن قال بعضهم فى اذا انها الخبر فعليه لا تقدير فلا رجحان ومن مثلها
ما انشده سيبويه وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ه اذا انه عبد القفا واللهازم
وما بعد الفاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه فيجوز فيه ما روى فى البيت من
كسر ان وفتحها فان كسرت التاء اما للتانيث والبناء للمجهول او فاعل
والبناء له وايا ما كان فالمعنى حينئذ فى البيت اذا هو عبد القفا وفى
المثال فانا اكرمه على ان ما بعد اذا والفاء جملة اسمية تامة وان فتحت
فيه ما فى كسرت وحينئذ فالمعنى فى البيت اذا عبديته او كونه عبد القفا
ثابت او الثابت ذلك وفى المثال فاكرامى اياه ثابت او الثابت ذلك
على ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر او بالعكس تتمة بقى مما يجب
فيه الفتح الخبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو
اعتقادى انك فاضل والتبعية لشئ مما ذكر كالتابعة للفاعل
والمفعول بالعطف والبدلية ومما يجوز فيها الامران الوقوع بعد
لا جرم وبعد اما استفتاحية او بمعنى حقا وبعد واو مسبوقة بمفرد
صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك
لا تظمأ قرئ بالوجهين والوقوع فى موضع التعليل نحو انا كنا ندعوه
من قبل انه هو البر الرحيم قرئ بهما فى انه وفى الخبر عن قول اذا كان خبرها
قولا وفاعل القولين واحد نحو قولى انى احمد الله وفى قسم لا لام بعده

وقد اشير اليه لحتى ومذ ومنذ وتمام البسط في كتبه وقد **تخفف**
بحذف النون الثانية مع حركتها ان **المكسورة** المشددة لثقلها
بالتضعيف مع كثرة الاستعمال وحينئذ **فتلزم اللام** الفارقة لكن اذا
الغيت عند الجمهور لتفرق بينها وبين ان النافية لالتباسها بها حينئذ
والاعمال يرفعه وكانه اطلق اللزوم تبعا لابن الحاجب حيث ذهب الى
لزومها مطلقا لعدم ظهور الفرق في الاعراب التقديري والمحلي فاشبهها
باللفظي للاطراد فاذا وجدت قرينة لفظية كحرف النفي نحو ان زيد لن يقوم
اومعنوية كسوق الكلام للمدح نحو قوله

ه انا ابن اباة الضيم من ال مالك ه وان مالك كانت كرام المعادن ه

منعت وكفت عنها فهي واجبة بلا قرينة مع النافي جائزة فيما سواها واختلف
فيها هل هي لام الابتداء اوغيرها اجتلبت للفرق سيبويه والاكثرون على
والفارسي وابن جني وجماعة على الثاني محتجين بدخولها على ما لا تدخل
عليه الابتدائية كالماضي المتصرف نحو ان زيد لقام ومنصوبه نحو ان قتلت
لمسلما ويظهر اثر الخلاف في نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن ذهب الى الاول
كسر ان ومن ذهب الى الثاني فتح وزعم الكوفي ان ان في الجميع نافية واللام
بمعنى الا وان المكسورة لا تخفف ثم ان كان مدخول ان ناسخا تدخل
اللام على ما كان خبرا في الاصل كما في مثاليه الآتيين والا فعلى معموله
فاعلا ومفعولا فقوله في **خبرها** لا تظهر صحته اذ اللام انما تلزم عند
الاهمال في قول الجمهور كما مر آنفا وحينئذ لا خبر لها فان قيل يقول

الاول صح

ابن الحاجب قلنا دخولها في خبرها حينئذ اقل قليل واقل منه ان نظر الى
جواز الدخول مع الاعمال عند الجمهور اللهم الا ان يتكلف ويراد بالخبر
اعم من ان يكون حقيقة او مجازا فليتدبر وقد تعمل هذه المخففة استصحابا
للاصل اذا وليها اسم كقراءة نافع وابن كثير قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
بتخفيف ان وما فان وليها فعل لم يجز اعمالها ولا يجوز ادعاؤه باضمار
ضمير كما قاله شيخ الاسلام وقول المصنف **يجوز الغاؤها** يوهم ان الاعمال
اكثر وليس كذلك اذ الاكثر الالغاء لزوال الاختصاص وفوات بعض
اوجه المشابهة كفتح الاخر والبناء على ثلاثة احرف لكنه قلد ابن الحاجب
في هذا القول كما قلده في لزوم اللام وغيره **واذا الغيت فالاكثر دخولها**
على فعل ولو مضارعا **من افعال** النسخ لحكم **المبتدا** والخبر ولم يذكره اكتفاء
وشرط الفعل المذكور ان لا يكون نافيا كليس ولا منفيا كزال ولا صلة كدام
والاكثر كونه ماضيا **نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة** ان كدت لتردين وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين الى غير ذلك وقد يكون مضارعا نحو قوله تعالى
وان نظنك لمن الكاذبين وان يكاد الذين كفروا ويقاس عليه خلافا
لابن مالك ويندر دخولها على غير الناسخ ماضيا كقوله ه شلت يمينك ان قتلت لمسلما ه
واندر منه مضارعا نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والوجه
في ذلك انها لما اخرجت عن وضعها بالدخول على الفعل التزموا ان يكون
من الافعال المذكورة ليكون الاسمان مذكورين بعدها فيكون مقتضاها
موفرا عليها فلا يزول وضعها بالكلية وانما كثر الماضي لمناسبتها له

بالمشابهة اللفظية والمعنوية مع كونه اشبه بالتاكيد من المضارع لدلالته
على معنى الوقوع دونه وكذلك تخفف بما مر لما مر ان المفتوحة لكنها تخالف
المكسورة فتعمل وجوبا كالثقيلة لزيادة شبهها بالفعل مع موصوليتها
لمعموليها دون تلك هذا هو المشهور به الجمهور وقال السيوطي في نكته نص
سيبويه على ان العمل جائز لا واجب واياما كان فكون عملها في ضمير
شان مقدرا اسما لها اكثرى عند غير ابن الحاجب والواجب فيه كونه
ضميرا مطلقا كما قدر سيبويه على ما في شرح التسهيل لابن ام قاسم في ان
يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا انك وظاهر كلام المصنف يوافق ابن الحاجب
كما هي عادته ووجه هذا العمل انه لما كان في هذه واجبا دائما وهي فرع
المكسورة التي عملها جائز بقلة لكنه في ظاهر ظاهر التزموا كون الاسم هنا
ضميرا مقدرا لتكون في الظاهر كالملغاة فيقاوم وجوب العمل في المضمر
المقدر جوازه في الظاهر الظاهر اذ الثاني اقوى فلا يلزم ترجيح الفرع على
الاصل بقي الخبر يجب ان يكون جملة اسمية او فعلية ليكون مشتملا على
المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم وقد
يذكر ضرورة فيجوز حينئذ في الخبر الوجهان كما في قوله ٥
٥ بانك ربيع وغيث مريع ٥ وانك هناك تكون الثمالا ٥
تنبيه هذه المخففة مصدرية لانها تسبك هي وما بعدها مصدرا
كالناصبة للمضارع فيفرق بينهما ان هذه ثلاثية الوضع لانها خففت
بالحذف وايضا هذه يلزم ان يكون قبلها من افعال التحقيق ان كان هناك

فعل صح

فعل

فعل والا فلا كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله والمراد ما يدل على اليقين
الخالص او ما نزل منزلته سواء كان بلفظ العلم نحو علمت ان زيد قائم
ام بغيره كراى وتحقق وتيقن ومنه قوله ٥ اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ٥
لانه بمعنى اليقين فان لم يخلص اليقين بان اول بغيره كاجرائه مجرى الظن
او الاشارة جاز وقوع ناصبة المضارع بعده كما اجاز سيبويه ما علمت الا
ان تقوم بالنصب على معنى اشير عليك ان تقوم وقرأ بعضهم افلا
يرون ان لا يرجع اليهم قولا بالنصب اجراء ليرون مجرى يظنون وفهم
من كلام المصنف انه اذا لم يكن قبل ان فعل من افعال التحقيق لا تكون
مخففة وفيه تفصيل فان كان من افعال الظن ولو بغير لفظه ولم يكن
فاصل غير لاجاز كونها ناصبة للمضارع ايضا بل هو ارجح ولهذا اجمعوا
عليه في قوله الم احسب الناس ان يتركوا فان كان الفاصل نحو علمت
ان ستكون او ان قد يقوم زيد وجب كونها مخففة وان كان من غيرها
نظر فان كان منافيا للتاكيد والثبوت تعينت الناصبة والا جاز الوجهان
كما قال النجم سعيد وصرح به ابو حيان ايضا كالتي بعد افعال الرجاء
والطمع ثم هذه المخففة تخالف المكسورة وتدخل على كل ما يصلح
لتفسير ضمير الشان من الجمل فيجوز دخولها على الفعل اي مع فاعله
ولم يذكره اكتفاء لان المراد الجملة الفعلية مطلقا ناسخا كان فعلها
او لا متصرفا او لا شرطا او لا دعاء او لا ولزوم الاسمية لتفسير ضمير
الشان انما يكون مع غير الناسخ وايضا هذه وان دخلت على مطلق

الناس صح

الفعل يلزمها حال كونها كائنة مع الفعل المتصرف حال كونه غير فعلى
الشرط والدعاء ان تفصل عنه بفاصل وهو اما حرف النفى والمراد لا ولن
ولم فقط كما قيده ابن هشام فى اوضحه وقال حفيده لم اعلم له مخالفا
لكن ذكر بعضهم ان ابن مالك صرح بما ايضا فالفصل بلا نحو علمت
ان لا تقوم ولما كان يوجد مع الناصبة فالفرق بينهما حينئذ بالعمل
او المعنى قيد بالرفع اى رفع الفعل ليميزها عنها وبلم نحو قوله تعـ
ايحسب ان لم يره احد وبلن يحسب ان لن يقدر عليه احد او حرف
التنفيس وهو اما السين نحو قوله تعـ علم ان سيكون او سوف
نحو قوله ٥ واعلم فعلم المرء ينفعه ٥ ان سوف يأتى كل ما قدرا ٥
او قد وتختص كما فى التصريح بالماضى المثبت لتقربه من الحال فمثاله نحو
علمت ان قد يقوم ليس فى محله وان كفى فى المثال الفرض تتمة بقى من
الفواصل لو نحو ان لو نشاء اصبناهم ولم يذكرها المصنف لقلة من ذكرها
من النحاة وذكر فى التسهيل والشذور منها اداة الشرط وزاد فيه وفى
الجامع رب كقوله ٥ تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا ٥ وانما التزم
الفصل بما ذكر ليكون كالعوض مما حذف وهو احدى النونين والاسم
ولدفع الالتباس بالناصبة فانها لا تفصل بشيئ سوى لا لكثرة دورانها
فى الكلام ولزيادة مضادة هذه الحروف للناصبة اختيرت وانما احتيج
فى دفع الالتباس الى الفصل بما ذكر مع تقدم ما يدل على اليقين فارقا
فى المخففة دون الناصبة لاحتمال التأويل بالظن او بغيره كما مر فالفرق

ملغ

ماذكر صح

عند الفصل

عند الفصل بلا انما يكون بالعمل والمعنى واما لو كان مدخول ان هذه
اسما او فعلا غير متصرف كعسى او كان شرطا اى ذا شرط وكذا قوله
او دعاء بان يكون فعلا يفيده كما سيأتى فانه حينئذ لا يحتاج الى شيئ
من هذه الحروف التى مرت ليكون فاصلا لعدم الاشتباه بالناصبة حينئذ
اذ لا يقع شيئ مما ذكر بعدها اما الاسم فظاهر نحو ان الحمد لله واما غيره فلشبهه
به فالجامد نحو قوله تعـ وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم والشرط نحو
قوله تعـ تبينت بمعنى تيقنت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب فان قيل
هذا من المفصول بلو قلنا المصنف لم يذكرها فى الفواصل ومن ذكرها
مثل بنحو قوله تعـ ان اذا سمعتم والدعاء نحو والخامسة ان غضب الله
عليها فى قراءة من خففان وكسر ضاد غضب فعلا ورفع الاسم الجليل
فاعلا وقد يأتى على الاول بلا لا كقوله ٥ علموا ان يؤملون فجادوا ٥
وقد تخفف كتخفيف ان حملا عليها كان فيجب اعمالها عند الجمهور
استصحابا للاصل وللحمل المذكور على ان المفتوحة لكن تخالفها فى عدم
لزوم كون الخبر جملة وعدم وجوب كون الاسم ضمير شان وعدم وجوب
حذفه فيجوز اظهاره بقلة كما فى قوله ٥ كان تعطوا الى وارق السلم ٥
فى رواية نصب ظبية وقال بعضهم الحاقها بالمكسورة اولى فتلغى على الافصح
لمشابهتها لها لحصول الفائدة بكل مع مدخوله بخلاف المفتوحة فانها
مع معموليها بمنزلة المفرد وجرى على هذا الزمخشرى فى مفصله وابن الحاجب
فى كافيته وتبعهما المصنف وقال الكوفيون يجب الغاؤها وقيل تعمل فى المضمر

اما صح

فصل صح

مع ضـ

ظبية صح

لا البارز نحو قوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان على ان الاسم
ضمير شان مقدر او ضمير الصدر في الصدر والخبر جملة اسمية ويروى كان
ثدييه بالاعمال بالظاهر فيكون الاسم والخبر مفردين وكذا تخفف كما مر ايضا
لكن الثقيلة فيجب الغاؤها لزوال شبه الفعل والاختصاص بالاسماء بدليل
ولكن كانوا هم الظالمين واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على اخواتها المخففة وعن يونس
ايضا انه حكاه عن العرب وهي حينئذ حرف ابتداء ويجوز دخول الواو عليها
مشددة ومخففة نحو ما جائني زيد ولكن عمرو حاضر وهل هي عاطفة
للجملة او اعتراضية استظهر الرضي الثاني من حيث المعنى وقيل هي زائدة ولكن
هي العاطفة ويجوز حينئذ اي حين اذ تخفف كان ولكن دخولها على الفعل
لانتفاء الاختصاص وثبوت الالغاء فان كان مع كان متصرفا ولا يكون الا خبرا
فصل عنها بقد نحو كان قد قام زيد او بلم نحو كان لم تغن بالامس وذلك
للفرق بينها وبين المركب من كاف التشبيه وان الناصبة للمضارع ولذا لم يحتج اليه
اذا كان الخبر مفردا او جملة اسمية كما مر في مثال المصنف واما نحو ما قام زيد
ولكن قعد عمرو ومادخل فيه لكن على الفعل فيحتمل ان تكون فيه مخففة
او خفيفة اذ لا فرق بينهما حينئذ الا بالقصد وقد مرت احتمالات الواو معها
تذنيب جاء في الشعر حذف نون لكن المخففة لالتقاء الساكنين كما في قوله
ہ فلست باتيه ولا استطيعه ہ ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل ہ
وانما لم يذكر المصنف تخفيف ليت ولعل لانهما خفيفة وثقيلة لا تخفف وقد

تحصل

بلغ

تحصل ان ما يخفف من هذه الاحرف ثلاثة اقسام قسم يجب اعماله وهو
ان المفتوحة وكان عند الجمهور وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم
يجوز فيه الوجهان وهو ان المكسورة والحرف السابع من احرف القسم الاول
من قسمي العامل في اسمين وهو الذي مرفوعه قبل منصوبه الا بكسر الهمزة
والتشديد وانما تكون كما ذكر حال كونها في المستثنى المنقطع دون
غيره وهو على ما يؤخذ من كلام ابن الحاجب الاسم الذي يذكر بعد الا
ولم يخرج بالبناء للمفعول اي لم يخرجه المتكلم من متعدد هذا بناء على
عدم دخوله في المستثنى منه وفيه انه وان لم يدخل في مدلول اللفظ ظاهرا
يجوز ان يدخل في مدلول الكلام عرفا فانه اذا قيل جاء القوم فهم منه في
العرف مجيئ ما يتعلق بهم ايضا فاذا قيل الا حمارا مثلا يكون مخرجا من مفهوم
الكلام وعلى ذلك جرى ابن مالك في التسهيل حيث عرف المستثنى بانه
المخرج تحقيقا او تقديرا الخ وانما عملت الا هذا العمل لكونها بمعنى لكن
المشبهة بالفعل هذا على راي المتاخرين القائلين بانها هي الناصبة
بنفسها فانهم لما راوها بهذا المعنى قالوا انها عاملة عمل ما هي بمعناه
وخبرها في الاغلب محذوف فيقدر له اي لالا التي هي عامل الخبر
وقد يذكر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وذهب سيبويه
الى انها ليست عاملة والنصب بما قبلها بواسطتها وما بعدها مفرد في
كلا الاستثنائين لكنها في المنقطع نحو جائني القوم الا حمارا كلكن في وقوع
المفرد بعدها والمعنى على الاول لكن حمارا لم يجيئ والفرق انما يكون

مقدر ص

فى التقدير فعلى الاول لم يجئ دون الثانى وفى هذا المستثنى اقوال اخر
تاتى انشاء الله تعالى فى محلها والحرف الثامن من الاحرف المذكورة لا التى
هى آلة لنفى صفة الجنس وحكمه الجارى عليه على سبيل التنصيص والمراد
جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر اذ ما ينفى هو الخبر لا الاسم ولا نفس
الجنس وتسمى لا التبرئة لان ما تدل عليه من النفى كالبرائة فاطلقت عليها
مبالغة وما ذكره المصنف اولى من قول بعضهم لا النافية للجنس لاحتياج
الى المجاز فى الاسناد ولكن قيل ان المشبهة بليس قد تكون لنفى الجنس
ايضا فيفرق حينئذ بين ارادته وارادة غيره بالقرائن فالاولى
ان يقال المحمولة على ان وعبر ابن مالك فى التسهيل والكافية بالعاملة
عمل ان وفى الجامع بالناصبة على نفى الجنس وقد يقال هذه العبارة
اشتهرت بينهم حتى صارت كالحقيقة العرفية فى العاملة عمل ان فلا التباس
وخرج بنفى الجنس اللاتى للنهى وللدعاء ولنفى الوحدة والزائدة وشرط
عمله اى عمل لا التى هى عامل اربعة اشياء او خمسة احدها ان يقصد نفى
الجنس على سبيل الاستغراق ولاستلزام هذا القصد وجود من لفظا
او معنى اختصت بالاسم فعملت وانما لم تعمل جرا لئلا يتوهم انه بمن المقدرة
اذ قد ظهرت فى بعض الاحوال كقوله ٥ الا لا من سبيل الى هند ٥
الثانى ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون هذا العامل اسمه نكرة
لانه على تقدير من الاستغراقية وهى مختصة بالنكرات وكان المصنف اقتصر
على الاسم مع ان الخبر ايضا يلزم تنكيره اكتفاء بما ذكره فى خبر المبتدأ من ان

الاصل

معنى ٣

ان الاصل فيه التنكير وسيذكر ان خبر لا حكمه كخبر المبتدا فلا تعمل فى معرفة
اصلا وما اوهم خلاف ذلك اول بما يناسبه كتاويل قولهم قضية ولا ابا حسن
لها بالفيصل او بتقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة واما اشتراطه كون
الاسم مضافا اى الى نكرة او مشبها به كما يظهر ذلك من كلامه فانما هو
لظهور النصب فيه والا فقد يكون مفردا لكنه يبنى على ما ينصب به
والنصب محلى على ما يأتى مع بيان المشبه بالمضاف فى محله انشاء الله تعالى
وقد يقال انه ذكر ذلك لتكون لا عاملة فى الخبر بالاتفاق رابع الشروط
كون النكرة التى هى اسم لا غير مفصولة عنها لضعفها فلا تقوى على
العمل مع الفاصل خلافا للرمانى ولو كان الخبر فلا يقدم على الاسم ولو
ظرفا واما قولهم لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا فاسم لا فيه محذوف اى
لا احد ورجلا تمييز ونحو لا كالعشير زائرا بتقدير لا ارى خامسها ان لا ينتقض
نفيها بالا كما هو القياس وصرح به عصام فى شرح الكافية فاذا توفرت
الشروط وجب عمل لا ان لم تكرر والا جاز والاسم ان كان مضافا
او شبيها به ظهر نصبه كما ذكرنا نحو لا غلام رجل جالس ولا عشرين
درهما عندنا وانما لم يكتف بالظرف خبرا على انه مستقر ليظهر الرفع
ايضا وتمام الكلام يأتى فى محله فانتظره والقسم الثانى من قسمى
العامل فى اسمين وهو الذى هو رافع قبل منصوب بعكس ما قبله وذلك
حرفان لا غير ما ولا النافيتان المشبهتان بليس فى كونهما للنفى مطلقا
فلا يظر كون ما لنفى الحال ولا للمطلق او للمستقبل ولذا كان شبه ما

اقوى وعملها اكثر حتى خص الاكثر عمل لا بالشعر بل بعضهم انكره بالكلية
كانقل عن الفراء واختاره الرضى ولا يخفى ما فى اضافة وجه الشبه الى
المشبه اذ حقه ان يشترك فيه المتشابهان تحق العبارة فى النفى مثلا وقد
عبر به الجامى فليتامل ويشبهانها ايضا فى الدخول على المبتدا والخبر
الذين هما عبارة عن الجملة الاسمية ولقد احسن فى وجه الشبه هنا
وبضده من فسره بدخولها ويشبهانها ايضا فى دخول البا فى الخبر
ولا فرق فى ما بين ان تكون عاملة او مهملة كما صرح به ابن مالك ونقل
سيبويه عن تميم ذلك وهو موجود فى اشعارهم فلا التفات لمن زعم
اختصاصها بالعاملة واما خبر لا فوجود فيه ايضا وان كان قليلا ومنه قوله
ٯ وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة ٯ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ٯ
بل قد يوجد فى خبر العاملة عمل ان كقولهم لا خير بخير بعده النار فى قول
واعلم ان لا هذه ظاهرة فى نفى الجنس محتملة لنفى الوحدة ويفرق بينهما بالقرينة
فاذا قيل لا رجل فى الدار بالرفع والتنوين احتمل النفيين ويقال فى توكيده
على الاول بل امراة وعلى الثانى بل رجلان وان هذا العمل لما متفقا عليه
وللا فى قول كثير مخصوص بلغة اهل الحجاز وبنو تميم يهملونها وهو القياس
لعدم اختصاصهما وفى البسيط القياس اى فى لا عند تميم عدم اعمالها
ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز وشرط عملها عند القائلين به
لضعفه بكونه على خلاف الاصل ستة ذكر المصنف اربعة منها ان لا يفصل
بينها وبين اسمها بان الزائدة لعدم الفصل بها فى ليس التى حملتا

عليها

عليها فى العمل وهذا بالنظر الى ما ظاهر واما فى لا فبطريق الفرض اذ لم
يسمع الفصل فيها بان لكن لو وجد ابطل عملها ايضا حملا على ما اذ هى
اضعف منها وثانيها ان لا يفصل بخبرها ولو ظرفا لضعفها وانحطاط
رتبتها عن ليس خلافا للفراء فيه مطلقا ونقل عن سيبويه ولابن
عصفور اذا كان ظرفا ولم يتعرض لانتفاء تقدمه على نفسها لظهوره
وثالثها ان لا يفصل بغيرها اى غير ان والخبر سواء كان معموله او
معمول الاسم نحو ما زيدا ضارب قائم واجاز بعضهم قائما بالاعمال
او غيرها وذا لضعفها ايضا لكن اذا كان ظرفا يجوز نحو ما عندك
زيد مقيما لتوسعهم فيه ما لم يتوسعوا فى غيره وكان عليه ان يذكره
لئلا يتوهم انه كالذى قبله واما توسط معمول الخبر بينه وبين الاسم
فلا يضر مطلقا ورابع الشروط ان لا ينتقض النفى الراجع الى الخبر بالا
لبطلان معنى ليس حينئذ ومثلها ما فقط فيجب النصب فى نحو ما زيد
غير قائم ولو كان بمعنى الا قائم فان رجع النفى الى معمول الخبر لم يضر
انتقاضه نحو ما زيد مقيما الا عند عمرو لانه ليس معمولها فلا حاجة
الى بقاء النفى بالنسبة اليه والشرط الخامس والسادس اللذان لم يذكرهما
المصنف ان يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به
لاتحاد حكم البدل والمبدل منه فكان النفى منتقض حينئذ وان لا يتكرر
نحو ما ما زيد قائم حملا على لا العاملة عمل ان ولا هنا كما وان لم يذكروها
صريحا وشرط لا مع ما ذكر من الشروط وانما قال معها لجملة ما ذكر

عبارة عن شيئين عدم الفصل وعدم الانتقاض ووجه هذا
الشرط وهو كون اسمها نكرة ان لا هذه اضعف شبها بليس من ما كا
عرفت فخصت باهوادنى مرتبة وهو النكرة وقال بعضهم لعل وجه
ذلك انها لنفى الجنس راجحا ولنفى الوحدة مرجوحا وكل منهما انسب
بالنكرة ثم قال وانظر هل يكون الخبر جملة لانها نكرة فى المعنى انتهى اى لان
شرط الخبر ايضا كونه نكرة ولكن قد عرفت وجه تركه والاقتصار على
الاسم فى العاملة عمل ان فاذا وجدت الشروط وجب عمل ما عند اهله
مطلقا نحو ما زيد قائما وكقوله تعالى ما هذا بشرا وجاز عمل لا فى النكرة
بل فى الشعر خاصة عند الجمهور وقصره بعضهم على السماع ولم يسمع الا فيه
كقوله ٥ تعز فلا شيئ على الارض باقيا ٥ ولا وزر مما قضى الله واقيا ٥
واما قوله لا رجل حاضرا فمصنوع غير مسموع ولم يجز عملها فى معرفة الا
ابن جنى والشجرى مستدليه بقول النابغة الجعدى ٥
٥ وحلت سواد القلب لا انا باغيا ٥ سواها ولا انا عن حبها متراخيا ٥
واول بان الضمير مرفوع بفعل مضمر وباغيا حال والتقدير ولا ارى
فاضمر الفعل وبرز المضمر وانفصل ولا يقاس على وقد غلط المتنبى فى قوله هنا صح
٥ فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ٥ واما قول سيبويه فى مثله ما زيد
ولا اخوه قاعدا فلا فيه زائدة غير عاملة والاسمان معطوفان على قائما صح
معمولى ما تكميل يغلب حذف خبر لا بل قيل بلزومه وليس بذاك
واما خبر ما فلا يحذف الا اذا كانت مع ان نحو ٥ فان من حديث ولا ماله ٥

وان

وان لم يوجد احد الشروط المتقدمة بان فصل بان او بغيرها او
انتقض النفى او ابدل من خبرها موجب او تكرر تالم تعملا اى ما ولا
لما مر لكن الفصل بان انما يوجب ذلك اذا لم تجعل نافية نحو ما ان زيد
قائم والا عملت ما وخرج عليه قوله ٥ بنى غدانة ما انتم ذهبا ٥ ان صح
فى رواية النصب والفصل بالخبر وبمعموله نحو ما قائم زيد وقوله بمعوله نحو صح
٥ وما كل من وافى منى انا عارف والانتقاض بالا نحو ما زيد الا قائم وما
محمد الا رسول لكن ظرفية المعمول تجوز تقديمه والفصل به نحو ما اليوم زيد
قائم فيجوز ان يقال قائما بالاعمال وقد مر آنفا ما يتعلق بهذا كافى
الشرط الخامس والسادس فلا تغفل وعليك بقياس لا على ما فى جميع
ما ذكر ولم يمثل لانتفاء شرط لا اذ ذلك نحو لا زيد عالم ولا عمرو ولم حاكم ما
ولا انهما لا يتقدم معولهما عليهما ولو ظرفا لضعف عملها كما ذكرنا مع عليها صح
ان ما لها الصدر فلا يتقدم ما فى حيزها واختها تبع لها انتهى بيان العامل
فى الاسم من السماعى اللفظى بقسميه واما العامل فى الفعل المضارع
منه فهو ايضا على نوعين كالذى مر احدهما ناصب وهو بدل من
نوعين وجازم معطوف بالوجهين واما الرافع فمعنوى كما سيأتى
فى محله والجار لا يدخل الفعل وان ترد تفصيل النوعين فالناصب
عند البصريين اربعة احرف بالاستقراء وزعم الكوفيون انه عشرة
بزيادة ثلاثة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف وجعل
البصريون النصب بان مضمرة بعدها فالاربعة متفق عليها احدها

ان حال كونها آلة للمصدرية اى للتاويل بالمصدر لانها تؤول هى
ومدخولها به واحترز بذلك عن المفسرة التى تكون بين جملتين
فى اولاها معنى القول دون حروفه ولم تقترن بجار وعن الزائدة
كالتالية لما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها
نحو كان ظبية بالجر وعن الاسمية التى تكون ضمير المتكلم كما حكى بعضهم
ان فعلت بسكون النون وضم التاء وانما قدم ان لانها ام النواصب ولذا
تنصب ظاهرة مالم تسبق بما يدل على اليقين فتكون مخففة كما مر بيانها
مستوفى ومضمرة كما سيأتى وروى عن بعضهم الجزم بها وانشدوا على ذلك

٥ اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ٥ تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب ٥

ومنهم من اهملها حملا على ما اختها كقوله

٥ ان تقرأن على اسماء ويحكما ٥ منى السلام وان لا تشعرا احدا ٥

كما حملت ما عليها فى الحديث كما تكونوا يولى عليكم والحرف الثانى لن قدمه
لملازمته النصب بلا شرط فى المشهور والجزم بها كما حكى عن بعض العرب
نادر كاهمالها لكن كى اقرب منها لان فلو قدمت وهى حرف بسيط عند سيبويه
وهو الاصح ليس اصله لا كاصل لم فابدلت الفه نونا كما ابدلت فى لم ميما
خلافا للفراء وقال الكسائى والخليل مركب من لا النافية وان المصدرية
حذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين وكلاهما مردود ثم الذى يميل اليه
الطبع ما ذكره المصنف وفاقا لبعضهم انه موضوع للنفى المؤكد اذ الذوق
يشهد بالفرق بين النفى بلا والنفى بها ولا يكون الا فى الاستقبال فاذا

في معناه صح

دخلت على المضارع خلصته له بعد ان كان يحتمل الحال ايضا واما
كونها للتأبيد فغير مسلم للزمخشرى الحامل له مذهبه كما قيل على ذلك
وان آيد قوله بما ابدا اذ لا دليل عليه بل ذكر ابدا معها فى قوله تعالى ولن
يتمنوه ابدا مؤيد بمعونة خيرية التاسيس لخلافه واما استفادة التأبيد
فى نحو لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده فمن خارج ثم النفى هنا بمعنى
الانتفاء فالمراد بالحاصل بالمصدر او المصدر المبنى للمجهول وهل تكون
الفعل بعدها للدعاء فيه خلاف والصحيح تبعا لجماعة منهم ابن
عصفور وابن السراج انها قد تاتى له بدليل قوله

٥ لن تزالوا كذالكم ثم لازلـ ٥ ـت لكم خالدا خلود الجبال ٥

تتمة لا يفصل بين لن ومعمولها الا فى الضرورة كما فى قوله

٥ لما رايت ابا يزيد مقاتلا ٥ ادع القتال واشهد الهيجاء ٥

وهذا البيت مما يلغز به فيقال اين جواب لما وبم انتصب ادع وجوابه
ما ذكرنا ويجوز تقدم معمول منصوب لن عليها نحو زيدا لن اضرب
والثالث من الاحرف الاربعة كى المصدرية التى بمنزلة ان معنى وعملا
وعلامتها تقدم اللام عليها نحو لكيلا تأسوا ولا تكون حينئذ تعليلية
لان حرف التعليل لا يدخل على مثله ويؤيده عدم صحة حلول ان محلها
واما التى للسببية كما قال المصنف فهى جارة دائما ولا ينصب بها الا
كوفى ويقال لها التعليلية لانها بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والفعل
بعدها ينصب بان مضمرة وعلامتها ظهور ان او اللام بعدها نحو

ظاهر صح

جئت كى ان تكرمنى او كى لتكرمنى لان الحرف المصدرى لا يباشر مثله
ولا يفصل بينه وبين صلته باللام فظهر ان لكى حالتين وجوب النصب
بها ووجوب الجر ولها حالة ثالثة هى جواز الامرين وذلك عند
وجود اللام قبلها وان بعدها نحو قوله ٥ اردت لكيما ان تطير بقربتى ٥
وكذا عند فقدهما معا نحو قوله تعالى كيلا يكون دولة والاولى فى الاولى
كونها جارة مؤكدة للام اذ لو قدرت ناصبة كانت ان مؤكدة لها وهى
ام الباب لا يحسن ان تؤكد غيرها وتوكيد الجار اسهل وان هى التى
تلى الفعل فهى احق بالعمل به وفى الثانى كونها ناصبة بتقدير اللام قبلها
لانه الاكثر فالحمل عليه عند التردد اولى تنبيه قد تكون كى اسما مختصرا
من كيف كقوله ٥ كى تجنحون الى سلم وما ثئرت ٥ قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ٥
اصلها كيف تجنحون فحذف الفاء كما تحذف من سوف وقد اشرنا الى وجه
تقديم كى فيما مر ورابع افراد الناصب اذن وقد يقال اخره لما فيه من
الشروط وكثرة الكلام نظرا الى غيران واختلف فى حقيقته فقال بعض
الكوفيين باسميته وان اصل اذن اكرمك مثلا اذا جئتنى اكرمك بالرفع
ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان بعده وقال الخليل
بتركبه من اذ وان ثم نقلت حركة الهمزة الى الذال وحذفت تخفيفا والنصب
بان ظاهرة والصحيح انه حرف بسيط ناصب بنفسه ومعناه كما قال
سيبويه الجواب والجزاء اى لا تقع الا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام
اخر تحقيقا او تقديرا فالجواب فى الحقيقة الجملة التى فيها اذن لا هى

ولان مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون الكلام الاول كانت
جزاء ايضا فقول القائل اذن اكرمك جوابا لمن قال اذن ازورك
مثلا يكون جزاء لشرط مقدر من حيث المعنى اى ان تزرنى اذن اكرمك
ولذا قال بعضهم الاكثر وقوعها جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين
وكان المصنف اراد هذا بقوله للشرط والجزاء والا فكون اذن للشرط غير
معقول وقال الفارسى قد يتمحض للجواب لعدم المجازات فى نحو اذن
اظنك صادقا جوابا لمن قال احبك مثلا اذ لا مدخل للجزاء فى الحال
وهذا الناصب شرط عمله النصب ثلاثة امور الاول ان يكون فعله اى
الداخل هو عليه فالاضافة لادنى ملابسة وكونه مستقبلا لما فيه من المجازاة
غالبا او دائما وقد مر آنفا انها لا دخل لها فى الحال مع ان نواصب الفعل
كلها تخلصه للاستقبال فلو عملت فى الحال حصل تدافع والثانى كون
الفعل بعده غير معتمد على ما قبله وذلك بان يكون فى صدر الكلام الذى
هو فيه لضعف عمله بكونه على خلاف الاصل حملا له على ظن فلا يعمل فى
الحشو ولذلك اشترط له ثالث ترك المصنف تساهلا او اعتمادا على المقايسة
او على تعريف المعلم للاختصار وهو ان لا يفصل عنه الفعل بغير القسم
محذوف جوابه ولا النافية لان القسم يؤتى به للتاكيد فكانه غير اجنبى
فلا يمنع النصب كما لم يمنع الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله
ربها والنافية كالجزء من المنفى ولذا لم تمنع من الجر ايضا فى نحو بلا شيئ
فالفصل بهما كلا فصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالندا وابن عصفور

بالظرف وبعضهم بالجملة الدعائية نحو اذن يرحمك الله تدخل الجنة
وبعضهم بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم وان لم يكن الفعل الذى بعد اذن
مستقبلا بان اريد به الحال اى زمانه بالمعنى السابق او كان اذن حشوا
بان اعتمد هو بل ما بعده على ما قبله من الكلمات اعتمادا كاملا لم تعمل
حينئذ لما ذكرنا آنفا او فصل عنه الفعل بغير ما مر فاما اريد به الحال نحو
اذن اظنك بالرفع كاذبا بان يكون جوابا لمن قال قلت هذا القول مثلا ح
وقد مر ان هذا ما فقد فيه المجازاة ووجهه بعضهم بان المجازاة انما
تكون بفعل اختيارى والظن ليس كذلك وما اعتمد ما بعده على ما قبله
بان يكون جوابا له شرطا نحو ان تأتنى اذن اكرمك بالجزم او قسما نحو والله
اذن لاخرج او خبرا له وذلك نحو انا او انى اذن اكرمك بالرفع جوابا لمن
قال جئتك الاولى اجيئك ليتحقق الاستقبال وما فصل نحو اذن انا
اكرمك اتفاقا ومر ما جوزه البعض ومنعه الجمهور واما قوله
ه لا تتركنى فيهم شطيرا ه انى اذا اهلك او اطيرا ه
بنصب مدخول اذن مع كونه حشوا فضرورة او خبر ان محذوف اى انى
لا استطيع ذلك او نحوه وما بعده مستأنف فيتحقق شرط النصب
واذا تحققت الشروط وجب عمل اذن الا فى لغة حكاها عيسى بن عمرو
وتلقاها البصريون بالقبول فانه سمع فيها الالغاء لكنها نادرة جدا
فلذا انكرها الكسائى والفراء واختلفا فيما اذا تقدم اذن منادى نحو
يا زيد اذن اكرمك او مفعول نحو زيدا اذن اكرم فقال الفراء يبطل العمل

وقال الكسائى يجوز الرفع والنصب اى كما يجوزان اذا تقدم عاطف
كالفاء والواو نحو زيد يقوم واذا احسن اليه لكن بالنظر الى امرين فان
عطف على الفعلية رفع لا غير او على الاسمية جاز الوجهان النصب
من حيث ان اذن فى اول جملة مستقلة فيكون مصدرا والرفع نظرا الى
ان ما بعده من تمام ما قبله بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض
واذا كان المعطوف عليه مجزوما نحو ان تزرنى ازرك واذا احسن اليك
جاز الجزم ايضا بتقدير العطف على الجواب فقط فائدة اختلف فى رسم
اذن والوقف عليها فالجمهور يرسمونها بالالف مطلقا وعلى هذا
رسم المصحف والمازنى والمبرد بالنون كذلك وعن الفراء ان عملت
فبالالف والا فبالنون لتميز عن اذا ٧ وتبعه ابن خروف والقلب الى القول   ٧ اذا صح
الاوسط اميل لحصول اللبس فى اول وهلة ولو صورة ومبنى هذا الخلاف
الخلاف فى الوقف فالجمهور على ابدال النون الفا تشبيها بتنوين المنصوب
والمازنى والمبرد يقفان عليها بالنون كان ولن تتمة لا يجوز اضمار
شيء من النواصب واعماله مضمرا وانما يجوز ولا يمتنع اضمار ان منها
خصت بذلك خاصة لانها اصلها كما مر فينصب الفعل المضارع وجوبا
مضمرة جوازا فى موضعين بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو قوله
ه ولبس عباءة وتقر عينى ه وبعد اللام غير الجحودية نحو ليغفر لك الله
ما لم يكن بعدها لا فتظهر كراهة اجتماع لامين نحو لئلا يعلم اهل الكتاب
و وجوبا فى خمسة مواضع بعد الجحودية ذكى ٧ واما قوله ه كيما ان تغر وتخدعا ه   ٧ بعد صح

فضرورة وبعد حتى ان كان الفعل مستقبلا وبعدا والصالح ف
موضعها الى او الا وبعد فاء السببية وواو المعية فى الاجوبة الثمانية
وزيد عليها الترجى فتكون تسعة جمعها بعضهم فى بيت فقال
٥ مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم ٥ تمن وارج كذاك النفى قد كملا ٥
وعبر بعضهم كابن هشام بقوله مسبوقتين بنفى محض او طلب بالفعل
فيعم الجميع والامثلة ظاهرة ولما كان مرام المصنف بيان عاملية ان
مضمرة فقط اكتفى بمثال واحد حيث يؤدى المقصود وجعله من الامر
نحو زرنى فاكرمك لاصالته فى الطلب وبقية الامثلة تقاس عليه وهو
وهو ان سقطت الفاء من الفعل بعده وقصد به الجزاء يجزم نحو قل
تعالوا اتل ولذا جاز عطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء كما فى قوله
فاصدق واكن وكذلك لا يجوز حذف معمول ناصب اصلا وابقاؤه
ولو لدليل فلا يجوز لمن قيل له اما تخرج مثلا ان يقول اريد ان بدون اخرج
واجازه بعض المغاربة محتجا بما فى صحيح البخارى فيذهب كيما فيعود
ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما انتهى
وفيه ما فيه على انه نقل عن الحافظ ابن حجر انه قال الثابت فى النسخ التى
وقفنا عليها اذ كر يسجد هذا ما يناسب من الكلام على الناصب واما
الجازم فهو نوع من الكلم افراده خمسة عشر كلمة انما غير التميز هنا
ولم يجعله حرفا على طرز سابقه لان هذه الكلمات اربعة منها فقط
حروف الاولى احرف لانه جمع قلة وهو بالنظر الى الجوازم التى تجزم فعلا

واحدا

واحدا والاخر هذه الكلمات ان ايضا متفق على حرفيتها واذ ما على
الاصح كما سياتى فتكون ستة او سبعة والاربعة اولها لم نحو لم يلد واهمالها فى
قوله ٥ لولا فوارس من نعم واسرتهم ٥ يوم الصليفاء لم يوفون بالجاره
قيل ضرورة وقيل لغة واما النصب بها فلغة حكاها اللحيانى وعليها
قراءة الم نشرح بفتح الحاء فى قول وثانيها لما اختها نحو لما يقض ما امره
والجمهور على تركبها من لم وما وقيل بسيطة وتشارك لم فى ستة امور
منها الوضع لنفى الحدث الواقع فى الزمن الماضى ويلزم قلب لفظ الى
المضارع هذا عند سيبويه حيث جعل لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل
وهو الصحيح على ما نقله ابو حيان عن الاصحاب ومذهب المبرد انهما
لنفى حدث المضارع وقلبه ماضيا اى صرف معناه الى المضى دون لفظه
وهو المشهور ومنها الاختصاص بالمضارع وجزمه ودخول همزة الاستفهام
وان كان على لم اكثر نحو الم نشرح الم تعلم ويقال الما نعم والسادس الحرفية
وتفارقها فى خمسة اولها انها يجوز حذف مجزومها اختيارا لدليل
يقال قاربت البلد ولما اى لما ادخلها قيل وهذا احسن ما خرج عليه
قراءة وان كلا لما ليوفينهم بتشديد لما ولا يحذف مجزوم لم الا ضرورة كقوله
٥ احفظ وديعتك التى استودعتها ٥ يوم الاعازب ان وصلت وان لم ٥
وباقى الخمسة انها يتوقع منفيها فى المستقبل نحو لما يذوقوا عذاب فلا يقال
لما يجتمع الضدان لعدم توقعه وانه لا يكون الا قريبا من زمن الحال وانه
مستمر النفى الى الحال وانها لا تقترن باداة شرط فلا يقال ان لما مثلا

بلغ

وقد يزاد ايضا انها لا يفصل بينها وبين مجزومها مطلقا وانها لم يرد
اهمالها ولا النصب بها بخلاف لم في جميع ذلك فقد اجازوا نحو لم يقض
ما لا يكون ونحو لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ونحو لم يكن ذلك ثم
كان وفي التنزيل فان لم تفعلوا وان لم تفعل وفي شعرهم جاء فصل لم كقوله
ه كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ه وثالث الاربعة لام الامر نحو لينفق
ذو سعة وهي مكسورة لضرورة الابتداء بها واصالة الكسرة في تحريك
الساكن وفتحها لغة سليم وتسكينها بعد الفاء والواو اكثر من تحريكها
نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وكذا بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم فلا يختص
بالشعر وليس بنادر ويقل جزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل نحو ولنحمل
خطاياكم وقوموا فلاصل لكم وجزمها فعل المخاطب كذلك اقل نحو
لتأخذوا مصافكم استغناء بالامر بالصيغة ورابعها لا النهي بالاضافة
وان كان لا علما منقولا كما في الرضي حيث قصد به اللفظ دون المعنى
لقصد تنكيره بالتاويل بواحد ما سمي به كالنافية وغيرها ويجوز فيها
المد والقصر على ما فصله الرضي فليراجع وليس اصلها لام الامر زيدت
الف فانفتحت خلافا لبعضهم ولا هي النافية والجزم بعدها بلام
مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والسهيلي
وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير على السواء كما في الرضي وجزمها
فعل المتكلم قليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول وما في الكتب من
التفصيل طريقة لبعضهم واخرج بقيدي الامر والنهي لامي التعليل والجحود

عليها صح

ولا النافية

ولا النافية والزائدة والجزم بالنافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته كي لا يكن
له علي حجة قليل نادر واما الدعائيتان فداخلتان وكذا الالتماسيتان
لدلالة الجميع على الطلب واللام ولا موضوعان للطلب فعلا او تركا
وكل ما يدل عليه يسمى امرا او نهيا على ما رجح في الاصول وان المصنف
اقتصر على ما ذكره لانه الاصل وما بعده فرع يعرف بالمقايسة وعلمها الجزم
على الاصل لاختصاصهما بالفعل وتجزمان وان خرجتا عن الطلب نحو
فليمدد له الرحمن ومن شاء فليكفر وقول المهدد لعبده لا تطعني تنبيه
اجاز الكسائي حذف اللام مع بقاء عملها في السعة بشرط تقدم قل وجعل
منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها ووافقه ابن
مالك في شرح كافيته زائدا عليه وقوعه بقلة بعد القول الخبري ايضا كقوله
ه قلت لبواب لديه دارها ه تئذن فاني حموها وجارها ه
اراد لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة وليس بضرورة عنده لتمكنه
من ان يقول ائذن وعند الجمهور ضرورة لخصوه بها ومثل هذا البيت
قوله ه محمد تفد نفسك كل نفس ه اذا ما خفت من امر تبالا ه
والاية عندهم من قبيل ائتني اكرمك ومنعه المبرد مطلقا واول الابيات التي
وردت في ذلك تتمة قد يفصل بين لا ومجزومها في الضرورة كقوله
ه وقالوا اخانا لا تخشع لظالم ه عزيز ولا ذا حق قومك تظلم ه
واجازه بعضهم في الاختيار بقلة نحو لا اليوم تضرب وقد يقال هذا بسبب
التوسع في الظرف واجاز ابن عصفور والامدي حذف مجزومها الدليل

نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا وقال ابو حيان يحتاج الى سماع هذا
ما يجزم فعلا واحدا من افراد الجازم الخمسة عشر وبقى احد عشر
جازما منها على ما ذكره وقد ذكر غير واحد ايان وكيفما ولو ايضا
فتزيد وكلها تجزم وجوبا فعلين متفقين او مختلفين وهذا هو الاصل
فى الشرط والجزاء وقد يكون الجزاء جملة ولو اسمية والفعلان المتفقان ان كانا
مضارعين معربين فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد والا فلمحلهما
نحو فان عدتم عدنا فما ذهب الى غير ذلك وكلامه يفهم جزم المضارعين
مطلقا وعدم جزم غيرهما كذلك وليس كذلك الا ان يقال اقتصر على
ما هو الاصل الغالب او يقال بتقدير شئ وفيه تعسف فليتدبر واذا
اختلف الفعلان فلكل حكمه وسيأتى تفصيله ومما افهمه كلامه ايضا من
ان هذه الكلمات تجزم الفعلين معا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وقال الكوفيون جزم الجواب بالجوار وقيل هى تجزم الشرط وهو يجزم الجواب
واختاره ابن مالك وقيل هى تجزم الشرط وهما يجزمان الجواب وقيل الشرط
والجواب يتجازمان كما قيل فى المبتدا والخبر انهما ترافعا وبسط ما لهذه
الاقوال وما عليها محله اللائق به مفصل الكتب ولاقتضاء هذه الكلمات
الاحدى عشرة جزاء مع الشرط تسمى كلم المجازات كما تسمى ادوات الشرط
لاقتضائها اياه وشرطه ان يكون فعلا غير ماضى المعنى واما قوله تعالى
ان كنت قلته فتقديره ان قدر انى كنت قلته وغير طلب ولا جامد ولا مقرون
بحرف تنفيس ولا بحرف نفى غير لا ولم ولا بقد وشرط الجواب حصول الفائدة

لخبر المبتدا فلا يجوز ان تقم تقم واما قوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته
الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول بمقبوله او نحوه ثم ان هذه
الكلمات يجب لها صدر الكلام لتغييرها معناه كادوات الاستفهام
والعرض والتمنى وهى بالنظر لموضوعها ستة اقسام منها ما وضع
لمجرد تعليق الجواب على الشرط من غير دلالة على زمان او مكان
او غير ذلك وهى ان باتفاق واذ ما فى الاصح الذى اختاره سيبويه
واتباعه وما سيذكره المصنف فيهما من انهما للزمان مبنى على قول المبرد
والفارسى الضعيف بانها اسم وما ذكرناه هو معنى كونها للشرط
والجزاء واقتضائها اياهما اغلبى اذ قد يؤتى بها فى مقام التاكيد مع
واو الحال لمجرد الوصل والربط فلا تحتاج الى جواب نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وكذا اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع فى قول جمع
وقد تهمل كما فى الكافية والتسهيل حملا على لو نحو قراءة طلحة فاما ترين
بسكون الياء وفتح النون ومنها ما وضع لغير الشرط ثم ضمن معناه وهو
ما عدا ذينك فثلاثة منه وهى حيثما نحو قوله

٥ حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان ٥

واين نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وانى نحو قوله

٥ فاصبحت انى تاتها تستجر بها ٥ تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ٥

موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط وكلها قد تخرج عن الشرطية
الى الاستفهام والى الظرفية نحو اين كنت وانى لك هذا وجلست حيث

قال ص

جلس زيد ثلاثة وهى اذما اى على القول الضعيف كما مر نحو قوله
٥ وانك اذ ما تات ما انت امر ٥ به تلف من اياه تامر آتيا ٥
ومثلها اذاما فى قول بعضهم القائلين بجزم اذا فى السعة اذا الحقتها ما
والصحيح الذى حققه الجمهور ان الجزم بها حملا على متى فى غير الشعر
نادر مطلقا ومتى باتفاق كلها وضعت للزمان ثم ضمنت معنى الشرط
كقوله ٥ متى تسترفد القوم ارفد ٥ ولو ذكر مع متى ايان بدل اذا لكان
مع الجمهور موافقا للصحيح وكانه لم يذكرها تبعا لبعضهم كابن مالك
حيث لم يذكرها فى كافيته وشرحها واثنان من ذلك وضعا لما لا يعقل
ثم ضمنا معنى الشرط وهما مهما والاصح اسميتها لعود الضمير عليها فى
قوله تعالى مهما تاتنا به من آية وبساطتها لانها الاصل ووزنها فعلى والفها
للتانيث او للالحاق وانها لا تخرج عن الشرطية ولا تجر اصلا لا باضافة
ولا بحرف وقيل بحرفيتها وبتركيبها من مه وما او من ما الشرطية وما
الزائدة بقلب الف الاولى هاء كراهة التكرار وبخروجها الى الاستفهام
والثانية ما ولا تلحقها ما وقد ترد ان ظرف زمان عند الفارسى
ومن تبعه كابن مالك وواحد منه موضوع للعاقل ثم ضمن معنى الشرط
وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به وواحد موضوع لشيء من جنس ما
يضاف اليه وهو اى بالتشديد وقد تلحقها ما فان اضيف الى العاقل
كان له نحو ايهم يقم اقم معه وان الى غيره نحو اى الدواب تركب اركب
كان له وان الى الزمان او الى المكان فهو له نحو اى يوم تصم اصم

بلغ

واى مكان

واى مكان تجلس فائدة الاسم من هذه الكلمات ان وقع على زمان
او مكان فظرف او حدث فمفعول مطلق والمحل فيهما نصب والا فان
كان بعده فعل لازم فمبتدا خبره اما جملة الشرط او جملة الجواب او كلاهما
والصحيح هو الاول كما فى المغنى او متعد واقع عليه فمفعول به او على ضميره
او متعلقه فاشتغال والامثلة لا تخفى وعلى هذا اسماء الاستفهام ثم
قد ذكرنا سابقا ان الجازم لا يعمل محذوفا كالجار فلا يجوز اعمال شيء
من هذه الكلمات مضمرا ولكن انما يجوز اضمار ان منها خاصة لانها ام
الباب وهم قد خصوا الامهات بمزايا دون غيرها وفى كلام غيره ان
المضارع الاتى يجزم باداة شرط مقدرة بلا تقييد بان فليفهم اما على
كلام المصنف فينجزم الفعل المضارع وجوبا بها دون غيرها مقدرة مع
فعل الشرط عند الجمهور وهو الاصح وذلك اذا كان بعد الطلب باى نوع
كان ولو بلفظ الخبر مجردا عن الفاء مقصودا به الجزاء وشرط الجزم بعد
النهى عند غير الكسائى حلول ان لا تفعل محله نحو لا تدن من الاسد
تسلم بخلاف ياكلك وبعد غيره حلول ان تفعل محله نحو زرنى
اكرمك فانه يصح ان يقال ان تزرنى اكرمك واكرم قد تقدم طلب
الزيارة وقصد به الجزاء ومسببيته عنها وهكذا بقية اقسام الطلب
نحو اين بيتك ازرك وحسبك حديث ينم الناس وقول الشاعر
٥ مكانك تحمدى او تستريحى ٥ وقولى اللهم اغفر لى ادخل الجنة الا تنزل
عندنا تصب خيرا هلا اكرمت زيدا يكرمك ليت لى مالا اعط منه

وسمع بعد الترجي كما قاله ابو حيان في الارتشاف قال الشاعر
٥ لعل التفاتا منك نحوي ميسر ٥ يمل منك بعد العسر عطفك لليسر ٥
وقيل الجزم المذكور بنفس الطلب لكن عند الخليل وسيبويه ومن تبعهم
لتضمنه معنى حرف الشرط وعند الفارسي والسيرافي لنيابته عن الشرط
فان كان ما ذكر بعد الخبر ولو منفيا اولم يقصد بما بعد الطلب الجزاء
وجب الرفع نحو ما تأتينا تحدثنا ونحو قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة
تطهرهم وليعلم ان الجزم عند التعري من الفاء جائز بالاجماع كما قال ابن
مالك في شرح كافيته هذا العامل السماعي قد قضى نحبه واما العامل
القياسي اي المنسوب عمله الى القياس الذي هو لغة التقدير والمساواة
وفي اصطلاح ارباب العربية على ما يظهر لي من تضاعيف كلامهم بمعنى
الاطراد وهو التلازم في الثبوت فالمراد به ما يمكن ان يذكر من طرف النحاة
او من غيرهم في بيان عمله الثابت له بالسماع من رفع او نصب او غيرهما
قاعدة هي كالاساس لغة ما يبنى عليه الشيء وعرفا قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضوعها فقوله كلية صفة كاشفة كقوله في بيانها
موضوعها غير محصور اذ كلية القضية باعتبار كلية موضوعها
والمحصورية هنا بمعنى العد لا مصطلح المنطقيين فلا يتوهم ان هذا
البيان لا يصدق الا على المهملة واذا فهم ما ذكر فهذا العامل[7]
اعماله بنفسه على سماع ولا يضره في كونه قياسيا الا يتوقف على ذلك
كون صيغته المخصوصة سماعية تحتاج الى السماع وتتوقف عليه كما

[7] لا يتوقف صح

في الصفة

في الصفة المشبهة فانها عامل قياسي حيث يمكن ان يذكر في بيان
عملها ضابطة كما ذكر نحو ان يقال كل صفة مشبهة تقرأ اسم فاعل
من اشبه واسم مفعول من التشبيه وذلك باسم الفاعل على ما سيأتي
فهي ترفع الفاعل مع ان بعض صيغها يتوقف على السماع كشيخ
واشيب وكصوغ عليم من علم وبعضها يقاس عليه كحسن وجميل فانهما
يصاغان من فعل بضم العين باطراد وكذا يصاغ منه نحو ضخم وشهم
وجبان وشجاع وجنب وكما لا يضر في القياسي ما ذكر لا يضر توقف
بعض احواله على السماع كتصرفه والتصرف في معموله بنحو تقديم
وكلزوم وتعدي ونحو ذلك ثم العامل المذكور وان لم تنحصر افراده
انواعه محصورة وهي على حصر المصنف تسعة وما زاد عليها كما يؤخذ
من كلام اكثر المحققين ادرجه في التاسع لكن ادرج فيه ايضا عوامل اخر
خالف في ادراجها المحققين كما ستعلمه وفي بعض النسخ هو بدل هي راجع
الى العامل القياسي مرادا به الجنس المنقسم النوع الاول ما ذكر الفعل
المتقدم تعريفه اولا وهو بجميع اقسامه تامها وناقصها ولازمها ومتعديها
الى غير ذلك مما سيأتي يعمل قياسا فكل فعل من الافعال المذكورة يرفع
وجوبا حقيقة او حكما معمولا واحدا فاعلا او نائبا عنه او اسماله وينصب
حقيقة او حكما جوازا او وجوبا معمولات كثيرة اذ منه ما ينصب ثلاثة
مفاعيل وقد يكون معها بقية المفاعيل وكذا الحال والتمييز وغير ذلك
فيمكن لفعل واحد ان ينصب اكثر من خمس معمولات باطراد نحو اعطيت زيدا

مالا اكرامالزيوم الخميس عطاء الامير مكرما وانما تعدد منصوب الفعل
دون مرفوعه لان المرفوع محكوم عليه به وذلك لايتعدد بخلاف
المنصوب وعبارة المصنف تحتمل ان تكون من باب التوزيع فيوزع
المعمولات على الرفع والنصب فيكون للرفع واحد وللمنصب اكثر
فليفهم ولقوة عمل الفعل وقياسيته يجوز بل قد يجب تقديم منصوبه
عليه اذالم يكن مانع منه كالوقوع فى حيزان فيمتنع كما يجيئ وهو اى الفعل
والمراد التام اذ الناقص عند بعضهم كابن هشام لايكون مثله على نوعين
احدهما لازم ويجرد بلا والثانى متعد عطف بالوجهين بل ذاك واسطة
وبعضهم ادخله فى اللازم حيث عرفه بالم يتجاوز الفاعل ووجه القسمة
ان الفعل المذكور اما ان يفهم معناه بدون المفعول اولا الاول اللازم
والثانى المتعدى فاللازم ويسمى قاصرا وغير واقع ايضا للزومه الفاعل
وقصوره وعدم وقوعه على المفعول به ما اى فعل والفعل الذى يتم فهمه
بتقدير مضاف اى فهم معناه مع فاعله بغير المفعول به وهو ما وقع عليه
الفعل المتعدى فالاظهار للمغايرة وذلك نحو قعد من قعد زيد حيث
يفهم منه القعود الواقع فى الزمن الماضى ونسبته الى فاعله ايضا من غير
حاجة الى شيئ يقع هو عليه ثم الفعل اللازم انما يتعدى باقيا على صورته
بحرف الجر اذ هو موضوع لذلك ولهذا لاينصب المفعول به الصريح
دون غيره من المفاعيل فانه بالنسبة اليها كالمتعدى ينصبها بغير حرف
الجر المعدى وهو سبعة الباء واللام وفى ومن والى وعن وعلى

ولايقاس

ولايقاس عليها وقد يعدى الثلاثى المجرد بالهمزة والتضعيف وهو
مقصور على السماع نحو اجلست زيدا وفرحته لكنه لايبقى على صورته
وان بقى اسناد معناه الى فاعله الاول فائدة ضبط ابن هشام فى
مغنيه الامور التى لايكون الفعل معها الا قاصرا بعشرين والامور
التى يتعدى بها الفعل القاصر بسبعة وسردها يطول فمن ارادها
فليرجع اليه ولما كان من الفعل اللازم ماليس بمتصرف وقد خفى
على بعضهم حتى عده من السماعى بل عده بعضهم من الاسماء الجامدة
اشار المصنف الى ذلك بقوله فمنه بفاء اظنه اراد بها الاستيناف
والظاهر هنا واوه اى ومن الفعل اللازم دون غيره افعال المدح و
والذم اى الدالة على انشائهما على سبيل المبالغة ولذا لم تتصرف وسلبت
الدلالة على الحدث والزمان والزمن لفظ الماضى كسائر الافعال
الخبرية المنقولة الى الانشاء ولم يتعرض المصنف لحد هذه الافعال لما
على ان عدها يكفى لما يقصد منها وهو بيان ما يختص بها من الاحكام
وهى خمسة بناء على ان حبذا للمدح والذم واحد والفرق بلا النافية
والا فهى ستة وتكون قسمين احدها نعم وماجرى مجراها مما هو على
فعل بضم العين حال كونه للمدح نحو كرم الرجل زيد وكذا حبذا كما سيأتى
والثانى بئس وساء وما على فعل المذكور كائنا للذم نحو خبث
رجلا زيد وانما اقتصر على نعم وبئس لاصالتهما فى الباب وهما منقولان
من نعم الرجل مثلا كعلم اذا اصاب نعمة وبئس كذلك اذا اصاب بؤسا

حلق صح

الى ما ذكر وفيهما ما هو مطرد فى كل ثلاثى عينه حرف كشهد من اللغات
الاربع فتح الفاء وكسرها كلا مع كسر العين وسكونها الفتح مع الكسر
حجازى وهو الاصل والكسر مع السكون هو المستعمل فى هذا الباب
ونقل عن بعضهم ان المسموع فى بئس هاتان اللغتان والاخريان بالقياس
على نعم وعن ابن عصفور ان من يسكن الهمزة يبدلها ياء وحكى الاخفش
وابو على الفتح مع ياء ساكنة وما حرره المصنف تبعا للمحققين من فعلية
نعم وبئس مذهب البصريين والكسائى وهو الصحيح لاطراد دخول تاء
التانيث الساكنة عليهما وذهب الفراء واكثر الكوفيين الى انهما اسمان
لدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم وقد بشر بينت والله ما هى بنعم
الولد وقول اخر قد سار الى محبوبته على حمار بطيئ السير نعم السير على بئس
العير واجيب عن هذا بما لا يليق بكتابنا لطوله فى محله مع ما عليه الكتب
المطولة وحرر ابن عصفور فى متاخر تصانيفه انه لم يقل احد باسميتهما
وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فعند البصريين نحو نعم الرجل
وبئس الولد جملتان فعليتان على اصلهما وقال الكسائى نقلا عن اصلهما
وحكيا اسمين للممدوح وللمذموم كبرق نحره وتابط شرا وزعم الفراء ان نحو
نعم الرجل زيد صفة قائمة مقام موصوفها المحذوف ومحكوم لها بحكمه اذ
اصلها رجل نعم الرجل زيد فهى وان كانت جملة رافعة لزيد كما يقال ممدوح زيد
وهكذا فى بئس كذا ذكر المرادى والسيوطى واذا فهم ما تقرر فعلى الاسمية يكون
المرفوع بعدهما بدلا وعطف بيان وهما اسمان يراد بهما الممدوح والمذموم

كانه

كانه قيل الممدوح او المذموم الرجل زيد وعلى الفعلية يكون فاعلا وشرط
عملها فيه وكونه فاعلا لهما ان يكون معرفة واجاز الفراء كونه مضافا الى
نكرة كقوله ٥ فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ٥ ونقل ذلك عن الكوفى
وابن السراج وخصه العامة بالضرورة واقل منه وروده نكرة
غير مضافة نحو نعم غلام انت حكى الاخفش ان اناسا من العرب
يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومن شرط عملهما ايضا ان لا يؤكد فيه صح
بمعنوى اتفاقا كما فى شرح التسهيل بخلاف اللفظى واما نعته فمنعه
غير ابى الفتح مستدلا بقوله ٥ لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم ٥
وتاولوه بانه بدل والعامل منوى وقال ابن مالك لا ينبغى ان يمنع
مطلقا بل اذا قصد التخصيص مع اقامة للجنس مقام الفاعل اذ
تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد اما اذا اول بالجامع لحصال
الكمال فلا مانع من نعته لامكان نية ما فى المنعوت فى النعت بقى
العطف والبدل لا يجوز منهما الا ما يصح ان يباشره الفعلان ثم
الفاعل المذكور اما ان يكون ظاهرا ويجب كونه معرفا باللام وهى
للجنس فى قول الاكثر قيل حقيقة وقيل مجاز وقال الاقل للعهد فقيل
ذهنى وقيل خارجى والتفصيل فى محله ثم التعريف باللام اما لنفس
الفاعل او بواسطة كونه مضافا اليه اى الى المعرف بها نحو ولنعم دار
المتقين ومثله المضاف الى مضاف لذلك كقوله ٥ فنعم ابن اخت القوم ٥ البيت صح
وترك الاخير اكتفاء بالثانى للمماثلة لكن لا يكون اسم تفضيل نحو نعم

افضل القوم زيد كما نص عليه ابن السراج كراهة ادخال مبالغة
على مبالغة ولا يكون علما ولا مضافا اليه وما ورد مما يوهمه كقوله
صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد شاذ او مؤول ومثله ما ورد
مضافا الى ضمير ما هى فيه كقوله ٥ فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها ٥
ولا عبرة بمن اجازه وخرج بقوله معرفا ما لامه زائدة او موصولة
ومن ذلك الاسم الجليل والموصول خلافا للمبرد والفارسى فى الثانى
او يكون مضمرا واجب الاستتار ولو لمثنى او جمع خلافا للكوفيين وقول
بعضهم نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ لا يقاس عليه واختلف فيما اذا فسر
بمؤنث فقال بعضهم تلحق تاء التانيث وقال ابن ابى الربيع لا تلحق وانما يقال
نعم امرأة هند وهو الارجح لانه عائد الى الجنس لا الى المعهود ذهنا ولا الى
الشخص ويجب ان يكون مميزا اسم مفعول اى مفسر الابهام ولا يفسر الا
بنكرة ولو مضافة الى معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب زيد انت
ليعلم ما اضمر وليكون فى اللفظ ما يشعر بالفاعل ولئلا يلتبس المخصوص
بالفاعل فى نحو نعم رجلا السلطان ولذا التزم كونها مما يقبل ال دون
نحو مثل وغير وكونها عامة دون نحو نعم شمسا هذه الشمس لانفرادها
فى الوجود بخلاف شمس هذا اليوم كما نقل عن ابن عصفور ويجب نصب
هذا التمييز على ما ذكره عامة المصنفين وذكر بعض الفضلاء من المحشين
على ابن الناظم انه يجوز جره بمن ويجب ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم
انه لا يحذف وان فهم المعنى وجوزه ابن عصفور وقال فى التسهيل لازم

غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت ويلزم تأخيره عن مفسره ومطابقته
له فى المعنى وعدم فصله الا بالظرف نحو بئس للظالمين بدلا وتقديمه على ٧ (المخصوص صح ٧)
ويذكر غالبا بعد ذلك الذى ذكر من الفعل وفاعله الظاهر او المضمر
مع مميزه ليكون كالتفصيل بعد الاجمال المخصوص وهو المقصود بالمدح
او الذم ويلزم ذكره حال كونه مطابقا للفاعل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا وكذا جنسا ولو بالتاويل لانه عبارة عنه فى المعنى
فلا يكون اعم منه نحو نعم الصيام الجنة واما قوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا فمتاول واختلف فى المخصوص فقيل هو مبتدا وما قبله من الجملة
الفعلية خبره قال ابن الحاجب هو الصحيح ونقل عن سيبويه وابن خروف
وابن بابشاذ انهم لم يجوزوا غيره وجوز الجمهور منهم الجرمى والمبرد
وابن السراج والفارسى والسيرافى وابن جنى وغيرهم ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ايضا وقيل هذا متعين وكانه جواب سؤال عن
الممدوح بمن هو فقيل هو زيد مثلا وقيل هو مبتدا حذف خبره وبه
كما قال المرادى جزم سيبويه واختاره قوم منهم ابن عصفور لكن لم
يرتضه فى شرح التسهيل وقيل هو بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان
ورد بان هذا لازم ولا يصلح لمباشرة نعم والبدل ليس كذلك فعلى
ما ذكره المصنف يكون نحو نعم الرجل زيد جملة واحدة اسمية كبرى وكذلك
على الرابع لكنها فعلية وعلى غيرها جملتان من النوعين لكن قال
بعض الافاضل فى حواشى ابن الناظم على تقدير السؤال تتشكل بجمل

ثالثها جملة السؤال المقدرة وعلى الاول اختلف فى الرابط فقيل
العموم وعموم الضمير برجوعه الى اسم الجنس الذى ميز به او عموم
التمييز كاف لكونه بنية ال الجنسية وقيل اللام فى الظاهر وقيل
الضمير نفسه لعوده على المخصوص وفيه ما فيه وقيل اعادة المبتدا بمعناه
على ما نقله فى المغنى وذكر الرضى ان الجملة هنا فى تقدير المفرد فلا حاجة
الى الرابط واختاره الشاطبى ايضا وتمام الكلام على مثل هذه المباحث
يطلب من محله ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفاعل مفردا معرفا باللام
كما مر وبين غيره نحو نعم غلاما الرجل الزيدان وبئس موالى ابن السيد
الزيود ومثل ذلك المضمر المميز وذلك نحو نعم رجلا زيد ونعم رجالا الزيدون
ولا يميز الفاعل الظاهر عند سيبويه والسيرافى مطلقا لاستغنائه بظهوره
عن المميز والمفسر واجازه المبرد وابن السراج والفارسى واختاره ابن مالك
وابنه لوروده نظما كقوله شعر ٥ نعم الفتاة فتاتا هند لو بذلت ٥
ونثرا كقولهم نعم القتيل قتيلا اصلح بين بكر وتغلب وفصل بعضهم بانه
ان افاد جاز والا لا فائدة اختلف فى ما بعد نعم وبئس على اقوال وذلك
انها اما مفردة ففيها قولان فاعل فمحلها رفع وتمييز فمحلها نصب ومعها
مفرد نحو فنعما هى ففيها ثلاثة ذانك القولان والثالث انها مركبة مع الفعل
كحبذا فلا محل لها والفاعل ما بعدها او معها جملة فعلية نحو نعما يعظكم به
ففيها اربعة يتبعها ستة تؤل الى عشرة القولان المارّان وثالثها انها
المخصوص رابعها كافة نعم هى على الفاعلية اما معرفة تامة والجملة صفة

المخصوص

لمخصوص محذوف او ناقصة مكتفى بها عن المخصوص او هو محذوف
واما نكرة موصوفة بالجملة وفى قول مصدرية وعلى التمييز نكرة كذلك
والجملة صفتها على نقصها وصفة مخصوص محذوف او صلة له على التمام
فالمفردة ومتلوته[ط] تامة لا غير وما بعدهما تحتمل النقصان ايضا
والمخصوص مع المفردة والمركبة كحبذا محذوف كما يكون على التمام فيما
بعد كذلك وهو مع المصدرية وبعض وجوه الناقصة مذكور
فليفهم ومن اراد زيادة التوضيح فليرجع الى نحو المفصل والتصريح
ومن غير الغالب قد يحذف المخصوص وذلك اذا علم بقرينة كان
يتقدم ما يشعر به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب ومن غير
ذلك ايضا قد يتقدم المخصوص المذكور على الفعل المتقدم ذكره فيتعين
ابتدائيته عند الجمهور وذلك مرجح لابتدائيته مع التاخير وعلى اسمية
نعم وبئس يجوز الخبرية ايضا وذلك نحو الزيدون نعم الرجال فانه عند
الجمهور الزيدون مبتدا وجملة نعم الرجال خبره لا غير وعند الكوفيين
ومن تبعهم يجوز كون الزيدون خبرا مقدما ونعم مبتدأ والرجال بدل
منه او بيان له كما مر تنبيه قد مر اول الباب ان فعل بضم العين يجرى
مجرى نعم وبئس فى افادة المدح والذم وقد ينقل من المفتوح اليه ولا يكون
الا ثلاثيا متصرفا تاما مبنيا للفاعل قابلا للتفاضل والتعجب الوصف
منه على غير افعل فعلاء ومنه ساء للذم واصله سوء بالفتح متعد
متصرف من سائه الامر اذا احزنه ضد سره ثم حول الى فعل المذكور

[ط] اى متلوة المفرد نحو فنعما هى ط

مطلب

فصار جامدا قاصرا وقلب الواو الفا ظاهر فهو مثل بئس فى افادة
الذم وغيره مما مر نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم ساء ما يحكمون ونحو
ساء الرجل زيد وساء غلام الرجل عمرو وهل مثلها فى الاختلاف فى
الفعلية فليحرر ووجه افراد ساء بالذكر مع ما ذكر على ما يفهم من كلام
السيوطى فى نكته مبتدا ما فى الحاق فعل المذكور بنعم وبئس من الخلاف خبر
بل انكره المرادى بخلاف ساء فقد اتفقوا على الحاقها كذا افاد بعض
محشى ابن الناظم وقيل فى وجه الافراد خفاء التحويل الى فعل المذكور تتمة
يجوز فى فاعل فعل هذا ان يكون ظاهرا مجردا من ال وان يكون ضميرا بارزا
مطابقا لمفسره وراجعا لما قبله وان يجر بالباء لتضمنه معنى التعجب
سمع منهم مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا ومنه قوله
٥ حب بالزور الذى لا يرى ٥ فهذا يخالف نعم وبئس فى خمسة امور اشرنا
اليها وذلك لعدم عراقته فى المدح والذم كما قاله الرضى ومن باب فعل
المذكور حب بدون ذا كما يقتضيه كلام ابن هشام ويجوز فى حائه الفتح
على الاصل والضم على ان اصله حبب كظرف فنقلت ضمة العين الى الفاء
واما حبذا فبالفتح لا غير وهو كنعم معنى وعملا لكنه يزيد باشعاره
بقرب الممدوح من القلب ومحبوبيته هذا اذا كان للمدح وان اريد
الذم قيل لا حبذا وكان كبئس مع الاشعار بالبعد وعدم المحبوبية نحو قوله
٥ الا حبذا اهل الملا غير انه ٥ اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا ٥
واختلف فى اعرابه فقال المحققون وهو ظاهر مذهب سيبويه على ما قيل

ج

حب فعل ماض وفاعله ذا وهما باقيان على كونهما جملة ماضية لما ان
الاصل عدم التغيير وخص ذا الابهامه المناسب للغرض المقصود
من هذا الباب ولذا خلع منه الاشارة كما قيل او ليدل على الحضور فى
القلب كما فى شرح التسهيل وفى ما ذكر تعريض بمن زعم فعلية المجموع بعد التركيب — زعم صح
وتغليب جانب الفعل لتقدمه وفاعله ما بعده وبمن زعم اسميته مبتدا وتغليب
الاسم لشرفه وما بعده خبره ولكل من هذين القولين ادلة محل توضيحها وردها
نحو التصريح تنبيه هذا الفعل يخالف نعم وبئس من وجوه ذكرها الحمصى فى
حواشى الالفية منها ان فاعل ذا لا يكون الا ذا بخلاف ذينك ومنها ان فا
الفاعل لا يتغير عن كونه مفردا مذكرا وان خالف المخصوص فلا يلزم
ان يطابقه نحو حبذا الزيدان او الهندان وحبذا الزيدون او الهندات
وحبذا هند ومنها ان ذا بعده وجوبا المخصوص ولا يتقدم اصلا ووجه
ذلك على ما قاله ابن مالك اجراء هذا مجرى المثل والامثال لا تغير كقولهم
لاى مخاطب كان الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء ووجه ابن كيسان منع — التاء صح
تغير ذا بان المشار اليه مفرد مذكر مضاف الى المخصوص حذف واقيم
هو مقامه فنحو حبذا هند تقديره حبذا حسن هند مثلا ورد بانه
دعوى بلا دليل وبانه لم ينطق به فى وقت وقال الفارسى المراد به
جنس شائع فلا يختلف كما لا يختلف فاعل نعم المضمر واختاره ابن كيسان
ونصره الرضى ولذا يجتمع مع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا مثلا
وهذا احد وجوه المخالفة وقال ابن هشام فى ذلك التوجيه اراد انهم

الابهام ثم البيان كانهم قالوا حب الشيئ فجعلوا ذلك اشارة
لكل مشار اليه من حيث انه شيئ ثم بينوه بعد وقال ابن بابشاذ فى
سبب امتناع تقدم المخصوص لئلا يتوهم ان ذا مفعول حب وفاعله
ضمير مستتر يعود على المخصوص ورده ابن مالك بان هذا التوهم بعيد
ومن تلك الوجوه ان مخصوص حبذا لا تعمل فيه النواسخ بخلافه هناك
ومنها جواز تقديم التميز عليه نحو حبذا رجلا زيد وتاخيره عنه نحو
حبذا زيد رجلا لكن الاول اولى واكثر كما فى شرح التسهيل ويندر تاخيره
عن مخصوص نعم وبئس ومنها جواز دخول يا ودخول لا عليه كما ذكره
ابن هشام فى تعليقته ومنها جواز حذف التميز فى حبذا ويمتنع فى ذينك
مع المضمر كما قاله ابن الحاجب فى اماليه بقى من وجوه المخالفة ما يكون
فى اعراب المخصوص وذلك ان مخصوص حبذا وان كان اعرابه كاعراب
مخصوص نعم وبئس فيما مر من الكون مبتدا والجملة قبله خبره وغير
ذلك نحو حبذا زيد لكن جعل ابن مالك فى شرح التسهيل اعرابه خبر مبتدأ
محذوف اسهل منه هناك قال لان ضعفه هناك ناشئ من دخول
النواسخ عليه وهنا لا تدخل كذا يؤخذ من شرح الالفية للاشمونى
وفيه ايضا ان المخصوص هنا قد يحذف للعلم به كما فى باب نعم كقوله
٭ الا حبذا لولا الحياء لربما ٭ منحت الهوى ما ليس بالمتقارب ٭
وكذا فى الرضى وذكر ابن هشام فى التعليقة ان حذفه مع بقاء التميز
اجود كقوله ٭ حبذا يا سعاد لو تصدقينا ٭ خاتمة اختلف

فى المنصوب بعد حبذا على خمسة اقوال فقال الاخفش والفارسى وجماعة
من البصريين حال فقط وقال ابو عمرو بن العلا تمييز لا غير وقال
قوم ان كان مشتقا فحال والا فتمييز وفى البسيط انه منصوب باضمار
اعنى وهو غريب كذا قال ابو حيان فى ارتشافه وقال فيه الذى يظهر
لى انه ان كان جامدا فتمييز وان كان مشتقا فان قصد تقييد المبالغة
فى مدح المخصوص به فحال وان قصد تبيين جنس البالغ فى مدحه فتمييز
ولما فرغ من بيان اللازم شرع فى بيان قسيمه وهو الفعل المتعدى
ويسمى واقعا ومجاوزا لتعديه الى المفعول به ووقوعه عليه ومجاوزته
الفاعل وانما اخره مع شرفه على اللازم لطول الكلام عليه بسبب تنوعه
مع كون مفهوم اللازم وجوديا وتعريفه يفهم من تعريف قسيمه لمكان
التقابل فحيث كان ذلك ما يتم فهمه به يكون هذا ما لا يتم فهمه اى فعل
لا يفهم مدلوله بغير شيئ ما غير معين وقع عليه الفعل وهو المفعول به
وما لم يعين يعلمه كل احد وان لم يذكر فلا يتوهم ان الفعل المتعدى
غير مستقل لاحتياجه الى المفعول به كذا يستفاد من كلام بعض الفضلاء
فى شرح المقدمة الازهرية ثم الظاهر ان اظهار الفعل هنا لمناسبة اسم
الكتاب والا فالمقام اضمارى والفعل المذكور هو من حيث التعدى
الى المفعول به على الاولى تركها للكفاية ثلاثة اضرب كافعل بضم العين
جمع ضرب كنوع وزنا ومعنى كما اشرنا سابقا وذلك انه اما ان يتعدى
الى واحد والى اثنين او الى ثلاثة الضرب الاول من الثلاثة فعل

متعد من الفاعل الى مفعول واحد وهو المتبادر عند اطلاق
المتعدى وله مطلقا علامتان ان يصح اتصال ضمير غير مصدره به
وان يبنى منه اسم مفعول تام كمخلوق من خلق وحكمه ان ينصب
المفعول به ان لم ينب عن فاعل نحو ضرب زيد عمرا والخير عله بكر
ومنه نحو شكرته وشكرت له مما يتعدى بنفسه مرة وبالجار اخرى
واللام زائدة لاتحاد المعنى معها وبدونها ثم هذا الضرب قد يحذف
للعلم به جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب مثلا ووجوبا كما فى بابى
الندا والاشتغال وفى المثل وما يجرى مجراه نحو انتهوا خيرا لكم ويجوز
ايضا حذف مفعوله وذلك نوعان احدهما حذفه بقرينة ويقال له
اختصار ويكون لغرض لفظى كتناسب الفواصل نحو ما ودعك وما قلى ربك صح
الا تذكرة لمن يخشى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا او معنوى كاحتقاره
نحو كتب الله لاغلبن وهذا النوع يجب تقديره وهو الذى يقال فيه
محذوف والثانى بدونها ويقال له اقتصار ولا يسمى محذوفا لان الغرض
منه مجرد الاعلام بايقاع الفاعل الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر
المفعول ولا ينوى فالفعل منزلة ما لا مفعول له ومنه قوله تعالى ربى الذى منزل صح
يحيى ويميت كلوا واشربوا اى يفعل الاحياء والاماتة وافعلوا الاكل
والشرب وقد يجب الحذف كما فى نحو ضربت وضربنى زيد وقد يمتنع كما اذا
كان محصورا او جوابا نحو ما ضربت الا زيدا وضربت عمرا فى جواب
من ضربت والضرب الثانى من الاضرب المذكورة متعد ومجاوز الى

مفعولين

مفعولين اعم من ان يكونا اصلهما المبتدا والخبر ومن غيرهما ولهذا
تعددت اقسامه وهو ثلاثة اقسام لان مفعوليه ان كانا غير المبتدا
والخبر فهو القسم الاول وهو افعال سماعية ذكر الفاضل عصام فى
حواشى الجامى انه اوصلها فى تاليف آخر له الى ستين ويميز عن قسيميه
بانه ما كان مفعوله الثانى مباينا ولا يكون خبرا للاول بل هو
فاعل معنى فلا يصح حمل احدهما على الاخر وذلك نحو اعطيت زيدا
درهما وكسوت عمرا جبة فان الدرهم يباين زيدا وكذلك الجبة مع عمرو
والمفعولان هنا يجوز حذفهما معا لحصول الفائدة بدونهما نحو فاما
من اعطى بخلاف ما ياتى ويجوز حذف احدهما مع بقاء الاخر ايضا
كحذف الاول كقوله تعالى حتى يعطوا الجزية وحذف الثانى كقوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك وهذا الحذف جائز كثير كالذى مر فان كان
مع قرينة فهو اختصار ويقدر المحذوف وان كان بدونها فاقتصار
ولا تقدير واما القسم الثانى من الاقسام الثلاثة وهو ما مفعولاه
مبتدا وخبر فهو افعال القلوب وتسمى كما فى الجامى افعال الشك
واليقين وهى افعال كسائر الافعال الاصطلاحية لانها دالة على ما
تدل عليه الافعال لكنها اشتهرت بما ذكر لدلالة كل منها على فعل
قلبى اى حدث قائم بالقلب ولا يخفى ان كون العلم كيفا او اضافة
او انفعالا لا يخطر ببال نحوى يبحث فى فنه فلا يلتفت اليه وما قيل
هذه الافعال من انها داخلة على المبتدا والخبر مذهب الجمهور وزعم

السهيلي ان المفعولين هنا كمفعولي اعطى ليسا مبتدا وخبرا بدليل
ظننت زيدا عمرا واجيب بالمنع والتاويل واما التقييد بانها ناصبة
اياهما فلان من افعال القلوب ما يتعدى لواحد نحو فهم وعرف ومنها
ما هو لازم لا يتعدى الا بالجار نحو فكر وتفكر وكلاهما غير مراد وكون
النصب على المفعولين فيهما انما هو عند الجمهور ايضا وزعم الفراء ان
الثاني منصوب على التشبيه بالحال لوقوعه جملة وظرفا وعورض
بوقوعه معرفة بل ضميرا وجامدا وبتوقف عليه الكلام وفيه ما لا يخفى
ثم الافعال المرادة هنا كثيرة لكن المصنف اقتصر على ما كثر استعماله منها
للاختصار فمنه ما يدل على اليقين نحو علمت من العلم الذي هو الصورة
الحاصلة في العقل والمراد به الاعتقاد الجازم مطلقا بدليل مقابلته
بالظن فهو بمعنى تيقنت او اعتقدت نحو فان علمتموهن مؤمنات ومعناه
رايت وقد تكون بمعنى الظن ايضا وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا
ونراه قريبا ومثلهما وجدت لكن اصل وضعه لاصابة الشيء على صفة
ويلزمه العلم نحو انا وجدناه صابرا ومن هذا القبيل الفى نحو قوله تعالى
الفوا آباءهم ضالين وكذا درى في قول كقوله ٥ دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ٥
وهكذا تعلم امر فقط بمعنى اعلم نحو قوله ٥ تعلم شفاء النفس قهر عدوها ٥
وهذه الثلاثة مما لم يذكره المصنف وقد يكون علم بمعنى عرف ورأى من
الراي او بمعنى ابصر ووجد بمعنى اصاب فيتعدين الى واحد نحو علمت
المسئلة وارى الامر كذا ورايت الهلال ووجدت ضالتي واذا صار علم

بمعنى

بمعنى انشقت شفته العليا ووجد بمعنى حزن او غضب او استغنى
كانا لازمين ومن ذلك ما يدل على الرجحان نحو حجا بمعنى ظن كقوله
٥ قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة ٥ حتى المت بنا يوما ملمات ٥
وهذا لم يذكره المصنف ايضا لعدم شهرته وزعمت من الزعم وهو هنا
كالظن نحو قوله ٥ زعمتني شيخا ولست بشيخ ٥ قال بعضهم الزعم
يطلق على الحق والباطل ولم يستعمل في القرآن كما في عروس الافراح
الا في الباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه وقال ابن الانباري يستعمل
في القول من غير صحة قيل ويؤيده قولهم زعموا مطية الكذب واكثر
ما تدخل على ان وان وصلتها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا فان
كانت بمعنى سمن او ضمن او كفل لزمت وظننت من الظن وهو رجحان
احد طرفي الحكم والاسناد وقد ترد بمعنى العلم نحو الذين يظنون انهم
ملاقوا ربهم فان كانت من التهمة تعدت لواحد نحو ظننت زيدا اي اتهمته
ومعناها خلت ماضي يخال نحو قوله ٥ اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى
وتكون بمعنى علم كقوله ٥ دعاني الغواني عمهن وخلتني ٥ لي اسم فلا ادعى به وهو اول ٥
فان كانت بمعنى تكبر او ظلع ماضي يخول كانت لازمة يقال خال زيد اي تكبر
وخال الفرس اذا ظلع او بمعنى تعهد فمتعدية لواحد ومثلها في المعنيين حسب
بكسر السين من الحسبان بمعنى الظن والرجحان فبالمعنى الاول نحو قوله تعالى
وتحسبهم ايقاظا والثاني نحو قوله ٥ حسبت التقى والجود خير تجارة ٥
فان كانت بمعنى صرت احسب اي اشقر لم تتعد تنبيه ما فعله المصنف

من وصله الافعال التى ذكرها بضمير المتكلم فاعلا اشارة الى ان نصبها
المفعولين انما يكون بعد اخذها الفاعل وخص الضمير اختصارا **واما**
هب فعل امر حال كونه **بمعنى احسب** امر من الحسبان المار وبوزن ذر
فهو **غير متصرف** اذ لا ماضى له ولا مضارع كقوله
فقلت اجرنى اباما لك والا فهبنى امرا هالكا
اى اعتقدنى ومثله فى عدم التصرف تعلم الذى ذكرناه قريبا **و**فى
المعنى الاعتقادى **جعل** نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا ويكون بمعنى اوجد واوجب فتتعدى لواحد **وما** بمعنى صيّر
وبمعنى انشأ باتيان **و**بجعل **عد** كقوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى
خبر
فان كان من العد بمعنى الحساب تعدى لواحد وانما لم يحترز المصنف
عما ذكرناه من المعانى التى لم تنصب الافعال المذكورة معها مفعولين لعدم
الدخول حينئذ فى افعال القلوب **تكميل** قد يضمن القول معنى الظن فينصب
المبتدا والخبر مفعولين كافعال القلوب لكن بشرط كونه مضارعا مسندا
الى المخاطب بعد استفهام متصل به نحو اتقول زيدا مقيما قال الشاعر
متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما
وجوز الفصل بالظرف وبالمفعول نحو افى الدار تقول زيدا جالسا وكقوله
اجهالا تقول بنى لوى لعمر ابيك ام متجاهلينا
فان فقد شرط تعينت الحكاية عند الجمهور وبنو سليم ينصبون
مطلقا **و**اعلم ان هذه الافعال **لا يجوز حذف مفعوليها معا** اقتصارا

عند سيبويه

بلغ

عند سيبويه والاخفش والجرمى وابن خروف واختاره ابن مالك
والاكثرون على الجواز مطلقا لقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون
وعنده علم الغيب فهو يرى وظننتم ظن السوء ومنه قولهم من يسمع
يخل[٧] اى يقع منه مخيلة وعن الاعلم انه يجوز فى افعال الظن دون
افعال العلم هذا فى المفعولين واما حذف احدهما فعدم جوازه
بالاتفاق لانهما مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبرا فى تلازمان غالبا
بمنزلة اسم واحد هنا لان مضمونهما المفعول به فحذف احدهما كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة كذا ذكر المولى جامى فقول المصنف **او احدهما**
المشعر بمساوات الحذفين **بدون قرينة** ليس على ما ينبغى وهو اما
تساهل او عدم اطلاع وقد يقوم الضمير او اسم الاشارة مقام
المفعولين كان يقال لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه او اظن
ذلك **واما الحذف مع قرينة** وهو الاختصارى فللمفعولين جائز
بلا خلاف بل كما قال المصنف **كثر حذفهما معا** نحو قوله تعالى اين شركائى
الذين كنتم تزعمون اى تزعمونهم شركاء وقول الشاعر
باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب
اى تحسب عارا ومنه من يسمع يخل فى قول آخر اى يخل مسموعه صادقا
لكن فى الكثرة توقف ولعلها بالنسبة الى حذف احدهما **و**ذلك
انها قد **قل** حقيقة **حذف احدهما فقط** بل قد منعه بعض
المغاربة كما فى الاوضح لما مر قريبا ويرده قوله تعالى ولا يحسبن الذين

[٧] فى قول صح

يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فى قرائة اليا حيث يكون
الموصول فاعلا والمفعول الاول محذوفا اى لايحسبن الذين يبخلون
ما بخلوا به هو خيرا فما مفعول اول والثانى خيرا **تنبيه** سكت المصنف
كالاكثر للصنفين من الافاضل عن حذف هذه الافعال مع مرفوعها
والظاهر كما نبه عليه الحمصى فى حواشى التصريح جوازه للدليل كان
يقال ما ظننت فيجاب زيدا قائما ثم اعلم ان لهذه الافعال خصائص
متعددة **وان من خصائصها** جمع خصيصة بمعنى الخاصة وهى
ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره ما اختلف فيه كالتعليق على ما
سياتى ومنها ما هو متفق عليه ولا يشاركها فيه فعل اصلا ومن ذلك
جواز الالغاء الذى هو ابطال العمل لفظا ومحلا ووجهه صلاحية
الجزئين لان يكونا مبتدا وخبرا بدون ضم الفعل اليهما مع ضعفه
عن التاثير بالتاخر والتوسط **ويرجح الاعمال** هو الظاهر **اذا توسطت**
بين ما يصح ان يكونا **معموليها** حال التوسط لقوة العامل اللفظى
من المعنوى وقيل هما سواء لتساوى العاملين حيث ضعف اللفظى
بتوسطه وهذا اذا لم يتقدم نفى او لام ابتداء **نحو زيد علمت منطلق**
فان تقدم نفى تعين الاعمال نحو زيدا لم اظن قائما واللام امتنع
نحو لزيد ظننت قائم وانما قيد التوسط بكونه بين المعمولين وفسرنا
بما علمت لان توسطها بين غير ما ذكر يوجب الغائها كما اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد او بين اسم الفاعل ومعموله

نحولست

نحو لست بمكرم اظن زيدا او بين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم
او بين المتعاطفين نحو جاء زيد اظن وعمرو وفى التصريح ان وجوب
الالغاء فى الصورة الاولى كوفى وانه عند البصريين جائز وكذلك
اذا امتنعت المعمولية حال التوسط نحو زيد ظنى قائم فالالغاء غالب
لامتناع عمل المصدر مؤخرا ويجب الالغاء ايضا اذا تقدم على هذه
الافعال لام التوكيد سواء تقدمت على معموليها **او تاخرت** عنها
نحو ان زيدا لظننت ابوه قائم ولزيد قائم ظننت واما رجحانه
فعند التاخر بدون اللام **نحو زيد منطلق علمت** لكن ان لم ينف
الفعل والا وجب الاعمال نحو زيدا قائما لم اظن اذ لا يجوز ان يبنى
الكلام على المبتدا والخبر ثم يؤتى بالظن منفيا كذا ذكر الحمصى فى
حواشى التصريح وقد مر مثل ذا فى التوسط عنه ايضا وما افهمه
كلام المصنف من ان هذه الافعال اذا تقدمت على معموليها
لا يجوز الغاؤها هو مذهب البصريين واجازه الكوفيون والاخفش
بمرجوحية وابن مالك فى تسهيله بقبح لكن قالوا اذا تقدم عليها
ما يصلح ان يكون معمولا لها ولمعمولها نحو اين او متى تظن زيدا قائما
فان جعل معمول المعمول جاز الوجهان وان جعل معمول الفعل لم يجز
الالغاء على قول سيبويه لتصدر الظن حكما وقيل يجوز بمرجوحية
تنبيه الفعل الملغى بمعنى الظرف ليتحقق معنى الالغاء فمعنى زيد قائم
ظننت زيد قائم فى ظنى فعلى هذا يكون فى محل نصب على الظرفية

ومنها اى من خصائص تلك الافعال جواز ان يكون فاعلها
ومفعولها الاول على خلاف ما هو الاصل فى الفاعل والمفعول
من التغاير لاصالة مغايرة المؤثر للتاثر ولذا تراهم يزيدون
لفظ النفس عند الاتحاد فى المعنى فيقولون ضرب زيد نفسه
وضربت نفسى وضربت نفسك ولا يقولون ضرب زيد زيدا
ولا ضربتنى ولا ضربتك كراهة ان يتفقا فى اللفظ وفى كون كل
منهما ضميرا متصلا فتحصل المغايرة بحسب الامكان باضافة النفس
الى الضمير لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه اما هنا فيجوز اتفاق الفاعل
والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين بلا اضافة النفس لانهما ليسا
فاعلا ومفعولا به حقيقة لعدم التاثير والعلاج فى هذه الافعال
ولان المفعول به فى الحقيقة مضمون الجملة وهو مصدر المفعول
الثانى مضافا الى الاول فيجوز ان يكونا متحدى المعنى وان كان
الفاعل ظاهرا نحو ظنه زيد قائما على ان الضمير لزيد بل وان كانا ظاهرين
كما هو القياس نحو ظن زيد زيدا قائما على ما فى الرضى وفيه ايضا لا يجوز
نحو زيدا ظن قائما لان المفعول المقدم لا يفسر الضمير المسند اليه الفعل المتاخر
عنه الا منفصلا وحينئذ لا يختص بافعال القلوب بل يجوز نحو انما اكرمت
اياى وما اهنت الا اياك واياه ضرب زيد والمراد باتحاد معنيي
الضميرين المذكورين كونهما للمتكلم او للمخاطب او للغائب نحو علمتنى
قائما وظننتك جالسا وزيدا حسبه جاهلا ومنه كون احدهما بعض

الاخر

الاخر كقول الصديقة رضى الله تع عنها ولقد رايتنا مع رسول الله
صلى الله تع عليه وسلم الحديث وكقولهم رايتماك تفعل كذا وقد حمل
على هذه الافعال فيما ذكر افعال ليست منها وهى عدم من الباب
الرابع وفقد من الثانى بمعناه وكذا اجرى راى البصرية والحلمية مجرى
القلبية فى هذا الجواز كقوله تع انى ارانى اعصر خمرا وقول الشاعر
٥ ولقد ارانى للرماح دريئة ٥ من عن يمينى مرة وامامى ٥
والفعلان الاولان محمولان على وجد لضديتهما لها فى اصل الوضع اذ هى
فيه بمعنى اصاب كما مر وقيل هما فى عدم التاثير نظير فيقولون عدمتنى
وفقدتنى ونحو ذلك ومنها اى من الخصائص المذكورة كما ذكره الرضى
جواز دخول ان المفتوحة مشددة او مخففة بل كثر ذلك بعد
هذه الافعال خصوصا زعم كما مر لكن كون الدخول على مفعوليها
لا يخلو عن حزازة اذ الظاهر دخول الفعل على الجملة الاسمية
المصدرة بان كما يشهد بذلك الذوق السليم فالوجه فى العبارة
ان يقال دخولها على ان ومعموليها كما ذكرنا فى زعم لكنه قلد فى
ذلك الرضى وله وجه ايضا وهو انه اذا قيل علمت زيدا قائما يجوز
ان يدخل عليهما ان ويقال علمت ان زيدا قائم وقد استعمل الرضى
العبارتين فتفطن والظاهر ان هذا الدخول لا يختص بما ينصب
مفعولين من افعال القلوب بل قد يكون فيما ينصب واحدا منهما
ايضا نحو عرفت ان زيدا قائم فكونه من الخواص بالنسبة الى ما ينصب

مفعولين من غيرها اذ لا يقال اعطيت ان زيدا درهم مثلا كما يقال
نحو علمت ان زيدا قائم وذلك ان مفعولى القلبى فى الحقيقة مصدر
الثانى مضافا الى الاول كما مر وان المفتوحة مع معموليها كذلك
على ان المقصود من المفعولين المسند والمسند اليه وهما حاصلان
مع ان وان لكنهما لم ينصبا ولذلك يكتفى بهما مع عاملهما بلا تقدير
مفعول اخر وهذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الاخفش
فقدر مفعولا آخر وقال علمت ان زيدا قائم حاصلا اى قيام زيد
حاصلا ولم يصب لانه لو قدر شيئ لظهر فى وقت لعدم ما يسد مسده
ويستفاد من كلام الرضى انه لا يقال ان مع جزئيها تسد مسد
المفعولين لانها معهما فى تقدير المفرد دائما هذا ما ذكر من خواص
افعال القلوب واما التعليق لها عن العمل وسيفسره فهو وان
عده الجمهور منها والظاهر ان الحق معهم لان هذه هى الاصل وما
عداها بالحمل عليها مال عنه المصنف لما سيذكره من انه يعمها وغيرها
وهو اما ان يكون بكلمة الاستفهام حرفا كانت كالهمزة نحو قل
ان ادرى اقريب ما توعدون واما هل ففيها خلاف والاصح
الجواز او اسما ولو بتضمين معناه نحو لنعلم اى الحزبين احصى
وعلمت اين زيدا ومتى يأتى وللتعميم زاد كلمة وليس منه نحو قولهم
ارايت زيدا ما صنع بالنصب لانه بمعنى اخبرنى بل منه ما اضيف
الى اسم الاستفهام نحو علمت غلام من عندك واختلف فيما اذا

تأخر

تأخر عن المفعول الاول نحو عرفت زيدا من هو او ابو من هو فبعضهم
جوز تعليقه كما لو تقدم والاصح النصب كما رضى به الرضى واتفقوا
عليه فى نحو علمت زيدا ما هو قائما وسبب التعليق كراهة ان تختل
صدارة مستوجبها بعمل ما قبله[٧] او فيما بعده فكل ما يستوجب الصدر
يعلق سواء كان للاستفهام او النفى ولا يكون الا بما ولا الجنسية وان
واشترط بعضهم كابن هشام فى لا وان تقدم قسم ولو تقديرا ليتحقق
الصدارة وهو مذهب كوفى مبنى على اطلاق لا والجمهور على الاطلاق
ووجه الرضى التعليق فيما ذكر او فى لام الابتداء بلزوم الوقوع فى
صدر الجمل وضعا فيراعى ذلك بابقاء ما يدخله من الجمل على صورته
واما اللام فى نحو ان زيدا لقائم فمؤخرة من تقديم لدفع اجتماع حرفى
توكيد والاصل لان زيدا قائم كما مر ولام القسم ليست كذلك وقل كما
قال ابو حيان من ذكرها ومنهم ابنا مالك وهشام فيما يعلق وكذا
القسم فقوله او القسم جرى على القول الضعيف سواء اريد لامه او نفسه
واما قوله ٥ ولقد علمت لتأتينى منيتى ٥ فجار مجرى القسم
واجيب بجوابه كما يقولون علم الله انك قائم بكسر ان اى والله انك
والفعل الملغى قد يدخل على الفعلية كذا يستفاد من الرضى ولوا فقه
ما فى المغنى من ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به
القسم كقوله ٥ ولقد علمت البيت فالتعليق ان كان بالقسم او ان المكسورة
خلاف راى الجمهور وانما ذكر كلا البعض لكن من ذكر ان كالرضى لم يرض

[٧] فيه صح

بالقسم معلقا ومن ذكره كابنى مالك وهشام لم يرضها فلم يذكرها
وكان المصنف اراد ان يذكر كل ما قيل فيه انه معلق لكن على هذا كان
عليه ان يذكر لعل ولو وكم الخبرية ايضا اذ قد قيل فيها ذلك اما
لعل فقد قال بها ابو حيان وذكرها ابو على فى تذكرته من المعلقات
كقوله تع وان ادرى لعله فتنة لكم واما لو فقال بالتعليق بها بعضهم
وجزم به ابن هشام فى الشذور وشرحه كما فى قوله
ه وقد علم الاقوام لو ان حاتما ه اراد ثراء المال كان له وفر ه
وهو الذى ذكر كم فيها ايضا وبسط الكلام عليها وقال فى المغنى ولم
يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وذكر فى موضع
آخر منه وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم انتهى اللهم الا ان يجاب بان المص
استضعف هذه الاقوال او انه لم يطلع عليها فليتدبر ثم ان ان انما تعلق
اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا دخل فى خبرها لام الابتداء اذ هى لا تدخل
الا فى خبر المكسورة نحو علمت ان زيدا لقائم فان امكن الفتح وذلك اذا
لم يدخل اللام فهو اولى من عزل العامل عن عمله بالكسر وتكون حينئذ
مع معموليها فى محل المفعولين كما مر تنبيه قد يقدر المعلق وهو خاص
بلام الابتداء فقد قالوا بتقديرها فى ما ورد مما يوهم الالغاء كقوله
ه انى رايت ملاك الشيمة الادب ه وقوله ه وما اخال لدينا منك تنويل ه
وقد يقدر ضمير الشان مفعولا اولا والجملة الثانى ويحتمل الالغاء بناء
على عموم التوسط المجوز له لما يكون فى الكلام مطلقا وان لم يكن بين

المعمولين

المعمولين ثم التعليق فى الاصطلاح هو الابطال اى ابطال العمل
المعهود وهو عمل افعال القلوب وما حمل عليها فى مفاعيلها ويتميز
عن الالغاء بكونه ابطالا على سبيل الوجوب وذاك على سبيل الجواز
وهذا احد وجهين ثانيهما ان هذا يكون لفظا لا معنى وذلك لفظا
ومعنى مأخوذ من تعليق نحو الزوجة وتركها بلا تطليق فالمرأة
المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة والعامل المعلق لا عامل اى نظرا الى
اللفظ ولا ملغى اى نظرا الى المعنى والمحل فالجملة المعلق عنها بجملتها دون
جزئيها فى محل نصب ولذا يجوز العطف عليها بالنصب لكن بشرط كون
المعطوف جملة او مفردا فيه معناها نحو علمت لزيد قائم وعمرا جالسا او
وغير ذلك من اموره ويستفاد من هذا ان صدارة المعلق ومنعه
من العمل بالنسبة الى الجملة الداخل هو عليها دون توابعها كالمعطوف
ولذا قال الحمصى فى حواشى الفاكهى هل مراعاة المحل فى المعطوف
لازمة او لا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتامل انتهى وما ذكر من الحكم
على محل الجملة بالنصب مذهب البصريين ومنهم سيبويه وتبعهم
ابن كيسان وذهب الكوفيون الى انها لا محل لها وانه اضمر قسم بين
الفعل والمعلق وهى جوابه والمغاربة كذلك الا ان الفعل المعلق
ضمن معنى فعل القسم عندهم فلم يتعد وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل
كذا فى التصريح وهذا فى غير المعلق بالاستفهام وقوله فيم جواب اما
وخبرا لتعليق فهو متحمل لضميره لكن الفصل بين وجوابها بنحو ما ذكره

اما صح

عندهم ص

المصنف ممنوع كما يفهم من المغنى وما عليه فليراجع وعمومه هذه
الافعال اى التى ذكر بعضها وهى القلبية بمعنى دخوله عليها من حيث
المجموع لانه لا يدخل الجامد منها كهب لعدم تصرفه واستشكل التعليق
فى مثل العلم نحو علمت ازيد عندك ام عمرو لاستحالة استفهام
العاقل عما اخبر انه يعلمه واجيب بان هذا استفهام لا يراد حقيقته
والمعنى علمت الذى عندك من هذين كذا يفهم من كلام الرضى وقيل
هو على حذف مضاف اى علمت جواب هذا الكلام ازيد عندك الخ وقيل
المعنى علمت الذى يشك فيه فيسئل عنه وهو فى مثل المثال المذكور
نسبة الاستقرار الى احد المذكورين بعينه واما هل والهمزة وحدها
فجوابهما وان كان لا او نعم لكن تقدر الجملة بعدها ولوضوح هذا المثال
والاتفاق عليه اختاره المصنف واختار للنفى رايت ما زيد منطلق
او منطلقا لما فى لا وان من الخلاف كما مر ومن مثلهما ظننت لا زيد قائم
ولا عمرو واحسب ان زيدا الا قائم واختلف فيما اذا تاخر النفى عن
المفعول الاول نحو علمت زيدا ما قائم كما مر فى الاستفهام كذا قال
السالكوتى فى حواشى الجامى وما ذكرناه سابقا من انهم اتفقوا على
النصب عن الرضى ومن التعليق باللام وجدت اى علمت لزيد منطلق وقوله
تعالى ولقد علموا لمن اشتراه قال الشهاب القاسمى فان قيل بم يفترق
الاعمال والالغاء فيما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب ان الجملة فيه
قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعده بالعكس فليتامل انتهى ملخصا

ومن هذا

ومن هذا التعليق البيتان الماران فى التنبيه آنفا وفى بعض النسخ علمت
والله زيد فاضل تمثيلا للقسم وليس بصحيح لان القسم يتخطاه
العامل بلا لام ومن ذكر التعليق به انما ذكر اللام ومثلوه بقول الشاعر
ه ولقد علمت لتأتين منيتى ه كما مر والمعلق عنها العامل جملة القسم
مع جوابه لا الجواب فقط فلا يتوهم التنافى بين محلية المعلق وبين
عدم محلية جواب القسم وقد يستشكل التعليق بلام القسم حيث انها
متأخرة عنه لتقديره قبلها فكيف تعلق عنه ولم تتصدر عليه ويجاب
بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد فيكون
المتصدر عليه متصدرا على القسم ومن مثل التعليق بان حسبت ان زيدا
لقائم والظاهر ان الاسم كالخبر فى دخول اللام عليه نحو ان فى ذلك لعبرة
وان العمل ثابت لمحل المعلق مع ما بعده فلا تكون الجملة المعلق عنها ف
قوة المفرد المعمول لما قبله ويعم التعليق مع هذه الافعال كل فعل قلبي
غيرها مما ينصب مفعولا واحدا فيعلق عنه وان تعدى اليه بالحرف كأن
يكون بعد ما يفيد معنى الشك نحو شككت او ترددت ازيد فى الدار
ام عمرو اى شككت او ترددت فى هذا الامر وقد يكون بعد غيره نحو تفكرت
ازيد ياتينى ام عمرو فالجملة المعلق عنها فى محل نصب لانها فى محل مفعول
ينصب بنزع الخافض وفى تعليق نسيت خلاف ومن قال به فبالحمل على
ضده علمت وكذا تبينت نحو تبينت كيف جلس عمرو فالجملة المعلق عنها الفعل
هنا فى موضع مفعوله المنصوب به لانه متعد بنفسه ويعم التعليق ايضا كل

عنها ص

فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت
نحو امتحنت ازيد عالم ام جاهل اى تعرفت علمه وجهله بامتحانى له وهكذا
فى بقية الافعال التى يطلب بها العلم والظاهر ان التعليق فى هذه الافعال
ونحوها مخصوص بالاستفهام كما هو ظاهر كلام الرضى والتسهيل ويجوز
فى نحو سالت هل زيد قائم ان ينوى بعده القول كما يفهم من كلام الرضى
ويكون الجملة مفعوله عند البصريين والكوفيون يضمنون السؤال
معنى القول ومن هذا القبيل قوله تعـ يسئلون ايان يوم الدين
ويستنبئونك احق هو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها
ازكى طعاما ومنها ومما يوهم التعليق احيانا افعال الحواس جمع حاسة
اسم فاعل مؤنث من الحس وهى عشر فى الانسان خمس باطنة لا كلام فيها
وانما هو بصدد الخمس الظاهرة وهى اللمس والذوق والشم والسمع والبصر
كلمست اجسم زيد لين ام صلب اى ادركت بحاسة اللمس ذلك ويفهم
من الرضى ان المعنى تعرفت لين جسم زيد وصلابته باللمس وهكذا نحو
ابصرت ابن زيد وسمعت اى صوت رخيم وشممت هل ريح ورد هذا
وذقت كيف طعم التمر ولا اظن تعليق هذه الافعال مسموع لكن قد ورد
من ذلك قوله تعـ فستبصر ويبصرون بايكم المفتون فكان الرضى قاس عليه
بقية افعال الحواس وتبعه المصنف ولم ار فيما رايت من الكتب من ذكره
من المحققين سوى الرضى وقال الزمخشرى فى تفسير قوله تعـ ليبلوكم
ايكم احسن عملا فى سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاعتبار

ان صح
ويبصر صح

من معنى

من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن
وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق
العلم قال فى المغنى ولم اقف على تعليق النظر البصرى والاستماع
الا من جهته انتهى وهذا مذهب الجمهور واجاز يونس تعليق جميع
الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار تذنيب اعلم ان باب اعلم وارى
لا يعلق ولا يلغى عن مفعوله الاول بلا خلاف لانه كاول مفعولى
اعطيت واما عن الثانى والثالث فاختار الرضى كابن مالك
جواز الالغاء والتعليق وانه لا فرق فى ذلك بين ان يبنى الفعل
للفاعل وللمفعول خلافا لبعض فى الاول ولاخرين فى الثانى وقد
تكون الجملة المعلق عنها بدلا لا مما قبلها مجرورا كان نحو شككت فى زيد
هل هو منطلق اولا اى شككت فى قيامه فهى فى محل جر او منصوبا نحو
عرفت الحال ازيد عندى ام عمرو فهى فى محل نصب كذا فى الرضى وفيه
ايضا ما ملخصه ان اعراب الجملة لفظا واجزاء ابعد التعليق مثله
قبله فيجوز فى نحو علمت اى يوم الجمعة نصب اى على انه ظرف والجمعة
بمعنى الاجتماع ورفعه على انه خبر مقدم اى اى يوم يوم الجمعة
والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعولين وهو ثانى ما مفعولاه
للمبتدا والخبر نظرا الى ما قسمنا سابقا وهو افعال اصطلاحية ايضا
لما تقدم لكنها ملحقة بافعال القلوب المتقدم ذكرها وذلك
فى مجرد الدخول والتسلط على المبتدا والخبر فتنصبهما على انهما

مفعولان لها كنصب تلك اياها واعترض بان مفعولى هذه
الافعال متباينان مفهوما وخارجا نحو صيرت الفقير غنيا
والمبتدا والخبر يجب اتحادهما خارجا واجيب بالتزام صحة نحو الفقير
غنى مبتدا وخبرا كما اجاز المنطقيون كل نائم مستيقظ ورد بان هذا
تدقيق فلسفى والمتبادر من الوصف عند اهل العربية الحال وبعد القيل
والقال التزم بعضهم فى هذه الافعال بل فى القلبية ايضا انها لا يجب
دخولها على المبتدا والخبر بل قد تدخل على غيرهما ايضا نحو ظننت زيدا
عمرا على التشبيه واقول الحق ان نحو صير مما يدل على التحول والانتقال
وان لزم تغاير مفعوليه وصفا لاقتضاء التحول من صفة او حقيقة الى
اخرى لا يضر فى كونهما مبتدا وخبرا لاتحادهما ذاتا فى نحو صار الفقير
غنيا ولا نزاع فى دخول صار على المبتدا والخبر كما سيأتى فما اجيب به
قريب الى الصواب فليتدبر وملحقة ايضا فى عدم جواز حذف المفعولين
الذين هما المبتدا والخبر وحينئذ فامتناع حذفهما مجتمعين معا او حذف
احدهما منفردا اما الاول فقط او الثانى كذلك حذفا اقتصاريا بلا قرينة
فى هذه الافعال كما فى تلك اذ كما لا يخلو الانسان عن ظن غالبا لا يخلو عن
تصيير شيئ شيئا كذلك فلا فائدة فى ذكر الفعل وحده هنا ايضا كذا
فى الرضى ولان المفعول فى الحقيقة مضمونهما فلا يفترقان وكذا تلحق فى قلة
حذف احدهما سواء الاول او الثانى فقط وكثرة حذفهما معا بقرينة
فانهما يحذفان بها كثيرا كان يقال صيرت فى جواب هل صيرت زيدا

صديقا

صديقا مثلا وقد اغفله المصنف واما ما مر من الخصائص لتلك الافعال
كالالغاء والتعليق فلا يجرى هنا لقوة هذه بظهور تاثيرها اذ هو احداث
الشيئ بعد ان لم يكن ولذا زاد المصنف لفظ مجرد وعدم دخول ان هنا
وان كان المفعولان بتقدير المصدر نظرا الى عدم دخولها عليهما حين
كانا معمولين لصار اذ اصل الباب صير ومثلها اصار وهما منقولان
بالهمزة والتضعيف من صار التى من اخوات كان فمفعولاه فى
الحقيقة اسمها وخبرها وتفيد التحول والانتقال نحو صير الله
زيدا عالما وقد تكون بمعنى انتقل ورجع فتتعدى الى الثانى بالى
الجارة نحو صيرت عمرا الى موضع كذا اى نقلته اليه وقاس بعضهم على
اصار اكان منقولة من كان بمعنى صار لكن قال ابن مالك ذلك جائز
قياسا ولا اعلمه مسموعا وقال ابو حيان ذلك ممنوع لان مذهب
سيبويه ان النقل فى المتعدى بالهمزة سماع وكان المذكورة تجرى
مجراه اقول ولعلهم لهذا لم يذكروا كون متعديا متعديا الى مفعولين
وبمعنى صير جعل نحو قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا لا بمعنى اعتقد
فتكون من القسم الثانى كما ذكرناها هناك ولا بمعنى خلق او اوجب
او اوجد او انشأ او القى فتتعدى الى واحد وكذلك ترك نحو قوله تعالى
وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض ومنهم من جعله متعديا الى واحد
وجعل الثانى حالا وبعضهم الحق به نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين
اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فجعل وراء مفعولا ثانيا وقال

يتعذر جعله ظرفا للنبذ لان الظرف لابد ان يحوى فاعل عامله وهنا
ليس كذلك وبعضهم الحقه غادر لانه بمعناه قال الرضى اذا كان
الثانى نكرة جاز جعله حالا والا فالظاهر الحاقه انتهى ملخصا وقد يكون
بمعنى خلى فيتعدى الى واحد ومن هذه الافعال تخذ واتخذ
كقوله تعا واتخذ الله ابرهيم خليلا وجعله بعضهم متعديا الى واحد
كما فى قوله تعا كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وقوله ٥ تخذت غرازا ثرهم دليلا ٥
ومنها رد كقوله تعا يردونكم من بعد ايمانكم كفارا ويكون بمعنى
ارجع فلا يجاوز الواحد ومنها وهب فى قولهم وهبنى الله فداك
وهو ماض لا يتصرف واذا كان بمعنى اعطى لم ينصب غير واحد
وجعل بعضهم منها ضرب مع المثل نحو قوله تعا ضرب الله مثلا عبدا
مملوكا الثانى اول والاول ثان ومن لم يجعله منها جعل الثانى لفظا
عطف بيان وجعله ابن ابى الربيع منها مطلقا نحو ضربت الفضة
خلخالا وما ال اليه ابو حيان تتمة جعل بعضهم مما ينصب مفعولين
وليس بمعنى صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ويدخل
ان على مفعوليه نحو سمعت انك تقول لكن قالوا لا يخبر بعدها الا
بفعل يدل على نطق والجمهور على انه لا ينصب الا مفعولا والجملة
بعده حال والثالث من ضروب المتعدى الثلاثة فعل متعد ومتجاوز
فاعله الى ثلاثة مفاعيل جمع مفعول ولا يجمع سالما الا بالالف والتاء
لفقد العقل ولا يذهب عليك ان اضافة العدد الى الصفة قليلة

اوضرورة

اوضرورة كما قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ونقله فى
التصريح وعبر ابن هشام بما ينصب مفاعيل ثلاثة وقد يقال
بتنوين ثلاثة هنا فمفاعيل تمييز ثم هذا الضرب عبارة عن افعال
مخصوصة نحو اعلم وارى وهما اصل الباب ولذا اكتفى بذكرهما واصلهما
علم ورأى من افعال القلوب المتعدية الى اثنين دخلت عليهما همزة
النقل فعدتهما الى ثلاثة اولها وهو الذى زاد بسبب الهمزة كان فاعلا
قبل دخولها لانها اذا دخلت صيرت الفاعل مباشرا للفعل ولا تنقل
ثلاثيا يتعدى الى اثنين الى ثلاثة غيرهما عند الجمهور اقتصارا على ما سمع صح
واجازه الاخفش ووافقه كل اعشى واعش نقل جميع افعال القلوب
الى ثلاثة بالهمزة قياسا نحو اظننتك زيدا قائما واحسبتك الى اخرها
ومذهبه غير مقبول اذ لو جاز القياس فى هذه لجاز فى غيرها نحو
اكسوت زيدا عمرا جبة ولجاز النقل فيها بالتضعيف ايضا مع ان ذلك
لا يجوز اتفاقا واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يسمع بالهمزة
فلحقه بالفعلين المذكورين عند غير سيبويه لما فيهما من معنى الاعلام
واقتصر هو على الحاق نبأ فقط والاصل فى الجميع ان تعدى بنفسها
الى واحد والى الثانى بحرف الجر نحو اخبرت زيدا بكذا فان نصب اثنين
فباسقاط الجار نحو قوله تعا قالت من انبأك هذا وليست مما عدى
بالهمزة والتضعيف الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل لها
ثلاثى يناسب هذا المعنى لا اخبر كعلم وزنا ومعنى ولا يعدى

التضعيف الى ثلاثة كالهمزة اصلا والحق بعضهم بهؤلاء راى الحلمية
كقوله تعالى واذ يريكهم الله فى منامك قليلا واعلم ان هذه الافعال فى
الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثانى كما فى الرضى لان المعلم
هو المخاطب ومضمون الثانى والثالث هو المعلوم كما فى باب اعطيت
وكسوت ونصب الثانى والثالث لتضمنهما معا المفعول الثانى فعلى
هذا يكون مفعولها الاول الذى كان فاعلا العلم وهو المعلم كمفعول
باب اعطيت الاول فى المغايرة لما بعده وفى جواز الحذف وجواز
الاقتصار عليه كما علمت كبشك سمينا واعلمت زيدا لحصول الفائدة
اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم او بمجرد اعلام الشخص هذا قول الاكثرين
منهم ابن مالك وابن ابى الربيع وهو فى الحذف الاقتصارى وذهب
سيبويه وكثير من المحققين كابنى خروف وعصفور الى انه لا يجوز الحذف
والاقتصار ولو افهم قول الاخفش لابد من الثلاثة وزعم الشلوبين
جواز الحذف دون الاقتصار وذهب بعضهم الى جواز الاقتصار دون٧
٧لانه فى حكم الفاعل وكذا بالنظر الى امتناع التعليق والالغاء واما الحذف صح ٧
المفعولان الاخيران الثانى والثالث فهما بالنظر الى الاول كثانى باب
اعطيت لما مر وبدونه بل بالقياس الى كل واحد مع الاخر كمفعولى باب
علمت فى الاتحاد الذاتى وغيره اذ هما والاول انما زادته الهمزة فلهما
ما لهما من جواز الحذف اختصارا ومنعه اقتصارا كلا او بعضا وعليهما
ما عليهما من الالغاء والتعليق على ما مر فليفهم نحو اعلم زيد عمرا بكرا

فاضلا

فاضلا ولا يلتفت الى قول ابن الخباز لم اظفر بفعل متعد الى ثلاثة
الا وهو مبنى للمجهول للاية المارة ومن شواهد الالغاء قول بعضهم
البركة اعلمنا الله مع الاكابر وقول الشاعر ٥ وانت ارانى الله امنع عاصم ٥
وللتعليق قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد تنبيه
قد يعدى علم العرفانية وراى البصرية الى اثنين بالهمزة نحو اعلمت زيدا
الخبر وارايته الهلال والاكثر تعدية علم هذه بالتضعيف نحو وعلم آدم
الاسماء كلها فمفعولاهما كمفعولى اعطى فى حذفهما او احدهما مطلقا
وفى منع الالغاء والتعليق لكن سمع تعليق ارى المذكورة بالاستفهام
نحو رب ارنى كيف تحيى الموتى وقد يدعى ان الرؤية هنا علمية ثم بعد ان علمت
ايها الطالب بالفعل اللازم والمتعدى وما يتعلق بهما من تقسيم وغيره
اعلم ان الفعل من حيث هو ينقسم الى تام وناقص وذلك انه اى الشان
لابد لكل فعل ما تقدم وما تاخر الا قلما وكثرما وطالما فالهامن
مرفوع يكون فاعلا او اسما على ما مر ولا يتعدد كالمنصوب وقد بينا
وجهه سابقا وهذا وان بينه المصنف سابقا ايضا لكن لما كان كالمجمل
بينه هنا اهتماما به بدليل اعلم وليكون كالتفصيل وليفرع عليه قوله فان
تم اى صار ذلك الفعل به اى مع المرفوع كلاما تاما يصح السكوت
عليه ولم يحتج الى شيء غيره اى غير المرفوع من منصوب وغيره
لحصول الفائدة به واما نحو ان قام زيد فعدم افادته لوجود الشرط
والمتعدى وان توقف فهمه على المفعول به لا اخذ النسبة اليه فى مفهومه

لايحتاج الى ذكره لعدم وجوب تعينه فيفهم من نحو ضرب زيد وقوع
الضرب على مفعول ما وقد مر نحو هذا البحث فلا تغفل وايضا
النسبة الى المفعول تقصد لتكميل الفاعل لا لذاتها فلا يتوقف عليه ببيانها
توقفا تاما ورفع يسمى مع انه جواب لشرط وصالح لمباشرة اداته حسن
لوقوع شرطه ماضيا على ما مضى في الجوازم وتسمية الفعل المذكور فعلا تاما
اصطلاحية لاكتفائه بالمرفوع وعدم احتياجه الى غيره على الصحيح الذى
اختاره المحققون كابن مالك وذهب الاكثرون الى ان معنى التام الدلالة
على الحدث والزمان ورده ابن مالك فى تسهيله بعشرة امور ومرفوعه
حينئذ يسمى فاعلا القيامه به او وقوعه منه فكانه موجده وهو فى اللغة من
اوجد الفعل وذا الفعل منصوبان كان بان لم يحذف اقتصارا وكان هو
متعديا اذ اللازم لا منصوب له يسمى مفعولا اى به ولم يقيد به اعتمادا
على تبادره عند الاطلاق والفعل التام كثير كالافعال السابقة
من اللازمة والمتعدية والقلبية وغيرها وان لم يتم الفعل مع مرفوعه
كلاما بان احتاج فى كلاميته الى منصوب ايضا فلا يصح السكوت
بدونه فذلك يسمى فى اصطلاحهم فعلا ناقصا لعدم اكتفائه
بالمرفوع وصيرورة الكلام به تاما على القول الاول واسناد النقص
الى الفعل عليه من قبيل اسناد ما للشيء لجزئه ولعدم الدلالة على الحدث
حينئذ على الثانى والناقص يخالف التام اذ مرفوعه على الصحيح يسمى
اسما له حقيقة فى الاصطلاح وان كان فى نفس الامر اسما لما وضع له

بلغ

وكذا منصوبه ليس خبرا له فى الحقيقة بل للاسم وانما ينسب له فى
الاصطلاح فلا حاجة الى تقدير مضاف ويسميان فاعلا ومفعولا
مجازا وهذا الفعل لا يدخل على شيء من الكلمات الا على المبتدا
بشرط ان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتداء
ولكونه لامر خارج وعلى الخبر بشرط ان لا يكون جملة انشائية ولو
غير طلبية واذا دخل عليهما نسخ ما كانا يوصفان به فى الاصل اى قبل
دخوله من المبتدأية والخبرية ولذا يسمى ناسخا وهذا على خلاف القياس
اذ حق الفعل ان ينسب معناه الى المفردات لا الى الجمل كما هو شان الحروف
فهو ليس بفعل حقيقة فالقياس ان لا يعمل لكنه لما كان دخوله لتقرير
المبتدا على صفة هى الخبر وللدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذى يناسبه
فكان زيد قائما فى قوة امس زيد قائم ويكون زيد قائما بمنزلة غدا زيد
قائم اشبه الحرف فعمل فى الجزئين فى الاول الرفع على الصحيح تشبيها
بالفاعل وفى الثانى النصب اتفاقا لكن فى المشهور تشبيها بالمفعول
وجعل الكوفى عمله فى الخبر فقط لكن على انه حال او شبيه به لعدم تغير
الاسم عما كان عليه من الرفع وجوز غير الفراء رفع الجزئين وهو مردود
بالسماع كقوله ه اذا مت كان الناس صنفان شامت هو اخر مثن بالذى كنت اصنع ه
ووجهوه بتقدير ضمير الشان والجملة خبر فى محل نصب وقيل كان ليست
عاملة واعلم ان افراد الفعل الناقص محصورة بالعد فلا تحتاج الى الحد
ولذا تركه المصنف ولكن هو من حيث الدلالة على المقاربة كائن على قسمين

٧ وعدهما صح

لانها اما ان لايدل على المقاربة او يدل اما **القسم الاول وهو ما لايدل**
على معنى المقاربة مراد بها اصل الفعل اى القرب كما سيذكره فثلاثة عشر
فعلا وقول الشيخ الرضى انها غير محصورة وانه يجوز تضمين كثير من
التامة معنى الناقصة شاذ كما ذكره الامام السيوطى فى نكته ولم ارمن وافقه
سوى العلامة الجامى والمصنف رحمهما الله تعالى ولان هذا القسم **هو**
الشائع المتبادر بين النحاة من اطلاق **الفعل الناقص** اقتصروا
عليه فى التسمية بذلك وسموا الاخر بافعال المقاربة وللافعال الثلاثة عشر
تقسيمات من حيثيات فهى من حيث العمل ثلاثة اقسام ما يعمل بلا شرط
وهو ثمانية من كان الى بات مع ما الحق بصار وثامنها ليس وما يعمل بشرط
تقدم نفى او شبهه وهو اربعة سوى دام وما تقدم وما يعمل بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام فقط وهى من حيث التصرف ثلاثة
ايضا ما لا يتصرف اصلا وهو ليس ودام فى قول وما يتصرف ناقصا
وهو ما اشترط لعمله النفى او شبهه وما يتصرف تاما وهو الباقى وهى
من حيث الاتصاف بالتمام وعدمه قسمان ما يكون تاما وهو ما سوى
ليس وفتئ وزال وما لا يكون كذلك وهو ليس واخواتها ثم كل من هذه
الافعال موضوع لتقرير اسمه على الاتصاف بمصدر خبره المتصف
بمصدره لكنها تختلف بحسب اختلاف مصادرها فكان تدل على
اتصاف اسمها بمصدر خبرها المتصف بمصدرها وهو الكون فى
الزمن الماضى اما مع الانقطاع **نحو كان** الشيخ شابا او مع الدوام نحو كان

الله

الله سميعا بصيرا وهذا الدوام مما تختص به كان دون اخواتها ويقال
فيه مرادفه لم يزل وهو ليس مقتضاها بل يستفاد من القرينة ومما
تختص به جواز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا
ومجرورا بلفظ الماضى نحو ما كان احسن زيدا او زيد كان عالم وشذ قوله
٥ على كان المسومة العراب ٥ وقوله ٥ انت تكون ماجد نبيل ٥
وقولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وتكون تامة لازمة بمعنى حدث
او ثبت او حصل نحو قوله تعالى فان كان ذو عسرة وقوله سبحانه كن فيكون
ومتعدية بمعنى كفل وغزل قليلا نحو كنت الصبى وكنت الصوف فيتحقق
لها ثلاثة اوصاف النقص والزيادة والتمام ومن ذلك حذفها وحدها
او مع معموليها على ما يأتى فى الباب الثانى ومنه جواز حذف نون مضارعها
فى نحو ولم اك بغيا ولمثل هذه الخواص يقال فيها ام الباب وهى من الباب
الاول فى الاصح وزعم الكسائى انها من الخامس ويرده ان الوصف منه
على فعيل ووصفها كائن بالاتفاق وقد تكون بمعنى صار كقوله تعالى
فكانت هباء منبثا ومنه قوله ٥ قد كانت فراخا بيوضها ٥
وصار من الباب الثانى اصلها صير او صور قلبت الياء او الواو كما او كما
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومعناها التحول والانتقال من صفة
او حقيقة الى اخرى وهو معنى قول الرضى وان لم يكن مرتضى كان بعد
ان لم يكن نحو صار الفقير غنيا وصار الطين حجرا فالمعنى اتصف الفقير
بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد عدمه وهكذا وتكون تامة

بمعنى الانتقال الى المكان كقوله ٥ ايممت الى حيث صار القوم صائر ٥
وبمعنى رجع فتتعدى بالى نحو الا الى الله تصير الامور وبمعنى ضم
فتتعدى بنفسها ومنه فصرهن اليك وقرا حمزة ويعقوب فصرهن
بكسر الصاد على البابين هذا وقد الحق بهذه الثلاثة عشر فعلا
افعال اخر اكثر منها منها حار وسنذكرها ومنها آل ولم اجد له
شاهدا بل ولا مثالا فى كلامهم ولكنه بمعنى رجع نحو قوله صلى الله عليه وسلم
لا ترجعوا بعدى كفارا ومنها حال واصله حول من الباب الاول بمعنى
انتقل واستحال اصل معناه تغير ففيه معنى الانتقال وتحول
من التحول وهو الانتقال واستعمالها الآن بمعنى صار كقوله
٥ ان العداوة تستحيل مودة ٥ وقوله ٥ لعل منايانا تحولن ابؤسا ٥
وكذلك ارتد فيها معنى التحول والانتقال كما يستفاد من الرضى
لانها بمعنى رجع كقوله تعالى فارتد بصيرا وما الحق نادرا جاء فى
قولهم ما جائت حاجتك بالنصب على الخبرية لجائت والاسم مستتر
يعود الى ما او بالرفع على انها اسم والخبر ما على انها استفهامية
وعلى الاول تحتمل النافية ايضا وتكون جائت بمعنى كانت كما قاله
بعضهم تبعهم المصنف فى امتحانه والتانيث للحاجة ومثلها من بعض الوجوه
كالندرة قعد كقولهم ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة قال فى
التسهيل نذر الالحاق بصار فى ما جائت حاجتك وقعدت كانها
حربة والاصح انها لا تلحق بها انتهى وكان المصنف ذكرها تبعا للرضى

وابن الحاجب

وابن الحاجب قال الاندلسى لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذى استعملا
فيه قال وطرده بعضهم وقال ابن الحاجب الاولى طرد جاء فى مثل جاء البر
قفيزين اى صار واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد فى
مثل الموضع الذى استعمل فيه اولا نحو قعد كانه سلطان دون قعد
كاتبا انتهى ملخصا ومما الحق حار وهو ايضا نادر نحو قوله
٥ وما المرء الا كالشهاب وضوءه ٥ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع ٥
وليعلم ان هذه الافعال انما يعلن هذا العمل اذا كن بمعنى صار اذ الاصل
فيها كما قال الرضى ان تستعمل تامة متعدية بالى كما فى صار لكن قد وردت
ناقصة بمعنى صار ايضا فلا يقاس عليه الا يرى ان انتقل بمعنى تحول
ولا يلحق بها ومن الثلاثة عشر اصبح نحو اصبح السعر رخيصا وامسى
نحو امسى الفقير غنيا واضحى نحو اضحى زيد خائفا وهذه الثلاثة
تدل على اتصاف الاسم بمصدر الخبر فى اوقاتها وهو معنى قولهم لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها وتستعمل تامة بمعنى دخل فى الصباح وفى المساء
وفى الضحى كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ويقولون
اضحينا اى دخلنا فى الضحى ومن ذلك ظل من باب علم ظلولا وبات
يبيت او يبات كيبيع او يهاب بيتوتة ويدلان على اقتران مضمون الجملة
بالنهار او بالليل فنحو بات زيد متفكرا معناه اقترن تفكره بجميع الليل
فى الزمن الماضى وهكذا ولكن قل استعمالهما تامين الاول بمعنى عرس
وقد يكون بمعنى نزل يقال بات القوم اذا نزل بهم ليلا والثانى بمعنى دام

ظل ص ٧

واستمر يقال ظل اليوم اى دام ظله ويستعمل الخمسة ككان بمعنى صار كقوله
٥ فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ٥ اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر ٥
وقوله ٥ امست خلاء واسى اهلها احتملوا ٥ اخنى عليها الذى اخنى على لبد ٥
وقوله ٥ ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت بها الصبا والدبور صح وقوله تعالى ظل وجهه مسودا وقوله
صلى الله عليه وسلم لا يدرى اين باتت يده لكن التحقيق فى بات انها لا تستعمل بمعنى
صار والحديث مخرج مخرج الغالب ومما الحق اض ايضا وهو من الباب
الثانى يائى العين بدليل المصدر ومثله عاد من الاول واوى بدليل
يعود عودا وهما فى الاصل بمعنى رجع فاستعملا كصار نحو قوله
٥ ربيته حتى اذا تمعددا ٥ وآض نهدا كالحصان اجردا ٥
وقوله ٥ وكان مضلى من هديت برشده ٥ فلله مغو عاد بالرشد آمرا ٥
ومن النحويين من منع النقص فيهما محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالى
والمنصوب بعدهما حال وردّ بوروده معرفة كقوله نعد فيكم جزر الجزور رماحنا ٥
واجيب بتقدير مثل وما كان من المعرفة كذلك قد يكون حالا فى الشعر
واما غدا وراح فبعضهم الحقهما مستشهدا بالحديث تغدو اخماصا
وتروح بطانا وقال الجمهور تامان والمنصوب بعدهما حال اذ لم يأت
الا نكرة قال فى التسهيل والاصح ان لا يجعل من هذا الباب غدا وراح
وقال فى شرحه الصحيح ان المنصوب بعد الاربعة صح حال يعنى هذين وجاء وقعد
المارين واقول لا شبهة عندى فى تمام هذين الفعلين والحديث ظاهر
فى حالية المنصوب واما تلك الافعال المارة فالارجح فيها التمام

والنفور

والمنصوب حال ولم ادرك لتأخير هذه الاربعة عن اخواتها الملحقة بصار
وجها الا انى رايت فى حواشى الفاضل السالكوتى على الجامى فرق بين
هذه وتلك بان هذه صارت ناقصة فى الاستعمال وتلك ملحقات
مطلقا وفى الرضى ان ابن مالك نقض من اخوات اصبح غدا وراح
بانهما لا يكونان الا تامين فلعل المصنف فرق بينهما ايضا فقدم واخر
فليتدبر وما هو من الافعال ما يعمل بلا شرط ولذا قدمها واخر ما زال
واخواتها وذكرها مع ما اشارة الى الشرط المذكور لكن فيه ايهام
الاختصاص بالنفى بل بما من ادواته مع انها كسائر ادواته وكالنفى شبهه
بل قد اجرى ما يستلزم النفى مجراه كابى فى قوله ٥ ابيت ازال استغفر الله ٥
اى لا ازال وانما اشترط لهذه الافعال ما ذكر لتكون مثبتة كسائر الافعال
اذ هى نفى ونفى النفى يستلزم الاثبات ويدل على ذلك انه لا يجوز ما زال زيد
الا قائما كما لا يجوز ما كان زيد الا قائما وزال فعل اجوف واوى مضارعه
يزال كخاف يخاف من الباب الرابع وهذا هو الملازم للنقص وحكى
الكسائى فيه يزيل فيكون من الباب الثانى وتصرفه ناقص اذ لا امر له
ولا مصدر واما ما يستعمل تاما فالذى مضارعه يزيل بالاتفاق
بمعنى ماز الشيء متعد ومصدره الزيل وما مضارعه يزول لازما
من الباب الاول ومصدره الزوال بمعنى الانتقال والفرق بين زال
هذه اذا دخل عليها نفى وبين الناقصة مع انها بمعنى الانتقال
ان التامة يقصد بها نفى الانتقال عن المفرد فيكتفى به نحو ما زال زيد

عن مكانه والناقصة يقصد نفي انتفال النسبة التي هي مضمون الجملة
بعدها فيلزم ذكر الجملة معها ومثلها ما فتئ في لزوم النقص والنفي او شبهه فتئ
مما مر وهي بفتح التاء وكسرها وضمها ايضا فهي مثلثة كما في القاموس
من ابواب الثالث او الرابع او الخامس لكن نقل في شرح التسهيل
عن الفراء ان المفتوحة التاء تستعمل تامة بمعنى كسر او اطفأ يقال
فتأته عن الامر اي كسرته والنار اطفأتها فليحفظ واستعمالها بالياء
لم يوجد في المشهور من كتب اللغة والنحو بل نفاه صاحب غاية التحقيق
ومن الاخوات ما برح والاصل فيها ان تكون تامة بمعنى زال وانتقل
او بمعنى ذهب او ظهر ومنه لا ابرح حتى ابلغ مجمع البحرين اي لا اذهب
وقد يتعدى بنفسه نحو لن ابرح الارض ومثل ما برح في النقص والتمام
ما انفك من الباب الرابع وتامه بمعنى انفصل وقد اغفله المصنف
لاشتغاله بذكر الملحقات ولينظر ما سبب لزوم النقص لفتئ وزال
دون برح وانفك ولا يظهر لي سر سوى السماع ولذلك لا يقال
ما انفصل وما فارق زيد ضاربا مثلا على النقص مع انهما بمعنى تلك
ومثل فتئ افتأ على ما في الرضي وفي الصحاح قال ابو زيد ما افتأت
اذكره وما فتئت اذكره وما فتأت اذكره اي ما زلت اذكره وهو يدل
على ان افتأ من لغات فتئ فهي مثلها في ملازمة النقص ومن الملحق
ما ونى بالالف والياء بمعنى ما قصر يتعدى بفي يقال ما ونى زيد في
الامر اي ما قصر ومثله ما رام بمعنى ما برح مضارعه يريم مر الباب

الثاني واما دام يروم فلا يكون الا تاما بمعنى اراد نقل الدماميني
عن التسهيل ان هذين الفعلين غريبان لا يكاد يعرفهما الا من عني
باستقراء الغرائب والافعال الثلاثة كلها حقها ان تستعمل تامة
بالمعاني التي مرت لكن لما كانت بمعنى ما زال تدل على استمرار ثبوت
خبرها لاسمها منذ قبلها عرفا جعلت بمعنى كان الدوامية فعلت
[جواب لما] عملها لان الشخص اذا لم ينفصل ولم ينتقل عن شيئ ولم يقصر فيه كان
فاعلا له دائما وذلك ان نفي النفي اثبات كامر وانه اذا قيد بزمان
يجب ان يعم جميعه بخلاف الاثبات فانه يكفي فيه الوقوع في جزء منه
ليحصل ما ارادوه من تناقض النفي والاثبات المقيدين بزمان واحد
اذ لو اكتفي بوقوع النفي في جزء كالاثبات لما حصل التناقض لامكان
اجتماعهما كل في جزء ولم يعكس الامر فيهما لان دوام الفعل اصعب من
دوام الترك فتحصل من هذا ان نفي النفي يكون دائما كنفي الاثبات
وهو يلزمه الاثبات فيلزم منه اثبات دائم وهو المطلوب كذا يفهم من الرضي
فافهم وقد يحذف النافي من هذه الافعال اذا علم لانتفاء اللبس
حينئذ اذ لا تكون ناقصة الا معه لكن انما يطرد كما في شرح التسهيل في
المضارع جواب قسم نحو تالله تفتأ تذكر يوسف وقوله
٥ فقلت يمين الله ابرح قاعدا ٥ ولو قطعوا راسي لديك واوصالي ٥
لان الحذف في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ففيها اولى وشذ
الحذف في غير ذلك قال الرضي والاولى ان لا يفصل بينهما بظرف

اوشبهه وان جاز فی غیرهذه نحو لا الیوم جئتنی ولا امس لترکب حرف
النفی معها لافادة الاثبات فعلی هذا قوله فلا ولی دهماء زالت عزیزة
من الفصل بشبه الظرف وهو القسم وان کان خلاف الاولی لا من الحذف
لعدم سماعه فی غیر المضارع **وما** یعمل بشرط خاص **دام** وشرطه تقدم
ما المصدریة ویقال لها الظرفیة والتوقیتیة ایضا لنیابتها عن المدة
وذلک ان مدلول مادام توقیت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها فتکون
تلک المدة ظرفا له فتنوب وتخلف عنها ما مع صلتها المؤولة بالمصدر
کما ینوب المصدر الصریح بل اسمه فی نحو آتیک قدوم الحاج وصلوة العصر
ولذا لا تفید الا بکلام قبلها کقوله تعالی واوصانی بالصلاة والزکاة
مادمت حیا ای مدة دوامی حیا فلا یقال ابتداء مادام زید مقیما
لانه بعد التاویل یبقی الظرف بلا عامل وان لم تکن ظرفیة فلا عمل
والمنصوب بعدها ان کان حال نحو یعجبنی مادمت صحیحا ای دوامک
فی حال الصحة علی ان الظرفیة لا توجب العمل لما تقرر من ان الشرط
لا یلزم من وجوده وجود کما فی قوله تعالی خالدین فیها مادامت السموات والارض صح
وقد یقال بتمام دام فی الایة اذ قد تکون تامة بمعنی بقی او سکن او اثر
ومن الافعال الماضیة **لیس** اصلها کعلم ثم خففت بالاسکان دون
القلب الذی هو قیاس امثالها لخروجها عن سنتها بعدم تصرفها
ولهذا ذهب ابو علی وتبعه جماعة الی حرفیتها والصحیح الذی
ذهب الیه سیبویه والجمهور الفعلیة بدلیل اتصال الضمائر وتاء التانیث

الساکنة بها ولهذا الخلاف اخرها مع کونها مما یعمل بلا شرط والجمهور
علی انها لنفی الحال عند الاطلاق وان قید فبحسبه وذهب سیبویه
وتبعه ابن السراج الی انها لمطلق النفی ورجح بترجیح الاشتراک
المعنوی علی اللفظی والمجاز **تنبیه** ورد لیس الطیب الا المسک برفع
الجزئین فخرجه الفارسی علی ان فی لیس ضمیر الشان وفیه کما فی المغنی
کلام او ان الطیب اسمها وخبرها محذوف ای فی الوجود والمسک بدل
من الاسم او نعت له ووجهه ملک النحاة بان الطیب اسمها والمسک
مبتدا حذف خبره والجملة خبر والتقدیر الا المسک افخره ویغنی کما فی
المغنی ایضا عن هذه التوجیهات ان هذا علی لغة تمیم فانهم یهملونها
اذا اقترن الخبر بعدها بالا حملا علی ما کما حمل الحجازیون علیها فی ماصح
العمل فاحفظه وعلی نفی الحصر فیها **قد یتضمن الفعل التام** الذی
یکتفی بمرفوعه **معنی صار** المتقدم ناقصة **فیصیر** بذلک بعد تمامه
ناقصا لا یتم الکلام به مع مرفوعه فیحتاج الی منصوب معه ولا یخفی
ما فی عبارة المصنف من المخالفة لقول الرضی ویجوز تضمین کثیر
من التامة معنی الناقصة اذ التضمن وهو الاشتمال علی المتضمن بحیث
یکون جزء المدلول غیر التضمین الذی هو اشراب لفظ معنی لفظ
واعطاؤه حکمه وعلی تسلیم کونه مطاوعا کان ینبغی ان یکتفی به
عن ما من الملحقات مثلا بشیء منها اذ هی المتضمنة لمعنی صار ومثلها ذکر صح
نحو تم التسعة بهذا عشرة بتضمین تم معنی صار والباء بمعنی مع او سببیة

اى صار التسعة مع هذا او بسببه عشرة تامة لانه معشرها ونحو هذا
كمل زيد عالما بتضمين كمل ذلك المعنى اى صار عالما كاملا فصار
كل من تم وكمل فعل ناقص والتسعة وزيد اسماهما وعشرة وعالما
خبراها وتامة وكاملا نعتاها وهذا الطريق غير المشهور وعندى
ان الاول من قبيل قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا والثانى من قبيل
قولهم لله دره فارسا وهكذا غير ذلك الذى ذكر ما يفهم منه معنى
الصيرورة نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا فانه عند الرضى بمعنى صار
مثل بشر وسائر النحاة على ان بشرا حال ومن مخالفة كلام الرضى الاقتصار
على معنى صار ولعله اخذه من الاقتصار عليه فى التمثيل فتامل واعلم
ان هذه الافعال يجوز ولا يمتنع تقديم اخبارها ولو جملا فى الاصح على
انفسها فضلا عن اسمائها اذ هو من قبيل تقديم منصوب الفعل عليه
وذلك مما لا كلام فيه الا ان يمنع مانع من التقديم نحو ما اى الفعل الذى
فى اوله ما نافية كانت او شرطية او استفهامية كسائر ادوات الشرط
والاستفهام الا الهمزة ٧ او مصدرية كما كان اختها فانه يمتنع التقديم عليه
لوجوب صدارة النافية والشرطية كبقية ادواتهما وامتناع تقدم معمول
صلة الحرف المصدرى عليه ولا فرق فى النافية بين ان تشترط للعمل كما
فى زال واخواتها وبين غيرها نحو ما كان زيد قائما وافهم استثناؤه
ان الممتنع التقديم على نفس الفعل بالتوسط بينه وبين ما وفيه
خلاف فبعضهم اجازه مطلقا ومنهم ابنا مالك وهشام فى شرح

٧ فانهما يجوزان يتوسط بينهما وبين الفعل صح

الكافية

الكافية والاوضح وقال ابو حيان هو الاصح وقيل عليه الاكثرون
فى غير ما دام وبعضهم منع مطلقا وبعضهم فرق بين ما يشترط
له النفى وبين غيره فمنع فى الاول واجاز فى غيره الا دام وهو
المصحح وعليه جرى المصنف لتلازم الفعل مع حرف النفى حينئذ
بحيث صارا كالشيء الواحد لكن على هذا ينبغى ان لا يختص ذلك
بما بل سائر حروف النفى كذلك وما سياتى من التمثيل والتبديل يفهم
الاقتصار على ما وان التقديم الممنوع عليها مع الفعل وخالف فيه
الكوفيون وابن كيسان فلا يجوز الا عندهم نحو قائما ما زال زيد
كما لا يجوز بلا استثناء نحو لا اكلمك حاضرا ما دام زيد وعند ابن
كيسان فقط نحو جالسا ما كان زيد ايضا لكن مع ذلك كلامه لا يخلو
عن كلام وافهم ايضا ان ليس مما يجوز التقديم عليه وهو مذهب الفراء
وقدماء البصريين ومنعه جمهور الكوفيين وبعض البصريين
واكثر المتاخرين كالمبرد والسيرافى والزجاجى وابن السراج والجرجانى
وابى على قياسا على عسى ورجحه ابنا مالك وهشام وسيبويه مرة
نسب اليه الجواز واخرى المنع بقى مما يمتنع تقديمه ايضا ما خفى اعرابه
كالاسم نحو صار عدوى صديقى لالتباسه بالاسم حينئذ وما حصر فيه
نحو انما كان زيد حاضرا وما تاخر فيه مرفوعه نحو كان زيد حسنا
وجهه للزوم الفصل بين العامل ومعموله باجنبى زاد النيلى وما اذا
كان الاسم ضمير شان وكذا يمتنع التقديم ان بدل ما النافية قبل

الفعل بان النافية نحو ان كان زيد الا قائما لما مر فى تعليق الافعال القلبية
من انها لها الصدر ايضا وان خالفه فى امتحانه ومما يترتب على امتناع
تقدم الخبر امتناع كونه مما يجب له الصدر كاسمى الشرط والاستفهام
لمعارضة وجوب الصدارة امتناع التقدم فلو وقع فى غيره وجب
التقديم نحو اين كان زيد واما ان بدل ما النافية بغيران كان نفى
بلم ويقاس عليها لما ولن فيجوز التقديم عليها لعدم لزوم الصدارة
نحو قائما لم او لما يزل زيد وجالسا لن يبرح عمرو ونحو ذلك واما لا
فاختلف فيها قيل يجب صدارتها فهى كما وقيل لا فكلن ولم وكانه لم
يذكرها اعتمادا على المقايسة كما اعتمد فى عدم ذكره تقديم الاخبار
على الاسماء فقط لذكره جواز ما هو ابعد وهو جائز فى جميعها ولو جملا
فى الاصح نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين لكنه قد يجب نحو يعجبنى
ان يكون فى الدار صاحبها اذ لا يتقدم على الناسخ لما مر ولا يتأخر
للضمير وقد يجب ولو على العامل كما اذا كان محصورا فيه نحو ما كان قائما الا
زيد وقائما لم يكن الا زيد او كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل
وعندك اصبح انسان او كان فيه ضمير لجزء الخبر بلا حرف مصدرى نحو كان
فى الدار صاحبها او فى الدار كان صاحبها او كان ان ومعمولاها لئلا تشتبه
بالمكسورة وبالجملة اخبار هذه الافعال ٥ كخبر المبتدا فى بعض الكلام ٥
وسيصرح فى بحث المعمول المنصوب من الباب الثانى بالمساوات وهنا
نذكر ما عليه خاتمة لا يفصل بصرى بين هذه الافعال وبين اسمائها بمعمول

الخبر

الخبر غير ظرف نحو كان عندك او فى البيت كان زيد جالسا ومن المتاخرين
من فصل كابن السراج والفارسى فاجازوا ما يقدم مع عامله نحو كان
طعامك الا زيد ومنعوا ما يقدم وحده واجازه الكوفيون مطلقا تمسكا
بمثل قوله ٥ قنافذ هداجون حول بيوتهم ٥ بما كان اياهم عطية عودا ٥
وخرج على زيادة كان او على اضمار الاسم ضمير شان كما هو ملتزم فى تخريج
كل ما اوهم ذلك اذا امكن تقديره وقدمر انه قد يقدر فى كان تتمة يعطى
لما تصرف من هذه الافعال ما لها من رفع الاسم ونصب الخبر وغير ذلك
نحو قوله ٥ وما كل من يبدى البشاشة كائنا ٥ اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ٥
والقسم الثانى من قسمى الفعل الناقص ما اى الذى او فعل ناقص يدل
وضعا تضمنا او التزاما على معنى القرب الاضافة بيانية والمراد ان جميع
افعال هذا القسم تدل على قرب الخبر من الاسم سواء كان موضوعا
لذلك ككاد او لازما كافعال الرجاء والشروع فانهما يستلزمان القرب
قال فى المفصل ان عسى لمقاربة اه على سبيل الرجاء ومثله فى شرح التسهيل
وفى المغنى انها بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب
عند الكوفيين واما استلزام الشروع القرب فلانه عبارة عن التلبس بجزء من
اجزاء الشيء وهل اقرب الى الشيء من التلبس بجزئه فهذا القرب يتنوع باعتبار
سببه ومنشائه ثلاثة انواع وذلك ان سببه اما رجاء حصول الخبر للاسم
وهو مدلول افعال الرجاء او الجزم باشراف الخبر على الحصول بلا شروع
فيه وهو لافعال المقاربة حقيقة او الجزم بالشروع فيه وهذا الافعال

الشروع فلا حاجة الى القول بالتغليب ويجوز كون ما بمعنى الافعال
وتذكير يدل باعتبار لفظها اى القسم الثانى الافعال الدالة على
معنى القرب وتلك الافعال تسمى افعال المقاربة لما قرب ذكره
او فيه تغليب او مجاز من قبيل تسمية الشيء باسم جزئه على ما قيل والحق
عندى كما قال بعض المحققين ان هذه الافعال ليست ناقصة اذ المقصود
منها نسبة الحدث اى القرب الى الفاعل ومجرد التوقف على المنصوب لا يوجب
النقص والا لزم كون الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة ولم يقل به احد
لكنها لما كانت تدل على قرب المبتدا من الخبر التزم ذكره فاشبهت الناقصة
والحقت بها ويؤيد ذلك قول سيبويه فى عسى عسيت ان تفعل كذا
فان هنا بمنزلتها فى قاربت وبمنزلة دنوت ان تفعل وقول البدر ابن
مالك الحق ان افعال المقاربة ملحقة بكان اذا لم يقترن الفعل بعدها
بان اما اذا اقترن بها فلا انتهى وانما افردت وجعلت قسما ثانيا مع كونها
ملحقة لمخالفتها فى بعض الوجوه منها ان تلك اخبارها عامة وهذه
لا تكون اخبارها فى الغالب الا فعلا مضارعا باعتبار كل واحد
وذلك ليدل على الحال والاستقبال المناسبين للقرب والرجاء والشروع
وشرطان يرفع ضمير الاسم ليتحقق انه هو الذى تلبس بالفعل او قاربه
لان هذه الافعال انما جائت لذلك الا عسى فيجوز ان ترفع السببى ومن
غير الغالب قد ياتى الخبر مفردا كقوله ٥ فابت الى فهم وما كدت آيبا ٥
وقوله ٥ لا تكثرن انى عسيت صائما ٥ وقد يكون جملة اسمية كقوله

٥ وقد جعلت قلوص بنى سهيل ٥ من الاكوار مرتعها قريب ٥
وفعلا ماضيا كقول ابن عباس رضى الله تعا عنهما فجعل الرجل اذا لم
يستطع ان يخرج ارسل رسولا وكل ذلك شاذ ثم هذه الافعال فى
الحقيقة ثلاثة انواع كما اشرنا اليه آنفا ما يدل على القرب وما يدل على
الرجاء وما يدل على الشروع فما يدل على الرجاء نحو عسى وهو فعل
على الصحيح للطمع والاشفاق كما قاله سيبويه غير متصرف لتضمنه
انشاء ما ذكر وهو من معانى الحروف التى لا تتصرف وانما قدم مع
القول بالحرفية ومع اصالة كاد تبعا لابن الحاجب وان كان تقديمه
لامر آخر لكن خالفه فى زيادة نحو ليوافق كثيرا من المحققين حيث
زادوا مع عسى حرى واخلولق بل زاد بعضهم اوشك ايضا وما ذكره
بعضهم من الزيادة على العشرين لم يقم دليل على كونها من هذا الباب
كما فى نكت السيوطى وهذا النوع خبره كما فى غيره الفعل المضارع لكن
فى حال كونه مقترنا مع ان المصدرية لتدل على الاستقبال المناسب
للرجاء اذ قد يبعد حصوله وهذا الاقتران يكون واجبا فى حرى
واخلولق غالبا فى عسى واوشك والقياس الوجوب ايضا لكن
قد سمع فيهما التجريد كما سيأتى والمقترن نحو عسى زيد ان يخرج
وحرى عمرو ان يأتى واخلولقت السماء ان تمطر واختلف فى مثل
هذا التركيب حيث يلزم على ظاهره الاخبار بالحدث وهو المصدر
المؤل من ان وصلتها عن الذات وهو زيد مثلا فقيل يقدر مضاف

اما فی جانب الاسم او مع الخبر ای عسی امر زید الخروج او عسی زید
صاحب الخروج وقیل بجوازه علی ظاهره مبالغة کما فی زید عدل وقیل
ان زائدة فلا یؤول بالمصدر لیلزم ما ذکر وقیل عسی تامة والمصدر
المؤول مشبه بالمفعول لاخبر فلا یلزم ما ذکر وهذا قول سیبویه وتابعیه
کما مر وفیما سوی المبالغة نظر کما فی الرضی ورضی بقول الکوفیین ان ان
وصلتها فی محل رفع بدل اشتمال ما قبله وعلی هذا تکون تامة ایضا تنبیه
اذا اتصل بعسی ضمیر رفع جاز فتح السین وکسرها والفتح اشهر وبه قرا
السبعة غیر نافع فبالکسر فی قوله تعالی فهل عسیتم ان تولیتم ومن غیر الغالب
قد تحذف ان من خبر عسی حملا علی کاد وخصه جمهور البصریین کما فی التصریح بالشعر
کقوله ٥ عسی الکرب الذی امسیت فیه ٥ یکون وراءه فرج قریب ٥
وسیاتی اوشک وقد تکون افعال هذا النوع غیر جری تامة تکتفی عن الخبر
بان مع الفعل المضارع فاعلا وتکون بمعنی قرب وهذا مذهب بعضهم
ففی المغنی المفهوم من کلامهم انها یعنی عسی فی هذه الحالة فعل تام انتهی
وقال ابن مالک هی ناقصة ابدا وان وصلتها فی موضع یسد مسد الجزئین کما
فی قوله تعالی الم احسب الناس ان یترکوا فاذا ولی ان والمضارع اسم ظاهر نحو
عسی ان یخرج زید جاز کون الظاهر فاعله والمصدر فاعل عسی تامة
وکونه اسم عسی وان یخرج خبرها علی التقدیم والتاخیر ومنعه الشلوبین
لضعف الفعل عن توسط الخبر وجاز کونه ایضا مبتدا مؤخرا خبره الجملة قبله
واسم عسی علی نقصها الفاعل یخرج ضمیر یعود علی زید المتقدم رتبة واذا

تقدم

تقدم ذلک علی عسی نحو زید عسی ان یخرج جاز اسنادها الی ضمیره
ناقصة والخبر ان یخرج واسنادها الی مصدر ان یخرج تامة ویظهر اثر
ذلک فی التانیث والتثنیة والجمع فعلی تاخر الاسم یقال علی الاول
عسی ان یقوم اخواک وعسی ان یقوم اخوتک وعسی ان تقوم هند
مثلا بلا ضمیر لان الاسم هو الفاعل وعلی الثانی عسی ان یقوما اخواک
وعسی ان یقوموا اخوتک وهکذا وعلی تقدمه یقال علی الاسناد
الی ضمیره هند عست ان تخرج والزیدان عسیا ان یخرجا والزیدون
عسوا ان یاتوا وعلی غیره هند عسی ان تقوم وهکذا بلا ضمیر فی عسی
وهذه لغة الحجازیین وبها جاء التنزیل قال تعالی لا یسخر قوم من قوم عسی
ان یکونوا خیرا منهم ولا نساء من نساء عسی ان یکن خیرا منهن وما قبلها
تمیمیة وما یدل علی القرب منه کاد وهو من الباب الرابع واوی العین ناقص
التصرف اتی منه الماضی والمضارع بالاتفاق وحکی ابن مالک اسم الفاعل
ایضا وخبره یاتی غالبا فعل مضارع مع فاعله کما فی غیره ویکون بلا ان
لدلالتها علی الاستقبال المنافی لما یدل علیه الفعل من القرب نحو کاد زید
یخرج وقوله تعالی یکاد زیتها یضیئ وقد یکون الخبر من غیر الغالب
مع ان نظرا الی الاصل وتشبیها بعسی کقوله ٥ قد کاد من طول البلی ان یمصحاه
واما مجیئه اسما مفردا فقد مر ومن هذا النوع کرب لانه فی الاصل بمعنی
قرب کما فی الرضی یقال کربت الشمس اذا دنت للغروب وهو بفتح الراء
افصح منه بکسرها ومن حیث الاستعمال مثل کاد فی وجهیه المتقدمین

وهما كثيرة تجرد خبره من ان وقلة دخولها عليه ومثله اولى بمعنى قارب كما
فى الرضى واما هلهل فهو وان كان بمعنى كاد ملحق بافعال الشروع فى لزوم
التجريد من ان لما فيه من المبالغة فى القرب وافعال الشروع اى فى الخبر هى النوع
الثالث وهى كثيرة اوصلت الى نيف وعشرين لكن المشهور منها ما ذكره المصنف
وهى سبعة طفق بفتح الفاء وكسرها ويقال طبق ايضا بالباء مكسورة فقط
وكان الاصل فى استعمالها ان يقال طفق زيد فى كذا وكذا اخذ الاصل فيه
ان يقال اخذ زيد فى الفعل من الباب الاول وانشأ فى الاصل من الافعال
المتعدية يقال انشأ زيد كذا اى اوجده ويقال انشى ايضا بابدال الهمزة
الفا واقبل اصله يعدى بعلى يقال اقبل فلان على الشئ اى توجه اليه
وهب ذكره فى التسهيل وقال فى شرحه هو غريب وهو فى الاصل ثلاثى
مضعف من الباب الرابع يتعدى بفى يقال هب البعير فى سيره اذا انشط
فيه وجعل فى الاصل يكون فعلا متعديا بمعنى اوجد نحو وجعل الظلمات
والنور وعلق بكسر اللام الغالب فيه التمام والتعدى بالباء وزاد ابن
مالك على هذه من افعال الشروع قام والرضى منها قرب وهما ايضا
الاصل فيهما التمام الا ان الجميع ضمن معنى كاد فاستعمل استعمالها لكن
بلفظ الماضى دون غيره الا ما حكاه الاخفش من يطفق يجلس ويفرح
طفوقا وطفقا والكسائى من البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه ('قولهم ان صح)
وجميع هذه الافعال على هذا التضمين اخبارها لكل واحد الفعل
المضارع كما مر فى افعال هذا الباب لكن هنه يجب ان تكون بلا ان لان (بلغ)

الشروع

الشروع يكون للحال وان للاستقبال فيتدافعان وبقى من افعال الباب
اوشك وهو وان كان فى الاصل بمعنى اسرع يقال وشك فلان فى السير اذا
اسرع فيه لكنه يستعمل استعمال عسى فيغلب اقتران خبره بان وربما
يكتفى بالمضارع معها تاما اوناقصا على ما مر من الوجوه فى عسى
فلا تغفل واما استعماله مثل كاد كما ذهب اليه ابن مالك وابن هشام
وغيرهما فمشكل لكثرة اقتران خبره بان لكن جمع الاستعمالين عندى
اكثر اشكالا بل لا معنى له كيف وهو يفيد ان هذا الفعل مرة يكثر اقتران
خبره بان ومرة يقل اذ فى كل من الاستعمالين الاقتران وعدمه ولا فرق
الا فى الاغلبية اللهم الا ان يكون بالنظر الى لغتين والجمع كمفصل الفعل
عن اخيه عسى من تعقيد ابن الحاجب خلافا لغيره فليتامل ومن تلك
الوجوه الموجبة لافراد هذه الافعال وجعلها قسما ثانيا مع الاول ان امها
كاد لا تزاد عند الجمهور ومنها ان المضارع الذى يكون خبرا لهذه الافعال
لابد ان يرفع ضمير الاسم بخلافه هناك ومنها ان تلك قد تقدم جواز
تقديم اخبارها على انفسها ولا يجوز بل يمتنع اتفاقا تقديم اخبار افعال
المقاربة على انفسها بل قيل لا يجوز على اسمائها ايضا لانحطاط رتبتها
وضعفها عن تلك لعدم تصرفها اذ لا تفارق صيغة الماضى الا خمسة
منها كاد واوشك جاء منهما المضارع اتفاقا بل كثر حتى قالوا مضارع
اوشك اعرف واوضح من ماضيها بل انكره الاصمعى وحكى ابن مالك
اسم الفاعل بقلة وابو حيان الامر واسم التفضيل منها وحكى جماعة

اسم فاعل كرب وقد ذكرنا ما فى جعل وطفق قريبا **خاتمة** اختلف
فى كاد بعد النفى فقيل هى وهو الصحيح وقيل نفيها اثبات مطلقا
كسائر الافعال صح
كان اثباتها نفى وخرجوا عليه اللغز المشهور وهو قوله

ایا علماء العصر ما هى لفظة ۵ اتت فى لسانى جرهم وثمود ۵
اذا استعملت فى صورة الجحد اثبتت ۵ وان اثبتت قامت مقام جحود ۵

والظاهر تخريجه على لو كما فى المغنى وقال بعضهم نفيها فى الماضى اثبات
وفى غيره كسائر الافعال متمسكين بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبقوله سبحانه لم يكد يراها **والثانى** من انواع العامل القياسى
التسعة **اسم الفاعل** وهو على ما يؤخذ من الكافية ما اشتق من
مصدر لما قام به على معنى الحدوث والتجدد ووجه تقديمه على
ما بعده ظاهر كتقديم بقية العوامل بعضها على بعض فليس فى
توجيهه كثير فائدة على ان ترتيب مثل هذه الانواع من قبيل الاصطلاح
الذى لا مشاحة فيه فلا نكلف القلم بتحرير ذلك ووجه تسميته وان
كان ظاهرا ايضا لكن وقع فيه خبط فاقول اسم الفاعل اسم لما وقع منه
الفعل وهذا هو وجه التسمية وهو موجود فى اكثر الافراد وذلك ان
الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة وقوع الفعل منه كالقائم والقاعد
وما لم يقع منه كالجاهل والمنكسر تبع له ولابد ان يجارى المضارع فى
الحركات والسكنات فوزن الثلاثى المجرد فاعل وغيره على صيغة
المضارع بميم مضمومة اوله وكسر ما قبل اخره نحو مخرج ومستخرج واما كان

حيث العمل

حيث العمل **فهو يعمل** وجوبا وان تأخر او عدل به عن صيغته الاصلية
عمل فعله المعلوم مطلقا لازما كان او متعديا بالشروط الاتية
لمشابهته المضارع على ما مر سابقا ولا يخالفه فى العمل الا انه يجوز اضافته
الى مفعوله وتدخل لام التقوية على معموله المتأخر عنه واذا كان خبرا
عن مثنى لا يعمل فى متقدم فلا يقال هذان زيدا ضارب وتاركه مثلا
بخلاف الفعل **والثالث** من الانواع المذكورة **اسم المفعول** وهو ما اشتق
من مصدر لما وقع عليه وتسميته بذلك مشاكلة لاسم الفاعل والاصل
المفعول به فحذف الجار واتصل الضمير والا فاسم المفعول هو المصدر لان
المفعول هو الحدث ولا يبنى من لازم الا بعد تعديته بالجار نحو ممرور به
واطرد صوغه من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره كاسم فاعله
بفتح ما كسر منه للخفة نحو مستخرج بفتح الراء وشذ نحو مضعوف ومحزون
ومحبوب من المزيد ويخالف اسم الفاعل فى العمل **فهو يعمل** جوازا **عمل فعله
المجهول** لازما كان او متعديا قياسا على اسم الفاعل ويجوز ان
يكون مرفوعه جارا ومجرورا نحو زيد ممرور به فان كان من متعد الى اكثر من
واحد رفع واحدا ونصب ما عداه لكنه يوافق فى الشروط ولذا جمعها وقال
شرط عملهما اى عند الجمهور **فى الفاعل** ولو حكما ليشمل نائبه على ان
الزمخشرى سماه فاعلا فلا بأس وهذا بالنظر الى **المنفصل** عن عامله
ولو ظاهر القوة باستقلاله **والى العمل فى المفعول به** لانفصاله عن
العامل فيحتاجان الى عامل قوى اما لغيرهما فلا يشترط ذلك وهو

ان لايكونا مصغرين ولا غيره اذا المتصل لايكون الامستترا لاختصاصه
بارزه بالفعل فهو كالاعتبارى المحض فيكفيه عامل ضعيف كالظرف
وبقية المفاعيل كالمطلق والمفعول له لدلالة العامل عليها تضمنا
او التزاما كذلك ووجه لتزام هذا الشرط ان المصغر كالموصوف اذ
نحو ضويرب ومضيريب تصغير ضارب ومضروب بمنزلة ضارب
ومضروب حقير وقد اشترط ان لايكونا موصوفين ايضا لمباينتهما
الفعل حينئذ لان الوصف من خواص الاسماء وقوله نحو جائنى ضارب
شديد لو لم يكن مثالا للموصوفين والمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين
لقلنا ان شديدا انما يوصف به الضرب لا الضارب فلا يكون ضارب
موصوفا حتى لا يعمل الا ان يقال بالمجاز فليفهم ثم انما يمنع الوصف عمل هذين
الاسمين اذا وصفا قبل العمل واما ان وصفا بعد العمل فان الوصف
لم يضر عملهما السابق عليه لوقوعه قبل ما يباينان به الفعل نحو جائنى
رجل ضارب غلامه شديد فى هذا الوصف مامر واجاز الكسائى
عمل المصغر والموصوف مطلقا مستدلا بقول بعضهم اظننى مرتحلا وسويرا
فرسخا وبقول الشاعر ☙ اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ☙
ذكرت سليمى فى الخليط المباين ☙ ورد بان فرسخا ظرف وقدمر ما فيه وان فرخين منصوب بفقدت مقدرا
وكلام بعضهم يقتضى ان الكسائى انما يجيز العمل اذا وصف بعده وقيل
جواز عمل المصغر مذهب الكوفيين سوى الفراء ووافقهم ابن النحاس واجازه
بعضهم فيما لم يحفظ له مكبر ومنه قوله ☙ ترقرق فى الايدى كميت عصيرها ☙

بحر كيت ورفع عصيرها وبه قال ابن عصفور ثم اعلم ان هذين الوصفين
ان كانا مقترنين باللام الموصولة او المعرفة كما فى قول على ما سبق تحقيقه
لايشترط لعملهما فيما ذكرا ولا غير ما ذكر ثانيا من انتفاء التصغير
والوصف فيعملان مطلقا وان كانا بمعنى الماضى نحو الضارب مبتدا
غلامه فاعله عمرا مفعوله وهكذا المكسو عبده جبة امس متعلق به عندنا
خبر لوقوعهما موقعا يجب فيه تاويلهما بالفعل بل كل منهما فعل فى
صورة الاسم لان اللام المذكورة اسم فى صورة الحرف ولانتفاء ما ذكر فيهما وانما عملا كذلك صح
اذا كانت للعهد يبطل العمل معها كما تبطله على القول بانها معرفة وما تقرر
من العمل مطلقا هو المشهور الذى عليه الجمهور وذهب ابو على والرمانى
الى ان العمل مع اللام مخصوص بالمضى وعن المازنى ان المنصوب بعد
اسم الفاعل بفعل مقدر ويقاس عليه اسم المفعول والمرفوع لان اللام لابه صح
عنده حرف تعريف وقال الاخفش المنصوب مشبه بالمفعول به وفيه ما فى
مذهب المازنى فتفطن واما ان كانا اى ذانك الاسمان مجردين منها
اى من اللام فانه يشترط لعملهما فى مامر حينئذ شرط اخر وهو الاعتماد
على احد اشياء اما على المبتدا ولو مقدرا نحو زيد ضارب ابوه عمرا
وقاتل غلامه اخاه فى جواب كيف زيد او منسوخا نحو كان زيد ضاربا
اخوه بكرا ان زيدا مكرم عمه عمرا ظننت بكرا غالبا جده خالدا بل اجاز
بعضهم الاعتماد على ان وحدها فاجاز ان قائما زيد كذا نقل السيوطى
او على الموصوف نحو جاء رجل ضارب ابنا باه وقد يكون مقدرا

كقوله تعـ مختلف الوانه اى صنف ومنه ياطالعا جبلا ونحوه او على ذى الحال مذكورا كان نحو جائنى زيد راكبا غلامه او مقدرا نحو ضاربا عبده فى جواب كيف رايت زيدا او على الاستفهام سواء بحرف نحو اقائم الزيدان ام باسم نحو كيف جالس العمران وسواء ذكر كما ذكر او قدر نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه او على النفى باى اداة كان ايضا كما يقتضيه الاطلاق وانما مثل بالحرف فقط نحو ما قائم الزيدان اكتفاء بالاشهر لقربه من المبتدى وما بالاسم نحو غير مضروب البكران وبالفعل نحو ليس ضارب الزيدان ومن النفى نحو انما ضارب الزيدان وانما اشترط ما ذكر ليزداد شبههما بالفعل ويقويان على العمل لغلبة دخول النفى والاستفهام على الفعل والاسناد الى غيره من خواصه وخالف فى ذلك الكوفيون والاخفش فاجازوا العمل بلا اعتماد على شيء مما ذكر مستدلين بقوله

٥ خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ٥ مقالة لهبى اذا الطير مرت ٥

ولا حجة فيه لاحتمال الخبرية على التقديم والتاخير وخبير كظهير مما يستوى فيه المفرد وغيره ويشترط لذين الاسمين ايضا اذا كانا من المتعدى فى جواز نصبهما المفعول به مع الاعتماد المذكور الدلالة على زمن الحال ولو تقديرا او على زمن الاستقبال ليتحقق المشابهة للمضارع لفظا ومعنى وخالف الكسائى فى هذا ايضا وتبعه هشام وابو جعفر وجماعة فاجازوا عمل ما يدل على الماضى متمسكين بقوله تعـ وكلبهم باسط ذراعيه ولا حجة لهم فيه لانه على تقدير حكاية الحال بدليل ان واو

وكلبهم

وكلبهم للحال ويؤيده قوله تعـ ونقلبهم بصيغة المضارع وما اختاره الرضى مخالفا لظاهر كلام النحاة ان الاولى ان لا يشترط مع الاعتماد الحال او الاستقبال لم يرض به المحققون فقد صرح فى المغنى بان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل فليراجع وما افهمه كلامه من ان رفعهما الفاعل لا يشترط له ما ذكر متفق عليه فى الضمير المستتر الا من شذ وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وجماعة فى الظاهر ومثله المنفصل وذهب ابن جنى والشلوبين واكثر المتاخرين الى الاشتراط فيه تنبيه هذا الذى ذكر بالنسبة الى اسم المفعول انما صرح به المتاخرون كابى على ومن بعده واما المتقدمون فليس فى كلامهم ما يدل عليه كما صرح به الرضى ثم اذا تحققت الشروط لا يجب النصب كما اشرنا اليه بل تجوز الاضافة ايضا وقرئ بهما قوله تعـ ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا اخر وجب نصبه نحو انت كاسى زيد ثوبا ومعلم الرجل عمرا كريما الان او غدا ومحل جواز الوجهين كما نبه عليه ابن هشام فى تعليقته غير الضمير المتصل مع اسم الفاعل المعرب بالحركات والا فيجب الاضافة نحو هذا مكرمك الا عند الاخفش وهشام فمحله نصب وايضا يجوز اضافة اسم المفعول الى مرفوعه بعد ازالة النسبة عنه الى المستتر وحينئذ يجوز نصبه ايضا كما فى الصفة المشبهة ويجب اضافة ما لا يعمل ونصب ما عدا المضاف اليه من الثانى والثالث بفعل مضمر او اسم فاعل منون نحو هذا معطى زيد

درهامس ويجوز فى تابع المجرور الجر والنصب على اللفظ والمحل
او بعامل مقدر ويتعين الثانى فى تابع مجرور غير العامل وتثنيتهما
وجمعهما اى المثنى والمجموع تصحيحا او تكسيرا مذكرا او مؤنثا من هذين
الاسمين بل من الاوزان الآتية ايضا يعملان بالشروط المتقدمة كمفردهما
فى الاصح وقال السيوطى نقل صاحب البسيط وابن ابى الربيع عن سيبويه
والخليل وجماعة من النحويين انه لا يعمل الا المفرد وجمع التكسير وكلام
الزنجانى فى الكافى يدل على رجحان عمل الجمع المصحح على المكسر بل منع
ابن هشام عمل المكسر لعدم جريانه على المفرد كالسالم ومن اعمال الجمعين
قوله تعالى والذاكرين الله وقوله سبحانه هل هن كاشفات ضره والمثنى
كقوله ٥ الشاتمى عرضى ولم اشتمهما ٥ والناذرين اذا لم القهما دمى ٥
وقد يحذف نون الجمع من غير اضافة تخفيفا كما فى قوله تعالى والمقيمى الصلاة
فى قراءة النصب وكذا المذكور من اسمى الفاعل والمفعول فى العمل بالشروط
السابقة وفى تساوى المفرد وغيره امثلة المبالغة وهى ثلاثة اوزان
باتفاق البصريين وسيبويه واثنان عند جمهورهم معه فهى خمسة
وكلها عاملة على الصحيح بالحمل على اصلها لانها من مبالغة اسم الفاعل
فتفيد ما يفيده مكررا مع انها قد سمع اعمالها وهى فعال بالفتح والتشديد
نحو اما العسل فانا شراب بنصب العسل والثانى فعول بلا تشديد نحو قوله
٥ ضروب بنصل السيف سوق سمانها ٥ اذا عدموا زادا فانك عاقر ٥
وهذان اكثر استعمالا والثالث مفعال بالكسر وهو اقل منهما نحو انه

لنحار

لنحار بوائكها وبعده فعيل كسميع نحو ان الله سميع دعا من دعاه
خامسها فعل بفتح فكسر وهو اقل الجميع كقوله ٥ اتانى انهم مزقون عرضى ٥
فان لم تكن للمبالغة كان تكون للنسبة نحو تمار لبيع التمر وكذا مفوال للقول
او لغيرها نحو كريم وفطن لم تعمل لانتفاء بدليتها عن فاعل وهذا كله
عند البصريين وعملها عندهم مشروط بما مر من الشروط فقوله ولا يشترط
فى عمل هذه الثلاثة التى ذكرها بل الا ثنان الاخران كذلك فكلها تعمل وان
لم يكن فيها ال ولا معنى الحال والاستقبال تبع فيه الرضى الموافق فيه
ابن خروف وشيخه ابن طاهر محتجين بالسماع وانها قوية بالمبالغة ورد
بان المبالغة بعدة من شبه الفعل وما سمع محمول على حكاية الحال
ومنع المازنى والزيادى والمبرد وكثير من البصريين اعمال فعيل وفعل
ولهذا تركهما المصنف ومنع ابو عمرو والجرمى فعيل فقط والكوفى الجميع
نظرا الى انها لا تجارى الفعل لزيادتها عليه بالمبالغة وقضية ذلك انها
ليست من اسم الفاعل وردوا بانها كاسم الفاعل الجارى الذى من المبالغة
نحو مغلق الابواب كذا يؤخذ من كلام الكافى تتمة كون الامثلة خمسة
هو المشهور بين الجمهور والحق ابن ولاد وتبعه ابن خروف كما نقله السيوطى
بها فعيلا مشددا نحو زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام والحق بعضهم فعالا
بالضم والتشديد نحو حسان والرابع من الانواع التسعة الصفة المشبهة
يجوز ان تقرأ اسم فاعل من الافعال واسم مفعول من التشبيه وشبهها
باسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وصاحبه وقبول التذكير والتانيث

والتثنية والجمع بخلاف الجوامد واسم التفضيل وهى على ما قال ابن مالك
فى شرح الكافية الصفة المصوغة من فعل لازم صالحة للاضافة الى ما هو
فاعل فى المعنى ورجح على ضبطها بالدلالة على الثبوت وبمباينة المضارع
فى الوزن بما ذكره هناك واعترض عليه من وجوه اجاب عنها ابن هشام
فى تعليقه على الالفية فلتراجع وحيث اشبهت هذه الصفة اسم الفاعل فهى
تعمل عمله فتنصب المفعول به كما ينصبه لكنها على التشبيه به ولا يتقدم
عليها لا كما قال عمل فعلها لان فعلها لازم كما اشرنا اليه انفا ففى كلامه ما لا يخفى
على الناقد ثم هذه الموافقة العملية انما تكون بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل
على ما مر من الاعتماد لكن على الموصول لا يتاتى هنا ومن انتفاء الوصف
والتصغير غير معنى الحال والاستقبال المشترط فى عمل اسم الفاعل
فانه اى هذا المعنى بالنسبة الى الصفة المذكورة لا يشترط لعملها النصب
لعدم تأتيه فيها اذ هى للثبوت فتدل على الحال الدائم نحو زيد حسن
وجهه برفع الوجه على الفاعلية ونصب على التشبيه بالمفعول به وجره
بالاضافة فظهر مما تحرر ان الصفة المشبهة توافق اسم الفاعل فى خمسة
امور او ستة وتخالفه من وجوه اوصلها بعضهم الى سبعة عشر اشير الى
خمسة او ستة منها مع تلك الامور السابع ان الغالب فيها عدم مجاراة
المضارع وهو لازمة فيه الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر ان معمولها
لا يكون الا سببيا وانه لا يفصل مرفوعا او منصوبا ولو بظرف وانه لا يتبع
بصفة قاله الزجاج وبعض المغاربة وانه لا يراعى له محل بالعطف ولا بغيره

وهو قد يكون معموله اجنبيا ويفصل باتفاق ويتبع بجميع التوابع ويراعى
له عند مشترط المحرز محل كما فى المغنى الثانى عشر امتناع حذفها وبقاء
معمولها لانها لا تعمل مؤخرة وما هو كذلك لا يفسر عاملا فلا يتاتى فيها
باب الاشتغال بخلافه الثالث عشر يقبح حذف موصوفها واضافتها
الى سببيه نحو مررت بحسن وجهه ويحسن فيه نحو مررت بقاتل ابيه الرابع
والخامس والسادس والسابع بعد العشر انها تؤنث بالالف ويستحسن
اضافتها الى فاعلها معنى ولا تتعرف بالاضافة مطلقا وال فيها معرفة بخلافه
فانه يؤنث بالتاء وقد يتعرف بالاضافة كما اذا كان بمعنى الماضى وال فيه
موصولة ويضعف اضافته الى مرفوعه خاتمة عمل هذه الصفة يتصور فى
اثنين وسبعين صورة وذلك انها اما معرفة او نكرة ومعمولها اما مرفوع
او مجرور او منصوب فهذه ستة من ضرب اثنين فى ثلاثة والمعمول
المذكور اما مع ال وهو واحد نحو الوجه واما مضاف وهو ثمانية الى ضمير
الموصوف كوجهه والى مضاف اليه كوجه ابيه والى معرف بال كوجه الاب
والى مجرد كوجه اب والى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت
بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والى ضمير معمول صفة اخرى نحو
مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والى الموصول والى موصوف بجملة
واما مجرد عنهما وهو ثلاثة الموصول والموصوف المذكوران والمجرد
عن اللام نحو وجه فهذه اثنى عشر نوعا للسببى تضرب فيها تلك الستة
تبلغ اثنين وسبعين يمتنع منها ما يلزم فيه اضافة ما فيه ال الى الخالى

منها ومن اضافته لتاليها او لضميره وهى تسعة وفى الباقى ما يقبح
ومايضعف والتفصيل فى الكتب المفصلة واوصل بعضهم الصور
الى اربعة عشر الف ومأتين وستة وخمسين فلينظر التصريح ونحوه
والنوع الخامس من الانواع المذكورة اسم التفضيل اخره لعدم نصبه
مطلقا وعدم اطراد رفعه الظاهر وقدمه على الاربعة ليوافقه مع
المشتقات وانما عده من القياسى نظرا الى رفعه المستتر ونصبه
غير المفعول به على ما سيأتى والى جره لبعضه او كله وهو ما بنى على
افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل ومنه خير وشر اذ الاصل
اخير واشر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ولمخالفة المشتق من
الافعال وربما استعملا على القياس كقرائة بعضهم من الكذاب الاشر
بفتح الشين ونحو بلال خير الناس وابن الاخير واما قوله وحب شيئ الى الانسان ما منعا
فضرورة ولا يبنى الا من فعل ثلاثى متصرف تام مثبت يقبل التفاضل
مبنى للفاعل الوصف منه على غير افعل فعلاء وما خالف هذا فشاذ
فان اريد بناؤه من غير ما ذكر جيئ باشد ونحوه مميزا بمصدر الفعل
المتوصل اليه ويستعمل بمن ولو مقدرة فيكون مفردا مذكرا كالمضاف
الى نكرة واما المضاف الى معرفة ففيه وجهان وبال فيطابق لا غير ولا يجمع
بين من وغيرها وما ورد بخلاف ذلك مؤول ولما لم يوجد فعل بمعنى
اسم التفضيل يفيد الزيادة وبعد شبهه باسم الفاعل بلزوم الافراد
والتذكير عند تجرده الذى هو الاصل فيه وغيره محمول عليه ضعف
جواب لما

عن العمل

عن العمل فى معمول قوى فلذا لا ينصب المفعول به ولو مضمرا لقوته
فيعدى اليه باللام او بالباء او بالى نحو زيد اوعى للعلم واعرف بالفقه
واحب الينا هذا هو الاصح واجاز بعضهم على ما نقله ابن هشام فى
حواشى التسهيل عن صاحب المسعودى نصبه اياه مطلقا وبعضهم
ان اول بما لا تفضيل فيه واستحسنه الدمامينى وضعفه ابو حيان
فقوله تبعا للرضى واضرابه بالاتفاق منظور فيه وما اوهم ذلك كقوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالته وهو اعلم من يضل عن سبيله فناصبه
فعل مقدر من جنسه كيعلم وعلى ما هو لا يرفع هذا الاسم فى لغة الجمهور
فاعلا غير المستتر لانه لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج عاملا قويا وحج
فرفعه الفاعل الظاهر لا يطرد فى غير ما حكاه سيبويه عن بعضهم
من نحو مررت برجل افضل منه ابوه بجر افضل الا فى مسئلة الكحل وذلك
اذا صار الاسم بمعنى الفعل الماضى بان يصح وقوع فعل بمعناه
وضابطها ان يكون اسم التفضيل وصفا سببيا لاسم جنس كالرجل
فى المثال الاتى وهو فى الحقيقة وصف لمتعلق بكسر اللام وهو سببى
بهذا المعنى واما كونه اجنبيا على ما قيل به فهو بمعنى انه لا يتصل بضمير
ما اى ذلك الشيئ الذى جرى اسم التفضيل عليه وكان نعتا له
او حالا منه او خبرا عنه وانما اشترط ذلك ليكون له ما يعتمد عليه
وما يتعلق به ذلك المعتمد عليه فيتيسر عمله لانحطاط رتبته عن الصفة
المشبهة فضلا عن اسم الفاعل وهذا السببى المتعلق هو الظاهر

المرفوع كالكحل في المثال وشرطه حال كونه مفضلا باعتبار التعلق با
جرى عليه اسم التفضيل على نفسه باعتبار تعلقه بشيء غيره كزيد
بالنظر الى المثال ان يكون متحدا بالذات ليخرج اسم التفضيل عما هو الاصل
فيه من التغاير بين المفضل والمفضل عليه ذاتا فيسهل خروجه عن المعنى
التفضيلي باشتراط كونه منفيا لتوجه النفي الى القيد الذي هو الزيادة
فيكون حينئذ بمعنى الفعل كاحسن بمعنى حسن وقيس بالنفي النهي
والاستفهام فهذا المرفوع مشترك التعلق بين اسم التفضيل وبين
ما بعد من التفضيلية فيكون واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار وذلك
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان رجلا
هو الشيء الذي جرى عليه اسم التفضيل اى احسن بطريق النعتية
والسببي المتعلق هو الكحل وهو مفضل باعتبار كونه في عين الرجل على
نفسه باعتبار كونه في عين زيد ولاشتهار هذا المثال في كلامهم عرفت
المسئلة بمسئلة الكحل والاصل فيها ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين
اولهما للموصوف والثاني له وقد يحذف الثاني فتدخل من اما على الظاهر
نحو من كحل عين زيد او على محله نحو من عين زيد او ذي المحل نحو من زيد
وقد تقدم العين فيقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولم يقع
مثل هذا التركيب في القران وجاء في كلامهم ما احد احسن به الجميل من زيد
وانما لم يعرب المرفوع مبتدا واسم التفضيل خبره لئلا يلزم الفصل بين
افعل ومن باجنبي هو المبتدا وصورة تقديم العين من فروع تلك

الصورة

الصورة فتحمل على اصلها وبالجملة هذه المسئلة مما افرد بالتاليف • فلا
يمكن استيفاء الكلام عليها في هذا التصنيف ٥ هذا وما مر في عمل هذا الاسم
من خلاف وقيود انما هي في نصب المفعول به ورفع الظاهر ولا فقد
اتفقوا على انه لا يعمل في غيرهما بلا قيد فيرفع المستتر وينصب الحال والتميز
والظرف لاكتفائها بادنى عامل كامر ويأتي لكن قد قالوا ان اسم التفضيل
لا يعمل في المفعول المطلق ايضا ففي تثنية الضمير ما لا يخفى تنبيه قد يجرد
هذا الاسم عن التفضيل ويستعمل بدون من ولا اضافة ولا لام ومنه قوله
تعا وهو اهون عليه وقولنا الله اكبر وقول الشاعر

٥ ان الذي سمك السماء بنى لنا ٥ بيتا دعائمه اعز واطول ٥

ونحو ذلك ثم اذا استعمل بمن على ما هو الاصل فيه لاقتضائه اياها وضعا
فهي ابتدائية على الصحيح وتميزه عن الوصف كاحمر وافكل فكانها من
تمام الكلمة ولهذا لا يفصل بينهما الا بمعموله على قلة والسادس من انواع
العامل المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل سمي به لكونه محل
صدور الفعل واخذه منه ومصدر الثلاثي المجرد سماعي وغيره قياسي
ويعمل عمل الفعل المشتق منه مضافا كان او منونا او مع ال لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا للتشبيه فيرفع الفاعل وينصب المفعول ان تعدى
والا فبالحرف بلا اشتراط حال او استقبال لقوة المناسبة المذكورة
ولكن شرط عمله الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به الصريح
صحة تقديره بالفعل وان او ما المصدريتين عند الجمهور وقال ابن مالك

فى كثير من كتبه وفاقا للاكثرين ذلك غير لازم بل قد يفصل ربا الفعل
وحله كما فى قولهم سمع اذنى زيدا يقول ذلك وذكر بعضهم لذلك
شروطا اخر ذكر المصنف اثنين منها ان لا يكون مصغرا فلو صغر
لم يعمل لمباينة حالة الاشتقاق والثانى ان لا يكون موصوفا لانه مع
معموله كالصلة مع الموصول لكن هذا اذا كان قبل تمام العمل فلو وصف
بعده لم يضر ولو قال ولا متبوعا كان ٧ بل قال ابن هشام عن ابن اولى ٧ صح
مالك انه الصواب لان غير النعت مثله فى ما ذكر وترك كثيرا منها كانه
معتمد على انه يقاس على ما ذكره بناء على ان كلا منهما يقوى جانب الاسمية
وما هو كذلك يبطل العمل لبعيده عن الفعل فمن المتروك ان لا يكون
محدودا بالتاء للمباينة المذكورة معها وشذ قول الشاعر
٥ يحابى به الجلد الذى هو حازم ٥ بضربة كفيه الملا نفس راكب ٥
ومنه المثنى فى قول ومنها ان يفرد فلو جمع لم يعمل عند الجمهور واعمله
ابن هشام تبعا لابن عصفور وبعضهم اعمل المكسر دون غيره كقوله
٥ قد جربوه فما زادت تجاربهم ٥ ابا قدامة الا الحزم والفنعا ٥
شاذ على الاول دون غيره ومنها ان لا يكون محذوفا ولذا ضعف
تعلق بسم الله بابتدائى مقدرا ومنها ان لا يكون مضمرا لفقد
المصدر حقيقة فى هذين واعمله الكوفيون متمسكين بقوله
٥ وما الحرب الا ما علمتم وذقتم ٥ وما هو عنها بالحديث المرجم ٥
وحكم المانع بالشذوذ وخامس المتروكة الذى هو سابع المذكورة

انه لا يفصل

ان لا يفصل باجنبى لما مر من انهما كالصلة والموصول فلا يعمل حينئذ
ولو بالظرف ولهذا منع تعلق يوم تبلى السرائر برجعه لفصله بالخبر
وزيد ثامن وهو ان لا يتأخر عن معموله غير الظرف كما سيأتى فهذه مع
صحة تقديره السابق تسعة شروط وان صرح بان لا يكون مفعولا
مطلقا صارت عشرة كاملة هذا ما على العمل المصدر من الشروط عند
الجمهور واما ان لا يكون مقترنا بواو الحال فلم ار من ذكره فى الشروط
ولا ادرى من اين اخذه المصنف الا ان قول الرضى ولتقديرهم له بالفعل
وان اوهم بعض غير المحققين انه لا يعمل بمعنى الحال لتعذر تقديره
اذن بان وذلك غير لازم فانه قد يقدر بالفعل وما كما اشرنا اليه
قال ابن مالك فى شرح الكافية فاذا اريد به الحال قدر بما المصدرية
والفعل ولم يقدر بان لان مضمونها لا يكون حالا وقدر سيبويه ان
المشددة مع ضمير الشان فتشمل الازمنة الثلاثة لكن قوله ولا معرفا باللام
تبع فيه الكوفيين وجماعة من البصريين منهم ابن السراج حيث منعوا
اعمال المصدر مع الالف واللام والصحيح ما عليه سيبويه واكثر البصريين
وعامة المتاخرين من الاعمال لكن بقلة وقال قوم ان عاقبت اللام الضمير
نحو انك والضرب خالدا المسيئ عمل والا لا واختاره ابو حيان
وابن طلحة والطراوة واعمله الفارسى على قبح وهى فيه معرفة عند الجميع
الا ما نقله ابو حيان عن صاحب الافصاح انه قائل ينبغى ان يدعى
زيادتها واذا علم ما ذكرنا فقوله فى تقييد الاخير كما هو الظاهر عند

الاكثر ليس بظاهر ورجوعه للجميع وان احتمل كما نتج من بعض الافكار
بعيد اذ لا مخالف في اشتراط انتفاء التصغير والموصوفية وعدم
اشتراط انتفاء الاقتران بوا والحال كما مر فيما علقنا ولما كان المفعول
المطلق لا يقدر بالفعل وحرف المصدر اشترط لعمله ان لا يكون مفعولا
مطلقا وعبر المصنف عن ذلك بقوله ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا
وانما اطنب بذكر الانواع ولم يكتف بالجنس خشية توهم ان مطلقا للاطلاق
كما قيل مع ان العدد والنوع من المحدود والموصوف الممنوع عملهما كما مر
فالمفعول المطلق لا يعمل مطلقا سواء كان مع ذكر الفعل العامل به نحو ضربت
ضربا وهذا بحسب الغالب اذ يجوز ان يكون العامل اسما او كان بدونه
اى بدون ذكر العامل نحو ضربا والحال الفعل اى العامل الغير المذكور مراد
بان يكون غير لازم الحذف ومن ثم كان نصب صوت حمار في قولهم مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار بفعل مقدر لا بما قبله وهذا لا خلاف فيه
واما ان كان الفعل العامل او الاسم لازم الحذف بان يكون المصدر
بدلا عنه فيعمل المصدر لا المحذوف على ما ذهب اليه سيبويه والاخفش
وتبعهما ابن مالك وهو الراجح لقيامه حينئذ مقام الفعل ونيابته
عنه مجازا لانه لما لم يجز اظهاره معه كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه كان
كالبدل منه حتى كانه هو فيستتر فيه الضمير ويقدم عليه المعمول كما
في الفعل وقال السيرافي كما في الرضي العامل الفعل المقدر وفيه ايضا
ان الظاهر جريان الخلاف في المفعول المطلق المحذوف عامله مطلقا جوازا

اووجوبا وهل يقاس عمل هذا المصدر الواقع بدلا من الفعل او يقصر
على السماع فيه كما في شرح التسهيل ثلاثة مذاهب الاول مذهب
الاخفش والفراء وبه قال ابن مالك انه يقاس في الامر كما في قوله
٥ فندلا زريق المال ندل الثعالب ٥ وفي الدعاء نحو سقيا ورعيا
زيدا فانه بتقدير سقى الله ورعى الله وكذا الاستفهام والتوبيخ
والخبر المراد به الانشاء او الوعد وفي كلام سيبويه ما يشعر بقياس
الامر والدعاء والانشاء والتوبيخ من هذه الانواع المذهب الثاني
القياس في الامر والاستفهام فقط الثالث القصر على السماع في جميع
هذه الانواع ومن خواص المصدر انه يجوز حذف فاعله بلا نائب عنه
كقوله تعالى او اطعام في يوم لان طلبه للمرفوع عقلي لا وضعي كالفعل
فلا يحتاج الى ذكره كاحتياج الفعل اليه اذ الواضع نظر في المصدر
الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فوضعه له مطلقا من غير نظر الى
ما يحتاج اليه في وجوده بخلاف الفعل وما اشتق منه ولذلك
لا يجوز هنا لكنه اى حذف الفاعل في غير المصدر من المشتقات
وهذا احد وجهين ذكرا في الفرق بين المصدر وفعله والثاني انه
اختلف في رفعه نائب الفاعل والصحيح جوازه واليه ذهب
البصريون وتبعهم ابن مالك في تسهيله ولا خلاف في رفع الفعل
ولا يذهب عليك ان حذف الفاعل على ما ذكره غير واحد من
المحققين جائز في مواضع متعددة هذا واحد منها والثاني الاستثناء

المفرغ نحو ما قام الا زيد الثالث افعل التعجب عند ذكر مثله نحو
نحو اسمع بهم وابصر اى بهم الرابع الفعل المسند الى ضمير الجماعة او الى ياء
مؤكدا بالنون نحو لتضربن او اضربن يا زيدون ولتضربن يا هند (المخاطبة صح)
ومن هذا القبيل الفعل المسند الى ما ذكر او الى الف الاثنين اذا لاقا
ساكنا نحو اضربا الرجل يا زيدان واضربوا القوم يا زيدون واضربي
النساء يا هند ومن الحذف المذكور ما يقوم مقامه حالان للتفصيل
نحو فتلقفها رجل رجل اصله فتلقفها الناس رجلا رجلا اذ يصدق
انه بلا نائب اصطلاحا وذكر الامام السيوطي فى نكته ان ما ذكر فى المصدر
ليس من باب الحذف بل من قبيل الاستتار وهو مخالف لما عليه عامة
النحاة وذلك ان المصدر لا يضمر اى لا يستتر فيه فاعله المضمر عندهم
على ما صرحوا به لعدم اقتضائه وضعا كما مر آنفا او لما يلزم من اجتماع
تثنيتين او جمعين فيما اذا اضمر فيه للمثنى وللجمع اذ نفس المصدر يثنى
ويجمع ايضا هذا ان ذكر العلامتان وان ذكرت واحدة التبس المراد
فتفطن تنبيه نقل عن ابن مالك فى سبك المنظوم ان الفرق بين
الاضمار والحذف يظهر فى التثنية والجمع ومن خواصه ايضا انه لا يتقدم
معموله عليه ولو ظرفا عند الجمهور لتأويله بالموصول الحرفى مع صلته
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما نحو قوله تعالى فلما بلغ معه
السعى ولا تأخذكم بهما رافة فيقدر فيهما فعل عامل وادعى التفتازانى
كالرضى جواز تقدم الظرف لكن على قول التفتازانى لا يحتاج الى التأويل

بلغ

لاكتفائه

لاكتفائه برائحة الفعل والرضى يقول لابد من التأويل ولا يلزم ان يكون
حكم المؤول بشيء لحكم ما اول به الا يرى ان اكثر احكام الفعل لا توجد فى
المصدر الصريح وقد ذكر الامام السيوطى فى الاشباه والنظائر الفرق
بين المصدر الصريح والمؤول من ان وان وصلتهما من اثنى عشر وجها فليراجع
تتمة يضاف المصدر الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه وكذا الى المفعول
لكن انما يكثر ذلك مع ترك الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير
واما مع ذكره فقليل ولا يختص بالضرورة فى الاصح بدليل قوله صلى الله
عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا بل قد يضاف الى الظرف
توسعا نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا ويجوز فى تابع المجرور
باضافته الجر على اللفظ وهو كما قال الرضى اكثر واقيس لقصد المشاكلة (هو صح)
فى ظاهر الاعراب والرفع والنصب ايضا على المحل نحو عجبت من ضرب
زيد الظريف بالجر والرفع ومن اكل الخبز واللحم بالاوجه الثلاثة فى
المعطوف بجواز تقدير المصدر بالفعل المجهول مع حرف المصدر فى الاصح
والظاهر هنا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وهو الاجراء فى
جميع التوابع ومنع سيبويه ومحققوا البصريين الاتباع الا على اللفظ
وابو عمرو النعت والتوكيد دون العطف والبدل ومحل جواز الاتباع
فى اللفظ والمحل اذا لم يمنع مانع والا فيجب فى نحو عرفت قربك وزيدا اعادة
المضاف ويتعين المحل الا لضرورة كما فى نكت السيوطى فى المفعول الضمير
نحو يعجبنى اكرامك زيد وعمرا ثم كما يعمل مضافا وهو اكثر يعمل منونا

وهو اقيس لمشابهته الفعل بسبب كونه نكرة ومع ال لكنه ضعيف قليل
كما اشرنا اليه بل قيل بشذوذه ولم يات منه فى كلامه تعـ الا فى لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم على احتمال فى من وجزم فى بالسوء فافهم
هذا المقام خاتمة كما يعمل المصدر يعمل اسمه وهو كما فى التسهيل ما دل
على معنى المصدر وخالفه بعلمية وبخلوه عن بعض ما فى فعله لفظا
وتقديرا دون عوض لكن عمله قليل عند الكوفيين والبغداديين وقال بقلة صح
الصيمرى شاذ وانكره البصريون اصلا وهذا اذا لم يكن علما ولا اوله
ميم والا فالعلم نحو يسار وسبحان لا يعمل اتفاقا والميمى نحو قوله
ه اظلوم ان مصابكم رجلا ه اهدى السلام تحية ظلم ه
يعمل كذلك اذ هو مصدر فى الحقيقة واطلاق الاسم عليه مجاز والعامل بلغ
السابع من العوامل التسعة الاسم المضاف اضافة لفظية او معنوية وهو
من هذه الحيثية انما يعمل فى المضاف اليه الجر فقط وهذا مذهب سيبويه
والجمهور وهو الاصح من ثلاثة مذاهب او اربعة بدليل اتصال الضمير
المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله ثانيها مذهب الاخفش ان
العامل الاضافة نفسها ثالثها لابن مالك الحرف المقدر رابعها
معنى اللام والاضافة لغة الاسناد يقال اضفت ظهرى الى الحائط
اليه واصطلاحا اسناد اسم الى غيره بتنزيله منزلة تنوينه او ما ينوب اى اسندته صح
عنه ولهذا التزم فى المضاف وصار شرطه من حيث كونه كذلك ان يكون
اسما لا فعلا ولا حرفا وان يكون مجردا عن تنوينه ولو مقدرا نحو دراهم زيد

وكما يجرد

وكما يجرد عن التنوين يجرد عن نائبه وهو نونا المثنى والجمع على حده
وهذا التجرد انما يكون لاجل الاضافة اذ ابقائهما معها كالجمع بين العوض
والمعوض عنه او بين الضدين لدلالتهما على الانفصال ودلالتها على
الاتصال او التجرد عن النونين لشبههما بالتنوين فى الايلاء لعلامة
الاعراب او لكليهما فلو تجرد الاسم لغيرها كاللام لم يفد فلا يضاف
صاحبها اذ الظاهر سبقها فى الوضع كما فى اللفظ ونحو الضارب الرجل
محمول على الحسن الوجه كما سيأتى وشرط المضاف ايضا ان لا يكون مرادفا ولا
مساويا فيما يذكر للمضاف اليه بل لا بد ان يكون مغايرا له لتعرفه او تخصصه به
وذلك لا يكون الا بالغير فلو اضيف الاسم الى مساويه فى العموم والخصوص
مثلا لم تحصل فائدة ولهذا لا يكون اخص منه مطلقا ايضا كحيوان وانسان
ويكون عكسه اذ الاخص يخصص الاعم بخلاف العكس ولما ذكر لا يضاف
موصوف الى صفته ولا عكسه خلافا للكوفيين حيث اجازوا اضافة الاسم
الى مرادفه والموصوف الى صفته وعكسه كله للتخفيف قال الفراء منهم
ان العرب تجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله
ه فقلت انجو عنها نجا الجلد انه ه سيرضيكما منها سنام وغاربه ه
والنجا هو الجلد ووافقه ابن الطراوة وغيره واحتجوا ايضا بقوله تعـ
ولدار الاخرة وحب الحصيد وحبل الوريد وحق اليقين وبنحو قولهم
مسجد الجامع وجرد قطيفة وبقلة الحمقاء واول البصريون جميع ذلك
كلا بما يليق به كان يراد من الاول المسمى ومن الثانى الاسم وتقدير موصوف

او نحو ذلك ومن ذلك نحو سعيد كرز ويوم الخميس ثم الاضافة مطلقا
من خواص الاسماء وهي من حيث هي كائنة على نوعين عند الجمهور
وزاد ابن مالك في تسهيله قسما ثالثا كما نقله عنه غير واحد من المحققين
وهو الشبيه بالمحضة وحصرها في سبع اضافات منها المؤولات المذكورة
من ارادها فليرجع اليه وهذان النوعان احدهما اضافة معنوية منسوبة
الى المعنى لافادتها امرا يرجع اليه وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة ايضا
لخلوصها من تقدير الانفصال والنوع الثاني اضافة لفظية بالنسبة الى اللفظ
لافادتها ما هو مختص به وهو التخفيف بحذف التنوين ونحوه وتسمى غير
محضة ايضا لتقدير انفصالها وان اريد التفصيل فالمعنوية المقدمة لشرفها
بمقصودية مفاد حقيقتها ان يكون المضاف فيها اسما غير صفة مشتقة
عاملة عمل الفعل مضافة الى معمولها فاعلا كان او مفعولا به فتشمل كلامه
شيئين او ثلاثة الاسم الجامد وان اضيف الى معموله نحو غلام زيد وضرب
عمرو في الاصح لعدم الوصفية والوصف الذي لم يضف الى معموله كافضل
القوم في الاصح وكاتب القاضي وضارب عمرو امس لانتفاء المعمولية
خلافا للكسائي ومنه نحو خالق العالم في قول لعدم كونه مفعولا به وخرج
اضافة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو ضارب زيد الان
او غدا وحسن الوجه فانها لفظية وانما فسر المعنوية بما اشتمل على النفي
نظرا الى مضادة اللفظية اذ لا تلتبس الا بها واتفقوا على ان المعنوية شرطها
تجريد المضاف عن التعريف ان كان فتحذف اللام وينكر العلم بقصد

واحد

واحد مما سمي به نحو قوله ٥ علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ٥ البيت
والا لزم المحال او تحصيل الحاصل اذ المقصود من هذه الاضافة هو التعريف
والتخصيص وان قصد ايضا لكن في مثل هذه المثابة وذاك حاصل بدونها
واما الثلاثة الاثواب فال فيه زائدة ولتعذر تجريد المبهم والمضمر
امتنعت اضافتهما واورد على منع اضافة المعرف جعله علما كالنجم
وابن عباس مع الاشتراك في لزوم تحصيل واجيب بمنع لزوم ما ذكر
وان هذا تبديل تعريف بتعريف لانتفاء الاشارة الى التعريفا للاولجية
العلمية فليتامل ولو عبر بالتجرد كان اولى لكن المرام حذفا للام المعرفة
وتنكير العلم كما ذكرنا واعلم ان المعنوية هي التي تقدر بالحرف على الصحيح
وتنقسم قسمين عند سيبويه والجمهور وواحدا وثلاثة او اربعة عند
غيرهم ومنهم من جعل اللفظية ايضا بتقدير اللام لظهورها في نحو فعال
لما يريد مصدقا لما معهم ونقله الشاطبي عن ابن جني وان الشلوبين
قال لا بد منه ورد بان ظهور اللام لا يطرد في الصفة المشبهة ووجه
الانقسام انها اما ان تكون بمعنى من البيانية وهي المسماة بالاضافة
البيانية كما اشار اليه العلامة الجامي وما اشار اليه بعض الكمل من انها
اضافة المترادفين وانها ليست بتقدير حرف ليس بشيء وهذا المعنى
انما يكون كما قاله كثير من المحققين ان كان المضاف اليه كلا للمضاف
وصالحا للاخبار به عنه وهذا بمعنى قوله جنسا شاملا للمضاف وغيره
فخرج نحو يد زيد لعدم الجنسية وصحة الاخبار ويوم الخميس لانتفاء

الحاصل صح

الكلية والشمول ونحو ثوب زيد لفقدهما معا فاضافة الجميع بمعنى اللام
واشتراط كونه اصلا للمضاف رده الشهاب القاسمي تبعا للاستاذ
الصفوى صح
بمخالفة تصريحهم بان اضافة المقادير والاعداد كشبر ارض ومائة كر
لامية ولابد ان يكون بين المتضائفين هنا كما قاله العلامة الجامي عموم
وخصوص من وجه نحو خاتم فضة فان الخاتم جنس يشمل الفضة
وغيرها والفضة كذلك ويصح الاسناد بينهما مهمة يجوز في هذه
الاضافة نصب المضاف اليه على التمييز للمضاف او الحال منه ويجوز ايضا
اتباعه له فيجوز فيه اربعة اوجه اقلها الاتباع لفقد الاشتقاق فليحفظ
ولقد احسن المصنف حيث قسم الاضافة اولا ثم فسر المعنوية ثم بين بعض
احكامها ثم بين الحرف الذي تقدر به لكن لو اخر بيان الحرف عن بيان
افادتها التعريف والتخصيص كان احسن لان هذا اهم من بيان الحرف
كما يشعر به كلام بعض الفضلاء او تكون بمعنى اللام التي للملك حقيقة
او مجازا او لشبهه كذلك وهذا ان كانت الاضافة في غيره اي في غير
الجنس المذكور بان يكون المضاف اليه غيره وهذا التعبير وان كان
انسب للمقابلة اختار ما ذكره للاختصار مع ظهور المعنى المراد
ولا يخفى عليك ان ليس المراد من كون الاضافة بمعنى اللام انها تقدر
بل يكفي ان يستفاد منها ما تفيده اللام من الاختصاص والمناسبة
وان لم يمكن اظهار اللام كيوم الجمعة وعلم الفقه وبهذا يندفع كما
قال الجامي ما يستشكل في كثير من الاضافات اللامية نحو كل رجل

ولون

وكون الاضافة لامية هو الاكثر في استعمالهم حتى رد الجمهور كل اضافة
ظاهرها بمعنى في اليها ولو مجازا نحو ضرب اليوم وشهيد الدار تقليلا
للاقسام وانما لم يردوا التي بمعنى من وجعلوها قسما براسه لكثرتها
بل ذهب الزجاج وابن الضايع الى ان الاضافة لامية فقط لذلك
والحق ما اختاره كثير من المحققين كالشيخ عبد القاهر وابن الحاجب
ومالك وغيرهم ورجحه ابن هشام ان التي بمعنى في ثابتة في الكلام
الفصيح بالنقل الصحيح والامور التي احتج بها ابن الناظم على نفيها
اجاب عنها الشاطبي وعارضها كما ذكره الحمصي في حواشي شرح القطر
والحاصل ان كل اضافة يمتنع كونها بمعنى من او بمعنى في فهي بمعنى اللام
تحقيقا حيث يمكن ذكرها نحو غلام زيد ودار عمرو وتقديرا حيث
لم يمكن ذلك نحو عند زيد وذي مال ويعرف هذا بانه لو جعل مرادف
المضاف مكانه امكن ظهور اللام نحو صاحب مال وهذه الاضافة هي التي
تفيد المضاف تعريفا فتجعله معرفة وذلك ان كان المضاف اليه معرفة
من المعارف المعروفة وستاتي لان وضع الاضافة لافادة ان لواحد
مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست لغيره فاذا قيل
جاء غلام زيد مثلا وله غلمان متعددة يلزم ان يكون لذلك الغلام
مزيد خصوصية بزيد كالاشتهار بكونه غلاما او المعهودية بينك وبين
مخاطبك وقد يستعمل بلا اشارة على خلاف ذلك الاصل كذي اللام
كذا يؤخذ من كلام الرضي وهذا التعريف ان كان المضاف غير ملازم للابهام

كلفظة **غير ومثل** مرادا بهما مطلق المغايرة والمماثلة **وكذا غير** **شبه**
وشبه ما وقع موقع ما لا يقبل التعريف نحو جاء زيد وحده ولا ابا له
ورب رجل واخيه فكل ما غاير هذه الكلمات اذا اضيف الى المعرفة يكون
معرفة اما هذه **فانها** لتوغلها فى الابهام **لا تتعرف بالاضافة** الى المعرفة وانما
تتخصص كالواضيفت الى نكرة لكن قالوا فى غير ومثل انهما قد يتعرفان
كغيرها **نحو غلام زيد** وذلك اذا اريد بهما كال المغايرة والمماثلة نحو غير
المغضوب وزيد مثل حاتم اذا اشتهر بالكرم ولا يخفى ان هذه الاضافة
لا تختص بافادة التعريف بل اما تفيده **او** تفيد المضاف **تخصيصا** بالمضاف
اليه وهذا **ان كان نكرة** والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف اذ **نحو**
غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز كتميز غلام زيد واما حصول
هذا التخصيص بعينه فى نحو غلام لرجل باللام دون الاضافة فغير مسلم
لما علمت فى وضع الاضافة ولو سلم فى النظر الجليل لم يضر بناء على ان
التركيبين كالمترادفين **و**الاضافى نائب عن اللامى فتدبر **و**اما الاضافة
اللفظية وقد تبين وجه تسميتها وتاخرها عن المعنوية تحقيقتها **ان يكون**
المضاف فيها **صفة** مشتقة عاملة بان تكون بمعنى الحال او الاستقبال
مضافة الى معمولها فاعلا كان او مفعولا فيخرج كل ما كان دخل فى المعنوية
من نحو ضرب زيد وخالق العالم وغيرهما **و**قد علم مما مر ان هذه الاضافة
لا تفيد المضاف شيئا **الا تخفيفا** كائنا **فى اللفظ** بحذف تنوين المضاف ولو
مقدرا نحو فواعل الخير او بحذف الضمير من المضاف اليه **فيستتر** فى الوصف

المضاف

المضاف نحو القائم الغلام او بحذفهما معا نحو قائم الغلام اصلهما القائم
غلامه وقائم غلامه اضيف الوصف الى الغلام المعمول وحذف الضمير
واستتر فى الوصف ومن الثانى التنوين ايضا فلا تغير المعنى بتعريف
ولا بغيره لانها فى تقدير الانفصال ولذا نعت بمضافها النكرة كقوله تعالى
هديا بالغ الكعبة ووقع حالا نحو ثانى عطفه وامتنع نعت المعرفة به
فلا يجوز نحو مررت بزيد قاتل عمرو بحر قاتل والقول بافادتها التخصيص
لان نحو ضارب زيد اخص من ضارب وهم لان هذا الاختصاص من المعمول
لا من الاضافة اذ الجر فرع النصب ثم لا فرق فى افادة التخفيف عند الجمهور
بين اضافة اسم الفاعل **نحو ضارب زيد** واضافة الصفة المشبهة نحو الكريم
الطبع **وحسن الوجه** واضافة اسم المفعول نحو المخرب القلب **ومعمور الدار**
وجعل بعضهم اضافة٧ لدفع قبح الرفع والنصب لقبحهما فيها اذ فى الرفع ٧ الصفة صح
تخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف وفى النصب اجراء وصف
القاصر مجرى المتعدى فالاضافة اللفظية عند هؤلاء تفيد شيئين
التخفيف ودفع القبح **و**اذا كانت الاضافة اللفظية لافادة **التخفيف**
والوصف المثنى والمجموع نحو **الضاربا زيد والضاربو زيد** يحتاج لطوله
الى زيادة التخفيف جوزت فيه ولو مع ال لحصول التخفيف معهما
بحذف النون **و**المفرد لما قصر **امتنع** ولم يجز عند الجمهور اضافته مع ال
الى المجرد عنها كقولك **الضارب زيد** فانه لا يقال **لعدم التخفيف**
حينئذ اذ التنوين انما سقط للام لا للاضافة كام واجازها الفراء

لكل معرفة كانه متوهم ان اللام دخلت بعدها وقد حذف التنوين
بسببها قبل اللام ورد بان دعوى تاخر اللام المتقدمة حسا خلاف
الظاهر او قاسه على الضارب الرجل والضاربك ورد ايضا بالايحتمله
هذا المختصر وانما جاز الضارب الرجل ونحوه مما المضاف والمضاف اليه
بال مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام ايضا وكذلك الضارب راس
الرجل والرجل الضارب غلامه ونحو ذلك حملا اى لاجل المحمولية او اجازوه
لحملهم له على الوجه الحسن فى الحسن الوجه للاشتراك فى وصفية المضاف
وجنسية المضاف اليه والاقتران بال وكونها فى المضاف اليه الثانى
لكونها فى الاول لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والضمير العائد
الى ما فيه ال بمنزلة المقرون بها وتخفيف المحمول عليه ظاهر اذ اصله
الحسن وجهه فخفف بحذف الضمير من المضاف اليه فيستتر فى المضاف
وفى الوجه وجهان ايضا الرفع والنصب لكن بقبح ولا ضمير فى الرفع
تنبيه لا يضاف ما فيه ال فى غير ما ذكر على الراجح ونحو الضاربك لم يجوز
جر ضميره الا المبرد والرمانى ووافقهما الزمخشرى حملوه على ضاربك
اذ تخفيفه باتصال الضمير لا بالاضافة فائدة يكتسب الاسم بالاضافة
احد عشر امرا كما فى المغنى مر منها اربعة التعريف والتخصيص والتخفيف
ودفع القبح الخامس تذكير المؤنث كقوله ٥ انارة العقل مكسوف بطوع هوى ٥
السادس عكسه كقراءة تلتقطه بعض السيارة بالتاء الفوقية السابع
الظرفية نحو تؤتى اكلها كل حين الثامن المصدرية نحو فلا تميلوا كل الميل التاسع صح

وجوب

وجوب التصدير ولذا وجب تقديم فى نحو غلام من عندك والخبر فى نحو البتداء صح
صبيحة اى يوم سفرك عاشرها البناء وذلك اذا كان المضاف مبهما
زمانا كان والمضاف اليه اذ او فعل مبنى كقوله ٥ على حين عاتبت المشيب على الصبا ٥
او غير زمان نحو ومنا دون ذلك حادى عشرها الاعراب نحو هذه خمسة عشر
زيد عند من اعربه وزاد فى الاشباه ان المضاف يكتسب التنكير وهو سلب
تعريف العلمية وفى الرضى انه يكتسب التثنية نحو ما مثل اخيك ولا
ابيك يقولان والجمع كقوله ٥ فاحب الديار شغفن قلبى ٥ خاتمة
الاسماء فى الاضافة ثلاثة اقسام احدها ما يجوز اضافته وافراده وهذا
شان غالب الاسماء ثانيها ما تمتنع اضافته كالمضمرات واسماء الافعال
والاشارة والموصولات واسماء الشرط والاستفهام غير اى ثالثها
ما يجب اضافته وهذا اقسام منها ما يلزم اضافته الى المفرد وهو نوعان
ما يجوز قطعه فى اللفظ كاى وكل وبعض واسماء الجهات الست وما حمل
عليها وما لا يجوز وهو ثلاثة انواع ما يضاف الى الظاهر والى الضمير
كعند ولدى وسوى وكلا وكلتا وسبحان وعود وبدأ وفم بلا ميم وبين
ووسط ومع ودون وغير ومثل وشبه وقصارى وحادى وما يختص
بالظاهر نحو اولو واولات وذو وذات وفى وعهما وما يختص بالمضمر
وهو نوعان ما يعم كل الضمائر كوحد وما يختص بالمخاطب كلبيك
وسعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك ومنها ما تجب اضافته
الى الجمل وهو قسمان ما يختص بالفعلية وهو اذا وما يضاف الى الاسمية

ايضا كاذ مالم يعوض التنوين وحيث ومن ذلك قولهم اذ ذاك
ومن حيث الجملة اذ الخبر محذوف وشذ اضافة حيث الى المفرد كقوله
٥ اما ترى حيث سهيل طالعا ٥ نجم يضيئ كالشهاب لامعا ٥
والثامن من انواع العامل القياسية الاسم المبهم المفسر بالتميز
وهو التام بواحد مما سيأتي وعمله القياسي خاص وهو نصب
ما يميزه من الاسماء فانه لشبهه باسم الفاعل في الاسمية والطلب المعنوي
ووجود ما به التمام من الخمسة الآتية او بالفعل التام بالفاعل في
حصول ما به التمام او لحمله على افعل من كافروه ينصب اسما نكرة
تشبيها له بالمفعول الآتي بعد تمام واما المعرفة فلا تنصب على التميز
الا مؤولة لعدم الحاجة الى التعريف في رفع ابهام هذا الاسم خلافا للكوفي
وابن الطراوة وحجتهم بنحو قوله ٥ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٥
واجيب لاحتمال زيادة اللام فلا تعرف وهذا الاسم التام تمامه اصطلاحي
اي كونه على حالة يمتنع اضافته الى غيره معها لا كما هو المتبادر في اللغة
من ان تمام الشيئ انما يكون باجزائه فان به التمام يكون جزءا فانه غير مراد
وهذا الكون انما يكون باحد خمسة اشياء اذ كل منها يدل على انفصال
ما هو فيه وانقطاعه عما بعده وذلك يعد في العرف تماما لكن كان
ينبغي ان يعد ذلك اربعة كما في الرضي لا خمسة لان تمامه بنفسه ينبغي
ان لا يكون منها اذ تمام الشيئ بشيئ يقتضي التغاير بينهما والتمام
بالنفس ليس كذلك فليفهم وذلك التام بالنفس يكون في شيئين الاول

في الضمير المبهم الذي لا يعرف المقصود منه لعدم المرجع المعين
واغلب ما يكون فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو ربه رجلا لقيته
ولا يمكن ارجاع ضمير رب الى معين ولذا قيل بتنكيره لاختصاصها
بالنكرة كما مر ومنه ما دخل عليه لام التعجب نحو يا لها قصة ويا له رجلا
ما اكرمه قال علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده
فلو عرف ذلك المقصود بالرجوع الى معين نحو جاء زيد ويحه رجلا
او يا له رجلا او بالخطاب له نحو قلت لزيد يا لك شجاعا لم يكن مما نحن
فيه لعدم الابهام في الضمير بل من تمييز النسبة كما لو كان ظاهرا نحو لله
در زيد رجلا كذا في الرضي ومن ذلك مستتر نعم واخواتها نحو بئس امراة
هند ونعم رجلا زيد وهذا لا يكون من تمييز النسبة لانه ان يرد المعين
يقل نعم الرجل ونحوه ومن هذا القبيل نحو لله دره فارسا اذا لم يكن
للضمير مرجع معين اما اذا كان فمن قبيل تمييز النسبة كما اشير اليه آنفا
وعليه يحمل كلام ابن الحاجب في كافيته وابن هشام في اوضحه وابن الناظم
في شرح خلاصة ابيه والثاني في اسم الاشارة فانه لشدة ابهامه يحتاج
الى تمييز كالضمير نحو قوله تعالى في الاخبار عن لسان الكفار ماذا
اراد الله بهذا مثلا على القول بان مثلا تمييز لهذا والمشهور انه
حال فلا شاهد ثم الاسم التام بواحد من الاربعة غير النفس اربعة
انواع المقدار وشبهه والعدد وما كان فرعا لتمييزه في قول والتام
بالتنوين الذي هو اول الاربعة يكون في كل منها وهو اما ان يكون

ظاهرا ملفوظا لفظا واكثر ما يكون من المقدار وزنيا كان نحو رطل
زيتا او مساحيا نحو شبر ارضا او كيليا نحو قفيز برا ويكون مقدرا
تقديرا ويكون فى شبه المقدار نحو مثاقيل ذهبا لانه جمع مثقال ممنوع
من الصرف وقد يكون من العدد نحو كم عبدا ملكت واحد عشر رجلا
والرابع نحو خاتم حديدا اذ الخاتم لصوغه وحصوله من الحديد فرعه
هذا ومميز العدد له احكام تخصه وليس كله منصوبا بل هو يختلف
فتمييز المفرد وهو من ثلاثة الى عشرة بادخال الغاية لا ينصب مميزه
ابدا بل هو مجرور دائما بمن ان كان اسم جنس او اسم جمع نحو قوله تعالى
فخذ اربعة من الطير وقد يجر بالاضافة للتخفيف نحو تسعة رهط كما
يجر وهو مجموع لذلك والاكثر ان يكون جمع قلة مكسرا ليطابق العدد
المعدود لفظا ومعنى نحو سبعة ابحر وقد يتخلف كل من الثلاثة فيضاف
للصحيح اذا اهمل المكسر او قل او جاور المهمل نحو خمس صلوات وسبع
سنبلات وتسع سعادات ويضاف الى الكثرة اذا اهمل القلة او شذ
نحو ثلاثة رجال وثلثة قروء ولا يضاف للمفرد الا اذا كان متعددا كما
فى ثلثمائة واخواتها منها الى تسعمائة بادخال الغاية اذ المائة وان
كانت مفردة لفظا جمع معنى لانها عشر عشرات كما قاله ابن هشام فى
الحواشى وشذ الجمع فى قوله شعر ثلاث مئين للملوك وفى بها
وانما لم تجمع المائة لثقلها بالتانيث والاحتياج الى المميز وقد ينصب
مميز هذا العدد كقول بعضهم خمسة اثوابا ويستغنى عن تمييز الواحد

والاثنين

والاثنين مذكرين كانا او مونثين بافراد المميز وتثنيته نحو رجل
ورجلان فلا يدخلان فى حكم هذا العدد وقد يجر المميز بعدهما بمن
نحو واحدا واثنان من الرجال وشذ جره بالاضافة كقوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
ومميز المركب منه وهو يطلق على احد عشر واخواته الى تسعة عشر كمميز
العقود العشرين وما بعده وان كانت مع النيف الى تسعة وتسعين
بدخول الغاية فهو منصوب لا يجر ابدا اما بمن فلانها بيانية على الاصح
وخاصتها صحة الحمل بين مجرورها وما قبلها والحمل هنا ممتنع اذ المميز
مفرد والعدد متعدد دائما واما قولهم احد عشر من العبيد وعشرون
من الدراهم ونحو ذلك فالمجرور فيه ليس تمييزا لانه جمع معرف والتمييز يجب
افراده وتنكيره كما مر ولهذا قال المحققون ان اسباطا فى قوله تعالى
وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا اما بدل لا تمييز واما بالاضافة فلانه
قد يضاف الى غير المميز كاحد عشرك وعشرى زيد فلو اضيف اليه
التبس فلم يعرف اهو تمييز ام غيره ولم يعكس دفعا لاضافة الشئ الى
نفسه اذ العدد نفس مميزه فى المعنى كذا نقل عن المتوسط وقيل
لانهم كرهوا ان يصيروا ثلاثة اسما كاسم واحد واما خمسة عشرك
فلا يلزم فيه ذلك لمغايرة العدد المضاف اليه وثلثمائة رجل محمول على
مائة رجل واضافة العقد مع نونه غير ممكنة لانها فى صورة نون الجمع
ولا يمكن حذفها لانها ليست نون جمع حقيقة وشذ قولهم عشرو درهم
درهم وعشرو ثوب ومميز مائة والف وما بينهما منه وكذا مميز تثنيتهما

اى المثنى منهما والجمع السالم يستعمل فى المائة مع مميزها ترك جمعها وبقى
الالف فمميز جمعه كذلك حكمه حكم مميز الاحاد من جهة انه لا ينصب فى
غير شذوذ بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف فى الفصيح لان المائة
والالف من اصول الاعداد كالاحاد فناسب ان يكون مميزها كمميزها
لكن لما كانت الاحاد فى طرف الاقل والمائة والالف فى جانب الاكثر من
الاعداد كان مميز تلك جمعا ومميز هذين مفردا ابدا للتعادل واختير الجر
من مميز العشرة والافراد من مميز العشرين لاشتمال المائة عليهما والالف
عوض عن عشر مائة فعومل كالمعوض عنه وذلك نحو مائة رجل
ومائتا امراة والف درهم والفا دينار وثلاثة آلاف سائل وشذ قوله

٥ اذا عاش الفتى مائتين عاما ٥ فقد ذهب المسرة والفتاء ٥

وقد مر ما يتعلق بهذا البحث فتذكر واما قوله تعالى ثلاثمأة سنين فى
قراءة الاخوين بالاضافة فقيل وجهه تشبيه المأة بالعشرة اذ هى تعشير
العشرات كما ان العشرة تعشير الاحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد
وعلى التنوين بيان او بدل ونية الطرح فيه غالبة لا لازمة فلا يفوت
التنصيص على كمية العدد ويجوز ان يكون تمييزا وما قيل انه يلزم عليه
ان يكونوا اقل ما لبثوا تسعمأة وتسع سنين ليس بلازم اذ كون مميز
المأة واحدا منها مخصوص بما اذا كان ٧ واما الجمع فمثل ثلاثة اثواب فافهم ٧ مفردا صح
تتمة تكنى عن العدد بثلاث كلمات كم وكذا وكاين وكم تكون استفهامية
وخبرية فمميز كم الاستفهامية وكذا كمميز العدد المركب مفرد منصوب

نحو كم عبدا ملكت وعندك كذا درهما ومميز الخبرية تارة كمميز الاحاد
وتارة كمميز المأة والالف نحو كم رجال جاؤنى وكم امراة مررت والثانى
اكثر وابلغ وكاين كذلك لكنها قد يجر مميزها بمن ظاهرة نحو وكاين
من دابة وذكر بعضهم انه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول واما الاستفهامية فقيل
فيها لا يجب من ونسب الى ظاهر كلام الهمع وفى المطول ما ملخصه قالوا
بوجوب من لئلا يلتبس كما فى الخبرية وثانى الاربعة التام بنون التثنية
وهو انما يكون من غير العدد والاكثر من المقدار الوزنى نحو منوان
مثنى منا كعصا آلة يعرف بها مقدار من الموزونات ويقال فيه من
بالتشديد كضب فيقال فى تثنيته منان سمنا وربما يكون فى غيره
كشبرين ارضا وقفيزين برا ومثقالين فضة وخاتمين حديدا واعلم
انه يجوز فى بعض ما تقدم من الانواع الاربعة ان يضاف وذلك ما عدا
العدد اما هو فاما ان تجب اضافته او تمتنع كما اضيف الى غير مميزه
من هذين القسمين التام بالتنوين والتام بنون التثنية فانه يجوز فيه
الاضافة الى مميزه اضافة بيانية باسقاط التنوين او النون لارتفاع
الابهام بها مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وان كان النصب
اولى واحق لانه نص فى المقصود فى نحو عندى راقود خلا اذ هو نص
فى ان عندك ما يملأ الاناء المذكور من الخل وفى الاضافة يحتمل كونه
فارغا ايضا او فيه غيره فعليها يجوز ان يقال عندى زق عسل سمنا

مثلا وعلى الاول لا ولا يجوز الاضافة فيما اضيف الى غير مميزه من القسمين
المذكورين كما تمتنع في غيرها من بقية الاقسام لتعذر تنكير ما يتم بنفسه
واضافة العقود بنون او بدونها واضافة المضاف وثالث الاقسام التام
بنون شبه الجمع المذكر السالم وهو الملحق به في الاعراب من العدد وهو
عشرون واخواته من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية وقد مران
مميزه منصوب وان كان مع النيف نحو عشرون درهما وتسع وتسعون
نعجة وانما لم يكن ماذكر جمعا للزوم اطلاق ثلاثين مثلا على تسعة
ولزوم دلالة عشرين على ثلاثين حينئذ لان اقل الجمع ثلاثة واللازم باطل
اذ لا اطلاق ولا دلالة واما التام بنون الجمع نحو الاخسرين اعمالا ففي تمييز
النسبة لا مما نحن فيه والرابع التام بالاضافة وهو انما يكون فيما يشبه المقدار
نحو قولك في الاناء ملئه عسلا ومثله على التمرة مثلها زبدا وامثاله وهذا
مما يجب نصب مميزه كما مر آنفا وينبغي ان يعلم ايضا انه لا يتقدم هذا القسم
من التمييز وهو معمول الاسم التام بما مر بيانه عليه اى على عامله اتفاقا
لانه عامل ضعيف جامد متفرع على غيره في العمل وقد ذكرنا انه محمول
على افعل من فهو اضعف منه وقال الفارسي في بيان امتناع تقديم
التمييز على عامله مطلقا انه كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم
على عامله فكذا ما مثله والتاسع من العوامل المطرد عملها معنى الفعل
وهو اخرها وانما جعل كذلك لتنوعه وطول الكلام عليه ولما كان
المتبادر من هذا المعنى المدلول والمفهوم غير مراد والمراد منه غير

متبادر

متبادر بين انه كل لفظ اى ليس بمشتق ولا مشتق منه في الحال يفهم
منه معنى فعل من الافعال الاصطلاحية مطابقيا كان كما في اسم
الفعل او تضمنيا كما في بقية ما سيأتي وبيان المصنف اشمل مما ذكره
عصام والعلامة الجامي في هذا المقام وانما عد هذا المعنى عاملا
واحدا مع كونه عوامل لضبطها بجهة واحدة كما يفهمه قوله كل لفظ لئلا
تنتقل الاقسام ويسهل على المبتدى واذا فهم بيان المراد من ذلك المعنى
فمنه اسماء الافعال ومدلولاتها الفاظ الافعال ولا محل لها
من الاعراب على الصحيح الذى ذهب اليه جمهور البصريين وظاهر
قول المصنف ويعمل عمل مسماه يوافقه وذهب بعضهم الى انها المصادر
النائبة عنها وقال صاحب البسيط معانيها ونسبه الى ظاهر قول سيبويه
والجماعة وقواه الرضى وقال الكوفيون هى افعال حقيقة وزعم ابو جعفر
ابن صابر انها قسم رابع للكلمة وسماه خالفة وهذا خرق لاجماعهم
فلا يعبأ به ويدل على اسميتها قبولها بعض علامات الاسم كالتنوين
والتعريف ومخالفتها اوزانها الفعل وهى وفي بعض النسخ وهو
بارجاعه الى المفرد من جمع الاسماء والاول هو الاولى لانه سالم من التكلف
ولا يضر كون الضمير الاتى في مسماه وفي يعمل مفردا لرجوعه الى المعطوف
باو وما اى اسم فعل كان او اسماء افعال والتذكير باعتبار لفظ
ما بمعنى فعل الامر وليس هذا تعريفا لاسم الفعل حتى لا يمكن
رجوع الضمير للافراد والتزام كونه تعريفا يحتاج الى تكلف وعلى كل حال

اوزان صح

الاولى ذكر المفرد ولعل ذكر الجمع للتنبيه على كثرة الافراد وعرفه
غير واحد من المحققين بما ناب عن فعل وليس فضلة ولا متأثرا
بعامل وانما قدم هذا النوع لكثرته وتبع ابن الحاجب في كون اسم
الفعل اما بهذا المعنى او بمعنى الفعل الماضي لقلة ما بمعنى المضارع
حتى ان العلامة الجامي جعل اف واوه الذين بمعنى اتضجر واتوجع
على معنى تضجرت وتوجعت والذي ذكره اكثر النحويين انها ثلاثة
بعدد الافعال فكان الاحرى موافقتهم ولو اقتضت القلة ترك
الذكر لاقتضت ان لا يذكر ما بمعنى الماضي اذ هو ايضا قليل ثم اسم الفعل
يوافق الفعل في بعض الامور وذلك انه يعمل عمل مسماه من الافعال
غالبا كما في التسهيل فيرفع الفاعل ظاهرا او مضمرا وينصب المفعول
او يتعدى اليه بالواسطة ولتعدية آمين مع كونه بمعنى استجب من غير
الغالب ويجزم الفعل في جواب الطلب منه كقوله مكانك تحمدي او تستريحي
ويخالفه في لزوم البناء مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينون
لزوما وجوازا وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره
ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه ولا يتقدم معموله اي غير
الظرف فانه قد يتقدم عليه لقصور درجته عن مسماه بسبب فرعيته
وجوز ذلك الكسائي متمسكا بقوله تعالى كتاب الله عليكم ونحوه
وقال الجمهور عليكم جار ومجرور متعلق بكتاب وهو مصدر او بناصبه
المقدر والاول من قسمي اسم الفعل وهو الذي بمعنى الامر منه سماعي

ومنه قياسي فالاول اما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر اسم فعل
او منقول وضع لغيره ثم نقل اليه فمنقول السماعي نحو ها زيدا فان ها
موضوع للتنبيه ثم سمي به الفعل اي خذه وانما ذكره مع المفعول للاشارة
الى انه لا يستعمل الا متعديا وقد يلحقه الكاف وتنصرف تصرف الاسمية
فيقال هاك هاكما هاكم هاكن الخ وقد توضع الهمزة موضع الكاف نحو
هاؤما هاؤم الخ وفي التنزيل هاؤم اقرؤا كتابيه ومن ذلك رويد زيدا اذ هو
منقول من مصدر اروده بمعنى امهله بعد تصغير الترخيم الى الامر منه
اي امهله وقد يستعمل مصدرا مضافا نحو رويد زيد وصفة كما في قوله تعالى
امهلهم رويدا اي امهالا رويدا بمعنى قليلا ومن المرتجل هلم زيدا اي احضره
او قربه هذا في اللغة الحجازية وبها نزل التنزيل نحو قل هلم شهداءكم وقد
تستعمل بمعنى تعال فتعدى بالى نحو والقائلين لاخوانهم هلم الينا
ومن استعمله متصرفا كبني تميم نحو هلما هلموا الخ جعلوه فعل امر لا اسمه
ومن هذا القبيل هات بكسر التاء لبنائه على حذف الياء الا مع واو الجماعة
فيضم وهو متعد فلذا ذكر معه شيئا وبمعنى الامر اي اعطه كقوله تعالى
قل هاتوا برهانكم وصحح بعض المحققين كابن هشام ان هات فعل امر
كهلم ومن هذا ايضا حيهل وهو مركب من كلمتين وانما نصب به الثريد لانه
بمعنى فعل امر متعد بنفسه اليه اي ائته ويكون بمعنى اقبل فيعدى بعلى
نحو حيهل على الخير وبمعنى اسرع فبالباء كما في حديث اذا ذكر الصالحون
فحيهلا بعمر وقد تستعمل الكلمة الاولى وحدها باحد هذين المعنيين

ومن ثانيهما حى على الصلاة ويستعمل ساكنا ومفتوحا ومنونا
ومقصورا ومن الاول بله زيدا وهو كرويد من المنقول من المصدر اذ هو
ايضا فى الاصل مصدر فعل مرادف لدع ثم سمى به فعل الامر منه فصار
بمعناه اى دعه وبنى على الفتح ويستعمل مضافا لما بعده ايضا بل هو
الاكثر فيكون مصدرا معربا بمعنى الترك والمضاف اليه مفعوله وقد ٧
يكون صح ٧
اسم الفعل منقولا من جار ومجرور ويكون لازما نحو اليك اى تنح
وزعم الكوفيون اتيانه بمعنى امسك فيتعدى بنفسه ومتعديا نحو
عليك زيدا اى الزمه وقد يعدى بالباء كما قيل به فى قوله
٥ فعليك بالحجاج لا تعدل به ٥ وفيه ان الباء تحتمل الزيادة او منقولا
من ظرف ويكون كذلك نحو مكانك اى اثبت ودونك عمرا اى خذه
وكل من ذين المنقولين لا يستعمل الا مع ضمير المخاطب فى الافصح وشذ
عليه رجلا ليسنى وعلى الشئ والى واشذ منه على عبد الله زيدا
والشذوذ هنا كما فى الاغراء واختلف فى كاف عليك واخواتها فقال
ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضميره ومحله جر وقال الكسائى
منهم نصب والفراء رفع تنبيه هذا الخلاف يقتضى ان اسم الفعل هو
الجار فقط وتقسيمهم له الى منقول ومرتجل يدل على انه مجموع الجار
والمجرور فتفطن واما القياسى فهو ما صيغ من فعل ثلاثى تام متصرف
بوزن فعال بفتح الفاء ويكون ايضا لازما نحو نزال عندنا اى انزل
ومتعديا نحو تراك زيدا ومناعا اى اتركه وامنعه وشذ صوغه

من غير

من غير الثلاثى كبدار من بادر ودراك من ادرك وقاس ابن طلحة
الثانى واجاز الاخفش دراج وقرطاس قياسا على قرقار ومنع
من الجامد كنعم وبئس ومن الناقص نحو كان فان تمت صيغ منها وبالجملة
افراد هذا النوع من اسم الفعل كثيرة جدا منها صه ومه بمعنى اسكت
وانكفف وايه بمعنى امض فى حديثك وقد تنون هذه الثلاثة للتنكير
ومنها هيت وهيك وهيا بمعنى اسرع وغير ذلك من القياسية والسماعية
كآمين وامامك وورائك بمعنى تقدم وتأخر ونظار اى انظر واما
الثانى وهو الذى بمعنى الماضى فهو وان لم يكن كالذى بمعنى المضارع
قلة قريب منه وكله لازم نحو هيهات الامر اى بعد وفيها كما فى التصريح
اكثر من اربعين لغة منها تثليث التاء مع كون الفاء هاء وهمزة ايضا ومع زيادة
الف بعدها هاء وبابدال التاء نونا والفها منقلبة عن ياء اذ هى
رباعية مكررة الفاء ولامها الثانية من جنس عينها كما فى صيصية وقد
تنون فتكون بمنزلة بعدا وشتان بفتح النون وفى فصيح ثعلب ان الفراء
كان يكسرها وهو بمعنى افترق وقيده الزمخشرى بالمعانى والاحوال كالعلم
والجهل فلا يقال شتان زيد وعمرو اى افترقا الا اذا كان افتراقهما فى بعض
الصفات كالفهم ويجب تعدد فاعله كما مثل واما قول بعض المولدين
٥ شتان بين صنيعكم وصنيعى ٥ فليس بمرضى العرب وقد يزاد قبله ما كقوله
٥ شتان ما نومى على كورها ٥ ونوم حيان اخى جابر ٥
وسرعان زيد بتثليث الاول بمعنى سرع يقولون سرعان ذا اهالة فذا

فاعل واهالة تميز بمعنى الانقلاب ومثله وشكان عمرو وزنا
ومعنى وذكر بعضهم ان هذا بمعنى قرب والمصنف جعل الاثنين
بهذا المعنى حيث فسرها بقوله اى قرب بمعنى زيدا وعمرا ومن ذلك بطئان
بضم او فتح فسكون فهمزة بعدها الف ثم نون بمعنى بطؤ واكتفى بقوله
وغير ذلك اى المذكور من الامثلة عن ما لم يذكره منها وفيه اشارة الى
عدم الحصر وتعريض بمن حصر بالعد كيف وقد ذكرنا ان منها قياسية
وما بمعنى المضارع اف وفيها اربعون لغة وتنون وان تونث بالتاء
تنصب مصدرا كقولهم فى الدعاء افة وقد يكون للحين نحو كان الامر
على اف اى حينه واوه كلاهما بمعنى اتضجر ومنه وى وواو وواها ووبها
بمعنى اعجب وفى التنزيل وى كانه لا يفلح الكافرون فلا تقل لهما اف وما
يعمل مطردا مضمنا اى من معنى الفعل الظرف زمانيا كان او مكانيا ويدخل
فيه الجار والمجرور المستقر لانهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا
وسمى بذلك لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق فهو من قبيل لفظ
المشترك وقدم تفسيره وجميع ما يتعلق به فى حروف[١٧] وهذا الظرف هو
الذى يعمل على المختار كما فى المغنى لنيابته عن متعلقه المحذوف وما عداه
لغو وقيل العامل الفعل المحذوف واياما كان فهو ضعيف لا يعمل فى المفعول به
مطلقا لاحتياج المفعول به الى عامل قوى بالاتفاق من النحويين وما كونه
لا يعمل فى الفاعل الظاهر ومنه الضمير المنفصل كامرا لا بشرط الاعتماد فهو
الصحيح الذى ذهب اليه جمهور البصريين واجاز عمله الكوفيون والاخفش

١٧ الجر هو

بلا اعتماد ١٨

بلا اعتماد كما اجازه الجميع فى المستكن لضعفه وعدم ظهوره فكانه امر
لا يحتاج الى اعتماد على ما ذكر فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
من النفى والاستفهام وغيرها فلا حاجة الى الاعادة كوجه الاشتراط
وليس الاعتماد هنا على ما هناك فقط بل ما عليه او على الموصول
فيكون صلة له وهى لا تكون الا جملة فيكون المتعلق المحذوف فعلا لا محالة
وهو اصل فى العمل ثم لا فرق فى الاعتماد على المخبر عنه بين ان يكون مبتدا
نحو زيد فى الدار ابوه وبين كونه منسوخا نحو ان زيدا عندك ماله وكان
زيد بين الناس فضله ومن مثل الاعتماد على الموصوف مررت برجل فى
بيته ضيف وعلى صاحب الحال جاء زيد فى يده سيف وعلى الاستفهام
افى الدار زيد او اعندك رجل وعلى النفى ما فى الدار احد او ما عندى درهم
والموصول جائنى الذى فى الدار او فوق السطح ابوه فالمرفوع فى هذه
الامثلة يجب ان يكون فاعلا عند الاكثر كما نقله ابن هشام وقيل يترجح كونه
فاعلا ويجوز بمرجوحية كون الظرف خبرا مقدما وهو مبتدا موخرا
واختاره ابن مالك وقيل بعكس هذا لان الاصل عدم التقديم والتاخير
وقد يتعين الابتداء باتفاق كما اذا اتصل بالظرف ضمير يعود على المرفوع
نحو فى داره زيد لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة كما يتعين فى قول
البصريين اذا فقد الاعتماد هذا اذا رفع اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
ووجه التسمية بالمستقر حينئذ بناء على انه من شانه ان يستقر فيه الضمير
واما اذا لم يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا ففاعله ضمير مستتر

اذ هو يستتر فيه الضمير كما مر في وجه التسمية وغيره وهذا الضمير
منتقل اليه على الصحيح من متعلقه العامل به المحذوف وجوبا وزعم بعضهم
ان الضمير لا ينتقل الى الظرف وليس بصحيح ويعمل علاشا يعا في غيرها
اي في غير المفعول به والفاعل الظاهر او غير الفاعلين الظاهر والمستتر
اذ لا مرجع في كلامه غيرهما وكلاهما ليس بشيء اذ الاول يوهم انه يعمل في
المفعول به وهو قد نفاه والثاني يوهم انه يعمل في المستتر بشرط وليس
كذلك فتامل والمراد بغيرها بعض المنصوبات كالحال نحو قوله تعالى وله
الدين واصبا وذلك انها في حكم الظرف وهو معلوم حاله وقد بيناه فيما
مر فالعمل فيه وفي امثاله بلا شرط من الشروط السابقة ومنه اي من المعنى
المتقدم الاسم المنسوب الاصطلاحي وهو ما الحق اخره ياء مشددة ليدل
على نسبته الى المجرد عنها كبصري وهاشمي فانه لتاويله بالمشتق اي المنسوب
الى كذا يعمل باطراد كعمل اسم المفعول المطرد فيرفع الظاهر على انه
نائب الفاعل نحو مررت برجل هاشمي اخوه ومنه المنفصل نحو جاء
رجل ما عربي الا هو ويرفع المستتر نحو رايت رجلا بصريا اذ فيه ضمير
مستتر نائب عن الفاعل ولكون المنسوب كاسم المفعول في العمل يشترط في
عمله الرفع في الاسم الظاهر والضمير المنفصل ما يشترط فيه اي في عمل
اسم المفعول من الشروط المتقدمة ومنه اي من العامل المذكور الاسم الجامد
المؤل بالمشتق ولو عبر به كان احسن اذ المستعار لا يفهم منه التاويل
بالمشتق ولا يشمل مثل قولهم مررت بقاع عرفج كله اي خشن وفي الكتاب

مررت برجل فضة حلية سيفه بجر فضة ثم الاسم المذكور اعم من ان يكون
اسم جنس نحو اسدا وعلما نحو حاتم فكل منهما يعامل معاملة المشتق
فيقع صفة بل قيل يرفع الفاعل الظاهر اذا وقع بعده كما في قولك مررت
برجل اسد غلامه ورايت رجلا حاتما ابوه واما تعليق الجار به في قوله
ه اسد علي وفي الحروب نعامة ه فتخاء تنفر من صفير الصافر ه
فظاهر وذلك لتاويله بالمشتق اي مجترئ وجواد ولذا التاويل الظاهر
عمل الاسم المذكور عمل فعله الذي يفهم منه ومن هذا القبيل سواء بمعنى تام
يقال اخذت درهما سواء اي تاما واسماء المقادير نحو مررت برجل مائة
ابله او قفيز بره اورايت جبة ذراعا طولها لكن ذكر الزنجاني في كافيه
ان الجيد في الجميع الرفع اي على الابتداء والخبرية والجملة صفة[7] وقال السيرافي
على ما نقله بعض الفضلاء ان اردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع[8]
لانها جواهر وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز انتهى ويفهم نحو
هذا من كلام الرضي فافهم ولا تغفل عما تقدم ومنه اي من ذلك المعنى كل
اسم علما كان او غيره يفهم منه معنى الصفة المشتقة اسم فاعل كان
او اسم مفعول نحو لفظة الله فانه قد اجيز كما في المغني ان يعلق به الجار
كما في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم وكونه
علما لا يضر لانفهام اسم المفعول منه اي المعبود لمن فيها واجيز تعلقه
بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بالعالم وانما
لم يعربوه حالا على القاعدة لما فيه من المحذور ظاهرا ثم عد هذا الاسم عاملا

[7] صفة صح
[8] الرفع صح

انما هو بالنسبة الى الظرف فقط لانه يكفيه رائحة العامل كامر ولا يقاس
عليه غيره ومنكر في هذا العمل قوله ٥ انا ابو المنهال في بعض الاحيان ٥
وقول الاخر ٥ انا ابن ماوية اذ جد النقر ٥ حيث علق الظرفان
بالعلمين لما فيهما من معنى الشجاع والجواد كما في قولهم فلان حاتم في قومه
واعلم ان هذا المعنى عدوا منه في بحث الحال عوامل يطرد عملها في الحال
ويقاس عليه الظرف بالاولى من تلك العوامل اسم الاشارة نحو قوله تعالى
فتلك بيوتهم خاوية وقال السهيلي العامل في الحال فعل مضمر تدل
عليه الجملة لا اسم الاشارة ومنها ليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل
نص الزمخشري ووافقه ابن مالك على انهما ينصبان الحال مثل كان
دون اخواتهما لعدم السماع وفي هذا خلاف صحح السيوطي عدم العمل
والاصح خلافه ومن ذلك حرف النداء ذكره شراح الكافية ولم ار ذكره لغيرهم
ومثلوا له بنحو يا زيد قائما لكن ذكروا ان المبرد ذهب الى ان العامل في المنادى
حرف النداء وقال ابو علي وابو الفتح ان اللام في نحو يا لزيد متعلقة بيا وكذا
النصب على ما قال المبرد وهذا نظير قولهما في قوله ٥ ابا خراشة اما انت ذا نفر ٥
ان ما الزائدة هي الرافعة والناصبة لا كان المحذوفة ومن تلك حرف التشبيه
ولو مقدرا نحو زيد كالبدر مضيئا وزيد اسد صائلا وكانه اسد مقبلا قال
٥ كان قلوب الطير رطبا ويابسا ٥ لدى وكرها العناب والحشف البالي ٥
ومما ذكر حرف التنبيه وهو ها نحو ها هو جالسا زيد وزعم السهيلي في هذا
كما مر في اسم الاشارة ان العامل في الحال فعل مضمر ومن العوامل المذكورة

حرف النفي

حرف النفي وهو ما ولا فقط نحو ما زيد بذي علم كاملا ونحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون كذا في كلام ابن الحاجب وهو مخالف الجمهور
النحويين فعلى قولهم ينبغي ان يعلق الجار بفعل يدل عليه النافي اي
انتفى ذلك بنعمة ربك كذا في المغني واذا كان الامر في تعليق الجار هكذا
ففي الحال اولى فترجع الى قول السهيلي وبالجملة هذه العوامل وغيرها
مما لم يذكر هنا كما الاستفهامية نحو ما لك واقفا ومنه قول الشاعر
٥ يا جارتا ما انت جاره ٥ غير متفق على عملها ولا يقاس عليها فيما فيه
منه معنى الفعل شيئ كان ولكن من الحروف المشبهة بالفعل ولضعفها
لا تتاخر عن معمولها واذا علمت ذلك فهذه العوامل التي عدت من
هذا المعنى مع ما يفهم منه معنى الصفة والاسم المستعار ينبغي ان
لا تعد في العامل القياسي المتفق على عمله وان كانت تعمل في غير الفاعل
ونائبه والمفعول به واخوته الاربعة حال كون ذلك الغير من معمولات
الفعل الاصطلاحي المنصوبة ولو محلا كالحال والظرف ومنه الجار والمجرور
كما مر لكنه لا يكون هنا الا لغوا وكان ادخال الكاف ليدخل التمييز اذ قد
قيل به في مثل قولهم هو حاتم جودا وزهير شعرا والا فلا تعمل في غيره
بعدها على ما هو الظاهر واما نحو ما شانك وزيدا فليس الناصب ما
كما توهم بل الفعل المقدر اي ما يكون لك وانما لم يذكر المبتدا مع انه عامل
في الخبر على الصحيح لاختياره ان العامل الابتداء كما سيذكره قريبا
هذا ما استطعناه من الكلام على العامل اللفظي سماعيه وقياسيه

واما العامل المعنوى المنسوب الى المعنى فهو لمقابلته باللفظى ما لايكون
للسان ولا للسمع فيه حظ فلا ينطق به ليسمع وانما هو معنى الاظهر
شيئ ليغاير المنسوب اليه يعرف ويدرك بالقلب المراد به النفس الناطقة
اذ هو محلها على الصحيح والعامل المذكور هو عند الجمهور اثنان
لا غير وعلى قول الخليل والاخفش ان العامل فى النعت والتوكيد والبيان
التبعية وهى امر معنوى ليس مما يلفظ به يكون العامل المعنوى ثلاثة
الاول منها الابتداء وهو رافع المبتدا على الاصح الذى ذهب اليه
سيبويه وجمهور البصريين وكذا رافع الخبر عند الزمخشرى والجزولى
وابن الحاجب ٧ وصححه ابو البقاء وتبعهم المصنف وذلك لاقتضائه اياهما
٧ وجماعة صح
ورد بان اقوى العوامل الفعل وهو لا يعمل رفعين من غير اتباع فغير
القوى اولى بان لا يعمل وانتصر ابن الناظر بما ملخصه ان لقائل ان يقول
انما لم يعمل الاقوى ذلك بلا اتباع لاقتضائه شيئا واحدا ولو اقتضى
شيئين لعمل فيهما اذ الاصل فى المقتضى ان يعمل فيما اقتضاه انتهى قيل
وهذا يدل على ترجيح هذا المذهب وهو الحق اقول الذى نص عليه
سيبويه ورجحه المتاخرون ان رافع الخبر هو المبتدا وصح رفعه به مع انه
قد يكون جامدا لطلبه له طلبا لازما من حيث انه محكوم به له ورفعه الفاعل
جواب سؤال
اذا كان لطلب له من جهة اخرى وحيث كان عمله بطريق الاصالة لا يضر
تقديم الخبر عليه ووراء ما ذكر اقوال منها قول الكوفيين انهما ترافعا وله
فى العربية نظائر ومنها قول المبرد ان المبتدا بالابتداء والخبر بكليهما ولا نظير

ولا نظير

ولا نطيل بذكر بقية الاقاويل وهذا الابتداء الرافع هو التجرد اى كون
الاسم المبتدا معرى ومجردا عن جنس العوامل اللفظية قليلها وكثيرها
حقيقة او حكما فيضر العامل المقدر نحو زيد فى جواب من جاء
ولا يضر غير الاصلى نحو رب رجل لقيته وناهيك بزيد ومنه اسما
ان ولا التبرئة باعتبار رفعهما والتجرد عن شئ وان اقتضى سبق
وجوده المراد به هنا جزء معناه اى مطلق الانتفاء مجازا مشهورا
فى العرف او ينزل فيها القوة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود
من قبيل ضيق فم البئر اذا حفرها ضيقة وجمع العوامل للاشارة
الى المبالغة فى التجرد اى عن جميع العوامل فهو مع ما اشرنا اليه من ان
اللام تبطل معنى الجمعية اولى من العامل اللفظى وكون التجرد عدميا
فلا يكون مؤثرا الرفع الذى هو وجودى ممنوع وانما هو كون الاسم
اولا ليخبر عنه او ليكون له مرفوع يكتفى به وهذا ليس بعدمى وعلى
تقدير تسليمه لا نسلم انه لا يعمل فى الوجودى لانه ليس بمؤثر حقيقة بل هو
علامة ثم هذا التجرد انما يكون لاجل الاسناد اى اليه او اسناده الى مستقل
يكتفى به اذ الاسم المجرد كما ذكر اما ان يسند اليه خبر نحو زيد قائم او يسند
هو الى مرفوع مستقل يغنى عن الخبر نحو اقائم الزيدان لكن يبقى ما
ليس له خبر ولا مرفوع هكذا نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد وغير قائم
الزيدون ويمكن ادخاله فى القسم الثانى بالعناية فتدبر وخرج اسم
الفعل والاعداد المسرودة والاسماء قبل التركيب عن المبتدا لانتفاء

ماذكر فيها والفرد الثانى من العامل المعنوى رافع الفعل المضارع المجرد
من النونين ومما يأتى وفيه اقوال هو على كل قول منها سوى ما نسب
الى الكسائى من انه احرف المضارعة كذلك اذ هو عند الاخفش والفراء
وحذاق الكوفيين تجرده من الناصب والجازم واختاره اكثر المتأخرين
وفيه ما فى ذلك التجرد من سؤال وجواب وعند الزجاج وثعلب مضارعته
للاسم وعند جمهور البصريين واختاره المصنف وقوعه بنفسه مجردا عما
يدخل عليه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث انه مرفوع وانما ارتفع
حينئذ لانه يكون مثله فاعطى اسبق اعرابه واقواه والمراد بذلك ما يصح
وقوع الاسم فيه كالخبر نحو زيد يضرب وكان عمرو يضرب وان بكرا
ليضرب وكالصفة والحال نحو رايت رجلا يضرب ومررت بزيد يضرب
فيضرب فى الامثلة كلها واقع موقع ضارب اذ الاصل فى هذه المواضع
المفرد وانما لم يرفع الماضى مع وقوعه فى هذه المواضع لاصالة بنائه
فلا يؤثر فيه العامل وذلك الوقوع الذى تقدم وهو وقوع المضارع
موقع الاسم انما يكون ويوجد اذا تجرد الفعل المذكور عن جنس النواصب
والجوازم كما مر فى العوامل فاذا وجد التجرد وجد الوقوع فيوجد الرفع
واذا انتفى بدخول ناصب او جازم انتفى فانتفى الرفع فالرفع دائر
مع التجرد وبهذا رجح بعضهم مذهب الكوفيين اذ الدوران يشعر
بالعلية واعترض مختار المصنف بارتفاع[٧] فى نحو الصلة وخبر كاد
وبعد حرفى التنفيس والتحضيض مع انها ليست مواقع الاسم واجيب

[٧] المضارع صح

بان الرفع قد استقر قبل دخول هذه الاشياء واثر العامل لا يغيره
الا عامل اخر فلم تغيره وهذا احسن من جواب نتج من بعض الافكار
واما نحو يقوم الزيدان فاجاب عنه الرضى بما فيه تكلف وفى المفصل
ان هذا من مظان صحة وقوع الاسماء اذ من شرع يتكلم لا يلزمه
ان يكون اول ما يفوه به اسما او فعلا بل مبدأ كلامه محل خبره
ايا كان انتهى ملخصا واذا علم ما ذكر من اول الباب الى هنا فمجموع
ما ذكرنا اى فى هذا الكتاب وكذا فى غيره من العوامل السماعية والقياسية
ستون عاملا اللفظى ثمانية وخمسون القياسى منها تسعة والباقى
سماعى والمعنوى اثنان وقد علمت ما فى بعضها فلا تغفل واعلم
ان الشيخ عبد القاهر الف كتابا فى العوامل ذكر فيه مائة عامل
حتى اشتهر بين المبتدئين بذلك ولم يزد على ما ذكره المصنف
سوى البسط والتفصيل وواو المعية المصنف كونها هى العامل فى
المفعول معه بل المصنف زاد عليه ثلاثة فى حروف الجر لولا ولعل وكى
وواحدا فى الجوازم اذ ما ولا التبرئة واسم التفضيل ومعنى الفعل
فافهم ولا تنس ما تقدم الباب الثانى من الابواب الثلاثة كائن فى
بيان حقيقة المعمول واحواله وانما افتتح المصنف هذا الباب كما
افتتح الاول بقوله اعلم اهتماما بهذا البحث المذكور اولا قبل شروعه
فى المقصود من هذا الباب ايضا وقد ذكرنا هناك ما ينفع هنا ويكفى
عن غيره وعن الاعادة فلا تغفل وذلك ان الالفاظ اسمائها وافعالها

وحروفها الموضوعة لمعانيها دون المهملة اذا لم تقع فى التركيب الكلامى
والمراد بالكلام المركب مجازا او المراد بعدم وقوعها فى التركيب انتفاء تركيب
العامل مع المعمول فتكون كالاعداد المسرودة والحروف الهجائية نحو زيد
عمرو بيت غلام هل بل ان لن الى غير ذلك فهذه مبنية الشبه لاهالى لانها
لم تكن معمولة لانتفاء مايعمل بها كما لاتكون عاملة لعدم ما تعمل به وهذا
احد ثلاثة مذاهب فى الاسماء قبل التركيب مع العامل اختاره ابن الحاجب
ومالك ثانيها الاعراب حكما لصلاحيتها للتركيب ثالثها التوقف لعدم
مقتضى الاعراب وسبب البناء فهى لامعربة ولامبنية واختار هذا ابو حيان
فهو مثبت للواسطة بين المعرب والمبنى واما ان وقعت تلك الالفاظ
فى التركيب ووقوعها فيه بان يكون العامل مع معموله ولو تقديرا فهى
حينئذ بالنسبة الى المعمولية على ثلاثة اقسام لانها اما ان لا تتصف بها
اصلا او تتصف دائما او تارة وتارة وانما كان القسم الاول ما لا يكون
معمولا مع دخول النفى فى مفهومه لطول الكلام على اخويه وقوله اصلا توكيد
لنفى المعمولية والمراد انها لا توجد فى هذا القسم لا اصالة ولا نيابة فلا
يتصف باعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهو اثنان من انواع الالفاظ
الاول الحرف مطلقا عاملا كان او غير عامل على حرفا وعلى اكثر وهذا
متفق عليه واما الثانى وهو الامر بغير اللام ويقال له الامر بالصيغة
وامر المخاطب فهو مخصوص عند جمهور البصريين المثلثين لقسمة
الفعل وان فعل الامر قسم برأسه فتعليله هذا الامر بقوله فانه لما حذف

عنه

عنه حرف المضارعة وهو احد حروف اتيت ليس فى محله اذ هو ليس
بمضارع عندهم حتى يقال فيه ذلك الا ان يقال بالاخذ والاشتقاق
فافهم والظاهر ان قوله التى بسببها صفة الحرف فيحتاج الى تاويله بالكلمة
وان كان صفة المضارعة فالمصيبة اعظم وقوله وصار بمعنى كان المضارع
مشابها للاسم اى فى الحركات والسكنات وهو احد اوجه المشابهة
ولا دخل لغير ماذكر فيه ولهذا مع بقية الاوجه استحق الاعراب فاعرب
وعمل بالبناء للمفعول اى عمل العامل فيه كما مر وبسبب ذلك الحذف خرج
عن المشابهة المذكورة لانعدام الشيء بانعدام جزئه فعاد بعد الحذف
الى اصله الذى يستحقه والغالب فيه وهو البناء الذى هو اصل فى الافعال
وكانه اخذ هذا التقرير من كلام العلامة الجامى والتقليد عيب كبير وعلى
ما قال الكوفيون والاخفش ان الامر المذكور مقتطع من المضارع يكون
من القسم الثانى اذ هو عندهم معرب دائما مجزوم بلام مقدرة هى لام
الامر فالفعل عندهم قسمان واصل قم مثلا لتقم حذفت اللام للتخفيف
ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بالمضارع العارى عن اللام عند الوقف
والقسم الثانى من الثلاثة ما يكون معمولا دائما ولو كان عاملا ايضا فلابد
ان يكون له اعراب ولو فى المحل لاقتضاء المعمولية اياه وهذا القسم الذى هو
معمول دائما اثنان ايضا اى كالقسم الاول الذى مر الاول من هذين
الاثنين الاسم مطلقا معربا كان او مبنيا مفردا او غير مفرد جامدا او
مشتقا عاملا او غير عامل الى غير ذلك حتى حكم بالبناء للمجهول والحكم

على اسماء الافعال المتقدم ذكرها بانها مرفوعة المحل صاحب البسيط
ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وهو مبنى على ان مدلولاتها
معانى الافعال لا الفاظها كما مر ورفعها عندهم على الابتداء فهى كيفما
وقعت مبتدات وفاعلها ولو مستترا ساد مسد الخبر كما فى الوصف الرافع
لمكتفى به وهذا قول ضعيف كما ذكره الرضى وفرق بين الوصف وبين اسم
الفعل بما ينبغى مراجعته وان اختاره ابن الحاجب فى الايضاح وفى
التصريح هو مذهب بعض النحويين ومعمولية هذه الاسماء حاصلة
سواء حكم بما ذكرا وبانها منصوبة المحل كما ذهب اليه المازنى ومن تبعه
وهذا على القول بان مدلولاتها المصادر النائبة عنها فيكون النصب على
المصدرية بالافعال التى نابت هى عنها وقال الرضى فيه ليس بشئ اذ لو كانت
كذلك لكانت الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن
مبنية الى اخر ما قال وقال الفاضل السالكوتى فيه انما يجرى فيما هو على
وزن المصادر انتهى فظهر ان هذا القول اضعف من الاول وان ترد
الصحيح فهو كما قال بعضهم وهم جمهور البصريين ومنهم الاخفش كما نقله
كثير من المحققين واختاره ابنا مالك وهشام انها لا محل لها من
الاعراب كما هى على مذهب الكوفيين القائلين بانها افعال حقيقة ولما
كان الصحيح ذلك لكونها عليه بمعنى الفعل تدل على ما يدل هو عليه
لكن بالوضع لا باصل الصيغة كما اختاره الرضى او تدل على لفظه كما هو
مختار جمهور المتاخرين وحكم ايضا على ضمير الفصل وهو ضمير بصيغة

المرفوع

المرفوع المنفصل يكون بعد المبتدا ولو فى الاصل يفصل بين النعت والخبر
فيما يصلح لهما ويفيد مع هذا الفصل التوكيد والاختصاص ويسميه
الكوفى عمادا لاعتماد معنى الكلام عليه وبعضهم دعامة لانه يدعم
به الكلام ويقوى فما بعده لا يكون الا خبرا ومعرفة او اسما مثلها فى
عدم قبول ال ولو منسوخا نحو كان زيد هو القائم وان ترنى انا اقل
منك قال الرضى واجاز المازنى وتبعه الجرجانى كما فى المغنى وقوع
المضارع بعده لمشابهته الاسم وامتناع دخول ال عليه وجعل منه
انه هو يبدئ ويعيد وجعل ابو البقاء منه ومكر اولئك هو يبور
واجازه السهيلى قبل الماضى وجعل منه وانه هو اضحك وابكى واجازه
الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا
وهذه الاقوال ليست بشئ والمقام لا يسع البيان والحاكم بالحرفية
جمهور البصريين كما فى المغنى ولعل ذلك لاستبعاد كون الكلمة اسما
بلا محل من الاعراب مع كون مدلوله وهو الفصل ورفع اللبس غير مستقل
وهذا الحكم مخالف خلافا لبعضهم كالخليل حال كونه يقول انه اسم
لا محل له من الاعراب نظير اللام الاتية واسماء الافعال الماضية فى
الصحيح ورجح هذا القول اكثر المتاخرين لكن بعضهم استبعده لعدم
نظيره فى الاسماء وقال الكوفيون له محل فعند كسائيهم بحسب ما بعده
وعند فرائهم بحسب ما قبله فمحله بين معمولى كان نصب عند الاول وعند
الثانى رفع وبين معمولى ان بالعكس تعبيه الضمير المنفصل فى مثل قوله

ماقبله ص

انك انت علام الغيوب انه هو العزيز الرحيم يحتمل الفصل والتوكيد
والابتداء وفي نحو كنت انت الرقيب عليهم وان كنا نحن الغالبين يمتنع
الابتداء للنصب وفي نحو وانا لنحن الصافون وكذا زيد هو العالم لا توكيد
لوجود اللام في الاول وظهور ما قبله في الثاني واما اللام الداخلة على
الصفات الصريحة التي لغير تفضيل والمراد بها اسما الفاعل والمفعول
فالاولى الوصف وكانه جمع نظرا لكثرة الافراد او لجمع لام الصفة المشبهة
معهما وفيه بعد فتدبر فقال فيها بعضهم كالاخفش انها حرف معرف
كغيرها من اللامات الداخلة على الاسماء الجامدة فهي من القسم الاول
وقول المازني انها موصول حرفي وان كان كذلك لكن الظاهر ان المصنف
اراد الاول فتنبه وقال من النحاة اكثرهم كسيبويه وغيره من المحققين هي
اسم موضوع براسه لا بعض الذي وهو موصول عام فيكون بمعنى الذي في
نحو الضارب والمضروب وبمعنى التي في نحو الضاربة والمضروبة وبمعنى
فروعهما ايضا فيما يناسبها وتكون للعالم وغيره على السواء كما ذكره السيوطي
قائلا كما يفهم من عباراتهم ودليل اسميتها عود الضمير عليها في نحو قوله
قد افلح المتقي ربه وهو لا يعود الا على الاسم بالاستقراء وبهذا مع عدم
تأويلها بالمصدر رد على المازني وبه ايضا مع اشياء اخر رد على الاخفش
وقد مر طرف من الكلام عليها وعلى هذا القول تكون من القسم الذي
نحن فيه وحيث استدل على الحرفية بان العامل يتخطاها فيعمل فيما
بعدها كرفعه في نحو جاء القائم وهي لا محل لها ولو كانت اسما لكان

لها محل

لها محل اشار المصنف الى الجواب بانها اعطي اعرابها الذي تستحقه
من رفع او غيره لما بعدها من الاسم عارية لكونها في صورة الحرف
كأل لا التي بمعنى غير وذلك لما انتقل ما بعدها من الفعلية
التي هي الاصل في الصلة الى الاسمية لاستكراه دخول ما هو على
صورة اداة التعريف على الفعل والظاهر ان لما الثانية في كلامه
مشددة وهي الوجودية او الحينية ولا يظن انها لام الجر مع ما المصدرية
الا من تفرد بنتائج افكاره ولا اقول لا يصح اصلا بل بعيد جدا والبليغ
يمنعه فافهم واذا فهم ما مر آنفا فاصل جائني الضارب زيدا او المضروب
ابوه مثلا الظاهر انه جائني الذي ضرب زيدا وضرب ابوه بالبناء
للمجهول لا الذي يضرب الخ فتفطن وكان ذكر المفعول في المثال
للاشارة الى تعدي الوصف والى عمله مع اللام بلا اعتماد على غيرها
والا فلا حاجة اليه واذا كان اصل الضارب لفظين فالاول منهما وهو
الذي معمول دائما اذ هو اسم له اعراب محلي وهو في المثال المذكور
فاعل واللفظ الثاني وهو ضرب غير معمول لانه فعل ماض لا محل
له من الاعراب فلما غير هذا الكلام الذي هو الاصل الى الصورة
الفرعية وجعل الذي ال وضرب ضاربا ليدل على الحال او الاستقبال
باختصار صار الاول الذي هو في الحقيقة اسم في صورة الحرف المعرف
الذي هو اللام وصار الثاني الذي هو في الحقيقة فعل في صورة الاسم
اي اسم الفاعل واسم المفعول فانعكس الحكم اللفظي وهو الاعراب واخذ

الثانى حق الاول والاول حق الثانى اى عدم المعمولية وانما صار ماصار
ترجيحا لجانب اللفظ فى الصلة والموصول على جانب المعنى فيهما
وذلك ان المعنى يقتضى اعراب الموصول لانه اسم فهو صالح لمحلية
الاعراب وعدم اعراب الصلة لكونها فعلا ماضيا فلا تصلح لتلك المحلية
فلم يلتفت الى ذلك ونظر الى عدم صلاحية لفظ الموصول وصلاحية
لفظ الصلة للاعراب لان الكلام فى الاعراب الذى هو حكم لفظى لكن
كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضى نقل اعرابها الى ما بعدها بل
بنائها وكونها فى محل اعراب وقد استشكل بعضهم ان ال على ما تقرر اسم
وقع فى التركيب يشبه مبنى الاصل وهو معرب وان صلتها اسم كذلك
لم يشبه ما ذكر وهو غير معرب قال ولا تخلص من ذلك الا بان يدعى
تنزيلها مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فيكون المجموع كانه اسم واحد
معرب بحسب العوامل وقال وفى الرضى اشارة اليه والثانى من اثنى القسم
الثانى الفعل المضارع فانه معمول دائما وان اتصل بنون الاناث او
باشرته نون التوكيد اذ لا بد له من اعراب رفع او نصب او جزم ولو محلا
والقسم الثالث من اقسام الالفاظ الواقعة فى التركيب وهو الذى يكون
معمولا تارة وتارة ما كان الاصل اى الراجح فى نظر الواضع فيه كونه
من القسم الاول وذلك ان لا يكون معمولا اصلا لعدم استحقاقه ولياقته
للاعراب لكن قد يقع ذلك موقع القسم الثانى الذى يكون معمولا
دائما فيكون حينئذ مثله معمولا لكن لا دائما بل وقتا دون وقت وهو

غ

اى هذا القسم اثنان ايضا اى كالقسمين الذين قبله الاول من هذين
الاثنين الفعل الماضى المتقدم ذكره فانه الاصل الغالب والراجح فيه
ان لا يكون له محل من الاعراب لما مر آنفا لكنه قد يكون له ذلك وذلك
فى مكانين احدهما اذا وقع بعد ان المصدرية الناصبة للمضارع فانه
حينئذ يحكم على محله بالنصب وانما خص ان لان غيرها من النواصب
لا يدخل عليه لاشتراط الاستقبال فى مدخوله بل القياس عدم دخول
ان ايضا حتى زعم ابن طاهر ان الداخلة عليه غير الداخلة على المضارع
محتجا بان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على
غيره كالسين ونقض بدخول ان الشرطية مع تخليصها المضارع للاستقبال
والمكان الثانى اذا وقع بعد الجازم ما يجزم فعلين حال كون ذلك
الواقع شرطا او حال كونه جزاء بلا فاء كما سيمثل فانه اذ ذاك يحكم على
محله بالجزم واما اذا اقترن بها فالجزم لمحل الجملة باسرها كما سياتى وانما
حكم بالنصب والجزم على محل الماضى لظهور ذلك الاعراب وهو
النصب والجزم لفظا فى المعطوف عليه ان كان قابلا لذلك نحو اعجبنى
ان ضربت وتقتل بنصب المضارع لفظا المعطوف على الماضى
المنصوب محلا لكن يفهم من مغنى اللبيب فى بحث ان المفتوحة الخفيفة
انه لا قائل بنصب الماضى محلا فليراجع واما جزمه فمتفق عليه ومنه
قول المصنف ان ضربت وتقتل بجزم تقتل لفظا للعطف على الشرط المجزوم
محلا وقوله ضربت واقتلك جواب كذلك واجمعوا على انه فى غير

هذين الوضعين المذكورين آنفا لايكون الفعل الماضي معمولا البتة
بل هو في غيرها عامل مبني لامحل له من الاعراب لعدم مايقتضيه والثاني
من اثنى هذا القسم الجملة ايا كانت وهي على ماعرفها به غير واحد من
المحققين انها المركب الاسنادي افاد اولم ٢ اعم مطلقا من الكلام اذ يشترط
فيه الافادة وفي قولهما مترادفان وهو كما في المغني ظاهر كلام المفصل
وتكون بالنسبة الى التسمية على قسمين الاولى قسمان احدهما فعلية
او بجر على البدلية كامر وقدم الفعلية لقوة الاسناد فيها فهي كالاصل وهي
على ما قاله المحققون الجملة التي صدرها فعل اى فعل كان ولو تقديرا
نحو زيدا ضربته ومنه يا عبد الله ولا يضر سبقه بحرف وقال صاحب
اللباب وتبعه المصنف في هذا الكتاب هي المركبة من الفعل لفظا
اى من لفظ الفعل او معنى اى مما يفهم منه معنى الفعل ومن فاعله
فالاول نحو ضرب زيد معلوما كان او مجهولا وكان زيد قائما
وظننته جالسا وكذا نحو ما جاءت حاجتك بالرفع وان نصب فاسمية
ونحو ماذا صنعت على تقدير اى شئ صنعت واما اذا قدر ما الذى
صنعته فاسمية قدم خبرها ونحو متى تقم فانا اقوم للحكم بتقديم متى
من تأخير ومنه الشرطية نحو ان تكرمني اكرمك على الصحيح وجعلها
الزمخشري قسما ثالثا والثاني منه هيهات زيد وما اشبهه من كل اسم فعل
وفاعله لانه مما يفهم منه معنى الفعل كامر ومنه ايضا اقائم الزيدان
ونحوه من الوصف المعتمد مع مرفوعه نحو ما مضروب العمران وامثاله

٢ يفد صح

هذا

هذا ما يقتضيه كلامه والذي عليه الجمهور ومنهم المحققون ان ما ذكر
من المثالين ونحوهما من قبيل الجملة الاسمية فلا ادري كيف ذكر صاحب
اللباب وغيره ما ذكر ولم ار من عد ذلك من الجملة الفعلية سواهما
واما نحو اعندك عمرو وافي الدار زيد مما رفع الفاعل معتمدا من
الظرف والجار والمجرور فانه وان ذكره مع ما قبله على انه مما يفهم منه
معنى الفعل فيكون من الجملة الفعلية لكن بعض المحققين كابن هشام
في مغنيه جعله قسما ثالثا على ان الاقسام ثلاثة فعلية واسمية وظرفية
وان جعل الظرف خبرا مقدما فالجملة اسمية لاغير والاسمية هي التي
صدرها الاصلي اسم كيفما كان وان تقدمه ٣ فلا عبرة به هذا ما عليه ٢
وما ذكره المصنف من انها المركبة من المبتدا اي ولو بالتأويل والخبر ولو
جملة لاخراج ما مر منها وادخاله في الفعلية ولا فرق عند الجميع بين
ان تركب مما ذكر او من اسم الحرف العامل كان واخواتها وما حمل
عليها او على ليس ومن خبره فالاول نحو زيد قائم وان تصوموا
خير لكم وعمرو قام ابوه والثاني نحو ان زيدا قائم ولعل بكرا خالد وما
هذا بشرا ولا اله الا الله ونحو ذلك واذا تبين معنى الجملة وقسماها
فان اريد بالجملة المتقدم ذكرها مجرد لفظها بدون ملاحظة مدلولها
فلا بد له اي للجملة والتذكير باعتبار اللفظ ولا يصح ارجاعه للفظها
اذ يوهم انها لابد لها من اعراب لفظي وليس كذلك بل هو محلي وكذلك
الضمير في لكونه للجملة اذ هي التي في حكم الاسم المفرد بل المعرفة لتأويلها

٢ المحققون صح
٣ الحرف صح

به كما قيل فى الكلمة المراد بها لفظها حتى قالوا فى هذه الجملة يجوز وقوعها
فى كل ما اى موقع وقع فيه الاسم المفرد بل المعرفة وحينئذ فتقع الجملة
المذكورة مبتدا مع انه لا يكون نكرة الا بمسوغ فضلا عن مطلق الاسم عند
الجمهور وتقع فاعلا ونائبا عنه مع انهما لا يكونان الا اسمين مفردين
وتقع غير ذلك الذى ذكر مما يجب ان يكون اسما مفردا كاسم ان وكان
ونحو ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية ويقع قام زيد فى الكلام وينهم
اضرب زيدا منه وان جاء عمرو لجملة اى هذا اللفظ وهو زيد قائم
وقام زيد الى غير ذلك هو جملة اسمية ويقع فى الكلام نحو ومنه اى مما اريد
به لفظه مقول القول او ما يراد فيه اى الكلام المحكى به نحو قوله تعالى واذا
قيل لهم امنوا ونادى نوح ابنه وكان فى معزل يا بنى اركب معنا فهذا واقع
موقع المفرد ايضا كما صرح به ابن هشام فى مغنيه واما كسر ان فيه فلاشتراط
كونه جملة او ما يؤدى مؤداها ومنعهم ان يكون مفردا ليس كذلك وان حكم
عليها بحكم المفرد ولذا تكون نائب الفاعل كما مثل وبما قررنا ظهر وجه
الفصل بينه ثم المقول فى محل نصب وهل هو مفعول به او مطلق كالقهقرى
اختار ابن الحاجب الثانى والجمهور الاول وكذا الذى مر من ان الجملة اذا اريد
بها لفظها يكون لها اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدرى يكون
لها اعراب لكن المحل هنا ليس للجملة بجملتها كما مر بل للمصدر المنسبك
اما بواسطة ان المشددة او ان المخففة المفتوحتين او بواسطة ما
الموصوفة مع ان بكونهما المصدريتين على ما عناه ظاهر والله اعلم

بل لا اظن ان نحويا يرضى بهذا لانهم مطبقون على ان المشددة
ايضا مصدرية وقدم الكلام على الجميع بل ما يؤول بالمصدر وهو
الموصول الحرفى خمسة الثلاثة المذكورة وكى ولو نحو لكيلا تاسوا ودوا
لو تدهن لكن قد اشتهر على السنة الطلبة قولهم للخفيفة ان المصدرية
وللمشددة المشبهة بالفعل نظرا الى كونهما اشهر صفاتهما فافهم فتكون
الجملة المذكورة فاعلا كقولك بلغنى انك قائم ولم يبلغنى ان تضرب
ومبتدا كقوله تعالى وان تصوموا فانه مبتدا خبره خير لكم ونائبا نحو
يقبل ما قال زيد ونحو ذلك والحق ان ما اريد به معنى مصدرى
كالمراد لفظها ليسا من قبيل الجمل كمقول القول بل هما من قبيل المفرد ولذا
حكموا عليهما بحكمه فاجازوا وقوعهما مسندا اليه مع منعهم وقوع الجملة
كذلك واذا وقعتا خبرا لم تحتاجا الى رابط ويدخل عليهما الجار بلا تكلف
الى غير ذلك من احكام المفرد قال ابن هشام فى مغنيه واما قوله تعالى واذا
قيل لهم لا تفسدوا الخ وقوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى
الجمل انتهى ثم ارادة المعنى المصدرى اما بتلك الثلاثة او بغيرها اى بدونها
نحو الجملة التى اضيف اليها اسمية كانت او فعلية وما يضاف اليها ثمانية
منها اسم الزمان ظرفا كان كقوله تعالى والسلام على يوم ولدت يوم هم
بارزون او غير ظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فهذه الجمل
كلها فى محل جر باضافة يوم اليها ويدل على اضافته عدم تنوينه واختلف

كما قال بعض الفضلاء هل المضاف اليه فى الجملة الفعلية الفعل وحده او جملة
الجملة مع اتفاقهم على انه فى الاسمية جملتها قيل صحح المصنف فى امتحان الثانى
وايا ما كان فالجملة هنا فى تاويل المصدر اى يوم ولادتى وبروزهم
ويوم نفع صدق الصادقين وهكذا بلا حرف مصدرى ونحو ذا الجملة
المسند اليها نحو قوله تعا انذرتهم من قوله سبحانه ان الذين كفروا سواء
عليهم انذرتهم فانه مرفوع المحل على انه مبتدا خبره سواء وقوله تعالى
ام لم تنذرهم معطوف عليه اى انذارك وعدم انذارك سيان او فاعل
له كانه قيل ان الذين كفروا مستو عليهم انذارك وعدمه وسواء اسم مصدر
بمعنى الاستواء لا يثنى ولا يجمع الا شذوذا اكتفاء بتثنية سى وقيل بخبرية
لمحذوف تقديره الامران سواء وام والهمزة هنا منسلخان عن الاستفهام
مرادا بهما تسوية الامرين فقط والاسناد الى الفعل من باب الميل الى المعنى
وترك جانب اللفظ ونحو ذى الاية قول المنذر ابن ماء السماء لضمرة بن ضمرة
ثم ارسل مثلا لكل من مخبره خير من منظره تسمع بالمعيدى مصغر معدى
منسوب الى معد ابى العرب بتشديد الدال ثم خففت استثقالا للتشديدين
مع ياء التصغير فتسمع مبتدا خبره خير من ان تراه وانما يكون كما ذكر على تجريد
الفعل من الزمان والنسبة فيكون كالمصدر بلا تاويل اى سماعك به خير
من رؤيته لما اذا اول مع ان مقدرة كما قيل به وحسنه ذكرها بعد ومذكورة
كما روى فى الصحاح وغيره فيكون من قبيل المفرد ويروى لان تسمع به وعن
ابن السكيت لا ان تراه وهذا الاخير الذى فى المثل والمراد الاسناد الى

الفعل

بلغ

الفعل بلا ان المصدرية ولا همزة التسوية مقصور على السماع من
العرب فلا يقاس عليه بخلاف ما قبله فانه مطرد وما وقع من الجمل فى
غير هذين الموضعين اى ما اريد فيه بالجملة لفظها وما اريد بها
فيه معنى مصدرى فذلك الواقع لا يكون له اعراب اصلا لما سام
فلا تغفل الا ان تقع الجملة فى احد سبعة مواضع او تسعة كما اختاره
ابن هشام فى مغنيه احدها حال كونها خبرا اما المبتدا نحو زيد ابوه
قائم وعمرو قعد اخوه او لباب ان وما حمل عليها نحو ان زيدا قام
ابوه ولا رجل جده حاضر فتكون الجملة المذكورة فى هذه المواضع
مرفوعة المحل على المشهور فى الثانى واختلف فيما اذا وقع بعد ما ذكر
جملة انشائية فقيل محلها رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب
بقول مضمر هو الخبر اذ الانشائية لا تكون خبرا كذا يستفاد من المغنى
او خبرا لباب كان وما حمل عليها نحو كان زيد ابوه عالم وما زيد
اخوه جاهل او خبرا لباب كاد ولا تكون الا فعلية مضارعية فى الافصح
نحو كاد زيد يخرج وشذ غيره كما فى محله ولهذا الفرق مع فروقاخر
فصل بين البابين فالجملة فيهما منصوبة كما فيما يأتى وثانى المواضع
ان تقع مفعولا وذلك اما ان تقع فى باب القول كما مر او تقع مفعولا
ثانيا لباب علم المتعدى الى مفعولين الا ان يكون كونها خبرا فى
الاصل ولم يشر اليه نحو علم زيد عمرا مفعول اول وجملة ابوه قائم
او قام ابوه مثلا او تقع مفعولا ثالثا لباب اعلم المتعدى الى ثلاثة

مفاعيل نحو اعلم او انبا والخبر زيد عمرا بكرا فاعل ومفعولات
والثالث ابوه قائم او قام ابوه مثلا فان اصل ذلك الثانى وهذا
الثالث لخبر ووقوعه جملة سائغ شائع او تقع معلقا عنها العامل
باحد المعلقات ولو تقديرا كما م نحو علمت ازيد قائم وقول الشاعر
٥ انى رايت ملاك الشيمة الادب ٥ ومنه كما فى المغنى وسيعلم الذين
ظلموا اى منقلب ينقلبون اذ تكون اى استفهاما لا يعمل فيها ما قبلها
فهى مفعول مطلق لينقلبون والجملة فى محل نصب بيعلم او تقع حالا
وهو الموضع الثالث ولا فرق بين اقتران الجملة بالواو نحو جائنى زيد
وهو راكب وعدمه نحو جاء زيد يركب فتكون الجملة فى هذه المحال الخمسة
من المواضع الثلاثة منصوبة المحل بعواملها المعلومة فى ابوابها لكنها
فى باب كان على المشهور والمعلق عنها قد تكون فى موضع المفعولين كما مر
وقد تكون فى محل واحد نحو عرفت من ابوك ودليل النصب فى التعليق ظهوره فى التابع
كما فى قوله ٥ وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ٥ ولا موجعات القلب حتى تولت ٥
بنصب موجعات وغير التعليق ظاهر واشار الى رابع المواضع بهذا
العطف وتقع الجملة جواب الشرط جازم اسما كان او حرفا حال كونها بعد
الفاء الرابطة لما لا يصلح شرطا به ولو مقدرة كقوله ٥ من يفعل الحسنات الله يشكرها ٥
ومنه عند المبرد وفى احد وجهين عند سيبويه نحو ان قمت اقوم وثانيهما
انه مقدم من تأخير فهو دليل الجواب او حال كونها بعد اذا الفجائية ولا تكون
الاسمية والشرط ان خاصة كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم

اذاهم

اذاهم يقنطون والفاء تكون معها الاسمية نحو ان تكرمنى فانت مكرم
اسم فاعل او اسم مفعول والفعلية نحو ان تأتنا فاسكن وحينئذ فتكون
الجملة بجملتها مجزومة المحل باداة الشرط لتسلطها عليها اذ يجب عملها
فى شيئين ولو محلا فيما اذا لم يظهر فى اللفظ لعدم المحلية فان وقع الجواب
جملة بلا فاء ولا اذا فالجزم لمحل الفعل وحده نحو ان قام زيد قمت بدليل
جواز ان قام ويقعد اخواك والا لزم العطف على الجملة قبل كمالها واشار
الى الموضع الخامس بقوله او تقع الجملة صفة ولا تكون الا النكرة لانها فى حكمها
نحو جائنى رجل ابوه قائم او قام ابوه اذ يصح ان يقال قائم ابوه وكالنكرة
المحلى بال الجنسية نحو قوله ٥ ولقد امر على اللئيم يسبنى ٥
وقال الرضى فى رد قولهم الجمل نكرات اعلم ان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة
لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف ان يشار بالذات
الى خارج فى الوضع والتنكير ان لا يشار بها كذلك واذا لم تكن الجملة ذاتا
فكيف يعرض لها ما ذكر فيخص قولهم يوافق النعت منعوته فى التعريف
والتنكير بالمفرد ثم اجاب عن اختصاص نعت النكرة بها بانها تناسبها
حيث يصح تأولها بها تنبيه يشترط لجملة النعت ضمير يربطها بالمنعوت
كما مثل وقد يحذف للعلم به كما فى قوله

٥ فما ادرى اغيرهم تناء ٥ وطول العهد ام مال اصابوا ٥
اى اصابوه والمراد فى هذه المواضع التابعة للمفرد سواء وقعت كما مر
او معطوفة بالحرف على مفرد واكثر ما يكون على الخبر والفعلية تختص

بالمشتق لتقارب المعنى نحو زيد ضارب ويقتل ان قدر العطف
على الخبر فان قدر على الاسمية فلا محل او الواو حالية فنصب ولا تبعية
او تقع معطوفة على جملة من الجمل التي لها محل من الاعراب هذا
سادس المواضع واكثر ما يستعمل في الواقعة خبرا فعلية كانت نحو
زيد قام ابوه وقعد اخوه او اسمية نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد
ان كان العطف على الصغرى وان على الكبرى فلا محل كالمعطوف
عليه وان قدرت حالية الواو فكما مر وتقدر قد حينئذ للفعلية
تنبيه ليس من هذا الباب نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو قائم اذ
مقول القول مجموع الجملتين فنصب المحل له لا لكل واحدة لانها جزء لجزء
الجملة الواحدة اذا كانت مقولا كذا افاد ابن هشام في بعض كتبه او تقع
بدلا من احدها اما من المفرد فمطلقا كابدال هل هذا الا بشر مثلكم
من النجوى في قوله سبحانه واسروا النجوى الذين ظلموا الاية على
ما قاله الزمخشري ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله
٥ الى الله اشكو بالمدينة حاجة ٥ وبالشام اخرى كيف يلتقيان ٥
ان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى واما من الجملة المذكورة فبشرط
كون الثانية اوفى في تأدية المقصود كقوله ٥ اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ٥
اذ دلالة الجملة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهة مطابقية بخلاف
الاولى او تقع توكيدا لفظيا للثانية من المتبوعين وهي الجملة المتقدم
ذكرها نحو زيد قام ابوه قام ابوه او ابوه قائم ابوه قائم فان الجملة الثانية

في المثالين

في المثالين في محل رفع توكيد لجملة الخبر او تقع بيانا لها اي للجملة المذكورة
وهذا كالذي قبله انما هو على رأي لبعض النحويين كالشلوبين مع انه لم يصرح
به بل اخذ من زعمه ان الجملة المفسرة لها محل من الاعراب بحسب ما تفسره
ومنع الجمهور كما في المغني وقوع البيان وكذا المبين جملة والتوكيد
كذلك واما ما ذكره اهل المعاني من ان الجملة الثانية تكون موكدة
للاولى وبيانا لها فهو اصطلاح اخر لهم ولا يليق خلط الاصطلاحين
ولما كانت الجمل المتقدمة مستقلة باعرابها ذكره معها واما هذه
الجمل التابعة فيكون اعرابها المحلي الذي تستحقه على حسب اعراب
المتبوع مفردا كان او جملة ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب والا فجر
او جزم لفظا او تقديرا او محلا حقيقة او حكما فظهر للطالب
المسترشد من هذه الجملة من الكلام في بيان ما له اعراب من الجمل
وهي قوله فان اريد بالجملة مجرد لفظها الخ ان الجملة الاصطلاحية عند
النحاة من حيث التأويل بالمفرد وعدمه قسمان والا فهي اقسام قسم
من ذين القسمين كائن في تأويل الاسم المفرد وحينئذ فيكون هذا
القسم له اعراب محلي دون غيره في كل موضع يكون فيه كالذي اوله
والكلام في الكلمات الواقعة مع عواملها وذلك القسم الاول
ولا يظهر لبعد الاشارة وجه الا ان يكون لتعظيم هذا القسم لانه
ايضا اي كقسيمه قسمان او قال ذلك غير ملاحظ فيه مقتضى الظاهر
واحد هذين القسمين ما اريد به لفظه من الجمل والثاني ما اريد به

معنى مصدرى منها وقدم الجميع بماله وعليه **وقسم** هو الثانى من
القسمين الاولين وانما اظهر فى قوله **من الجملة** مع ظهور قسمية منها
لينص عليه خشية ذهاب الوهم لذكره فى الاثناء ان القسم الاول
قسمان الى ان هذا واحد منهما على انه لو اضمر لظهر المراد ايضا لان قوله
لايكون فى تاويل المفرد قرينة عليه والمقصود ان هذا الايراد منه لفظ
المفرد كما مر وحينئذ **فلا تكون** هذه الجملة التى لا يراد بها ماذكر **معمولة** ابدا
فى كل موضع لما مر **الا فى خمسة مواضع** وقد علمت انها على راى الجمهور
سبعة وعلى ماذكره ابن هشام فى مغنيه تسعة احدها **خبر** وقدم
انه فى اربعة مواضع او اكثر **و**ثانيها **مفعول** للقول على ماذكرنا ولغيره
كالثانى والثالث على مامر **و**ثالثها **جواب شرط جازم** لكن اذا كان **مع**
الفاء او اذا وقد مر تفصيله **او حال** وهو رابعها **او تابع** وهو خامسها
وفرق الجمهور بين تابع المفرد وتابع الجملة فيكون التابع اثنين وتكون
المواضع ستة كما مر عدها وسابعها وثامنها على ما فى المغنى ما اريد به
اللفظ عند المصنف وهما المضاف اليه والمسند اليها وتاسعها كما فيه
ايضا الجملة المستثناة كقوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا وجملة يعذبه الله الخبر والجملة فى
موضع نصب على الاستثناء المنقطع **ثم** اى بعد العلم بما يكون معمولا
كليا او جزئيا وما لا يكون ليعلم **المعمول** انه جنس يشتمل من حيث هو **على**
نوعين وفى ذكره على مامر احدها **معمول بالاصالة** بان يقع العامل عليه

استقلالا

استقلالا **والثانى معمول بالتبعية** بان يقع عليه تبعا لغيره انفرد او تعدد
والنوع **الاول** من هذين النوعين **اربعة اقسام** احدها **مرفوع** قدمه
لكونه عمدة **و**ثانيها **منصوب** ويكونان من الاسم والفعل **و**ثالثها **مجرور** وهو
مختص بالاسم **و**الرابع **مجزوم** ويختص بالفعل وكل من هذه الاربعة له
افراد متعددة **اما المرفوع** منها **فتسعة** افراده ثمانية من الاسماء اربعة
اصلية واربعة ملحقة وتاسعها الفعل المضارع المجرد من النونين ومن
الناصب والجازم **الاول** من التسعة **الفاعل** قدمه بناء على انه اصل المرفوعات
وعزى ذلك الى الخليل ووجه بان عامله لفظى وهو اقوى من عامل المبتدا
المعنوى وان رفعه للفرق بينه وبين المفعول والاصل فى الاعراب كونه للفرق
للفرق بين المعانى ورفع المبتدا ليس كذلك وقال العلامة الجامى لانه جزء
الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل واختار بعض المحققين ونسب الى سيبويه
وابن السراج ان اصلها المبتدا فابتدؤا به ووجه بانه مبدؤ به فى الكلام
وانه لا يزول عن كونه مبتدا وان تأخر وانه عامل معمول بخلاف الفاعل فى
الثلاثة واختار جمع كالرضى ان كلا منهما اصل وفائدة هذا الخلاف وان
انكرها ابو حيان تظهر كما قال الدمامينى فى اولوية المقدر اذا وجد
ما يحتملها نحو زيد فى جواب من قام مثلا فيترجح فيه ما هو الاصل هذا
والفاعل كما عرفه المحققون **هو** اسم صريح او **ما** بمعناه ما يؤول به كالجملة
المراد لفظها والجملة نصبه فى لغة لا يحسن تفسير ما بمرفوع **اسند** بمعنى
نسب **اليه** وربط به **الفعل** اصطلاحا اصالة نحو لم يقم زيد وان قام عمرو

فخرج لتقييدنا المفاعيل لان الفعل متعلق بها لا منسوب اليها في الاصطلاح
والتوابع لان الاسناد اليها ليس بالاصالة وخرج المبتدا بلا حاجة الى حديث
التقديم بناء على ان المشتق اذا اسند الى المبتدا لا يسند وحده كما في الفاعل
بل مع مرفوعه قدم او اخر لكن قال بعضهم ان كلام السعد في بحث التقوى
صريح في ان المسند الفعل وحده لا ان الفعل مسند الى ضمير المبتدا وهما
مسندان اليه وكذا شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل في
ضمنها بل هو المقصود بالاسناد فيصدق على المبتدا انه اسند اليه فعل
او ما بمعناه فيحتاج الى اخراجه ولو سلم انتفاء ذلك فذكر التقديم كما فعله
ابن الحاجب ولي ليندفع الوهم فافهم ثم تعريف الفعل هنا لا فائدة له لكفاية
النكرة في المقصود اللهم الا ان يقال بان ال فيه للعهد مرادا به الفعل الاصطلاحي
وكذا التام يكفي نكرته ويخرج به الناقص اذ مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا وكذا
لو كان المعلوم نكرة لكفي لاخراج المجهول وتمييز المعرف عن نائبه ولا يستلزم
التام اذ الناقص قد يكون مجهولا في قول فالفاعل متميز سواء اسند اليه
فعل هكذا او اسند اليه ما تلبس بمعناه مما يعمل عمله كاسمي الفعل
والفاعل والمصدر والصفة المشبهة وغيرها فالقسم الاول نحو ضرب
او قام زيد ونعم الرجل هو واحسن به والثاني نحو اقائم الزيدان وما ضارب
الزيدون ولا جميل فعلهم ويجلو قرب عمرو وهيهات زيد وما احد احسن به
الجميل من زيد افي الله شك وغير ذلك مما مر وما المسند فيها ما بمعنى الفعل
من الجمل اسمية كما ذكرنا سابقا فلا تغفل والثاني مما ذكر نائب الفاعل عبر

بهذا

بهذا ابن مالك وهو احسن من قول المتقدمين مفعول ما لم يسم فاعله
لانه كما قال ابن هشام في مغنيه اخصر وافصح في المقصود وفي شرح شذوره
لشموله المفعول وغيره مما ينوب عن الفاعل ولم يشمله الثاني مع شموله
المنصوب من نحو اعطي زيد درهما بل مفعولي المصدر والامر المحذوف في الفاعل
كما قيل واجاب بعضهم بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة
عرفا على ما ينوب عن الفاعل من مفعول وغيره او ان اسناد الفعل
بعد بنائه للمجهول الى غير المفعول مجاز عند المتقدمين كما قاله الحفيد
وان الكلام انما هو في المرفوعات فلا شمول ولا قصور تامل وانما جعله تلو
الفاعل لشدة اتصاله به حيث ينوب عنه ويشترك معه في اكثر الاحكام
حتى سماه بعضهم فاعلا واكتفى اكثرهم لهما بتعريف واحد لكن المصنف
افرده رعاية للمبتدي بتعريف وهو على ما يؤخذ من تعريفه اخيه ما اسند
اليه الفعل التام هذا كما مر بعينه ففيه ما فيه لكن المسند هنا اما الفعل
المجهول ولا يكون من الجامد اتفاقا ويكون من الناقص عند الجمهور
ونائبه حينئذ الظرفان على فيه والا ففي ضمير المصدر فيخرج المبني للفاعل
او ما هو متلبس بمعناه من اسم المفعول وما بمعناه فالفعل اما ماض نحو
ضرب زيدا ومضارع كيضرب عمرو بضم الاول من الفعلين وكسر ما قبل الاخر
في الماضي وفتحه في المضارع وقد تقدر الثلاثة فالضم في نحو بيع وقيل
على الافصح والكسر في نحو شد ايضا والفتح في نحو يباع ويشد ثم تغيير
الفعل الى هذا الوزن فرعي ليسند الى النائب الذي هو فرع الفاعل الغرض

من الاغراض المشهورة فى كتب المعانى وكذا النحو وخص ليتميز عن المبنى
للفاعل بالاخف ما ليس من اوزان الاسم لفرعيته وقلة استعماله
والمضارع لزيادة ثقله بزيادته اعطى الفتح وما بمعناه نحو امضروب
الزيدان وكان الاصل اضارب العراب الزيدين مثلا فغير الى ماذكر لما
ولم يعكس للتعادل ومثل هذا نحو اقتيل الزيدان وذكر همزة الاستفهام
ليكون العمل على قول الجمهور ومثلها المبتدا نحو زيد مضروب فيما يكون
النائب مستترا او مضروب غلامه فيما يكون ظاهرا ومنه المنسوب نحو
بكر بصرى ابوه واختلف فى اسناد المصدر الى نائب الفاعل والراجح الجواز
كامر وفى كلام بعضهم وان كان العامل مصدرا لم يغير عن حاله وبعد
ما اشار الى ما يفرق به بين الفاعل ونائبه صرح بما يشتركان فيه ومن ذلك
انهما لا يكونان فى المشهور عند الجمهور الا اسمين كل منهما اما اسم صريح
او ما فى تاويله من الجمل كامر لمحل الاسناد اليهما وهذا باتفاق غير
ان النائب عن الفاعل قد يكون جملة عندهم ويطرد ذلك فى باب
القول كامر وقد يقع جارا او مجرورا بشرط التمام وتصرف الجار وحصول[٧]
بنحو اضافة المجرور نحو سير بابى بكر او علمية نحو مر بزيد او بوصفه نحو مر
برجل حسن او باللام نحو جيئ بالرجل بخلاف نحو جلس فى موضع وقدم
الكلام على هذا فى حروف الجر مستوفى ومن ذلك ان كون الجار والمجرور
نائبا تسامح او مجاز فتذكر وحيث كان النائب ماذكر فيجب افراد عامله
فعلا كان او بمعناه وان كان المجرور ضمير غير المفرد ويجب تذكيره وان كان

[٧] الفاعلة صح

المجرور

المجرور مؤنثا وذلك انه على صورة الفضلة نظرا الى القول الصحيح فكما
لا يلحق العامل علامة مما ذكر لاجلها لا يلحقه لما هو على صورتها واما
على الظاهر فلا يوصف بتثنية ولا بجمع ولا تأنيث ومن ذلك ايضا انهما
لا يجوز تقديمهما عند البصريين على عاملهما كما لا يجوز تقديم
عجز الكلمة على صدرها اذ كل منهما مع عامله كالكلمة الواحدة كما
استدل على ذلك ابو البقاء فى لبابه باثنى عشر وجها اخذها من
سر الصناعة لابن جنى فان وجد ما ظاهره انه فاعل مقدم كزيد
قام واذا السماء انشقت فهو اما مبتدا او فاعل لمحذوف والفاعل
مستتر ومثله فى ما ذكر[٧] واجاز الكوفيون التقديم مستدلين بقول الزباء
ه ما للجمال مشيها وئيدا ه وقال المانع هو ضرورة او مشيها مبتدا
حذف خبره كقولهم حكمك مسمطا او بدل من ضمير الظرف ومن ذلك
ايضا انهما لا يجوز حذفهما وترك الفعل وما بمعناه المحكوم به عليهما والماخوذ
فى مفهومه النسبة اليهما فارغا بدونهما وقوله معا زيادة مخلة اذ هى حال
تقيد عاملها فيوهم امتناع حذفهما فى حال الاجتماع مع انهما
لا يجتمعان فى حال لكن المراد ظاهر وهو ما ذكرناه من الترك الا انهما
يحذفان من المصدر باطراد اتفاقا لما مر فى بحثه وقدم هناك ان هذا احد
مواضع حذف الفاعل مطردا باستيفاء فتذكر واعلم ان الفاعل ونائبه
كل منهما قسمان لانه اما ان يكنى به عن غيره اولا الاول الضمير ويقال له
مضمر وهو لغة اسم مفعول من اضمرت الشىء اذا استرته واخفيته وسمى

[٧] نائبه صح

الكوفي كناية ومكنيا لانه يكنى به عن الاسم الظاهر اختصارا
واصطلاحا ما وضع لمتكلم او لمخاطب او لغائب تقدم ذكره ولو حكما
والثاني اسم مظهر والمراد به ما عدا المضمر فيشمل المبهم كذا واذا كان
كذلك فالمضمر قدمه لانحصار افراده وقلتها ايضا اي كقسميه يشتمل
على قسمين وقدمها هو الاولى في مثله احدهما او قسم مستتر وهو
ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى ولا يكون الا مرفوعا وبارز معطوف
بالوجهين وهو ما له صورة في ذلك فهو لفظ حقيقة والاول حكما وان نرد
التفصيل فالمستتر المذكور ايضا كقسميه قسمان كل منهما لم يوضع له لفظ
يعبر به عنه وقولهم تقديره انا وانت مثلا انما هو لضيق العبارة
تعليما للمبتدئ وليس بحقيقة ثم احد القسمين واجب الاستتار في
عامله بحيث لا يجوز ابرازه في حال من الاحوال ولا يسند عامله الرافع
له الا اليه فلا يخلفه في ذلك ظاهر ولا ضمير منفصل والثاني جائز
الاستتار وهو ما يخلفه ذلك فيكون بحيث يسند عامله الآتي بيانه
تارة اليه وتارة يسند الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل والقسم الاول
وهو ما يجب استتاره انما يكون في المتكلمين المتكلم وحده والمتكلم مع
غيره مذكرين او مؤنثين وفي المخاطب المفرد المذكر خبرا كان كالمضارع
المبدوء بالتاء او انشاء كالامر والنهي حال كون الجميع من غير الفعل الماضي
اذ هو يبرز فيه لمتكلم كان كضربت وضربنا او لمخاطب كضربت بفتح
التاء وفروعه لاصالته بالنسبة الى المضارع وما يتفرع منه والبارز

لكونه

لكونه لفظا حقيقة قوي له مزية على المستتر فاعطي للاصل والاضعف
لفرعه ولما كان المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه فكل منهما اصل
نظرا الى الغائب وللمذكر مزية على المؤنث وجب الاستتار فيهما دونه
ودون المؤنث فالمتكلمين نحو اضرب للمفرد ونضرب لغيره مذكرا
كان او مؤنثا وما للمخاطب نحو قم ولا تضرب للانشاء ونحو تضرب
يا زيد للاخبار واذا كان للغائبة لم يجب استتاره فلا يكون من هذا
القسم ويكون ايضا في اسم فعل الامر قياسيا كان نحو نزال اسم انزل
او سماعيا نحو رويد وصه ومه وقدم الكلام عليها وكذا اسم المضارع
للمتكلم كاوه بمعنى اتضجر كما صرح به غير واحد لكنه لما تركه اولا لقلته تركه
هنا ايضا وكذا يكون في افعل التفضيل لكن قيده الجمهور بحال كونه
في غير مسئلة الكحل اما هي فلرفعه الظاهر فيها باطراد عند الجميع لا يجب
فيها الاستتار واما نحو زيد افضل من عمرو ففاعله مستتر اتفاقا لكن
وجوبا عند الاكثرين وجوازا عند غيرهم ويكون في افعل التعجب ايضا
نحو ما احسن زيدا وفي المصدر النائب عن الفعل نحو فضرب الرقاب
وقد اغفلها المصنف فلا تغفل ويكون في اسم الفاعل واسم المفعول
المتقدم ذكرها ومثلهما ما كان بمعناها مما مر من الاسماء كالجامد
المؤول بالمشتق والمنسوب ويكون في الصفة المشبهة باسم الفاعل ايضا
وقد مرت وكذا في الظرف المستقر على ما مر وما ذكر من وجوب الاستتار
فيما بعد اسم التفضيل انما يكون اذا لم يوجد في الصفات المذكورة والظرف

شرط عمله الرفع في الفاعل الظاهر او المنفصل وهو الاعتماد على واحد
مما مر ونائبه داخل فيه لاخذه حكمه بل سماه بعضهم فاعلا ايضا اما اذا
وجد الشرط فليس من هذا القسم لجواز الاسناد حينئذ الى الظاهر ومن ثم
اطلق غير واحد من المحققين القول بجواز الاستتار في الصفات ناظرين
الى انها تسند الى الظاهر مرة واخرى الى المستتر في الجملة من غير نظر الى وجود
الشرط وعدمه والمصنف نظر الى هذا دون ذاك ففرق بين الحالتين
وجعلها مع الشرط مما يجوز فيه الاستتار ومع عدمه مما يجب فيه ولكن
قلما توجد تلك الصفات بلا شرط العمل في كلام يعتد به واما قوله نحو
جائني ضارب او مضروب مثلا لاسمي الفاعل والمفعول فمصنوع على انه
يمكن جعلهما صفة لمحذوف اي رجل ضارب الخ وقوله او اسد بمعنى انسان
شجاع بقرينة وصفه بانه ناطق مثال لما بمعنى اسم الفاعل كما ان او هاشمي
بمعنى المنسوب الى هاشم مثال لما بمعنى اسم المفعول واما او حسن فمثال
للصفة المشبهة كما اذا قيل قام اسد واقبل هاشمي وادبر حسن ومثال الظرف
نحو في الدار زيد وكانه اعاد فيه نحو خلافا لاخوته لمخالفته هيئة وتركيبا
فلو سبق مثلها لتوهم ان الظرف حال من الياء في جائني وزيد فاعله
مع انها على تمثيله خبر ومبتدا ولا تصح فاعلية زيد الا عند الكوفيين
والاخفش وفيه ان هذا الظرف يجوز ان يرفع فاعلا غير زيد لاعتماده
عليه كالواقع نحو في الدار ابوه زيد ومرجع الضمير متقدم رتبة كما في نحو
زيد في الدار ابوه فليس مما نحن فيه كاخوته في اطلاق المحققين ويكون ايضا

بلغ

في تثنيتي مثنى تثنية وهو المراد منها اي في مثنى اسم الفاعل وفي مثنى
اسم المفعول فكان يلزم تثنية اسم ايضا وكذا تثنية جمع في او جمعهما
وتثنية السالم صفتهما لانهما جمعان بل لكل واحد جمعان مذكر ومؤنث
وانما وجب الاستتار هنا مطلقا سواء وجد شرط العمل ام لم يوجد لان
اقتضاء هذه المشتقات الفاعل بمشابهة الفعل ولان الالف في مثنيات
الاسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون علامتان فاجريت الصفات
على نهجها لانها فرعها لتقدم الذوات على صفاتها والمؤنث فرع المذكر
فاستتر في ضاربات ونحوه كذا يؤخذ من الرضي نحو جائني رجلان ضاربان
وامرأتان ضاربتان او يقال رجلان مضروبان وامرأتان مضروبتان
او نحو جائني رجال ضاربون ونساء ضاربات او رجال مضروبون ونساء
مضروبات ولان هذه الصفات لا تسند الى اسم ظاهر الا في لغة ضعيفة كما
بينوه في النعت السببي واما جمعا التكسير فما يستتر فيه جوازا لفصاحة
اسنادها الى الظاهر نحوم رجال قعود غلمانهم ولما يمثل لما فقد فيه
شرط العمل لظهوره اخذه من امثلة المفرد كان يقال جائني ضاربان الخ بلا
موصوف ويكون ايضا في عدا وخلا حال كونهما فعلين ماضيين على
ما هو الاكثر في استعمالهما بدون ما واما معها كما في ما عدا وما خلا
فتجب الفعلية كما مر في حروف الجر مستوفى ولا يخفى ان قوله فعلين يغني عن
ذكرها مع ما مرة اخرى لدخولها تحته اذ يعم كونهما مع ما وبدونها واما
اذا كانا حرفي جر فلا ضمير فلا استتار فلا وجوب وانما وجب الاستتار

فيهما وفي ليس ولا يكون ايضا حال كون كل واحد من الاربعة واقعا في
باب الاستثناء اجراء لها مجرى الا التي اصل ادواته حيث لا يظهر بعدها
الا اسم واحد كذا نقل عن ابن مالك فحينئذ نحو جائني القوم عدا اى
جاوز بعضهم زيدا او خلا عمرا او نحو جاؤا ليس زيدا او لا يكون زيدا
كل واحد منها فيه ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه خلاف نذكره
في الكلام على المستثنى كما وعدنا به والقسم الثاني من المستتر وهو
الجائز الاستتار انما يكون في ما يسند الى الغائب المفرد والغائبة المفردة
من الافعال ماضيا كان نحو زيد ضرب او مضارعا خبرا نحو زيد يضرب
او انشاء امرا نحو زيد ليضرب او نهيا نحو زيد لا يضرب وما اشبه ذلك
ويقال في الغائبة هند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب كما
في المذكر بلا فرق وانما كان استتار الضمير في هذه الافعال جائزا لانه قد
يخلفه اسم ظاهر او ضمير منفصل وذلك كما يقال ضرب زيدا وما ضرب
الا هو وكذا البواقي التي مرت من يضرب وضربت واخواتهما فيقال يضرب
زيد وضربت هند وما ضربا الا هي وحيثما اسند فعل من هذه الافعال
الى ظاهر او الى منفصل فلا يستتر فيه ضمير لان الفاعل لا يتعدد وقد
وجد ويكون في شبه الفعل وهو ما يعمل عمله مما ذكر سابقا كاسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وما اول بالمشتق والظرف لكن محل جواز الاستتار
في هذا اذا وجد معه شرط عمله المار في الظاهر فاذا لم يوجد يجب الاستتار
كما مر حال كونه غير التثنية والجمع من اسمي الفاعل والمفعول المذكورين

ثنيا

قريبا الماذكر هناك من وجوب الاستتار فيهما مطلقا وما فيه الشرط
من الشبه المذكور نحو زيد ضارب او مضروب من كل اسم فاعل
او مفعول اعتمد على مخبر عنه او على غيره كجاء رجل عالم او اسد ناطق
والمراد كل اسم جامد اول بمشتق او هاشمي كل منسوب ولو الى غير هاشم
او حسن كل صفة مشبهة او في الدار كل ظرف مستقر ففي كل من هذه
الاسماء ضمير مستتر جوازا وذلك انه قد يسند الى الظاهر ويقال زيد
ضارب غلامه مثلا على ان غلامه فاعل ضارب وكذا البواقي نحو زيد
مضروب عبده او اسد اخوه او هاشمي ابوه او حسن وجهه او في الدار
ابنه فلا يستتر في واحد مما ذكر ضمير لما مر ان لم يحمل على التقديم والتاخير
والا فكما مر ايضا فافهم واما الضمير البارز الذى هو ثاني قسمي الضمير
فقسمان ايضا متصل بعامله ومنفصل عنه والظاهر ان اقتصار المصنف
على الاول وهو المتصل لانه الاصل وكاف لمرامه وعرف بانه ما لا يبتدأ به
ولا يلي الا في الاختيار ويكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اما الاخيران
فيأتيان في بحث المعرفة واما المرفوع الذى فيه الكلام ففي ثنائي الافعال
يوجد والمراد به الفعل المسند الى ضمير المثنى وهو الالف ففي كلامه مسامحة
لا اظن مسامحة مثله في مثلها وهذا المسند الى الالف اما ماض نحو ضربا
للمذكرين وضربتا للمؤنثتين واما ضربتما لمثنى المخاطب مطلقا
فليس مسندا الى الالف بل فاعله التاء على الصحيح وزيدت بعده الميم لئلا
يلتبس بخطاب المفرد عند اشباع الفتحة للاطلاق مثلا والالف لتمييزه

عن جمع الذكور مع انها تكون ضميرا للمثنى وقيل الالف وعليه تمثيل
المصنف وزيدت الميم لما مر والتاء للخطاب وقيل الالف والميم وزيدت
التاء للخطاب واما مضارع نحو يضربان بالمثناة التحتية وتضربان
بالفوقية للمذكرين والمؤنثين واما امر فباللام نحو ليضربا للمذكرين
ولتركه اقتصر عليه اختصارا او بالصيغة نحو اضربا للمثنى مطلقا
واما نهى نحو لا يضربا للغائبين لما مر آنفا ولا تضربا للمخاطبين مطلقا
ويكون في جمعها اى جمع الافعال المذكر في هذا ما في الثاني من المسامحة
والمراد الفعل المسند الى ضمير الجمع المذكر وهو الواو ففي الماضي نحو ضربوا
وانما اقتصروا على الواو في جمع المذكر لثقل الواو المضموم ما قبلها في
الاخر ورسموا بعدها متطرفة في الماضي وكذا في الامر والمضارع الفا
للفرق بينها وبين واو العطف فيما لا تتصل به الواو واما ما تتصل به
فليطرد الباب ولذا سمي في القاموس الالف المرسومة بالفارقة واما نحو
ضربتم لمخاطب جمع الذكور ففاعله التاء كضربتما عند المحققين زيدت
عليها الميم المشابهة للواو التي هي ضمير جمع الذكور في المخرج لتميزه عن
بقية صيغ الخطاب ولهذه المشابهة ضم ما قبل الميم وقيل فاعله الواو
وعليه قول المصنف اذ اصله ضربتموا اى بواو مضموم ما قبلها لتدل
على جمع الذكور بدليل عودها اذا لقيها ضمير نحو ضربتموه والتاء
للخطاب والميم لدفع اللبس بتاء المتكلم عند الاشباع ثم لما كان وجود
الواو المضموم ما قبلها في الاخر مستثقلا جدا حذفوها وسكنوا الميم

التي

التي ضموها لاجلها لانتفاء اللبس حينئذ وفي المضارع نحو يضربون
للغائبين وتضربون للمخاطبين وليضربوا لامر الاولين باللام
ولا تضربوا لنهيهم واضربوا لامر الاخرين بالصيغة ولا يضربوا
لنهيهم ويكون في جمعها اى جمع الافعال المؤنث وفيه ما مر من المسامحة
والمراد الفعل المسند الى ضمير الجمع المذكور وهو النون ويتصل بالماضي
نحو ضربن للغائبات واما ضربتن للمخاطبات فعلى طرز ما مر في ضربتما
وضربتم والنون علامة جمع الاناث وانما شدد لان اصله على ما قالوا
ضربتمن ولذا ضم التاء ثم قلب الميم نونا وادغم في مثله وبالمضارع نحو
يضربن للغائبات وتضربن للمخاطبات وليضربن لامر الاوليات
باللام ولا يضربن لنهيهن واضربن لامر الاخريات بالصيغة ولا تضربن
لنهيهن وانما لم يستتر ضمير فيما ذكر من الافعال لان صيغة الفعل انما
تدل على الفاعل المفرد مذكرا او مؤنثا دون التثنية والجمع ويكون في
المخاطب المفرد ايضا اى في الفعل المسند الى ما ذكر مذكرا كان ذلك
المسند اليه او مؤنثا ولو وافق الجمهور لم يقيد بالمفرد كما علمت وفي
المسند الى المتكلم وحده لكن ذلك انما يكون في الفعل الماضي دون المضارع
اذ هو ما يستتر فيه وجوبا والبارز المذكور هو التاء المتحركة مضمومة
او مفتوحة او مكسورة نحو ضربت حال كونه متلبسا بحركات التاء الثلاث
الضمة والفتحة والكسرة اعطيت الضمة للمتكلم لقوتها بكونها حركة اعراب
العمد وهو اسبق من اخويه ثم اخذ المخاطب المذكر الفتحة لخفتها وانها

قد تكون فى اعراب عدة كمفعولى ظن فلم يبق الا الكسرة والمخاطبة
فاخذتها ويكون فى فعل المتكلم حال كونه معه غيره او المعظم نفسه
وهذا فى الماضى ايضا اى كما كان فيه وحده وهذا الضمير هونا لكن
هذا كما يكون مرفوعا نحو ضربنا بسكون الباء يكون منصوبا كما اذا
فتح الباء من هذا الفعل ويكون مجرورا نحو ربنا ويكون فى الفعل المسند
الى المخاطبة المفردة على ما مر من المسامحة وهذا فى غير الماضى من
المضارع والامر وهو الياء وانما ابرز فى هذا لئلا يلتبس بالمسند الى
المخاطب الذى لاصالته بالنسبة اليه يوافق اجراء مفردات المضارع فى
عدم ابراز ضميرها مجرى واحدا ويوافق اعراب الحركات وهذا بالحروف
نحو تضربين فى المضارع واضربى فى الامر ولا تضربى فى النهى هذا مذهب
الجمهور وذهب الاخفش وكذا المازنى الى ان الياء علامة تانيث كتائه
والفاعل مستتر وجوبا هذا ما تيسر من الكلام على الفاعل المضمر ونائبه
واما الفاعل المظهر وهو خلاف المضمر المتقدم ومثله نائبه فظاهر كل
منهما الذى لسبله الالمام بالفن لا يحتاج الى تعيين ولا تمثيل بل اللازم
بيان احكامه وهى كثيرة منها انه اذا اسند اليه العامل فعلا كان او
ما بمنزلته مما يجب على الافصح صناعة افراده وغيبته فلا يلحق فيه
علامتا تثنية وجمع ولا علامتا تكلم وخطاب ولو كان الفاعل المظهر
او نائبه خلاف ذلك بان كان مثنى او مجموعا اى جمعا كان او كان افرادا
متعاطفة بغير او او كان متكلما او مخاطبا لدفع توهم ان الفاعل المذكور

مبتدا

مبتدا وما قبله جملة او وصفا خبر مقدم ولان علامة تثنية الفاعل
وجمعه ظاهرة تعلم من لفظه نحو ضرب الزيدان او زيد وعمرو او ضرب
الزيدون او الرجال او زيد وعمرو وبكر والحق بعض العرب كطى هاتين
العلامتين كقول بعضهم اكلونى البراغيث وقول الشاعر
وقد اسلماه مبعد وحميم ٥ وعليه قوله صلى الله عليه وسلم
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل الحديث وخرج على ابدال الظاهر
او على انه مبتدا مؤخر ومن الاحكام ان ذاك ان كان مؤنثا تانيثا
حقيقيا ويقال له معنوى وهو ما له فرج كامرأة حال كونه من
الادميين اى من العقلاء والتعبير بهم اصوب مفردا كان ذا او مثنى
او جمعا بالالف والتاء دون غيره وكان متصلا بعامله فعلا او وصفا
فانه حينئذ يجب لهذا العامل تانيثه بالتاء الساكنة فى اخره ان كان
ماضيا بلا مانع وبالمتحركة ان وصفا لا يستوى فيه مع التذكير وبها
فى اوله ان كان مضارعا ليؤذن بتانيث فاعله ابتداء وربما خفى تانيثه
او كان فى اللفظ فقط فيميز بالعلامة وهذا ان كان العامل متصرفا
يشتق منه المضارع والامر وغيرها سواء كان مفردا نحو ضربت
هند وشذ قال فلانة او مثنى نحو قامت الهندان واما قول الشاعر
٥ تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما ٥ فضرورة وكذلك الوصف نحو زيد
ضاربة جاريته اما مجازى التانيث وغير العاقل وغير ما مر من الجمع
والمنفصل بغير الا والجامد فستاتى وانما امتنع عند الجمهور فى نحو

ماضرب الاهند لان الفاعل فی الحقیقة مذکر محذوف وما بعد الا
بدل منه بتقدیر ما قام احد الاهند وانعم بهند وکفی بها
الفاعل فی صورة الفضلة ولا یؤنث العامل لها فکذا لما علی صورتها
وقیل لتضمن کفی معنی اکتف فیکونان بصیغة الامر وهی لا تؤنث وان ولو بالتضمن صح
کان معناها الخبر وکذا ای کما یجب تانیث العامل فیما مر یجب فیما
اذا اسند العامل ~~ولو بابا~~ الی ضمیر المؤنث الغائب المتصل مطلقا لما مر
ولئلا یتوهم ان هناک فاعلا مذکرا یذکر کما فی نحو هند قام ابوها غیر
ضمیر جمع المذکر اما السالم فیمتنع تانیث عامله علی ما سیاتی واما ضمیر المکسر
العاقل فیجوز تانیث عامله کما یاتی ایضا ولا یخفی انقطاع هذا الاستثناء
عن الحسن واتصاله بغیره اذ شرطه دخول المستثنی لولاه فی المستثنی منه والجمع
المذکور لیس کذلک کما لا یخفی لان یقال المراد بالمؤنث ما یجوز فی المسند الیه وجهان مجاز فلیفهم صح ثم مثل
للمسند الی ضمیر المؤنث الحقیقی بقوله نحو هند ضربت والناقة سارت
او هند ضاربة والنجمة ماشیة وللمسند الی المجازی بنحو الشمس طلعت
او طالعة ولا یجوز ترک التاء الا فیما نسب الی ابن کیسان من ان الاسناد
الی الضمیر المؤنث المجازی یجوز فیه الوجهان کالاسناد الی ظاهره واستدل
بقوله ٥ فلا مزنة ودقت ودقها ٥ ولا ارض ابقل ابقالها ٥
قائلا لا ضرورة فیه لامکان ان یقول ابقلت ابقالها بالنقل وایدیما
حکی من انه مروی کذلک وتاویل التذکیر باعتبار المکان یاباه هاء
ابقالها والجمهور علی انه ضرورة واعلم ان تانیث عامل الفاعل التانیث

لایجب

لایجب الا فی هذین الموضعین واما فی غیرهما من مواضع وقوع الفاعل
فانه یجوز فیه وجهان احدهما تانیث عامله فعلا کان او وصفا بالحاق
العلامة فی اوله او فی اخره علی طرز ما مر والثانی تذکیره بترک العلامة
کذلک ومن هذه المواضع ما یراد به الجنس کما فی باب نعم وبئس وقد اخرجه
بقوله متصرفا ومنها ان کان الفاعل مؤنثا تانیثا مجازیا وسیاتی ومنه
ما اکتسب التانیث من اضافته الی المؤنث ٥ کما شرقت صدر القناة من الدم
وما تانیثه بالتاویل نحو اتته کتابی فاحتقرها لانه بمعنی الصحیفة ثم
المجازی ان اتصل نحو طلعت سریة او ما طالعة شمس الان او طلع الشمس
او طالع شمسنا فالارجح الالحاق ولذا قدم مثاله وان انفصل فالترک
ارجح علی الراجح نحو قوله تعالی فقد جائکم بینة وقیل الارجح فی هذا
الالحاق ایضا وکالمجازی فی جواز الوجهین غیر العاقل ولو حقیقیا
نحو سارت الناقة او سار الناقة هذا ما یقتضیه کلامه وانی لم ار فی
ما بین ایدینا من کتب الفن ان احد محققیه فرق بین العاقل وغیره
من المؤنث بعدما لتفرقة بین الحقیقی والمجازی بل بعضهم مثل لواجب التانیث
بسارت الناقة مع جائت المراة وانما جاز ترک العلامة فیما یسند الی
المجازی لقلة العنایة بتانیثه حیث لم یکن حقیقیا مع انه بمعنی المذکر
فیحمل علیه صح کما حمل الکتاب علی الصحیفة ومن تلک المواضع کون الفاعل جمعا
بالالف والتاء لکن خصه جمهور البصریین بکون المفرد مذکرا کالطلحات
او مجازیا کثمرات او متغیرا کبنات ونقل عن الشاطبی انه نقل الاتفاق

بلغ

على جواز الوجهين في الاخير ومنعوا ترك العلامة في ما مفرده مؤنث
حقيقي سالم من التغيير وعلى هذا فقول المصنف نحو جائت او جاء المؤمنات
بالتخيير انما يجري على قول الكوفي المجيز الوجهين في جمع التصحيح
وبعض البصريين كابي علي الفارسي المجيز اياها فيما منع فيه ترك
العلامة وكانهم توهموا ذلك من الترك في قوله تعالى اذا جائك المؤمنات
وقد اجيب عنه بانه اما للفصل بالمفعول او لان الاصل النساء المؤمنات
ومن تلك ايضا المؤنث الحقيقي منفصلا بغير الا واليه اشار بقوله نحو جاء
او جائت اي بالوجهين القاضي مفعول مقدم للفصل اليوم ظرف للمجيء
وذكره مع عدم لزومه لوروده في قول العرب حضرت القاضي اليوم امرأة وهو
الفاعل المفصول ويكفي الفصل لا بمن نحو ما جائني من امرأة وانما جاز ترك ولو سو
العلامة في هذا الضعف العناية به حيث انفصل منه العامل ومحله ما لم ينقل
من مذكر والا فتجب لدفع اللبس نحو قامت اليوم زيد لامرأة ولم يذكره
لندرته بقي من المواضع ما اذا كان جمع تكسير لعاقل مؤنثا كان كجائت
او جاء الهنود او مذكرا ولا فرق بين ضميره نحو الرجال قامت او قاموا على
الوجهين وبين ظاهره نحو جائت او جاء الرجال الاول على ارادة الجماعة
والثاني على الجمع او الواحد منهم على ما في التسهيل ولم يلاحظ تأنيث المفرد صح
وتذكيره الحقيقيان لازالة الجمع الطاري اياهما ولاهتمامه ببيان
عدم الفرق قدم مثالي الضمير وكالجمع فيما ذكر ما دل عليه كاسمه المعرب
نحو قالت الاعراب وقال نسوة واسم الجنس نحو اورق او اورقت الشجر

الاجمعي

الاجمعي التصحيح فكمفرديهما السلامة نظميهما فان لم يسلم او كانا ملحقين
فكاخواتهما فيجوز في نحو جاء بنون الالحاق ايضا ومنه قوله تعالى آمنت به
بنو اسرائيل مهمة ضمير جمع غير العاقل كضمير المؤنث مطلقا يستعمل
كالغائبة وكجمعها نحو واذا النجوم انكدرت فابين ان يحملنها والساعات
مضت ومضين والاول اولى والاكثر عكس العاقلات لان النون وضعت
لجمع المؤنث وغير العاقل ليس له تذكير حقيقي يراعى فيجرى مجراه تتمة
اذا انث عامل الجمع يونث الضمير العائد اليه واذا ذكر ذكر كان يقال قامت
الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم خاتمة ما لا يتميز مذكره من مؤنثه
مما ليس فيه تاء التأنيث نحو برغوث لا يؤنث عامله وان اريد به مؤنث
عكس ما فيه التاء من ذلك نحو نملة فانه لا يذكر عامله وان اريد به مذكر
كذا ذكر عن ابي حيان ومما ينبغي التنبه له ان الفرق بين المذكر والمؤنث
مفقود في اكثر الالسن وحمل عليه بعضهم قوله تعالى حكاية عن ابرهيم
فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي حيث لم يكن في لغته فرق وقيل ذكر
الاشارة رعاية للخبر او باعتبار الكوكب ولما كان الفرق واجبا في العربية
ومن احكام الفاعل ما يتوقف عليه كما علم آنفا التزم بيانه معها التتم
الفائدة فذكر المصنف ما يتبين منه غير المذكر لانه اصل لا يحتاج الى علامة جوابه
ويعرف من مقابله وهو المونث الذي في اصطلاحهم ما اي اسم حصل فيه
علامة التأنيث ولو كانت من اصوله كتاء اخت وبنت فانها للتأنيث
مع كونها عوضا عن اللام عند بعضهم وقيل ليست علامة بل التاء

بل التاء مقدرة فيهما بدليل التصغير على اخية وبنية وهذه العلامة
اما ان يلفظ بها لفظا حقيقة كغرفة وحبلى وحمراء او حكما كعقرب
على ما فى رضى الشافية خلاف ما فى رضى الكافية او تقدر تقديرا وتختص
بالتاء كما فى هند وزينب على ما فى رضى الكافية وتعرف باشياء منها
ردها فى التصغير نحو قديرة وسقوطها من العدد نحو ثلاث اذ و د
ووجودها فى عامل ما تقدر فيه نحو ولما فصلت العير والاشارة اليه
بنحو ذى نحو هذه جهنم وتأنيث خبره نحو اليد جارحة او نعته نحو رايت
العين الباصرة او حاله نحو طلع الشمس مضيئة او الضمير العائد اليه نحو
رجلى مددتها وليعلم ان هذا التعريف كسائر تعريفات العربية لفظى يقصد
به تعيين الصورة الحاصلة وتميزها عن غيرها فلا يضر اخذ المشتق منه
المتوقف عليه معرفة المشتق فيه وان المراد بالعلامة هنا الجنس اذ هى اثنتان
او ثلاث احداها وهى اكثر استعمالا واظهر دلالة التاء لعدم التباسها بغيرها
ولذا خص التقدير بها وقدمها وتكون متحركة فتختص بالاسماء وهى
الموقوف عليها حال كونها هاء ولذا ترسم كذلك ويقال لها هاء التأنيث
ولم يعبر به ليشمل الساكنة فى نحو اخت ولانها فرع التاء عند البصريين
عكس الكوفيين وفرق بعضهم كالازهرى فى تصريحه بينهما بان التاء تكتب
مجرورة ولا تبدل فى الوقف هاء كتاء اخت وبنت والهاء تبدل وتكتب هاء
نحو تاء طلحة الملفوظة وتاء شمس المقدرة ونظيرها التصغير وساكنة
وتختص بالفعل الماضى كقامت ونعمت المرأة وربما لحقت رب اذا جربها

مؤنث وقد تحرك معها وهكذا مع ثم اذا عطفت قصة على قصة ويقال
لات ولعلت فى تأنيث لا ولعل صرح بنحو هذا الرضى والغالب فى التاء
الاولى تمييز الصفات المؤنثة غير خمسة فلا تلحقها فعول بمعنى فاعل
كصبور ومنه بغيا والتاء فى امراة ملولة للمبالغة وعدوة شاذ ومحمول
على صديقة وفعيل بمعنى مفعول كجريح وشذ ملحفة جديدة
بالمجتنين ومفعال كمنحار وشذ ميقانة ومفعيل كمعطير وشذ مسكينة
ومفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم وربما ميزت الاسما كغلامة وانسانة
ورجلة وتأتى لتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمر وتمرة وللعكس قليلا كجباة
وجبا وللمبالغة كراوية ولتأكيدها كعلامة ولتأكيد التأنيث كنعجة
وعوضا عن فاء كعدة او عين كاقامة او لام كسنة ومن زائد لمعنى
كاشاعثة ولغير معنى كزنادقة ومن مدة تفعيل كتزكية وللتعريب
كموازجة وللدلالة على الجمع فى الصفات التى لا تستعمل موصوفاتها
وهى على فاعل او فعول او فعال نحو سابلة وحلوبة وحمالة او فى
المنسوب نحو الكوفية والبصرية وللنقل من الوصفية الى الاسمية كالذبيحة
وللعوض عن الياء المضاف اليها نحو ابت وامت ويجمع الجميع كما قال
الزمخشرى انها للتأنيث وشبهه وجميع ما ذكر لا يضر فى كونها
علامة لانها لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها والثانية الالف وهى قسمان
مفردة وهى المقصورة وتعرف بان لا يلحق صاحبها تنوين ولا تاء
وقدمها لانها الاصل وقد تكون كعصى وفتى وزائدة للالحاق كارطى

او لتكثير حروف الكلمة كقبعثرى ومع ذلك تكون علامة لمام ولها
اوزان كثيرة منها فعلى بضم فسكون ويكون صفة مؤنث افعل نحو
الفضلى وغيره نحو حبلى واسما كبهمى ومصدرا كرجعى ومنها فعلى
بفتح فسكون ويكون صفة ومصدرا وجمعا كسكرى ودعوى وجرحى
واسما ايضا لكن قد تكون فيه للالحاق كعلقى ومنها بفتح وتحريك اسما
ومصدرا وصفة كبردى ومرطى وحيدى ولها اوزان اخر بسطت فى المبسوطات
والقسم الثانى الف متعددة وهى الممدودة فانها الفان زيدت الاولى للمد
فقلبت الثانية همزة وهى العلامة عند البصرى وكلاهما عند بعضهم
وقال الكوفى الهمزة للتانيث بلا ابدال وقيل العلامة الالف والهمزة زائدة
ولهذه اوزان اكثر من الاولى منها فعلاء بفتح فسكون ولا تكون فيه الا
للتانيث ويقاس فى صفة مؤنث افعل نحو حمراء احمر وقد يجيئ صفة
بلا افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء ومصدرا كالسراء وغيره كالبيجاء
واسم جمع كالطرفاء ويجيئها من نفس الكلمة كما فى رداء وللالحاق كحرباء
غير مضر فى كونها علامة لمام فائدة اتفقوا على جواز قصر الممدود
للضرورة واختلفوا فى عكسه فمنعه البصريون واجازه الكوفيون محتجين بمثل
قوله ٥ يالك من تمر ومن شيشاء ٥ ينشب فى المسعل واللهاء ٥
والثالثة من العلامات الياء فى نحو ذى وتى وذا فى قول الزمخشرى وليس
بلازم لجواز وضعها صيغة للمؤنث مثل انت وهى وكلتا وتا وهذه
فانها كلها صيغ موضوعة للمؤنث بكمالها ولا حاجة الى القول بتقدير التاء

فيها هذا ما يليق بكتابنا من علامات التانيث فاحفظه واعلم ان هذا
الذى تقدم من التانيث بالتاء انما يكون فى غير العدد والمراد من ثلاثة
فصاعدا الى تسعة اى هما وما بينهما كما فى التمييز فان الامر فى هذه
الاعداد على خلاف سائر الاسماء وذلك ان مذكرها اى الذى يعد به
مذكر يكون متلبسا بالتاء التى للتانيث ومؤنثها اى الذى يعد به مؤنث يكون
بحذفها ان قصد بها معدود فان ذكر فلا خلاف والا فعلى الاصح
وان لم يقصد نحو ثلاثة نصف ستة فبالتاء مطلقا لانها اعلام مؤنثة
والسر فى ذلك ان الاعداد المذكورة تكون اسماء جماعات كزمرة وفرقة
وقبيلة فالاصل فيها ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها من الاسماء
فاستصحب ذلك مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق
لتاخر رتبته قال الرضى والاقرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنين
من العدد اصل وضعه على التانيث وانما كان كذلك لان الجمع انما يصير
مؤنثا فى كلامهم لكونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر كرجال
مؤنثا بسبب هذا العارض فتانيث العارض فى نفسه اولى انتهى بتصرف
وهذا بخلاف الواحد والاثنين فانهما يذكران مع المذكر ويؤنثان مع (المؤنث ح)
كما انهما لا يجتمعان مع المعدود وما فوقهما لا بد ان يجتمع اما بالاضافة
وهو اكثر نحو ثلاثة رجال او بالتوصيف نحو رجال ثلاثة ويقال اربعة
من القوم او من الغنم ولو انثا نظرا الى لفظ اسمى الجمع والجنس لقولهم
قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير واربع نسوة وخمس من البط لقولهم

بط كثيرة بالتانيث هذا ان لم يفصل ما يدل على المعنى فيراعى نحو
ثلاث اناث من القوم او الغنم وثلاثة ذكور من البط والمعتبر فى الجمع
المعدود حال المفرد فيقال فى نحو حمامات ثلاثة بالتاء خلافا للبغداديين
والكسائى حيث اعتبروا نفس الجمع هذا فى غير العلم اما فيه فالجميع يقولون
ثلاثة طلحات واربع هندات مثلا ثم المفرد ان كان اسما اعتبر لفظه
فيقال ثلاثة اشخاص نظرا الى لفظه وان اريد به مونث واربع اعين
مرادا بهن رجال وان كان صفة اعتبر موصوفها المقدر نحو فله عشر
اى حسنات ويقال ثلاثة ربعات اذا اريد به رجال والافثلاث وقد
يحذف المعدود فلا يتغير الحكم على الصحيح وقيل يجوز حذف التاء وذكره
مع المذكر والمؤنث نحو اربعة اشهر وعشرا وايضا ان كان فى المعدود
لغتان جاز ذكر التاء وحذفها نحو ثلاثة او ثلاث احوال واذا اركبت
ثلاثا وما فوقها من هذه الاعداد الى تسعة اى معها ومثلها البضع
معنى وحكما والتركيب مع عشرة بان يصير اعقدا مركبا مبنيا على الفتح
واذا صار كذلك لثبت التاء التانيثية فى الاول من جزئيه فقط وهو
وابقى بحاله الافرادى دون الثانى وهو العشرة فيذكر فى المعدود المذكر   الاقل صح
خلاف حال الافراد المخالف للظاهر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلاثة عشر رجلا وبضعة عشر عبدا وبنى
الجزءان على الفتح ليخالف ما اصله البناء وتعادل ثقل التركيب الاول
لوقوعه وسطا ولافتقاره الى الثانى وهو لتضمنه معنى حرف العطف

او لوقوعه

اولوقوعه موقع التنوين ويجوز اسكان الياء كفتحه من ثمانى عشرة
وحذفها مع كسر النون وفتحها واجاز الكوفيون اضافة الصدر الى
العجز فيعربان ويستحسنون ذلك اذا اضيف نحو خمسة عشرك واثبت التاء
فى الثانى من الجزئين فقط دون الاول فى المعدود المؤنث ولو مجازيا رجوعا
الى الاصل لانتفاء اللبس او لتتميم المخالفة نحو ثلاث عشرة امراة وبضع
عشرة عينا بسكون الشين فى لغة الحجازيين التى هى الفصحى وبنو تميم
يكسرونها دفعا لتوالى اربع فتحات او خمس ومنهم من يفتحها والسكون
اولى اما الواحد والاثنان فهما بعد التركيب كما قبله ويتبعهما الجزء
الثانى على الاصل لكن يصير الواحد احد والواحدة احدى للتخفيف
ويتحمل فيهما اجتماع تانيثين لكونهما من جنسين وتاء ثنتا لكونها بدلا
من اللام لم تتمحض للتانيث فكانها جنس اخر منه وحمل عليها تاء اثنتا
تنبيه يرادف ماركب من هذه الاعداد النيف بفتح النون وكسر الياء
مشددة وقد تخفف ساكنة وذلك انه على ما فى كتب اللغة ما ناف على
العقد حتى يبلغ الثانى لكن لا يصرح به مع العشرة ولا يركب كمراد فمع   غيرها صح
من العقود بل يتعين العطف فيقال خمسة وعشرون مثلا ولعله للبس
اذ لو قيل ثلاثة عشرين رجلا مثلا احتمل ان يكون المعنى ثلاثة كعشرين
رجلا وقيل غير ذلك هذا والتانيث الذى فهم قوله السابق ان كان مؤنثا
حقيقيا قسمان حقيقى ومجازى او معنوى ولفظى الحقيقى منهما
وقد اشرنا اليه فيما مر وصف ما اى شيء بازائه اى يقابله ويجوز ان يراد

المؤنث صح

من التانيث ويقدر المضاف مع الضمير اى بازاء مسماه ذكر كائن
من الحيوان ناطقا كان نحو امرأة وحبلى ونفساء او غير ناطق نحو
وثنى لفرس وناقة وعقرباء فخرج نحو ظلمة لما سياتى واللفظى من
التانيث ما قابل الحقيقى وتلبس بخلافه فهو وصف ما ليس بازائه
ذكر من الحيوان سواء كان فى مقابلته شيئ غير ذكر كالظلمة التى بازائها
النور وهو ليس بذكر ام كان بازائه ذكر ليس من الحيوان كنخلة فهذا
التانيث فى اللفظ فقط سواء لفظ بعلامته نحو غرفة وبشرى وعاشوراء
ام لا نحو عقرب وشمس وقد قدمنا ذلك كله فتفطن والجمع المكسر لما م
فى الفاعل المؤنث انه مما يجوز فى عامله وجهان بينه بعد المؤنث وهو ما
اى جمع تغير من حيث الذات والاجزاء لاجل الجمعية صيغة مفرده وبناؤه
فلا يرد جمع السلامة لان تغيره بلحوق الحروف الخارجة ونحو مصطفون
تغيره بعد حصول الجمعية فهو سالم ثم التغير اما بزيادة او نقص او
اختلاف حركة او باثنين او بالثلاثة لفظا نحو رجال وكتب واسد
وغلمان او تقديرا نحو فلك ودلاص وهجان وشمال وعقبان
فان هذه الخمسة ولم يذكروا غيرها جموع تكسير بحكم سيبويه وليست
مما يشترك فيه الواحد وغيره لجنب لتثنيتها نحو فلكان ودلاصان
فيقدر حركات الجمع غير حركات المفرد ففرد فلك ودلاص كقفل وكتاب
وجمعها ككتب وكرام وهكذا ووافق على هذا ابن مالك فى شرح كافيته
دون تسهيله حيث قال فيه الاصح كون باب فلك اسم جمع مستغنيا

عن تقدير

عن تقديرا لتغير وقد جاء الفلك فى التنزيل مفردا وجمعا قال تعـ
فى الفلك المشحون وقال سبحانه حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم
والمراد بالمفرد ما يعم التقديرى فيدخل الجمع الذى لا مفرد له كابابيل
فيقدر له مفرد ومثله كما فى الرضى نحو محاسن جمع حسن ومعاذير
جمع عذر فانها وان كان لها مفرد لكنه ليس قياسيا فيقدر كانه
محسن ومعذار وهكذا فى غيرها يقدر من لفظه تنبيه الجمع قسمان
جمع قلة لا يجاوز مدلوله الحقيقى العشرة ما لم يقترن بال الاستغراقية
او يضف الى ما يدل على الكثرة فيكون لها وابنيته من المكسر عند الجمهور
اربعة افعل كارجل وافعال كاعناق وافعلة كالسنة ومثله ائمة وفعلة
كاخوة ومنه جمعا التصحيح لا افعل بضم ففتح كغرف ولا فعل بكسر ففتح
كنعم ولا فعلة كالثانى بهاء كقردة خلافا للفراء ولا افعلاء كاصدقاء
خلافا لابى زيد الانصارى ولا فعلة بالفتح كبررة خلافا لبعضهم بل
الصحيح ان هذه المنفيات جموع كثرة واستظهر الرضى ان جمعى السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة وكثرة فيصلحان لهما والقسم الثانى
جمع كثرة مدلوله ما فوق ذلك الى ما لا نهاية فالفرق بين الجمعين فى
الطرفين وابنيته ما عدا تلك الاربعة وهى ثلاثة وعشرون مرشئ منها
وتمامها فى مفصل كتب الفن وقد يغنى احدهما عن الاخر وضعا
كارجل ومصانع او استعمالا مجازا نحو ثلاثة قروء لوجود اقراء تتمة
فرق بين الجمع وبين اسمه واسم جنسه بان الاسمين لا يكونان على اوزان

الجمع لا مختصها ولا غالبها وانهما يصغران وينسب اليهما بلفظهما وليسا
من ابنية القلة وانهما يوصفان بالمفرد ويعود اليهما ضميره والجمع
ليس كذلك هذا في اللفظ واما في المعنى فالجمع كما قال ابن الحاجب
يدل على جملة احاد مقصودة بحروف مفرده واسمه يدل على جملة
احاد لم تقصد كذلك بل يدل عليها دلالة المفرد على اجزاء مسماه
كركب فليس له واحد من لفظه وان اتفقت الموافقة في الحروف والثالث
موضوع للماهية ملغى فيه اعتبار الفردية ويفرق بينه وبين واحده
ان كان بالتاء غالبا ولا يلزم كتمر وتمرة او بالياء كروم ورومي ويقع على الواحد تأنيث صح
والاكثر ان لم يكن بخلاف الثاني فيهما وزعم الاخفش ان ما له من تركيبه احاد
من اسماء الجموع كصحب وركب جمع والفراء ان ما له ذلك من اسماء الاجناس
ايضا كتمر وروم كذلك فما ليس له ذلك من الاثنين كابل وتراب ليس بجمع
اتفاقا وجمع المذكر السالم انما ذكره بعد المكسر لتتميم الفائدة اذ ذاك
انما ذكر لجواز تأنيث عامله وتذكيره وهذا يجب له التذكير فيلزم معرفته
تبعا وهو ما اى جمع لحق بحسب الوضع اخر مفرده الذى هو اسم دال
على واحد فلا دور ومن قال لحق اخره فما عنده بمعنى اسم والحد صحيح
لان هذا الجمع اسم يلحقه واو تكون علامة لرفعه مضموم ما قبلها
للمناسبة ولتسلم من الانقلاب ولو تقديرا كالمصطفون او يلحقه ياء في
حالتى النصب والجر مكسور ما قبلها ولو تقديرا ايضا كالمصطفين وسبب
هذا اللحوق الدلالة على ان مع الملحوق به من حيث المعنى اكثر منه من جنسه

ولحق

ولحق مع ما ذكر نون لدفع توهم اضافة او افراد وحركت لالتقاء الساكنين
بالفتح للخفة فتعادل ثقل الجمع لا سيما مع الواو ولو هى مفتوحة لتخالف
نون المثنى المكسورة لما يأتى مبالغة في الفرق ولم يعكس للتعادل وقد
تكسر بعد الياء ضرورة كقوله ٥ عرفنا جعفرا وبنى ابيه ٥
٥ وانكرنا زعانف آخرين ٥ وقال سيبويه النون عوض عن حركة
الواحد وتنوينه ولو مقدرا كالاحرين فلا تحذف في حال غير حال
الاضافة ولو مع ال ترجيحا لجانب عوضها عن الحركة حيث تثبت معها
واما حالة الاضافة فان النون المذكورة تحذف فيها ترجيحا لجانب
التنوين قال بعض الكمل لا يقال فى القول بان الاحرف قائمة مقام الحركات
جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض عما فات من
الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا انتهى
فتدبر واعلم ان لما يجمع هذا الجمع شروطا تسعة اولها الافراد والاعراب ان صح
والتنكير وعدم التركيب واتفاق اللفظ والمعنى وان لا يستغنى عن جمعه
بغيره والعلمية لمذكر عاقل مع الخلو عن تاء التانيث المغايرة لتاء عدة وثبة
علمين او الوصفية لعالم بلا تاء تأنيث مع قبولها نحو مسلمون فى حال الرفع
ومسلمين فى الجر والنصب او مع الدلالة على التفضيل كاكرمين ولا يلزم
ذكر العامل فى التمثيل لحصول المقصود بدونه اذ البحث ليس باعرابى وهاتان
الصيغتان وضعتا لهذا الجمع قبل التركيب مع العامل ثم جعلتا بعده
فى الرفع وغيره للمناسبة والحق بهذا الجمع كلمات تأتى فى الباب الثالث والنصب صح

كارضين واهلين واما جمع المؤنث السالم فذكره لما ذكرنا من وجوب
تانيث عامله فاعلا فيناسب لفاعل المؤنث وليتم به الجموع وهو
ما اى جمع لحق لما مر اخر مفرده بالمعنى لما مر ولو مقدرا كاولات
اومذكرا كحمامات اوصغيرا كجرات والتسمية بالنظر الى غالب الافراد
اوهى اصطلاحية لكل جمع زيد فيه الف وتاء وافادزيادتهما المصرح
بها بعضهم بقوله لحق فيخرج ما تاؤه اصلية كابيات وما الفه اصلية
اى منقلبة عن اصل كقضاة ويستغنى عن تاء المفرد كبنت فيحذفها
لئلا يجتمعا واما الالف فالمقصورة تقلب ياء او واوا وغيرها تصح
والقلب او التصحيح للهمزة وانما جعل لهذا الجمع زيادتان لتكون كزيادتي
جمع المذكر وكانتا ماذكر لانه عرض فيه شيئان الجمعية وتانيث غير
حقيقى وكل ما ذكر قد يدل على كل من الشيئين كما فى جرحى وسكرى
وجمالة وقائمة ثم شرط ما يجمع هذا الجمع ان كان صفة مقابلة مذكر
يجمع بالواو والنون نحو مسلمات والا فلحوق التاء ولو تقديرا او العلمية
لمؤنث فيجمع كذى التاء مطلقا الا ما استثنى منها كشفة وشاة علما
اوغيره وباب حذام ويطرد فى مذكرها لا يعقل مصغرا او فى صفته
كدريهمات ودراهم معدودات وكذا فى اسم جنس مؤنث بالالف
الا ما استثنى منه كبهما وحروف المعجم فانه فيه كباء يقصر ويمد هذا ولما
كانت مناسبة المثنى للمجموع ظاهرة وقدم انه يجب تانيث عامل
مؤنثه الفاعل بينه هنا والتثنية بمعناه من اطلاق المصدر على اسم

المفعول

المفعول وهو اولى فى نحو هذا المقام اذ هو ما اى اسم بقرينة السياق
فلا يرد نحو يضربان بان على انه لا يصح ان يقال فيه لحق وضعا اخر مفرده
من حيث انه كذلك ولو جمع تكسير كجمالان او اسمه كركبان او اسم جنس
نحو غنمان فلا ينتقض بالجمع ولو مثل صنوان لاختلاف الحيثية على انه[٧]
غير الالف والنون مما يأتى لكن يرد ان نحو اللذين وذين وكذا القران
ونحوهما ليست مثنيات حقيقة مع انها يلحق اخر مفرداتها الف فى الرفع
تنوب عن الضمة او ياء فى الجر والنصب تنوب عن الكسرة والفتحة وانما
خص الجمع بالواو والمثنى بالالف فى الرفع لزيادة دوران المثنى فى كلامهم
وخفة الالف مع دلالتها عليه فى الجملة والجمع والواو بعكس ذلك مع
دلالتها عليه كذلك وقيد الياء بانها مفتوح ما قبلها لاقتضائها
انكسار الحرف الذى قبلها ووجوب فتح ما قبل الالف فهو لحمل الياء على
الالف وللاشعار بالانقلاب عنها وللمخالفة للجمع عند حذف النون
ولم يعكس للتعادل ويلحق مع الالف او الياء نون لدفع توهم اضافة او افراد
وحركت لالتقاء الساكنين بما هو الاصل فيه فهى مكسورة دائما وربما
فتحت مع الياء لغة لبنى اسد حكاها الفراء كقوله ه على احوذيين استقلت عشية ه
وقال بعضهم مع الالف ايضا كقوله ه اعرف منها الجيد والعينانا ه
وقيل هذا مولد وقيل النون عوض عما فات من الاعراب بالحركات وعن
التنوين كما مر فى الجمع فتثبت فى كل حالة غير حالة الاضافة ترجيحا
لجانب الحركة واما فيها فانها تحذف ترجيحا لجانب التنوين على ما مر

[٧] لا يلحقه صح

فى نون الجمع ولحوق هذه كما فى تلك لكن الذى من جنسه معه مثله
لااكثر منه نحو مسلمان فى الرفع ومسلمين بفتح ما قبل الياء وكسر
ما بعدها للجر والنصب وما يتعلق بالاعراب يأتى فى بابه تنبيه
اذا اريد تثنية الاسم فان كان صحيحا كزيدا ومثله كدلو وظبى اومنقوصا
كقاض او مهموزا بلا مد كرشأ اوبر وهمزة اصلية كقراء لحقه ما ذكر بلا
تغيير سوى فتح ما قبله ورد ياء المنقوص وان كان مقصورا فالفه
ان كانت بعد ثلاثة اوبدلا عن ياء او مجهولة الاصل كخنثا او اصلية
وامليت كمتى قلبت ياء والا واوا وهكذا جمعه على هذا الحد لكن المنقوص
والمقصور يحذف اخرها لالتقاء الساكنين ويفتح ما قبل العلامة فى المقصور
ويضم فى المنقوص فى الرفع ويكسر فى غيره هذا ما يليق بكتابنا من الكلام
على الجموع وما يتعلق بها من حيث الماهية واما من حيث الاسناد فنقول
كل جمع من الجموع المارة مذكرها ومؤنثها سالمها ومكسرها وكذا ما يدل
على الجمعية كاسمى الجمع والجنس غير بالنصب على الاستثناء مضاف الى جمع
المذكر السالم المتقدم بيانه منها والمراد المستوفى الشروط لا الملحق كبنين
فانه كغيره مؤنث مجازى لكونه بمعنى الجماعة فيجوز الحاق عامله
علامة التأنيث وتركها بناء على التأويل بالجمع او بواحد منهم واما
جمع المذكر السالم المذكور آنفا فانه وان كان بمعنى الجماعة تضمن واحده
سالم فيجب تذكير عامله لذلك ولاختصاصه بالعاقل يرجح فيه
جانب التذكير فنقول اذا اسندت الى ظاهره فعلا بلا فصل جاء المسلمون

مثلا بلا تاء وجوبا خلافا للكوفيين واذا اسندت شبهه زيد قائم خاذلوه
او رجل قاعد ناصروه وما لم يستوف الشروط او لم يسلم بناء مفرده
يجوز فى عامله التاء كما اشرنا اليه سابقا واما اذا اسند الى ضميره
فعلا او شبهه فانه يجب فى المسند او الضمير كونه جمعا مذكرا ولا يخفى
ما فيه من المسامحة والمراد وجوب الاسناد الى ضمير جمع الذكور وهو
الواو فعلا كان المسند نحو المسلمون جاؤا ويجيئون او شبهه نحو
الزيدون ذاهبون او جاؤن جمع جاء اسم فاعل منقوص كقاض
فاعلاله كاعلاله واما جمع المذكر المكسر العاقل اخرج المؤنث والمصحح
وما لا يعقل وقد مرمنا ان العاقل وغيره فى التذكير والتأنيث سواء
انما فرقوا بين الحقيقى والمجازى فلا تغفل اذا اسند الى ضميره عامل
فعلا كان او شبهه فيجب جواب اما والواجب احد امرين اما ان يكون
عامله مفردا مؤنثا نظرا الى كونه بمعنى الجماعة فيجعل كعامل ضميرها
او يكون جمعا مذكرا سالما كان او مكسرا نظرا الى نفس الجمع وعدم التأويل
بالجماعة فيما اذا كان شبه الفعل واما فيه فباسناده الى الضمير للجمع
وهو الواو كما مر آنفا فى السالم فههنا مسامحة كما هناك وهذا الوجوب
لا ينافى ذلك الجواز اذ هذا على التخيير بالنظر الى احد الامرين مبهما
ولذا عطف باو وذاك على التعيين نظرا اليه معينا فعطف بالواو
وذلك ان الجمع المذكور لا يجب فى الاسناد الى ضميره الافراد والتأنيث
نحو الرجال جائت بل الواجب احد امرين اما هذا او الجمع والتذكير نحو

جاؤا بدل جائت وكل واحد بعينه جائز كان يقال يجوز فى الاسناد
الى ضمير الرجال جائت ويجوز جاؤا مثلا وكذا فى المضارع يجيئ
ويجيئون وفى شبه الفعل نحو الرجال قيام بالجمع المكسر او جائية
بالافراد والتأنيث او جاؤن بالجمع السالم هذا فى جمع المذكر السالم
والمكسر العاقل واما غيرها وهو الباقى من الجموع وذلك المؤنث
مطلقا ومكسر غير العاقل كذلك وكل واحد اربعة فانه اذا اسند
عامل من فعل او شبهه الى ضميرها او هو نائب الفاعل لا اسند يجب
فى ضمائر الجموع الثمانية احد الامرين ايضا على التخيير اما كون عاملها
الفعلى وغيره مفرد او مؤنثا للتأويل السابق او كونه جمعا مؤنثا
مطلقا فى شبه الفعل اما فيه فباسناده الى ضميرهن ومذكر غير العاقل
يعامل معاملة المؤنث لاشتراكهما فى الخسة ونقصان العقل ولا ينحصر
ما ذكر بل يجوز ايضا كونه جمعا مكسرا مذكرا نحو الهنود قيام والجمال وقوف
فلو قال او جمعا غير المذكر السالم كان اولى فاذا اريد اسناد فعل الى
ضمير جمع المؤنث نحو المسلمات والهنود والافراس فاما ان يقال جائت
مثلا بالافراد اى جماعتهن او جئن بلا تأويل وان اريد اسناد صفة
قيل كريمة او كريمات او كرام او جائية اى جماعتهن او جائيات او جواء
بالجمع السالم او المكسر كقواض وان اسند الى ضمير مكسر غير العاقل
نحو الاسود والنياق والاشجار والامصار ففى اسناد الفعل الى ضمير
الاشجار يقال اما قطعت مثلا بالافراد والتأنيث اى جماعتهن او قطعن

بضمير جمع الاناث لما مر وفى الصفة عالية او مقطوعة او عاليات
او مقطوعات او كرائم بالجمع السالم او المكسر والى ضمير غير الاشجار نحو
اسد عظيمة او عظيمات او عظام والنياق سارت او سرن وقس
على ذلك فهذه الامثلة يجب واحد منها على الابهام وكل واحد على
التعيين جائز هذا والثالث من المرفوعات المبتدا وقد تقدم وجه
تأخره وهو على ما عليه الاكثر من انه مشترك معنوى اسم مجرد عن
العوامل اللفظية او ما فى حكمه مخبر عنه او رافع لمستقل يغنى عن الخبر
والمصنف مال عن هذا الى الحكم بانه نوعان تبعا للرضى وبعض
المحققين بناء على انه مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد
واحد كما فى نوعى المستثنى وافرد لكل من النوعين حدا فالنوع الاول
وهو الاصل والاكثر فى كلامهم الاسم الذى ليس بصفة رافعة لمغنى عن
الخبر وعلى الاول قسيم الفعل والحرف اما الصريح او المؤول به ومنه تسمع
بالمعيدى ونحوه كما مر ومن الصريح نحو ضارب زيد قائم والحسن وجهه
بلا تقدير اذ الصفة فيهما ليست رافعة لما ذكر المسند اليه الخبر فخرج
ثانى نوعى المبتدا واسم الفعل لاسنادها الى غيرهما واما الاعداد المسرودة
فليست وان شملها الاسم من المقسم الذى هو المعمول المجرد بالمعنى المار
عن جنس العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى كما هو المتبادر ولو تقديرا
فدخل نحو بحسبك درهم وهو نحو زيد قائم لزيادة الباء وخرج نحو
زيد فى جواب من قام مثلا كاسمى كان وان ونحوهما وقدم ما ينفع

هنا فی العامل المعنوی فتذکره واعلم ان هذا لا یجری علی القول
بترافع المبتدا والخبر الا ان یراد غیر الخبر ثم المبتدا المؤول اکثر ما یکون
بالحرف المصدری کقوله تعالى وان تصوموا خیر لکم وحق انك قائم
ای صومکم خیر وقیامك حق وقد یکون بدونه کامر آنفا وسابقا
وهذا النوع لابد له من خبر ولو مقدرا لتتم به الفائدة اذ هو الجزء المتمم
الفائدة وفائدة خبر المبتدا الثانی حاصلة بحسب الاصل قبل ان تجعل
(جواب سوال)
جملة خبرا وعدم حصولها فیه من نحو زید ابوه قائم لامر خارج وهو
اشتمال مبتداه علی ضمیر الغائب والثانی من نوعی المبتدا انما یصار
الیه للضرورة وهو الصفة المجردة عن مامر مشبهة کانت او اسمی فاعل
ومفعول او اسم تفضیل او ما فی معناها کالمنسوب ومنه لا نولك
ان تفعل کذا فان نولك مبتدا وان تفعل فاعل سد مسد الخبر ای
لا ینبغی وما یکتفی بمرفوعه من ذی الصفات انما هی الواقعة بعد کلمة
الاستفهام حرفا کانت کالهمزة وهل او اسما کاین وکیف والواقعة بعد النفی
الصالح لمباشرة الاسم سواء کان بحرف کما ولا ومنه نحو انما قائم الزیدان او باسم
ومنه قوله ٥ غیر ماسوف علی زمن ٥ ینقضی بالهم والحزن ٥
او بفعل وهو لیس فیسد الفاعل مسد خبرها کذا قیل ولو ترك کلمة
کان اولی للاختصار لکنها اولی من قول بعض المحققین حرف النفی والف
الاستفهام وکانه للاقتصار علی ما سمع فیه وهو الهمزة وما ولذا اقتصر
علیهما ابو حیان والاول بناء علی ما ذهب الیه ابن مالك من انه یقاس

علی المسموع فلیحفظ ثم تقیید الصفة بما ذکر انما هو لتقریبها من الفعل وانما
یجب لیحسن الابتداء بها عند الجمهور فقد اجازه سیبویه بدون ذلك
لکن بقلة مع قبح نحو قوله ٥ فخیر نحن عند الناس منکم ٥
والاخفش والکوفیون بلا قبح لقوله ٥ خبیر بنو لهب ٥ البیت المتقدم
ولا حجة فیه لجواز خبریة ظهیر علی مامر والتقیید بحال کونها رافعة لظاهر
والمراد به ما یعم المنفصل کقوله ٥ خلیلی ما واف بعهدی انتما ٥
والظاهر الاصطلاحی نحو اقائم الزیدان وما قائم الزیدون لیخرج الرافعة
لمتصل نحو اقائمان الزیدان فانها مع مرفوعها خبر مقدم علی الافصح
واما نحو اقائم الزیدان ام قاعدان فما بعد ام خبر لمبتدا محذوف ای هما
او یغتفر فی الثوانی لکن یشمل التعریف نحو اقائم ابواه زید لتقدم الاستفهام
ورفع الظاهر مع امتناع ابتدائیة الوصف فیه ولاخراج نحو هذا قید
بعضهم المرفوع بکونه مکتفی به واجاب عنه المصنف فی امتحانه بان المتبادر
من تقدم الاستفهام اتصاله لفظا ومعنی وفی ما ذکر لم یوجد معنی
لدخوله علی المبتدا الذی هو زید تقدیرا اذ هو ازید قائم ابواه ویمتنع
زید اقائم ابواه علی ان الجملة خبر لوجوب صدارة الاستفهام والخبر
فی صورة المفرد فافهم والمتبادر من رفع الصفة انه من حیث کونها
صفة فلا یرد نحو الحسن وجهه مبتدا وخبرا ومثله نحو ضارب زید
قائم مع رفع الصفة ظاهرا لانه من حیث انها مبتدا وترك المصنف (کما اشرنا الیه قریبا صح)
حدیث التجرد هنا مع لزومه ایضا لیخرج نحو لاهیة قلوبهم اکتفاء بما ذکر

في النوع الاول تنبيه انما يجب كون الصفة الموصوفة بما ذكر مبتدا
وما بعدها فاعلا يغني عن الخبر اذا افردت ولم تطابق مرفوعها وان
كانت مما يستوي فيه المفرد وغيره كجنب فان طابقها افرادا نحو اقائم زيد
جاز فيها الخبرية ايضا الا في نحو اقائم اليوم امراة فانه كالاول لعدم
المطابقة في التذكير والتانيث ووجوب تاخير الخبر اذا التبس المبتدا
[جواب سوال]
بالفاعل كما في نحو زيد قام لاينافي جواز الخبرية هنا اذ ضرورة لاستفهام
تهون امر الالتباس لوجوب تقديم ما يشتمل عليه فان قيل الضرورة
قائمة في نحو اقام زيد قلنا لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقائم
واجيب عن المنافات بغير هذا ايضا ان اردته فارجع الى حواشي الجامي
وان تطابقا تثنية وجمعا مصححا على ما ذكره السيوطي من ان المكسر
كالمفرد وفيما ام اشارة اليه لكن نص الشاطبي على انه كالمصحح وجب خبريتها
لما بعدها على اللغة الفصحى لتحملها الضمير كما اشرنا اليه انفا ولكن يلزم
عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة كما قاله ابن هشام ثم قال ولك
ان تقول يجوز كونه مبتدا مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه فى منه
ابوه ومفسر الضمير موصوف مقدر انتهى وفيه شيء فتامل وعلى غير
الفصحى يجوز الوجهان ولا خبر لهذا النوع من المبتدا عند الجمهور
اذ هو لكونه يليه النفي والاستفهام وهما بالفعل اولى يصير بمعنى
الفعل والفعل لا خبر له فكذا ما بمعناه ومن ثم تم بفاعله كلاما ومنع
وصفه وتصغيره وتعريفه وتثنيته وجمعه في الافصح وزعم بعضهم ان

ان المرفوع خبر واخرون ان خبره محذوف ورد بانه لا حاجة اليه بل
فاعله او نائبه ساد مسد الخبر فيتم الكلام بدونه والمراد بسده مسد
الخبر ان يحصل بسببه استغناء المبتدا عن ان يكون له خبر بالفعل وهذا
الاستغناء صادق بعدم الامكان فلا يرد ان هذا المبتدا ليس له خبر اصلا
حتى يسد غيره مسده بقي هنا مبتدا لا خبر له ولا مرفوع يسد مسده بل
له صفة نكرة تقوم مقامه نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد فليعرف بلغ
ولما فرغ من تعريف المبتدا بنوعيه بين احكامه لان الحكم على الشيء بعد
معرفته ومن ذلك قوله لا يجوز تعدد المبتدا اي المخبر عنه لتبادره عند
الاطلاق واما النوع الثاني فهو وان لم يجز تعدده ايضا لا ياتي فيه
بقية الاحكام ولم يظهر لي وجه لنفي جواز التعدد وان كان من نتائج
افكار بعض المحققين انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء
فانه قد فشى تعدده بلا نكير ومنه قوله تعالى لكنا هو الله ربي فانا مبتدا
اول وهو ثاني والاسم الجليل ثالث فهذه ثلاث مبتدات بلا عاطف
ولا حاجة الى التعدد معه نحو زيد وبكر وعمرو فقيه وكاتب وشاعر
بل هذا من تعدد الخبر لتعدد المخبر عنه كما شاع بينهم وقد قالوا اذا
توالت مبتدات جاز في الاخبار عنها اوجه منها جعل الروابط فيها
فيخبر عن اخرها ويجعل مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الى الاول ويضاف
غيره الى ضمير متلوه نحو زيد ابوه عمه خاله منطلق ومنها جعلها في
الاخبار فيؤتى بها بعد خبر الاخير اخر لاول ومتلوها له نحو زيد هند

الاخوان الزيدون ضاربوها باذنه وهل التعدد الامثل هذا وكانه اراد عندها صح
بنفى الجواز المذكور امتناعه مع وحدة الخبر وهو مبنى على ان المبتدا
عامل فى الخبر وقد يجوز نحو زيد عمرو بكر فى الدار فتدبر ومن ذاك ايضا
قوله الاصل اى الاولى والراجح فى المبتدا تقديمه على الخبر وضعا لانه
مقدم طبعا لانه محكوم عليه وموصوف بالخبر معنى ولذا يجوز فى
داره زيد ويمتنع صاحبها فى الدار والفاعل مع فعله وان كان
كذلك يجب تأخيره لكونه معمولا ومرتبة العامل قبله وقد يجب التقديم
وذلك اذا التبس بالخبر بان يتساويا تعريفا او تنكيرا مع مسوغ
ولا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك افضل منى او التبس بالفاعل
نحو زيد قام او انحصر فى الخبر نحو انما انت نذير او كان واجب التصدر
ولو بغيره نحو ما احسن زيدا ولعمرو قائم وقد يمتنع التقديم كما سيأتى
فى الخبر ومن الاحكام ان المبتدا شرطه ليصح الابتداء به ان يكون معرفة
من المعارف المتقدمة لانه مخبر عنه ومحكوم عليه فينبغى ان يتعين ليصغى
الى الحكم بالخبر وفى شرح اللباب اشارة الى هذا ولعله هو مرادهم بقولهم عليه صح
الاخبار عن غير معين لا يفيد قيل ولان القصد من الكلام اعلام السامع
ما يحتمل ان يجهله وهذا فى الغالب لامور الجزئية والتحقيق ان الضابط
حصول الفائدة اذ الغرض من الكلام افادة المخاطب فمتى حصلت
فليخبر معرفة كان المخبر عنه او نكرة مخصصة بشئ من المخصصات بل قال
ابن الدهان اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت اى ولو غير

مخصصة

مخصصة وقد كثر وقوع المبتدا نكرة بلا تخصيص كاسم الاستفهام وما
التعجبية عند سيبويه كما ذكره ومنه بقرة تكلمت وشجرة سجدت وحصاة الرضى صح
سبحت ولا يمكن انكار كثرة وقوع المبتدا نكرة لكن المتأخرين لما رأوا
ان كل احد لا يهتدى لمواطن الفائدة تتبعوها بما يضبطها فمن مقل مخل
ومن مكثر بما لا يفيد حتى اوصلها بعضهم الى نيف وثلاثين وبعضهم كابى حيان
وابن جماعة ارجعها الى العموم والخصوص وبعضهم كالمصنف خصها
بالخصوص وهو اعم من ان يكون بالوصف نحو قوله تعا ولعبد مومن
خير من مشرك وقال ابن الحاجب مسوغ الابتداء فى هذه الاية العموم
مثل قولهم تمرة خير من جرادة وقال ابن هشام لام الابتداء وقد يكتفى
بتقدير الوصف كقولهم شر اهر ذا ناب اى عظيم ورجل جاء اى صغير
او بغير الوصف كالاستفهام والنفى نحو أاله مع الله وما احد فى الدار
ومن اراد الاستيفاء فليرجع الى مفصل كتب الفن ومن احكام المبتدا انه
يجوز حذفه ولكنه لكونه عمدة انما يجوز عند قيام قرينة حالية كقول
المستهل الهلال بالرفع اى هذا الهلال لان قصده اثبات الهلالية لمرئيه
وتعيينه بها لا تعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه او مقالية
نحو زيد فى جواب من سال بقوله من القائم اذ كون السؤال جملة اسمية
معين لكون الجواب كذلك اى القائم زيد ويكثر الحذف فى جواب
الاستفهام نحو ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود اى هم وبعد فاء الجواب
نحو من عمل صالحا فلنفسه اى فعله وبعد القول نحو قالوا اساطير

الاولين وبعد موصوف الخبر فى المعنى نحو صم بكم عمى وفى التنزيل فى
غير هذه المواضع كثير وقد يجب الحذف كما فى قطع النعت بالرفع ليكون
لحاله بلا قطع نحو الحمد لله اهل الحمد واعوذ بالله من الشيطان الرجيم
ومررت بزيد المسكين برفع الصفات وفيما يخبر عنه بمخصوص نعم كما مر فى
بحثها او بمصدر جيئ به بدلا من اللفظ بفعله نحو فصبر جميل اى صبرى لتجرى
الحالة الفرعية مجرى الاصلية وهى النصب وفى مثل قولهم فى ذمتى لافعلن اى عهد
او يمين وذكر السيوطى فى نكت مواضع اخر فلتراجع **تنبيه** اختلف فيما اذا
دار الامر لتعارض القرائن بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا ايهما اولى نحو طاعة
معروفة فقال الواسطى الاول اولى لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الثانى
لان التجوز فى اخر الجملة اسهل فعلى الاول يقدر طاعتكم او الذى يطلب منكم
وعلى الثانى امثل بكم ومن مثله صبر جميل ونعم الرجل زيد **والرابع** من المرفوعات
التسع **خبر المبتدا** قيده ليخرج سائر الاخبار الاتية **وهو** على ما عرفه كثير من المحققين
ما تحصل به الفائدة مع المبتدا المسند اليه واما قوله فى تعريفه تبعا لابن الحاجب
المجرد عن العوامل اللفظية ففيه ان المجرد صفة مبهمة ان قدر موصوفها الاسم
كما قدره العلامة الجامى فان اريد حقيقة خرج بعض الاخبار كالمركب الخبرى وان اريد
ولو حكما دخل فيه الجملة وهو مصرح بانه يكون جملة وان قدر المرفوع احتاج
الى الموصوف ايضا فيرجع الكلام اليه والاظهر وانه انما يجرى على القول
بان رافعه الابتداء وهو ضعيف لامور ذكرت فى المطولات والصحيح عند
الجمهور ان رافعه المبتدا فيلزم عليه ان يقيد بغيره لانه عامل لفظى فتامل

ولاتنس

ولاتنس ما مر فى مثل هذا التعريف وقوله **المسند به** تبع فيه من تقدم
ايضا لاخراج المبتدا المسند اليه مع انه لا حاجة الى الباء وكانه زادها
ليشير الى شدة الصاق الاسناد بالخبر والمعنى الذى حصل الاسناد
بسببه وان اريد الى المبتدا بقرينة تلازمهما وجعل الباء بمعنى الى ولم يعبر
بها لئلا يلتبس بالمبتدا المسند اليه صورة فلا حاجة لقوله **غير الفعل**
ومعناه لاخراج المبتدا والمضارع المرفوع المسند كل منهما الى مرفوعه لكن
يلزم خروج الخبر المشتق وهو من معنى الفعل وقد اجمعوا على خبريته
نحو قائم حال كونه **فى زيد قائم** وان الرافع لمستتر المبتدا غير صلة فى
حكم المفرد بدليل ان مرفوعه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ولا يختلف فى
تكلم وخطاب وغيبة نعم اختلفوا فى رافع الظاهر هل هو مع
مرفوعه جملة او مفرد فذهب محققوا النحاة كما قاله ابن مالك وجميع
اهل البلاغة الى انه مفرد كرافع المستتر فما فى الامتحان من ان الخبر المشتق
مركب وانه هو ومرفوعه الخبر لا وحده ليس على قول المحققين وقد نبه
على احكام الخبر ايضا بقوله **ويجوز تعدده** اى لفظا ومعنى او لفظا
فقط مع وحدة المبتدا على الاصح وان اختلف الجنس نحو فاذا هى حية
تسعى وذلك انه كالنعت ويجوز اجتماع اوصاف غير متنافية فى
محل واحد بل قد يجب كما فى هما عالم وجاهل وعلامة النوع الاول
صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين **نحو زيد قائم قاعد** بناء
على ان كلا فى وقت او كما فى حلو حامض على ما قيل ويجوز فى العطف

اتفاقا بخلاف النوع الثانى نحو حلو حامض فانه بمنزلة خبر واحد
اذ معناه مز ولهذا لا يجوز توسط المبتدا بينهما ولا تقدمهما عليه
فى الاصح ولم يجز فيه العطف الا ابو على وضابطه اشتمال المبتدا على
طرف كل من الخبرين لا عليهما معا كالمز وليس الثانى بدلا ولا صفة
ولا خبرا لمحذوف وهل فى كل ضمير او فى الثانى فقط او لا ولا اختار
ابو حيان الاول والفارسى الثانى وصاحب البديع الثالث وثمرة
الخلاف تظهر فى رفع الظاهر نحو بستاننا حلو حامض رمانه بقى هنا
قسم ثالث يجب فيه العطف وهو ان يتعدد لتعدد مبتداه حقيقة
نحو بنوك كاتب وعالم وشاعر او حكما نحو انما الحيوة الدنيا لعب
ولهو وزينة الاية لكن صرح ابن مالك فى تسهيله بعدم التعدد فيه
وفى النوع الثانى فلم يبق متفق على تعدده الا الاول ثم لما كان الخبر عين
المبتدا ذاتا ولا يتحد بلا تاويل الا المفرد كان هو الاصل فى الخبر وهو
ما يؤثر العامل فى لفظه وان عمل بغيره فالجامد فارغ والمشتق ولو
حكما متحمل ضمير مبتداه ما لم يرفع ظاهرا كامر ويجب اظهاره اذا جرى
على غير من هو له وان امن اللبس نحو غلام هند ضاربته هى وقد يتخلف
الخبر عن الاصل المذكور ويكون جملة لتضمنها ما يطلب من الخبر كالمفرد
بالتاويل وكان ينبغى التنبيه على الفرعية بنحو قد والجملة قد سبق
بيانها وتكون خبرا مطلقا اسمية كانت او فعلية ومنها الظرفية والشرطية
خبرية او انشائية خلافا لابن الانبارى وبعض الكوفيين توهموا ان الخبر

ما يحتمل

ما يحتمل الصدق والكذب والانشائية لا تحتملهما والوجه ان خبر النحاة
ليس كذلك وكذا يكون مفردا ولثعلب فى القسمية نحو زيد والله
لاضربنه وهم مردودون كما فى المغنى ولما كانت الجملة فى الاصل كلاما
وغيره صح
مستقلا لم تقتض ارتباطا بما قبلها فاذا اريد جعلها جزء كلام فلابد
فيها كما فى المفرد المشتق من ضمير عائد الى المبتدا ليربطها به او ما يقوم
مقامه من الروابط التى اوصلها فى المغنى الى عشرة على ما فى بعضها من الكلام
منها اسم الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير فى وجه واعادة المبتدا
بلفظه نحو القارعة ما القارعة او بمعناه نحو زيد جائنى ابو عبد الله
اذا كان ذلك كنيته وال النائبة عن الضمير نحو فان الجنة هى الماوى
وشرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام
والعموم نحو زيد نعم الرجل فى قول وانما يلزم ما ذكر ان لم تكن الجملة نفس
المبتدا فى المعنى بان تكون خبرا عن ضمير الشان فان كانت كذلك
نحو قل هو الله احد لم تحتج اليه واما نحو هجيرى ابى بكر لا اله الا الله فمن
الاخبار بالمفرد اذ المراد بالجملة لفظها واعلم ان الربط بالضمير هو الاصل
اذ هو موضوع لمثل هذا ومن ثم يربط به مذكورا نحو زيد ابوه قائم فى
الاسمية او قام ابوه فى الفعلية وهو الغالب ويجوز حذفه اتفاقا لكن
لا نسيا بل انما يحذف لفظا فقط ولا بد ان يكون لقرينة فيطرد كما فى التسهيل
مفعولا به والمبتدا كل وشبهه فى العموم والافتقار نحو وكل وعد الله الحسنى
ويضعف ان كان المبتدا غير ذلك انتهى وقال بعضهم فى المنصوب ان نصب

بفعل او وصف ومجرورا باسم فاعل نحو المال انا آخذ او بحرف تبعيض
نحو البر الكر بستين اى منه او ظرفية كقوله ٥ ويوم نساء ويوم نسر ٥
اى فيه او بمسبوق بمثله لفظا ومعمولا كقوله ٥ اصخ فالذى توصى به انت مفلح ٥
ولا يحذف من نحو زيد اكرمته فى داره ولا من نحو الماء شربت منه ولا المرفوع
مطلقا لكن فى المغنى انه يحذف مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر
لهما ساحران انتهى والظاهر ان هذا غير مطرد ولا متفق عليه ولا المجرور
بغير ما مر فليحرر **مهمة** قد يوجد الضمير ولا ربط وذلك فى ثلاث مسائل
احدها اذا كان معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو ثانيها
ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو ثالثة كونه بدلا نحو حسن
الجارية اعجبنى هو كذا فى المغنى واعلم ان جملة الخبر احد احد عشر شيئا
يلزم فيها الرابط بعينها جملة الصفة والصلة والحال والمفسرة لعامل
المشتغل عنه وبدلا البعض والاشتمال ومعمول الصفة المشبهة وجواب
اسم الشرط المبتدا والعاملان فى باب التنازع والفاظ التوكيد **تتمة**
قد يكون الخبر ظرفا تاما متعلقا بعام يجب حذفه نحو الحمد لله والركب
اسفل منكم يقدره اكثر البصريين فعلا كاستقر لاصالته فى العمل فيكون
من قبيل الجملة وغيرهم اسما كمستقر لاصالته فى الخبرية فيكون من قبيل
المفرد ومن اراد بسط الكلام فليرجع الى مغنى ابن هشام ولكن لا يخبر
بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم مثلا لعدم الفائدة فان كانت
كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن فى شهر كذا او فى زمان

طيب

طيب اخبر والليلة الهلال ماول على الاصح ومن احكام الخبر ان اصله
الذى ينبغى ان يكون عليه والاولى به **ان يكون نكرة** لكونه مسندا فيشبه
الفعل الخالى من التعريف والتنكير اذ هما من خواص الاسم ولا يمكن
تجريده عنهما لجموده ما يطرأ او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وابقى على
الاصل وهو التنكير ولكنه **قد يكون** على خلاف اصله **معرفة** من المعارف
لكن لا يخبر بالاعم معرفة **نحو الله الهنا** والمستفاد حينئذ الحكم او لازمه
بجواز ان يجهلا اذ لا يلزم من معرفة امرين معرفة اتحادهما فى الخارج واذا
كانا معرفتين وجب كون الاول المبتدا فى المشهور والتحقيق ان الاعرف
مبتدا ان كان والا فالمعلوم للمخاطب والا فالاول وهكذا ان كانا نكرتين
بمسوغ ومن احكام الخبر ان الاصل فيه ان يذكر لانه محط الفائدة من ركنى
الاسناد **ويجوز حذفه** والخروج عن الاصل المذكور لكن انما يجوز **عند**
قيام **قرينة** تدل على المحذوف بدون ما يقوم مقامه ومن ذلك
ان يكون جوابا لسؤال **نحو زيد** جوابا **لمن قال ازيد قائم ام عمرو** ويجوز
ان يجاب بزيد قائم ويقدر مؤخرا ولو مع تنكير المبتدا واذا قام
مقامه غيره وجب الحذف وذلك فى اربعة مواضع قبل جواب لولا
العام وجواب القسم الصريح والحال الممتنع كونها خبرا وبعد واو المعية
الصريحة نحو لولا زيد لاكرمتك ولعمرك لافعلن وضربى زيدا قائما
وكل رجل وضيعته اى موجود وقسمى وحاصل اذا كان ومقترن
فاصل الحذف فى الجميع للعلم به من القرينة والوجوب لوجود ما يسد

مسده وكان المصنف لم يذكر الوجوب لحمله الجواز على ما يقابل الامتناع بمعنى الامكان العام وقد يجتمع حذف المبتدا والخبر كما فى قوله تعا سلام قوم منكرون واختلف فى المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم على اقوال ثالثها التخيير ومن حق الخبر ان لا يدخله حرف عطف البتة لانه مع مبتداه كالفعل مع فاعله فلا يصح عطفه لكن قد تدخله الفاء فى مواضع يجب فى اثنين منها ذكر المصنف احدهما بقوله **وان كان المبتدا بعد اما** اى المفتوحة المشددة المضمنة معنى الشرط وهى حرف تفصيل وتوكيد وكان ينبغى ذكر الثانى ايضا وهو ان يكون المبتدا اسم شرط جازم وجزائه جملة اسمية او انشائية اللفظ فان كان المبتدا كما ذكر **وجب** كما فى الاول **دخول الفاء فى خبره** للزومها فى جواب شرط هكذا وكذا فى جواب اما لتضمنها معنى الشرط **نحو اما زيد فمنطلق** قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شيئ فزيد منطلق ومن هنا اخذ الزمخشرى انها تفيد التوكيد يعنى ان يقع فى الدنيا شيئ يقع معه انطلاق زيد لا محالة فاما عند سيبويه نائبة عن ادات شرط وجملة وفصل بينها وبين الفاء المؤذنة بلزوم ما بعدها لما قبلها بزيد المبتدا لئلا يتوالى حرفا الشرط والجزاء ولكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه وهذا احد ستة اشياء يفصل بها بين اما والفاء ذكرت فى المغنى وغيره ولا يفصل بجملة تامة الا الدعائية فى بعض الصور ولا تحذف الفاء من جواب اما **الا لضرورة** فى الشعر واللام اجلية او وقتية وذلك **كقوله**

بلغ

ای الشاعر

اى الشاعر **اما القتال لا قتال لديكم** ٥ ولكن سيرا فى عراض المواكب ٥ حيث حذف الفاء من جواب اما فى البيت ليستقيم الوزن والاصل فلا قتال والمعنى مهما يكن من شيئ فالقتال معدوم عندكم والمراد معدوم لا محالة كما حذفت من جواب الشرط فى قوله وقد مر شطره ٥ من يفعل الحسنات الله يشكرها ٥ والشر بالشر عند الله مثلان ٥ لذلك **او تحذف لاضمار القول** اى حذفه معها استغناء عنه بمقوله **كقوله تعا** فى تفصيل احوال الناس يوم القيمة **فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم** فقوله عز وجل اكفرتم مقول لقول محذوف وهما جواب اما اى **فيقال لهم اكفرتم** وقد تحذف فى غير ذلك نادرا كقوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون الحديث هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان فاء جواب اما لا تحذف لغير ضرورة اصلا وتعسف فى جواب الايات واما ما يجوز فيه دخول الفاء فقد اشار اليه بقوله **وان كان** اى المبتدا **اسما موصولا** كالذى لكن اذا وصل **بفعل** صالح للشرطية مستقبل غالبا ويقل ماضى اللفظ ويندر ماضى المعنى ايضا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين الاية والمراد مع الفاعل من باب الاكتفاء بالجزء عن الكل اى جملة فعلية ومثلها الوصف فى صلة ال كما ذكره بعض المحققين **او ظرف** اى تام وهو يشمل الجار والمجرور كما مر سابقا ويجب تقدير متعلقه فعلا ليكون جملة ايضا وقيد الوصل بما ذكر ليشبه الشرط فى العموم والابهام والاستقبال والسببية لما بعد **او كان المبتدا موصوفا به** اى بالموصول

للذكور اذ الصفة والموصوف فى حكم شيئ واحد فيتحقق الشبه حينئذ
اوكان نكرة موصوفة باحدها اما بالجملة الفعلية المستقبل فعلها
ولومعنى فقط او بالظرف الموصوف بماذكر فيتحقق الشبه اوكان مضافا
اليها اى الى النكرة المذكورة كما يقتضيه ظاهر عبارته وتمثيله الاتى وكلام
الجامى وغيره ويحتمل تقدير مضاف والضمير للثلاثة اى الى احدها
الموصول والموصوف به والنكرة المذكورة وانما كان كذلك لان المضاف
والمضاف اليه كشيئ واحد ايضا اوكان المبتدا لفظ كل للشبه المذكور
فى الابهام والعموم حال كونه مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد او بواحد
مما مر وعلى هذا اقتصر المحققون كابن الحاجب والرضى اومضافا الى
نكرة غير موصوفة اصلا لابمفرد ولا بواحد مما ذكر ولا بجملة فاذا كان
المبتدا كما ذكر جاز دخول الفاء المفيدة للسببية فى خبره لشبهه بجزاء
فترتبط بالمبتدا المشبه للشرط فى ماذكرنا كما ترتبط الجزاء بشرطه وهذه الشرط صح
الفاء كاللام الموطئة للقسم فى افهام مراد المتكلم حيث تفهم ترتب لزوم
الدرهم على الاتيان فى الامثلة الاتية كما تفهم تلك القسم ولولم تدخل الفاء
احتمل ماذكر وغيره كالاقرار ولكن المبتدا المذكور دخيلا فى هذا المعنى لماكان صح
لم يجب الفاء فى خبره مع كونه جزاء يلزمه الفاء بل جاز تركها ايضا وان
قصد السببية كما فى الرضى وقرئ بالوجهين قوله تعا وما اصابكم من
مصيبة فبما كسبت ايديكم وكذا الجواز المذكور يجوز دخول الفاء فى خبر
المبتدا الذى ذكر اذا دخل عليه بعض الحروف المشبهة بالفعل وهى ان

المكسورة

162

المكسورة وان المفتوحة ولكن المشددات على الاصح فيهن لعدم تغييرها
الكلام عن الخبرية بخلاف سائر بمعنى باقى نواسخ المبتدا فانها لايدخل
الفاء فى خبرها مر فاكان الناسخ كليت ولعل وكان وما ولا وكان فعلا
كظن وكان لانتفاء الشبه المذكور بانتفاء الصدارة فى الجميع وانما لم يمنعه
الثلاثة المتقدمة لما ذكرنا وقيل بجواز الدخول فى خبر كان واخواتها
هذا وقد اشترط بعضهم فى الموصول المتقدم العموم بان يؤدى معنى
كل الاستغراقية نحو الذى يأتينى فله دينار ومنه قوله تعا الزانية
والزانى فاجلدوا فى قول وقال سيبويه والجمهور الخبر محذوف اى مايتلى
عليكم حكمها او الذى فى الدار فله درهم وتوهم الترديد فى الصلة لايضر
فى التمثيل لكن لو ذكر الموصول كان اظهر وهذا الاشتراط ليظهر فيه
الشبه وجوز الرضى خصوصه لما مر من المخالفة وذلك كقوله تعا قل
ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ ليس كل موت يلاقى من فر
منه ورب موت لايلاقى من فر منه كالقتل بالسيف وقد يقال بصحة العموم
فى الاية من قبل ان الفار لابد ان يلاقيه الموت فكل موت فر منه يلاقى الفار
وان اختلف السبب والعموم بالنظر الى الفار فتدبر ومعنى الشرط هنا
لزوم الملاقات للفرار لاسببيته لها واما قوله نحو رجل يأتينى فله كذا
او رجل فى الدار فله درهم فى مثال النكرة الموصوفة بما مر فليس مما يجوز
دخول الفاء فيه لعدم العموم المذكور اللهم الا ان يعتبر قصده ومثله فيما ذكر
نحو غلام رجل يأتينى فله مال او غلام رجل فى الدار فله درهم فى

التمثيل للمضاف الى تلك النكرة ولم يمثل الرضى ولا غيره من المحققين بالنكرة الاعم كل نحو كل رجل يأتينى الخ وقل نحو كل رجل اتاك غدا فله كذا وندر نحو قوله تعا ان الذين فتنوا المؤمنين الاية وقوله سبحانه وما افاء الله على رسوله فما اوجفتم وقوله كل رجل عالم فله درهم مثل به الرضى لدخول الفاء فى خبر كل المضاف الى موصوف بمفرد كما مر ومثل ايضا بقوله كل رجل فله درهم لدخولها فى خبر المضاف الى غير الموصوف والمصنف تابع له فى ذلك لكن تلك الامثلة لا ادرى من اين اخذها وليس هذا من باب المناقشة فى المثال بل من باب النصيحة للطالب فى المثال فان دخول

الفاء سهو

انما يجوز فى هذه المواضع المخصوصة وفى غيرها من المواضع لا يجوز دخول الفاء عند الجمهور والاحكام الخمسة تكون فى العربية كما تكون فى الامور الشرعية كما نص عليه بعض المحققين واجاز الاخفش دخولها فى الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا كما فى قوله ٥ وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٥ وقولك زيد فلا تضربه واول المانع البيت بتقدير هذه خولان وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا يعنى البصريين ومن شواهد دخولها فى خبر ان المفتوحة ولكن قوله تعا واعلموا انما غنمتم من شيئ فان لله خمسه وقول الشاعر ٥ ولكنما يقضى فسوف يكون ٥ والخامس من المرفوعات اسم باب كان الشامل لجميع الافعال الناقصة المتقدم بيانها ومنه انها تدخل على الجملة الاسمية توسعا على خلاف

القياس

القياس فترفع المبتدا عند البصرى اسما لها تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة فى الاصطلاح وفاعلا مجازا وحكمه حكم الفاعل فيما مر فى بابه من وجوب اسميته ولو تأويلا وامتناع حذفه الا ما استثنى وتقديمه على عامله الى غير ذلك مما مر ولهذا اكتفى عن بيانه هنا والخبر ياتى فى المنصوبات وانما لم يكن فاعلا حقيقة لمخالفة هذه الافعال التامة فى نسبة المعانى الى المفردات وفى تقرير الفاعل على الاتصاف بالمصادر ولهذا قال بعضهم كان القياس ان لا تعمل لانها ليست افعالا حقيقة بل تشبه الحروف ثم هذا الاسم يخالف الفاعل فى التزام تعريفه او مسوغ غالبا لانه مبتدا فى الاصل بخلاف الفاعل فكان ينبغى التنبيه على ذلك والسادس من افراد المرفوع خبر باب الاحرف الستة المشبهة بالفعل وهى ان واخواتها الماضية وهو مرفوع بها على الاصح وقال الكوفيون مرفوع برافعه السابق وعرف بانه المسند الى اسم هذه الاحرف والمصنف اكتفى عن تعريفه بما مر وبانه امره وشانه بعد صحة خبريته بوجود الشرائط وانتفاء الموانع كامر خبر المبتدا وحاله فيما مر من الشرائط والاحكام والانقسام الى الاقسام فلا يرد ان متضمن الاستفهام لا يخبر به هنا كما فى المبتدا نحو اين زيد لكن يفترق الخبران فى التقديم وامتناعه فان هذا لا يجوز تقديمه بل ولا تقديم معموله على الحرف العامل فيه مطلقا لعدم تصرفه بل ولا على اسمه لئلا تذهب صورة ما ارادوه من العمل الفرعى الذى هو تقديم المنصوب على المرفوع الا ان يكون الخبر او المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز تقديمه على الاسم

نحو ان لدينا انكالا ان فى ذلك لعبرة وان فى الدار لزيدا جالس لتوسعهم
فى الظرف مالم يتوسعوا فى غيره وقد يجب التقديم لعارض كما اذا كان
الاسم نكرة والتقديم مصحح له نحو ان فى الدار رجلا وان عندى درهما
او كان فيه ضمير يعود على الخبر نحو ان عند زيد عبده وان فى الدار صاحبها
ويجوز توسط كل من معمولى الاسم والخبر بينهما مطلقا والسابع من
المرفوع خبر لا التبرئة وهى التى لنفى صفة الجنس وحكمه من حيث اتصافه
بالخبر اذ ذاته لا تنفى كما مر ذلك مستوفى وهذا الخبر حكمه ايضا اى كما كان
خبر ان لحكم خبر المبتدا فيما مر ولذا لم يعرفه هنا كما عرف بانه المسند الى اسم لا
ولو قال لحكم خبر ان كما فى اللباب لكان اولى واخصر ولكن يزيد حكم هذا
انه لا يتقدم هو ولا معموله على الاسم فضلا عن الحرف ولو ظرفا لانها اضعف
من ان اذ عملها بالحمل عليها ويفهم من كلام بعضهم انه لم يتحرر عنده
امتناع تقديم خبر لا هذه او معموله او معمول اسمها عليها بناء على انها
ليس لها الصدر واقول قد تحرر ومر انها لها الصدر ولو سلم انه ليس
لها فالقياس على ان يقتضى ان لا يتقدم ذلك عليها واذا امتنع الاسهل
فكيف الاصعب فافهم ويزيد هذا ايضا انه يكثر حذفه عند الحجازيين
وقد يذكر نحو لا غلام رجل جالس عندنا ويجب عند طى وتميم ان علم
نحو لا اله الا الله اى موجود والا وجب ذكره عند الجميع كقوله صلى الله عليه وسلم
لا احد اغير من الله وان هذا ملتزم تنكيره لئلا يفضل على الاسم الملتزم
تنكيره ايضا لما سبق فكان ينبغى التعرض لهذه الزيادات والثامن

من ذوى

من ذوى الرفع اسم ما ولا الحجازيتين المشبهتين بليس فى النفى وغيره
على ما مر وهو المسند اليه بعدها وحكمه لحكم المبتدا فى ما مضى ولذا لم يعرفه
لكن اشترط فى اسم لا التنكير فينبغى الاشارة اليه كذكر اسم لات مع اسم لا
بل هى اولى لاطراد عملها عند الجمهور حتى قال الموضح عملها باجماع من العرب
وان اختص بالحين ولزم حذف احد معموليها ويغلب المرفوع اللهم الا
ان يوافق الاخفش فى عدم عملها او فى عملها عمل ان على ما نقل عنه
من القولين وكذا ينبغى ذكر اسم كاد واخواتها الا ان يدخله فى باب كان وفيه
بعد ظاهر ومخالفة للظاهر واما ان النافية فلعله لم يذكرها لندرة
عملها واختصاصه باهل العالية والمرفوع التاسع وهو اخر المرفوعات
الفعل المضارع الخالى وهو المراد بقول من يقول المجرد عن النونات وعن جنس
النواصب والجوازم الصادق بواحد على ما سبق فى العوامل وهذا
المرفوع كغيره منه ما يرفع بحركة نحو يضرب ويخشى ومنه ما بحرف نحو
يضربان ويضربون وتضربين ههنا قد رفع القلم عن المرفوع واما
المنصوب المشهور فى اللغة الفصحى فثلاثة عشر فردا بل اكثر لانه ترك
خبر كاد واخواتها والمنادى ولا يخفى ان اسناد ثلاثة عشر الى المنصوب
صحيح على ارادة الجنس مع التقسيم كما يقال الرجل ثلاثة عربى ورومى
وزنجى وان اصل المنصوبات المفاعيل الخمسة وغيرها سوى المضارع
محمول عليها وان لم يقع به الرضى من الرضى ولذا قدموها على بقية
المنصوبات لكن اختلفوا فى المقدم منها فعند الزمخشرى ووافقه ابن الحاجب

وتبعه المصنف الاول منها المفعول المطلق اى عن التقييد بجار
فيقال له لغة مفعول بلا قيد لانه المفعول للفاعل حقيقة وصيغة
الفعل تدل عليه وكل فعل يتعدى اليه وبقية المفاعيل ليست كذلك
وما فى المغنى من ان اصطلاحهم جرى على انه اذا قيل مفعول لم يرد
الا المفعول به خففوا اسمه لانه اكثر المفاعيل دورا منظور فيه الى
الاصطلاح ولهذا النظر كان هو الاول عند بعضهم كابن هشام
وهشام وقيل لانه احوج الى الاعراب لازالة التباسه بالفاعل وعرف
هؤلاء المطلق بانه مصدر فضلة سلط عليه عامل من لفظه او من
معناه وهو عند المصنف تبعا لابن الحاجب ايضا اسم ما اى حدث
فعله ولو حكما فاعل عامل فعلا كان او غيره على جهة القيام به بحيث
يصح اسناده اليه ولو بطريق النفى صح فدخل نحو ضرب ضربا بالبناء للمفعول
ونحو ضارب ضربا ومات موتا وزيد لفظ الاسم فى التعريف لينطبق
على المعرف اذ هو من قبيل اللفظ وما فعله الفاعل امر معنوى وجعل
ما بمعنى لفظ فيه تكلف يغنى عنه ما ذكر وفيه انهم يجرون صفات
المدلولات المطابقية على دوالها فيصح التعريف بدون لفظ الاسم
كما لا يخفى فليفهم ونقل الرضى عن ابن الحاجب انه قال انما قلت ههنا
اسم دون سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثانى من قولك ضربت
ضربت فانه شيئ فعله المتكلم الذى هو فاعل الفعل المذكور واعترض
عليه بما يطول ودخل فيه المصادر كلها وما فى حكمها كالويل وذكر

مذكور

مذكور صفة لعامل بان يذكر مع الفاعل سواء كان ذكره لفظا كما سيمثل
له او تقديرا نحو فاما منا اى تمنوا الاخراج نحو الضرب واقع واعجبنى
الضرب واستحسنت الضرب اذ الحدث هنا لم يفعله فاعل العامل المذكور
ثم وصف العامل المذكور بانه يشارك الحدث ويلابسه بمعناه المطابقى
او التضمنى بان يكون معنى كل كذلك او بمطلق المعنى بان يختلفا ليخرج
نحو ضربت ابنى تأديبا اذ التأديب وان كان عين الضرب تحققا يغايره
مفهوما ولم يذكر من حيث هذه الحيثية بل من حيث انه علة وكذا نحو كرهت
كراهتى ما يشارك العامل فى المعنى وهو مفعول به لان العامل وان كان
بمعنى الحدث لم يفعله لتقدمه عليه من هذه الحيثية بل الفعل واقع عليه
بقى ان التعريف صادق على نحو ضربت وضربى شديدا وان ضربى
لشديد مثلا لان ضربى فى المثالين حدث فعله فاعل ضرب المذكور معه
وهو بمعناه فهو غير مانع وارادة الحدث المنصوب بقرينة ان الكلام فى
المنصوبات لا يفيد اذ هو فى المثال الثانى منصوب ايضا فلا يخرج الا
ان يقال المتبادر من فعله فاعل عامل مذكور كون فاعلهما الاصطلاحى
واحدا وكونه بدون العطف وكون العامل عاملا به وههنا ليس كذلك
اذ فاعل الحدث الياء وفاعل العامل التاء والعامل غير عامل بالحدث
والعطف ايضا موجود فتدبر فى هذا المقام والله الهادى والسلام ثم
المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لمصدر عامله نحو ضربت ضربا وهذا
لا يثنى ولا يجمع اجماعا لانه اسم جنس يحتمل القليل والكثير وبمنزلة

تكرار الفعل والثانى مبين لنوعه بان يدل على هيئة صدوره منه
اما باسم خاص او باضافة او بوصف او بلام العهد كرجعت القهقرى
وضربت ضرب الامير او ضربا شديدا او الضرب اى المعهود ومنه
ضربت ضربة بالكسر والمشهور جواز تثنيته وجمعه وقيل ان ختم بالتاء
وظاهر كلام سيبويه المنع مطلقا واختاره الشلوبين الثالث مبين لعدده
بان يدل على عدة الصدور فيثنى ويجمع اتفاقا وذلك كضربت ضربة
بالفتح اى واحدة ويقال ضربتين وضربات والعامل فى الجميع اما الفعل
وشرطه التصرف والتمام او الوصف وشرطه الدلالة على الحدوث او المصدر
نحو اعجب ضربك ضربا اليما وكل من الاقسام الثلاثة لاينفك عن
تلبسه بمعنى عامله لكنه قد يكون متلبسا بلفظه ايضا وقد يكون متلبسا
بغير لفظه بان تختلف المادة والحروف نحو قعدت جلوسا او يختلف
الباب نحو اغتسلت غسلا وانبت نباتا حسنا واختلف فى عامل هذا
فعند سيبويه والجمهور مقدر من لفظه وعند المازنى والسيرافى
والمبرد المذكور معه وكل من الاقسام قد يحذف فعله الناصب له خلافا
لابن مالك فى المؤكد وذكر الفعل هنا بدل العامل الذى هو المقصود
اشارة الى ان المحذوف لايقدر الا فعلا لانه الاصل وانما يصح الحذف لقيام
قرينة حالية كقولك للقادم من سفر قدوما مباركا اى قدمت او مقالية
كهذا القول لمن قال ساقدم عليك وهذا الحذف جائز ومنه حذف
عامل المؤكد نحو ايضا فانه مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف اى آض

ايضا

ايضا بمعنى رجع رجوعا ولا تستعمل ايضا الا مع شيئ يذكر قبله مثله
ويغنى كل عن الآخر فلا يقال جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا
ولا اختصم زيد وعمرو ايضا وقد مر ان آض يكون بمعنى صار فيكون لايضا
استعمال آخر وقد يجب الحذف وكلامه يشمله سماعا كالواقع بدلا عن
التلفظ بفعله نحو سقيا ورعيا وجدعا وكيا وحمدا وشكرا وقياسا
كالواقع تفصيلا لعاقبة ما قبله نحو فاما منا بعد واما فداء وما
عامله خبر عن اسم عين وان نسخ لكن بشرط تكرير نحو انت سيرا سيرا
او حصر نحو انما انت سيرا او استفهام عنه نحو ءانت سيرا او عطف
عليه نحو انت اكلا وشربا ويقدر العامل من لفظ الحدث وما كان
توكيدا لمضمون جملة تحتمل غيره كزيد قائم حقا او لا نحو له على الف
اعترافا ويسمى الاول مؤكدا لنفسه وقد يعرف لازما نحو اكرم زيدا
البتة والثانى لغيره ولا يتقدمان على الجملة وكالواقع للتشبيه
علاجا بعد جملة تشتمل على اسم بمعناه وعلى صاحبه نحو مررت بزيد
فاذا له صوت صوت حمار او بكاء بكاء الثكلى فان لم يكن علاجا او
تقدم جملة او اشتمالها على ما ذكر وجب الرفع تتمة ذكر الرضى ما يجب
حذف عامله سماعا مصادر لم يشتق منها فعل اصلا نحو دفرا اى نتنا
وبهرا اى تعسا لا بمعنى غلبة اذ يقال بهره بمعنى غلبه واسماء اعيان
اقيمت مقام المصادر نحو تربا له وجندلا وصفات اقيمت كذلك نحو
هنيئا لك اى هناءة وعائذا بك وقيل نصب هذه الصفات على الحال

وأسماء أصوات اقيمت كذلك نحو آها منك اى توجعا وواها اى طيبا
وايها وويها اى زيادة الى غير ذلك وكذا قولهم عمرك الله وقعدك الله
واكثر استعمالهما فى قسم السؤال وقد يستعملان فى غيره والاسم الجليل
اما منصوب بنزع الخافض او مرفوع كما حكاه المازنى واجازه الاخفش
على انه فاعل المصدر المذكور وهو عند سيبويه محذوف الزوائد والاصل
عمرك الله تعميرا فحذف الزوائد واقيم المصدر مقام الفعل مضافا الى المفعول
الاول وكذا قعدك الله وقد اطال الكلام فى هذا المقام فارجع اليه
ان شئت وذكر من ذلك ايضا ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام ام لا
نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك قياما وقد قعد الناس ثم قال ومما يشبه
ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد توكيد المعطوف
عليه وتبيينه كقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك
انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واضيف الى المفعول بالعطف ويقال
لا افعل ذلك ورغما وهوانا ويقال اغتديت ولا اغتداء الغراب وهنئت
ولا اهتداء القطا اى بل اسرع من ذلك انتهى ثم المفعول المطلق اكثر ما يكون
مصدرا كما فرنا به ما وهو الحدث الجارى على الفعل وليس علما وقد
ينوب عنه غيره مما يدل عليه كصفته نحو اشتمل الصما وسرت احسن
السير وضميره نحو عبد الله اظنه جالسا ومنه لا اعذبه احدا من العالمين
واشارة اليه نحو ضربت ذلك الضرب وعدد يدل عليه نحو فاجلدوهم
ثمانين جلدة وآلة نحو ضربته سوطا او عصا وما يدل على كلية او بعضية

اضيف اليه

اضيف اليه نحو فلا تميلوا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل الى غير ذلك وجعل
بعضهم من هذا القبيل ما كان بغير لفظ العامل مما مر وكل ما تقدم يجوز
تقديمه ولو مؤكدا كغير المفعول معه من المفاعيل فيقدم كما يأتى كل على عامله
الا المانع لحصره واذا جاز حذف عامل المؤكد او وجب فلا يجوز التقديم عليه
وضربه على التاكيد اقل الا ان المؤكد لنفسه او لغيره فلا يقدم على الجملة
وقد وجب حذف عامله كما مر آنفا وذلك لان الجملة كالعامل الضعيف له
كما قاله الرضى وجوز كون الجملة هى العاملة فيه لافادتها معنى الفعل وهى
عامل ضعيف حقيقة على ان بعضهم اجاز التقدم هنا ايضا وقد يجب
التقديم كما فى المستفهم عنه نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك او اضيف الى ما له الصدر
نحو ضرب اى رجل ضربت الى غير ذلك مما يأتى فى المفعول به واعلم ان المفعول
المطلق يشبه الفاعل فى اللزوم للعامل لاقتضاء النسبة الداخلة فى مفهوم
كلا منهما ولكن المفعول المطلق لا يلزم العامل كالفاعل بل يجوز ذكره مع
العامل وتركه نظرا الى فضلية هذا وعمدية ذاك على ان الفرق بين الاقتضائين
ظاهر وقد تقدم ان الفاعل كالجزء من الفعل ولا يستغنى عنه الفعل اصلا
بخلاف سائر المعمولات نعم الذكر هنا اولى ان اريد تربية الفائدة كما ذكره
اهل البلاغة والا فالترك والمنصوب الثانى من الثلاثة عشر الذى يقال له
عند النحاة المفعول به فهو كالعلم فلا يحتاج الضمير مرجعا او هو راجع
الى موصوف مقدر اى شئ مفعول به وليس اللام موصولا لانتفاء قصد
الحدوث فلا يرجع الضمير اليه بل ولو كان موصولا لانها قد تحذف مع بقاء

الضمير والباء اما للسببية فتتعلق بالمفعول او للتعدية فبما تضمنه من
معنى التعلق وقد قدمنا فى المطلق ما يعرف منه وجه تقديم المفعول به
على بقية المفاعيل وهو لغة ما يفعل به فعل كما يؤخذ من قوله تعالى ولا ادرى
ما يفعل بى ولا بكم واصطلاحا اسم ما وقع عليه اى تعلق به فعل الفاعل
بلا واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقله والمراد ليدل على وقوع الفعل عليه
لاخراج المبتدا فى نحو زيد ضربته فانه ذكر ليدل على انه المسند اليه ولم يذكره
اختصارا مع ظهوره وما فسرنا به الوقوع وان لم يكن حقيقة ظاهر ايضا
بحيث صار كالحقيقة العرفية فاستعماله فى التعريف موجه فلا يرد نحو
ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا حيث لم يقع الفعل على المفعول فيهما وكذا
نحو ضرب زيد عمرا كاذبا ونحو شافهت زيدا ولا نحو عبدت الله واوجدت
ضربا للتعلق المذكور ونحو درهما فى مثل اعطى زيد درهما ويصدق انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمى الذى اعتبر اسناد الفعل اليه فيشمله التعريف
وخرج بما ذكر بقية المفاعيل اذ الاول نفس فعل الفاعل والاخر وقع لاجله
والاخر فيه والاخر معه وتسمية كل مفعولا باعتبار هذا الوقوع وقولنا بلا واسطة
جرى على اصطلاح الجمهور ان مطلق المفعول لا يقع على المجرور بل انما يقال له
مفعول به بواسطة حرف الجر الا ان صاحب اللباب عمم التعريف وجعل المفعول به
قسمين ومثله يفهم من كلام ابن الحاجب وهو عند المصنف كذلك كما اشار
على قسمين قسم عام يكون معمولا للازم والمتعدى من الافعال التى مر الكلام
عليها مستوفى وهذا القسم هو الاسم المجرور بالحرف الجار غير اللام التعليلية

وفى الظرفية

وفى الظرفية فان مجرورهما مفعول له ومفعول فيه وغير نحو رب وخلا
وعدا من الحروف الزائدة وشبهها التى لا تتعلق بشيء على ما مر فى
حروف الجر وقسم خاص بالمتعدى من الافعال لا يصل اليه الفعل اللازم
هذا هو المشهور بينهم وقدم كل من هذه الابحاث فلا تغفل واختلف
فى ناصب المفعول به فقال البصريون الفعل المتعدى وشبهه كما انه
يرفع الفاعل وقال الفراء هو والفاعل وقال بعض الكوفيين الفاعل
ومنهم من قال هو كونه مفعولا كما ان رافع الفاعل عند هؤلاء الاسناد
واعلم ان الاصل فى المفعول به ان يتأخر عن الفاعل والعامل ويجوز
ان يخرج عن ذلك فيقدم بل قد يجب كما فى المفعول المطلق تقديمه على
عامله لكن ان لم يكن فيه ضعف او مانع نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت
والاصل ضربت زيدا ومررت بعمرو فان كان كاسم الفعل والمصدر
وفعل التعجب وكالواقع فى حيز ان والمؤكد بالنون وكما اذا التبس
بالفاعل او كان محصورا فيه او ضميرا متصلا امتنع التقديم
وما يجب تقديمه شيئان ما له الصدر كالشرط والاستفهام نحو
ايا ما تدعوا فاى ايات الله تنكرون وما يلى عامله الفاء وليس له
معمول سواه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وربك فكبر واختلف فى نحو
زيدا غلامه ضرب ونحو غلامه او غلام ابيه ضرب زيد فاجازه البصريون
اكتفاء بتقدم المفعول لفظا ومنعه الكوفيون لتأخره تقديرا واما
التقديم على الفاعل دون العامل فجائز ان لم يكن مانع نحو ولقد

جاء الذي عون الندر وقد يجب كما اذا اتصل ضميره بالفاعل نحو واذ
ابتلى ابرهيم ربه او حصر الفاعل نحو انما يخشى الله من عباده العلماء
وقد يجب تأخير الفاعل عنه وذلك اذا كان ضميرا متصلا نحو اكرمني
زيد ويجب تأخيره على الاصل في موضعين هما داخلان في ما ذكرناه مما
يمتنع تقديمه ويجوز حذفه لما مر من الاغراض حذفا مطلقا اختصارا كان
او اقتصارا بقرينة او بدونها بتنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم الا
لمانع كما اذا حصر او كان جوابا نحو ما رايت الا زيدا وضربت زيدا في جواب
من ضربت فيمتنع كما في مفعول الافعال القلبية لكونه عمدة والمتعجب منه
بلا قرينة فان كانت جاز نحو ما احسنك واجمل وقد مر الكلام على
الحذف في العامل القياسي من الباب الاول فلو تركه وذكر المنادى وبعض
الاحكام كان اولى واحرى واما حذف فعله فيجوز ايضا لكن انما يجوز
لقيام قرينة حالية كانت نحو مكة لمن تاهب لسفر اي تريدها ومقالية نحو
زيدا جوابا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا وقد يجب قياسا كما في
الاشتغال والتحذير والاغراء بشرطه والنداء نحو زيدا ضربته واياك
والاسد اي احذر واخاك اخاك اي الزم ويا عبد الله اي ادعو وكذا
ما نصب على الاختصاص او على المدح او الذم او الترحم وسماعا في المثل
وما ماثله نحو الكلاب على البقر اي ارسل وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي ائتوا
والثالث من المنصوبات الثلاثة عشر المفعول فيه ويسميه البصريون ظرفا
وفي الضمير هنا ما مر في المفعول به وقدمه على المفعول له تبعا للكافية

بالنظر

بالنظر الى ان احتياج الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى العلة الفعل صح
واكثرهم يقدم المفعول له لكونه ادخل في المفعولية واقرب الى المفعول
المطلق حيث انه مصدر والمفعول فيه ليس كذلك وهو في الاصل الظرف
الذي يقع فيه الفعل وفي الاصطلاح اسم ما بمعنى شيء او الذي فعل
بالبناء للمفعول اي وقع فيه شيء هو مضمون عامله فعلا كان او ما فيه
معناه فخرج نحو يوم الاثنين مبارك فيه لانتفاء عامل كذلك وكذا نحو كان
يوم الجمعة مباركا اذ الكائن مضمون الخبر وهو ليس بعامل والمراد بالمضمون
الحدث فهو بمعنى المتضمن اي المعنى التضمني فالكلام على الغالب اذ الامر في
غالب العوامل كذلك او هو بمعنى المدلول فيكون اعم من المطابقي وغيره
والتعريف كلي وضمير عامله للاسم فلا غبار على العبارة اذ معناها
المفعول فيه اسم شيء وقع فيه معنى عامل ذلك الاسم الذي هو الحدث
اعم من ان يكون مطابقيا كما اذا كان العامل مصدرا او تضمنيا او التزاميا
فيما اذا كان العامل لازما او ملزوما للحدث الواقع ولو بلا تاثير من
الفاعل نحو مات زيد يوم الجمعة واعتبار قيد الحيثية الشايع في التعريف
يخرج نحو قوله تعالى يخافون يوما فاعرف ثم اشار ببيان ما بقوله من زمان
او مكان اي مبهم الى قسمي المفعول فيه المادين باتم وجه بناء على الظرفية
الحقيقية اذ هي لا تكون الا لهما او الى الاحتراز عن غيرها نحو وترغبون
ان تنكحوهن ودخلت الدار وسكنت البيت على الاعم من الحقيقية
ونحو اتيك طلوع وصلاة العصر ولا اكلمه القارظين وجلست طويلا الفجر صح

من الدهر شرقي الدار الى غير ذلك من الامثلة اما على حذف مضاف
او اكثر او موصوف او انه صار ظرفا بطريق النيابة او بالاكتساب من
المضاف اليه كما نصبوا بعض الاسماء على الظرفية وليست من اسماء الزمان
والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأى انك قائم تشبيها
باسم الزمان من حيث انه اسم معنى مثله ومن ذلك قولهم غير شك
انك قائم وظنا مني انك قائم وكله سماعي كذا نقل عن ابن هشام
فافهم واعلم ان المفعول فيه عند الجمهور ما ينصب بتقدير في واما
ما جر بها فهو مفعول به بالواسطة وخالف ابن الحاجب بجعل كل منهما
مفعولا فيه ووافقه المصنف على ذلك فالمجرور عندهما بلا شرط والمنصوب
شرط نصبه على الظرفية كشرطها عند الجمهور تقدير في فالا تقدير
فيه مما ذكر لا يكون مفعولا فيه كحيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالته بل هو مفعول به او مجاز فيكون منه على قولهما نحو زيد
في الدار وقدم في حروف الجر في الباب الاول شرط تقديره وهو الابهام
في اسم المكان دون اخيه وقد اشرنا اليه آنفا فتذكر ومن المكان المبهم ما
ما صيغ من مصدر عامله كجلست مجلس زيد ثم المفعول فيه قسمان
متصرف يفارق الظرفية فيكون مبتدا او خبرا او فاعلا او غيرها
كاليوم فيقال فيه اليوم يوم طيب ومضى اليوم والثاني غير متصرف
لا يفارقها ابدا كعوض وقط لاستغراق الزمان الماضي والزمان المستقبل
مبنيان على الضم او على اخويه في عوض ومنه نحو سهرنا ذات ليلة ولقيته

ذاصباح

ذا صباح ومنه ما يفارقها بجره بمن الابتدائية فقط كقبل وبعد وعند
ولدن وقال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان اربعة اقسام ثابت ١
التصرف والانصراف وهو الاكثر كاليوم والليلة وفاقدهما وهو اثنان ٢
مشهور وغير مشهور الاول سحر مكبرا معينا بلا ال ولا اضافة والثاني
عشية وثابت التصرف وحده وهو اثنان ايضا غدوة وبكرة علمين ٣
رابعها عكس الثالث وهو ما عين من نحو نهار وضحى وعتمة وعشاء ومساء ٤
وبكرة كذا يؤخذ من اشباه السيوطي وفيها ايضا قال بعضهم مأخذ التصرف
والانصراف في الظروف هو السماع وكل من اقسام الظرف يجوز بل قد يجب
تقديمه كما مر في اخوته بل هو اولى بالتقديم على عامله لانه لم ينب عن فاعل
عند غير الزمخشري كما سبق لانه لا يختص بالعامل القوي بل يتقدم ولو كان
العامل ضعيفا جدا كان يكون معنى فعل فغيره بالطريق الاولى ووجوب
تقديمه اذا تضمن ما له الصدر نحو متى جئت او كان بين اما وجوابها نحو
اما عندنا فزيد فانه يتقدم مؤخرا ويجوز حذفه كاخويه المارين مطلقا
سواء كان هناك قرينة اولا اذ لا ضرورة الى ذكره الا اذا دعت حاجة
كان يحصر نحو ما صمت الا يوما او كان جوابا نحو قدمت يوم الجمعة
في جواب متى قدمت مثلا ونحو ذلك مما مر في المفعول به واما حذف
عامله فانما يجوز بقرينة نحو يوم السبت في جواب متى سرت مثلا ويجب
في ستة مواضع اذا كان صلة او صفة او خبرا او حالا او في الاشتغال
نحو جاء الذي عندك ورايت طيرا فوق غصن او الهلال بين السحاب

اوراية تحت الشعاع وشهر شعبان صمت فيه وفى المثل كقولهم حينئذ
الآن زاد فى المغنى سابعا وذلك اذا رفع الظاهر نحو اعندك زيد **خاتمة**
من الظروف ما يكون مبنيا وذلك انواع زمانى وهو امس والان ومتى وايان
وقط مشددة واذ واذا الشرطية ومكانى وهو لدن وحيث واين وهنا وثم
واذا التى بمعنى ثم والنوع الثالث متردد بينهما وذلك قبل وبعد **والرابع** من
المنصوبات المذكورة **المفعول له** ويقال لاجله ومن اجله وقدم ما يعرف
منه وجه تقديمه على ما بعده على انه عند الزجاج مطلق لبيان النوع وفى
صلته ما مر فلا تغفل **وهو** كما فى الرضى **اسم ما** اى الشئ الذى **فعل** كالذى
مر اى احدث **لاجله** ولو فى التصور كان يكون علة غائية وحاملا على الفعل
الذى هو **مضمون عامله** الذى هو الحدث فلا يضر تقدمه عليه فى الوجود
نحو جئتك اكراما لك لتأخره فى التصور كما هو شان العلة الغائية ومثله
ضربته تأديبا اذ الاكرام وكذا التأديب وان كانا مسببين عن مضمون
العامل ومتاخرين عنه فى الوجود الخارجى كل منهما متقدم وسبب له
فى التصور وهذا احد قسمى المفعول له والاخر ما يتأخر فى الوجود
ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا اذ الجبن علة للقعود فى الوجودين
وبما ذكره خرج بقية المفاعيل اذ ليس منها ما هو كذلك وفى هذا المضمون
ما مر فى مثله ولا يرد هنا ما اورد على تعريف ابن الحاجب من نحو عرفت
تاديبك الذى ضربت لاجله فتفطن واعلم ان هذا المفعول ايضا عند
المصنف تبعا لابن الحاجب المخالف للجمهور بيم مجرور اللفظ بحرف التعليل

ومنصوبه

ومنصوبه بتقدير ذالك **وشرطه جواز نصبه لفظا** عندها كشرط كونه
مفعولا له عند الجمهور **تقدير اللام** التعليلية ولو ظهرت لجرته وقدم وجه
تخصيصها بالذكر من بين الحروف الصالحة للتعليل ولا يصح تقدير هذا
الحرف الا بشرط **وقدم** فى الكلام على حروف الجر **شرط تقديره** وهو جنس افراده
خمسة او اربعة او اقل على الخلاف وهى لجواز النصب كما اشرنا اليه
آنفا لا لوجوبه وقدم ذلك مستوفى لكن بقى لماهية المفعول له
شروط ذكرها ابو البقاء فى شرح لمع ابن جنى احدها ان يصلح فى
جواب لم ثانيها صحة حمله على عامله او بالعكس كان يقال الحامل
على القعود عن الحرب الجبن او الجبن حامل ثالثها صحة
تقديره باللام رابعها كون العامل فيه من غير لفظه كذا فى التصريح
وهذا كالمفاعيل قبله **يجوز تقديمه على عامله** خلافا لثعلب وهو مردود
بقوله ٥ فاجزعا ورب الناس ابكى ٥ ولا حرصا على الدنيا اعترانى ٥
وذلك ان لم يكن مانع ومنه كون العامل معنويا قال ابن هشام فى شرح الشواهد
فى قوله ٥ بنت اخوالى بنى يزيد ٥ ظلما علينا لهم فديد ٥
لا يكون ظلما مفعولا له للاستقرار لانه يلزم تقديمه على عامله المعنوى
وهو ممتنع فى الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول له انتهى **ويجوز**
تركه ايضا مطلقا ان لم يمنع مانع ككونه جوابا او محصورا كما مر فى غيره
وتركه الحذف الذى عبر به سابقا هنا للتفنن مع الاشارة الى ان الاحتياج
الى هذا دون الاحتياج الى السابق **ويجوز حذف عامله** عند انتفاء

المانع كالمعنوية لانه اذا امتنع تقديره فكيف حذفه وهو لايكون الا بقرينة
حالية كانت كقولك لمن اعرض عن ضرب ابنه تاديبا اى اضربه او قالية
نحو اجلالا فى جواب لم قمت مثلا اى قمت اجلالا فائدة لايجوز تعدد المفعول
له مطلقا مع وحدة العامل الا بطريق البدلية او العطف ولذا منع تعلق
لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له ويجوز على جعله حالا
واما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فمنصوب بمقدر خاتمة اذا اضيف
المفعول له او دخله ال تعرف خلافا للرياشى والجرمى والمبرد حيث قالوا
اضافته لفظية وال فيه زائدة ثم ما فيه ال جره بلام التعليل ارجح من نصبه
وما جرد بعكسه وما اضيف يستويان فيه والخامس من المفاعيل وكذا بلغ
من جميع المنصوبات الثلاثة عشر المفعول معه وهو اخر المفاعيل وعلم مما
وجه تاخيره ومع ذلك قد اختلف فى كونه مقيسا ولا يصل اليه العامل
الا بواسطة ولم يقع فى القران يقينا وتقدم ما يعرف منه الكلام على صلته
ايضا لكن قال بعضهم هنا الظرف نائب الفاعل واعتذر عن نصبه بانه
من الاسناد الى لازم النصب فترك على ما هو عليه وهذا جائز عند بعض ٧ النحاة صح
وذهب اليه فى قوله لقد تقطع بينكم فى قراءة النصب وفى بعض الحواشى
كالجامى ان هذا الراى لشريف جدا وفيه ان الاسناد الى الظرف يختص
بالمتصرف منه ومع ليس كذلك وان القاعدة لا تثبت بالاحتمال كما
قال فى الامتحان وجعل فيه الاسناد الى المصدر المفهوم من الفعل اى الذى
فعل معه الفعل وهذا وان كان اقرب فيه ايضا ان المصدر كالظرف

لاينوب

لاينوب عن الفاعل منه سوى المتصرف وكون المراد المصدر المعهود ممنوع
اذ لا عهد هنا وان الواجب كما قاله عصام الدين المفعول هو معه بجريانه
على غير من هو له وكونه لا التباس فيه انما ينفع عند الكوفيين واذا تحقق
ما ذكر فالوجه ما تقدم فليفهم والمفعول معه لغة هو الذى فعل بمصاحبته
فعل واصطلاحا على ما عليه الجمهور من ان الفعل بعد الواو لا يكون
مفعولا معه الاسم المذكور اى حقيقة فى اللفظ لامتناع حذف المفعول
معه بعد الواو التى قصد بها التنصيص على المعية خرج بهذا بقية المفاعيل
بل المنصوبات غير الجملة الحالية المقترنة بالواو نظرا الى ظاهر كلامه وتخرج
كما يخرج نحو كل رجل وضيعته بقوله لمصاحبة معمول عامله فعلا كان
ولو ناقصا او غيره مما فيه حروفه ومعناه سوى افعل التفضيل وذلك
ان الحال لم يذكر لذلك والضيعة مصاحبة لمعمول عامل اخر هو الابتداء
على الصحيح او يراد بالعامل اللفظى لتبادره من الاطلاق والمعمول اعم
من ان يكون فاعلا او مفعولا وبعضهم خصه بالفاعل نظرا الى ان
نحو رايت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وفيه ان سيبويه
جوز فى شانك والحج النصب على المعية والعطف وقدره عليك
شانك وجوز ذلك فى التسهيل فى راسه والحائط وامرا ونفسه
بعد اضمار دع فيهما فالمذهب جواز كون المفعول معه مع المفعول
لكنه مرجوح كما يشعر به الاختلاف فى جوازه ومعنى مصاحبة المعمول
مشاركته فى الفعل فى زمن واحد نحو جئت وزيدا فان زيدا مشارك

للتكلم فى المجيئ فى وقت واحد اى وقع مجيئهما معا بخلاف نحو سرت
انا وزيد بالعطف فانه وان شاركه فى السير لا يلزم كون السيرين فى
وقت واحد كذا فى الرضى وعلى هذا معنى قولهم استوى الماء والخشبة
اشتركا فى الارتفاع ومعنى سرت والنيل ظاهر اذ السير يستعار
لجرى الماء ظاهرا لكن نحو مات زيد وطلوع الشمس مع ايجابهم كونه
مفعولا معه فتدبر وفى كلامه اشارة الى ان عامل المفعول معه ما تقدم
من فعل او شبهه وهو مذهب الجمهور وقال الكوفيون ناصبه الخلاف
وقال الاخفش نصبه على الظرفية وقال الزجاج باضمار فعل بعد الواو
وقال عبد القاهر بالواو وما عدا الاول مردود بما يطول ذكره وعندى
ان تعريف المصنف يصدق على عمرو من نحو اشترك زيد وعمرو لانه
مذكور بعد الواو لمصاحبة زيد المعمول لاشتراك العامل فيه ايضا
وارادة المنصوب لا تفيد اذ يقال اشركت زيدا وعمرا ولا يخرج الا
بتقدير الفضلة ولهذا قال ابن هشام فى حواشى الالفية اولى ما حد
به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة
المقصودة فتدبر واعلم ان الاصح كون المفعول معه قياسا فى كل
موضع وعند بعضهم فيما يصلح للعطف وللمفعول معه فلم يجزه فيما
عدا ذلك واذا تقرر ما ذكرنا فالاسم الواقع بعد الواو اما ان يجب عطفه
نحو اشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده لانتفاء الفضلة
فى الاول والمصاحبة فى الثانى واما ان يجب كونه مفعولا معه نحو

بجرى صح

مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لما تقدم من العطف صناعى فى
الاول ومعنوى فى الثانى واما ان يترجح هذا ويضعف العطف لامر
معنوى نحو كن انت وزيدا كالاخ او صناعى كمثال المتن واما ان يضعف
ويرجح العطف لكونه خلاف الاصل نحو جاء زيد وعمرو واما ان يمتنع هو
والعطف نحو علفتها تبنا وماء باردا ه وبعضهم اجاز العطف بتضمين
العامل معنى يصلح وان المفعول معه لا يجوز تقديمه وحده على عامله
بالاتفاق لان اصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل
المعطوف عليه اجماعا فكذا هذا واما تقديمه مع مصاحبه متأخرا عنه
فجوزه الرضى حيث قال وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله
اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز
نحو زيدا وعمرا لقيت وكذا لا يجوز تقديمه على المعمول المصاحب خلافا
لابن جنى متمسكا بجواز مثل ذلك فى العاطفة التى هى الاصل كما فى قوله
ه عليك ورحمة الله السلام ه وبما سمع من نحو قوله ه جمعت وفحشا غيبة ونميمة ه
ورد بشذوذ مثل ذلك فى العاطفة واختصاصه بالضرورة فلا يقاس
عليه والثانى من العطف لا من المفعول معه ولا يجوز فى هذا المفعول
تعدده بل ولو صورة كان يذكر معه معطوف بالواو لان اصل واوه
للعطف ولا يجتمع حرفان لمعنى كذا قال الحمصى تنبيه لا يفصل بين الواو
وبين المفعول معه ولو بظرف فلا يجوز جاء زيد واليوم عمرا مثلا وان فصل
بين العاطفة ومعطوفها لانهما هنا بمنزلة الجار والمجرور ولا يحذف

واو المفعول معه قال بعضهم لم يثبت ذلك فى العربية وقال ابن هشام
فى حواشى الالفية اختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لان اصلها
واو العطف وهى قد تحذف وفيه نظر اذ لا يلزم من التوسع فى الاصل
التوسع فى الفرع انتهى تتمة اذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله
او خبر عنه نحو سرت وزيدا راكبا وكنت وعمرا قائما فحكمه فى مطابقة
حكم ما لو وقع قبله وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال سرت وزيدا
راكبين وكنت وعمرا منطلقين نظرا الى المعنى والى اصل الواو الذى هو
العطف ومنع ذلك ابن كيسان قاله الرضى واختار المنع ابو حيان
لضيق باب المفعول معه قال الدمامينى وينبغى ان يتعين هذا
عند الجميع فى نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد والمنصوب السادس من
الثلاثة عشر وهو الاول من الملحق بالمفاعيل الحال والاقرب الحاقها
بالمفعول به كما يستفاد من الرضى ولذا مع قوة علاقتها بعاملها
وصاحبها قدمها وتذكير لفظها افصح من تانيثه بعكس ما يعود عليها
فحال حسنة افصح من حالة ومن حسن وهى ماخوذة من حال الشئ
يحول اذا انقلب والفها عن واو بجمعها على احوال وتصغيرها على
حويلة تطلق لغة على معان منها الشان والزمان الذى بين زمانى
الماضى والمستقبل والصفة غير الراسخة وغير ذلك واصطلاحا على
ما يبين الهيئة قصدا من كل وصف فضلة او ما فى حكمه فيخرج ما يبين
الذات كالتمييز وما ليس بوصف كالقهقرى وما هو عمدة كالمبتدا والخبر

ماقبله

المشتقين

المشتقين نحو القائم زيد وزيد قائم والهيئة هنا لا تخلو من ان تكون
هيئة الفاعل اى حاله وكيفيته او هيئة المفعول به الاصطلاحيين
من حيث انهما كذلك كما هو ظاهر بقرينة ان الكلام فى المصطلح فيخرج
نعتهما لانه لم يقصد به ذلك فاعرفه وقد يجتمعان نحو رايت زيدا
راكبين وقد تكون بحسب التقدير فتسمى حالا مقدرة نحو وبشرناه
باسحق نبيا اى مقدرة نبوته وتكون باعتبار حال متعلقهما نحو جاء
زيد قائما ابوه او وابوه قائم وتكون دائمة ولو حكما كالمؤكدة نحو ويوم
ابعث حيا واورد على بيان الهيئة نحو جئت وزيد قائم فان قيام زيد
لا يبين هيئة فاعل المجئ وانما يقارن زمانه واجيب ونسب الى صاحب
المفصل بانه يبين هيئة لازمه وهو زمانه وقد شاع التعبير عن الملزوم
باللازم فتكون هيئة اللازم كهيئة الملزوم وهذا بعيد لان قيام زيد ليس
هيئة زمان زيد لكن قد يقال ان مقارنة المجئ لقيام زيد كيفية لفاعله
حكما فافهم ثم ما يبين هيئته من الفاعل والمفعول اعم من ان يكون لفظا او
معنى اى بان يكونا فاعلا ومفعولا من حيث اللفظ حقيقة مثل ضربت
زيدا قائما فان قائما حال اما من التاء فهو فاعل فى اللفظ حقيقة او من
زيد فهو مفعول كذلك او حكما نحو زيد فى الدار قائما فانه الحال من الضمير
المستتر فى الظرف وهو فاعل ملفوظ حكما او بان يكونا فاعلا ومفعولا من
حيث المعنى كان يكون مجرورا بحرف او بمضاف نحو مر بزيد جالسا واتبع ملة
ابرهيم حنيفا او يكون مبتدا او خبرا فى اللفظ ومن ذلك نحو هذا زيد قائما

فان الحال ان كان من اسم الاشارة المبتدا فهو فاعل في المعنى حكما وان
كان زيد فهو مفعول كذلك لانه مشار اليه وقد يكون من المفعول معه
ومن المصدر لانهما فاعل ومفعول في المعنى بل بعضهم اجاز ذلك
بلا تأويل لكثرته وعلى كل حال لابد للحال من عامل وعاملها عندهم
لشبهها بالظرف اما الفعل بجميع انواعه سوى عسى وكان واخواتها
او شبهه مما يعمل عمله وهو من تركيبه كاسمي الفاعل والمفعول وغيرهما
مما مر او معناه وقدم معناه ايضا فتذكره واعلم ان هذا تمهيد لما
سيأتي من جواز تقدم الحال على بعض العوامل وامتناعه على بعض اخر
وان الحال شرطها عند الجمهور من حيث هي ان تكون نكرة قيل لانها حكم
في المعنى وحق الحكم التنكير وقيل لانها لتقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
بجنس والدال على الاجناس النكرة وقيل لان الغرض منها بيان هيئة
ما تقدم وذلك يحصل بالنكرة فالتزمت احترازا عن العبث والزيادة
بلا غرض وقيل لئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها والكل كما ترى
لا تدل على الوجوب ولهذا قال بعضهم الاظهر ان الاصل في الحال التنكير
كما في الخبر واليه يميل الطبع وما ورد بلفظ المعرفة كاجتهد وحدك
وجاؤا الجم الغفير وجائت الخيل بداد مأول عند الجمهور بالنكرة
كمنفردا وجميعا ومتبددة واجاز يونس والبغداديون تعريفها مطلقا
والكوفيون اذا تضمنت معنى الشرط وشرط صاحبها ان يكون معرفة
او مثلها بمسوغ لانه مخبر عنه في المعنى ومن المسوغ تقدم نفي او استفهام

والوصف

والوصف والاضافة والتأخير والامثلة ظاهرة وقد يأتي بلا مسوغ
ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه عند الخليل
ويونس وقاسه سيبويه ثم الحال كالخبر الاصل فيها التأخر عن صاحبها
فضلا عن العامل وقد تقدم على كل ولكن لا تتقدم على العامل
الا اذا كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه او مصدرا نائبا عن فعله
ولم يمنع مانع بخلاف المعنوي وهو بالنسبة الى المعنى ما فيه
معنى الفعل دون حروفه كما مر مثاله آنفا وغير المتصرف كاسم
الفعل وفعل التعجب وافعل التفضيل وحروف التمني والترجي
والتشبيه فانها لا تتقدم عليها لضعفها ويستثنى من ذلك نحو
زيد قائما كعمرو جالسا وهذا بسرا اطيب منه رطبا فانه ملتزم فيه
التقديم وقال ابن برهان على ما ذكره الرضي بجواز تقديم الحال اذا
كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان كذلك نحو البر الكر منه
بستين فمنه حال والعامل بستين واجاز الاخفش تقديمها مطلقا على
العامل الظرفي بشرط تقدم المبتدا عليها نحو زيد قائما في الدار فان تأخر
عنها منع التقديم كسيبويه وبخلاف ما اذا كان هناك مانع كلامي
الابتداء والقسم فلا يتقدم عليهما لوجوب صدارتهما نحو لاصبر محتسبا
ولاقومن مصليا ويجوز تقديمها على العامل بعدها نحو ان زيدا لراكبا
سائر وكونه مصدرا مقدرا بالحرف المصدري وكونه صلة ال او صلة
حرف مصدري وكونه جملة بالواو رعاية لاصل الواو الذي هو العطف

والامثلة معروفة واما تقديم الحال على صاحبها فمنعه الكوفيون اذا
كان ظاهرا مطلقا لتحملها ضميره فيلزم الاضمار قبل الذكر الا اذا كان
مرفوعا وهى مؤخرة عن العامل نحو جاء راكبا زيد فيجيزونه لشدة طلب
الفعل للفاعل فكان الاضمار بعد الذكر ولا يجيزون راكبا جاء زيد وعند
بعضهم اذا كان منصوبا او مجرورا وهى جملة فعلية نحو ضربت وقد جرد
زيدا ومررت تضحك بهند واجازوه اذا كان ضميرا مطلقا لاشتراكه
مع ضميرها فى العود الى مفسر لهما ذكر ذلك الرضى الا المجرور واجازه
البصريون مطلقا مظهرا كان ذو الحال او مضمرا ان لم يكن مانع لتأخر
الحال رتبة ولكن لا يجوز التقديم على ذى الحال المجرور فقط عندهم سواء
جر بحرف اصلى او زائد ممتنع الحذف او قليله او باضافة ولو لفظية فلا يقال
عند اكثرهم ومنهم سيبويه مررت جالسا بزيد مثلا ومثله نحو احسن
مقبلا بعمرو وكفى معينا بزيد بخلاف نحو ما جائنى راكبا من احد فيجوز
ولا يقال فى الاصح نحو جاءت مجردا ضاربة زيد واتفاقا نحو عرفت مسرعا
قيام زيد لان الحال تابعة لصاحبها فكما لا يتقدم المجرور على الجار
لا يتقدم تابعه وامتناع تقدم صاحبها فى نحو راكبا جاء زيد لكونه
فاعلا مع جواز تقدمها ممنوع غاية الامر انه اذا قدم لا يسمى فاعلا لكنه
يؤدى المعنى المراد بخلاف المجرور فافهم وقيل فى وجه المنع غير ذلك كما
فى شروح الالفية وجزم ابن مالك على ما نقل عنه بجواز تقديم الحال
على صاحبها المجرور باضافة لفظية نحو هذا شارب ملتوتا السويق

الآن

الآن او غدا لكن قال ابو حيان اذا كان فى تأويل الرفع او النصب
لا نحو هذا مثل هند ضاحكة وجزم ايضا بخلاف ما فى المتن موافقا
لما حكاه ابن برهان عن ابى على وابن كيسان من تجويزهم تقديم حال
المجرور بالحرف عليه مستدلين بما ورد فى الفصيح نظما ونثرا كقوله تعا وما
ارسلناك الا كافة للناس وقوله سبحانه وجاؤا على قميصه بدم كذب وقول الشاعر
لئن كان برد الماء هيمان صاديا ٥ الى حبيبا انها لحبيب ٥
الى غير ذلك وبان المجرور مفعول به فى المعنى فيقدم حاله كحال المفعول
وبان حرف الجر كالجزء من العامل لتعديته اياه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به
فى حكم المنصوب ورد استدلالهم بان ما فى شواهد النظم ضرورة وان الحال
فى الآية الاولى من الكاف والتاء للمبالغة لا من الناس وفيه ان لحاق تاء المبالغة
مقصور على السماع ولم يسمع الا فى ابنية المبالغة وكافة ليس منها واما
قول الزمخشرى الا رسالة كافة فيكون مفعولا مطلقا على انه صفة مصدر
محذوف فمردود بما نقله ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وزاد ابن هشام
فى مغنيه والا فيما يعقل وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا اعتيد
ذكرها معه وبالجملة هنا الدليل تطرقه الاحتمال فلا يصلح للاستدلال
كالآية الاخرى فقد قال الزمخشرى فيها ان على قميصه فى محل نصب على
الظرفية كانه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم الى اخر ما قال وان رد وبان
الشبه فى المعنى لا يستلزم الشبه فى الحكم وكم من متساويين فى المعنى
مختلفان فى الحكم بل كون حرف الجر جزءا من المجرور اقرب من جزئيته من العامل

فى قواعد النحويين فليتدبر فائدة كحال المجرور فى امتناع التقديم حال
الضمير المتصل بصلة ال نحو القاصدك سائلا زيد والمحصورة بانما اتفاقا
وبالا فى الاصح نحو انما قام زيد مسرعا وما قام الا مسرعا والمنصوب
صاحبها بفعل تعجب نحو ما احسن زيدا ضاحكا او بواحد من ليت
ولعل وكان وقد يجب التقديم اما على العامل ففيما اذا كانت الحال
من ذوى الصدارة نحو كيف جاء زيد وما اذا دل العامل على حدثين
مختلفين بالحال غير متميزين بالعبارة كما مر فى شرح امتناع التقدم
على العامل المعنوى واما على صاحبها ففيما اذا كان محصورا فيه
نحو انما جاء راكبا زيد وما قام مسرعا الا زيد على ما مر آنفا وفيما اذا
كان مضافا الى ضمير ملابسها نحو جاء زائر هند اخوها وعلى هذا لو كان
الحال المفردة صاحبها نكرة محضة ليس فيها شائبة تخصيص بما عدا
التقديم وجب تقديم الحال فى هذا الحال على صاحبها ان لم يكن
مشتركا فيها مع معرفة لتتخصص النكرة بتقديم الحال عليها كما تخصص
المبتدا بتقديم الخبر عليه وفى المغنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس
لاجل تسويغ مجئ الحال منها بل لاجل ان لا يلتبس الحال بالصفة حال
كون صاحبها منصوبا انتهى وفى الرضى ما يوافقه ثم اطرد فيما لا يلتبس
كالرفع نحو جائنى راكبا رجل والاصل رجل راكب بالرفع على النعت
فلما قدم نصب على الحال لتعذر جعله نعتا وهكذا نعت كل نكرة قدم عليها
كما صرح به ابن مالك فى شرح كافية واما غير المفردة فيكتفى فيها عن

التقديم بالواو نحو جاء رجل ونحن جالسون واما المشترك فيها مع
المعرفة فلا يلزم تقديمها نحو ضربت رجلا وزيدا جالسين وانما لم يمثل
المصنف بما اشتهر التمثيل به وهو قوله ٥ لمية موحشا طلل ٥
لما فيه من الكلام ولا يستقيم التمثيل به الا على راى من يجوز اختلاف
عاملى الحال وصاحبها وحيث كانت الحال كالخبر لصاحبها فى المعنى على
ما مر ولهذا لا تكون كما قاله الدماميني اسم زمان وصاحبها اسم ذات
كما مر فى الخبر مع المبتدا وكالنعت له فى التقييد كان الاصل افرادها كما مر من
الامثلة وقد تكون جملة اسمية او فعلية على خلاف ذلك لدلالتها
على الهيئة ولصحة كون مضمونها قيدا كالمفرد ولكن نظرا الى الشبه الثانى
اجمعوا على اشتراط كون الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب بخلاف
الخبر وذلك ان الحال وان كانت كالخبر يقيد لتخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت وقوع مضمونها والقيود تكون ثابتة مع ما قيد بها
والانشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد فلا تقع الانشائية حالا طلبية
كانت او ايقاعية ومنها التعجبية وان قيل بخبريتها ايضا لما فيها من المانع
واختلف فى الشرطية والحق انها لا تقع حالا الا اذا انسلخ منها معنى الشرط
بالكلية نحو قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث
اى على كل حال وما فى الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء
على اضمار القول اى الا قائلين هاء وهاء من جهة المتبايعين واجاز الفراء
وقوع الامر والامين المحلى وقوع النهى من الطلبية واشترطوا فى الخبرية

ان لا يستلزمها ما قبلها كجملة الصلة والخبر والمحكية بالقول فلا تقع
واحدة منها حالا والا ان يوجد المقتضى وهو العامل فان فقد كما فى جملة
نفعلوه من قوله تعا وكل شيئ فعلوه فى الزبر كانت صفة لا حالا والا ان ينتفى
المانع بان لا يقترن بدليل استقبال كالسين ولن ونحوها الا لم تكن حالا بل
مستأنفة نحو زارنى زيد سا كافيه اولن انسى له ذلك قال بعض الفضلاء
ومع ذلك اذا وقعت الجملة الخبرية حالا فلا بد فيها اسمية كانت او فعلية
من رابط يربطها بصاحبها كما مر فى الخبر وقد ذكرنا هناك ان ما يحتاج الى
احد عشر شيئا احدها هذا والرابط فى هذه الاشياء مختلف وهو هنا اما الرابط صح
الضمير الراجع الى صاحب الحال فقط وهو الاصل كما مر فى الخبر ويدل على
ذلك ايضا الاقتصار عليه فى الحال المفردة ولهذا قد يكتفى بتقديره نحو رايت
البر قفيز بدرهم اى منه وهذا الاكتفاء به دون الواو انما يكون فى المضارع المثبت
الخالى من قد اذا كان فى اول الجملة وكانه اكتفى عن هذا بالمثال نحو جائنى زيد
يركب اقول والمنفى بلا او بما كذلك كما ذكر الاول ابن مالك فى شرح كافية والثانى كما صح
بعض المحققين فى حواشى ابن الناظم وذلك ان كلا منهما كاسم الفاعل لفظا
ومعنى غير ان المنفى بمنزلة ما اضيف اليه غير منه فاجرى مجراه فى الاستغناء
عن الواو وقال تعا ما لكم لا تناصرون كانه قيل غير متناصرين فان ورد
ما ظاهره بالواو حمل على اسمية الجملة وحذف المبتدا كقول بعضهم فيما حكاه
الاصمعى قمت واصك عينه اى وانا اصك او يكون الضمير المذكور مع الواو
المسماة واو الحال وواو الابتداء وتقدر باذ عند سيبويه والمتقدمين

بمعنى

بمعنى انها مع ما بعدها قيد للعامل السابق كما لا ان هما رابطا وذلك فى
غير المضارع المذكور حيث انتفت المشابهة التى فيه لاحتياج الجملة
الحالية الى فضل ربط لانها مع قوة استقلال الجملة لا سيما الاسمية
الدالة على الثبوت المنافى لانتقال الحال الغالب فضلة فصدرت بما
وضع للربط ايضا اعنى الواو التى اصلها للجمع ليؤذن من اول وهلة
ان الجملة لم تبق على استقلالها ولهذا لا تاتى الواو فى جملة الصلة اصلا
وكذا فى جملتى الخبر والصفة الا اذا حصل لهما نوع انفصال بالوقوع
بعد الا او الرابط الواو وحده دون الضمير وتذكير ضمير الواو باعتبار
اللفظ او انها حرف وليشاكل ضمير الضمير وصح الربط بها هنا لدلالتها
على الجمع والغرض اجتماع الحال مع عامل صاحبها بل الربط بها فى الجملة
الاسمية اقوى من الربط بالضمير حتى انكر الزمخشرى الاستغناء عنها
بالضمير وقال انه نادر وهو مذهب الفراء لكن منع ابن جنى الربط بها
فيها وقال لا بد من الضمير فاذا قيل جاء زيد والشمس طالعة قدر وقت
مجيئه وكل ذلك تعسف والصحيح ما ذكره المصنف وهو مذهب الجمهور
او الضمير وحده هو الرابط دون الواو وهذا مع الذين قبله لا يربطون
فى المضارع المثبت وانما يكونون فى غيره وهو الجملة المضارعية منفية
بلم او لما والماضية والاسمية مطلقا وتفصيل ذلك ان الواو تجب فى
موضعين حيث فقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس وحيث
وجد فى المضارع المثبت قد نحو لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله

اليكم وتمتنع في ثلاث مواضع المضارع الماضي والماضي التالي الا نحو ما تكلم
زيدا الا قال خيرا والمتلو لا ونحو لا اضربنه ذهب او مكث وفي موضعين
من الاسمية سيأتيان وما عدا هذا يجوز فيه الاوجه الثلاثة لكن الغالب
في الجملة الاسمية ومثلها المصدرة بليس لانها على ما قيل لمجرد النفي بلا دلالة
على زمان في الاصح فهي كحرف نفي دخل على جملة فيربط كلا منهما الواو
المتقدمة سواء كانت وحدها وهو غير قليل ومع الضمير وهو
اولى احتياطا بل واجب لاندلسي فيما اذا كان المبتدا ضميرا نحو جاء زيد
وهو راكب كما قاله الرضي فيكون الضمير على ما يؤخذ من كلام عصام
لربط الحال بصاحبها والواو لربطها بالعامل الذي يدل عليه النصب
في المفرد واما الضمير وحده فمغلوب فيها لظهور استقلالها كلام
وليس بنادر بل قد ورد في الفصيح كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو وخلافا للفراء والزمخشري كما اشرنا اليه سابقا بل قال ابن مالك
ان افراد الضمير اقيس من افراد الواو وعلله بما علله فلير اجع ان اراد
والقليل الضعيف خلوها من كليهما وذلك انما يكون عند ظهور
الملابسة نحو خرجت زيد على الباب لكن ذلك اذا لم تكن موكدة
لمضمون الجملة او واقعة بعد عاطف على حال فان كانت امتنع الواو
ولزم الضمير نحو هو الحق لا شك فيه فجاءهم باسنا بياتا او هم قائلون ان لم نقل
بعطفها لئلا كمثل عطف الشيئ على نفسه في التاكيد ومثل اجتماع حرف يلزم صح
عطف في العطف وفيه قبح وبشاعة وقوله مثلا للمضارع المنفي نحو

جائني

جائني زيد لا يركب صحيح جار على جميع الاقوال لكن تخييره بين ان يقال
هذا او يقال ويركب انما يتمشى على قول بعضهم كابن الناظم وبعض اهل
المعاني وقد علمت ما ذكرنا عن ابيه الناظم ومع ذلك ترك الواو
اكثر عندهم فلو مثل بمنفي لم الذي فيه الواو اكثر كما في قوله تعالى او قال
اوحي الي ولم يوح اليه شيئ وغيره كان اولى ومثله منفي لما نحو قوله تعالى
ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
واما الماضية ففي غير ما يمتنع فيه الواو وهو متلو او نحو لاضربن زيدا
مشى او ركب وتالي الا وكلاهما قدمهما يجب اقتران فعلها مع الواو بقد
ظاهرة او مقدرة ان كان متصرفا مثبتا نحو جاء زيد وقد ركب
او وركب وقد يكون بلا ضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس او وطلعت
الشمس وذلك لمنافاة الماضي الحال فيستبشع اجتماعهما ولو صورة
لا حقيقة لان قد تقرب الماضي من حال التكلم والحال المذكورة بحسب
العامل ولو ماضيا او مستقبلا فكان ينبغي للمصنف ان يذكر في احد
مثاليه قد على ان ترك الواو بدون قد اقل قليل وخالف الاخفش والكوفيون
الا الفراء فلم يوجبوا قد واختاره ابن مالك وابو حيان واذا كان منفيا
جاز فيه الروابط الثلاثة بلا قد نحو جاء زيد وما طلعت الشمس او وما قام
ابوه او وما قام ابوه ومثله جاء زيد ونعم الرجل عمرو او ونعم الرجل ابوه
او ونعم الرجل اخوه وقوله او هو راكب بالضمير دون الواو او وهو راكب
بهما مثالان للجملة الاسمية وكان ينبغي ان يذكر المربوطة بالواو فقط

ايضا اذ الربط به مقدم على الضمير وحده كما علمت واعلم ان ابن هشام
ذكر فى مغنيه فى الجملة السابعة مما له محل ما يقتضى ان الرابط فى باب
الحال يجوز ان يكون اعادة صاحب الحال بمعناه كما فى باب المبتدا فليراجع
تنبيه كما يكون الحال جملة يكون ظرفا مستقرا نحو رايت الهلال بين السحاب
او فى الافق والمتعلق المحذوف اما مفرد كمستقر او جملة كاستقر والمفرد
اولى فلا تشمله الجملة الفعلية وذكر الرضى ما يفهم منه ان الجملة الحالية قد يجئ
عنها معنى الجملة ويراد معنى المفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال
ويلتزم تنكيره لقيامه مقامها نحو بايعته يدا بيد اى ذو يد بذى يد بمعنى نقد
بنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا بعت
الشاء شاة ودرهما والواو للمعية مثلها فى كل رجل وضيعته اى شاة
ودرهم مقرونان فنصب الجزءان لقبولهما الاعراب وعند الخليل يجوز
ان يؤتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم او شاة ودرهم وقاله الى
فى شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه لينكر لئلا يبقى على حرف
واحد وجاء فابغم انتهى ويجوز تعدد الحال لما مر من شبهها بالخبر
والنعت كما يجوز تعددهما ولو مع وحدة صاحبها نحو جائنى زيد راكبا
ضاحكا على ان الحالين لزيد وعاملهما جاء ويجوز كون الاولى منه وعاملها
جاء والثانية من ضمير الاولى وهى العامل فيكون من الحال المتداخلة
بخلاف نحو لقيته مصعدا منحدرا فليس منها للتضاد ومنع ابن عصفور
والفارسى وجماعة جواز التعدد لواحد قياسا على الظرف فاذا كان

صاحب

Süleymaniye Kütüphanesi
Bölüm: Yazma Bağışlar
Demirbaş No: 7454
Sınıflama N: 492,7

صاحب الحال واحد لا يقتضى الا حالا واحدة عندهم واوجبوا التداخل
فى مثل مثال المصنف وقد يحملونه على التعدد لمتعدد بان تكون احداهما
من زيد والاخرى من الياء لكنه ضعيف فقد قال الرضى الاولى ان يجعل
كل حال بجنب صاحبه الى اخر ما قال وعلى ضعفه كما فى المغنى جعل الاولى
للاول والثانية للثانى تقليلا للفصل الا لدليل كقوله
ه خرجت بها امشى تجر وراءنا ه على اثرينا ذيل مرط مرجل ه
هذا اذا اختلف لفظ الحالين ومعناهما اما اذا اتحدا فالراجح
الجمع بينهما للاختصار نحو لقيت زيدا راكبين قال تعالى وسخر لكم
الشمس والقمر دائبين واتفق الجميع على الجواز اذا كان العامل اسم
تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا كما مر اقول وقد يجب تعدد
الحال وذلك اذا كانا ضدين امتزجا نحو اشربت الرمان حلوا حامضا
ام لم يمتزجا نحو نسجت الثوب ابيض اسود او كانا بعد اما كقوله تعالى
انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا او بعد لا اللازمة التكرار
نحو لا تنازل عمرا لا راكبا ولا راجلا كذا فى بعض حواشى ابن الناظم
تنبيه لا ياتى الحال من المضاف اليه خلافا للفارسى لانه مكمل للمضاف
وواقع منه موقع التنوين واذا كان عامل الحال هو عامل صاحبها
على الصحيح فكيف يكون المضاف اليه صاحب حال وعامله المضاف
اضافة محضة ليس بفعل ولا شبهه ولا يعمل فيها غير هذا كما مر
لكنه اذا كان بعض المضاف اليه نحو لحم اخيه ميتا او كبعضه فى صحة

لا يجوز صح

اقامته مقامه نحو ابرهيم حنيفا او كان عاملا فى الحال نحو اليه مرجعكم
جميعا اى منه لشدة اتصال الجزء او ما نزل منزلته بالكل فكان صاحب
الحال هو المضاف فالعامل به هو العامل بالحال والثالث ظاهر فليفهم
وفى مجيئها من الخبر خلاف كما فى المبتدا فمنعه قوم لما مر آنفا والصحيح الجواز
ثم اعلم ان الحال تنقسم بحسب الزمان الى مقارنة وهى الغالب كما مر
من الامثلة والى مقدرة وهى المستقبلة ومنه قوله تعالى فادخلوها خالدين
اى مقدرين الخلود والى محكية وهى الماضية نحو جاء زيد امس راكبا وبحسب
قصدها لذاتها وللتوطئة الى مقصودة وهى الغالب كما مر والى موطئة
وهى الجامدة الموصوفة بمشتق نحو فتمثل لها بشرا سويا فذكر بشر توطئة
لذكر سويا وبحسب انتقال معناها ولزومه الى منتقلة وهى ايضا غالبة
كما مر والى ملازمة ويقال لها ثابتة وتجب فى ثلاث مسائل المؤكدة نحو
ولى مدبرا والتى يدل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان
ضعيفا والثالثة الجامدة التى لم تؤول بمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذا
خاتمك حديدا وبحسب التاسيس والتاكيد الى موسسة وهى الغالب
وتسمى مبينة ايضا لتبيينها هيئة صاحبها والى مؤكدة وهى التى يستفاد
معناها بدون ذكرها وانكرها الفراء والمبرد والسهيلى وردوا ما ورد منها
الى المبينة وتوكيدها اما لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس
رسولا او معنى فقط نحو فتبسم ضاحكا واما لصاحبها نحو لامن من فى
الارض كلهم جميعا واما لمضمون جملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين

نحو زيد

نحو زيد ابوك عطوفا وهذا يجب تاخيره عن الجملة لوجوب تاخير المؤكد
عن المؤكد بالفتح ويجب حذف عامله ايضا لتنزيل الجملة منزلة البدل من
اللفظ به والحال من حيث هو يجوز حذف عامله اذا كان فعلا وقد يجب
قياسا وسماعا واياما كان فلا يحذف الا لقرينة حالية نحو قولك لمريد
السفر راشدا مهديا هذا يحتمل التعدد والتداخل على ما مر قريبا او مقالية
كذلك القول لمن قال اريد السفر هذا الجائز واما الواجب فللقياسى
اربع صور احداها ما ذكر آنفا من المؤكد لعامله والثانية الممتنع كونها
خبرا نحو ضربى زيدا قائما والثالثة ما يبين بها ازديادا او نقص
بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر بدينار فنازلا قال
بعض المحققين وشرط نصب هذه الحال اقترانها بالفاء او بثم والفاء
اكثر ولا يجوز الواو لفوات التدريج وخصه ابو البقاء بالفاء والرابعة
ما كانت لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس اى تقوم وهذا عند السيرافى
وقال سيبويه وتابعوه منصوب على المصدرية لان الصفة قائمة مقام
المصدر وللسماعى غير ذلك نحو هنيئا مريئا اى ثبت لك الخير هنيئا
او هناك ومثل هذا قول الشاعر

الحق عداتك بالقوم الذين طغوا ٭ وعائذا بك ان يعلو فيطغونى

اى واعوذ بك فحذف الفعل واقيم الحال مقامه وزعم المبرد ان هذا
ونحوه مصادر جائت على فاعل بدلا من اللفظ بالفعل فهى مما نصب
على المصدرية ايضا ويستثنى مما يحذف العامل الظرف والمجرور واسم

الاشارة ونحو ذلك فلا يحذف وان فهم لضعفه كذا ذكر السيوطى فى
فريدته تتمة قد تحذف الحال للقرينة واكثر ما يقع حذفها اذا كانت قولا
يغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
اى قائلين ذلك وقد يمنع من الحذف كما اذا وقعت جوابا نحو راكبا
لمن قال كيف جئت او نائبة عن غيرها نحو ضربى زيدا قائما او توقف المراد
على ذكرها كالمراد حصرها نحو لم اعده الا مريضا ومن هذا القبيل قوله تعالى
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ومثله كثير او كانت
منهيا عنها نحو ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وقد يحذف صاحب الحال
جوازا كما ذكره ابن هشام فى جامعه نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى
بعثه ومن الاسماء ما يلزم الحالية نحو كافة وقاطبة كما فى الرضى هذا ما يقتضيه[7]
من الكلام على الحال والسابع من المنصوبات الثلاثة عشر التمييز — ٧الحال ص
ويقال له التفسير والتبيين والمفسر والمبين والمميز بكسر الياء وقد يقال
بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام قدمه لمناسبة
الحال حيث انه كثيرا ما يبين الذات وذاك يبين الصفة والهيئة وانه
معمول بلا واسطة بخلاف المستثنى وهو فى الاصل مصدر بمعنى فصل
الشيء وتفريقه عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اى
انفصلوا عن المؤمنين وفى الاصطلاح يطلق على ما يرفع الابهام الوضعى
من الاسماء النكرات الفضلة من اطلاق المصدر على اسم الفاعل فهو حقيقة
عرفية ولما كان مطلق الابهام ينصرف الى الكامل وهو الوضعى فيخرج

التوابع

التوابع ولو صفة مشترك نحو رايت عينا جارية اكتفى عن تقييده بالوضعى
ولولا ما ذكر لدخلت التوابع ظاهرا ولا يلتفت الى عدم دخولها فى
المقسم على انه تبقى القرائن المعينة للمشترك فانها ايضا ترفع الابهام
الذى فى المشترك فلا بد من اخراجها بما ذكر وابهام الضمير واسم الاشارة
ليس وضعيا فيخرج مفسرها ايضا عن التعريف ولكون الرفع المذكور عن
ذات تلاحظ بنفسها من غير تعلق بغيرها لا عن وصف وهيئة يخرج
الحال ونحوه مما يرفع ابهام الوصف كالقهقرى فانه يبين ما فى هيئة
الرجوع من الابهام وقد مر اخراجه من تعريف الحال فتذكر وتقسيمه للذات
الى مذكورة فى الكلام قبل التمييز تامة بحيث تمتنع اضافتها وتمامها باحد
الاشياء الخمسة المتقدم بيانها فى الكلام على العامل الثامن من العوامل
القياسية وقد سبق الكلام عليها مستوفى هناك فليرجع اليه ولا حاجة
الى اعادته هنا او مقدرة تلك الذات كذلك اشارة الى قسمى التمييز الذين
هما تمييز المفرد وتمييز النسبة وتكون فى الجملة التى قبله نحو طاب زيد نفسا
والاصل طاب نفس زيد فاقيم زيد المضاف اليه مقام نفس الفاعل فحصل
ابهام فى نسبة الطيب الى زيد فاتى بالنفس تمييزا ليكون اوقع فى النفس
ومثله كفى بزيد رجلا والذات المقدرة شيء منسوب اليه طاب وكفى ولو
اظهر كان زيد مضافا له فى الاول وبدلا منه فى الثانى اى يقال طاب
شيء زيد نفسا بالاضافة وكفى شيء زيد بالابدال كما صرح به الرضى
فزيد فى نحو هذا يسمى منتصبا عنه التمييز بمعنى ان النسبة المذكورة اليه

صارت سببا لانتصابه لا بمعنى انه عامل فيه والتمييز فيها نفس ما انتصب
عنه لا غير ومن هذا القبيل نحو لله در زيدا ودره فارسا ان كان الضمير
معلوما على ما صرح به ايضا ثم هذه النسبة لا تختص بالجملة بل تكون اما
فيها او فيما ضاهاها اى شابهها مما يشبه الفعل مع مرفوعه كاسم الفاعل
مع مرفوعه نحو الحوض ممتلئ ماء ولو اظهرت الذات لقيل ممتلئ شيئه ملو
والتمييز فيه كما فى المثال الاول لكن فاعليته فى المعنى ليست لامتلاء حقيقة انما
هى لملأ او اسم المفعول كذلك نحو الارض مفجرة عيونا ولا يخالف ما قبله
الا ان التمييز هنا نائب فاعل فى المعنى ثم التمييز ان كان اسما وصح اطلاقه
على المنتصب عنه جاز كونه له رافعا للابهام وكونه لمتعلقه كذلك
والتمييز بالقرائن ومن مثله زيد طيب ابا فان ابا يصح ان يطلق على
زيد فيجوز كونه تمييزا له على اسناد الطيب اليه باعتبار انه اب لشخص
ويجوز ان يكون تمييزا لمتعلقه على اسناد الطيب الى المتعلق وهو
ابوه وان لم يكن كذلك فهو لمتعلقه فقط وذلك نحو طاب زيد ابوة
ودارا فان هذين الاسمين لا يصح اطلاقهما على زيد فهما لمتعلقه وهو
الشيء المنسوب اليه المغاير له بالذات وهو الذات المقدرة وفى كل يطابق
التمييز ما قصد من وحدة وغيرها نحو طاب زيد ابوين او آباء الا اذا
كان جنسا يطلق على القليل والكثير فلا يلزم المطابقة الا اذا اريد
الانواع وان كان التمييز صفة فهو له ومطابق نحو طاب زيد والدا
فان الوالد لا يحتمل ان يكون والد زيد والصفة تحتمل الحالية ثم نحو طاب

زيد نفسا يصح ان تكون النفس للمتعلق باعتبار جهة تغايرها مع
زيد وبهذا الاعتبار تضاف الى زيد كما اشرنا اليه ونص عليه الرضى
قال وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه واما كفى زيد
رجلا فهو من قبيل الصفة فلا ينتقض بهما ما ذكر كذا يستفاد من الكافية
وشروحها وحواشيها وكالصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها هذا التمييز
جزء المنتصب عنه وهو عين غير اضافى وكذا اسم التفضيل كزيد افضل من عمرو
علما هذا عرض غير اضافى متعلق بالمنتصب عنه وليعلم ان مميز اسم
التفضيل اما واجب النصب وهو سببيه الذى يكون فاعلا فى المعنى
واما واجب الجر بالاضافة وذلك اذا كان بعضه نحو زيد اكرم رجل
الا اذا كان مضافا لغيره فيجب نصبه نحو زيد اكرم الناس رجلا لتعذر
اضافة افعل مرتين او تكون النسبة فى اضافة وهى نسبة المضاف الى
المضاف اليه فلابهامها قد تميز نحو قولك زيدا يعجبنى طيبه ابا وابوة
وتعدد التمييز كما فيما مر لبيان بعض اقسامه لانه اما ان يكون نفس
ما انتصب عنه فقط كما فى المثال الاول وقد ذكرناه واما ان يصلح لذلك
ولان يكون لمتعلقه كابا على ما بينا واما ان يصلح لان يكون صفة نفسه
وصفة متعلقه كالابوة وبيانها كما فى ابا واما ان لا يصلح لكل منهما
بل يكون متعلقا له لا غير كالدار وتركها فى الاضافة كما فى الجملة اكتفاء
بما فى المضاهى كما اكتفى بذلك عما فى الجملة فافهم ثم هذا المثال للمصدر مع مرفوعه
وهكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا وسرعان ذا اهالة

ومنه ويحه رجلا واعلم ايضا ان هذا القسم وهو التمييز المبين للنسبة
يخالف الاول في امور منها ان ناصبه ما تقدمه من فعل او شبهه عند
الجمهور وذهب قوم الى انه الجملة التى انتصب عن تمامها او شبهها
وناصب ذاك الاسم التام على ما مر في محله ومنها انه لا يجر بالاضافة
وقد يجر بعضه بمن وذاك يجوز جره لغير العدد المركب منه بالاضافة
كما مر ومنها انه فاعل في المعنى ولو بالتاويل مجازا كما اشرنا اليه وما في حكمه
كما اشار اليه بخلاف ذاك وجعله بعضهم اما فاعلا او مفعولا وكان المص
تبع الشلوبين في انكاره الثاني فلذا الذى تقرر من فاعلية هذا التمييز
في المعنى لا يتقدم على عامله مطلقا كما لا يتقدم الفاعل خلافا للكسائي
والمازني والمبرد فيما اذا كان فعلا متصرفا حيث جوزوه قياسا على
سائر الفضلات المنصوبة بذلك وتمسكا بالسماع كقوله ٥
٥ اتهجر ليلى بالفراق حبيبها ٥ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٥
ووافقهم على ذلك ٠ الشيخ ابن مالك ٠ لكنه في الفية ٠ نص على قلته ٠
وهذا من وجوه الفرق ايضا اذ ذاك متفق على منع تقديمه على عامله
لضعفه واتفقوا على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل
متقدما على المنصوب قاله ابن عصفور كذا في التصريح والتمييز
الاصطلاحي من حيث هو لا يكون عند الجمهور الا اسما نكرة ولهذا
حكموا بزيادة ال في قوله ٥ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٥
اذ يتعين كون النفس تمييزا ومنعوا ان يكون وجهه بالنصب في نحو

بلغ

حسن وجهه تمييزا مع انه مثل وجها واما قولهم احد عشر او عشرون
من الدراهم مثلا فالمجرور بمن ليس تمييزا اصطلاحا بل جمعه وبطرت
معيشتها وسفه نفسه قيل فيهما المعيشة مصدر منصوب على الظرفية
جواب سؤال
بتقدير المدة اى مدة عيشها ونفسه توكيد لمن المنصوبة على الاستثناء
وقيل فيهما غير ذلك واجاز الكوفيون وابن الطراوة التعريف مستدلين
بنحو ما اولناه خاتمة يشارك التمييز الحال في خمسة اوجه كما في المغني
انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان يرفعان ابهاما وزيد
سادس انهما يحذفان ويفترقان في سبعة ان الحال تكون جملة
وظرفا وانها قد يتوقف عليها معنى الكلام وانها تتعدد وانها
تبين الهيئة وانها تتقدم على عاملها وانها الاصل فيها الاشتقاق
وانها تكون مؤكدة لعاملها كما مر جميع ذلك والتمييز ليس كذلك
فانه لا يكون كما ذكر على الاصح في عدم التقدم على العامل وانه
يبين الذات والاصل فيه الجمود واما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور
عند الله اثنى عشر شهرا فمؤكد لما فهم من عدة الشهور لا لعامله
واجازة المبرد نعم الرجل رجلا زيد مردودة واما قوله
٥ نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ٥ رد التحية نطقا او بايماء ٥
ففتاة فيه حال مؤكدة كذا في المغني ومما يحتمل الحالية والتمييز كرم زيد
ضيفا اذا قدر الضيف نفس زيد والاحسن على التمييز ادخال من
ومثله هذا خاتم حديدا والتمييز فيه ارجح والاحسن منهما الجر بالاضافة

هذا ما تميزه وعليك التمييز بلا تميز والثامن من المنصوبات المتقدمة
المستثنى ووجه تقديمه على ما بعده ظاهر اذ هو مفعول فى المعنى
حتى سماه بعضهم مفعولا دونه على ان معنى جاء القوم الا زيدا مثلا
جاؤا دون زيد ولذا عقب بعضهم به المفاعيل وهو لغة اسم مفعول
من الاستثناء المأخوذ من الثنى بمعنى العطف والصرف يقال ثنيت
الشيء اثنيه ثنيا اذا صرفته او عطفته او من الثنيا بمعنى جعل الشيء
اثنين او ذكره مرتين سمى به هذا اللفظ المعروف عرفا لان المتكلم به كانه
يطلب من نفسه صرفه ومنعه عن الدخول فى الحكم السابق او ذكره
مرتين مرة فى ضمن المستثنى منه ومرة صريحا فالسين للطلب ولم يعرفه
كما فعل ابن الحاجب للاختصار بناء على انه نوعان لا يصح جمعهما فى
تعريف واحد لاختلافهما فى الماهية اذا احدهما مخرج والاخر لا على
ما قاله ومعرفته بوجه تكفى لتقسيمه والحكم عليه وهى حاصلة على
ان تعريفه يعرف من تعريف نوعيه وقد عرفه فى التسهيل بالمخرج تحقيقا
او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما فى معناها بشرط الفائدة
وفى الرضى بالمذكور بعد الا واحدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
او اثباتا لكن كل منهما لفظى بالاعم لا يفيد تصور الماهية كما يفيده
كلام السالكوتى والاول من النوعين متصل اى بالمستثنى منه من حيث
الحكم وهو الاسم عند الجمهور المخرج بالنظر الى الحكم ولو كان اكثر مما بقى
من متعدد اى ذى كثرة دخل فيه بالنسبة الى النسبة الحكمية والمعنى

كما قال

كما قال الشاطبى ان ذكره بعد الا يبين ان المتكلم لم يرد دخوله فيما
قبله فبذلك يبين للسامع انه لم يكن مراداً له ثم اخرجه فاندفعت
شبهة التناقض والتعدد اما ملفوظ او مقدر واما فى الجزئيات
او فى الاجزاء نحو ما جاء الا زيد واشتريت العبد الا ثلثه وانما جعل
الاخراج بالا اى غير الصفة الآتية او احدى اخواتها المشهورة بينهم
ولذا لم يبينها هنا واحترز بها عن نحو جاء القوم لا زيد او ما جاؤا
لكن زيدا جاء مثلا ولا يراد كل ما كان بمعناها فلا يرد نحو جاء القوم
المخرج منهم زيدا والمستثنى منهم زيد والنوع الثانى منقطع عن المستثنى
منه بانتفاء البعضية وهو المذكور بعدها اى بعد الا المذكورة
واخواتها فى الجملة اذ ما يذكر بعده من الاخوات ثلاثة فقط غير وسوى
وبيد كما فى التسهيل وغيره وقيده بحال كونه غير مخرج اى مدلوله عن
متعدد ذكر قبلها لاخراج النوع الاول وانما لم يكن مخرجا لعدم دخوله
اما باعتبار المفهوم نحو قام القوم الا حمارا او باعتبار القصد نحو
جاء الرجال الا زيدا مرادا بهم جماعة ليس فيهم زيد بقرينة كالاشارة ولا بد
ان يدل ما قبل الاداة على ما يستثنى فيمتنع نحو قام القوم الا ثعبانا
والمستثنى اظهر مع تقدم المرجع خوفا من توهم رجوعه الى المنقطع لقربه
والمراد انه من حيث هو منصوب وهو الغالب وغيره يذكر معه
استطرادا لاستيفاء الاقسام ويجب النصب فى لغة الاكثرين اذا كان
بعد الا دون غيرها كغير وسوى على ما يأتى وقيد بحال كونها غير الصفة

لبيان الواقع اذ ما يقع بعدها ليس من المستثنى ولكن ربما يذهل
عن ذلك فيكون القيد لدفعه وذلك حال كونه في كلام موجب بفتح
الجيم وهو الذى لم يسبقه نفى او شبهه فالم يكن كذلك لم يجب نصبه كما
سيأتى تام بان يذكر فيه المستثنى منه اذ بدونه يكون مفرغا ويلزمه
انتفاء الايجاب ولو حكما على ما يأتى ثم هذا النصب واجب مطلقا مؤخرا
كان المستثنى كما هو الاصل الغالب فيه نحو جائنى القوم الا زيد بنصب زيد
وجوبا لشبهه بالمفعول فى المجيئ بعد تمام الكلام ولامتناع ابداله على
ما قرروه وحكى ابو حيان الاتباع وخرج عليه قوله تعالى فشربوا منه الا
قليل بالرفع او مقدما على المستثنى منه نفسه عند الجمهور وقال
المازنى ولو على صفته ويزيد المقدم بوجوب نصبه مع انتفاء الايجاب
نحو ما جائنى الا زيدا احد وانما لم يجز الابدال لامتناع تقدم التابع
على متبوعه والاقرب عطف مقدما على الجار والمجرور الواقع حالا
مقيدا للظرف الواقع خبرا لكان لان القصد ان المستثنى بالا ينصب
فى احد ثلاثة احوال اما كونه فى كلام تام موجبا وكونه مقدما او كونه
منقطعا لكن هذا فى اللغة الحجازية الراجحة بموافقة التنزيل موجبا
كان الكلام نحو جائنى القوم الا حمارا او غير موجب نحو ما فيها
احد الا حمارا وفى لغة تميم يجوز فى المنفى الرفع على الاتباع لكنه مرجوح
كقوله ٥ وبلدة ليس بها انيس ٥ الا اليعافير والا العيس ٥
واجيب بان المراد من الانيس ما يونس به من انسان وغيره فهو

متصل

متصل وانما لم يجز اتباع المنقطع لانه يقتضى ان يكون بدل غلط
وهو لا يكون فى فصيح كلام العرب وايضا البصرى يقدر فيه الا بلكن
فيقتضى ان تعمل عملها ولذا جعلها المتأخرون هى العامل وقدروا لها
خبرا وربما ذكر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم ورجح
هذا التقدير على تقدير غير الكوفى بسوى بامور ذكرت فى المبسوطات
ثم نصب المستثنى عند ابن مالك بالا وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد
وهو الاصح لانها كما قال الرضى مقومة او محصلة لمعنى والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ولنيابتها عن استثنى كنيابة حرف الندا
عن ادعو وغير الاصح سبعة اقوال ان تردها فانظر التصريح وقدم
المستثنى بالا لانها ام ادوات الاستثناء وهو منصوب ايضا اذا كان بعد
خلا بدون ما او بعد عدا كذلك لانهما فعلان ماضيان متعديان
فى الاكثر من مواقعهما فنصبه على انه مفعول به والفاعل مستتر يعود
اما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على مصدره بحذف
مضاف او على البعض المفهوم من الكل السابق فيقدر فى نحو قام
القوم خلا زيدا هو اى القائم او قيامهم قيام زيدا او بعضهم ولا يخلو عن
اشكال وان لم يكن قبلهما فعل او شبهه تصيد من الكلام ما يمكن عود
الضمير اليه من اسم فاعل او مصدر فاندفع ما اورد فليفهم وهل الجملة
الاستثنائية حينئذ حالية ولا تدخلها قد للجمود فكانها مستثناة مما
يلزم فيه قد كما قاله ابو حيان او مستأنفة لا محل لها صحح ابن عصفور

٧ الاستثناء صح

الثانى وقال بعضهم ينبغى ان يجرى فى هذه الجملة النصب على الظرفية كما
اذا اقترنت بما فيقال قاموا وقت مجاوزتهم زيدا مثلا ومن غير الاكثر
يخفض المستثنى بهما حرفى جر كما مر فى حروف الجر او كان بعد ماخلا اى عند
الاقتران بما المصدرية او بعد ماعدا كذلك فانه حينئذ منصوب
وجوبا عند الجمهور لتعين الفعلية مع ما المصدرية اذ هى تختص بالفعل
الا فى ندور على ماذكره ابن مالك والرضى من دخولها على الاسمية
نادرا ودخولها على هذين الفعلين الجامدين باتفاق يؤيد ماقاله
ابن هشام فى مغنيه من وصلها بالجامد نادرا ومنعه الجمهور فيشكل
الامر والمصدر المنسبك فى محل نصب اما على الحالية بتاويله باسم
الفاعل او الظرفية بتقدير مضاف واجاز بعضهم الجر مع ما ايضا
بتقدير زيادتها ورده فى المغنى ولذا لم يلتفت اليه المصنف فلم يقل
هنا فى الاكثر كما سبق واعلم ان المستثنى بالفعل لايكون منقطعا
ولا مفرغا كما نبه عليه الرضى فاذا كان بعد هذين الفعلين او كان بعد
ليس او بعد لايكون الناقصين وجب ان يكون متصلا منصوبا على
المفعولية هناك كما مر وعلى الخبرية هنا لان هذين ينصبان الخبر
كما مر فى الافعال الناقصة واسمها واجب الاستتار كفاعل ذينك
لئلا يفصل بين المستثنى واداته ليكون الكلام على وتيرة الا التى هى
ام الادوات وفى مرجعه مامر فى مرجع فاعل ذينك واول المذاهب
لسيبويه وثانيها للكوفيين وثالثها لجمهور البصريين وهو الاقرب

بجعل

وقيل ايضا عائد الى الفعل المفهوم من الكلام السابق اى ليس فعلهم
فعل زيد وهكذا البقية وارجعه ابن الناظم الى من سوى المستثنى
وانما لم يرجع الى المستثنى منه لتعدده فيلزم ان يظهر وقد مر
ان اضماره واجب بل قالوا لايؤنث الفعل لئلا تفصل علامته
ولايكون هنا غير متصرف لقيامه مقام الا ولا يقوم غيره من
متصرفات كان مقامه ولاينفى بغير لا من ادوات النفى والمستثنى فى
غير ماذكر يجوز فيه وجهان النصب على الاستثناء وهو
مرجوح والاتباع وهو راجح للمشاكلة فى الاعراب والذى يختار عند
البصريين الثانى والمراد البدل لان اعرابه لذاته لا بالحمل على غيره
ولا بواسطة كالمستثنى وهذا انما يكون فى كلام غير موجب بان
تقدمه نفى او شبهه والحال المستثنى منه مذكور فيه وهو معنى
كونه تاما والبدل بدل بعض ويجوز فيه كما قال الابدى مخالفته
المبدل منه فلا يضر كونه موجبا ومتبوعه غير موجب ولكون كل
منهما مقصودا بالنسبة واذا تعذر على اللفظ ابدل على المحل نحو
ما جائنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو بالرفع لان محل احد
المبدل منه فيهما رفع ولكون المستثنى بعض المستثنى منه فى المتصل
يستغنى عن ضمير يربطه بالمبدل منه وجعله الكوفيون عطف نسق
لان الا من حروف العطف عندهم مثل لا العاطفة لكن فى باب الاستثناء
خاصة ويدل على رجحان الاتباع واختياره اجماع القراء السبعة على

الرفع فى قوله تع ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وفى ومن يقنط
من رحمة ربه الا الضالون ومحل هذا الاختيار مالم يتراخ عن
المستثنى منه والارجح النصب كما فى التسهيل نحو لحديث ما لعبدى
المؤمن جزاء اذا قبضت حبيبه من اهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة اذ قد
كان للمشاكلة كما ذكرنا وهى بطول الفصل لا تظهر فيضعف ذلك ومحله
ايضا اذا لم يرد به كلام يتضمن الاستثناء فان رد به ذلك نحو ما جائنى
القوم الا زيدا فى رد من قال جائك القوم الا زيدا تعين او ترجح النصب
ليطابق المردود وعلى الاول اما ان ينصب او يقال الا زيد بالرفع على
الاتباع زاد فى شرح التسهيل ما اذا بنى الكلام اولا على التمام ثم عرض
الاستثناء فيترجح النصب ايضا لحديث لا يختلى خلاؤها ولا يعضد
شوكها فقال العباس الا الاذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر
بالنصب هذا كله اذا لم يفرغ ما قبل الا واما اذا فرغ فالمستثنى يعرب
حينئذ على حسب اقتضاء العوامل من رفع او نصب وخفض وانما
يتحقق ذلك اذا كان المستثنى منه غير مذكور فى اللفظ وهذا معنى
كون الكلام غير تام المعبر به بعضهم وجمع العوامل هنا كما مر سابقا
والمراد عامل المستثنى منه فزيد فى نحو ما مررت الا بزيد منصوب المحل
بمررت وهو العامل بالمستثنى منه المقدر كذلك فتدبر وانما لم يتعرض
لكونه غير موجب موافقة لابن الحاجب المجوز للتفريغ فى الايجاب اذا
استقام المعنى نحو قرأت الا يوم كذا لظهور ان المراد جميع الايام التى

يمكن فيها القرائة واشترطه الجمهور فلم يجوزوا ذلك ليفيد الكلام
حينئذ فائدة صحيحة ولئلا يلزم الكذب والمحال العادى فى نحو رايت
الا زيدا اذ تقديره رايت كل احد الا زيدا وكذا جاء الا زيد ومررت الا بزيد
واما قوله تع ويابى الله الا ان يتم نوره فهو على معنى لا يريد وقول الشاعر
٥ تغير الا النؤى والوتد ٥ بمعنى لم يبق على حاله وربما لا يستقيم
المعنى مع غير النفى نحو ما مات الا زيد كذا قيل واقول يمكن ان يحمل
هذا على ما يجعله مستقيما وليعلم ان التفريغ يقع فى جميع المعمولات
الا المصدر المؤكد وحمل قوله تع ان نظن الا ظنا على حذف الصفة
اى ظنا ضعيفا والا لا تعمل فيه بل وجودها بالنسبة الى العمل كعدمها
ويكون فى الفاعل نحو ما جائنى الا زيد وفى المفعول نحو ما رايت الا زيدا
وفى غيرها نحو ما مررت الا بزيد ان لبثتم الا يوما ما ضربوه لك الا
جدلا الى غير ذلك ولما كانت النسبة فى الحقيقة على ما ذكره الرضى
الى مجموع المستثنى والمستثنى منه واعرب الجزء الاول وهو المستثنى منه
على حسب ما يقتضيه العامل لتقدمه فصار المستثنى بعده فى حيز
الفضلة فنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق من الاجزاء المنسوب
اليها سوى المستثنى فتعين لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب
اندفع قول بعضهم كيف يصح اسناد الفعل المنفى الى الفاعل المقصود جوابا
وقوع الفعل منه فافهم مهمة ادوات الاستثناء ثمانية على الاصح وهى
اربعة اقسام حرف وهو الا وفعل وهو ليس ولا يكون ومتردد بينهما

وهو خلا وعدا وحاشا والرابع اسم وهو غير وسوى بلغاتها فالمستثنى
بالاسبق اولا ما مر والمستثنى بالافعال ثلاثا ثانيا الا نسبيته للمقام
بوجوب نصبه واما المستثنى بالاسم فهو مخفوض بالاضافة دائما ولذا الخره
وذلك انه حال كونه بعد كلمة غير يكون مضافا اليه لها لملازمتها
الاضافة ولو معنى وكذا بعد سوى بكسر او ضم مقصورة كرضى وهدى
وسواء بفتح او كسر ممدودة كسماء وكساء وهي بلغاتها الاربع التى
اشهرها الكسر مع القصر حتى قال ابن عصفور لم يشرب معنى الاستثناء
سوى المكسورة يعنى مع القصر وما عداها بالقياس عليها وقال المرادى
لم يمثل سيبويه الا بالمكسورة وبعدها الفتح مع المد واغربها الكسر والمد
كغير معنى واستعمالا عند الزجاج وابن مالك ويقويهما حكاية
الفراء اتانى سواك وعند سيبويه والجمهور هى ظرف مكان لا تخرج عن
ذلك الا لضرورة وعند الكوفيين وجماعة من المتاخرين تستعمل
بالوجهين ومعنى ظرفيتها كما قال سبط الطبلاوى انها منصوبة فى
حال الاستثناء نظرا الى اصلها من الظرفية والا ففى حالة الاستثناء
ليس فيها شيئ من الظرفية كما لا يخفى لخروجها عنها الى معنى الاستثناء
ونحو هذا فى كلام الرضى وفرق بين غير وسوى بوقوع سوى صلة
بلا تقدم شيئ عليها نحو جاء الذى سواك ولزومها للاضافة لفظا
وتعرفها بها بخلاف غير فى الثلاثة وتكون سوى بمعنى مستو عدل وبمعنى
القصد وبمعنى الوسط نحو مكانا سوى ونحوه ٥ فلا صرف سوى حذيفة مدحتى ٥

للاستثناء صح ٧

ونحو فى سواء الجيم وبمعنى التام نحو هذا درهم سواء بالمد فى الاخيرين
فقط وقد تمد فى الاول نحو مررت برجل سواء والعدم وهى بهذه
المعانى لا تكون ٧ وكذلك بعد حاشا حرفا فانها من حروف الجر وهذا
فى الاكثر من مواقع استعمالاتها بل قد التزم ذلك سيبويه بدليل
حاشاى بلا نون وقاية وامتناع ما معها والحق انها قد ينصب بها
فعلا بل انكر بعض الكوفيين الحرفية على ما مر فى حروف الجر مستوفى
فتذكر وعلى النصب هى كاختيها خلا وعدا فى جميع ما مر الا فى نحو ما
فانها لا تلحقها على الصحيح الا فى الشعر نادرا واما الحديث
ما حاشا فاطمة فما فيه نافية وحاشا فعل متصرف بمعنى استثنى
وهو من كلام الراوى وقد تستعمل بهذا المعنى فى كلامهم كقوله
٥ ولا ارى فاعلا فى الناس يشبهه ٥ ولا احاشى من الاقوام من احد ٥
فلا دلالة فيه على نحو فيها كما ذهب اليه بعضهم ولها استعمال اخر للتنزيه
بلا استثناء نحو حاشا لله وهى حينئذ اسم منصوب انتصاب المصدر
الواقع بدلا من اللفظ بالفعل كسبحان الله على الاصح بدليل قراءة
ابن مسعود حاشا الله بالاضافة وقد مر جميع ذلك فى حروف الجر
وعلى هذا الاستعمال يقال فيها كما قاله الامام السيوطى وغيره
حاش بترك الالف الثانية كثيرا وحشى بدون الاولى قليلا وهكذا
بعد عدا وخلا بدون ما لانهما قد يكونان حرفى جر وذلك فى الاقل
من استعماليهما على ما مر مستوفى واصل غير فى استعمالهم وهو اسم

ملازم للافراد والتذكير والاضافة ولو معنى ان يكون صفة تفيد
مغايرة مجرورها لموصوفها اما ذاتا نحو مررت برجل غير زيد او صفة نحو
خرج بوجه غير الذى دخل به وموصوفها اما نكرة او ما يقرب منها لانها
لا تتعرف بالاضافة الا عند السيرافى وابن السراج فيما اذا وقعت بين
متضادين وكثيرا ما يترك ذلك الاصل ويحمل لفظ غير على الا التى هى ام
الادوات فى الاستثناء لاشتراكهما فى مغايرة ما بعدها لما قبلها وان لم تكن
مغايرة المستثنى لما قبل الا ذاتا وصفة والمراد ان ما بعد غير يصير
مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته ذاتا او صفة
كما هو اصله وعلامة ذلك صلاحية الا مكانها فلو لم تصلح لم تكن للاستثناء
نحو جاء رجل غير زيد وعلى الصلاحية يجوز وجهان كما اذا قيل لفلان
على مائة غير درهم فان نصب غير كان استثناء وافاد ان لذاك على
القائل تسعة وتسعين درهما وان رفع كان وصفا وافاد ان له مائة
مغايرة لدرهم ولما كان المستثنى بغير المذكور مشغولا بالجر لما مر
وغير لكونه اسما يمكن اعرابه جعل ما يستحقه المستثنى من الاعراب لولا
تلك المشغولية على نفس غير وصار يعرب بطريق العارية لا الاصالة
كاعراب المستثنى بالا ولم يبن عند الجمهور مع تضمنه معنى الحرف
لعروض ذلك وخالفهم الفراء فبناه والاعراب فى الحقيقة لما اضيف اليه
ولهذا يجوز العطف على محله نحو ما جاء غير زيد وعمرو برفع عمرو
وجاؤا غير زيد وعمرا بنصبه على ان غير بمعنى الا وهو هنا على التفصيل

السابق

السابق فيما بعد الا من وجوب النصب فى التام الموجب وفى المقدم
والمنقطع ورجحان البدل فى غير الموجب والاعراب على مقتضى
العامل فى المفرغ وما افاده كلام المصنف من ان نصب غير على
الاستثناء مذهب المغاربة وابن عصفور وخروف وعند الفارسى
وابن مالك على الحال وهو ظاهر مذهب سيبويه وصح ذلك
مع الاضافة لعدم تعرفها بها كما مر وقيل على التشبيه بظرف المكان
واختاره ابن الباذش ويفرق بين الا وبين غير باوجه منها انه يجوز
فى التفريغ جاء غير زيد دون الا زيد ومنها ان الا يقع بعدها الجمل
الاسمية وكذا الفعلية بان سبقت بنفى مضارعية كانت نحو ما زيد
الا يفعل الخير او ماضية ان سبقت بفعلية ايضا نحو ما يأتيهم من رسول
الا كانوا الخ او قرنت بقد نحو ما زيد الا قد ضرب واما الا اذا تمنى فلم يل
الا لفظ الفعل وغير مختصة بالاضافة الى المفرد ومنها جواز نصب ما بعد الا
مفعولا له وغير واجب جرها باللام ومنها جواز العطف على محل مجرور
غير كما مر آنفا دون ما بعد الا فلا يقال نحو قام القوم الا زيدا وعمرو بجر
عمرو على ان الا بمعنى غير ومنها ان غير قد تفتح فى الرفع والجر اذا اضيفت
الى مبنى نحو ما جائنى غيرك بفتح غير دون ما بعد الا تذنيب قد تقطع
غير عن الاضافة لفظا ان علم المضاف اليه وتقدم عليها ليس قياسا
على الا فيقال جائنى زيد ليس غير كما يقال ليس الا بناء غير على الضم
كالغايات عند الاكثر وكليس لا على الصحيح وقد يقال بالنصب على

ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد يبون غير على
ماحكاه الاخفش فى الحالين وتساوى سوى غير فى العطف على
معنى مجرورها ايضا مع مامر واصل الا الغالب فى العربية الاستثناء
اى استعمالها فيه لوضعها له بدليل التبادر وقد مر مالها وما عليها
والمراد هنا بيان انها قد تخرج عن اصلها وتحمل على غير بان تستعمل
صفة على مامر من بيان وجه الحمل ومعناه وهذا عند سيبويه
وجمهور المتأخرين كما فى الرضى جائز مع صحة الاستثناء تمسكا بقوله
٥ وكل اخ مفارقه اخوه ٥ لعمر ابيك الا الفرقدان ٥
بل قال جماعات لا يجوز الا حيث يصح الاستثناء فلا يجوز نحو عندى
درهم الا جيد لامتناع الاستثناء والمصنف وافق ابن الحاجب الحاكم
بشذوذ البيت على ان ذلك انما يجوز اذا تعذر الاستثناء المتصل
بان لم يتحقق دخول ما بعدها فيما قبلها واما المنقطع فلا يدخل فى
ضابط حمل الا على غير هذا ما يفهم من كلام الرضى وبيان السالكوتى ويفهم
من كلام الجامى ان ذاك حيث تعذر كلا النوعين لكن قيده بكونه غالبا
وعلى كل فيكون ما بعدها من الاسماء نظرا الى الظاهر وفى الحقيقة
هى التى تكون صفة لما يذكر قبلها من جمع منكر غير محصور او شبهه على
ما ذهب اليه ابن الحاجب ولما لم تقبل الاعراب لكونها فى صورة الحرف اجرى
على ما بعدها عارية لانه يقبله كما فى ال الموصولة ومقتضى مذهب
سيبويه وكلامه انه لا يشترط ذلك اذ مثل بنحو لو كان معنا رجل الا زيد

بلغ

لغلبنا

لغلبنا ثم ان طابق موصوفه فى الافراد وغيره كان مخصصا والا فهو مؤكد كما فى
المغنى وجوز بعضهم كالاندلسى والمالكى على ما فى الرضى تعريف الجمع باللام الجنسية
كما فى قوله ٥ انيخت فالقت بلدة فوق بلدة ٥ قليل بها الاصوات الا بغامها ٥
وحينئذ لا يكون ما بعدها مستثنى كما هو الاصل فيه لتعذره الا عند المبرد
فانه جوزه لاكتفائه بصحة الدخول دون وجوبه الذى هو مذهب
جمهور النحاة والجمع المذكور نحو قوله تعالى فى معرض الرد على من اتخذ
من دونه الهة لو كان فيهما اى فى السماء والارض الهة فاعل كان اذ هى تامة
وهو جمع منكر لا كه وقوله سبحانه الا الله صفته وجواب لو لفسدتا
وذلك بان تخرجا عن النظام المشاهد او لم يتكونا على ما هو مقرر فى محله
ويجب كون الا فى الاية صفة كما قال سيبويه اى غير الله ويمتنع
الاستثناء لفظا وصناعة لعدم عموم الجمع المنكر فى الاثبات فلا يصح
الاستثناء منه كما يمتنع فى نحو قام رجال الا زيد ومعنى لانه على الاستثناء
لو كان فيهما الهة ليس معهم الله لفسدتا فيقتضى انه لو كان الهة معهم الله
لم تفسدا وليس كذلك بل المراد الاستدلال بانتفاء الفساد على امتناع
تعدد الالهة اذ الفساد يترتب عليه وجوزه المبرد على جواز التفريغ
بعد لو الامتناعية ورده فى المغنى انه ترده فانظره تنبيه لا يحذف موصوف
الا بخلاف موصوف غير مهمة قد تكون الا عاطفة كالواو عند الاخفش
والفراء وابى عبيدة وجعلوا منه قوله تعالى انى لا يخاف لدى المرسلون الا
من ظلم الاية وحملها الجمهور على الاستثناء المنقطع وقد تكون زائدة

قال الاصمعي وابن جني وابن مالك وحملا عليه قوله

٥ حراجيج لاتنفك الامناخة ٥ على الخسف اونرمي بها بلدا قفرا ٥

تتمة ليس من اقسام الا ما في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله وانما
هي كلمتان ان الشرطية ولا النافية كذا في المغني وفيه في بحث ان وقد
بلغني ان بعض من يدعي الفضل سئل في الا تفعلوه ما هذا الاستثناء
امتصل هو ام منقطع انتهى قال بعضهم هو متصل بالجهل ومنقطع
عن الفضل خاتمة ذكر بعضهم من ادوات الاستثناء لاسيما ورد بان
ما بعدها داخل في الحكم المتقدم عليها بالاولى واجيب بانه مخرج
مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها فيكون منقطعا وهذا
وجه عدها مما ذكر ويجوز في الاسم بعدها ثلاثة احوال الجر وهو الاكثر
باضافة سي وزيادة ما ويحتمل البدلية من ما على انها نكرة غير موصوفة
والرفع على الخبرية لمحذوف وما موصولة او موصوفة بالجملة بعدها
ويضعف حذف العائد المرفوع بلا طول في نحو لاسيما زيد واطلاق ما
على من يعقل والنصب اذا كان نكرة على التمييز كما بعد مثل وما كافة
وفتحة سي بناء كما في لا رجل وعلى الاولين اعراب لانه مضاف فيهما والخبر
محذوف في الجميع ومنع الجمهور نصب المعرفة بعدها وقد تدخل عليها
واو اعتراضية كما في قوله ٥ ولاسيما يوم بدارة جلجل ٥
وقد تحذف لا وقد تخفف الياء مع لا وبدونها وقد يحذف ما بعدها
على جعلها بمعنى خصوصا فمحلها نصب على انها مفعول مطلق وقد تصرف

في هذه

في هذه الكلمة لكثرة استعمالها حتى ابدلت سينها تاء فقيل لاتيما وقد
يقال في موضعها لاسواء ما ولا مثل ما وكذا لا برما وبتعين فيما
بعد هذا الرفع لانه فعل لا يضاف وهو مجزوم بلا الناهية والتقدير
في نحو قام القوم لا برما زيد لا تخرج ايها المخاطب الشخص الذي هو زيد
فانه اولى بالقيام منهم هذا وبقي في الاستثناء ابحاث تركناها خوف
الاطالة والمنصوب التاسع ما تقدم خبر باب كان الشامل لجميع
الافعال الناقصة ما تقدم وغيره وقد عرف تعريفه مما مر في الاسم
فلا نعيده هنا وتقديمه على اسم ان هنا مع انه خبر وذاك مبتدا
في الاصل تبع لتقديم الاسم في المرفوعات ولا تاثير لكونه معمول فعل
وذاك معمول حرف في وجه التقديم وهذا الخبر امره في التعدد والافراد
والوقوع جملة ونحو ذلك كامر خبر المبتدا السابق فيقع مفردا وجملة
برابط ويتعدد كذلك لكن يخالفه في امور منها ان هذا لا يحذف
الا خبر ليس فيكثر حذفه كما قال الرضي تشبيها بلا وما سياتي في
قولهم ان خيرا فخير لا يقاس عليه مع انه تبع لعامله ورب شيء يجوز
تبعا ولا يجوز استقلالا ومنها انه يجوز اقترانه بالواو اذا كان جملة
تشبيها بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان بخلاف ذاك فيهما ومما
ينبغي التنبه له ايضا ان لهذا الخبر مع الاسم حالات فان كانا معرفتين
فمعلوم المخاطب الاسم مطلقا فان علما وجهل انتساب احدهما الى
الاخر فالاعرف على المختار الا اذا كان احدهما نحو هذا فانه الاسم

مطلقا لمكان التنبيه فان استويا تعريفا فالتخيير وكذا في النكرتين
بمسوغ فان كان لاحدهما فهو الاسم وان كان لاحدهما نكرة فهو الخبر
ولو كانت بمسوغ في الاحسن ولا يعكس الا الضرورة كقوله
ه ولايك موقف منك الوداعا ه وقوله ه يكون مزاجها عسل وماء ه
واجازه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة
محضة كما في باب ان بل يكثر ذلك في ليس لحمل النفي ويسهل الجميع
انتفاء اللبس باختلاف الاعراب وهذا من امور المخالفة ايضا اذ
هناك لا يخبر بمعرفة عن نكرة وبعضهم سوى بينهما في هذا ايضا
وليس ما اجمع عليه القراء السبعة من النصب في قوله تعالى ما كان
حجتهم الا ان قالوا وفي قوله سبحانه فما كان جواب قومه الا ان قالوا
من قبيل اختيار ابن مالك بل هو بناء على ما قالوا من ان المصدر
خبرليس
المؤول معرفة كالضمير لانه لا يوصف مثله فيكون من قبيل الاخبار
عن الضمير بما دونه وعكسه ضعيف لكن قرا ابن عامر قوله تعالى
اولم تكن لهم آية ان يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فاما ان تقدر تكن
تامة والجار متعلق بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل منه او خبر لمحذوف
اي هي علمهم او ناقصة فاسمها ضمير القصة وآية خبر مقدم لان يعلمه
والجملة خبر تكن او آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدلا او خبر
محذوف وتجويز الزجاج اسمية آية وخبرية ان يعلمه مردود بما مر
وقد يجاب عنه بتخصص النكرة بلهم ويجوز بكثرة في هذا الباب بل قد

بجب

يجب حذف كان الناقصة للاختصار والتخفيف والمراد هنا اللفظ
او العامل لكثرة استعماله دون غيره من الاخوات لا من الاسم والخبر
اذ كثيرا ما تحذف كان مع اسمها وكل من الحذفين انما يكون عند
وجود قرينة تدل على المحذوف كابقاء الخبر منصوبا في الثاني وقد
يكتفى بالشهرة ويطرد بعد ان ولو الشرطيتين لانهما اما بابهما ويطول
الكلام معهما بالشرط والجزاء فيلتزم التخفيف بعدهما لكن قيده
الرضي بكون الاسم ضمير ما علم من غائب او حاضر وليس بلازم
فقد يكون ظاهرا نحو قولهم الناس مجزيون باعمالهم لابد من تقدير
مضاف اي بجنس اعمالهم اذ الاعمال لا يجازى بها بل عليها ان خيرا
فخير بنصب الاول خبرا لكان محذوفة مع اسمها ورفع الثاني
خبرا لمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وهكذا ان
شرا فشر وبعد لو كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد
اي ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقد يكون الحذف بعد لدن
كما في الرضي نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما وقدر سيبويه
في قول الشاعر ه من لد شولا فالى اتلائها ه من لد ان كانت شولا
وبعد لكن كقوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اي ولكن كان
رسول الله ولكن ليست عاطفة لاقترانها بالواو وهي العاطفة
للجملة وبعد فلا والا كما قاله الشنواني لكنه قليل جدا واعلم ان مثال المصنف
يجوز فيه وفي مثله من الجمل التي يكون فيها بعد ان الشرطية اسم

وبعد فاء جوابها اسم ويغلب كون ان تنويعية كقول الحريري
٥ فان وصلا الذ به فوصل ٥ وان صرما فصرم كالطلاق ٥
اربعة اوجه قياسية مشهورة احسنها واقواها ما قررناه على ما ذكره
المصنف وادناها عكسه اى رفع الاول ونصب الثانى على تقدير
ان كان فى عملهم خير فيكون جزاءهم او فيجزون خيرا لضعف حذف
الخبر معها وابقاء الاسم لانه فى صورة الفضلة ففى حذفه تكثير المحذوف
ولا يدل عليه الاسم وفيه ضعف من جهة المعنى ايضا وثالثها رفعهما
والرابع نصبهما وهما متكافئان ومتوسطان فى القوة والضعف
وتقديرهما يعرف من تقرير الوجهين السابقين وذكر بعضهم ان هذه
الاوجه تجرى فى ان خيرا فخير وبعضهم ان شرا فشر يكون فى المجموع
ستة عشر وجها حاصلة من ضرب الاربعة فى الاول فى الاربعة فى الثانى
وسمع جرما بعد ان ولو مع لا النافية وجرما بعد فاء جوابها حكى
يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح وروى المرأ مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف بالجر اى ان كان قتله بسيف فيقتل بسيف
وعلى هذا يكون الجر وجها زائدا على ما مر واما حذف كان وحدها
فانما يطرد بعد ان المصدرية اذا اريد تعليل فعل بفعل بتعويض ما عنها
كقوله ٥ ابا خراشة اما انت ذا نفر ٥ فان قومى لم ياكلهم الضبع ٥
اصله افتخرت لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة لتفيد الاختصاص
وحذفت كان واللام اختصارا فانفصل الضمير ثم زيد ما عوضا

عن كان

عن كان وادغم المتقاربان النون فى الميم فصار كما ترى ولذا لا يجمع
كان مع ما الا عند المبرد وتوبع على ذلك وقل الحذف بدون ما ذكر
كقوله ٥ ازمان قومى والجماعة كالذى ٥ لزم الرحالة ان تميل مميلا ٥
قال سيبويه اراد ازمان كان قومى تتمة قد تحذف كان مع اسمها
وخبرها ويعوض عنهما ما ايضا لكن بعد ان الشرطية كقولهم افعل
اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض ولا نافية للخبر وجواب الشرط
محذوف اى فافعله كذا قيل وما اوهمه كلام بعضهم من فتح همزة اما فغير
صحيح ومنع تقدير كان مع اسمها وخبرها بجعل اما مثلها فى اما ترينه
وفعل الشرط وجوابه مقدران فاعرف والعاشر ما ينصب فى النحو اسم
باب ان الشامل لكل ما ينصب الاسم ويرفع الخبر الا ما سيذكر وقد
مر جميع ذلك مستوفى ووجه تقديم هذا على ما بعده ظاهر وعرف
بالمسند اليه بعد دخول احرف هذا الباب ولا تنس ما مر وانما ترك
تعريفه وبيانه للاختصار ومع ذلك هو كالمبتدأ فيما مر من الشرائط
وغيرها ولهذا قال فى التسهيل وللجزئين بعد دخولهن ما لهما
مجردين فيقاس عليه لكن هذا يخالف فى امور منها انه لا يجوز حذفه
لغير ضرورة الا ضمير شان كما مر وذلك لمنافاته تاكيد النسبة اليه
ولذا قالوا لا تدخل هذه الحروف على مبتدأ واجب الحذف كالمخبر عنه
بنعت مقطوع وما اخبر عنه بانشاء ولا ما يلزم التصدير وما يلزم
الابتداء ولا ما لا يتصرف ولو لمصحوب لفظا او معنى ففى جميع ما ذكر

يخالف المبتدا ويخالفه ايضا فى انه قد يكون نكرة محضة ولو مع
تعريف الخبر فينبغى ان ينبه عليه والحادى عشر من ذوى النصب
الثلاثة عشر اسم لا المحولة على ان ومن هنا ظهر وجه تقديم تلك
وهذه هى التى لنفى الجنس وقدم الكلام عليها مستوفى وشرط عملها
على ما مر ان ينفى بها الجنس نصا وان لا تتصل بجار وتنكير معموليها
وقد مر ان الاسم المذكور انما ينصب لفظا اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل عندنا او شبيها به نحو لا خيرا من زيد عندكم والا بنى على ما ينصب
به ومحله نصب وعلى هذا كلام المصنف وفى المثال اقتصار على
الظاهر وقد يحذف اسم لا اذا علم وانما يجوز عند وجود الخبر
فى قول الجمهور لئلا يحصل اجحاف نحو قولهم لا عليك فانه بحذف اسم لا
اى لا بأس عليك لشهرة قولهم لا باس عليك وجوزه الفراء واصحابه مع الخبر
تمسكا بقوله ٥ فخير نحن عند الناس منكم ٥ اذا الداعى المثوب قال يا لا ٥
ولا حجة فيه لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى والخبر
كذا قال بعض الافاضل وقد تقدم حذف الخبر فلا تغفل تنبيه
كثيرا ما تدخل همزة الاستفهام على لا ولا تغير الحكم كقوله
٥ الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ٥ اذا الاقى الذى لاقاه امثالى ٥
وربما افادت التوبيخ كقوله ٥ الا طعان الا فرسان عادية ٥
وهو غالب وقد يقصد بها التمنى نحو ٥ الا عمر ولى مستطاع رجوعه ٥
فلا تقتضى خبرا عند سيبويه والخليل اذ تكون بمنزلة اتمنى وقال

المتوب

للمازنى

ثانية صح

المازنى والمبرد هى كالاولى بدليل الا عمر ولى البيت ويجوز ان يكون
مستطاع خبرا مقدما لرجوعه والجملة صفة لعمر والاولى ولى
فلا يدل واما الا التى للاستفتاح والتنبيه والتى للعرض والتحضيض
فلا يعملان وتدخل الاولى على الجملتين والثانية تختص بالفعلية ومنها
قوله ٥ الا رجلا جزاه الله خيرا ٥ يدل على محصلة تبيت ٥
عند الخليل ورجلا منصوب بمقدر اى ترونى وعند يونس من الاول
والتنوين للضرورة والمنصوب الثانى عشر الذى هو اخر منصوبات
الاسماء خبر ما ولا النافيتين المشبهتين بليس فى النفى وغيره مما مر
فى لغة اهل الحجاز الموافقة للتنزيل ووجه التقديم على ما ياتى
ظاهر وكون خبر ما منصوبا بها فى هذه اللغة بصرى والكوفى يجعله
منصوبا بنزع الخافض والظاهر ان لا كما وقدم ما لاعمالها من الشروط
وما فى تركه لات وافعال المقاربة من السقوط بل ينبغى ذكر ان النافية
وان اختصت بلغة اهل العالية فتفطن ولم يعرف الخبر المذكور لما ذكر
ومع ذلك هو مثل خبر المبتدا فى المسندية ووجوه اخر فيقاس عليه
ومخالفته فى بعض الامور لا تمنع القياس المذكور والثالث عشر
الذى تتم به المنصوبات هنا الفعل المضارع الداخل عليه احدى
النواصب الاربع المتفق عليها والستة الباقية فى قول الكوفيين
وقدم الجميع ومر ان الملازم للنصب منها بلا شرط لن نحو لن يضرب
ولن يخشى زيد انتهى نصب القلم فى تحرير المنصوب واما المجرور وهو

الثالث من اقسام المعمول بالاصالة الاربعة فاثنان لا غير الاول منهما
الاسم المجرور ولو تقديرا او محلا بحرف الجر وقدم هذا باستيفاء مالم
وما عليه فى الكلام على حروف الجر من الباب الاول فلا نطيل بالاعادة
والثانى من الاثنين المجرور بالاضافة بقسميها وقدم ايضا هناك
لكنه لم يكتف بذاك لما ياتى فيه من الابحاث ونسبة الجر الى الاضافة
اما بضرب من المسامحة او نظرا الى المذهب المرجوح ومنها ان هذا
المجرور لا يجوز تقديمه على جاره لتنزيله منزلة التنوين بل ولا تقديم
معموله ايضا على المضاف اذ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل
غالبا فلا يتقدم الا حيث يتقدم ولان المضاف كما قال ابن مالك فى
شرح كافيته يكمل بما اضيف اليه تكمل الموصول بصلته وهى لا تعمل فى
الموصول ولا فيما قبله فكذا معمول المضاف اليه لا يكون قبل المضاف الا ان
يكون المضاف الذى يراد التقديم عليه لفظ غير وقدم الكلام عليه
فيجوز اذا قصد به النفى تقديم معمول المضاف اليه له لا تقديم نفس
المضاف اليه عليه لانه وان كان اسما مضافا الى ما بعده لكنه قريب الشبه
بحرف النفى فيتقدم عليه ما ذكر نحو انا زيدا غير ضارب كما يتقدم معمول المنفى بلا
عليها ومنه قوله ٥ ان امرأ خصنى عمدا مودته ٥ على التنائى لعندى غير مكفور ٥
وكذلك قوله تعالى على الكافرين غير يسير فغير لكونه كما ذكرنا يكون
بمعنى لا ضارب ولذا اكد المعطوف على ما اضيف هو اليه بلا النافية
فى قوله تعالى ولا الضالين ونحوه فتكون اضافته فى الحقيقة كالمعدومة

وان لم

وان لم يقصد النفى لم يجز التقديم نحو قاموا غير ضارب زيدا فلا يجوز
زيدا غير ضارب ومن تلك ان المتضائفين لا يجوز الفصل بينهما بشئ
من الكلمات فى السعة بفتح السين والعين المراد بها مقابلة للضرورة
فى الشعر منثور الكلام وذلك ان المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف
لما مر من التنزيل منزلة التنوين ولا يمكن الفصل بين اجزاء الكلمة فكذا
ما بمنزلتها غير ما سمع الفصل به فى العربية فيحفظ ولا يقاس عليه
غيره وقد سمع فى ثلاث مسائل احدها الفصل بمفعول المضاف
مصدرا كما فى قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم
وجر شركائهم او بظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى
فى رداها ثانيتها بالمفعول الثانى للمضاف الوصف كقوله تعالى
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله فى قراءة من نصب وعده وجر رسله
او بظرفه ايضا كما فى الحديث هل انتم تاركوا لى صاحبى الثالثة بالقسم
نحو هذا غلام والله زيد حكاه الكسائى زاد ابن مالك فى الكافية
بإما كقوله ٥ هما خطتا اما اسار ومنة ٥ ولا يجوز فيما عدا
ذلك الا فى الضرورة بان يكون فى الشعر واما انه لا يكون الا بالظرف
فغير صحيح بل يكون ذلك بعدة اشياء منها معمول المضاف فاعلا كان
كقوله ٥ انجب ايام والداه به ٥ اذ نجلاه فنعم ما نجلا ٥
او مفعولا كقوله ٥ تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها ٥ او ظرفا
كقوله ٥ كما خط الكتاب بكف يوما ٥ يهودى يقارب او يزيل ٥

بلغ

ومنها بفاعل المضاف كقوله ٥ ولاعدمنا قهر وجد صب ٥ ومنها بنعت
المضاف كقوله ٥ نجوت وقد بل المرادي سيفه ٥ من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ٥
والرابع ما يفصل به النداء كقول بعض الشعراء شعر
٥ كان برذون ابا عصام ٥ زيد حمار دق في اللجام ٥
زاد في التسهيل الفصل بالفعل الملغى كما في قوله شعر
٥ باي تراهم الارضين حلوا ٥
وزاد غيره الفصل بالمفعول له كما في قوله شعر
٥ معاود جرأة وقت الهوادي ٥ اصم كانه رجل عبوس ٥
وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله اخيك وقد يحذف المضاف
اذا علم بقرينة ولو كان مضافا اليه وتعدد والقلة المفادة بقد اضافية
بالاضافة الى ذكره والا فهو كثير في نفسه وحينئذ فيعطى اعرابه
وغيره من تذكير وتأنيث وغيرها للمضاف اليه لانه يخلفه وذلك
قسمان احدهما ما يصح استبداد الخلف بالاعراب في المعنى كقوله
٥ لا تلمني عتيق حسبي الذي ٥ ان بي يا عتيق ما قد كفاني ٥
والثاني ما لا يصح فيه ذلك وهذا هو الغالب الذي عليه القياس
والاول مع كونه مغلوبا مقصور على السماع ثم المحذوف تارة يلتفت
اليه وتارة لا ويعرف ذلك بعود الضمير اليه ونحوه فالاول كقوله تعالى
او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات بالافراد ولو لم
يلتفت الى المحذوف لقيل يغشاها والثاني نحو قوله تعالى واسئل القرية

التي كنا

التي كنا فيها اي اهل القرية ولو التفت اليه لقيل كنا فيه وحذف
اكثر من مضاف نحو قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من
اثر حافر فرس الرسول ومن غير الغالب قد يبقى المضاف اليه مجرورا
وهذا قياسي ان كان المحذوف على مثله كقولهم ما مثل عبد الله واخيه
يقولان ذلك والا فيجري على سبيل الندور ولا يقاس عليه نحو
قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة بناء على
قرائة شاذة لابن جماز بجيم وزاي وذلك بتقدير مضاف اي ثواب
الاخرة حذف لدلالة ما قبله وقدره ابن ابي الربيع باقي الاخرة وابن
هشام عمل الاخرة فائدة اذا احتاج الكلام الى تقدير مضاف يمكن
تقديره مع كل من الجزئين نحو الحج اشهر معلومات فتقديره مع الثاني
اولى لانه محل الحاجة واخر الجملة والتقدير فيها ولي الحج اشهر اولى
من اشهر الحج وقد يحذف المضاف اليه جوازا بالقرينة ايضا وهذا اقسام
احدها ان يبقى المضاف بعد الحذف على حاله قبل الحذف فلا ينون
لنية لفظ المضاف اليه لكن لا يغلب ذلك الا ان عطف عليه مضاف
الى مثل المحذوف فيصير بذلك في قوة المذكور نحو قول الشاعر
٥ يا من راى عارضا اسر به ٥ بين ذراعي وجبهة الاسد
فيقدر مضاف اليه للاول اي ذراعي الاسد هما كوكبان والجبهة
اربعة كلاهما من منازل القمر او كرر المضاف حال كونه مضافا الى اسم مثل
المضاف اليه المحذوف وهذا مذهب المبرد والسيرافي في المنادى المكرر نحو قول جرير

عليه صح

يا تيم تيم عدى لا ابا لكم ٥ لا يلقينكم فى سوءة عمر ٥
فالاسم الاول عندهما مضاف الى محذوف مثل ما اضيف اليه الثانى
وعند سيبويه والخليل هو مضاف الى المذكور بعد الثانى وهو مقحم
بينهما وعند الفارسى كلاهما مضاف الى المذكور وقال الاعلم هما
مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا كذا فى التصريح هذا على نصب
الاول والاكثر يضمه على انه منادى مفرد والثانى منصوب لا غير
اما بيان او بدل او باضمار يا او اعنى فاذكر من العطف او التكرير
انما هو فى القسم الاول غالبا ومن غيره حكى ابو على ابدأ بذا من اول
بالخفض بلا تنوين وقرأ ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع بلا تنوين
اى خوف شئ والا يكن واحد من العطف والتكرير نظرا الى الغالب فينون
المضاف وهذا قسم ثان من اقسام حذف المضاف اليه وانما الحق التنوين لاجل
ان يكون عوضا عنه اى عن المضاف اليه المحذوف فيكون كانه لم يكن والاسم
المجرد من ال المنقطع عن الاضافة ان لم يكن غاية من الغايات
الآتى ذكرها او مما حمل عليها فلا بد من تنوينه نحو كلا فى قوله تعالى وكلا
آتيناه من الفاظ الاحاطة كبعض وكون تنوينهما للعوض صححه الرضى وغيره
وصحح غير واحد من المحققين ان تنوينهما للتمكين لانهما معربان واما نحو
حينئذ ويومئذ فتنوينه عوض عن المضاف اليه اتفاقا فالآن مدخوله
ظرف مبنى ثم يقدر المضاف اليه لكل مفرد اى كل واحد بالنسبة الى الاية
لان كلا انما تضاف للمفرد ولاذ جملة نحو حين اذ كان كذا وقد يكون اكثر

من جملة

من جملة نحو يومئذ تحدث اخبارها واذ مع التنوين على بنائها والكسر
على اصل التقاء الساكنين خلافا للاخفش وقد يبنى على الفتح للخفة
هذا بالنسبة الى غير الغايات واما ان كان المضاف الباقى بعد حذف
المضاف اليه غاية من الغايات المذكورة فحكمه غير ما ذكر وهذا قسم ثالث
والغايات عندهم هى قبل وبعد وما حمل عليهما ومنه الجهات الست
المتقدم بيانها وحسب بسكون السين وهى بمعنى لا غير وتستعمل بمعنى
كاف ايضا صفة نحو مررت برجل حسبك من رجل واسما جامدا نحو
حسبهم جهنم وليس غير اكثر استعمالا من لا غير حتى قال ابن هشام
فى مغنيه وقولهم لا غير لحن والحق انها تستعمل ايضا كما نص عليه الزمخشرى
فى مفصله وابن الحاجب فى كافيته وتبعه شارحوها ومنهم المحققون
وقد سمع ايضا كما انشد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل
٥ جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ٥ لعن عمل اسلفت لا غير تسأل ٥
وغير خبر ليس واسمها مستتر يعود فى نحو قبضت عشرة ليس غير
للمقبوض اى ليس المقبوض غيرها اى العشرة او غير اسم والتقدير ليس
غير العشرة مقبوضا حتى قال الاخفش ضمة غير اعراب وقال ابن خروف
تحتمل الوجهين وكانه بناء على احتمالى الاسم والخبر وقد اخل المصنف
بتركه اصل الغايات قبل وبعد وذكره ما حمل على انه لم يذكره كله اذ منه
ايضا اول مقابل آخر ودون بمعنى ادنى مكان وعل بمعنى فوق فتفيد
العلو كقوله ٥ واتيت نحو بنى كليب من عل ٥ هذا مع اشعار

كلامه بالحصر ثم انما تسمى هذه الظروف الملازمة للاضافة غايات
حال كونها منويا فيها المضاف اليه اى معناه والمراد نسبة المضاف
اليه لانتهاء الكلام باخرها بعد ان كان ينتهى باخر المضاف اليه
بعدها وانما جعلنا المنوى المعنى لان المضاف انما يبنى على الضم
اذا كان كذلك لتضمنه معنى الاضافة مع ما فيه من الجمود والافتقار
وقيل للشبه بحرف الجواب فى الاستغناء عما بعده فلو نوى لفظ
المضاف اليه لنصب المضاف على الظرفية او جر بمن كالو ذكر او لم ينو شيئ
نصب عليها منونا فتلخص ان لما ذكر اربع حالات وتفصيلها يطول
على كتابنا وكان البناء حركة لدفع التقاء الساكنين او لتكون
ضمة تجبر لقوتها ما لحقه من الوهن بحذف المضاف اليه مع نية معناه
او لتخالف حركة البناء حركة الاعراب التى هى الفتحة او ليكمل له الحركات
الثلاث لما مر انفا من انه له فى حال اعرابه حركتان وعدم جزم يبنى
مع كونه جواب ان الشرطية جائز لان الشرط ماض وسياتى قريبا
واما القسم الرابع من اقسام المعمول الذى هو المجزوم ففعل مضارع
او ماض دخله احدى الجوازم الخمسة عشر المذكورة سابقا فى الباب
الاول فان كان الجازم ما يجزم فعلا واحدا لم يتجاوزه وان كان من
كلم المجازات المتقدم بيانها ووجه تسميتها هناك جزم فعلين لان
تلك الكلمات وضعت لتعليق شيء على شيء فهى تقتضى شيئين
ومبنى العمل على الاقتضاء كما مر ذلك كله ويسمى اولهما شرطا لتعلق

الحكم

الحكم عليه والثانى جزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الاول ويسمى جوابا
ايضا لترتبه على الاول ترتب الجواب على السؤال فهما مجاز ثم هما
اما ان يتفق فعلاهما او يختلفا فان تفقا بان كانا مضارعين
معربين وهو الاحسن لظهور العمل فيهما وللمطابقة بين اللفظ والمعنى
جزما لفظا او كان الجزء الاول وهو الشرط مضارعا ولا يكون الجزاء
حينئذ ماضيا الا فى الضرورة عند الجمهور واجازه ابن مالك
تبعا للفراء اختيارا ويشهد لهما رواية من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له بل قد ورد فى القرآن كثير كما سياتى فى الامثلة وقوله
بغير فاء قيد للشق الاول بالنظر الى الجزاء اذ الشرط لا يدخله الفاء فالوجه
ذكره على ما فيه من المسامحة بعد مضارعين وقد بينا سابقا ما تدخله
الفاء ويتبين منه ما لا تدخله واياما كان فالجزم ولو تقديرا فى
المضارع شرطا مطلقا وجزاء مع مثله ان لم يجزم بنحو لم واجب لوجود
المقتضى وهو الجازم وعدم المانع كالفاء ويلى الاول فى الحسن
ان يكون الشرط والجزاء ماضيين للمشاكلة وان كان الاول من الجزئين
ماضيا اى فى اللفظ فقط وفى حكمه المنفى بلم وبلما والجزء الثانى وهو
الجواب مضارعا وهذا يلى الثانى فى الحسن للخروج من الاضعف الى
الاقوى واذا كان هكذا جاز الجزم لفظا وهو الاحسن لما ذكر آنفا
وجاز الرفع ايضا فى الثانى وهو قوى حسن لضعف المقتضى حيث
لم يؤثر بالشرط مع قربه وهذا الرفع فى الصورة الاولى ايضا جائز

لكنه ضعيف وهو فيهما على تقدير التقديم او انه دليل الجواب او على
تقدير الفاء فيكون جزء جملة ولما بين ان الجزاء المضارع قد يكون
بغير فاء ويعلم منه انه قد يكون معها ايضا اراد تفصيل ما تدخله
الفاء وما لا تدخله وكانه ترك المضارع ما لا تدخله اكتفاء بقوله
بغير فاء فافهم وما سواه ان كان الجزاء ماضيا سواء كان مع مثله او لا
ولابد ان يكون متصرفا ليخرج الجامد كنعم وبئس وان يكون معناه
مستقبلا بمعنى المضارع المستقبل ليخرج ما معناه كلفظه وان لا يقترن
بقد ولا بحرف نفي كما او كان مضارعا مجردا من حرف التنفيس ومن قد
مثبتا كان او منفيا بلم او لما او لا في الغالب بخلاف ما نفي بما او لن
او ان النافية والحاصل ان الجزاء متى ما صح ان يجعل شرطا فلا يجوز
دخول الفاء فيه لحصول الربط بدونها كالاعراب فيستغني بالربط
المعنوي عن اللفظي نحو ان ضربت انت ضربت انا لكن لابد ان
يكون بمعنى اضرب وهذا يكون بدخول الشرط لانها تقلب
معناه الى المستقبل وقد تدخل ماضي اللفظ المتصرف كقوله تعالى
لمن يؤمن بربه فلا يخاف بل المثبت لكن مع الشرط الماضي كقوله تعالى
ومن عاد فينتقم الله منه وما دخله الفاء من المضارع على خلاف
الاصل برفع خبر المحذوف والجواب حينئذ جملة اسمية اي فهو كذا
وان كان الجزاء المذكور جملة اسمية وقد عرفتها ومنها المقترنة برب
وتكون مع الشرط ومضارعه وستاتي الامثلة او كان جملة ماضية

(في الهامش: ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم تنزيلا للمحل الوعيد منزلة الماضي المحقق وقد تدخل على المضارع المنفي بلا كقوله تعالى صح)

(في الهامش: ماضي صح)

بياء النسبة الى الماضي على ما هو الراجح من عدم قلب ياء المنقوص رابعة
وهي المصدرة بفعل ماض كما في الامرية واخواتها الاتية ويحتمل
تخفيف الياء من باب وصف الشيء بصفة جزئه كوصفها بكونها غير
متصرفة اذ التصرف وعدمه انما يكونان لجزئها الفعل كعسى فيما
ياتي وكان في هذا ميلا الى ما قاله في التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان
للجملتين او كان الجزاء ماضيا متلبسا بمعناه الحقيقي الذي هو الاخبار
عن وقوع الحدث في الزمان الماضي بان لم تقلب اداة الشرط معناه
الى الاستقبال ولم يكن في النسخة التي كتب عليها الشارح ماضيا وفي
اخرى بدله ما فتكلف له وتعسف وكان في نسختنا عطف بمعناه
على غير متصرفة فيكون المعنى ان الجزاء اذا كان جملة ماضية اما
غير متصرفة او بمعنى الماضي الذي مر وهذا ظاهر بلا تكلف واذا كانت
بهذا المعنى فلابد حينئذ من ادخال قد التحقيقية فيه لتحقق الماضي
على مضيه وتكون اما ظاهرة في اللفظ او مقدرة هذا ان كانت مثبتة
والا فلا او لابد قدا او كان الجزاء مضارعا اي صدره واطلاق هذا
الجزء الذي هو العمدة على الكل كما في او ماضيا نظرا الى ما يقتضيه
الظاهر قبل دخول الفاء واما صيرورته جملة فبعدها وكون
المضارع مقترنا بالسين او سوف لانه حينئذ للاستقبال فلا تؤثر
فيه الاداة او داخلا عليه لن الناصبة له لانها مع ذلك التخليص
تؤثر في لفظه النصب فلا يبقى للجزم محل او ما النافية لان الاداة

لاتقدر على تبديل نفيها الحالى بالاستقبال او كان الجزاء جملة فعلية
انشائية هذا التعبير على مقتضى الظاهر اذا لفعل الانشائى لايصلح
لتأثير الاداة فلابدان يكون الجزاء جملة والانشائية قد تكون طلبية
كالامرية المصدرة بفعل امر ومنها المقترن بلام والنهيية بيائين ثانيتهما
مشددة للنسبة الى النهى مدلول الفعل ولها والاستفهامية فى وجه
وهى المشتملة على اداة استفهام والدعائية وهى ذات فعل ماض
اومضارع مرادا به الدعاء ولو قال كالطلبية كان اخصر واحسن
لشموله بقية اقسام الطلب كالتمنى والترجى فى قول والعرض
والتحضيض وقد تكون غير طلبية ومنها القسمية والتعجبية نحو
ان جاء زيد فاكرمه او فاحسن به وكذا نحو ان لم يتب زيد
فياخسره رجلا فاذا كان الجواب كما ذكر يجب فى الاصطلاح دخول
الفاء السببية فيه لتربطه بالشرط لما فيها من السببية والتعقيب
المناسبين للجزاء معنى من حيث انه مسبب عن الشرط ويعقبه بلامهلة
ثم بعد ان اتم المصنف ما يدخله الفاء سرد امثلة على الترتيب فالاسمية
نحو ان ضربت انت فانت مضروب قال تعالى وان يمسسك بخير
فهو على كل شيئ قدير واما قوله سبحانه وان اطعتموه انكم لمشركون
فالاسمية فيه جواب قسم مقدر قبل الشرط فيقدر له مثله لكن
بفاء ولا يلزم تركها للمثلية والماضية الغير المتصرفة نحو قوله تعالى
فى الوعيد ومن يفعل ذلك اى اتخاذ الكافرين اولياء من دون المؤمنين

فليس من الله اى من ولاية سبحانه فى شيئ ومثله قوله تعالى ان تبدوا
الصدقات فنعما هى وقوله سبحانه فان كرهتموه اى القتال وجواب
الشرط فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم والماضية اللفظ والمعنى
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهذا بتقدير قد
وظهورها كثير كما فى قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له وهذا مما
يدل على وقوع الجواب ماضيا والشرط مضارع ولكن لابد من
التاويل وان قلنا بقلب الماضى الى الاستقبال لتقدم السرقة
فى نفس الامر فيقدر فقد حكمنا او فحكمنا بانه قد سرق والمقترن
بحرف التنفيس نحو قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وقوله
عز شانه فان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله ومدخول لن كقوله تعالى
ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه ومدخول ما كقوله تعالى
فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر وفى نسخة ان اكرمت زيدا فما يهينك
والفعلية الانشائية قد ذكرنا غير الطلبية منها والطلبية نحو ان
ضربك زيد فاضربه فى الامرية او فلا تضربه فى النهيية او فهل
تضربه فى الاستفهامية والدعائية نحو ان اكرمتنى فيرحمك الله
والاقتران بلام الامر نحو قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه
الله وامثلة بقية اقسام الطلب ظاهرة فلا نطيل بذكرها واما ان
كان الجزاء فعلا مضارعا متلبسا بغيرها اى بدون الكلمات التى يمتنع
معها الفاء والتى تجب معها وهى لم ولما وحرف التنفيس ولن وما

ولام الامر مثبتا كان ذلك المضارع او منفيا بلا دون غيرها فانه اما
ان يمتنع فيه الفاء او يجب كما مر واما هنا فيجوز ان يدخل فيه الفاء
المذكورة للربط لعدم التأثير التام فى المعنى نظرا الى صلوحه
للاستقبال لكن مع وجوب الرفع حينئذ كما صرح به السيوطى فى
جمع الجوامع لانه يكون من جملة اسمية خبرا لمحذوف ويجوز ايضا
ترك الفاء وحذفه لوجود التاثير فى الجملة حيث كان يحتمل الحال
لخلصته الاداة للاستقبال ولا لاتمنعه لانها لمطلق النفى ثم الحذف
مقيد بحال كونه مع الجزم للفعل لانتفاء مانعه وهو الفاء وينبغى
ان يعلم ان محل جواز الوجهين فيما ذكر اذا لم يصدر بهمزة الاستفهام
نحو ان تضرب اضرب بالجزم على ما هو الاكثر كما مر او فاضرب
بالرفع على انه خبر لمحذوف تقديره انا وهذا انما يكثر ويطرد
اذا كان الشرط ماضيا كما مر ويقل بل يندر مع المضارع كما هنا
لكنه مثال لا يناقش فيه او ان تضرب لا اضرب بالجزم لما مر او فلا اضرب
بالرفع على ما ذكر وهذا كثير فيهما قال تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف
فان صدر بتلك الهمزة وجب ترك الفاء نحو ان اكرمتك اتكرمنى
لجواز دخول الهمزة على اداة الشرط فتقدر بعدها فكانه قيل
تكرمنى بالجزم بل تترك ولو من الاسمية قال تع ارايتم ان كذب وتولى
الاية وبقية ادوات الاستفهام تحتمل الحمل على الهمزة لاصالتها
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها فى الاستفهام تنبيه قد تحذف

الفاء

الفاء ندورا كما فى حديث اللقطة ان جاء صاحبها والا استمتع بها
او لضرورة كقوله ٥ من يفعل الحسنات الله يشكرها ٥ وقول الاخر
٥ ومن لا يزل ينقاد للغى والهوى ٥ سيلفى على طول السلامة نادما ٥
قاله ابن مالك ومنعه المبرد حتى فى الشعر وزعم ان رواية البيت الاول
٥ من يفعل الخير فالرحمن يشكره ٥ وتوسع الاخفش حتى اجازه فى القران
وجعل منه ان ترك خيرا الوصية للوالدين واجيب بحذف الجواب
اى فليوص والوصية نائب فاعل كتب وقد ينوب عنها فى الارتباط
اذا الفجائية لما بينهما من المشابهة فى التعقيب والوقوع فى وسط
الكلام وانما تكون فى اسمية غير طلبية ولا منفية ولا مؤكدة بان
فى جواب ان او اذا كما سمع وقيل فى الكل قياسا والا تعينت الفاء
وقد يجتمعان للتوكيد كما فى قوله تع فاذا هى شاخصة على ما قاله
صاحب الكشاف ومنعه بعضهم بناء على التعويض وقد يقال ان اذا
فى حال الاجتماع مؤكدة ومقوية لا نائبة فلا يمتنع الاجتماع تتمة
اذا اقترن مضارع بفاء او واو بعد الجزاء جاز فيه ثلاثة اوجه الاعراب
الجزم بالعطف وهو اقوى والرفع على الاستيناف وهو قوى والنصب
بان مضمرة وهو ضعيف وقرئ بالثلاثة قوله تع فيغفر لمن يشاء
بعد يحاسبكم به الله والنصب فى غير السبعة فان بثم جاز الاولان
فقط وعند الكوفيين كالواو والفاء وان ذكر بين الشرط والجزاء نحو
ان تأتنى فتحدثنى او وتحدثنى احدثك فالوجه الجزم ويجوز النصب

كما مر في المتأخر لكنه ليس بضعيف كذلك **خاتمة** قد يحذف الشرط
لقرينة وخصه غير واحد بكونه منفيا بلا بعدان كما مر في حديث
الضالة وكقوله ٥ فطلقها فلست لها بكفو ٥ والا يعل مفرقك الحسام ٥
اى وان لا يجئ صاحبها وان لا تطلقها ويحذف الجواب كذلك وهو كثير
ما قبله وشرطه مضى الشرط نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغى
نفقا الاية اى فافعل بل قد يحذفان معا كما فى قوله
٥ فان المنية من يخشها ٥ فسوف تصادفه اينما ٥
اى اينما يذهب تصادفه وذكر ابن مالك فى غير موضع كما نقله
السيوطى فى نكته ان ذلك انما يجوز بعدان فقط وفى بعض كتبه انه
نادر فان تقدم على الشرط ما هو جواب فى المعنى نحو هو ظالم ان
فعل او تأخر عنه جواب قسم قبله ولو مقدرا نحو والله ان اتيتنى
لاكرمنك وجب حذف الجواب كما يحذف جواب القسم ان تقدمه
شرط نحو ان جئتنى والله اكرمك ففى توالى الشرط والقسم يجب
جعل الجواب للاول الا اذا تقدمهما ما يطلب خبرا فيترجح كونه
للشرط وان تأخر وان توالى شرطان كفاهما جواب فان بعطف
كان لهما معا ان كان بالواو وان باو فلاحدهما وان بالفاء فللثانى
وكلاهما جواب الاول والا فلاولهما والكوفيون والمبرد وابو زيد
على ان المتقدم هو الجواب ولا حذف ويشترط لحذف الجواب فى ٧
مضى الشرط كما مر انفا فلا يجوز نحو انت ظالم ان تفعل هذا ما يتعلق

٧ غير ضرورة صح

بالمعول

بالمعول اصالة وهو الاول من نوعى المعول **واما** النوع الثانى وهو
المعول بالتبعية اى التابع لغيره فى المعولية فعلى ما اختاره بعض ٧
كابنى الحاجب ومالك من التعريف هو كما فى التسهيل ما ليس خبرا
من مشارك لما قبله فى اعرابه وعامله مطلقا فخرج بالقيد الاخير
على ما فى الهمع المفعول الثانى وحال المنصوب وتمييزه واما على
ما اختاره الجمهور واستحسنه ابو حيان من ترك الحد وحصر
انواع التوابع بالعد **فخمسة** هى عند الاكثر ومنهم من جعلها اربعة
بناء على دخول البيان والنسق تحت العطف ومن فصل التوكيد
جعلها ستا والحصر كما قال المرادى استقرائى وجعله بعضهم عقليا
قال فى الهمع لانه اى التابع اما ان يكون بواسطة حرف فالنسق
اولا وهو على نية تكرار العامل فالبدل اولا وهو بالفاظ محصورة
فالتوكيد اولا وهو جامد فالبيان اولا فالنعت وانما غير المصنف
الاسلوب هنا لكثرة الفاصل بين المعولين وفيه نوع اعتناء بشان
هذا المعول لئلا يتوهم انحطاط رتبته عن الاول **و**اعلم ان التوابع الخمسة
لا يجوز تقديم شئ منها عند الجمهور **على متبوعها** فى غير ضرورة
وكذا الفصل بينها وبينه بمباين واجاز صاحب البديع تقديم الصفة
المتعدد تقدم بعضه نحو جاء زيد العاقلان وعمرو والكوفى تقديم
المعطوف بشرط كما سيأتى وغيرهم خصه بالضرورة كقوله
٥ الا يا نخلة من ذات عرق ٥ عليك ورحمة الله السلام ٥

٧ المحققين صح

قال ابن هشام فى تذكرته ليس فى التوابع ما يتقدم على متبوعه
الا المعطوف بالواو لانها لا ترتب كذا فى الاشباه وجميع الخمسة
عاملها عند الجمهور عامل متبوعها ولو بواسطة كما فى النسق
ونسب الى سيبويه الا البدل فانه يقدر عامله عندهم بدليل ظهوره
فى بعض المواضع جارا وقول المصنف بالنظر اليه انما يجرى على مذهب
المبرد وجماعة واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل هو ظاهر
مذهب سيبويه وهو قول ابن خروف وكذا ابن عصفور لكن بطريق
النيابة عن العامل المحذوف وقال الخليل والاخفش والجرمى ونسب
الى سيبويه ايضا عاملها التبعية وهو خلاف الظاهر لكن قال ابو حيان
هو الصحيح وقيل فى النسق عامله الحرف وقيل مقدر بعده وهما خلاف
الظاهر والقياس وكل التوابع اعرابها مع متبوعها كاعرابه ولو تقديريا
نحو جاء فتى عاقل او محليا نحو جاء ذاك الرجل او جاء رجل يكتب
او حكيا نحو يا زيد العاقل او متوهما نحو ما زيد قائما ولا قاعد بالجر
وليعلم ان اطلاق التابع على ما لا يكون معمولا كالفعل الماضى والحرف
نحو قام قام زيد ولا لا نعم مجاز كاطلاق الاسد على الصورة المنقوشة
وان التوابع اذا اجتمعت يقدم النعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل
ثم النسق فلهذا اختار المصنف ان يكون الاول من التوابع الخمسة فى
الذكر ما يقدم عند الاجتماع وهو الصفة مع انها انفع واكثر
استعمالا من الباقى واختار عبارة البصريين كما قاله ابو حيان

لترجيح

لترجيح مذهبهم فى اكثر المسائل وبها عبر الزمخشرى فى مفصله
وابن الحاجب فى هاديه وعبر الكوفيون بالنعت وربما عبر به
البصرى كما فى الهمع قال ابن هشام فى شرح اللمحة الصفة والنعت
واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل
كضارب فعلى هذا لا يقال نعت الله كما يقال صفة الله وعلى الاول
يقال وقيل النعت لا يطلق الا على المتغير والصفة تطلق عليه
وعلى غيره وقيل فى الفرق غير ذلك ولا يذهب عليك انه لا فرق
فى اصطلاح النحويين الا فى العبارة وعلى هذا هى عندهم كالنعت تابع
هذا كالجنس للتعريف فيشمل جميع التوابع ويخرج غير المعرف بقوله يدل
اى التابع المذكور بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى المراد
به مقابل الذات اى حال حاصل فى متبوعه ولو باعتبار متعلقه كما فى
النعت السببى نحو جاء رجل حسن غلامه فانه بعد اعتبار اسناده
الى متعلقه يدل على حصول حال فى المتبوع حصولا مطلقا غير مقيد
بزمان النسبة الى المتبوع فلا يرد نحو اعجبنى زيد علمه من بدل الاشتمال
ونحو ذهب زيد وحسنه من النسق ونحو جاء القوم كلهم من التوكيد
لان دلالة ما ذكر على معنى فى المتبوع لخصوص المادة ولو بدلت لم تدل
نحو جاء زيد اخوه او وغلامه او نفسه وانما لم يبين فائدة النعت
كابن الحاجب لان ذلك من وظيفة علم المعانى وليعلم ان النعت
يجوز قطعه عن المنعوت ان علم بدونه ولو ادعاء بجعله خبر مبتدأ

محذوف او مفعول فعل محذوف ان كان المنعوت مجرورا نحو الحمد لله
اهل الحمد برفع اهل او نصبه والا قطع بما يخالف فقط الا فى ثلاثة
مواضع فلا يقطع احدها ان يكون لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة
ثانيها كونه لازم الذكر نحو الجما الغفير ثالثها نعت اسم الاشارة نحو
مررت بهذا الرجل واذا تعدد النعت وهو يجوز تعدده بلا خلاف
ولو لمنعوت واحد كالخبر والحال على ما مر فيهما فان علم بدون الجميع
ولو ادعاء نحو جائنى الرجل العالم الفاضل فيجوز اتباع الصفتين
وقطعهما والجمع بينهما بتقديم المتبع فى الاصح على ادعاء معلومية
الرجل بدون نعتيه وان لم يعلم الا بالجميع وجب اتباعها لتنزيلها
معه منزلة الشيء الواحد واذا تعين ببعض جاز فيما عدا ذلك
البعض ما ذكر واذا كان المنعوت نكرة وجب اتباع اول نعوته
ليخصصه وجاز قطع الباقى تعين بدونها ام لا واذا تعدد النعت
لتعدد منعوت لم يفرق فان اتحد لفظه ومعناه وجب تثنيته وجمعه
نحو جائنى رجلان فاضلان ورجال فضلاء والا وجب التفريق
بالعطف بالواو نحو جاء رجال شاعر وكاتب وفقيه واذا فرق
المنعوت فان اتحد العامل والعمل جاز الاتباع والقطع نحو جاء زيد
وعمرو العاقلان ومررت بشيخ وطفل وامرأة جالسين او العاقلين
وجالسون لان العطف بمنزلة التثنية والجمع وان اختلف العمل ونسبة
العامل نحو ضرب زيد عمرا فالقطع بان يقال الظريفان مثلا او اتحد

النسبة

النسبة فالقطع عند البصرى واتبع الفراء الاخير والكسائى الاول
وخير ابن سعدان فى اتباع اى اريد وان تعدد العامل واتحد لفظ
النعت فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع مطلقا نحو جاء
زيد واتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذاك بكر الفاضلان ورايت زيدا
وابصرت عمرا الشاعرين وخص بعضهم جواز الاتباع بمثل الاولين
فان اختلفا معنى وعملا كجاء زيد ورايت عمرا او معنى فقط كجاء زيد
ومضى عمرو او العمل فقط كهذا مولم زيد وموجع عمرا وجب القطع فى
الثلاثة فيقال الفاضلان او العاقلين مثلا اذ الاتباع يؤدى الى تسليط
عاملين مختلفى المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة اذ العامل
فى النعت والمنعوت واحد على الصحيح ثم اعلم ان النعت يجب ان يكون
مشتقا ولو بالتأويل كاسم الاشارة بمعنى الحاضر وذى بمعنى صاحب
ولذا لا ينعت بالمضمرات واسماء الافعال لعدم تاويلها بالمشتق وكثيرا
ما ينعت بالمصدر ثلاثيا او ما بزنته غير ميمى ملتزما افراده وتذكيره
نحو هذا رجل عدل وامرأة رضى وهو مع كثرته سماعى والبصرى يقدر
له مضافا نحو ذو عدل والكوفى يؤله بالمشتق كعادل وقد يوصف بالجملة
لدلالتها على معنى فى المتبوع عند التأويل بالمفرد ولكن انما يجوز
وصف النكرة ولو معنى فقط بها لمناسبتها اياها حيث تؤل بها
على ما مر عن الرضى بخلاف المعرفة المحضة والنعت كالصلة انما يكون
بالجملة الخبرية وهى المحتملة للصدق والكذب لتحصل معناها فيمكن

الرضي صح

ان يخصص المنعوت بها بخلاف الانشائية فانها لا يحصل معناها
ومضمونها الا بعد ذكرها فلا يمكن فيها ذلك والخبر لما لم يكن مخصصا
ولا معرفا للمبتدا جاز كونه انشائية كما قاله الرضي فان ورد ما ظاهره الوصف
بالانشائية قدر فيه القول كقوله ٥ جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط ٥
اي مقول عند رؤيته ذلك لكونه مخلوطا بالماء فهو كلون الذئب ازرق
وهذه الجملة يلزم فيها رابط قوي وهو الضمير الراجع للموصوف فيها
فيربطها به بخلاف جملة الخبر حيث تربط بغيره ايضا كما مر وكذا الصلة
وذلك لان جملة الخبر لما كانت احد جزئي الاسناد والمبتدا يطلبها طلبا
قويا اكتفى فيها بادنى رابط وجملة النعت ليست كذلك اولان التوجه
الى النعت دون التوجه الى الخبر لما ذكر فلم يكتف فيها الا باقوى الروابط
نحو جائني رجل قام ابوه او ابوه قائم ولعكسه مثل بالفعلية لما قاله
صاحب البديع على ما نقله المرادي من ان الوصف بالفعلية اقوى منه
بالاسمية ومع هذا اللزوم قد يحذف الضمير المذكور مرفوعا او منصوبا
او مجرورا بمن او بفي لكن لا يكون ذلك الا بقرينة حالية او مقالية كقوله
٥ ان يقتلوك فان قتلك لم يكن ٥ عارا عليك ورب قتل عار ٥
اي هو عار وقوله ٥ حيث حمى تهامة بعد نجد ٥ وما شيء حميت بمستباح ٥
اي حميته وكقوله تع واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه
وكنحو شهر اصوم يوما مبارك اي منه وهل يحذف المجرور مع جاره او
وحده بعد حذف جاره وانتصابه متصلا قولان الاول عن سيبويه

والثاني عن الاخفش مهمة قال في الهمع اذا وصف بمفرد وظرف
وجملة فالاولى ترتيبها كما في قوله تع وقال رجل مومن من ال
فرعون يكتم ايمانه لان الاصل الوصف بالاسم فيقدم والظرف كالمفرد
في احد اعتباريه واوجبه ابن عصفور وقال لا يخالف ذلك الا في
ضرورة او ندور ورد بقوله تع وهذا كتاب انزلناه مبارك
وقوله سبحانه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اعزة على المومنين
واختاره الرضي انتهى ملخصا ثم النعت قسمان حقيقي وسببي وذلك
انه يوصف اي يوقع الوصف بحال الموصوف القائم به والجاري عليه
في المعنى ولو بطريق المجاز ويرفع ولو جملة ضميره المستتر فيقال له
نعت حقيقي وهو القسم الاول وقد يوصف بما هو قائم في المعنى
بشيء له ارتباط وتعلق بالموصوف وهذا هو المراد بحال متعلقه
اي الجاري عليه في اللفظ ويرفع ظاهرا او ضميرا بارزا ولو لم يضف
الى ضميره نحو مررت برجل ضارب زيدا اباه او كان مجازا نحو قام رجل
حسن هوا ونفسه فيقال لهذا نعت سببي وهو القسم الثاني وبعضهم
جعل الاقسام ثلاثة ثالثها المجازي وان ترد التفصيل فالاول من
الاقسام وهو الحقيقي يطابق منعوته والمراد انه يتبعه وجوبا حيث
لا قطع ولا مانع في اربعة من عشرة في واحد من التعريف والتنكير
فلا توصف معرفة بنكرة ولا عكسه عند الجمهور وهو الصحيح اذ النعت
والمنعوت شيء واحد في المعنى والنكرة مبهمة والمعرفة موضحة معينة

والشئ الواحد يمتنع ان يكون مبهما معينا واجاز الاخفش نعت النكرة
مخصصة بمعرفة كقوله نع فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق
عليهم الاوليان وبعض النحاة وصف المعرفة بنكرة وابن الطراوة كذلك
لكن بشرط اختصاص الوصف بموصوفه كقوله ٥ فى انيابها السم ناقع ٥
وبعض الكوفيين اجاز التخالف فيما فيه مدح اوذم مستدلا بقوله نع
ويل لكل همزة الذى جمع ٭ وكل هذا منعه الجمهور واجابوا عنه بنحو البدلية
ماهو مبسوط فى المطولات فلا نطيل بذكره نعم المعرف بلام الجنس يجوز
ان يتبع بنكرة مخصوصة عند سيبويه كقولهم ما ينبغى للرجل مثلك
اوخير منك ان يفعل كذا ويجب المساوات اوزيادة المنعوت فى التعريف
اذ الاختصاص مؤثر فاذا ابدئ بالاخص اكتفى به وان عرض اشتراك
لا يرفعه الا المساوى نعت به واجاز الفراء والشلوبين النعت بالاعرف
وصححه ابن مالك ويوافقه قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة
كما توصف كل نكرة بكل نكرة فذان اثنان من العشرة وتكون مع اوجه
الاعراب الثلاثة خمسة ويتبع ايضا فى واحد من الافراد والتثنية والجمع وهى
ثلاثة وفى واحد من التذكير والتانيث فتتم العشرة وانما يتحقق فى كل
تركيب اربعة[٧] لا اقل ولا اكثر نحو جائنى رجل عالم فان فيه التذكير والرفع منها صح
والتنكير والافراد ونحو جائتنى امرأة صالحة فيه التانيث بدل التذكير
مع الثلاثة الاخر وذلك للاتحاد المعنوى مع تضاد الامور العشرة
والمجازى على تثليث القسمة كالحقيقى فيما ذكر واما القسم الثانى وهو

السببى

السببى فانما يطابق منعوته ويتبعه وجوبا فى الاولين من العشرة وهما
التعريف والتنكير فقط وفى واحد من اوجه الاعراب الثلاثة ايضا
فيجب ان يوجد فى كل تركيب اثنان من خمسة وان وجد معهما من
الخمسة[٧] نحو جائنى رجال راكب غلامهم فان فيه مع الرفع والتنكير الباقية صح
التذكير من تلك الخمسة ويجوز تركه نحو جائنى رجال راكبة امرأتهم فهذا
القسم مع مرفوعه بالنسبة الى الخمسة كالفعل مع فاعله لكن ان رفع ثلث صح
جمعا جاز بل ترجح جمعه مكسرا ومن مثله جائنى رجال راكبة غلمانهم
لجريانه مجرى المفرد وقيل الافراد ارجح نحو جاء رجل راكب غلامه اورجلان
راكب غلامهما اورجال راكب غلامهم لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع
مفردا اومثنى فالافراد والا فالجمع ارجح ويضعف جمعه سالما نحو جاء
رجال راكبون غلمانهم لاختصاصه باللغة الضعيفة ولم يذكر كون
هذا كالفعل فى الباقى اكتفاء بما مر فى الكلام على الفاعل كما اكتفى عن
ذكر التبعية فى اوجه الاعراب بقوله فى التوابع واعرابها كاعرابه تتمة
يكثر حذف الموصوف ان علم وصلح النعت لمباشرة العامل كان يختص
النعت به نحو رايت كاتبا وسمعت صاهلا او يتقدم ما يعينه نحو والنا
له الحديد ان اعمل سابغات اى دروعا او يتأخر نحو قل لا اجد فيما
اوحى الى محرما اى طعاما لتاخر طاعم يطعمه وما يصلح لمباشرة العامل
هو المفرد فلا يحذف منعوت الجملة وشبهها غالبا وقد يحذف[٧] كما فى قوله ٥ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٥ فى وجه ويكثر صح
اذا كان بعض مجرور بمن او بفى نحو ما فى الناس الا شكر او كفر اى رجل وكنحو

مناظعن وهنا اقام اى فريق اوكان تمييزا او مخصوصا فى باب نعم
وبئس نحو نعم الرجل يقوم زيد اى رجلا وكقوله
٥ نعم الفتى فجعت به اخوانه ٥ يوم النقيع حوادث الايام ٥ اى فتى فجعت
ويقل حذف النعت لانه لفائدة كازالة الاشتراك او العموم او المدح
او الذم وانما يحذف ان علم ايضا كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا اى صالحة
وكقول الشاعر ٥ ورب اسيلة الخدين بكر ٥ مهفهفة لها فرع وجيد ٥ اى فاحم
وقد يحذفان معا اذا علما كقوله تعالى لايموت فيها ولا يحيى اى حياة
تنفعه لانتفاء الواسطة خاتمة الاسماء فى باب النعت اربعة اقسام
ماينعت وينعت به كاسم الاشارة ولا ينعت الا بذى اللام فان بجامد فيا
فى الاصح وما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر واجاز الكسائى نعت ذى الغيبة
مستدلا بقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وجعلوه بدلا وما ينعت
ولا ينعت به كالعلم والرابع عكسه كاى فى نحو مررت برجل اى رجل ونحو
ليطان وبس وبائع ما يستعمل تابعا الا غير هنا ولما بين المصنف وجوب
تبعية النعت فى الامور العشرة وما عدا الاولين قد سبق بيانه التزم هنا
بيان المعرفة والنكرة لئلا يبقى الطالب منتظرا متشوشا والمعرفة لما كانت افيد
واشرف وافرادها منحصرة ومفهومها وجودى قدمها وعرفها بانها
ما اى اسم وضع بوضع شخصى كما فى الاعلام والمضمرات اونوعى كما فى
المضاف وذى اللام لشيئ خاص متلبس بعينه اى بذاته المعينة من حيث
هى كذلك فى الاصح الذى ذهب اليه العضد ومن اخذ بعضه وذهب

ذ طويل بقرينة المدح صح

اتبع صح

المتقدمون

المتقدمون الى ان المعتبر التعيين عند الاستعمال دون الوضع ولزمهم
كثير مجازات لا حقائق لها الى غير ذلك فخرج بقيد الخيثية النكرة
لان نحو رجل وان وضع لمفهوم معين لم يعتبر فيه ذلك القيد فلا يلتفت
الذهن عند سماعه الى تعينه فظهر الفرق بين النكرة وضميرها وبين اسم
الجنس وعلمه كاسد واسامة واورد على التعريف خروج المعرف باللام
والمعرف بالنداء والمعرف بالاضافة لان تعريفها من خارج فلا يكون جامعا
ولذا مال بعضهم الى قول القدماء وقال ما وضع ليستعمل فى شيئ
بعينه ويمكن ان يقال الوضع اعم من الشخصى والنوعى والثلاثة المذكورة
وان لم يدخل تعريفها فى الوضع الشخصى داخل فى النوعى فافهم وقد بينها
بعضهم بالعد دون الحد لقول ابن مالك من تعرض لحد المعرفة عجز
عن الوصول اليه دون استدراك عليه والنكرة تقابل المعرفة فهى ما وضع
بالوضع العام لشيئ عام يستعمل فيه لا بعينه بل من حيث الشيوع على
انها للفرد المنتشر او من غير اعتبار تعينه على انها للماهية المطلقة
ويستفاد الفرد من الخارج ورجحه السيد السند فى تصانيفه كذا يستفاد
من كلام عصام والنكرة هى الاصل عند سيبويه والجمهور لاندراج كل
معرفة تحتها من غير عكس وعند الكوفيين وابن الطراوة كل منهما اصل
والمعرفة المتقدم ذكرها وانما اظهرها خشية اللبس لتقدم ذكر النكرة ايضا
بل هى اقرب وهى عند الجمهور ستة انواع وزاد ابن مالك المنادى المقصود
سابعا وتبعه ابن هشام فى اوضحه وردا بان تعريفه بحرف مقدر ولهذا

فى التسهيل ان تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة ونقله عن نص سيبويه
ثم على هذا يكون من قبيل اسم الاشارة وزاد ابن كيسان كما فى شرح
الالفية للسيوطى من وما الاستفهاميتين وابن خروف ما فى دققته دقا
نعما ثم هذه الانواع متفاوتة فى التعريف وترتيبها كما فعل المصنف الاول
منها واعرفها عند الجمهور ما يذكر لكن ينبغى ان يكون بعد اسم الله الجليل
جل جلاله وهو الحق على ما روى عن سيبويه فى الرؤيا فبعده المضمرات
ولذا لا تفتقر الى وصف وهى جمع مضمر والافراد اولى على ارادة الجنس
وهو اسم مفعول من اضمره اذا استره واطلاقه على البارز توسع واصطلاحا
ما دل وضعا على متكلم يخبر به عن نفسه او مخاطب او غائب ويسميه البصرى
ضميرا ايضا من باب قولهم عسل عقيد بمعنى معقود والكوفى كناية
ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابله وكون المضمر معرفة بحسب
الوضع صح
امر معلوم ومحل الكلام على وضعه علم الوضع فلا نطيل به لكن اختلف
فى ضمير الغائب راجعا الى نكرة على ثلاثة اقوال فمنهم من قال معرفة مطلقا
ومنهم من قال نكرة مطلقا ومنهم من قال ان رجع الى جائز التنكير فمعرفة
والا فنكرة وانما جمع المصنف باعتبار تعدد الانواع فانها كثيرة اذ هى
باعتبار من هى له ثلاثة ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضمير الغائب
واعرفها على هذا الترتيب وباعتبار البروز والاستتار اثنان
والمستتر كذلك وكلها مبنية لشبهها بالحرف اما فى المعنى او فى غيره كما
سيأتى اخر الكتاب وهى باعتبار محالها من الاعراب مع اعتبار الاتصال

والانفصال

والانفصال والمقصود البارزة كما يظهر مما يأتى اربعة اقسام والحق انها
خمسة اذ المحال ثلاثة والمنفصل لا يكون مخفوضا القسم الاول من الاربعة
ضمير مرفوع محلا على الفاعلية او النيابة عنه اذ ليس لنا متصل بعامله
ضمير صح
فى محل رفع سواها ومنه ما يختص بهذا المحل كالتاء والالف والواو
والنون ومنه ما ينصب ويجر ايضا كما سنذكره وقد سبق بيان هذا القسم
فى بحث الفاعل فلا حاجة الى التكرار فائدة اختلف فى المستتر هل هو قسم
من المتصل او قسيم له ذهب بعضهم كابن هشام فى بعض كتبه الى الاول
وعليه المعول وبعضهم الى الثانى وانما قدم المتصل المرفوع لعمدية
الرفع واصالة المتصل عند الجمهور ولذا مع كون المقصود من وضع
الضمائر الاختصار لا يعدل عنه اختيارا ان امكن الى المنفصل الا فى
صورتين اذا كان الضمير معمولا لعامل فى اخر قبله اعرف منه غير مرفوع
كالهاء من سلنيه وهذا مرجوح الا اذا كان العامل اسما نحو عجبت من حبى
اياه او كان فعلا ناسخا نحو خلتنيه فيرجح والثانية منصوب كان ولو
لم يكن قبله ضمير نحو الصديق كانه زيد وهذا راجح ثم ان اريد وصل
الضميرين قدم الاخص نحو قوله تعالى انلزمكموها وما انسانيه الا الشيطان
وان اريد الفصل تخير نحو سلنى اياه وسله اياى وان لم يكن اخص
لزم الفصل نحو اعطيتك اياك وخلته اياه وربما وصل فى الغيبة
ان اختلفا لفظا كقول بعضهم هم احسن الناس وجوها وانظرهموها
تتمة يتعين انفصال الضمير فى اثنى عشر موضعا اذا حصر بالا او انما

قبله ص٧

واذا رفع بمصدر مضاف الى منصوبه او بصفة جرت على غير صاحبها
او اضمر عامله او اخر او كان معنويا او حرف نفى او تبع غيره او ولى واو
او اما او لا او الا فارقة او نصبه عامل فى مضمر غير مرفوع ان اتحد لفظا
ورتبة **والقسم الثانى** من الاربعة ضمير **مرفوع** كذلك لكنه **منفصل**
عن عامله **وهو** على ما يتبين مما مر ما يبتدأ به ويلى الا فى الاختيار والفاظ
الخارجية اثنى عشر لانتفاء الفرق بين المذكر والمؤنث فى لفظ الضمير من
مثنى فللمفرد الغائب **هو** وللغائبة **هى** ولمثنيهما **هما** ولجمع الذكور منهم
هم ولجمع الاناث **هن** وللمفرد المخاطب **انت** بفتح التاء ولمؤنثه **انت** بكسرها
ولمثنيهما **انتما** ولجمع المخاطبين **انتم** ولجمع مؤنثه **انتن** وللمتكلم وحده
انا ان لم يعظم نفسه والا فله وللمتعدد **نحن** وحذف العاطف فى
مثل هذا المقام سائغ شائع للتعداد لكن كان ينبغى تقديم المتكلم ثم
المخاطب ثم الغائب للاعرفية **تنبيه** مذهب البصريين فى هذه
الضمائر ان هو وهى كل بجملته ضمير وعند الكوفيين الهاء وحدها
والواو والياء اشباع واما هما وهم وهن فعند ابى على ويوافقه
ظاهر كلام ابن مالك انها كذلك ويفهم من كلام غير واحد
ان مذهب الجمهور كمذهب الكوفى فى هو وهى وان الضمير فى
انت وفروعه ان فقط وكذا فى انا والالف زائدة لبيان الحركة والتاء
كالاسمية لفظا وتصرفا وما بعدها لواحق تبين الاحوال من تثنية
وغيرها وهنا مذاهب اخر منها مذهب الفراء والكوفيين ان انت كله

ضمير

ضمير وكذا انا ومنها لابن كيسان ان الضمير التاء كتاء فعلت
وفتحها للمخاطب المذكر وكسرها للمؤنث بالحمل على المتصل وكذلك
ضمها فى المثنى والجمع محمول على ذلك وقدم وجهه هنالك وتمام
الكلام فى حواشى القاضى على ابن الناظم **تتمة** فى انا خمس لغات فصحاهن
اثبات الفه وقفا وحذفها وصلا ثم اثباتها مطلقا وهى تميمية ثم
ابدال همزتها هاء ثم مدها وكانه كما قال ابن مالك قلب كقول بعضهم
فى راى راء والخامسة ان كهن حكاها قطرب واما نحن فالصحيح انه
بجملته ضمير وضمه اما لكونه ضميرا او مرفوعا او لمجانسة الضمة الواو
التى هى ضمير جمع الذكور او لقيامه مقام المرفوع فحرك بحركته او تشبيها
بقبل وبعد وقيل اصله بضم الحاء وسكون النون فعكس بالنقل
تخفيفا ولا يجوز الاخبار عنه بمفرد ولو استعمل فى المعظم نفسه **والقسم**
الثالث من الاقسام الاربعة **مشترك** قياسه مشترك فيه لان فعله
يتعدى بفى نحو اشتركوا فى كذا فهو مشترك فيه ولعله فى الاصل هكذا
ثم حذف الجار واستتر الضمير فارتفع توسعا والظاهر ان مراده
باشتراك هذا القسم **بين منصوب** اى ضمير **متصل** فى محل نصب
وهكذا فى **مجرور متصل** انه عبارة عن ضمائر متصلة مخصوصة كالكاف
والهاء تارة تكون فى محل نصب واخرى فى محل جر وحق العبارة
مشترك بين محلى النصب والجر وصورة المنصوب والمجرور واحدة
وانما يفرق بينهما بالعامل المتصل به الضمير فالاول **نحو ضربه وضربها**

للغائب المفرد مذكرا او مؤنثا وللمثناه كذلك ضربهما لاشتراك الصيغة
كام وجمع المذكر ضربهم بقرينة الميم والمؤنث ضربهن للنون هذا
ما للهاء وما للكاف للمخاطب المفرد المذكر ضربك بفتح الكاف والمؤنث
ضربك بكسرها وللمثناه مطلقا ضربكما لما مر وجمع المذكر ضربكم
والمؤنث ضربكن ومن امثلة الياء ضربني ومن امثلة نا ضربنا هذه
امثلة الاول والثاني نحو له ولها ولهما ولهم ولهن هذه للهاء والكاف نحو
لك بفتحها ولك بكسرها وكذا لكما ولكم ولكن هذه للكاف وللمتكلم لي
ولنا فهذه الامثلة بعضها متعين نصبه وبعضه متعين جره وما يحتمل
الوجهين نحو الضاربه ليس بخارج عنهما فلا وجه بجعله قسما آخر
لكن لنا ضمير يحتمل ما ذكر مع الرفع فينبغي ان يعد قسما اخر وهو نا نحو
ربنا اننا سمعنا وقولنا اولا ان الاقسام خمسة بقطع النظر عن هذا
والا فهي ستة او سبعة فافهم والقسم الرابع من الاقسام المذكورة ضمير
منصوب محله منفصل عن عامله وهو ايا فقط على المختار وقد وضع
مشتركا بين المتكلم والمخاطب والغائب واللواحق قرينة معينة لمدلول
كل واحد كما في سائر المشتركات فلا يرد ان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب
او غائب وايا وحدها لا تدل على واحد فاعرفه فاذا اريد الغائب
قيل في المفرد المذكر اياه وفي المؤنث اياها وفي مثنيهما اياهما وفي جمع
المذكر اياهم وللمؤنث اياهن وان اريد المخاطب فلمفرده المذكر اياك بفتح
الكاف والمؤنث اياك بكسرها ولمثنيهما اياكما ولجمع المذكر اياكم وللمؤنث

اياكن

اياكن وان اريد المتكلم كان لمفرده اياي ولمتعدده او لمعظم نفسه ايانا
فالهاء تدل على الغيبة والكاف على الخطاب والياء ونا على المتكلم
وبقية اللواحق على التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وغير
المختار مذهب جمع من الكوفيين وثلثة من البصريين واختاره
ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وايا عماد لها لتميز المتصل
من المنفصل ومذهب الخليل وجمع ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده
وهو ضمير ايضا محله الجر باضافة ايا اليه واختاره ابن مالك
ومذهب الزجاج ان ايا اسم ظاهر واللواحق له ضمائر مجرورة محلا
باضافته اليها وقال بقية الكوفيين مجموع ايا ولاحقه هو الضمير
خاتمة جملة الضمائر البارزة على ما في التصريح ستون لان الاقسام
على ما ذكرناه خمسة مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومثلهما في النصوب
والمجرور لا يكون الا متصلا ولكل منها اثنى عشر لفظة اثنان للمتكلم وخمسة
للمخاطب مفردا ومثنى ومجموعا والكل مذكر ومؤنث وكذا للغائب
اذ المذكر والمؤنث في المثنى لهما صيغة واحدة فيكون المجموع اثنى عشر
وخمسة فيها ستون والامثلة ظاهرة مما تقدم هنا وفي الفاعل هذه
المتفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في نحو
قومي وتقومين وجعلها الاخفش والمازني حرف تأنيث كالتاء
والفاعل مستتر والنوع الثاني من انواع المعرفة الستة العلم بفتح
العين واللام وعن الكوفيين وابن السراج انه اولها واعرف واختاره

ابن معطى لان اشتراكه عارض بخلاف الضمير ولعود الضمير الى نكرة
واحتياجه الى ما يعينه ولانه قد يجر برب وهو بجميع اقسامه على ما فى
عامة الكتب ما وضع ولو حكما لمعين لا يتناول غيره بذلك الوضع
فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف ومنه العلم بالغلبة
والمنقول والمشترك ونحوها وله انقسامات متعددة فهو من حيث
التشخص وعدمه قسمان لان مسماه اما ان يكون معينا فى الخارج
او فى الذهن الاول يقال له علم شخص وتعيينه خارجى وهو ايضا
قسمان فى الاصح مرتجل ان لم يستعمل الا علما كسعاد وفقعس ومنقول
من غير العلمية نحو زيد من اولى العلم وهو فى الاصل مصدر بمعنى
الزيادة وقد يكون لغيرهم كشذقم لجمل ولاحق لفرس وعدن لبلد
والثانى علم جنس وتعينه ذهنى كتعين اسم الجنس المعرف بلامه اولام
الحضور لكن هنا من الاداة وذاك من نفس المدلول فالفرق ظاهر
وقال بعض المحققين الفرق بين اسم الجنس وعلمه فى الاحكام اللفظية
دون المعنى وفرق بعضهم بينهما بان وضع الاول للماهية ملاحظا
معها التعين سواء استعملت فى فرد او اكثر ووضع الثانى لها من حيث
هى فان دخل عليه اللام تعين بها وقد يفرق بين اسم الجنس وبين
النكرة بالاعتبار فان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية سمى اسم جنس
ويسميه الاصوليون المطلق وان اعتبر قيد الوحدة الشائعة فنكرة
ومثلها فى الابهام المعرف بلام الحقيقة بمعنى بعض غير معين اى لام

العهد

العهد الذهنى نحو ان رايت الاسد ففر منه اى فردا منه ثم علم الجنس
اما للاعيان نحو اسامة لماهية الاسد مما لا يؤلف وهيان ابن بيان
لمجهول النسب والعين مما يؤلف واما للمعانى كيسار للميسرة وسبحان
لحقيقة التسبيح وجنسه مهمة اذا استعمل علم الجنس او اسمه معرفا او
منكرا فى فرد معين او مبهم فان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة
والا فمجاز ومثل هذا استعمال علم الشخص فى جنسه نحو زيد انسان
فليعرف ثم العلم مطلقا شخصيا كان او جنسيا من حيث الذات ثلاثة اقسام
لانه اما اسم كامر او لقب كزين العابدين وقفة او كنية كابى عمرو وام كلثوم
ومنها ما صدر بابن ٧ عباس على ما قيل ويجب فى الغالب تاخير اللقب ٧ كابن صح
مطلقا عن الاسم تابعا له ولو بالقطع او مخفوظا باضافته اليه ان لم يكن
مانع كسعيد كرز واوجبها جمهور البصريين ولا ترتيب بين الكنية
وغيرها وهو من حيث الافراد ومقابله قسمان مفرد كامر ومركب
ومركب وهو ثلاثة انواع اسنادى ويحكى على ما كان عليه قبل التسمية
كبرق نحره وشاب قرناها ويقدر اعرابه لاشتغال المحل بحركة الحكاية
ومزجى وهو كلمتان نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فيفتح
اخر الاولى غير ياء والا سكن والاعراب على الثانية غير منصرفة الا فى
نحو ويه فتبنى كسيبويه والثالث اضافى وهو اسمان نزل ثانيهما منزلة
التنوين مما قبله فالاعراب على الاول ويجر الثانى باضافته كعبد الله
وما مر من الكنى خاتمة التحقيق ان اسماء الكتب من علم الجنس لا اسم

ولاعلم الشخص كما قيل بهما وان منه اسماء الايام ولامها للمح الصفة
ومنه ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة
نحو ثلاثة نصف ستة واما اسماء العلوم فمن قبيل علم الشخص
والاصح ان التصغير لا يبطل العلمية مطلقا ومن قواعد النحاة
ان الاعلام يكثر فيها الشذوذ لكثرة استعمالها والشيء اذا كثر
استعماله غيروه وانها لا تفيد معنى لانها تقع على الشيء وضده
وقوعا واحدا كوقوع زيد على الاسود وعلى الابيض وعلى الطويل
كما على القصير بخلاف اسماء الاجناس ولذا قالوا يجوز تغيير العلم
وتبديله ولا يلزم منه تغيير اللغة كنقلك اسم ولدك من جعفر
الى محمد ومنها ان تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على
الاعيان لان الغرض منها التعريف والاعيان اقعد فيه لان العيان
يتناولها لظهورها له بخلاف المعاني كذا في اشباه السيوطي والنوع
الثالث من ستة انواع المعرفة اسماء الاشارة وزعم ابن السراج انها
لان تعريفها بالعين والقلب وغيرها بالقلب فقط ولا تقبل التنكير او ظاهر
اصلا بخلاف غيرها وعرف اسم الاشارة بما وضع لمسمى واشارة اليه
ولم يعرفها المصنف مكتفيا باشعار الاسم به اختصارا او لما مر ان
ما يحصر بالعد لا يحتاج الى الحد ولكون الاشارة حقيقة في الحسية
خرج المضمر وبقية المعارف وما استعمل في غير المحسوس مجاز لتنزيله
منزلة المحسوس المشاهد لغاية الظهور كقوله تعالى تلكم الجنة وذلكم الله

ومنه ما استعمل في اوائل الكتب نحو فهذا شرح اشارة الى المعاني والى
غيرها ثم هذه الاسماء كثيرة وهي باعتبار المشار اليه ستة لكنهم
اكتفوا في الاشارة الى جمعي المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت
بحسب من هي له في الوضع خمسة وان تعددت الفاظ بعضها اولها
ذا حال كونه يشار به للمذكر المفرد ولو حكما نحو ذا الجمع وذا الفريق وذا
مع ما عطف عليه من اسماء الاشارة خبر عن هي وفاقا لبعض المحققين
بتقدم العطف على الحل وقد يشار بذا لاثنين كما قال ابن هشام
في حواشي الالفية نحو قوله تعالى عوان بين ذلك وكذا الى الجمع كقول لبيد
٥ ولقد سئمت من الحياة وطولها ٥ وسؤال هذا الناس كيف لبيد ٥
وقد يزاد بعد الفه همزة مكسورة وقد يقال بهاء بعد ذي الهمزة وكذا
بهاء مضمومة بعد همزة كذلك وهو ثلاثي الاصل الفه اصلية عند
البصري زائدة عند الكوفي والمحذوف لامه لا عينه وهي مفتوحة
لا ساكنة ياء لا واو على الاصح في الجميع فلمفرد المذكر ما ذكر في الاحوال
الثلاثة ولمثناه في الرفع ذان بالالف وذين بالياء في الجر والنصب وهما
على القول بتثنيتهما حقيقة اعراب وعلى قول ابن الحاجب بناء وصححه
بعضهم قالوا وليسا مثنيين حقيقة بل هما صيغتان جيء بهما على
صورة المثنى اذ من شروط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة
لا تقبله وايضا لو كانا مثنيين لقيل ذيان وذيين بيائين اولى الاولى
عن الف ولا قائل بالاعراب مع عدم التثنية كما يوهمه كلام ابن هشام

ان صح

فى اوضح ونحو ان هذان لساحران اما على حذف اسم ضمير شان
والاصل انه هذان لهما ساحران او على لغة من يلزم المثنى الالف فى
جميع احواله او ان ان بمعنى نعم لا تعمل كما قيل وقيل غير ذلك
وللمؤنث المفرد عشرة الفاظ لاستقباحهم التصريح باسم المؤنث خمسة
بالذال وخمسة بالتاء اصلها تا بقلب الذال تاء كما هو العادة من الفرق
بين المذكر والمؤنث ولذا كانت هى الاصل للباقى كما ذكره عصام وذى
بياء ساكنة مقلوبة عن الف ذا بعد كسر ذاله وقيل باصالتها وتى
بكسر تاء تا وقلب الفه ياء ففيه جمع بين ابدالين التاء عن الذال والياء
عن الالف وذه بقلب ياء ذى هاء وته بقلب ذال ذه تاء وبسكون الهاء
فيهما مطلقا باجراء الوصل مجرى الوقف ويقال ايضا ذه وته باختلاس
وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها فيكون كسرا بلا اشباع
ومثلهما ذهى وتهى بياء بعد الهاء وكانها تتولد من اشباع كسرة الهاء
المختلسة وتى ذات بضم التاء قال ابن هشام فى حواشى التسهيل هى فى
النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك وقال فيها ايضا
الاشارة ذا والتاء للتانيث وهى تاء امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق
وليس بصفة وكانه ترك هذه مع ذه وته المختلستين لقلة الثلاثة وبها
تتم العشرة التى لمفرد المؤنث وللمثناه فى الرفع تان بالالف وتين بالياء فى
الجر والنصب قيل هما مثنيا تا ولا يثنى من الفاظ المؤنث سواها لكثرة
دورها على الالسنة ولئلا يلتبس بمثنى المذكر ولانها نظيرة ذا

فى المذكر

كونه صح

فى المذكر فتكون فى التثنية مثله ولقلة التكلف فى تثنيتها اذ لا تحتاج الى
اكثر من حذف الالف لالتقاء الساكنين وزعم السيرافى انه يصلح ان يكون
مثنى تا وتى وته ولم يثنوا ذى وذه لئلا يلتبس وجمعها اى المذكر والمؤنث
اولاء بهمزة بعد الالف وهذا معنى يمد مدا وهذا فى اللغة الحجازية وبها
جاء التنزيل كقوله تعالى حكاية عن لوط هؤلاء بناتى وقوله تعالى اولئك
على هدى الى غير ذلك ويقصر قصرا فى لغة اهل نجد من بنى تميم
وقيس وربيعة واسد فيكتب بالياء كما هو رسم الالف المجهولة الاصل
ويرسم واو قبل اللام ليمتاز عن الى الجارة واكثر استعماله فى العقلاء وقد يأتى
لغيرهم كقوله ٥ ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٥ والعيش بعد اولئك الايام ٥
واعلم ان اسماء الاشارة يلحق جوازا اوائلها متصلا بها غالبا حرف التنبيه
الذى هو ها غير مهموز لتنبيه المخاطب على المشار اليه قبل ذكره نحو هذا
واما اما والا فانما يدخلان على الجمل ويستثنى من ذلك ما دخله اللام
والمثنى فلا يلحق اولهما ها التنبيه كراهة كثرة الزوائد او لدلالتها على بعد
المشار اليه وها يدل على قربه ونقض بالكاف لانها مع دلالتها على البعد
قد يجتمع مع ها التنبيه ومن غير الغالب قد يفصل بين ها وبين ذا
بمجرد عن اللام والكاف وذلك باشياء منها الضمير المنفصل وهو
الاكثر نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا ومنها الكاف نحو ها هكذا
عرشك ومنها الاسم الجليل فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو
لاها الله ذا لم افعل وهو كما فى الرضى قليل واقل منه ان كما فى قوله

٥ ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت ٥ فان صاحبها قد تاه فى البلد ٥
وفى الرضى والتسهيل ان الفصل بغير الضمير قليل ومنه واو العطف كقوله
٥ نحن اقتسمنا المال قسمين بيننا ٥ فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ٥
وكان اللائق ان يكون يتصل فى اوائلها ويلحق بدل ويتصل هنا اذ
اللحوق هو اللائق باواخرها ويلحق بها مجردة عن اللام مطلقا وجوبا كاف
الخطاب الحرفية للاشارة الى البعيد ولو تقديرا وحكما والغالب فيها
ان تتصرف تصرف الاسمية لتبيين احوال المخاطب من افراد وتثنية
وجمع وتذكير وتانيث كما تبين بالاسمية فيقال اذا اريد الاشارة
الى البعيد فى المفرد المذكر ذاك بفتحها وفى المؤنث ذاك بكسرها
ويتصل بها علامة التثنية والجمع فيقال فى المثنى ذاكما للمذكر والمؤنث
ولجمع المذكر ذاكم بالميم التى هى علامته وللمؤنث ذاكن بالنون التى
تكون ضمير جماعة الاناث وكذا المذكور قياس البواقى من المؤنث والمثنى
والجمع فيقال تاك تاك تاكما تاكم تاكن وذكر بعض المحققين ان الكاف
لا تلحق من الفاظ مفرد المؤنث الا تا وتى وذى وذانك ذانك ذانكما
ذانكم ذانكن تانك تانك تانكما او واولئك اولئك اولئكما اولئكم
اولئكن فهذه خمس وعشرون صورة بحسب الوضع حصلت من ضرب
خمسة احوال المشار اليه المارة فى خمسة احوال المخاطب المذكورة وهى
بحسب العقل ستة وثلاثون صورة من ستة فى مثلها بزيادة احوال
جمع المؤنث هذا على فصحى ثلاث لغات فى الكاف ثانيتها افرادها

مفتوحة

مفتوحة فى الاحوال كلها ومنه قوله تعـ ذلك خير لكم فتكون على هذه
مبينة لمطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة فى المذكر
مكسورة للمؤنث فلها على هذه حالتان وانما حكمنا بحرفية هذه الكاف
لانها تفيد معنى فى غيرها وهو كون اسم الاشارة مخاطبا به واحدا
او مثنى او غير ذلك ولانها لا محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب
والحرف الجار واسم الاشارة لا يضاف لانه لا يقبل التنكير المشترط فى المضاف
ثم هذه الكاف وان دلت على بعد المشار اليه لا تابى حرف التنبيه ولهذا
قد يجمع بينهما فى كلمة لكن بدون اللام كما فى نحو هذاك ومن شواهده قوله
٥ رايت بنى غبراء لا ينكروننى ٥ ولا اهل هذاك الطراف الممدد ٥
ولحاق الكاف وحدها مرتبة وسطى عند الجمهور والبعيدة ان يزاد
اللام قبلها للمبالغة فى البعد وذهب ابن مالك وجمع من المحققين
الى ان لاسم الاشارة مرتبتين قربى بان يجرد عن الكاف وبعدى بان تكون
فيه ولو مع اللام لكن لا يمكن انكار ابلغية ذى اللام فى البعد ولا تزاد الا
فى المفرد مطلقا وفى الجمع على لغة من قصر فيقال فى العربية للاشارة الى
البعيد المذكر ذلك بكسر اللام لالتقاء الساكنين كما يقال ذاك ونقل الفراء
ان ذلك لغة الحجاز وذاك لغة تميم واعتمده ابن مالك فى كافيته ويقال
فيها ايضا للمؤنث البعيد تلك بحذف ياء تى لالتقاء الساكنين كما يقال
تيك بل مع اللام اكثر كقوله تعـ وما تلك بيمينك يا موسى ويقال
ايضا تالك وتالك وذيك والقياس يقتضى ان يقال ذلك بوزن

تلك ولم اره مصرحا ويقال عند القاصرين اولالك كما يقولون
اولاك ويقال في لغة الحجاز اولئك بهمزة مكسورة بعد الالف لاغير
ولا تزاد في المثنى اصلا وانما يقال ذانك وتانك حال كونهما مشددتين
بدلا للام اذا اريد الاشارة للبعيد في الرفع وذينك وتينك في غيره
والجار متعلق بيقال وهو جار على قول الجمهور وابن مالك واذا اشير
الى المثنى المتوسط عندهم اسقط التشديد وقرئ بهما قوله تعالى فذانك
برهانان من ربك ورد عصام الدين القول بان التشديد عوض عن
الالف المحذوفة من المفرد وقول المبرد الاصل ذانلك فجعل اللام نونا وادغم
وقيل اللام كانت قبل النون وقد جاء ذانيك وتانيك بالياء بدل النون
هنا واما ثمة بفتح المثلثة وتشديد الميم مبنية على الفتح للخفة ودفع التقاء
الساكنين مع شبه الحرف ويوقف عليها بالهاء جوازا فيجوز كتابتها به
ولا يلحقها ها التنبيه ولا كاف الخطاب وهنا بالضم والتخفيف مجردة
عن ها التنبيه وههنا مقرونة بها وكلها لا تخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن
او بالى في غير ثمة وهنا بالفتح والتشديد اصلها هنن بثلاث نونات
ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال وجاءت بكسر الهاء ايضا وربما
لحقتها التاء الساكنة فتحذف الفها لالتقاء الساكنين ويفتح اولها
ويكسر كذات الالف وهنالك بزيادة اللام والكاف على ثاني الكلمات
هنا وهذا في لغة الحجاز وتميم يتركون اللام كما في ما مر وقوله فللمكان
جوابا اما اي انما يشار بهذه الكلمات للمكان الحقيقي خاصة فلا تستعمل في

غيره الا مجازا اثنتان منها للقريب هنا واختها ههنا وما عداهما
لغيره وقد يأتي بعضها للزمان نادرا او مجازا كقوله
ه حنت نوار ولات هنا حنت ه وبدا الذي كانت نوار اجنت ه
اي لات الحين حين حنين ومنه قوله تعالى هنالك تبلوا كل نفس كما نقله
السيوطي عن ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب خاتمة قال
ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها او بالكاف
وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما وهو ثمة وقد اشرنا نحن اليه
ومنها ما لا يستعمل بالكاف اي ويستعمل بها وهو ذي قال احمد بن يحيى
لا يقال ذيك ولا اعرف ما يستعمل منها بالكاف ويمنع من ها والباقي
تارة يستعمل بذا واخرى بذا بحسب ما يراد من المعنى كذا في الاشباه تتمة
قد يستعار ذو الكاف واللام للقريب اما لعظمة المشير كقوله تعالى وما
تلك بيمينك يا موسى او لعظمة المشار اليه نحو فذلكم الله ربي
ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه بعد ما هذا بشرا لعظم منزلته عندها منه
عندهن ويستعار المجرد للبعيد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته
وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليناه كقوله تعالى
ذلك نتلوه ثم قال عز شانه ان هذا لهو القصص الحق نقل هذا الحصر
عن الجامع والنوع الرابع من الانواع الستة الموصول الاسمي ولم يقيد
به وان شمل الحرفي وهو ما اول مع ما يليه بمصدر كان وان وما وكي
وليس مما نحن فيه وانما يذكرونه مع الاسمي استطرادا لذكره هنا في انواع

للمعرفة التى هى قسم من الاسم وهو لغة اسم مفعول من وصل الشيئ
بغيره اذا جعله من تمامه واصطلاحا ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية
او ما فى معناها من ظرف تام او وصف صريح والى عائد او خلفه
وعرفه ابن الحاجب بانه ما لا يتم جزءا من الجملة الا بصلة وعائد اى
لا يصير جزءا تاما من الجملة بدون ما ذكر ولم يعرفه المصنف لانحصاره
بالعد مع ان تعريفه لا يخلو عن دور ولو ظاهرا وقد ذكر شيئا من
احكامه يتعين به فى الجملة وهو انه لابد له اى فى كونه جزءا من الكلام
من صلة تتصل به ليتعرف بما فيها من العهد ويتم بها معناه وهى جملة
اسمية كانت او فعلية ولو حكما كالظرف التام والوصف الصريح او مقدرة كقوله

٥ نحن الالى فاجمع جمو ٥ عك ثم وجههم الينا ٥

اى الالى عرفوا بالشجاعة وخصه البصريون بالشعر ووصف الجملة بانها
خبرية اى لفظا ومعنى وهى التى تحتمل الصدق والكذب لنا انها ليكون
مضمونها معلوما لوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب فيتاتى تعريفه
بها فلا تكون انشائية غير قسمية لانها لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد
صيغتها خلافا للكسائى فى الامرية والنهيية وللمازنى فى الدعائية بلفظ
ولهشام فى معمولى ليت ولعل وعسى ولصاحب الافصاح فى نعم وبئس الخبر صح
فان ورد ما يوهم ذلك اول ويستثنى التعجبية على تقدير خبريتها لما
فيها من الابهام المنافى للبيان مع شبهها بعسى الانشائية فى الجمود خلافا
لابن خروف ويجب ان لا تستدعى كلاما قبلها بخلاف نحو جاء الذى لكنه

قائم

قائم ولان انها معلومة للسامع المخاطب بها ولو فى اعتقاد المتكلم لابد صح
والا لم تصلح لتعريف الموصول وقد يحسن ابهامها فى مقام التهويل
والتفخيم نحو قوله تعالى فاوحى الى عبده ما اوحى لكن قال ابن مالك
فى شرح كافيته ولا يوصل بجملة لا يجهل معناها احد نحو جاء الذى
حاجباه فوق عينيه انتهى ولابد من تاخر الصلة بجميع اجزائها بل
وما يتعلق بها عن الموصول لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتاخر
ولهذا كان ناقصا بدونها ونحو انى لعملكم من القالين الظرف ليس
صلة لال بل متعلق بمحذوف يدل عليه الصلة ولابد ان يكون فيها
ضمير خلافا لابن الصائغ فيما اذا عطف عليها جملة تشتمل عليه
بالفاء والاصل غيبته كما قال عصام الدين وهو عائد الى الموصول
مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعها ليربطها به اذ لولاه لكانت
الجملة اجنبية لاستقلالها بنفسها وقد يقوم مقامه اسم ظاهر كقوله

٥ سعاد الذى اضناك حب سعاد ٥ وقوله ٥ وانت الذى فى رحمة الله اطمع ٥

ثم ان طابق لفظ الموصول معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى
والا بان كان لفظه مفردا مذكرا والمراد منه غير ذلك لكن وما جاز فى
العائد وجهان رعاية اللفظ وهى اكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ورعاية
المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك وقد يختار الثانى اذا عضده سابق كقوله

٥ ان من النسوان من هى روضة ٥ تهيج الرياض قبلها وتصوح ٥

بل قد يجب ذلك اذا حصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من

سالتك فلا يقال من سالك اوقبح نحو من هى حمراء امتك واعلم ان ذكر
العائد هو الغالب ويجوز حذفه لكن لا نسيا بل انما يجوز عند وجود قرينة
مرفوعا غير فاعل ونائب وخبر واسم ناسخ بكثرة فى صلة اى نحو ايهم
اشد ويقل فى غيرها بل شاذ فى غير لا سيما زيد بالرفع الا اذا طالت
الصلة ومنصوبا بفعل تام غير منفصل ولا متعين للربط بكثرة
نحو وما عملت ايديهم ويقل بوصف غير صلة العائد اليها المنصوب
كقوله ٥ ما الله موليك فضل فاحمدنه به ٥ ومجرورا بمضاف وصف
عامل لغير اسم مفعول نحو فاقض ما انت قاض اى قاضيه او بحرف جر
الموصول او ما اضيف اليه او ما وصف به بمثله معنى ومتعلقا ان تعين
للربط ولم يحصر او ينب عن فاعل او يوقع حذفه فى لبس نحو ويشرب
مما تشربون اى منه والا فلا حذف ثم الموصول قسمان ما يكون نصا فى
معناه وهو متعدد ومن افراده الذى حال كونه موضوعا للواحد المذكر
ولو غير عاقل اصله بلام اصلية مع الذال ثم زيدت الاخرى لدفع توهم ان
الجملة بعده صفة وهى انما تكون للنكرة وايضا لما كان وزنه وزن الصفات
جاز كونه صفة كذو الطائية الموازنة للتى بمعنى صاحب وفيه ست لغات
اثبات يائه مخففة مع ال وبدونها ومشددة مع الاعراب كما صرح به الجزولى
واستشكل لوجود مقتضى البناء وبدونه مكسورة وحذفها مع كسر الذال
وسكونه وعده بعضهم من الموصول الحرفى وفيه ما فيه ولو قال للمفرد العالم
وغيره كان اولى لانه قد يستعمل فى مفرد يدل على جماعة كقوله تعالى

والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وفى البارى
جل جلاله وهو سبحانه لا يوصف بالمذكر وكانه ذكره ليرجع اليه الضمير
ولمثناه فان الظاهر رجوعه للمذكر ويحتمل رجوعه الى الذى اذا اللذان
بالالف رفعا وقد تشدد نونه باتفاق واللذين بالياء جرا ونصبا
ولا تشدد نونه الا عند الكوفى قد يقال بل قد قيل انهما تثنية الذى
بلا ياء على خلاف القياس للفرق بين تثنية المعرب والمبنى والتشديد
عوض عنه والاصح بناؤها وانهما على صورة المثنى لا مثنى حقيقة كما مر فى
ذان وتان وقد يشدد نوناها ايضا عوضا عما حذف منهما ورسم
مثنيا الموصول بلامين فرقا بين المثنى والجمع فى غير الرفع وحمل
عليه للاطراد وقد تحذف نون اللذين كما فى قوله

٥ ابنى كليب ان عمى اللذا ٥ قتلا الملوك وفككا الاغلالا ٥

ومنها ما وضع اسما لجمع اى جمع المذكر وهو الذين لاختصاصه بالعاقل
فلا تسامح ولو جعل لجمع الذى كان تسامحا ولذا لم يعرب مع اختصاص
الجمع بالاسماء وكان بالياء فى الاحوال الثلاث الرفع والنصب والجر عند
جمهور العرب وعند بعضهم بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا قال شاعرهم

٥ نحن الذون صبحوا الصباحا ٥ يوم النخيل غارة ملحاحا ٥

وقد تحذف نونه فى لغتى الواو والياء كقوله

٥ وان الذى حانت بفلج دماؤهم ٥ وقوله ٥ قومى الذو بعكاظ ٥

وقد تحذف منه ال كذلك قرئ صراط لذين بلام واحدة ومما وضع

لجمع مطلقا الالى بضم الهمزة مقصورا بوزن العلى فى الاشهر وقد يمد
كما فى جمع الاشارة والفرق بال ولم يرسم بالواو مثله ليتميز عن الاولى ضد الاخرى
ولا يلتبس بالى للزوم ال فيه وجاء لجمع المؤنث نادرا كما جاء اللاء للمذكر كذلك
كقوله ٥ وتبلى الالى يستلئمون على الالى ٥ تراهن يوم الروع كالحدا القبل ٥
ومن ذلك التى حال كونها موضوعة للواحدة المؤنثة وفيها كما فى الذى
مر من لغات وغيرها فتذكر وفى قوله لمثناها مامر فى مثناه وقوله اللتان
للرفع واللتين للجر والنصب كذلك وقوله لجمعها فيه ما فى لجمعه من احتمال
مرجع الضمير وهذا جمع حقيقة لكنه الفاظه كثيرة ثلاثة عشر او اكثر
منها اللواتى بواو بعد اللامين وتاء بعد الف قبل ياء وجاء بحذفها
معا ولم يجئ للمذكر ومنها اللائى بهمزة بعد الالف قبل ياء وجاء اللاى
بياء مكسورة او ساكنة باجراء الوصل مجرى الوقف بلا همزة بعد الالف
ومنها اللاتى بالفوقية قبل التحتية وجاء فيها اللات بلا ياء بل بتاء مكسورة
ومنها اللوائى بهمزة بعد الالف بدل التاء فى الاولى من هذه الجموع وهما
كما قال بعضهم جمع الجمع والقسم الثانى من الموصول ما هو مشترك
بين معان متعددة فيأتى للفرد وغيره مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد
والفاظه ستة منها ذا حال كونه كائنا بعد ما الاستفهامية باتفاق
البصريين ولذا خصها بالذكر وكذا بعد من الاستفهامية فى الاصح
عندهم وكلاهما مسموع قال تع ماذا انزل ربكم وقال الشاعر
٥ وقصيدة تاتى الملوك غريبة ٥ قد قلتها ليقال من ذا قالها ٥

اسم صح

وماذكره

وما ذكره المصنف واحد من ثلاثة شروط الموصولية ثانيها ان لا تكون
للاشارة بان يقع بعدها مفرد نحو ماذا التوانى ومن ذا الذاهب
ثالثها ان لا تلغى بالتركيب مع ما او من عند البصريين فتكون اسما
واحدا دالا على الاستفهام ويحتمله نحو ماذا صنعت بتقدير نصب ماذا
على انه مفعول مقدم والمعنى اى شئ صنعت واجاز الكوفيون الالغاء
على زيادة ذا بين ما ومدخولها كما اجازوا موصوليتها بلا تقدم استفهام
عليها محتجين بقول الشاعر ٥ عدس ما لعباد عليك امارة ٥
٥ امنت وهذا تحملين طليق ٥ اى الذى تحملينه طليق ولا حجة فيه
لدخول ها التنبيه عليه وهو لا يدخل على الموصول بل اجازوا موصولية
جميع اسماء الاشارة والاغرب انهم جعلوا الاسم المحلى بال موصولا فى قوله
٥ لعمرى لانت البيت اكرم اهله ٥ اى الذى اكرم اهله فجملة اكرم صلة له وكذا
جعلوا الاسم المضاف فى قوله ٥ يا دار مية بالعلياء فالسند ٥
وجعلوا النكرة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته ومن قرائن الالغاء
اثبات الف ما مع الجار نحو عماذا تسئل ويظهر فى البدل ايضا نحو ماذا
رايت احمارا ام جمادا فان الغيت نصب والا رفع ومنها من بفتح الميم
وهو موضوع للعالم فيقال عرفت من قام ومن قامت وفروعهما
ظاهرة وقد تاتى لغيره مجازا وذلك فى ثلاث مواضع احدها ان ينزل
منزلته كقوله تع يدعو من دون الله من لا يستجيب له الثانى ان يجتمع
معه فى ما وقعت عليه كقوله تع كمن لا يخلق فانه يشمل الادميين

كما صح

والملائكة مع الاصنام الثالث ان يجتمع معه في عموم سابق فصل
بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه فانهما يجتمعان في كل دابة ومن تلك
ما وهي لغير العاقل وذهب جماعة الى انها تطلق على من يعقل بلا شرط
بل ادعى ابن خروف ان هذا مذهب سيبويه واتفقوا على انها تاتي للعالم
مع غيره تغليبا نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض وللمبهم امره
كقول من راى شبحا من بعيد لا يدري ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع
من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ومنها اي بفتح الهمزة
وتشديد الياء والمشهور بين الجمهور افرادها وتذكيرها وقيل تثنى
وتجمع وتؤنث فيقال ايان وايون واية بتاء التانيث وايتان وايات
ولا تنفك عن الاضافة الى معرفة ولو تقديرا لتكون كما قال الرضي
معرفة واجاز ابن عصفور والضائع اضافتها الى نكرة ولا يعمل فيها
الا متقدم لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية حيث لا يعمل فيهما الا
متاخر واجاز الكوفي تقدمه والاليناسب ابهامها ابهامها ولا ابهام ٧ مستقبل صح
في الماضي فلا يناسبها وهي معربة مطلقا عند الخليل والاخفش والزجاج
والكوفيين لمعارضة الاضافة سبب البناء وعند سيبويه ما لم تضف
لفظا ويحذف صدر صلتها فتبنى على الضم تشبيها بالغايات كقوله
تعا ايهم اشد وقول الشاعر ٥ فسلم على ايهم افضل ٥ وبهما
رد على ثعلب لانها كالمنقطعة عن الاضافة حينئذ لفظا ونية مع
افتقارها الى جملة لتنزيل المضاف اليه منزلة الصلة لان ما بعده

مع

مفرد لا يصلح للوصل ونية المضاف اليه انما تكون عند عدمه من اللفظ
ولم يعدم هنا فتدبر ومنها الالف واللام بجملتها كما ذهب اليه الجمهور
من انها اسم موضوع براسه وذلك لا مطلقا بل حال كونهما في اسم الفاعل
كالضارب وفي اسم المفعول كالمضروب مرادا بهما الحدوث وكان ينبغي
تثنية اسم ليتوزع على المعطوف والمعطوف عليه ووصلها بالظرف
كقوله ٥ من لا يزال شاكرا على المعه ٥ فهو حر بعيشة ذات سعة ٥
وبالجملة الاسمية كما في قوله ٥ من القوم الرسول الله منهم ٥
وكذا بالمضارع كقوله ٥ ما انت بالحكم الترضى حكومته ٥
ضرورة او شاذ وفي الكشاف عند قوله تعا كمثل الذي استوقد نارا
ان ال في الصفات بمعنى الذي وانه لكثرة الاستعمال توصل به الى
وصف المعارف واما التي في الصفة المشبهة فقال ابن مالك الى انها
كتبه صح ٧ كذلك ووافقه ابن هشام في بعض ٧ لكنه قال في المغني وليس بشيء
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث انتهى
وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة
واذا كان كذلك فان اريد باسمي الفاعل والمفعول الثبوت كالمؤمن
والمخلوق فال فيهما حرف تعريف كما في الصفة بل هما منها وكذا اذا غلب
عليهما الاسمية كالابطح والاجرع والظاهر ان قوله بمعنى الذي والتي
اي وفروعهما والاقتصار عليهما قصور قيد للالف واللام لكونها موصولتها
على التشرك ويحتمل انه قيد لجميع المشترك من ذا الى هنا فافهم وقد استوفينا

الكلام على هذه الالف واللام اول الباب فلا تغفل **تذنيب** من مشترك
الاسماء ذو وكانه لم يذكرها لاختصاصها بلغة طي دون سائر العرب
والمشهور عنهم افرادها مذكرة وبناؤها على السكون لانها حرفان ثانيهما
ساكن والبناء انما يكون في الاخر لا على الضم كما توهم ومنهم من يعربها
كذي بمعنى صاحب وخصه ابن الضايع بحالة الجر كما في قوله
٥ فاما كرام موسرون لقيتهم ٥ فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ٥
وحكي عن بعضهم ان ذات للمفرد المؤنث وذوات لجمعه مضمومتين كقوله
٥ بالفضل ذو فضلكم الله به ٥ والكرامة ذات اكرمكم الله به ٥
وقوله ٥ جمعتها من اينق موارق ٥ ذوات ينهضن بغير سائق ٥
وربما اعربوها اعراب مسلمات وقد تثنى ذو وتجمع فيقال ذوا وذوي
وذووا وذوي وفي ذات ذاتا وذواتا وذوات كما ذكر **خاتمة** ذهب الكوفيون
والاخفش الى جواز حذف الموصول الاسمي وتبعهم ابن مالك لكنه شرط
في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومما احتجوا به قوله تع
امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان رضي الله عنه
٥ امن يهجو رسول الله منكم ٥ ويمدحه وينصره سواء ٥
اي والذي انزل ومن يمدحه كذا في المغني **والنوع الخامس** من الانواع
المذكورة الاسم **المعرف باللام** وقد ذكرنا ما فيها من المذاهب والاقسام
اول الكتاب فتذكر والمرام هنا بيان مدخولها وهو معرفة مطلقا **سواء**
كان لام العهد باقسامه الثلاثة والمتبادر منها الخارجي لتداوله ويقال له

الذكري

الذكري ومصحوبه هو الذي عهد ذكره بتقدمه او نحوه **نحو جائني رجل**
فاكرمت الرجل اي المذكور الذي جائني فتفيد ال التنبيه على ان مدخولها
هو الاول بعينه اذ لو جيئ به منكرا لتوهم انه غيره ومن قواعدهم اذا اعيد
الشيئ نكرة يراد به غير الاول واذا اعيد معرفة كان عين الاول
والذهني ويقال له علمي مدخولها متقدم في الذهن والعلم نحو
اذ هما في الغار والحضوري مصحوبه صاحبته حاضر نحو اليوم اكملت
لكم دينكم **او كان لام للجنس** باقسامه الثلاثة ايضا بان لم يعهد
مصحوبها اصلا ومتبادر هذه الاقسام الحقيقة من حيث هي هي
لا باعتبار شيئ **نحو الرجل** اي جنسه وحقيقته **خير من المرأة**
جنسها وحقيقتها وعلامة هذه انها لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا
وبعد هذا استغراق افراد الجنس بان يراد كل فرد من افراده وتخلف
صاحبته كل حقيقة ويعرف ذلك بصحة الاستثناء من مدخولها
نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا والثالث استغراق صفاته
وتعرف صاحبته بان تخلفها كل مجازا نحو انت الرجل لجواز انت كل
رجل بطريق المجاز بناء على اجتماع صفات الرجال المحمودة في المخاطب
فكانه كل الرجال من جهة الكمال فلا يعتد بغيره والمختار جواز نيابة
ال عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك بغير
الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة عن
ضمير المتكلم والمعروف من كلامهم كما في المغني التمثيل بضمير الغائب وقد

وقد تزاد اللام لزوما فی علم قارنت وضعه کالسموءل واللات او فی اشارة
او موصول کالان والذین وقد تزاد ضرورة کقوله ه ولقد نهیتك عن بنات الاوبر ه
وقوله ه وطبت النفس یا قیس عن عمرو ه وقوله ه رایت الولید ابن الیزید مبارکا ه
وشذوذا کقولهم ادخلوا الاول فالاول وقد تکون للمح الاصل فی العلم
المنقول مما یقبلها کالفضل والحارث والنعمان وهذا سماعی فلا تزاد فی
نحو محمد وصالح ومعروف تتمة تبدل لام التعریف میما فی لغة حمیر وقد
تکلم بها صلی الله علیه وسلم اذ سئله حمیری ام من ام بر ام صیام فی امسفر
فقال صلی الله علیه وسلم لیس من امبر امصیام فی امسفر فهی کال بلا فرق
وزعم بعضهم انها لا تبدل الا فیما لا یدغم فی اوله لام التعریف کغلام
وکتاب بخلاف نحو رجل قیل ولعل هذه لغة بعضهم بدلیل الحدیث وسؤاله
ومن قبیل ذا النوع المعرف بحرف الندا یا او غیره وهو المنادی المنکر اذا
قصد به معین وهذا عند بعضهم ولذا لم یذکره اکثر المحققین وذلك
نحو یا رجل لمعین وان کان نکرة وقدمها فیه اول المعارف وحیث
ذکره المصنف تبعا لبعضهم کان ینبغی ان یسبع به انواع المعارف او
یقول نحو ومنه المعرف بحرف الندا والنوع السادس من المعارف وهو
اخرها الاسم المضاف ولو بواسطة الی احد هذه الخمسة المتقدمة مما یصح
ان یضاف الیه فلا یضر خروج المعرف بالندا علی القول به وکذا ما اذا
الموصول حیث لا یصح ان یضاف الیهما اضافة معنویة وهی المحضة
ما لم یکن متوغلا فی الابهام کغیر ومثل مرادا بهما مطلق المغایرة والمماثلة

اوواقعا

او واقعا موقع نکرة کجاء زید وحده فلا یتعرف بها وهذا قد علم فی
باب الاضافة والحکم اذا علم فی بابه بشیء کان قید الحکم المطلق
وخرج المضاف اضافة لفظیة کضارب زید فانه فی نیة الانفصال واعلم
ان تعریف المضاف بحسب ما یضاف هو الیه عند الجمهور فالمضاف
الی العلم نحو غلام زید فی رتبته وهکذا الباقی الا المضاف الی الضمیر
فانه کالعلم لصحة نحو مررت بزید صاحبك والظاهر انه نعت
والنعت لا یکون اعرف من المنعوت کما اشرنا الیه فی بحث النعت
وقال بعضهم ما اضیف الی معرفة فهو فی رتبة ما تحتها وقد مر
ما یتعلق بهذا فی بحث الاضافة فلا تغفل والتابع الثانی من التوابع
الخمسة العطف وهو لغة المیل والامالة واللی والحنو من عطفت
الغصن مثلا اذا لویته او ثنیته او املته وعطف فلان علی فلان
ای مال الیه وحنی علیه واصطلاحا قسمان عطف بیان ویأتی
اخر التوابع وعطف نسق وهو المتبادر من لفظه والمراد هنا اذ
هو الذی یکون بالحروف الاتیة وعبارة المصنف بصریة وهی امام من ذکر
المصدر وارادة اسم المفعول او هو منقول اصطلاحی والکوفیة
تعبر بالنسق وهو بفتح السین اسم مصدر بسکونها من نسقت الدر
ای نظمته ویقال نسقت الشیء اذا اتبعت بعضه ببعض فکان عطف
النظم والمراد اسم المفعول والاضافة بیانیة وترجم سیبویه بباب الشرکة
وعلی جمیع العبارات هو تابع ای رتبة وهذا کالجنس یشمل جمیع التوابع

وقوله بتوسط اى ولو تقديرا لجواز حذف العاطف بينه وبين
متبوعه اى فى الاتباع احد الحروف العشرة المعهودة للعطف بها
فصل يخرج ما عدا المعرف ومن ذلك نحو جاء زيد بنفسه ومررت
بغضنفر اى اسد اذ الباء واى ليسا من تلك الحروف المعهودة وما
توسط بينه وبين متبوعه بعض هذه الحروف كالواو من التوابع
الاخر كالنعت والبيان داخل فى المعطوف اصطلاحا لانه انما حكم له
بالاعراب من جهة العطف لا من جهة النعتية مثلا وان كان من حيث
المعنى نعتا او بيانا ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه
امكان توجه العامل الى المعطوف او على المحل وشرطه عند المحققين
امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وكونه له اصالة ووجود طالب
لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم
ولا يحسن الا اذا كثر الدخول والصحيح الذى عليه الجمهور ان حروف
العطف تسعة باسقاط اما بل عدها ابن مالك فى تسهيله تبعا
ليونس ثمانية باسقاط لكن ايضا وسياتى الكلام عليهما لكن عد
الكوفيون ليس من حروف العطف بل قال المرادى اختلف فى تسعة الفاظ
اخر اى غير التسعة التى قال الجمهور وهى اما والا وليس واى ولولا وهلا
وكيف ومتى واين والصحيح انها ليست من حروف العطف هذا وقد قيل
ذكر حروف العطف فى بابه اولى من التاخير كما فعله ابن الحاجب وهو حسن
لكن لذلك ترتيب اخر فلكل وجهة وليعلم ان حروف العطف اربعة اقسام

بها صح

وهى

وهى ما يشرك فى الحكم والاعراب معا وتختص بالاربعة الاول وما يجعل
الحكم للاول دون الثانى وهو لا فقط وما بعكسه وهو بل ولكن وما يجعل
الحكم لاحدهما لا بعينه وذا الباقى ومع ذلك معانيها مختلفة فاما الواو
فهى لمطلق الجمع بين المتعاطفين بلا قيد ترتيب ولا معية فاذا قيل جاء
زيد وعمرو مثلا احتمل المعية وغيرها لكن مجيئها للمعية اكثر وللترتيب
كثير ولعكسه قليل وكلها حقيقة وزعم الفراء وهشام وثعلب من
الكوفيين وقطرب من البصريين انها للترتيب وبعض الاصوليين
انها للمعية وهى ام حروف العطف ولذا اختصت دون اخواتها
بواحد وعشرين حكما منها عطف سببى على اجنبى فى الاشتغال ونحوه
نحو زيدا ضربت عمرا واخاه ومنها عطف ما لا يستغنى عنه كالمعطوف
على فاعل ما يقتضى الاشتراك نحو اشترك زيد وعمرو الى غير ذلك مما ذكر
فى المطولات ولذا قدمها والثانى الفاء للترتيب ولو ذكرا والتعقيب وهو
فى كل شيء بحسبه واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فعلى معنى
اردنا اهلاكها وقوله سبحانه فجعله غثاء احوى بعد اخرج المرعى بتقدير
فمضت مدة او ان الفاء بمعنى ثم وللسببية لا غير فانها قد تاتى لذلك
فلا يلزمها تعقيب وعلى هذا اطلاق ابن الحاجب فى اماليه الفاء السببية
لا يلزمها التعقيب وقد تاتى للسببية ويلزمها ذلك ويغلب هذا فى
المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثالث ثم
ويقال فيها فم بالفاء وثمت بتاء تانيث للفظ متحركة وساكنة وتاتى

للترتيب والتراخي نحو ثم اذا شاء انشره وزعم بعضهم انها لا تفيد
الترتيب متمسكا بقوله تعـ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها والجمهور على انها فيه بمعنى الواو والترتيب ذكري وقيل
غير ذلك وزعم الاخفش انها لا تفيد التراخي مستدلا بقول الشاعر

٥ كهز الرديني تحت العجاج ٥ جرى في الانابيب ثم اضطرب ٥

لان اضطراب الرمح يعقب جري الاهتزاز في عقوده واجيب بانها
فيه بمعنى الفاء وزعم هو ايضا والكوفيون وقوعها زائدة وجعلوا منه
قوله تعـ ثم تاب عليهم قيل وقد تاتي فصيحة كما قيل به في قول المفتاح ثم
يتفرع اي فيحصل الايماء ثم يتفرع وفي شرح المشارق انها تاتي لمجرد
استفتاح الكلام قال الرضي وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج في
الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر
الاول بلفظه كقوله تعـ وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم
الدين كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون انتهى والرابع حتى وهي مع قلة
العطف بها عند البصريين وانكره الكوفيون حاملين صور العطف
بها على الابتداء وتقدير عامل بعدها كالواو وعند جمهورهم مع افادتها
الغاية والتدريج وزعم الزمخشري وتبعه ابن الحاجب انها تفيد الترتيب كثم
وبه جزم ابن القواس في شرح الكافية والظاهر انها لا تفيد ترتيبا في الخارج كالا تفيد
مهلة بل تفيد ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
كقوله ٥ قهرناكم حتى الكماة فانتم ٥ تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا ٥

ولعل

ولعل هذا مراد ابن الحاجب وعلى جري التفتازاني في مطوله وادعى انه
التحقيق وافصح به الكافيجي في شرح القواعد وشرط العطف بها
اربعة كون المعطوف بها اسما غير نكرة ولو بالتاويل وكونه ظاهرا
لا ضميرا كما نقله في المغني عن ابن هشام الخضراوي وقال لم اقف
عليه لغيره وكونه بعضا من المعطوف عليه ولو تاويلا كقوله

٥ القى الصحيفة كي يخفف رحله ٥ والزاد حتى نعله القاها ٥

او كبعضه نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها والرابع
كونه غاية في زيادة او نقص حسا او معنى وهذا يغني عما ذكره ابن هشام
في الحواشي من اشتراط خامس ان يكون شريكا في العامل لانه اذا كان غاية
للمعطوف عليه فلا بد من مشاركته في العامل مهمة اذا عطف بحتى على
مجرور فالاحسن اعادة الجار لتمتاز عن الجارة واوجبه في التسهيل
ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه ابن هشام
وجزم به في الاوضح والجامع وكذا الدماميني والخامس او وهو لاحد
الشيئين او الاشياء ولهذا لا يعطف بها بعد همزة التسوية المقتضية
للتعدد فان لم تكن همزة عطف كما نص عليه السيرافي في شرح الكتاب
وعلى هذا قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا ونوقش من خطاهم في ذلك
وتفيد بعد الطلب اما التخيير او الاباحة وبعد الخبر اما الشك
او الابهام وتاتي للتفصيل نحو كونوا هودا او نصارى وللاضراب
كبل عند الكوفيين نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وللتقسيم

ومنه قوله ۵ وقالوا لنا ثنتان لابد منهما ۵ صدور رماح اشرعت او سلاسل ۵
وقد تأتى بمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند امن اللبس كقوله
۵ جاء الخلافة او كانت له قدرا ۵ كما اتى ربه موسى على قدر ۵
والمشهور اذ بدلها و قيل تكون بمعنى الا الاستثنائية وبمعنى الى الانتهائية
وذلك اذا نصب المضارع بعدها بان مضمرة وزيدا التقريب عند
الحريرى والشرطية والتبعيض فيكون لها كما فى المغنى اثنى عشر معنى
ولم يرتض بعضها فليراجع مهمة توافق او ام فى ثلاثة امور الحرفية والعطف
والكون لاحد الشيئين وتخالفها فى خمسة احدها ان ام تفيد الاستفهام
دون او ثانيها ان او تقدر مع الهمزة باحد وام مع المعادلة باى ثالثها
ان الاستفهام مع او يجاب بلا او نعم ومع ام المعادلة بالتعيين رابعها
ان الاستفهام مع او سابق عليه مع ام المعادلة اذ معرفة الاحدية قبل
طلب التعيين خامسها فى الوقع وذلك ان الاستفهام اذا كان باسم
يعطف باو دون ام كذا فى الاشباه تتمة اذا نهى عن معطوف باو فان
كانت للاباحة امتنع فعل الجميع بالاتفاق وان كانت للتخيير فكذلك
عند السيرافى ووافقه ابن هشام وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان
كون النهى عن واحد ايضا ومثل هذا يجرى فى النفى واما اما الثانية فى
مثل قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء فانها وان عدها كثير من النحاة
مثل او فى العطف والمعنى لم يرتضه المحققون كيونس والفارسى وابنى
كيسان وبرهان ووافقهم ابن مالك بل نقل ابن عصفور الاجماع

على ذلك

على ذلك كما الاولى قال وانما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها
حرفه اى الواو وهى العاطفة وفيه ان بعضهم زعم انها عطفت الاسم على
الاسم والواو عطفت اما على اختها وعطف الحرف على الحرف غريب انتهى
تنبيه فرق بين اما واو من وجهين من جهة اللفظ احدهما ان اما
لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر والثانى ان اما تلازم حرف العطف
واو لا يدخل عليها والسابع ام وهى قسمان متصلة وتقع اما بعد
همزة التسوية بين جملتين مؤولتين بمفردين سواء كانا فعليتين نحو سواء
علينا اجزعنا ام صبرنا ام اسميتين نحو ۵ اموتى ناء ام هو الان واقع ۵
ام مختلفتين نحو ادعوتموهم ام انتم صامتون وام هذه لا تستحق
جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام والكلام معها محتمل
للصدق والكذب لانه خبر واما بعد همزة يطلب٧ وبام التعيين وتكون
بين مفردين نحو ازيد فى الدار ام عمرو او بين فعليتين كما فى قوله
۵ فقلت اهى سرت ام عادنى حلم ۵ او اسميتين كقوله ۵ شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر ۵
ووجه التسمية انها لا يستغنى باحد طرفيها عن الاخر فالاتصال للطرفين
حقيقة او سميت لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام
بمثابة كلمة واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة التسوية
او الاستفهام وهذه تجاب بالتعيين فيقال زيدا وعمرو مثلا لان مسؤول
عنه دون لا او نعم والقسم الثانى منقطعة وهى الخالية عن ذلك وتسبق
بالخبر المحض او بهمزة الانكار او باستفهام بغير الهمزة ولا يفارقها

٧ بها صح

الاضراب وقد تقتضي معه استفهاما حقيقيا نحو انها لابل ام شاء
اى بل اهى شاء او انكاريا نحو قوله تعالى ام له البنات وقد لا تقتضيه نحو
ام هل تستوى الظلمات والنور اذ الاستفهام لا يدخل على مثله وانما
سميت هذه منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها فائدة فرق بين ام
المتصلة وام المنقطعة بسبعة اوجه ونقل السيوطي فى اشباهه عن المهلبي
قوله ٥ الفرق فى ام اذا جائتك متصلة ٥ من اوجه سبعة للقطع معتزله ٥
٥ وقوعها بعد الاستفهام عارية ٥ عن قطع الاضراب فى الاسماء معتدله ٥
٥ كالفعل والفصل لا يختل بينهما ٥ جواب سائلها التعيين للمسئله ٥
٥ من بعد تقدير اى ثم مفردها ٥ من بعدها داخل فى حكم ما عدله ٥
٥ وكون ما بعدها من جنس اوله ٥ وعكس ذلك تقتضيه لمنفصله ٥
وقد تفهم هذه الوجوه مما حررنا فافهم وقد تحتمل ام الاتصال والانقطاع
ومن ذلك قوله تعالى فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون وقول
المتنبى ٥ احاد ام سداس فى احاد ٥ لييلتنا المنوطة بالتناد ٥
والثامن لا وهو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم فتنفيه عن تاليها
وتقصره على متلوها قصر افراد او قلب فلا تعطف الا بعد ايجاب او امر
او نداء وهذا احد ثلاثة شروط للعطف بها ثانيها ان يتعاند
متعاطفاها فلا يجوز جاء زيد لا رجل مثلا ثالثها ان لا تقترن بعاطف
وفى الاوضح وافراد معطوفها بدل هذا فيكون مجموع الشروط اربعة
تنبيه منع الزجاجى العطف بلا على معمول الفعل الماضى نحو قام زيد

لا عمرو ومنعه غير مسموع اذ ذاك مسموع قال امرئ القيس
٥ كان دثارا حلقت بلبونه ٥ عقاب تنوفى لا عقاب القواعل ٥
كذا فى المغنى والتاسع بل وهى للاضراب فتصرف الحكم الى ما بعدها
بعد الايجاب وما قبلها فى حكم المسكوت عنه وتقرر حكم متلوها
باثبات نقيضه لتاليها بعد نفى او نهى وشرط العطف بها شيئان
كما فى الاوضح افراد معطوفها عند الجمهور فان وقع بعدها جملة
فهى حرف ابتداء للتنبيه على انتهاء غرض واستيناف غيره وقيل
تعطف الجمل وهو ظاهر كلام ابن مالك والرضى وان تسبق
بايجاب او نفى او شبهه والعاشر من حروف العطف لكن وهو على ما عليه اوامر صح
الاكثر من انه يكون حرف عطف له ثلاثة شروط احدها تقدم نفى او نهى
عند البصرى ويكون حينئذ نظير بل ونقيض لا ويؤتى به لقصر القلب
فيقال ما جاء زيد لكن عمرو لمعتقد عكس ذلك واجاز بعضهم وقوعه
بعد ايجاب قياسا على بل ثانيها ان لا يدخل عليه الواو وعند الفارسى
واكثر النحويين كما فى المغنى وقال بعضهم لا يكون الا مع الواو الزائدة
وقال ابن عصفور بعد ان صححه ينبغى ان يحمل عليه مذهب سيبويه
والاخفش وبعضهم كابن كيسان خير فى الاتيان بالواو ثالثها افراد
معطوفه خلافا للزمخشرى فان تلاه جملة كان حرف ابتداء للاستدراك
ويلزمه مخالفة ما قبله لما بعده وهذا يصلح ان يكون شرطا رابعا فليعرف
وكذا يكون حرف ابتداء لما ذكر اذا تلا ايجابا او اقترن بالواو وعند مشترط

الانتفاء وقال ابن مالك فى تسهيله لكن ليس من حروف العطف وفاقا
ليونس فهو حرف استدراك عندها وان وليه معطوف فبواو قبله ولو
كان عاطفا لاستغنى به عن الواو كما استغنى ببل وغيره **تنبيه**
اختلف فى نحو ما قام زيد ولكن عمرو فقال يونس الواو عاطفة مفردا
على مفرد ولكن غير عاطفة وكذلك قال ابن مالك لكن المعطوف
عنده جملة حذف بعضها على جملة صرح بها تقديره لكن قام عمرو
وقال ابن عصفور لكن العاطفة والواو زائدة لازمة وكذا قال ابن
كيسان مع عدم لزوم الواو كذا يؤخذ من مغنى اللبيب **تتمة** قال ابن
هشام فى تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف الا بعد شيء واحد
وذلك ام بعد همزة الاستفهام ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين
وهذا لكن بعد نفى او نهى خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة
وهو لا بعد الايجاب والامر والندا ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وذا بل بعد
النفى والنهى والاثبات والامر كذا فى اشباه السيوطى **واذا عطف**
اى المعطوف الذى يصح ان يعطف باحد الحروف المذكورة او المعنى
واذا وجد وتحقق العطف فان على الظاهر او الضمير المنفصل مطلقا
او المتصل المنصوب لم يحتج الى شرط وان **على الضمير المرفوع المتصل** ولو
مستترا اذ هو قسم منه كما مر فلكونه كالجزء مما اتصل به **يجب توكيده** توكيدا
لفظيا **بمنفصل** مرادف له قبل العطف ليظهر استقلال المتصل به والفصل
بهذا هو الاصل **نحو ضربت انا وزيد** قال تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم وهذا

الوجوب بالنظر الى البليغ حيث يتعين عليه المصير الى ما هو الراجح
والا فهذا الفصل ليس بواجب بل راجح مستحسن عندهم وذلك فى
كل وقت **الا** وقت **ان يقع فصل** بغيره كالتوكيد المعنوى نحو قوله

٥ دعوتم اجمعون ومن يليكم ٥ برؤيتنا وكنا الظافرينا ٥

وهو اولى من المفعول به كما فى قوله تعالى يدخلونها ومن صلح من آبائهم
وهو ارجح من الفصل بلا نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وحينئذ **فيجوز تركه**
اى التوكيد المذكور من غير ضعف ولا قبح لطول الكلام ويجوز ذكره مع
الفاصل كقوله تعالى ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وقد يفصل بالظرف **نحو
ضربت اليوم وزيد** فان لم يكن فاصل ضعف العطف لانه يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة او يوهم العطف على عامل الضمير
وعلى ضعفه قد ورد بلا فصل نظما كما فى قول جرير **س**

٥ ورجى الاخيطل من سفاهة رايه ٥ ما لم يكن واب له لينالا ٥

بل قد ورد نثرا ايضا كما حكاه سيبويه عن بعض العرب انه قال مررت برجل
سواء والعدم برفع العدم بعطفه على المستتر فى سواء لتأويله بمستو
واذا عطف المعطوف مطلقا ولو ظاهرا **على المضمر المجرور** ولو باسم
ولا يكون الا متصلا كما مر فعلى خلاف المظهر **اعيد معه الخافض** لزوما
عند جمهور البصريين فى غير ضرورة لشدة اتصاله بعامله اكثر من المرفوع
فيكون كالتنوين الذى لا يعطف عليه ولان حق المتعاطفين ان يصح
حلول كل محل الاخر والضمير المجرور لا يصلح لذلك سواء كان الجار حرفا

يعطف الا صح

نحو مررت بك وبزيد او وبه او اسما مضافا نحو جلست عند زيد
وعند عمرو وجار التابع هو الاول والثانى فى حكم المعدوم ولذا يقال
المال بينى وبينك وبين لا يضاف الا الى متعدد وقيل الجار الثانى
كالحرف الزائد نحو كفى بالله وقال ابن مالك تبعا ليونس والاخفش والزجاجى
والكوفيين لا يلزم اعادة الجار لان شبه الضمير بالتنوين لم يمنع من توكيده
والابدال منه فلا يمنع من العطف عليه واشتراط صحة الحلول ٧ بنحو رب ٧ منقوص صح
رجل واخيه وقد سمع العطف بدون اعادة الجار نظما ونثرا كقوله
٥ فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ٥ فاذهب فما بك والايام من عجب ٥
وكقراءة حمزة وابن عباس ومجاهد والحسن وغيرهم الذى تساءلون به
والارحام بالجر عطفا على الضمير وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه
بجر فرسه لعطفه على الضمير المضاف اليه واختار هذا ابو حيان
وقال ينبغى ان يقيد الحرف الجار بان لا يختص بجر الضمير كلولا فلا يعطف
عليه الظاهر بالجر انتهى وقال بعضهم كالجرمى والزيادى ان اكد الضمير
جاز العطف بلا جار نحو مررت بك انت وزيد ومثله يؤخذ من تجويز
الفراء مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم والمعطوف مطلقا
لكونه تابعا ابدا يكون فى حكم المعطوف عليه الذى هو متبوعه فيما
يجب ويجوز وفيما يمتنع له من العوارض سواء كان بالنظر الى ما قبله
كالفاعلية والابتدائية وامثالهما او بالنظر الى نفسه كالاعراب والبناء
وامثالهما ان اتفقا نوعا كان يكونا اسمين او فعلين ما لم يعرض

مايختص

ما يختص باحدهما فيعمل به كما فى نحو يا زيد والحارث حيث وجد فى
المعطوف عليه ما يقتضى امتناع دخول اللام عليه دون المعطوف
ولهذا الحكم اوجبوا رفع المعطوف فى نحو ما زيد بقائم ولا ذاهب
عمرو على انه خبر لما بعده ويكون من قبيل عطف الجمل وانما جاز الذى
يطير فيغضب زيد الذباب مع خلو المعطوف عن الضمير لما فى الفاء
من السببية لكن اشترطوا لصحة العطف صلاحية المعطوف او ما بمعناه
لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا لان قمت بمعنى قام انا فعلى هذا
لا يلزم صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ولا يشترط صحة
تقدير العامل بعد العاطف ايضا ويجوز عطف شيئين بل والاكثر
والتقييد بحرف واحد كانه لبيان الواقع كما ان الاقتصار على معمولى
اتفاقى اذ معمولات عامل واحد كذلك نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا
وابو بكر خالدا سعيدا ذاهبا وهذا كله بالاتفاق بل بالاجماع لان
الاصل قيام العاطف مقام عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا فزيد
وعمرو معمولا ضرب عطف عليهما وبكر خالدا وهذا الاجماع كاجماعهم
على منع العطف على معمولى اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه
لعمرو واخاك غلامه بكر فلا يجوز وما عدا ما ذكر مختلف فيه فعند
الجمهور وهو الاصح لا يجوز العطف على معمولى عاملين لعدم قوة
العاطف الواحد على قيامه مقام عاملين وكونهما مختلفين لدفع
توهم ان نحو ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا القبيل وليس منه

اذا العامل الاول والثانى مؤكد له وهذا ان لم يكن احدهما جارا ودعوى
ابن مالك الاجماع على امتناعه لم يرض بها ابن هشام وقال فى
مغنيه بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة وقيل منهم الاخفش
انتهى فان كان احدهما جارا لم يجز العطف الا عند تقدم الجار منهما
على الاخر ولى العاطف المجرور ام لا فيجوز لكن على راى للاخفش وبه
قال الكسائى والفراء والزجاج نحو فى الدار زيد المعمولين لفى وللابتداء
فيعطف عليهما عندهم نحو والحجرة عمرو بجر الاول ورفع الثانى او وعمرو
الحجرة بالعكس وكان المراد من تقدم الجار تقدمه مع مجروره على اخيه
المرفوع او المنصوب نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا فلا فرق بين عبارتى
تقدم الجار وتقدم المجرور الا فى اللفظ ومنع سيبويه العطف ووافقه
المبرد وابن السراج وهشام وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولى العاطف
المجرور جاز العطف والا امتنع فتلخص فى المسئلة اربعة مذاهب الاول
لسيبويه ومن تبعه المنع مطلقا والثانى لجماعة ونسب الى الاخفش والفراء
والفارسى الجواز مطلقا والثالث وهو مذهب الاخفش والكسائى
والفراء والزجاج كما فى المغنى التفصيل الذى ذكره المصنف الرابع مذهب
القوم الذين منهم الاعلم وعلى الاول مذهب سيبويه يحمل ما ورد كما قال
المتن على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه خاتمة منع البيانيون
عطف الخبر على الانشاء وعكسه وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور
فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين

بقوله

بقوله تعالى وبشر المؤمنين وبشر الذين امنوا فى سورتى الصف والبقرة
قال ابو حيان واجاز سيبويه جائنى زيد ومن عمرو العاقلان على
ان العاقلان خبر لمحذوف وقال السبكى فى شرح التلخيص اهل
البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا
خلاف فى المعنى لجوازه لغة ومنعه بلاغة انتهى واختلف فى عطف
الاسمية على الفعلية وعكسه فقيل يجوز مطلقا وهو المفهوم من
قولهم فى باب الاشتغال تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما
وقيل يمنع مطلقا حكى هذا عن ابن جنى وقيل يجوز بالواو دون
غيرها نقله ابو الفتح عن ابى على والاضعف الثانى كذا يستفاد من
المغنى والثالث من التوابع المذكورة التأكيد قدمه على البدل المشارك
فى المقصودية بالنسبة نظرا الى ان التوكيد اللفظى قد يدخله العاطف
نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون فمناسبته اظهر وهو لغة مصدر وكد
بمعنى وثق وفيه ثلاث لغات افصحها بالواو كما فى قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها ويليها بالهمزة كما ذكره المصنف والثالثة بتسهيلها معناه
الاحكام والتوثيق واصطلاحا كما قال ابن الحاجب فى هاديه تمكين المعنى
فى النفس بتكرير ما يقصد تمكينه لكنهم سموا به التابع لانه يفيده وهو
المراد بالترجمة والمشهور بينهم ولذا عرفه ابن مالك فى شرح الكافية بقوله
تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره واستحسن على قول ابن الحاجب
فى تعريفه بانه يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول لصدقه على بعض صور

البدل وان اجيب عنه ولم يعرفه المصنف اختصارا لظهور اللفظي والحاصل
الفاظ المعنوي وقد اتفقوا على انه قسمان لا غير احدهما لفظي منسوب
الى اللفظ وذلك لانه هو تكرير اللفظ الاول وهو المؤكد لتقرير معناه
وتقويته خوف النسيان او عدم الاصغاء او عدم الاعتناء والمراد
بالمصدر هنا اسم المفعول فهو اما مكرر ماذكرا او مكرر مرادفه لتلك
الاغراض ومنه دمه هدر باطل لا نحو حسن بسن ولا التوكيد باكتع
واخويه بعد اجمع وان كانت بمعناه اذ هذا لا يستلزم المرادفة لجواز
الطرو بعد ضم اجمع ولو سلمت المرادفة فهي توكيد لمتبوع اجمع لا له فافهم
ولا تلتفت الى ما يفهمه كلام المصنف من حصر المرادف في المضمر المتصل
اي ولو مستترا مرفوعا او غيره وانما يؤكد بمنفصل الرفع مطلقا ويجب
ذلك في المرفوع اذا اريد توكيده بالنفس او العين كما سيذكره وفي غيره
جائز نحو انه هو البر الرحيم وقد يكرر بنفسه لكن مع عامله نحو مررت بك
بك والمرادف وان كان مخالفا للاول لفظا موافق له حكما ومعنى
والضرورة داعية له لشاذ لا يمكن تكرير لفظ المتصل مجردا عن عامله
والتوكيد اللفظي يجري في الالفاظ العربية كلها اسمائها مطلقا وافعالها
وحروفها وجملها كذلك ولو بتكرير المرادف فلا وجه للاقتصار على
الضمير المتصل فيه لكن السماع في بعضها اكثر كتكرير الاسم والجملة وهي
كثيرا ما تقترن بثم وربما قرنت بالفاء من العواطف كقوله تعالى فلا تحسبنهم
بعد لا تحسبن في قراءة التاء فيهما وهذا ان لم يكن لبس والا امتنع ففي

الاعاده

الاسماء نحو جاءني زيد زيد بتكرير الاول نفسه ومنه قوله تعالى هيهات
هيهات لما توعدون لا دكا دكا وصفا صفا بل هما منصوبان على
الحالية في الاصح اذ مؤدى غير مؤدى الاول كقولهم علمته الحساب
بابا بابا والاسمان حال نظير حلو حامض في الخبر وتكرير المرادف
نحو هدر باطل كامر وضربت انت او رايتك او مررت بك انت
وفي الافعال نحو ضرب ضرب زيد للاول وجلس قعد زيد للثاني
ومنه كما في شرح التسهيل توكيد الفعل باسمه نحو انزل نزال واما الحروف
فان كانت جوابية لم تحتج الى شيء اخر كنعم نعم وبلى بلى وذكر ابن مالك
وابنه ان الاولى فيها كما في الضمير المتصل التوكيد بالمرادف كما في قوله
٥ وقلن على الفردوس اول مشرب ٥ اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ٥
والا وجب الفصل بين الحرفين وان يعاد مع التوكيد مثل ما مع المؤكد غالبا لكونه
كالجزء من مصحوبه نحو ان زيدا ان زيدا او انه فاضل او في الدار في الدار او فيها زيد وشذ
قوله ٥ ان ان الكريم يحلم ما لم ٥ يرين من اجاره قد ضيما ٥
واهون منه ما كان على حرفين كقوله ٥ حتى تراها وكان وكان ٥
واما الجمل فنحو قام زيد قام زيد وزيد قائم زيد قائم ويجوز ان يعاد
مضمرا نحو قام اخوك قاما فائدة لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي
وذلك في التحذير كقولك احذر الاسد فانه لا يجوز تكرير الاسم المحذر منه
لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل كذا
نقل السيوطي في اشباهه عن ابن هشام في تذكرته والقسم الثاني توكيد

الثاني صح

معنوی بیاء النسبة الی المعنی لتقریره ایاه دون اللفظ وهذا القسم یخالف
اخاه لانه مخصوص بالمعارف من الاسماء دون النکرات فضلا عن غیرها من
الالفاظ هذا عند جمهور البصریین ووجهه کما قال الرضی ان التاکید
لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او شمولها وهذا الرفع عن ذات النکرة
انها ای شیئ اولی فوصفها للتمییز ذاتها اولی من توکیدها اذ لا فائدة
فیه واجاز الاخفش واکثر الکوفیین توکید النکرة ان افاد بان تکون
موقتة معلومة المقدار کیوم ولیلة وشهر ودرهم ودینار وبالفاظ
الاحاطة واختاره ابن مالک فی جمیع کتبه قال فی التسهیل وان افاد
توکید النکرة جاز وفاقا للاخفش والکوفیین وتبعه ابنه قال لصحة
السماع بذلک والقیاس ایضا ومن الکوفیین من اجازه مطلقا فعلی
قولهم یجوز ان یخالف التوکید المؤکد تعریفا وتنکیرا کما قاله الرضی واعلم
ان هذا التوکید قسمان وهو فی کل منهما یرفع احتمال التجوز الاول ما یرفع
احتمال الاسناد المتبوع الی غیره او تقدیر مضاف وله لفظان مخصوصان
النفس والعین بمعنی الذات مضافین وجوبا الی ضمیر المؤکد مطابقا له
فی الافراد والتذکیر وفرعهما واذا اریجمعهما قدم النفس لانها
حقیقة فیما ذکروا العین مجاز فیه وفی قوله نفسه وعینه بالضمیر
اشارة الی ما ذکرنا لکن فی الحل مسامحة فلتفهم فان لم یکونا بمعنی
الذات کانا بدلی بعض کما فی نحو ارقت زیدا نفسه وطرفت زیدا
عینه قاله السیوطی ویجوز جرهما بباء زائدة کما فی التسهیل ومنه

بلغ

کما فی الهمع

کما فی الهمع عن بعضهم والمطلقات یتربصن بانفسهن ثم المراد بهما
حین الاضافة مطلق الذات وبالضمیر المقیدة فیکونان من اضافة
العام الی الخاص لا من اضافة الشیئ الی نفسه وهما فی توکید المذکر
والمؤنث سواء واما فی الجمع فیجمعان علی افعل وکذا فی المثنی علی المختار
ویجوز فیه الافراد والتثنیة ایضا والامثلة ظاهرة ویجری نحو هذا فی کل
مثنی اضیف الی متضمنه فیختار فیه لفظ الجمع علی الافراد وهو علی
التثنیة نحو قوله تعالی ان تتوبا الی الله فقد صغت قلوبکما والثانی
من قسمی التوکید المعنوی ما یرفع احتمال ارادة الخاص من العام ویکون
بالفاظ معدودة منها کلا وکلتا وهما مفردان لفظا مثنیان معنی
مضافان دائما الی کلمة واحدة معرفة تدل علی اثنین حقیقة ونصا نحو
کلا الرجلین اتانی وکلاهما ذهبا وکلتا المرأتین قامتا وکلتاهما جلست
او تدل بالاشتراک نحو کلانا اذ نا مشترکة بین الاثنین والاکثر او بالمجاز کقوله
٥ ان للخیر وللشر مدا ٥ وکلا ذلک وجه وقبل ٥
واجاز الکوفیون ان یضافا الی نکرة مختصة وابن الانباری اضافتهما الی
المفرد ان کرر نحو کلای وکلاک محسنان والتوکید بهما لمجرد الشمول
وتقویته کما اختاره التفتازانی فلا ینافی نصیة المثنی المؤکد بهما فی مدلوله
وشرطه اتحاد المسند الی المؤکد معنی فلا یقال نحو مات زید وذهب عمرو
کلاهما ویجوز مراعاة لفظ کلا وکلتا فی مثل خبرهما افرادا
ومراعاة المعنی وهو کما فی المغنی قلیل وقد اجتمعا فی قوله

٥ كلاهما حين جد الجرى بينهما ٥ قد اقلعا وكلا انفيهما رابى ٥
ونحو زيد وعمرو كلاهما قائم ان قدر كلاهما توكيدا ثنى قائم لا غير
لانه خبر عن اثنين وان قدر مبتدا فالوجهان والافراد افصح وفى
التسهيل قد يستغنى فى توكيد المثنى بكليهما عن كلتيهما كما فى قوله
٥ نمت بقرب الزينبين كليهما ٥
وجعله ابن عصفور من تذكير المؤنث ضرورة حملا على المعنى كانه
قيل بقرب الشخصين ومنها كل لتوكيد ذى اجزاء يصح وقوع بعضها
موقعه بنفسه او بعامله جمعا كان او غيره ليس المثنى وذلك انه
لرفع ذلك الاحتمال وربما استغنوا بكلهما عن كليهما وكلتيهما
فى توكيد المثنى كما فى التسهيل وايضا فلابد الضمير المؤكد مطابقا له
ليرتبط به وليدل على ما هو له نحو جاء القوم كلهم وبيع العبد كله
وجبت النساء كلهن وقد يكتفى بنية الاضافة عند الفراء والزمخشرى كما
قالا به فى قوله تعالى انا كلا فيها فى قراءة النصب وجعله غيرهما بدلا او حالا
واما قوله ٥ يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ٥ فكل فيه نعت لا توكيد
كما قاله ابو حيان ردا على ابن مالك المجوز فى تسهيله الاكتفاء بالاضافة
الى ظاهر مثل المؤكد بكل عن ضميره ومثل هذا قوله ٥ هم القوم كل القوم يا ام خالد ٥
ومثل كل جميع وعامة ولم يذكرهما لغرابة التوكيد بهما ومثله ايضا اجمع للمذكر
وجمعاء للمؤنث ويجمعان على اجمعين وجمع بضم ففتح ولا يثنيان
خلافا للاخفش والكوفيين ولا يضافان ولا يؤكد بهما غالبا الا بعد كل

نحو جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء وقد يستغنى بهما
عن كل نحو لاغوينهم اجمعين وربما جمعوا لزيادة التوكيد او لتحسين
اللفظ وتقوية معناه بين اجمع واكتع بالفوقية بعد الكاف وكتعاء
مع جمعاء فى المذكر والمؤنث من قولهم حول كتيع بمعنى تام وورد ايضا
ابتع وبتعاء بوحدة ففوقية من البتع بمعنى طول العنق مع شدة
مغرزه وابصع وبصعاء بصاد مهملة بعد الموحدة من بصع العرق اذا
سال وبعضهم يقول بالضاد المعجمة وليس بالعالى كما فى الصحاح وهذه
الثلاثة المذكورة بعد اجمع دلالتها على الشمول والجمعية غير ظاهرة
فانها باستلزام السيلان الانبساط والشمول وكون الطول امتدادا
وللعام امتدادوجودى والكتع اقرب منها فهى اتباع لاجمع ومؤنثاتها
لجمعاء الظاهرى الدلالة على ما ذكر وهذا بمعنى قولهم توابع اجمع ولهذا
لا يتقدم كل منها عليه بل ولا يخالف فيها الترتيب المذكور الا فيما
شذ عند الجمهور لكنهم يقدمون ابصع على ابتع بل هو مما زاده
الكوفيون كما قاله ابن مالك وكان المصنف تبع ابن الحاجب التابع
للزمخشرى صح
قال الرضى ولا ادرى ما صحته واجاز ابن كيسان كما قال المرادى
ان يبدأ بعد اجمع باى الثلاثة اريد واختاره ابن مالك فى بعض
كتبه صح
وابن هشام فى تعليقته وهو راى ابن عصفور كما فى النكت وهذه
التبعية لا تذكر الثلاثة الا مع اجمع وذكرها بدونه قليل بل شاذ لم يرد
فى الفصيح الا فى ضرورة الشعر كقوله ٥ تحملنى الذلفاء حولا اكتعا ٥

صرح به بعض المحققين تنبيه اتفقوا على ان اجمع وفروعه معارف
واختلفوا في وجه ذلك فقيل بنية الاضافة ونسب لسيبويه وقيل
اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما يتبعه واختاره ابن الحاجب
وصححه ابو حيان ثم على ان اكتع واخويه لتزيين الكلام وهو مما جوزه
الرضي لم يكن لها حال الانفراد معنى كما في نحو حسن بسن فاعرفه واذا
اكد الضمير فان كان بمثله لم يؤكد بغيره سواء في ذلك المرفوع
المتصل ولو مستترا وغيره نحو زيد ضرب هو وضربت انت ورايتني
انا ومررت بنا نحن وما يتفرع على ذلك وان كان توكيدا معنويا
بالنفس والعين او باحدهما وهو اولى اكد وجوبا اولا قبل التوكيد
بالنفس والعين بمنفصل مرفوع ليرفع اللبس بالفاعل نظرا الى المستتر
في بعض الصور لانهما كثيرا ما يليان العوامل غير مؤكد بهما نحو هند
خرجت نفسها او عينها وكذا نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه لو لم يؤكد
بهو لاحتمل فاعلية نفسه بناء على احتمال ان يراد بالنفس والعين
معنى اخر غير التوكيد وقد يتوهم المفعولية ايضا بناء على احتمال
انه ضرب نفسه بنفسه وغير الملتبس محمول عليه كذا قيل وقيل يجب
ذلك لان المرفوع المتصل منزل من عامله منزلة الجزء وجزء الكلمة
لا يتبع واختص بهما لانهما اصل الباب وغيره متبوعهما وقيل غير ذلك
ونقل المرادي عن ابن مالك في تسهيله ان هذا التوكيد بالمنفصل غالب
لا واجب قال واشار بغالبا الى تجويز الاخفش تركه على ضعف نحو قاموا

انفسهم

انفسهم واما اذا اكد بغير النفس والعين فلا يلزم فيه ما ذكر كما في
توكيد المنصوب والمجرور والمنفصل مطلقا لانتفاء ما ذكر في ذلك كله
نحو قاموا كلهم او اجمعون والجيش جاء اجمع واكرمتك نفسك ومررت به
عينه وانت نفسك قائم واذا اريد توكيد الظاهر بما ذكر امتنع
توكيده بالضمير نحو جاء الزيدون انفسهم فلا يقال هم انفسهم مهمة
اذا اتبع متصل منصوب بمنفصل كذلك نحو رايتك اياك فعند
البصري بدل وعند الكوفي توكيد واختاره ابن مالك قال لان
نسبة هذا المنصوب المنفصل مما قبله كنسبة المرفوع في نحو فعلت
انت وهو توكيد باجماع خاتمة لا يجوز قطع الفاظ التوكيد الى الرفع
او الى النصب ولا عطف بعضها على بعض اذا تعددت خلافا لابن
الطراوة ولا اتباعها النكرة لكونها معارف كما مر ولا يجوز حذف
المؤكد واقامة التوكيد مقامه فلا يقال نحو الذي ضربت نفسه زيد
واجازه الخليل وسيبويه ورضيه الرضي ولا يفصل عن موكده باما نحو
مررت بالقوم اما كلهم واما بعضهم واجازه الفراء بخلاف في الوجوه
الخمسة وههنا وجه سادس ان النعت يجب ان يكون مشتقا او مؤولا به
والتوكيد ليس كذلك وسابع وهو ان التوكيد ان كان معنويا فالفاظ
محصورة والاعم الالفاظ كلها والنعت لا تحصر الفاظه ولا تم تذييل
لا يلي العامل شيء من الفاظ التوكيد مؤكدا الا جميعا وعامة مطلقا
وكلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة واذا كررت الفاظ

نفسك صح

بد

التوكيد فابعد الاول توكيد للمؤكد لا لما قبله **والرابع** من الخمسة التوابع
البدل هذه تسمية بصرية والكوفية تسميه كما قال الاخفش الترجمة والتبيين
وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه كما قال ابن الناظم ان يذكر
الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ٧
لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذا تراهم يقولون البدل فى حكم تكرير العامل
ووجه تقديمه على عطف البيان ظاهر **وهو** لغة العوض قال تعالى
عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا التابع **المقصود بالنسبة**
اى الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا خرج بهذا ما عدا النسق وهو
يخرج بقوله **دون متبوعه** لانه مقصود بالحكم كمتبوعه لكن يبقى عليه المعطوف
ببل الاضرابية منه فينبغى اخراجه بنحو بلا واسطة كما اخرجه بذلك غير واحد
من المحققين وقد يقال هو ايضا خارج لان متبوعه كان مقصودا اولا
ثم بدا للمتكلم به فاضرب عنه فافهم وفى نسخة كتب عليها ذو النتائج الفكرية
دونه وهو اختصار مخل اذ لا يفهم مرجع الضمير الا بتكلف بعيد ولم
يتعرض له الشارح وعبارة المصنف احسن من عبارة ابن الحاجب
لما فيها من التكلفات كما فى الجامى وحواشيه ثم البدل اقسام **واقسامه**
فى المشهور **اربعة** وعند بعضهم ستة بزيادة بدل الاضراب ويسمى
بدل بداء وبدل النسيان وسيأتيان وزاد بعضهم اخر وهو بدل
كل من بعض ونفاه الجمهور كالبيانيين وقال السيوطى وجدت له
شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون

٧ ما قبله

شيئا

شيئا جنات عدن ومن مثله ايضا لقيته غدوة بالتنوين يوم الجمعة
اول هذه الاربعة واكثرها استعمالا **بدل الكل من الكل** ادخال ال
على كل انما جوزه الاخفش والفارسى ومنعه الجمهور كما فى بعض
لملازمتها الاضافة ولو نية وهى لا تجامع ال وسمى ابن مالك هذا
البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل كاسمه سبحانه واياما كان
فهو انما يصدق **ان صدقا** اى البدل والمبدل منه **على شيئ واحد**
اى يكون ماصدقهما والمراد به الذات واحدا فلا يختص بما يكون كليا
بل يدخل فيه **نحو جائنى زيد اخوك** لان زيدا واخاك متحدان فى
الذات الجامعة لهما وبالجملة البدل والمبدل منه فى هذا كالمبتدا والخبر
ولا يحتاج الى ضمير يعود على المبدل منه كما فى الجملة التى هى عين المبتدا **وثانيها**
بدل البعض من الكل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء
او كثيرا فحقيقته انما تتحقق **ان كان** مدلوله **جزء** مدلول **المبدل منه**
فى الخارج ولو كان اكثر منه على الصحيح خلافا للكسائى وهشام
ولا بد من اتصاله بضمير المبدل منه منكورا **نحو ضربت زيدا راسه**
او مقدرا نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
اى منهم بناء على ان من بدل بعض من الناس وقال ابن برهان
بدل كل وقيل من فاعل الحج **وثالثها بدل الاشتمال** وهو الذى يكون
بينه وبين المبدل منه تعلق وملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا
لا يكون بين شيئين **الا ان كان بينهما تعلق** وقوله **بغيرها** لاخراج

القسمين الاولين وهذا التعلق اما ان يكون باشتمال الاول على
الثانى او بالعكس او باشتمال العامل على الثانى بمعنى تعلقه به
وان تعلق فى اللفظ بغيره وشرط هذا البدل ان لا يستفاد من الاول
معنى بل انما يكون بحيث تنتظر النفس من طرف السامع بعد ذكر
الاول اى المبدل منه لما فيه من الاجمال وتتشوق الى الثانى اى البدل
لانه مبين له فنحو ضربت زيدا عبده وبنى الامير وكلاؤه من الغلط
لامنه لافادة الاول وعدم احتياجه ولا بد مع ما ذكر من امكان
فهم معناه وان يحسن الكلام على تقدير حذفه فنحو اعجبنى زيد اخوه
بدل اضراب لعدم امكان فهم المعنى بدونه ويمتنع نحو اسرجت زيدا
دابته لانه لا يحسن استعماله فلو ورد مثله حمل على الغلط وشان هذا
القسم فى الضمير كالذى قبله نحو سلب زيد ثوبه وسرق زيد فرسه الا
يرى ان اسناد السلب والسرقة الى زيد مجمل تبقى النفس بعده متشوقة
الى ذكر ما يبينه كالثوب والفرس ونحو قتل اصحاب الاخدود النار ضميره
مقدر اى فيه او ال نائبة عنه والاصل ناره تنبيه رد السهيلى بدلى
البعض والاشتمال الى بدل الكل وقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص
وتحذف المضاف وتنويه وبدل المصدر من الاسم انما هو من صفة مضافة
اليه فى الحقيقة ورابع الاقسام بدل الغلط وعبر عنه فى الاوضح بالبدل
المباين وجعله ثلاثة اقسام بادخال القسمين الذين زادهما بعضهم
على الستة فيه وحينئذ يقال ان كان ذكر المبدل منه غير مقصود البتة

معنى — الى الثانى صح

بل سبق

بل سبق اليه اللسان غلطا فهو بدل غلط اى عن اللفظ الذى هو غلط
لان البدل هو غلط كما قد يتوهم وان كان ذكره مقصودا فان تبين بعده
فساد قصده فهو بدل نسيان اى بدل عن شيء ذكر نسيانا وان كان كل
منهما مقصودا فبدل اضراب ويقال فيه بدل بداء ايضا ويحتمل الثلاثة
نحو رايت زيدا حمارا اذ الفرق بينها بالقصد والتقدير فان قصد الثانى
وسبق اللسان الى الاول فالاول او قصد الاول وتبين الخطا فالثانى او كلاهما
فالثالث والغلط لسانى والنسيان جنانى والاول لا يقع فى كلام الفصحاء
بهذه الصورة كما ادعى بعضهم انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم
يعرفه وبعضهم خصه بالشعر وبعض عكس فقال ان الشعر انما يقع عن
فكر وروية وبعض نفى الثالث ايضا والصحيح ما ذهب اليه الاكثرون من
الجواز مطلقا نظما ونثرا لكن البلغاء لم يذكروا واحدا من الثلاثة بدلا بل
يوردونه ببل عطف نسق وليعلم ان موافقة البدل المبدل منه فى الاعراب
واجبة مطلقا وفى التذكير والافراد وفروعهما فى بدل الكل ما لم يمنع من
التثنية والجمع مانع لكون احدهما مصدرا او قصد به التفصيل لكن
اتفاقهما تعريفا وتنكيرا غير لازمة بل تبدل المعرفة من النكرة وبالعكس كما
تبدل من مثلها ولكن يجب عند الكوفيين والبغداديين وصف النكرة
حال كونها مبدلة من المعرفة وتبعهم الزمخشرى والجرجانى على ذلك قالوا
لان البدل للايضاح والشيء لا يوضح بما هو اخفى منه وهذا اذا كان بدل
الكل لانه هو المتحد مع المبدل منه ولهذا لا يحتاج الى ضمير كما اشرنا اليه

نحو قوله تعـ لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة فلا تحصل فائدة بدون
الصفة كما قالوا واما غير بدل الكل فلعدم اتحاده مع المبدل منه لا يجب
فيه ما ذكره الجمهور من البصريين وغيرهم لم يوجبوا ذلك فليحفظ لكن
اشترطوا فى ابدال النكرة من مثلها عند اتحاد اللفظان يشتمل الثانى
على زيادة بيان كما فى ابدال الفعل من مثله نحو قوله تعـ كل امة تدعى الى
كتابها فى قرائة يعقوب بنصب كل وهذا كله فى ابدال الظاهر من مثله
واما غيره فقد قالوا لا يبدل الظاهر ولو معرفة من المضمر مطلقا بلا شرط فى ص
بدل الكل من كل الا من ضمير الغائب فيبدله ولو لم يفد احاطة نحو
ضربته زيدا ومررت به بزيد وغير بدل الكل فيه ظاهر اما من ضمير
المتكلم والمخاطب فلا يبدل الا اذا افاد احاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا
وآخرنا فان لم يفد احاطة لم يجز خلافا للاخفش واجاز الكوفيون رايتك
زيدا ورايتنى عمرا على البدلية من الضمير واخرج ببدل الكل بقية الاقسام
فانها تاتى فيها بلا شرط نحو اعجبتنى وجهك فى البعض وكلامك فى الاشتمال
واما ابدال المضمر من مثله فجائز نحو رايتك اياك وكذا من الظاهر
نحو مررت بزيد به وخالف الكوفيون وابن مالك فى الاول والثانى
وابن هشام فى اوضحه فى الثانى فجعلوها من التوكيد تنبيه يبدل الفعل
من الفعل مطلقا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له
ونحو ان تصل تسجد يرحمك الله ومنه قوله
٥ ان على الله ان تبايعا ٥ تؤخذ كرها او تجئ طائعا ٥

نحو

ونحو ان تعم تقعد اكرمك وتبدل الجملة من الجملة كذلك لكن لا يتميز
بدل الكل من التوكيد اللفظى الا بمغايرة اللفظ وكون المقصود الثانى
وهذا لا يتحقق فى الجمل فلا يعتد به وبدل البعض كقوله تعـ امدكم بما
تعلمون امدكم بانعام والاشتمال كقوله ٥ اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ٥
والرابع نحو قم اقعد ولا حاجة الى الضمير فى بدل الافعال والجمل لتعذر
عوده اليها والفرق بين بدل الفعل والجملة ان الفعل يتبع ما قبله فى
اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان والا فاطلاق
التبعية عليها كاطلاقها على الحرف والماضى مجاز اذ التابع كل ثان
اعرب باعراب سابقه وقد تبدل الجملة من المفرد كما فى قوله
٥ الى الله اشكو بالمدينة حاجة ٥ وبالشام اخرى كيف يلتقيان ٥
حيث ابدل فيه كيف يلتقيان من حاجة واخرى اى اشكوهاتين الحاجتين
تعذر التقائهما قال الدماميني ويحتمل ان تكون مستأنفة كذا فى التوضيح
وشرحه التصريح بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه وعكسه وابدال المفرد
من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاولان فقال ابن هشام فى حواشى
الالفية وينبغى ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جاز العطف
نحو زيد متق يخاف الله او يخاف الله متق انتهى واما الثانى ففى جرابى حيان
ان قيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها فى معنى المفرد اى جعله مستقيما
قيما واما الثالث فقد ذكره سيبويه وجعل منه ايعدكم انكم اذا متم
وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فجعل ان الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا

كما قال غيره كذا في حواشي الحمصي على شرح القطر **مهمة** اذا ابدل اسم
من اسم استفهام او اسم شرط اعيد معه همزة الاستفهام وان الشرطية
نحو كم مالك اعشرون ام ثلاثون ومن رايت ازيدا ام عمرا وماذا صنعت
اخيرا ام شرا والثاني من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه ومتى تسافر ان غدا
وان بعد غد اسافر معك ويقال لهذا بدل التفصيل **خاتمة** يجوز قطع البدل
وان لم يفصل به جمع او عدد كما نص عليه سيبويه والاخفش ولكن انما
يحسن مع الفصل نحو قوله تعالى بشر من ذلكم النار كما يحسن اذا فصل به
جمع او عدد مطلقا نحو مررت برجال زيد وعمرو او بثلاثة بكر وبشر اي منهم
برفع الاعلام او نصبها ويجب القطع ان تبع متعددا ولم يف به كما في الحديث
اتقوا الموبقات الشرك والسحر برفعهما لكن محل الوجوب ان لم ينو معطوف
يحصل به مع المذكور المطابقة للمبدل منه والا جاز كالاتباع ولغرة جواز
قطع البدل انكره بعضهم وقال المعروف قطع النعوت ثم الاحسن ان
لا يفصل بين البدل والمبدل منه مطلقا وقد يفصل بالظرف والصفة
ومعمول الفعل نحو اكلت الطعام اليوم ثلثه وقام زيد الظريف اخوك
ونحو قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه ويجوز تعدد البدل على ما قاله
الزمخشري في تفسير سورة غافر واعترضه ابو حيان ثم قال ما حاصله
ان بدل البداء قد يكرر واما غيره فلا اعرف نصا في جوازه ومنعه
ويجوز البدل من البدل وكون الشيء مقصودا غير مقصود باعتبارين
جائز كما قال بعضهم في الجواب عن الاعتراض على هذا التجويز **تتمة**

يوافق النعت البدل في التابعية والتوضيح ويخالفه في امور هي انه
لا يكون الا مشتقا او مؤولا به وانه يوافق منعوته تعريفا وتنكيرا وانه
يكون بمعنى في متعلق منعوته وانه لا بد ان يرفع ضمير منعوته المستتر
او سببيه الظاهر وانه يكون للمدح والذم والترحم بخلاف البدل في
الخمسة وان البدل يجري في المظهر والمضمر وانه يجري مجرى جملة اخرى وانه
ينقسم اربعة اقسام كما مر وانه يدل على مسمى المبدل منه مطابقة وانه
منه ما يكون بدل غلط وزيد انه يتبع الفعل والنعت ليس كذلك
في الستة واقول انه على نية سقوط المبدل منه فهذه اثنى عشر وجها يخالف
البدل فيها النعت ويوافق التوكيد في امور غير التابعية انهما تكريران
يلحقان الاول في بدل الكل وانهما لا يتقدمان على متبوعهما وانهما
يسد بهما معنى المتبوع في بدل الكل ايضا ويمتاز عنه فان التوكيد
اما بالفاظ محصورة او بتكرير لفظ الاول او مرادفه وانه قد يكون
للاحاطة والشمول والبدل ليس كذلك فيهما واما امتيازه عن النسق
فظاهر **و**التابع **الخامس** الذي هو اخر التوابع فيما ذكره المصنف **عطف
البيان** هذا على راي البصريين واما الكوفيون فلم يترجموا له وقدموا
بيان العطف واما كونه بيانا فلانه تكرار الاول بمرادفه لزيادة البيان
فكانه عطف على نفسه **و**قد قالوا **هو تابع** يشبه الصفة لانه **جيء به**
في الكلام **لايضاح متبوعه** فخرج به ما عدا النعت من التوابع وهذا
في المعارف ونظرا الى الغالب والا فقد يكون للمدح كما في الكشاف في تفسير

قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان
للكعبة على جهة المدح وذهب جمع الى انه يكون للتوكيد كما فى قوله
٥ لقائل يا نصر نصر نصرا ٥ انى واسطار سطرن سطرا ٥
واما فى النكرات فللتخصيص متبوعه والايضاح قد يحصل بالاجتماع
مع متبوعه فلا يلزم ان يكون اوضح من متبوعه وانما اقتصر على الايضاح
لاتفاق اهل البلدين عليه ومثل الصفة ايضا فى انسحاب العامل وفى
المطابقة فى التعريف وخالف الزمخشرى الاجماع فى جعله مقام ابرهيم
بيانا لايات بينات وفيه مخالفة اخرى فى الافراد والجمعية ومثلها فى
عدم الجريان على المضمر فيوافق الصفة فى خمسة امور ويخالفها فى اكثر
فانه جامد لا يؤول بمشتق وانه لا يدل على معنى فيه اى فى متبوعه وبهذا
اخرج المصنف الصفة فانها وان صارت كاشفة تدل على ما ذكر وانه
لا يقطع عن متبوعه وانه قد يكون اخص من متبوعه وانه يغلب
او يختص بالمعارف نحو قول بعض الاعراب لسيدنا عمر بن الخطاب
٥ اقسم بالله ابو حفص عمر ٥ ما مسها من نقب ولا دبر ٥
وذلك ان هذا الاعرابى قال لذلك الامام ان ناقتى قد نقبت فاحملنى
فقال له عمر كذبت ولم يحمله وحلف على ذلك فانشد ما ذكر وثلثها
بقوله فاغفر اللهم ان كان فجر ٥ وجوز الكوفيون وجماعة من البصريين
منهم الفارسى وابن جنى وكثير من المتاخرين كالزمخشرى وابن عصفور
وابن مالك وابنه ٧ وجوزوا ان يكون منه قوله تعالى من ماء صديد
٧ جريانه فى النكرات صح

وجعله المانعون بدلا كسائر ما ورد نكرة قالوا ان البيان كاسمه
والنكرة مجهولة فكيف تبين مجهولا مثلها واجيب بان بعض النكرات
قد يكون اخص من بعض فيبين الاخص غيره فهذه اربع صور ما
يخالف البيان فيها النعت وبقى ان البيان لا يكون جملة وانه لا يكون
الا المتبوعه وانه لا يكون للمدح الا على قلة كما مر عن الزمخشرى وانه
يدل على المراد اذا انفرد نحو زيد ابو عبد الله بخلاف الصفة فى جميع الثمانية
واعلم ان البيان يجوز اعرابه بدل كل فى كل مكان باختلاف الاعتبار
ولا عكس لجواز مخالفة البدل متبوعه فى التعريف والتنكير والافراد
وفرعيه الا فى مكانين ما يمتنع الاستغناء عنه وما يمتنع احلاله محل
الاول فيتعين كونه بيانا ويتحقق ذلك فى صور منها ما اذا ١ اتبع المنادى
المضاف باسم اشارة نحو يا غلام زيد هذا واذا ٢ اتبع وصف اسم الاشارة
المنادى بمنون نحو يا هذا الكريم زيد واذا ٣ افتقر الكلام الى رابط وهو
مع التابع نحو هند قام زيد اخوها واذا ٤ كان التابع مجردا من ال
والمتبوع محلى بها ومضافا اليه لوصف هى فيه كما فى قوله
٥ انا ابن التارك البكرى بشر ٥ عليه الطير ترقبه وقوعا ٥
واذا ٥ اتبع وصفا اى فى الندا بمنون نحو يا ايها الرجل زيد واذا ٦ اتبع
بمضاف ايضا نحو يا ايها الرجل غلام زيد واذا ٧ فصل مجرور اى او مجرور ٨
كلا نحو اى الرجلين زيد وعمرو افضل وكلا اخويك زيد وعمرو قام الى
غير ذلك مما فى المطولات وتعقبه ابن هشام فى الحواشى بان هذا مبنى

على لزوم كون البدل صالحا للحلول محل الاول وفيه نظر فانهم يغتفرون
فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك انت كون انت
توكيدا وكونه بدلا مع امتناع ان انت انتهى بنوع تلخيص **خاتمة** ما استثنى
من المكانين امران يبتنى عليهما ما ذكر من الصور ونحوها من ثمانية امور
يخالف البيان فيها البدل ذكرها ابن هشام فى مغنيه ثالثها ان البيان
لا يكون مضمرا ولا تابعا له لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات
وما خالف هذا فمردود رابعها انه لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا الكم
خامسها انه لا يكون جملة سادسها انه لا يتبع جملة سابعها انه لا يكون فعلا (جملة صح)
تابعا الفعل ثامنها انه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فى الجميع انتهى
بتلخيص وفى بعضها كلام مر بعضه فليراجع المغنى زاد بعضهم امرين اخرين
هما ان البيان لا يقطع وانه لم يثبت جواز حذف متبوعه والبدل يقطع
وقد يحذف متبوعه على خلاف فيه ونقل بعضهم عن الاخفش وابن مالك
انهما خرجا على ذلك قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وان الاصل
لما تصفه والكذب بدل من الهاء المحذوفة هذا وانهما متفقان فى امور سوى
التابعية احدها ان كلا منهما عبارة عن الاول ثانيها انهما يكونان فى
الجوامد ثالثها ان كلا يكون اخص من متبوعه واعم رابعها انهما يكونان
بلفظ الاول على جهة التوكيد وهو الصحيح الذى رد فى المغنى مقابله الذى
هو ثامن امور المخالفة عندنا فليعرف **تتمة** قال بعضهم اكثر ما ياتى البيان تابعا
للاسماء المبهمة بل قال الاعلم لا يكون الا بعد مشترك نحو يا هذا زيد

بتنوين

بتنوين زيد وهو بدل على انه ليس ببدل وكذا يقال يا ايها الرجل
زيد وليس بدلا من الرجل لمنعهم وصف اى بما لا لام وانما هو بدل (فيه صح)
من اى فلذا يبنى على الضم بلا تنوين وهذا من اوضح فروقه كذا يوخذ
من الاشباه هذا وقد بقى ابحاث جليلة فى التوابع وغيرها تركناها
خشية الاملال وان ترد احصاء ما مر من المعمولات **فمجموع** ما ذكرنا فى
هذا الكتاب **من المعمولات** المرفوعة والمنصوبة والمجرورة والمجزومة **ثلاثون**
معمولا المرفوع منها تسعة والمنصوب ثلاثة عشر والمجرور اثنان والمجزوم
واحد والمعمول بالتبعية خمسة وقدم ما فيها من التفصيل وما عليها
من كثير وقليل فتذكر فانى العهد من قدم **الباب الثالث** من ابواب
الرسالة وهو اخرها وفيه ما فى البابين قبله كائن **فى** بيان معنى **الاعراب**
وحقيقته عند النحاة **وهو** لغة لمعان منها البيان والتغيير والتحسين
واصطلاحا على القول بانه معنوى وعليه المتقدمون وكثير من المتاخرين
تغيير اواخر الكلم ولو حكما لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا وعلى انه لفظى وعليه المحققون كابنه عليه ابن مالك **شيء**
ملفوظ او مقدر من حركة او حرف او حذف **جاء** اى حصل ووجد ذلك
الشيء ولو فى التقدير **من العامل** اى لاجل اقتضائه اياه وهذا وان كان
بواسطة لا ينبغى ذكرها هنا لاخذها فى تعريف العامل واحترز به عن
حركات النقل والاتباع والتخلص من الساكنين لانتفاء كونها بسبب
اقتضاء العامل وكون الشيء المذكور **يختلف** ويتغير ولو تقديرا او حكما

قف على ثالث الابواب وتامل ما فيه من الخطاب

بـه اى بسبب وجوده الحرف الذى هو اخر المعرب ولو تنزيلا ذاتا كما فى
المعرب بالحروف او صفة كما فى المعرب بالحركات يحتاج فى صدقه على حرف
الاعراب الى تمحل اذ هو الاخر والشيئ لايكون سببا لاختلاف نفسه
فان قيل لايحصل الاختلاف الا بحركتين او حرفين فلا يصدق على
احدهما كما لايصدق على اعراب المعرب ابتداء اذ لا اختلاف فيه قلنا
المراد بالسببية الدخل فى الاختلاف او ما يحصل بحصوله من غير
احتياج الى شيئ بعده وكل حركة كذلك فى نفس الامر ولو فى بعض المواضع
لا بالفعل او به على انه انتقل اليها من اعراب او سكون وبما بينا به الشيئ
اندفع النقض بمثل المقتضى والاسناد وعلى ترك شيئ بعومه يخرج
ما ذكر بالسببية القريبة والمراد بالاخر هنا ما يلفظ به آخرا عند الاضافة
ولو فرضا والتقييد به لبيان محل الاعراب لا للاحتراز اذ ليس لنا شيئ يجيئ
من العامل فى غير الاخر ليحترز عنه واما حركة ما قبل الاخر فى نحو امرئ
فاتباع عند البصرى واعراب عند الكوفى والحركة المنقولة الى ما قبل
الاخر فى الوقف ليست الاعرابية بل مثلها كما قاله ابو البقاء او هى حالة
لايعتد بها لعروضها وقلتها وانما جعل الاعراب فى الاخر لان المعانى
المحتاجة اليه من احوال الذات فهى متاخرة عنها والدال على المتاخر متاخر
اولانه اتى به فى الاسم لمعنى فوجب ان يكون بعد كماله ثم هو ان لم يمنع
من التلفظ به شيئ فلفظ وان منع حال فى اخر المعرب فتقديرى او فى
نفسه فمحلى وقد يخص بالاولين فما يكون فيه هو المعرب فى الاصطلاح

هنا وفى

هنا وفى ذكر المعرب فى التعريف دور صريح لتوقفه على الاعراب
المتوقف عليه الا ان يقال بكون التعريف لفظيا لمن يعرف المعرب
الاصطلاحى كما مر فى امثاله فلو قال فى اخر الكلمة لكان اولى فافهم
واعلم ان الاعراب له تقسيمات جمع تقسيم وهو ضم قيود متباينة او متخالفة
الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد مفهوم اخص منه اما فى الصدق
او فى المفهوم وافراد هذا الجمع اربعة بالاستقراء واقسام بعضها مع
بعض متداخلة لصدق بعض على بعض اذ هى تقسيمات اعتبارية باعتبارات
مختلفة والتخالف انما هو بين اقسام كل تقسيم التقسيم الاول من
الاربعة كائن بحسب الذات اى بالنظر الى نفس الاعراب والحقيقة
من قبيل عطف التفسير للذات واذا كان الامر كذلك فنقول الاعراب
هو من حيث ذاته وحقيقته مع قطع النظر عن تحققه فى ضمن الاقسام
اما حركة اى على وجه مخصوص وتكون زائدة على ماهية الكلمة مقارنة
للحرف الاخير فى الوضع على الصحيح وهى اصل لدلالتها على المعانى
المقصودة من الاعراب نصا وتخفتها بكونها كبعض الحرف ولذا قدمها
او حرف وهو فرع وانما يصار اليه لعارض كما فى الافعال التى ترفع
بالنون وفى المثنى والجمع على حده او حذف لاحدهما وهذا ايضا فرع
لايصار اليه الا لمانع من الاول كما فى المضارع المعتل الاخر والمرفوع بالنون
هذا ما عليه البصريون وعند الكوفيين كل من الثلاثة اصل كما يفهم من
من الاشباه والحركة الاعرابية جنس تحته انواع ثلاثة وهى اصل للثلاثة

خ
اخذ

البنائية وقيل بالعكس وقيل كل منهما اصل والاول اقوى والمسئلة
مبسوطة فى الاشباه وفيها نقلا عن صاحب البسيط ان جملة الحركات
اربع عشرة فيبقى ثمان ثلاث بين بين وهى التى قبل الالف المفخمة والتى
قبل الالف الممالة وحركة الاشمام فى نحو قيل وبيع وفتحة ما لاينصرف
فى الجر وضمة المنادى وحركتا الاتباع والتقاء الساكنين وما قبل ياء
وقال بعضهم وهو الظاهر عندى ان الحركات سبع حركتا اعراب وبناء
وحركتا اتباع وحكاية وحركتا نقل وتخلص من ساكنين وحركة ما قبل
ياء المتكلم والثلاثة المذكورة هنا ضمة يضم الشفتان عند التلفظ بها
وفتحة تفتحان عند ما يلفظ بها وكسرة تكسر السفلى منهما وقت لفظها
وكل من هذه الثلاثة يصلح للاعراب والبناء بل ولغيرها كضمة قاف
قفل والفرق بجلب العامل وعدمه فلا يجتمع الاعراب والبناء فى كلمة
واحدة اصلا ثم اذا كانت للاعراب تكون ظاهرة نحو جاءنى زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد ومقدرة اما للاستثقال او التعذر كما سيأتى واما
الحرف الاعرابى فانواعه اربعة لاغير ثلاثة منها تسمى حروف العلة لانقلاب
بعضها الى بعض وتغيرها والعلة التغير وهى واو والف وياء وتسمى
حروف المد واللين ايضا ان كان حركة ما قبلها من جنسها ووجه التسمية
ظاهر وهل هى ماخوذة من الحركات الثلاث او بالعكس او لا ولا ذهب
بعضهم الى الاول والاكثرون على الثانى وقال قوم بالثالث وصححه بعضهم
وبسط المسئلة فى الاشباه وفيها عن ابن يعيش ان المتقدمين كانوا يسمون

المتكلم صح

الفتحة

الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة
وعلى ما ذكرنا من فرعية الحرف فى الاعراب انما تكون هذه الحروف اعرابا
بطريق النيابة عن الحركات لعارض كما فى الاسماء الستة نحو زيد جاءنى
ابوه فى الرفع بالواو ورايت اباه فى النصب بالالف ومررت بابيه بالجر
بالياء وانما اختيرت هذه الحروف للنيابة لخفتها وكونها اصلا للحركات
على ما مر من الخلاف فيه آنفا ورابعها نون ومحل نيابته الافعال الخمسة
نحو يضربان وتضربان وتضربون ويضربون وتضربين واختير
النون مع تلك الحروف لمشابهتها الواو فى الغنة والحذف للجازم
واما الحذف الذى يكون اعرابا فاضرب ثلاثة ولا تكون الا فى الفعل
المضارع احدها حذف الحركة التى هى علامة الرفع فيه وهى الضمة
للجازم نحو لم ينصر ومنه لم يك وثانيها حذف الاخر منه للجازم ايضا
وذلك اذا كان حرف علة اصليا عند الاكثر لضعفه بالسكون
فيكون كالحركة يتسلط عليه العامل كتسلطه عليها نحو لم يغز ولم
يخش ولم يرم وثالثها حذف النون التى هى علامة الرفع فى الامثلة
الخمسة وهذا الحذف للناصب والجازم سواء صح اخرها نحو لم يضربا
ولن يضربوا ام اعتل نحو لم تغزى ولن ترموا واذا تبين ما ذكرنا
فالمجموع بمعنى المجتمع من هذا التقسيم اقسام عشرة ثلاث للحركة
وثلاثة للحذف واربعة للحرف والتقسيم الثانى من الاربعة كائن
بحسب المحل الذى يحل فيه ذلك المقسم وهو المعرب واذا كان كذلك

فهو اى المحل المذكور اما ان يكون اعرابه بالحركات الاتى ذكرها فقط ووصف المحضة لها غير لائق لانه يوهم تمحضها وخلوصها من شائبة غيرها كالتى بين بين والمراد انفرادها عن الحذف كما فى قوله او بالحروف المحضة بقرينة قوله او بالحركات مع الحذف وهو الفعل المضارع المعتل وقوله او بالحروف مع الحذف وهذا الافعال التى ترفع بالنون فالاقسام هنا اربعة والقسم الاول منها وهو الذى بالحركات فقط يكون قسمين لانه اما تام الاعراب وذلك بان يكون اعرابه بالحركات الثلاث نظرا الى الاحوال الثلاث فيكون بالضمة رفعا اى حال كونه مرفوعا او ذا رفع والفتحة نصبا والكسرة جرا كذلك وهذا القسم هو الاصل العارى عن اللبس وما عداه فرعه وان اردت معرفة تمام اعرابه فهو شيئان الاسم المفرد الذى ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرها بعد والثانى الجمع المكسر الذى يتغير فيه بناء المفرد للجمعية مذكرا كان او مؤنثا اما السالم فليس كذلك مطلقا كما سيأتى والمراد بهذين المذكورين المنصرف اذ غيرهما اما ناقص الاعراب او معرب بالحروف كالاسماء الستة فانها لا يصدق عليها تعريف المنصرف فيما يأتى وذلك نحو جائنى رجل للمفرد ورجال للجمع كلاهما فى الرفع ورايت رجلا ورجالا فى النصب كذلك ومررت برجل ورجال فى الجر هذا فى الحركات الملفوظة وقد تقدر فيهما نحو جاء الفتى والاسارى ورايت جرحى والعذارى ومررت بحبلى وايامى وقوله او ناقص الاعراب المراد به ثانى

قسمى

قسمى القسم الاول الذى بالحركات فقط ونقصانه بان يكون بالحركتين من الثلاثة وذلك اما ان يترك فيه الكسرة ويكون بالضمة رفعا فيما مر فى مثله والفتحة نصبا على الاصل وجرا بالحمل عليه لاشتراكهما فى الوقوع علامة للفضلة كما سيأتى بيانه وان ترد بيان هذا الناقص فهو غير المنصرف من الاسماء مفردا كان او جمعا نحو جائنى احمد ومعه دنانير ورايت احمد واعطيته دراهم ومررت باحمد فى مواضع بالفتحة نيابة عن الكسرة واما ان يترك من ذلك الفتحة فيكون بالضمة رفعا على الاصل كما مر والكسرة نصبا بالحمل على الجر لما مر وجرا بالاصالة وهذا القسم هو الذى يقال له جمع المؤنث السالم بالنظر الى غالب افراده والمراد ما يكون بالف وتاء مزيدتين على مفرده وان كان مذكرا او مكسرا نحو جائنى مسلمات وطلحات بالرفع بالضمة على الاصل ورايت مسلمات وبنات بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على جره كما فى اصله المذكر السالم ومررت بمسلمات بالكسرة على الاصل ولو اقتصر على النصب كان اولى والقسم الثانى الذى اعرابه بمجرد الحروف ايضا اى كالذى بمحض الحركات اما تام الاعراب بان يكون اعرابه بالحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث كما فى الحركات فيكون بالواو رفعا لمناسبتها الضمة والالف نصبا لمناسبتها الفتحة والياء جرا لمناسبة الكسرة وذلك ظاهر وان اردت ان تعرف هذا القسم فهو الاسماء الستة بضم الهن على ما سمعه سيبويه الى الخمسة المتفق عليها والافصح اعرابه بحركات ظاهرة كغد وهى علم بالغلبة

كالعبادلة على الاب والاخ والحم والفم بلا ميم وذى والهن وقوله المضافة
اى ولو تقديرا صفة لازمة اذ لو افردت اعربت بالحركات لكن شرط اضافتها
ان تكون الى غير ياء المتكلم نحو ابوك لانها اذا اضيفت اليه وكلها
تضاف الا ذو كانت كغيرها مما يضاف اليه فى الاعراب بحركات مقدرة كما
يأتى ومن صفات هذه ٧ اللازمة للاحتراز المفردة فانها ان ثنيت او جمعت
اخذت اعراب ذلك وسيبين قريبا انه ناقص والمسموع جمعه تصحيحا
منها الاب والاخ فقط وكذا المكبرة صفة لازمة لانها لو صغرت اعربت
بحركات ظاهرة اذ حرف العلة حينئذ يشبه الصحيح وانما لم يذكر الاسماء
المذكورة لشهرتها وما ذكر من اعرابها كذلك نحو جاء ابو زيد ورايت
اخاه ومررت بحميه هو المشهور من اثنى عشر قولا كما فى الهمع ومنها ايضا
انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما فى المقصور وما قبل الاخر
تبعه رفعا وجرا قيل هذا مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم ابنا مالك
وهشام ورجح بامور ذكرت فى المبسوطات واعترض فيها على المشهور
واجيب عنه وتوجيهه ان الحروف وان تفرعت عن الحركات اقوى منها
اذ الحرف كحركتين فكره استبداد المثنى والجمع الفرعيين بالاعراب الاقوى
وارادوا ان يكون فى الاسماء المفردة ايضا ليكون فيها الاعرابان الاصل
والفرع الاقوى فاختاروا هذه الاسماء منها لمشابهتها الذينك فى
صلاحية الاخر للاعراب ولاستلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ لاخ والاب
لابن وخص ذلك بحال الاضافة لتظهر تلك الذات اللازمة وفضلت

٧ الاسماء صح

على المثنى

على المثنى والجمع المشبهة لهما باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها
بالافراد فائدة فى هذه الاسماء لغتان اخريان الزام الالف لاب وتاليبه
كقوله ٥ ان اباها وابا اباها ٥ قد بلغا فى المجد غايتاها ٥
وقولهم مكره اخاك لا بطل وهذه اشهر من الاخرى وهى النقص فى الجميع كقوله
٥ بابه اقتدى عدى فى الكرم ٥ ومن يشابه ابه فما ظلم ٥
وحكى ابو زيد جائنى اخك والفراء هذا حمك واما ناقص الاعراب بان يكون
بالحرفين من تلك الثلاثة فيكون اما بالواو المضموم ما قبلها ولو تقديرا
كالمصطفون لانها تكون ضميرا لجمع الذكور رفعا بل على اصل الاعراب
بالحروف ولهذا اختار تقديم الجمع على المثنى والياء المكسور ما قبلها
ولو تقديرا كالمصطفين المفتوح ما بعدها غالبا نصبا بالحمل على
الجر لاشتراكهما فيما مر وجرا على ذلك الاصل لمناسبتها الكسرة وانما ضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ليدل على الامتزاج ويسلما من التغير
وان اردت هذا القسم فهو جمع المذكر السالم بناء مفرده من التغير
للجمعية فهو صفة الجمع وقدم تعريفه ونحو سنين وبنين مما تغير بناء
مفرده ملحق بهذا الجمع لا منه وكذا اولو وهو اسم جمع بمعنى اصحاب لا مفرد له
من لفظه وله من معناه ذو والحق عشرون ايضا واخواتها بمعنى النظائر
الى تسعين وهى اسماء جموع لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير المفرد
وامتناع اطلاق عشرين على ثلاثين وتسعين على سبعة وعشرين
وهكذا وايضا لو كان عشرون جمعا لفتح عينه وشينه ومن هذا القبيل

بلغ

عالمون والحق ايضا اهلون ووابلون وعليون وماسمى به نحو زيدون
علما وكانه لم يذكر ذلك مكتفيا بالقياس على ماذكره اختصارا واشترط
لما يجمع هذا الجمع العلمية لمذكر عاقل مع الخلو من تاء التانيث المغايرة لتاء
عدة وثبة علمين او الوصفية لذلك مع الخلو من تاء التانيث والقبول
لها نحو جائنى مسلمون فان مسلم يقبل التاء مع خلوه عنها او مع الدلالة
على التفضيل نحو هم الاكثرون واولو مال بالاضافة الى اسم جنس لزوما
ولو معرفا باللام نحو اولو العلم وعشرون جاؤنى لهم تسع وتسعون نعجة
فلا يجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وحائض وسابق وعلامة
وجريح وصبور وسكران واحمر ويقال فى النصب رايت مسلمين بكسر ما قبل
الياء وفتح النون واولى مال بلا نون للاضافة وعشرين غلاما مثلا
ويقال فى الجر مررت بمسلمين واولى مال وعشرين كلاهما بالياء او يكون
هذا الناقص بالالف رفعا لانها اقرب الى الضمة من الياء وتكون ضميرا له
والياء المفتوح ما قبلها نظرا الى الالف وللفرق بينه وبين الجمع نصبا بالحمل
وجرا على ذلك الاصل وان اريد هذا القسم فهو المثنى وقدم بيانه
ويشترط فى ما يثنى ثمانية شروط الافراد والاعراب والتنكير واتفاق
اللفظ والمعنى ووجود ثان له فى الخارج وانتفاء التركيب وان لا يستغنى
بتثنية غيره عن تثنيته والحق باثنان واثنتان للمذكرين ولو تغليبا وللمؤنثين
وفى لغة تميم ثنتان وليسا منه حقيقة بل وضعا كوضعه اذ لم يثبت له
مفرد ولذا نص عليه وهو كذلك وان ركب او اضيف ولا يضاف الى ضمير المثنى

مع شروط المثنى الثمانية

وكلا

وكذا كلا للمذكرين والفه اصل عن ياء عند سيبويه وقيل عن واو ومثلها
كلتا للمؤنثتين والفها للتانيث عند سيبويه والتاء بدل عن واو
وقيل الالف لام والتاء للتأنيث وانما يكون كلا وكذا كلتا كذلك حال
كون كل مضافا الى مضمر اذ الاضافة اليه فرع الاضافة الى المظهر فتناسب
الاعراب بالحروف الذى هو فرع الاعراب بالحركات وايضا لما غلب
تبعيته مضافا الى ضمير الغائب للمثنى جعل اعرابه كمتبوعه ثم اطرد ذلك
فى المضاف الى ضمير المتكلم والمخاطب فان اضيف الى مظهر فكالفتى
وحكى الكسائى والفراء ان بعض العرب يجعله كالمضاف الى المضمر والحق
بالمثنى ايضا ما سمى به منه كزيدان علما كذا قالوا فكان ينبغى ذكره
والذى يظهر لى انه ينبغى ان يلزم الالف مع كسر النون ويقدر اعرابه
كالمثنى فى بعض لغاته فرقا بينه وبين المثنى الحقيقى فى هذه اللغة
فليعرف وقد يعرب كسلمان غير منصرف للعلمية وزيادة الالف
والنون ففى الرفع نحو جائنى مسلمان للمثنى حقيقة واثنان وكلاهما
لما الحق به ومثلها نحو جاء زيدان وفى النصب نحو رايت مسلمين واثنين
وكليهما بياء مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها كما مر فى الجميع وكذا رايت
زيدين وتقول مررت بمسلمين واثنين وكليهما وزيدين مثلا فى الجر
هذا هو المشهور فى اعراب هذين القسمين وذلك ليناسب فرعيته عن
الاعراب بالحركات فرعيتهما عن المفرد ولئلا يلزم مزيتهما عليه وهو
الاصل الذى منه الاسماء الستة لو اعربا بالحركات مع وجود حروف

تصلح للاعراب فى اخرها وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين
وتنسب الى الزجاج والزجاجى قيل ومذهب الكوفيين والخليل وسيبويه
انهما معربان بحركات مقدرة على تلك الحروف واختاره الاعلم وهو
الاقوى كما قيل ومع هذا قد رد بما ذكر مع جوابه فى المطولات وذهب
بعضهم الى بنائهما لتضمنهما واو العطف ومن العرب من يلزم المثنى الالف
ويقدر اعرابه كالمقصور ومنهم من يلزمه كذلك ويعربه على النون
كالمفرد الصحيح الاخر وانما جعل رفع المثنى بالالف ورفع الجمع بالواو
لخفة الالف بالنسبة الى الواو ومع كثرة استعمال المثنى بالنظر الى الجمع
فيكثر فى كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون وقدم فى الكلام على
الفاعل ما يتعلق بهذه الابحاث فلا تغفل والثالث الذى يكون بالحركة
مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب له ثلاث حالات احدها الحذف
وهو قسمان نظرا الى المحذوف منه لان محذوفه الذى حذفه علامة الجزم
فيه اما حركة او حرف واذا كان كذلك فالاول الذى محذوفه حركة
الفعل المضارع المعرب بالحركات وهو الذى لم يتصل باخره ضمير
اى مرفوع بدليل ما سيأتى والمراد ضمير اثنين او اكثر او المخاطبة
والحال هو اى الفعل المذكور صحيح لصحة اخره وعدم كونه حرف علة
وحينئذ فرفعه خاليا من ناصب وجازم بالضمة الظاهرة على الاصل
ونصبه اذا دخل عليه ناصب بالفتحة كذلك وقد يقدران فى الوقف
وجزمه عند دخول الجازم بحذف الحركة وهى الضمة وقد يقدر لالتقاء

معنى صح

الساكنين

245

الساكنين نحو يضرب للرفع ولن يضرب للنصب ولم يضرب للجزم
ومنه لا تضرب الرجل والثانى الذى محذوفه حرف المضارع المذكور آنفا
وهو الذى لم يتصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لكن هذا
ان لم يكن اخره حرف علة من الاحرف الثلاثة المشهورة واذا كان كذلك
فرفعه اى رفع المضارع المذكور بالضمة المقدرة للاستثقال او للتعذر
ونصبه بالفتحة ظاهرة فى غير الالف ومقدرة فيه وجزمه على المشهور
عند الجمهور بحذف الاخر الذى هو حرف العلة نيابة عن السكون
لضعفه بسكونه فصار كالحركة يتسلط عليه الجازم كما يتسلط عليها
نحو يغزو زيد ويرمى ولا يخشى للرفع ولن يغزو بالفتحة الظاهرة على
الواو ومثله الياء كيرمى واما الالف فتقدر عليه لا غير ولم يغز ولما
يخش ولا ترم بالحذف للجازم فى الجميع لانه لما دخل على الفعل ولم يجد
ما يحذفه سوى حرف علة يشبه الحركة حذفه اذ هو كالدواء المسهل
ان وجد فضلة ومثلها الحركة ازالها والا اخذ من قوى البدن وهذا
اذا كان اصليا اما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل الجازم وجرى عليه ابن هشام فى اوضحه واما قوله
٥ هجوت زبان ثم جئت معتذرا ٥ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٥
وقوله ٥ اذا العجوز غضبت فطلق ٥ ولا ترضاها ولا تملق ٥
وقوله ٥ الم يأتيك والانباء تنمى ٥ بما لاقت لبون بنى زياد ٥
فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف

العلة لان آخر الكلمة الذى هو محل الاعراب وفى قوله تعا انه من يتقى
ويصبر باثبات ياء يتقى واسكان راء يصبر فى قرائة قنبل مؤل وقد
يحذف حرف العلة لغير جازم جوازا نحو سندع الزبانية وقال غير
واحد من المحققين ان حرف العلة بالنظر الى تقدير الضمة فى المعتل
يحذف عند دخول الجازم للفرق بين صورتى المرفوع والمجزوم لا به
لانه انما يحذف علامة الرفع وهذا الحرف ليس بها بل هى مقدرة عند
سيبويه والمحققين والقسم الرابع وهو المعرب بالحرف مع الحذف
لا يكون الا ناقص الاعراب لاشتراك نصبه مع جزمه كما فى المثنى والجمع
وهذا القسم هو المعبر عنه بالافعال الخمسة والامثلة الخمسة والمراد
الفعل المضارع الذى يكون علامة رفعه النون المشابهة لنون المثنى
والجمع وذلك اذا اتصل باخره ضمير بارز مرفوع اى محلا والمراد به
حال كونه غير النون التى لجمع النسوة الف الاثنين وواو الجماعة وحكمهما
علامتين فى لغة طى كذلك وياء المخاطبة ايضا فاذا صار المضارع كذلك
فرفعه بالنون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد غيرها نيابة عن
الضمة لما مر ونصبه وجزمه اى الفعل المذكور بحذفه اى النون نيابة عن
الفتحة والسكون والاولى تانيث ضمير النون المذكور لتانيثها السماعى
وتاخير النصب لانه محمول على الجزم كحمله على نظيره الجر فى المثنى واخيه
لما مر هناك ولا فرق فى الفعل المذكور بين ان يبقى بحاله نحو يضربان
ويضربون وتضربون ولن يضربا بالحذف للناصب ولم يضربا بالحذف

للجازم

للجازم او يتغير لعلة تصريفية نحو تدعين ولن تغزى يا هند واذا
علم ما تقرر فى هذا التقسيم فالمجموع من اقسامه تسعة الاول تام الاعراب
بالحركات والثانى والثالث ناقصاه بها ايضا وثلاثة اخرى كذلك
للمعرب بالحروف واثنان لما بالحركة مع الحذف والتاسع ما بالحرف مع
الحذف والمراد بالمنصرف المتقدم ذكره مجملا ويسميه الكوفى المجرى
ما دخله الصرف وهو الجر بالكسرة والتنوين الذى للتمكين بناء على انه
مشتق من الصرف بمعنى التصرف والتقلب فى جهات الحركات وفى الجر
زيادة تصرف ولذا قيل فيه امكن اى اشد تصرفا فى الحركات وفيه ان هذا
الاشتقاق غير مسلم ولو سلم لزم خروج التنوين منه لعدم زيادة
التصرف فيه والمحققون على انه التنوين وحده والجر تبعه وهو مشتق
من الصريف الذى هو الصوت ولا صوت فى اخر الاسم الا بالتنوين
ومما يدل له ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه فقط وانما
يحذف الجر تبعا لئلا يلتبس بالمبنى على الكسر كنزال وقيل مشتق من
الصرف بمعنى الخالص لخلوصه فى الاسمية من مشابهة الفعل والحرف
وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكانه راجع من شبه الفعل المقبل
عليه غيره ومرادهم بغير المنصرف اى الفاقد الصرف باحد المعنيين
المذكورين آنفا المسمى عند الكوفى بغير المجرى اسم معرب بالحركة اذ المبنى
والمعرب بالحروف كالمثنى والجمع ليسا كذلك كما صرح الرضى بالثانى والاول
ظاهر وهذا الاسم لا يدخله الجر والتنوين المذكوران لمشابهة الفعل

الممنوع من دخول ما ذكر في فرعيتين او واحدة تقوم مقامهما من تسع عند الجمهور جمعها بعضهم في بيت وهو قوله

٥ جمع ووزن وعدل وصف معرفة ٥ تركيب عجمة تأنيث زيادتها ٥

وقيل عشر وقيل احدى عشرة وقد يدخله تنوين المقابلة والعوض في المشهور كعرفات وجوار وانما اظهرها لايدخل لما مر من ان الصرف عنده كلاهما وقد علمت ما فيه واما تقديم الجر على التنوين فليوافق الوضع الطبع وترك تعريفه مخالفا لابن الحاجب لتوقفه على معرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها المحتاجة الى التفصيل الاتي وفيه من العسر ما لا يخفى وانما لم يؤثر في منع الصرف فرعية واحدة لاصالة صرف الاسماء فليس للعلة الواحدة قوة تجذبه عنها الى الفرعية كان الذمة لاصالة برائتها لا تصير مشغولة الا بشاهدين ولكثرة الاسماء التي تشبه الفعل من وجه واحد فلو روعي الوجه الواحد وانثر كان اكثر الاسماء غير منصرف فتكثر مخالفة الاصل ولان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي ثم المعتبر في الفرعيتين رجوع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى والا صرف اذ فرعيتا الفعل المشبه به عن الاسم كذلك اللفظية اشتقاقه من المصدر والمعنوية احتياجه الى الفاعل الذي لا يكون الا اسما وهو اما راجع الى غير المنصرف او الى عدم دخول ما ذكر فيه اذ يجوز ان يكون هذا النفي كذلك المنفي من حيث القياس والسماع على نوعين اذ كل منهما اما سماعي لا قاعدة

له بل يتوقف على السماع من العرب وذلك ما فيه العدل وهو قسمان ايضا ما عدله تحقيقي ولا يكون الا مع الوصف سواء في ذلك العدد نحو احاد وموحد المعدولين عن واحد مرتين بدليل تكرر المعنى لان الاصل اذا تكرر المعنى تكرر اللفظ مثل نحو جاء القوم ثلاثة ثلاثة ليتفق الدال والمدلول فعلم ان ذلك اصلهما وهكذا في ثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلاثة ثلاثة وربع ومربع عن اربعة اربعة والمعدول كل واحد من اللفظين بلا خلاف في الاربعة وقاس المبرد والكوفيون ما فوقها الى التسعة وسمع خماسي وسداسي الى تساعي بياء النسبة ولم يسمع في عشرة الا في الشعر نحو قوله

٥ ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا ٥

فلا يقع في السعة فعال ولا مفعل والشعر لا يقاس عليه وذو الياء لا يدل على السماع لجواز كون النسبة لفظية وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعا وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري والصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكاهما الشيباني وحكى ابن السكيت وابو حاتم احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وغير العدد نحو اخر جمع اخرى مؤنث اخر بفتح الخاء بمعنى غير اي اشد تأخرا فهو افعل تفضيل او مشابه له في الصيغة والوصفية والجمع معدول عن لفظ المفرد المذكر الذي يستحقه افعل التفضيل المجرد من ال والاضافة وان كان وصفا لغير ذلك نحو هند اكبر من نساء اكثر منها الى الجمع مثل

موصوف وقيل معدول عن الاخر بال لان قياسه مجموعا ان يعرف بال كما
ان سحر معدول عن السحر وقيل معدول عن اخريات لانه جمع مؤنث
فحقه ان يجمع بالالف والتاء وهنا بخلاف مؤنث المكسور الخاء بمعنى
مقابل الاول فانه منصرف لانتفاء العدل فيه وجميع تلك الالفاظ لا تنصرف
حال كونها صفات للعدل المذكور والوصف عند سيبويه وقال جمع لتكرار
العدل في الاعداد ووصفيتها وان كانت بالنسبة الى الفاظ العدد مجازية
لكنها بالنظر الى وضع لفظ ثلاث ومثلث مثلا صارت اصلية وقال الفراء
منعت للعدل والتعريف بنية الاضافة فتقبل التنكير عنده ويصرفها
اذا نكرت وفي الاشباه اذا سمي باخر لم ينصرف عند سيبويه للتعريف
والعدل في الاصل خلافا للاخفش لزوال معنى العدل بالتسمية عنده
قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد ومن ذلك جمع من الفاظ التوكيد
واخواته كتع وبتع وبصع كذلك وكلها تمنع من الصرف حال كونها جموعا
لجمعاء وكتعاء الخ مؤنث اجمع واكتع الخ للعدل عن فعلاوات الذي هو قياس
جمع فعلاء وقيل عن فعل الذي هو قياس جمع افعل وفعلاء كحمر جمع احمر
وحمراء وقيل عن فعالى قياس فعلاء كصحارى والصفة الاصلية وان صارت
معطوف على العدل
في باب التوكيد اسما بالغلبة وقيل مع العدل العلمية وهو ظاهر كلام ابن
مالك في الفيته وقيل شبهها لان تعريفها بنية الاضافة الى ضمير المؤكد
وكذا تعريف العلم بلا قرينة لفظية قيل وهذا ظاهر مذهب سيبويه ومشى
عليه في شرح الكافية ولهذا الخلاف لم يقيد بصفات كما في ما قبله وقيد

بجموعا

بجموعا لاختلاف حالها اعلاما كالتي قبلها فانها ان لتنكر صرفت
على الاصح لزوال العدل بزوال الوصفية وان كمؤنث خرجت مما نحن
فيه فليفهم والقسم الثاني مما فيه العدل ما عدله تقديري عن اصل
مقدر يدل عليه منع الصرف ولا يكون الا مع العلمية وذلك نحو عمر
وزفر لرجلين من الخواص وزحل وقزح كلاهما بالزاي المعجمة والحاء المهملة
لنجم وجبل فان هذه الاربعة ونحوها لا تنصرف حال كونها اعلاما
لما ذكرنا وذلك انها لما سمعت غير منصرفة ولم يظهر فيها سبب لمنع
الصرف سوى العلمية اعتبر فيها العدل ايضا ولكن يتوقف اعتباره
على وجود اصل معدول عنه فقدر انه عامر وزافر وهكذا فان ورد
ما بهذا الوزن منصرفا فغير معدول او ممنوعا ومع العلمية سبب
آخر كالتانيث في طوى باعتبار البقعة لم يحتج الى تقدير وان ذهبت
العلمية بالتنكير صرفت لانتفاء احد السببين ومن قبيل ما ذكر باب
حذام وقطام عند تميم والنوع الثاني قياسي لا يتوقف على سماع بل يقاس
بان يذكر فيه قاعدة موضوعها كلي وهو اقسام ما اجتمع فيه العلمية
ووزن الفعل وقاعدته ان يقال كل علم شخصيا كان او جنسيا
موصوف بانه على وزن يعد من اوزان الفعل اما مخصوص في العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد مطردا في الاسماء العربية الا منقولا من الفعل
كضرب مبنيا للمفعول اذا جعل علما لشخص واما المبني للفاعل فغير
مختص وشمر مشدد العين علما لفرس ومثله انطلق واجتمع واستخرج

كانت صو

ونحو ذلك من اوزان الخماسي والسداسي فانها مختصة بالفعل
وان بنيت للفاعل سوى فاعل فلا يختص منه الا المجهول كالثلاثي
او غالب فيه بان يكون ذلك العلم والوزن في اوله زيادة هي بالفعل
اولى والمراد بها احدى زوائد المضارع الاربع التي يجمعها لفظ
انيت لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم والنسبة بغي امامي
قبيل نسبة الصفة الى الموصوف او العام الى الخاص وشرط الوزن
المذكور اللزوم وبقاؤه غير مخالف طريقة الفعل وكونه غير قابل
للتاء التأنيثية المتحركة لان ما تلحقه لاختصاصها بالاسم يخرج عن
اوزان الفعل ثم لو سمي به لم ينصرف لكن يكون مماسياتي ومن ثم
امتنع نحو يزيد ويشكر واحد اعلاما شخصية وبنات اوبر من الجنسية
وصرف نحو امرئ ورد وبيع ويعمل لقبولها التاء فان لم يختص الوزن
بالفعل ولم يغلب بل كان استعماله في الاسم والفعل سواء فضلا عن
ان يغلب استعماله في الاسم او يختص به لم يؤثر في المنع الا عند بعضهم
كيونس في المساوي وعيسى بن عمرو فيما اذا كان منقولا من الفعل كقوله
ه انا ابن جلا وطلاع الثنايا ه وما اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل
وقاعدة كل افعل التفضيل والصفة يعني كل وصف يدل على الزيادة
بوزن افعل وهو ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود
بالوضع والتفضيل غير لازم فتركه الزم اذ كما يمنع نحو افضل للوزن
يمنع نحو اسود وابيض لذلك مع انتفاء التفضيل واهمل عدم قبول التاء

هنا نظرا الى الغالب والا فشرطه ايضا ان يكون مؤنثه على فعلى او فعلاء
كامثل او يختص بالمنكر كاكمر لكبير الكمرة ويشترط اصالتها ايضا بان
يكون الوضع عليها فلا تؤثر العارضة ولا تضر غلبة الاسمية ومن ثم
صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع ومنع اسود وارقم للحية وادهم
للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل لطير لعدم الجزم
باصالة الوصف والثالث ما اجتمع فيه العلمية والعجمة ويقال فيه كل اسم
اعجمي بان يكون من اوضاع غير العرب ولكن اذا استعمله العجم غير علم ثم
استعمل في اول نقله الى لغة العرب علما فالاصح منعه كما نقله ابو حيان
عن الجمهور وقيل بصرفه وعليه ابو الحسن الدباج وابن الحاجب وابن
هشام قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه فكلام المصنف هنا جار على
الاصح الموافق للجمهور وكلامه في امتحانه لا يرد على ابن الحاجب اذ هو مجتهد
او تابع لاكبر منه بغي ما استعمله العرب غير علم ايضا ثم استعملوه علما فهذا
منصرف اتفاقا لضعف العجمة حينئذ بتصرف العرب فيه بادخال اللام
او الاضافة او التنوين او غير ذلك وانما يجب المنع اتفاقا اذا استعمل
الاسم المذكور في اللغتين علما والحال هو من حيث البنية زائد على
الثلاثة الاحرف بخلاف الثلاثي فيصرف وان كان علما فيهما وقوله
او متحرك الاوسط غير متفق عليه بل تبع فيه ابن الحاجب وهو احد
ثلاثة مذاهب في المسئلة ثانيها للزمخشري وهو اعتبار العجمة
كالتانيث المعنوي فيجوز في ساكن الوسط كنوح الوجهان ثالثها وهو

مرضی الرضی ومنسوب الی سیبویه والاکثرین عدم اعتبار التحرك
فی العجمة اصلا ومیز عن التأنیث بما ذکر فی المطولات فائدة تعرف
عجمة الاسم باموره منها نقل الائمة نحو قالون فانهم نقلوا انه فی اللغة
الاعجمیة اسم جنس بمعنی الجید ثم سمی به احد رواة القراء لجودة قرائته
فهو من المنقول الی لغة العرب بلا تصرف ومنها خروجه عن ابنیة
کلمات العرب کاسمعیل وابرهیم وهذان مما زاد علی الثلاثة ومنها
ان یجتمع فیه ما لا یجتمع فی کلام العرب کالصاد او الکاف او القاف مع
الجیم نحو صولجان ومنجنیق وسکرجه او الراء بعد النون کنرجس واما
شتر علما لحصن فی دیار بکر فمثال لمتحرك الوسط وهو متفق علی منعه
لکنه علی المذهب الثالث للعلمیة والتأنیث باعتبار کونه قلعة او بقعة مهمة
جمیع اسماء الانبیاء ممنوعة لعجمتها الا الاربعة محمدا وصالحا وشعیبا وهودا
والحق بها فی الصرف نوح ولوط وشیث وجمعها بعضهم فی بیت فقال

ه تذکر شعیبا ثم نوحا وصالحا ه وهودا ولوطا ثم شیثا محمدا ه

الرابع ما فیه الف التأنیث مطلقا وقاعدة کل اسم مؤنث بالالف وان
لم یکن علما مقصورة کانت تلك الالف وهی الف مفرده او ممدودة وهی
الف قبلها الف فقلبت همزة کراهة اجتماع الفین لفظهما والطرف محل
التغییر فهی الان همزة وتسمیتها الفا باعتبار الکون وممدودة باعتبار
السببیة للمد فتدبر ولم تحذف الاولی لفوات المد ولا الثانیة لفوات
ما یدل علی التأنیث وقیل الدال علیه الاولی والثانیة زیدت للفرق بین

مؤنثی

مؤنثی افعل وفعلان ورد بانه یلزم وقوع علامة التأنیث حشوا وقیل
کلا الالفین للتأنیث ورد بعدم وجود ما انث بحرفین فی کلامهم وانما
منع صرف مدخولها بلا سبب آخر مطلقا وصفا کان نحو حبلی وحمراء
او علما کرضوی وزکریاء او جمعا کجرحی واصدقاء او اسما نکرة کذکری
وصحراء للزومها له وضعا فینزل اللزوم منزلة تأنیث آخر فکانه انث
مرتین بخلاف التاء فانها لیست کذلك اذ هی موضوعة للفرق بین
المذکر والمؤنث فهی فی تقدیر الانفصال وانما تلزم بعارض کالعلمیة
ورده المصنف بما حاصله عدم الفرق بین الالف والتاء فی الفرق واللزوم
ثم قال من قبل الجواب ان ذلك باعتبار الغالب حیث ان لزوم التاء نادر
ولزوم الالف غالب انتهی تنبیه اذا سمی بکلتا غیر منقلبة الفها من نحو
قام کلتا جاریتیك منع لان الفها للتأنیث وان سمی بها منقلبة الفها
صرف لانتفاء کونها للتأنیث بانقلابها نحو رأیت کلتیهما تتمة مما یشبه
الف التأنیث فی الزیادة والموافقة لمثال ما هی فیه الف الالحاق المقصورة
لکنها انما تمنع من الصرف مع العلمیة لا وحدها کعلقی علما قال ابن مالك

ه وما یصیر علما من ذی الف ه زیدت لالحاق فلیس ینصرف ه

وهذه مما زاد علی العلل التسع الخامس ما اجتمع فیه العلمیة والتأنیث
بالتاء وحکمه کل علم فیه تاء التأنیث المنقلبة هاء فی الوقف فیخرج نحو
اخت وبنت علمین لمذکر کما نبه علیه الرضی وقد نص سیبویه علی ان
بنتا واختا اذا سمی بهما مذکرا یصرفان وقیاسه انه اذا سمی بهما امرأة

يجوز فيه الوجهان كهند وانما تعينت العلمية مع التأنيث مع ان
المقصود مطلق التعريف ليصير التأنيث لازما اذ الاعلام تحفظ عن
التغيير بقدر الامكان والعلمية وضع ثان وكل حرف وضعت عليه
الكلمة لاينفك عنها ووجود التاء اما لفظا فيمنع العلم وان لم يزد
على الثلاثة ولم يتحرك وسطه ولم يكن لمؤنث نحو فاطمة وحمزة وبركة
وقلة علمين او تقديرا فلا يجب المنع الا والحال هو اى ذلك العلم زائد
من حيث البنية على الثلاثة من الحروف لتنزيل الحرف الرابع منزلة التاء
الملفوظة نحو زينب ولو لمذكر حيث كان تأنيثه اصليا او وهو متحرك
الحرف الاوسط منه علما لمؤنث نحو قدم بفتح الدال اسم امرأة ومثله لظى
من اسماء جهنم لتنزيل الحركة منزلة الحرف الزائد وخالف فيه ابن الانبارى
فجعله ذا وجهين ولو لم يكن هذا المتحرك علم مؤنث بان سمى به مذكر
ولو غير عاقل صرف لضعف تأنيثه حينئذ والحركة نائب لنائب مناب
التاء فلا تقوية كالنائب الاصلى وكان عليه ان يذكر العجمة كما فى بلخ
وحمص والنقل من المذكر كزيد لامرأة فان منعهما متحتم اذ تحتم منع المؤنث
المعنوى من الصرف باحد اربعة امور وقد ذكر اثنين منها وترك اثنين
ولعله تركهما لما فيهما من الخلاف كما حكاه بعضهم فى الاول منهما وقال انه
كهند فى جواز الوجهين وبعضهم اعتبر المنع للعجمة والتأنيث شرط التحتم
مع سكون الوسط فى الاعجمى وذهب عيسى بن عمرو والجرمى والمبرد الى جواز
الوجهين فى المنقول واختلف النقل فيه عن يونس ولو كان علم المؤنث

٧ شرح

ثلاثيا

ثلاثيا لتركبه من ثلاثة احرف ساكن الحرف الاوسط منها ولم يكن اعجميا
ولا منقولا من مذكر جاز صرفه فحينئذ يجوز فيه عند الجمهور وجهان
صرفه بادخال التنوين والجر عليه نظرا الى خفة السكون فتقاوم احد
السببين ومنعه من الصرف بان لايدخل ماذكر لوجود السببين فى الجملة
والثانى ارجح عندهم وعند ابى على الاول وغلط ابن هشام واوجبه
السيرافى نظرا الى ان سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطا
فبقى بلا سبب وعن الزجاج قيل والاخفش ايضا وجوب المنع قال
الزجاج لان السكون لايغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف
ولا فرق فى ذلك بين ما سكونه اصلى نحو هند ودعد وبين ما يعرض
بعد التسمية كفخذ او للاعلال كدار ومثل هذا الثلاثى ما بقى على حرفين
كيد اذا سمى به قال ابن مالك فى شرح كافيته واذا سميت امرأة بيد ونحوه
ما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند ذكر ذلك سيبويه انتهى قال
بعضهم ظاهره جواز الوجهين وان الاجود المنع وبه صرح فى التسهيل
فقول صاحب البسيط فى يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح انتهى مهمة
اسماء القبائل والاماكن قد يلتزم فيها التأنيث باعتبار القبيلة او الام
نحو خولان وباهلة ومجوس ويهود وباعتبار البقعة كدمشق فتمنع
من الصرف وقد يلتزم فيها التذكير بتاويل الحى والمكان فتصرف وقد
يعتبر كل منهما فيجوز الوجهان هذا اذا عرف الاستعمال والا فالوجهان
وعلى هذا النهج اسماء الكلم وحروف الهجاء فتأنيثها باعتبار الصورة

والكلمة وتذكيرها باعتبار اللفظ والحرف فليحفظ القسم السادس
من اقسام القياسي ما اجتمع فيه العلمية والتركيب المزجي وذلك كل علم
مركب من اسمين بتنزيل الثانى منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى قبول
حركات الاعراب وقد كانت تجرى على الاول قبل التركيب وفى فتح الاول
وفى اشياء اخر ذكرت فى مبسوط الكتب والفعل والحرف لعدم استقلالهما
ومجانستهما الاسم لايتركبان معه مزجيا فلو ركب من اسم وحرف كالحس
وبصرى كان منصرفا لشدة التصاق الحرف بالكلمة فلم يعد من جنس
التركيب او من اسم وفعل كان محكيا كشاب قرناها وتابط شرا وانما
وصف الاسمين بكونهما ليس احدهما عاملا اى جرا او نصبا بل او رفعا
فى الاسم الاخر بالاضافة او المشابهة للفعل او الابتداء لاخراج المركب
الاضافى كعبد الله فانه منصرف والاسنادى كضارب زيدا وزيد
منطلق علمين فانهما يحكيان واما ان لايكون الاسم الثانى صوتا فلانه
لو كان اسم صوت قبل التركيب بنى على الكسر كسيبويه وكذا ان لايكون
متضمنا لمعنى الحرف لانه لو تضمنه بنى ايضا الكل على الفتح كخمسة عشر وحادى
بيت بيت بقى نحو زيد حمار وحيوان ناطق فانهما مركبان مع انهما ليسا كا
وصف بل محكيان فلابد من اخراجهما بنحو ولا الاول معربا بعد العلمية وذلك
نحو بعلبك وحضرموت علمين لبلد فى ارض الشام وبلد فى اليمن
فانهما مستوفيان ما ذكر من الاوصاف والجزء الاول منهما مبنى على الفتح
فى الافصح الا اذا كان ياء فيسكن نحو معدى كرب ويعرب الثانى غير منصرف

للعلمية

للعلمية والتركيب ولو وصف المركب بالمزجي لكفى عن جميع ما ذكر من القيود
باختصار فليعرف السابع ما اجتمع فيه زيادة الالف والنون مع العلمية
او الوصف ويقال فيه كل ما اى اسم فيه الف ونون زائدتان فى اخره
وتعرف زيادتهما بسقوطهما فى التصاريف كما فى رد نسيان الى نسى
فان كانا فيما لايتصرف فبكون ما قبلهما اكثر من حرفين فان كان
الثانى مضعفا كحسان جاز فيه الصرف على زيادة المضعف واصالة
النون من الحسن والمنع على اصالة المضعف وزيادة الالف والنون
من الحس وانما منع الالف والنون ما دخلتا عليه مع ما ذكر من الصرف
لمضارعتهما الفى التأنيث الممدودة والمقصورة فى الزيادة او فى الاختصاص
ببناء مختص بقبيل لاختصاص هاتين ببناء يخص المذكر وتينك بما يخص
المؤنث او فى عدم لحوق تاء التأنيث حال كون مدخولهما علما ولو
جنسا لتلزم الزيادة او لتمتنع التاء فتتحقق المشابهة لالفى التانيث او حال
كونه وصفا لايدخله التاء التى للتأنيث لما مر آنفا واعلم ان الاول
يكون مع تثليث الفاء نحو عمران وعثمان وسلمان والثانى يختص بمفتوحها
ويعم ماله مؤنث على فعلى وما ليس كذلك فى الاصح فالاول نحو ندمان
من الندم وسكران فان مؤنثهما ندمى وسكرى والثانى نحو رحمن فانه
لامؤنث له لاختصاصه به عز وجل وانما الحق فعلان الذى لامؤنث له بما
مؤنثه فعلى لابما مؤنثه فعلانة لكثرة الاول بل قال المحققون جميع
ابنية فعلان بالفتح مؤنثها على فعلى الا اربعة عشر لفظة جائت

مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمعها ابن مالك فی قوله

اجز فعلى لفعلانا ٥ اذا استثنيت حبلانا ٥ ودخنانا وسخنانا ٥

وسيفانا وصحيانا ٥ وصوجانا وعلانا ٥ وقشوانا ومصانا ٥

وموتانا وندمانا ٥ واتبعهن نصرانا ٥ وزد فيهن خصمانا ٥

على لغة واليانا ٥ وفی الاشباه عن البسيطان فعلان فعلى باب صح

يعرف بالسماع دون القياس انتهى ويشترط فيه الاصالة كما فی فعلان

ومن ثم صرف صفوان بمعنى قاسی لكونه فی الاصل اسم الحجر الاملس فائدة ثم صح

اذا ابدل من النون الزائدة لام بقی على منعه من الصرف اعطاء للبدل

حكم المبدل منه نحو اصيلال علما اصله اصيلان مصغر اصلان ولو ابدل

نون من حرف اصلی بقی على صرفه نحو حنان فی حناء بابدال الهمزة نونا

كذا نقل القاضی زكريا عن المرادی الشامن وهو اخر اقسام غير المنصرف

القياسی الجمع الذی لانظير له فی الاحاد ويقال ما كان على صيغة منتهى

الجموع لامتناع تكسيره مرة اخرى حينئذ بخلاف غيره فقد يكسر كنعم وانعم غيره صح

واناعيم والمراد كل جمع ولو تقديرا كسراويل او فی الاصل كحضاجر وضع

على وزن فعالل وفعاليل بفتح الاول وكون الثالث الفا غير عوض

بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلی الالف مكسور ولو

تقديرا الا العارض نحو مساجد ومصابيح ودواب وصحارى والعارض

فيهما الادغام والاعلال وفی تمثيله بما ذكر اشارة الى ان المراد بهذا

الوزن مجرد مقابلة المتحرك بمثله والساكن بمثله وهو الوزن العروضی

ويقال له التصغيری وليس المراد الوزن الصرفی المعتبر فيه مقابلة الاصول

بمثلها والزائد بمثله ولما كان هذا الجمع مشتملا على فرعية لها جهتان

لفظية وهی الخروج عن صيغ الاحاد العربية ويقال فيها عدم النظير

اذ لا يوجد مفرد فی العربية بهذه الصيغة وهذه القيود والجهة الثانية

معنوية وهی الجمع منع من الصرف من غير علة اخرى الا اذا اتصل به

تاء التأنيث نحو فرازنة جمع فرزين او فرازن بكسر الفاء فينصرف لفوات

قوة الجمعية بصيرورته على زنة المفردات كطواعية وكراهية واما سراويل

على تقدير افراده فان صرف كما نقله ابن الحاجب عن بعض العرب فظاهر

والا فالحمل على موازنه من الجموع فيكون جمعا حكما وما كان من هذا

الجمع منقوصا نحو جوار ودواع فنصبه بفتحة ظاهرة وجره بها مقدرة

ولم تظهر مع كونها فتحة لنيابتها عن الكسرة الثقيلة ونائب الثقيل ثقيل

وفی تنوينه اقوال اصحها لسيبويه انه عوض عن الياء المحذوفة وقدم اول

الكتاب ما يتعلق بهذا فتذكر وقد تقلب الياء الفا بعد ابدال الكسرة قبلها

فتحة فلا تنون كعذارى ومدارى وغير هذا الجمع من منقوص ما

لا ينصرف يجرى مجراه وصفا كان كاعيم مصغر اعمى او علما عند سيبويه

كقاض لامرأة واثبت يونس وعيسى والكسائی ياءه مفتوحة نصبا

وجرا كالصحيح وما سمی به من هذا الجمع او ما الحق به لا ينصرف وان نكر

للنظر الى وجود تلك الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام العلمية مقامها

وعن المبرد صرفه لفوات الجمعية وعن الاخفش المنع ما لم يطرأ التنكير

فيصرف خاتمة ما لا ينصرف نوعان نوع لا ينصرف مطلقا معرفة كان او نكرة ونوع لا ينصرف معرفة فاذا نكر صرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي بقوله

٥ مساجد مع حبلى وحمراء بعدها ٥ وسكران يتلوه احاد واحمر ٥
٥ فذى ستة لم تنصرف كيفما اتت ٥ سواء اذا ما عرفت او تنكر ٥
٥ وعثمان ابرهيم طلحة زينب ٥ ومع عمر قل حضرموت يسطر ٥
٥ واحد فاعدد سبعة جاء صرفها ٥ اذا نكرت والباب في ذاك يكثر ٥

كذا في الاشباه وفيها ايضا عن البسيط لا عبرة في منع الصرف باتفاق اللفظ ولا الوزن كاسحاق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به فانها منصرفة مع موافقتها في اللفظ لاسحق ويعقوب وموسى اسماء الانبياء التي هي غير منصرفة والجاموس وراقود وطاووس حيث صرفت مع موازنتها لجالوت وطالوت وقارون المتفق على منعها من الصرف انتهى ملخصا تتمة اختلفوا في منع الاسم المنصرف من الصرف للضرورة فمنعه سيبويه وجمهور البصريين واجازه الكوفيون والاخفش وابو علي ووافقهم ابن مالك وقال ابن هشام هو الصحيح ومنه قوله

٥ وممن ولدوا عامر ذو ٥ الطول وذو العرض ٥

ونقل عن ثعلب انه اجاز ذلك في سعة الكلام واما غير المنصرف فانه يجوز ولا يمتنع صرفه بلا خلاف بادخال الجر والتنوين عليه وذلك لاحد اربعة اسباب اما الضرورة الشعرية ان يقع فيه ولو للشاعر عنه مندوحة في الاصح خلافا لابن مالك وقد يجب كما اذا اخل بالوزن نحو قوله ٥ تبصر خليلي هل ترى من ظعائن ٥

ويستفاد

ويستفاد من كلام السيوطي في شرح الخلاصة ان ما يجر بالفتحة اذا اضطر الى تنوينه يجوز ان ينون بالجر وبالنصب كالمنادى ويستثنى من ذلك ما فيه صح الف التانيث المقصورة نحو حبلى فلا يجوز صرفه لعدم الفائدة فيه اذ الاتيان بالتنوين يوجب حذف الالف او التناسب مع كلمة منصرفة اما بالوزن كسباع بنبأ او قريب منه نحو سلاسلا في قرائة نافع والكسائي حيث قرءاها بالتنوين مع كونها على صيغة منتهى الجموع لتناسب اغلالا القريبة منها وزنا ومن هذا القبيل ما اذا تعددت الالفاظ واقترنت اقترانا مناسبا منسجما كقرائة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا للمناسبة ودا وسواعا ونسرا او لرعاية الفواصل نحو قواريرا الثانية فانها قرئت بالتنوين لتناسب اواخر الايات المنونة قبلها وبعدها وقرئت الاولى ايضا بالتنوين للتناسب السبب الثالث تنكير ما احد سببي منعه العلمية كما مر من الاسماء نحو رب احمد وابرهيم وفاطمة بالجر والتنوين للتنكير الا ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا جعلا علمين ثم نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش مرة ووافقه اخرى في كتابيه الرابع التصغير المزيل لاحد السببين كحميد وعمير وكذا عكسه نحو تحلئ علما فانه اذا صغر تكمل فيه العلتان فيمنع من الصرف وكل ما لا ينصرف من الاسماء اذا اضيف الى شيء منها ولو تقديرا كقوله ٥ ابدا بذا من اول ٥ في رواية الجر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخله لام التعريف ومثله ام الحميرية ولو اطلق اللام

ليشمل الموصولة والمزيدة ايضا حيث ان حكمهما كذلك نحو قوله
٥ وهن الشافيات الحوائم ٥ وقوله ٥ رايت الوليد ابن اليزيد مباركا ٥
بجر الحوائم واليزيد بالكسرة لكان احرى واولى لكن التقليد آفة ومنه
جاء التخصيص والمتبادر من قوله انصرف الذي هو جواب اذا
الحقيقة مطلقا وهو اختيار جمع منهم المبرد والسيرافي وابن السراج
والزجاجي وتبعهم السيوطي من المتاخرين بناء على ان الصرف هو الجر
وحده وقد وجد فيه قالوا لانه دخله ما هو من خواص الاسم فقويت
جهة اسميته وضعفت مشابهته للفعل فرجع الى اصله وهو الصرف
واختار بعضهم كابن مالك في شرح كافيته انه باق على منعه من الصرف
مطلقا لكنه يجر بالكسرة ونقله ابن هشام في شرح التسهيل عن الاكثرين
وفي غيره عن الجمهور بناء على ان الصرف عندهم هو التنوين وقدمر
انه هو الصحيح الذي عليه الجمهور او هو والجر ووجه هذا المذهب
ان العلتين موجودتان في الجملة فلا يعتد بما يعارضهما والمذهب
الثالث التفصيل وهو ان زالت احدى العلتين بما ذكر كالعلم اذا
نكر للاضافة صرف والا فلا نحو مررت بالاحمر واحمرنا لبقاء الوصفية
فيهما مع ال والاضافة فان قيل حرف الجر من خواص الاسماء فلم لم يؤثر
كاللام والاضافة او هما يكونان لا يؤثران مثله قلنا فرقوا بينهما
من وجوه منها ان هذين يمتزجان مع الاسم بحيث يكون كل منهما
معه كالكلمة الواحدة الا يرى ان العامل يتخطا ال فيعمل بدخولها ومنها

انهما

انهما يغيران معنى الاسم حيث ينقلانه من التنكير الى التعريف ومنها انهما
يقومان مقام التنوين فكانّ مدخولهما منون وهو الصرف والحرف ليس
كذلك فكيف يشبهانه او يشبههما فاعرفه والتقسيم الثالث من تقسيمي
الاعراب كائن بحسب النوع اي بالنظر الى انواعه وذلك لان الاعراب عند
النحاة جنس له انواع وهو راجع الى النوع باعتبار الجنس والمراد ان افراد
ذلك اربعة عندهم بالاستقراء احدها رفع وهو اثر مخصوص يجلبه
العامل في اخر المعرب او تغيير كذلك علامته الضمة او ما ناب عنها
سمي بذلك لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته غالبا
والثاني نصب وهو اثر او تغيير كذلك علامته الفتحة او ما ناب عنها
وسمي بذلك لانتصاب الشفتين عند التلفظ به او بعلامته غالبا وهذان
النوعان مشتركان بين للمعربات من افراد الاسم والفعل فيدخل كل
على كل ولا يختص كل بواحد والثالث جر وعبارة الكوفيين خفض وهو
اثر او تغيير كذلك علامته الكسرة او ما ناب عنها وسمي به لانخفاض
الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته غالبا وهذا لثقله وكونه علم
الاضافة مختص بالاسم لخفته ولان المجرور مخبر عنه في المعنى وذلك
لا يكون الا اسما والرابع جزم وهو نوع كاخوته علامته حذف الضمة
او ما ناب عنه سمي بذا لانجزام اي انقطاع الحركة عند التلفظ به
او بعلامته وهو لخفته مختص بالفعل لثقله وليكون فيه كالعوض من
الجر لفوت مشاركته الاسم فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة من انواع

الاعراب وقيل انما اختص كل من هذين بما اختص به لامتناع دخول
عامله على الاخر نقله ابن مالك وقيل فى وجه اختصاص الجزم غير
ذلك وما اشار اليه من ان هذه الاربعة انواع الاعراب اولى واحسن
من تعبير بعضهم عنها بالالقاب لان المختار ان الاعراب لفظى فالرفع
وما بعده نفسه والشئ لايكون لقب نفسه وايضا من حق اللقب
ان يصدق على ما لقب به ولو قيل الاعراب رفع لزم حمل الاخص على
الاعم وهو ممتنع كذا قيل ولكل من هذه الانواع الاربعة علامات يتميز
بها وعلامة الرفع اى جنسها افراده اربعة والوجه اربع لان يقال
باكتساب العلامة الرفع المضاف اليه تذكيرا فتامل وانما قدم الرفع لعدم
استغناء الكلام عنه ثم النصب لاشتراكه ولان عامله قد يكون فعلا
وهو اصل فى العمل فيكون معمولا اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر
لاختصاصه بالاشرف ثم الحكم بان الرفع نوع الاعراب وان علامته ضمة
وهى الاصل وواو ينوب عنها فى الاسماء الستة وجمع المذكر السالم والف
ينوب عنها فى المثنى فقط ونون ينوب فى الافعال الخمسة انما يأتى على
معنوية الاعراب واما على ما اختير من انه لفظى فاما ان يقال بكون
الاضافة بيانية كما فى شجر اراك او بان هذه الاشياء تكون اعرابا من
حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل وتكون علامات من حيث الخصوص
وذكر بعضهم ان هذه عبارة من يقول انه معنوى جرت على لسان القائلين
بانه لفظى بلا قصد وفيه ما لا يخفى فتفطن وعلى هذا التقرير قوله وعلامة

ضمن صح

النصب خمسة وكان وجه زيادة هذه على علامة الرفع كثرة المنصوب
وقلة المرفوع كما مر والاصل منها فتحة وتكون فى الاسم والفعل وتنوب
عنها كسرة فى جمع المؤنث السالم والف فى الاسماء الستة وياء فى المثنى
والجمع على حده وحذف النون فى الافعال التى ترفع به وهكذا قوله
وعلامة الجر ثلاثة اصلها كسرة وتكون فى المنصرف وتنوب عنها فتحة
فى ما لاينصرف وياء فى المثنى والجمع المارين وفى الاسماء الستة وكذلك
علامة الجزم ثلاثة اولها واصلها حذف الحركة والمراد الضمة من آخر
المضارع الصحيح الاخر المسند الى المفرد وينوب عنه حذف الاخر من
ذلك المضارع المعتل الاخر وحذف النون التى هى علامة الرفع فى الامثلة
الخمسة والتقسيم الرابع الذى هو اخر تقسيمات الاعراب كائن بحسب
الصفة فان ترد معرفة الاعراب بهذا الحسب فهو اقسام ثلاثة احدها
لفظى منسوب الى اللفظ وجه نسبته انه يظهر هو واثره بالنظر الى
المذهبين فى اللفظ اى عند التلفظ بمتعلقه وهو المعرب وهذا هو
الاصل وهو ظاهر من التعريف والثانى تقديرى منسوب الى التقدير
حيث يقدر فى اخر الكلمة كما سياتى والثالث محلى بالنسبة الى المحل
وسيظهر الفرق بينه وبين الثانى مما يأتى واذا عرف ذلك فلنذكر
القسمين الاخيرين من قبيل قوله تعـ ولنحمل خطاياكم وذكره حتى يعلم
بالبناء للمجهول ونائب فاعله ان ما عداهما من افراد الاعراب لفظى
وهذا انما يصح على انحصار الاعراب التقديرى فى ما ذكره وقد زادوا

عليه اشياء منها ما سكن للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام
الدال في الجيم في قراءة وما سكن للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون
الهمزة كما قرئ به ومنها المحرك بحركة المجاورة نحو هذا جحر ضب خرب كما
ومنها ما فيه حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال وقد يقال لم يعتبر
ما ذكر لما فيه من الدغدغة مع انه يمكن ان يرجع الى ما ذكره فتذكر وان
اردت الذكر فالتقديري المذكور من اقسام الاعراب هو ما لا يظهر في
اللفظ اى عند التلفظ بالمعرب بل يقدر هو واثره في اخره وهذا اذا كان
التقدير لمانع من الظهور فيه اى في الاخر الذى هو محل الاعراب ويلزم
كون غير الاعراب الحقيقى اى المحقق في اخر الكلمة لفظه بان لا يكون
محكيا مانعا اذ لو كان هو المانع عد من المحلى كما سيأتى وهذا الاعراب لا يكون
الا في المعرب الاصطلاحى وهو الصالح لقبول الاعراب اسما كان او فعلا
كاللفظى في الاختصاص بذلك وذلك اى وجوده في المعرب انما يكون
في سبعة مواضع من كلامهم والثمانية في كلام البيضاوى بعض هذه
السبعة اذ تزيد هذه بالخامس والسابع فقط الاول من المواضع
السبعة لفظ مفرد غير مركب اعم من ان يكون اسما او فعلا اخره الف
لازمة ولو مزيدة فيخرج نحو اباك ولا ان تكون منقلبة اما عن ياء او واو بدصح
ويثبت وان حذف الالف ويكون لحذف لالتقاء الساكنين لا اعتباطا
فيكون كالموجود فان كان اللفظ المذكور اسما ولو غير منصرف
او جمعا او صفة او مصدرا فاعرابه بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث

الرفع

الرفع والنصب والجر تقديرى لتقدير الحركة على الالف للتعذر
اذ هى هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنعها
من ذلك فتعذر تحريكها ولهذا اذا اريد تحريكها قلبت همزة ويسمى
هذا الاسم مقصورا لامتناع مده او لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه
نحو العصا باثبات الالف وعصا بحذفها لالتقاء التنوين معها
واصلها واو ونحو حبلى وجرحى وسكرى وذكرى وان كان ذلك اللفظ
فعلا اى مضارعا اذ لا معرب في الافعال غيره فرفعه بالضمة ونصبه
بالفتحة فقط تقديرى لتقديرها على الالف كما مر في الاسم ولا يسمى في
الاصطلاح مقصورا وان وجد فيه وجه التسمية الثانى واما جزمه
فهو لفظى لانه بحذف الالف والحذف يلفظ به فالتقديرى نحو يخشى زيد
ويخشى الناس ولن يخشى واحببت ان تخشى الله بالالف وبدونها في
المرفوع والمنصوب واللفظى نحو لم يخش بلا الف للجازم وتدل عليها
الفتحة والثانى من المواضع المذكورة ما اضيف من الاسماء المعربة الى
ياء المتكلم ولو محذوفة او مبدلة نحو يا اسفا ويا ابت لكن حال كون
المضاف المذكور غير التثنية بمعنى المثنى اذ لو كان كذلك صار اعرابه
لفظيا نحو مسلماى واخوتى وعبدى بفتح ما قبل الياء الاعرابية في النصب
والجر فان كان ذلك المضاف جمع المذكر السالم وما الحق به في اعرابه فرفعه
على المشهور تقديرى عند الجمهور استثقالا عند ابن الحاجب وتعذرا
عند غيره لان العامل يقتضى خصوص الواو الموجود بدلها وهو الياء

وجعله ابو حيان من اللفظى لان المتغير وصف الواو لاذاتها والتقدير
انما يكون عند خلو المحل من المقدر وقوله **فقط** قيد للرفع اذ نصبه وجره
لفظيان بالياء المدغمة فى ياء المتكلم **نحو جائنى مسلمى** بكسر الميم لمناسبة
الياء بعد الادغام وقد كان **اصله** قبل الادغام بعد الاضافة الى الياء
مسلموى بفتح الياء اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت فى مثلها وقلبت ضمة الميم كسرة لما ذكرنا ولان بقاء
الضمة قبل الياء يوجب تغيرها **وان كان** الاسم المضاف **غيره** اى غير
الجمع المذكور **فالكل** اى كل اعراب ذلك الغير بقرينة المقابلة برفعه وكل
ذلك الغير اعرابه **تقديرى** فى الاحوال الثلاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة
والمحل الواحد لايقبل حركتين فى آنٍ واحد سواء كان مفردا **نحو غلامى**
وفتاى او جمع تكسير نحو اسارى وجوارى **ورجالى** لكن التقدير مع الالف
للتعذر كالولم يضف وفى المنقوص للادغام لا لحركة المناسبة **واما نحو**
مسلماتى مما جمع بالف وتاء فتقدر فى جميع احواله الحركات لاشتغال المحل
بما ذكر هذا مذهب الجمهور وقال ابن مالك يقدر فيه الضمة والفتحة
لا الكسرة لظهورها ويرده ان هذه الكسرة مستحقة قبل دخول العامل
وزعم ابن الخشاب والجرجانى انه مبنى لاضافته الى المبنى ويبطله اعراب
المضاف الى الكاف والهاء والمثنى المضاف الى الياء نعم الاضافة الى المبنى
تكون سببا للبناء لكن لا مطلقا بل بشرط ليس هذا محل بيانه كذا يفهم من الرضى
ولكنه صرح بان البناء مذهب الجمهور وان الحق خلافه وزعم بعضهم انه

غير معرب لعدم تغير حركته ولا مبنى لانتفاء سبب بنائه ورده اظهر
مما قبله **والثالث** من تلك المواضع **ما** اى لفظ **فى اخره** الظرفية بالنسبة
الى المعرب بالحروف مجازية اذ هو نفس اخره **اعراب** وهذا باعتبار ما كان
والا فهو الآن ليس باعراب ولا بناء لانه **محكى** وحركة الحكاية ليست اعرابا
ولا بناء وذلك **اما** فى حال كون اللفظ **جملة** اى فى الاصل وقد صارت
منقولة الى العلمية ولم يسمع من العرب كما فى شرح التسهيل الا نقل الفعلية
نحو تابط شرا وقاس عليه النحاة الاسمية نحو زيد منطلق وما ذكره من
كون العلم المحكى معربا تقديرا جار على قول جمع من النحاة ورجحه السيد السند
قيل ولا يبعد حينئذ ان يحكم بمنع صرفه وان لم يظهر اثره فى اللفظ وقال
بعض منهم ابن الحاجب انه مبنى لكن نقل عنه الرضى كما فى حواشى السالكوتى
ان المركب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى اما قبل العلمية فلان الاعراب
والبناء من عوارض الكلم لا الكلام واما بعدها فلانه محكى اللفظ فلا يطلق
عليه انه معرب او مبنى لاشتغال حرفه الاخر بالحركة التى كانت عليه اعرابية
او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك **او** حال كون ذلك اللفظ **مفردا**
محكيا بمن وهذا **فى قول** الفريق والشخص على ارادة الجنس **الحجازى** الذى يجيز
حكاية اعراب العلم المسئول عنه بمن ان لم تتل عاطفا وهو لما قل غير
متبوع بغير ابن متصل بعلم او علم معطوف بالواو وذلك لدفع توهم
ان المسئول عنه غير المذكور فينصبونه ان كان الاول منصوبا **نحو من**
زيدا بالنصب اذا كان سؤالا لمن **قال ضربت زيدا** مثلا ويرفعونه

ويخفضونه بحسب المسئول عنه وانما مثل بالمنصوب لظهوره وقربه من
المجرور واما غير الحجازيين من تميم وغيرهم فلا يحكون العلم بل يرفعونه
بعد من كما في هذه الصورة خبرا او مبتدأ ها كما اتفق عليه عند اقترانها
بعاطف او فقد شرط غيره مما مر واما غير العلم من المعارف فلم يجوز
حكايته سوى يونس فيما نعلم والنكرة لا يحكيها الا قليل من العرب وذلك نحو
قول بعضهم دعني من تمرتان وهو شاذ كما صرح به بعض شراح الخلاصة
قاله ذلك العربي لمن قال له الك تمرتان وقيل قيل له هاتان تمرتان
فقال دعنا من تمرتان والمصنف رحمه الله حرفه ولم ينبه على شذوذه
كما ترى وذلك هين وما فهم من ان حركة الحكاية ليست اعرابا ولا بناء
وان اعراب المحكي بها تقديري مذهب البصريين وهو الصحيح وقال
الكوفي اعراب والمحكي بها خبر في الرفع ومفعول لمقدر في النصب وبدل
في الجر وقيل هو مبني لان اختلاف اخره ليس بسبب عامل في المعرب في
كلام هو فيه وقيل لا معرب ولا مبني كما في العلم المحكي وهكذا يعد من
من قبيل المحكي الذي يقدر اعرابه لاشتغال اخره بحركة الحكاية كل علم
شخصيا كان او جنسيا مركب لا ادري من اي انواع التركيب هو لقوله في
وصفه جزؤه الثاني معمول لما اي لعامل لا اعراب له اي لا حظ له من الاعراب
اصلا لا يمكن اظهاره فيه فيكون من قبيل ما بعده وهنا نحو ان زيدا مما
جزؤه الثاني معمول لحرف ناصب وهل زيد مما ذلك فيه معمول للابتداء
ومن زيد مما جر بحرف فهذه اذا صارت اعلاما يكون اعرابها تقديريا

منع من ظهوره حركة الحكاية هذا ما يقتضيه كلام المصنف ولم ار مثله
فيما رايت من الكتب واني لا اقسم ان العرب لم تتكلم بمثله ولذا فصله
عما قبله لكنه تصور حسن وهو بخلاف نحو عبد الله وابي بكر من
الاعلام المركبة تركيبا اضافيا وكذا نحو مضروب غلامه علما وجزؤه
الثاني معمول للاول المعرب كالمضاف اليه في المعمولية لمعرب والمخالفة لا تخفى
فان هذين العلمين ترى اعراب الجزء الاول منهما ومن امثالهما ظاهرا
على لفظه فهو اعراب لفظي بحسب العامل وعدمه فان رافعا فمرفوع وان
ناصبا او جارا فمنصوب او مجرور وان وقع وسط اللفظ لانه قابل
للاعراب والثاني مشغول باعراب الحكاية لا يمكن ظهور الاعراب الحالي
فيه فيجعل فيه تقديريا اولى من هدره بقي من المواضع الثالث فرد لان
هذا الموضع ما في اخره مانع من ظهور الاعراب اما اعراب كامر او بناء محكي
فيه مامر في مقابله وذا نحو خمسة عشر حال كونه علما فانه حينئذ يكون
معربا اعرابا تقديريا على الاشهر من ثلاثة اقوال قيل لانتفاء سبب البناء
وتعذر ظهور الاعراب ثانيها ان الجزء الثاني معرب لفظا غير منصرف
للعلمية والتركيب ثالثها وهو مذهب كوفي قليل اضافة صدره الى عجزه
قال الرضي وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان
ذلك المعنى انمحى بالعلمية لكن في الرضي ايضا ان ما يكون في الجزء الاخير منه
اي من المركب المزجي سبب البناء الاشهر والاولى ابقاؤه على بنائه مراعاة
للاصل انتهى ومن هذا القبيل نحو سيبويه وقيد بكونه علما لانه لو لم يكن

كذلك كان الجزءان مبنيين على الاظهر والموضع الرابع من السبعة ما
اى لفظ معرب فى اخره مجازا او مسامحة كما مر ياء لازمة مكسور ما قبلها
بخلاف نحو ظبى فانه كالصحيح فيقدر على الياء المذكورة الحركات وان حذف
وكان الحذف لالتقاء الساكنين لا اعتباطا لان المحذوف لعلة كالموجود
وان اردت تفصيل هذا اللفظ فان كان ذلك اسما ويسمى منقوصا لنقص
بعض الحركات منه او لحذف لامه لاجل التنوين كما قيل وحينئذ فرفعه وجره
ولو بالفتحة كل منهما تقديرى لاستثقال الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائبة
عنها على الياء المذكورة لضعفها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة وثقل تينك
الحركتين فى نفسهما ولخفة الفتحة الاصلية ظهر نصبه فى اللفظ فصار لفظيا
نحو القاضى والداعى بالياء وقاض وداع بحذفها لالتقائها ساكنة مع التنوين
فوزنه فاع وكذلك نحو جوار واما ان كان ذلك اللفظ فعلا ولا يكون
الا مضارعا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه فانهما لفظيان لما مر وذلك
تقديرى لاستثقال الضمة على الياء الموصوفة بما مر وهذا ان لم يلحق
بالبناء للمجهول ليحسن باخره والا فالظاهر لم يلحقه ضمير بارز مرفوع نحو
يرمى للمفرد الغائب وترمى للمخاطب وللغائبة وارمى للمتكلم ونرمى له ولغيره
او لمعظم نفسه فان لحقه كان اما لفظيا فى جميع احواله نحو يرميان ويرمون
وترمون ولن يرميا ولم يرموا الخ واما مبنيا كما اذا كان الضمير نون النسوة
والخامس من مواضع تقدير الاعراب فعل مضارع معرب اخره واو
ولو بدلا عن همزة ووصفها بانها مضموم ما قبلها من قبيل الكاشف

اذلايوجد

اذ لا يوجد فعل اخره واو الا وهى كذلك والا قلبت الفا او ياء ولا يوجد
اسم معرب كذلك سوى الاسماء الستة فى الرفع واذا كان كذلك فرفعه
فقط دون نصبه وجزمه ايضا اى كما مر فى الذى اخره ياء تقديرى
للاستثقال على ما مر هناك وقوله ان لم يلحق باخره كذلك ضمير
بارز مرفوع نحو يغزو زيد وتغزو انت او هند واغزو انا ونغزو نحن
وما يلحقه الضمير نحو يغزوان وتغزون وتغزين ولن تغزوا ولا تغزى على
ما مر فائدة اذا جعل مثل هذا الفعل او اليائى علما فرفعه وجره مقدران
وان جر بالفتحة للعلمية ووزن الفعل لنيابتها عن الكسرة كما مر فى مثله
فتذكر والسادس من مواضع الاعراب التقديرى اسم معرب مفردا كان
او مثنى او مجموعا لكن كل منها اعرابه بالحروف فيختص المفرد بالاسماء
الستة والجمع بالمذكر السالم ووصفه بانه ملاق لساكن بعده لان حرفه
الاخير مدة فتحذف عند ملاقاة ساكن اى كلمة فى اولها همزة وصل
ولو غير ال المعرفة لدفع التقاء الساكنين فيصير الاعراب تقديريا
وما ذكره منتقض بنحو ما سيأتى من مصطفو القوم وغلامى الرجل
فان اعرابه بالحروف وملاق لساكن مع انه لفظى لا تقديرى فكان ينبغى
تقييد اخره بكونه مدة كما اشرنا اليه الا ان يقال اكتفى عن هذا التقييد
بما سيأتى قريبا واما التفصيل فان كان الاسم المذكور من الاسماء
الستة المذكورة بالاوصاف المتقدمة فاعرابه فى الاحوال الثلاثة الرفع
والنصب والجر تقديرى لما مر قريبا ففى الرفع نحو جاءنى ابو القاسم

بحذف الواو لفظا واثباتها خطا والنصب نحو رايت ابا القاسم فالف
فى الحذف والاثبات كالواو وفى الجر نحو مررت بابى القاسم بالياء خطا
لا لفظا وان كان ذلك الاسم جمع المذكر السالم ولو حكما فان كان ما اى
الحرف الذى قبل حرف الاعراب الذى هو الاخير مفتوحا وذلك فى جمع
المقصور لتدل الفتحة على الالف المحذوفة نحو مصطفون بالواو فى
الرفع ومصطفين بالياء فى النصب والجر بفتح ما قبل الواو والياء
لما ذكر فاذا اقام مثل هذا الجمع ساكنا فتحرك الواو لدفع التقاء الساكنين
وكونه بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لذلك واذا حرك حرف الاعراب
ولم يحذف فيكون الاسم الذى هو فيه اعرابه لفظيا لظهوره فى اللفظ فى
الاحوال الثلاثة المتقدم ذكرها نحو جائنى مصطفوا القوم بضم الواو
ورايت مصطفى القوم بكسر الياء فى النصب ومررت بمصطفى القوم في الرفع صح
فى الجر كذلك واما ان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا بان لم يكن
مقصورا فان الواو والياء يحذفان لالتقاء الساكنين مع وجود ما يدل
عليها فيكون حينئذ اعرابه ما ذكر تقديريا لما مر فى الاحوال الثلاثة
المارة للاستثقال نحو جائنى ضاربوا القوم فى الرفع ورايت ضاربى
القوم فى النصب ومررت بضاربى القوم فى الجر والواو والياء يحذفان
لفظا لا خطا كما مر وقد يكون ملاقات الساكن هنا بغير الاضافة نحو
قوله تعالى والمقيمى الصلاة فى قراءة من نصب الصلوة ولا يخفى ما فى رفع
يحذفان مع انه جواب شرط غير ماضى اللفظ من الحزازة فافهم وان كان

ذلك

ذلك الاسم تثنية اى مثنى وقد اكثر من التسامح بنحو هذا فرفعه كما فى الجمع
تقديرى لحذف الالف كما مر وفى نصبه وجره حيث كانا بالياء المفتوح
ما قبلها تحرك الياء المذكورة لعدم ما يدل عليها لو حذفت ووجه
التحريك بالكسر انه الاصل فى دفع التقاء الساكنين اذ لا يوهم اعرابا
فيكون الاعراب حينئذ لفظيا لما مر غير مرة فالرفع التقديرى نحو جائنى
غلاما ابنك بالالف خطا لا لفظا والنصب نحو رايت غلامى ابنك
وعبدى الرجل والجر نحو مررت بغلامى ابنك وصالحى القوم بكسر الياء
فى الجميع والموضع السابع الذى هو اخر المواضع الاسم المعرب الموقوف عليه
الضمير للام الموصولة على حذف مضاف اى الذى يوقف على اخره بالاسكان
متعلق بالموقوف ومقيد بحال كونه مما كان اعرابه بالحركة اذ ما يكون
اعرابه بالحروف يكون لفظيا وهو ظاهر للمتامل فان كان الاسم المذكور
غير منون بتنوين التمكن وهو الصرف كما مر فى تقدم تنوين الاسم كان يكون
غير منصرف ولكونه منونا بغيره كتنوين المقابلة او كان ذلك الاسم فى اخره
تاء التانيث المنقلبة فى الوقف هاء فاحواله اى اعرابه فى الاحوال كلها
وهى الثلاث الرفع واخواه تقديرى لتقدير الحركة استثقالا حينئذ وذلك
نحو احمد مما لم ينون اصلا ونحو ضاربة مما فيه تاء التانيث ونحو ضاربات
مما فيه تنوين لغير التمكن فان هذه المذكورات يسكن اواخرها للوقف
ويقدر عليها صح ما مر لما مر وان كان الاسم الموقوف عليه منونا بتنوين التمكين
حال كونه متلبسا بغيرها يحتمل الهمز فيكون المعنى بدون الهاء المنقلبة عن

تاء التانيث فى الوقف ويحتمل رجوع الهاء ضميرا الى تاء التانيث وهو ظاهر وايا كان ففيه لطافة والمقصود ان الاسم المنون بدون تاء التانيث اذا وقف عليه فرفعه بالضمة وجره بالكسرة كل منهما تقديرى لما رأيتها دون نصبه فانه لفظى فى لغة الجمهور حيث يقفون عليه بدل التنوين وما قبلها مفتوح ظاهرا او ربيعة لا يفرقون بين المنصوب وغيره فى الوقف فيقدرون الاعراب فى الاحوال الثلاث نحو زيد فانه يسكن داله فى الرفع والخفض ويبدل تنوينه الفا فى النصب عند الوقف فيقدرها يقلبه ويظهرها يظهرها الا عند ربيعة ولا يخفى ما فى كلامه من الركاكة فى التركيب وان اولناه بما اولناه فليتفطن تتمة من الاعراب لتقديرى النون فى الافعال الخمسة المؤكدة بالنون الثقيلة مطلقا نحو لتضربان ولتضربن ولتضربن بضم ما قبل النون فى ذى الواو وبكسره فى ذى الياء وفى المؤكدة بالخفيفة وصلا نحو لتضربن يا زيدون نبه عليه فى الجامع كذا يؤخذ من بعض شروح القطر وبقى اشياء اخر تركناها لما فيها من الشذوذ ونحوه واما الاعراب المحلى المنسوب الى المحل فالمشهور انه ما يكون المانع من ظهوره والتلفظ به فى الكلمة جملتها بان تكون غير قابلة له لكن لو كان فى محلها معرب لظهر ذلك فيه فيختص بالمبنى واما على ما حققه المصنف ففى موضعين من كلامهم يكون هذا الاعراب والقصر على المبنى قصور وذلك ان المصنف حقق فيما علقه على امتحانه وغيره المصنف ايضا ان معنى كون الاعراب محليا محكية اللفظ له لدلالته

بالافصح

مطابقة

مطابقة على معنى مستقل وتوارد ما يقتضيه عليه لكن نفس اللفظ مانع من الظهور لمشابهته مبنى الاصل كالمبنى او لان العامل لا يقتضيه لكونه مضافا اليه او مجرورا بحرف فبقى استحقاق الاعراب والمحلية له مع عدمه لذلك المانع فسمى محليا فتدبر فى المقام واطلب تمام الكلام وهذان الموضعان احدهما الاسم المعرب اى حقيقة بالفعل ولذا وصفه بانه المشتغل اخره باعراب حقيقى حالى اى غير محكى فلو كان محكيا كان تقديريا كما مر وذا نحو مررت بزيد من كل ما جر بحرف اصلى فانه يحكم على محل زيد المجرور لفظه بالباء ونحوه وحده دون جاره بالنصب على المفعولية اذ الجار الة لتعدية العامل الى المعمول فلا يكون من المعمول وهذا هو الصحيح وكذا الذى ذكر فى هذا الحكم نحو اعجبنى ضرب زيد من كل ما جر باضافة المصدر ومر بزيد مما المجرور فيه نائب الفاعل واذا كان كذلك فزيد المجرور مرفوع المحل على الفاعلية ويحتمل النصب على المفعولية فى الاول من ذين المثالين وعلى النائبية فى الثانى منهما على الصحيح فيه كما مر فى موضعه والثانى من موضعى الاعراب المحلى المبنى بناء عارضا من افراد الاسم والفعل المضارع وهو ما توارد عليه معان تقتضى الاعراب ولم يتغير اخره لعامل بان كان حركة وسكونه الواقعان فى اخره لا بعامل وان تحرك او سكن لا مر اخر كما سيأتى وفيه ان هذا يشمل ما حرك للاتباع او للحكاية ونحوهما مع انه ليس بمبنى كما مر واما الاسماء قبل التركيب فهى متحركة بالقوة فتدخل فى

المعرب وكل مبنى متلبس بخلاف المعرب خلافا تاما من كل وجه فهو
بمعنى النقيض فلا يرد ان الخلافين قد يجتمعان كالقعود والكلام
والمعرب والمبنى لا يجتمعان فى كلمة واحدة اصلا ومع هذا كان الاولى
التعبير بضده بل بنقيضه فافهم ولا يخفى ما فى ذكر الفاء من الركاكة
اذ المقام واوى كما فى المبنى قبله اللهم الا ان يقال انها تعليلية للخلاف
او فصيحة او للتفريع عليه كانه قيل انما حكمنا على المبنى بمخالفة المعرب
لانه كذا او اذا كان المعرب كما ذكر فهو ما كان من الالفاظ حركته ان كان
متحركا وسكونه ان كان ساكنا بعامل يقتضيه ولو بالواسطة فيدخل
مجرور الحرف الزائد وشبهه مما لا يتعلق بشئ واعلم ان المصنف كتفى فى
تعريفى المعرب والمبنى بما هو للاصل منهما وهو ذو الحركات واحال الفرع
ذا الحروف على المقايسة للاختصار وللتنبيه على انحطاط رتبة الفرع
عن اصله ولكن ليس فى العدول عن تعريف الجمهور بما تغير اخره لعامل
وما لم يتغير اخره لعامل فائدة يعتد بها وما نتج من بعض الافكار من
ان العدول لدفع ايهام ان الاختلاف بغير سبب العامل حكم المبنى
واثره المترتب عليه من حيث هو مبنى ليس بمعتد به كما لا يخفى على
المتامل فتامل ولا تخالف الجمهور والمبنى عندهم من حيث اصالة البناء
وعروضه كائن على نوعين واظهر المبنى مع سبقه للالتباس حيث تقدم
ايضا وانما كان مبنى الاصل اى الذى بنائه اصل بمعنى الراجح فى نظر
الواضع اول النوعين مع ان الاخر اشرف لمجيئه على اصله واضافته كرضى

المعرب صح

الطبع

الطبع والثانى مبنى العارض اى مبنى لعارض فاضافته لامية وقياسه
على الاول ليس فى محله فاعرفه والاول افراده اربعة عند بعضهم القائلين
بان الجملة مبنى الاصل وكان الحرف اولها لعراقته فى البناء والفعل الماضى
ثانيها للاتفاق على بنائه والامر اى فعله الدال عليه حال كونه بغير اللام
اى بالصيغة ثالثها لمناسبة الماضى ولان بنائه عند البصريين المعتبر
قولهم هنا بل فى اكثر المسائل وعند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة
كما مر الكلام عليه وقيد بما ذكر لانه اذا كان باللام فهو مضارع معرب
اتفاقا والرابع الجملة وانما تعد من مبنى الاصل من حيث هى جملة بناء
على ان الاصل فيها كما قال ابو حيان ان لا يكون لها محل من الاعراب
فاذا كان لها ذلك تقدر بالمفرد فالاعراب له والتقدير به خلاف اصلها
ولم يتعاقب عليها معان تقتضى الاعراب وليس فيها مشابهة تامة كما فى
المضارع لتعرب والنوع الثانى من المبنى وهو ما بنى لعارض كائن على
نوعين ايضا وكلاهما من نوع الاسم احدهما اللازم بناؤه على كل حال
والثانى غير لازم بناؤه بل له حالة اعراب ايضا واللازم البناء لما كان المراد
منه خفيا بينه بانه ما لا ينفك عن البناء فى حال من الاحوال يعنى يكون
مبنيا دائما وان وجد فيه ما يعارض البناء كالاضافة وهو متفق على
بنائه ومنحصر فى اشياء احدها المضمرات بجميع اقسامها المتقدم بيانها
وسبب بنائها شبهها بالحرف كما مر اما فى الوضع حيث كان المتصل منها
وهو الاصل كالحرف موضوعا على حرف واحد واجرى بقيتها مجراه

طرد للباب او فى المعنى لان التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف
وقيل فى الافتقار الى المفسر كالحضور والخطاب وتقدم الذكر وقيل
بنيت لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف معانيها
وقال بعضهم لا مانع من القول ببناء الضمير لجميع هذه العلل وثانيها
اسماء الاشارات الاصوب افراد الاشارة كما ذكره سابقا وكانه جمعها
لمشاكلة المضمرات وهو كما ترى وقد علمت سابقا ان الاولى افرادها ايضا
وسبب بناء هذه تضمنها معنى الاشارة كما قاله ابن مالك وهو وان لم يوضع
له حرف يؤدى به كما وضع للاستفهام والتمنى معنى حرفى لعدم استقلاله
اذ حق الاسم ان يدل على معنى فى نفسه فقط فاذا دل مع ذلك على معنى
فى غيره كان مشبها للحرف فى ذلك اذ ذلك من شان الحروف وقال ابو حيان
بنيت لشبهها فى الافتقار لافتقارها الى مشار اليه وقيل لشبهها فى الوضع
كذا وذى وما عداها محمول عليها لما مر فى المضمرات والثالث الموصولات
الاسمية كلها غير اى للمذكر واية للمؤنث ووجه بنائها الافتقار المتاصل
وذلك انها كلها مفتقرة الى الوصل بجملة كما مر فى بيان الموصول وقول
البدر ابن مالك ان شبهها فى الاستعمال يؤول الى ما ذكرنا كما قاله
بعضهم واما اى واية فانهما معربان دائما عند بعضهم كالخليل ويونس
وعند سيبويه والجمهور ما لم تضف لفظا ويحذف صدر صلتها
حتى قال الزجاج ما تبين لى ان سيبويه غلط الا فى موضعين هذا
احدها فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت

وقد وجه

وقد وجه اعرابها وبناؤها فاما الاعراب فلمعارضة لزوم اضافتهما
الى المفرد ولو معنى الشبه المذكور فبقيا على مقتضى الاصل فى الاسماء
واما البناء حينئذ ففيه اقوال اظهرها قول بعضهم انها حينئذ كالمنقطعة
عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار المذكور
اما لفظا فلقيام ما اضيفت اليه منزلة الصلة لعدم صلاحية ما بعده
فى اللفظ للوصل لانه مفرد واما نية فلان نية المضاف انما تكون عند
فقده وهذا موجود انتهى وغير ذلك فليراجع بسيط الكتب وكان البناء
على البناء على الضم تشبيها بالغايات من جهة الاحتياج والحذف وكانه
لم يستثن ما للمثنى من الموصولات واسماء الاشارة مع اختياره اعرابه
كما بين وجهه فى امتحانه لقوة القول بالبناء وقد قدمنا انه الاصح فتركهما
موافقة لغيره ليكون ما ذكره كليا كالقاعدة على نسق المضمرات ولم يترك
استثناء اى واية للاتفاق على اعرابهما كما قيل لكن قد يقال حيث انفتح
باب الاستثناء كان ينبغى ان يستثنى كل ما قيل باعرابه من الموصولات
مع الاشارة الى الخلاف والرابع اسماء الافعال وبناؤها لشبه الحرف
فى الاستعمال فانها ملازمة للاسناد الى فاعل فهى عاملة غير معمولة
ابدا فاشبهت ان واخواتها وقيل لمشابهة بعضها الفعل الماضى والامر فى
المعنى والمطلق الفعل الذى اصله البناء ووجه اعراب المضارع المسار
مفقود هنا وقد سبقت هذه الاربعة مستوفاة فلا نطيل باعادتها وسبق
شرحها بما يكفى للمبتدى فتذكر والخامس ما كان على زنة فعال الفتح

اولى من الاسماء ولا بد ان يكون معدولا كما في التسهيل اما حال كونه **مصدرا**
ويلزم كونه علم جنس **كفجار** فانه علم للفجرة بمعنى الفجور قال الرضي هو
على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه
ولا على تانيثه **او** حال كونه **صفة** لمؤنث وهي اما ملازمة للنداء معدولة
عن فاعلة او فعيلة **نحو يا فساق** ويا خباث عن فاسقة وخبيثة
ولذا قيدها بحرفه واما جارية مجرى الاعلام لجباذ للمنية وهام للداهية
وقد تبقى على وصفيتها نحو قطاط بمعنى قاطة اى كافة وكلها تستعمل
بلا موصوف كما في حواشي اللاري وكالصفة الحال نحو جاءت الخيل بداد
اى متبددة بمعنى متفرقة قال في التسهيل واتفقوا على كسر فعال امرا
او مصدرا او حالا او صفة جارية مجرى الاعلام او صفة ملازمة للنداء
وكلها معدولة عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد
يجعل كصباح **او كان علما للمؤنث** من الاعيان **نحو حذام** علما لامراة
معدولا عن حاذمة وبناء هذا انما هو **عند اهل الحجاز** من العرب اما غيرهم
كبني تميم فانهم يعربونه اعراب ما لا ينصرف لكن اكثرهم يوافق الحجازيين
فيما اخره راء لحرصهم على الامالة او لثقل الراء ولزوم الكسر اخف من الاختلاف
ومما قررنا يعلم ما في كلام المصنف من القصور اذ ما لم يكن معدولا اما
هو على تلك الزنة لا يبنى وان كان مصدرا كذهاب او صفة كجواد او علم
مؤنث كعناق مسمى به واخرج بتقييده اسم الجنس كسحاب ومثله
جناح وعلم المذكر كرباح لمذكر فانها لا تبنى واختلف في سبب بناء ما ذكر

فقيل

265

فقيل مشابهة فعال الامري المشابه للحرف في المعنى والاستعمال كامر
في الزنة والمبالغة او في التعريف والتانيث والزنة وقال الربعي تضمن
معنى ها التنبيه وقيل توالي العلل واليه ذهب المبرد قائلا اذا امتنعوا
من الصرف لعلتين فليبنوا الثلاثة وكل من هذه الاقوال لا يخلو عن
مقال وبني على كسرة لالتقاء الساكنين بما هو الاصل في دفعه **تنبيه**
القول بان البناء لمشابهة ما ذكر لا ينافي حصر سبب البناء في مشابهة
مبني الاصل اذ المشابهة تصدق ولو بالواسطة كما هنا **و**السادس **الاصوات**
والمراد اسماؤها على حذف مضاف او هي من قبيل الحقيقة العرفية في
الاسماء اذ هي المبحوث عنها عند النحاة وهي جمع صوت **وهو** عندهم
اسم٧ بعض علاماته كالتنوين على بعض افراده واذا ثبت النوع ثبت
الجنس ويكفي لدلالة اللفظ على معنى مفرد وكونه كلمة كونه بحيث اذا اطلق
فهم منه العالم بالوضع معناه وهذا كذلك فيصدق عليه حد الكلمة
والمراد به هنا **كل لفظ** يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولا يخفى ما في ادخال
كل هنا كما نبهنا عليه غير مرة وهذا اللفظ اما ان يكون **حكي به صوت**
مسموع اما صوت حيوان او غيره فهو نوعان الاول **كغاق** بالغين
المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب سواء قاله القائل قاصدا حكاية عن
عن نفسه او قاله نقلا عن غيره نحو قال زيد غاق والثاني كطاق
بالطاء المهملة والقاف لحكاية صوت الضرب وطق لحكاية صوت
وقع الحجارة وخاق باق لصوت النكاح **او يكون صوت به للبهائم**

٧ لدخول صح

او ماهو بمنزلتها كالمجنون اما كالدعاء او زجر فهو ايضا نوعان الاول كنخ
لدعاء البعير للمناخ قال القاضي في حواشي ابن الناظم بكسر النون وسكون
الخاء مشددة ومخففة وكذا سمعناه من اهله في هذا الزمان وربما
فتحوا النون وربما ابدلوها همزة والثاني نحو هلا لزجر الفرس
وعدس للبغل ونحو ذلك ولا يبعد ان يقال في هذا بقول بعض النحاة
ومرضي رضيهم انه من قبيل اسماء الافعال فتنبه والحق بقسمي اسم
ثالثا وهو ما يصدر من الانسان طبعا عند عروض سبب له كبخ
بالوحدة والمجمة للتعجب ووى للتندم واح للسعال والعلة في بناء
الاصوات شبهها بالحروف المهملة في الاهمال لانها ليست عاملة ولا معمولة
فهي احق بالبناء من اسماء الافعال وما بني منها على حركة فلدفع التقاء
الساكنين بالحركة الاصلية فيه تنبيه لا ضمير في الاصوات بخلاف
اسماء الافعال فهذه من قبيل المفردات وتلك من قبيل المركبات وما وقع
من الاصوات موقع المتمكن يجوز فيه الاعراب والبناء نحو قوله
٥ قد اقبلت عزة من عراقها ٥ ملصقة السرج بخاق باقها ٥
اي بفرجها وقول الاخر ٥ اذ لمتي مثل جناح غاق ٥
اي غراب والسابع بعض المركبات المزجية من عدد او غيره بخلاف الاضافية
والاسنادية فانها كلها معربة والمبني من المزج هو الاكثر في كلامهم
والمراد به كل كلمتين ولو حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
ولم يسمع الا المركب من اسمين ومن اسم وفعل ولا بد ان تكون الكلمتان

هنا

والاكثر يبدلونها صح

الصوت صح

هنا ليس احدهما اي كانت ولو فعلا عاملة في الاخرى قبل التركيب فيخرج
نحو عبد الله وتابط شرا مما عمل فيه احدى الكلمتين في الاخرى ويخرج
نحو زيد منطلق علما لما مر من ان الاصح رفع المبتدا للخبر لكن يبقى عليه
نحو حيوان ناطق على ما قيل اذ هو في الاصل صفة وموصوف
فافهم واما نحو النجم وبصرى فيمكن الحكم بخروجه بناء على ان المتبادر
استقلالهما ولو في اللفظ وال والياء ليستا كذلك ولو كل اسمين بدل
كلمتين لخرج نحو بخت نصر مع انه لا ايراد خروجه لكن لو قال كل
كلمتين ليس بينهما نسبة جعلتا اي مجموعهما اسما واحدا علما دالا على
معنى واحد كان احرى واولى حيث يخرج ما بقي عليه فان كان الجزء الثاني
من المركب المذكور صوتا اي من اسمائه بنيا اي الجزءان كلاهما على الاصح
الاشهر لتركيب الاسم والصوت تركيب خمسة عشر وسيأتي وكسر الثاني
في الوصل على اصل التقاء الساكنين وفتح الجزء الاول منهما كما يفتح
ما قبل تاء التأنيث لثقل التركيب وذلك نحو سيبويه لقب امام
النحويين عمرو بن عثمان الشيرازي كنيته ابو بشر ولقب به غيره
ايضا كمحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وغيره لكنه غلب على الاول
قيل لاعتياده شم التفاح وسيب اسمه في الفارسية وقيل لكثرة
رغبته فيه ولمشابهته له في اللون واللطافة وقد قيل كان كل من يلقاه
يشم منه ريح التفاح ومثل هذا في الاسماء كثير كنفطويه قال الامام
نقل السيوطي في الاشباه والنظائر عن بعض الكتب ان نحو هذا من

قيل صح

الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمى وذلك ان العجم
كانهم وجدوا لفظى نفط وسيب اصليين دعوا بهما الان لهم فى
لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء فى النداء وغيره واوا ساكنة قبلها
ضمة نحو نفطو وسيبو وسمعت به العرب ولم تجد مثل هذا فى كلامهم
فجعلوا هذا الصوت وبه اذ هو مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون
اخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين واحدا انتهى واختار الجرمى اعرابه
اعراب ما لا ينصرف واستشكله ابو حيان لمخالفة القياس ثم قال الا ان
يستند الى سماع فيقبل وعلى هذا يثنى ويجمع بخلافه على البناء وان لم يكن
الجزء الثانى من ذلك المركب صوتا كما مر فلا يبنى على الافصح الاشهر بل يبنى
الاول من الجزئين على الفتح كما يفتح ما قبل تاء التانيث لما مر انفا وهذا
ان كان اخره اى اخر الجزء الاول حرفا صحيحا غير الالف والواو والياء
نحو بعلبك لبلد فى الشام كما مر مركب من بعل اسم صنم وبك اسم والى
البلد التى هو فيها وكان مخصوصا به فقيل بعلبك وكانه بالاضافة
ثم سمى به البلد ومثله حضرموت لبلد فى اليمن وقيل اسم قبيلة ويبنى على
السكون مطلقا ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف وقيل فى غير النصب
ويفتح فيه ان كان اخره حرف علة والموجود الياء نحو معدى كرب اسم
رجل وقالى قلا لمكان وذلك لزيادة الثقل بالتركيب والاعلال فيجب
فيه ما كان جائزا فى الافراد عند بعضهم من عدم ظهور الفتحة واعرب
الجزء الثانى على كلا التقديرين لعدم كونه صوتا حال كونه غير منصرف

للعلمية والتركيب فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة وفى اسناد
المعربية الى الجزء الثانى مسامحة شهيرة لانه محل الاعراب وموصوفه
الحقيقى مجموع المركب وما ذكر من الاعراب والبناء انما هو على اللغة
الفصيحة التى هى لغة الجمهور وفى غيرها يضاف الجزء الاول الى الثانى
تشبيها بنحو عبد الله فيعرب الاول بحسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة
وعليه المشهور صرف كرب وسمع فتحه فى الجر فقال سيبويه والفارسى
اعرابه بمنع الصرف للتانيث مع العلمية وقيل بناء كفتح عشر من نحو
خمسة عشر وايد بانه لو كان مؤنثا لم يجز صرفه لتحرك وسطه ودفع
بجواز تذكير كلمة عند قوم انثها اخرون ولهذا اجاز الفارسى
الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر
كما حكاه سيبويه لكن اخر الاول من نحو معدى كرب على ما مر فالفتح
على الثانى فقط وفى البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين
والكوفيين وقدم غير الافصح فى نحو سيبويه والفصاحة هنا
بحسب كثرة الاستعمال مع موافقة القياس فغير الفصيح من هذه
اللغات ما قل استعماله وخالف القياس فقد قل استعمال الاضافة
فى هذه الاعلام وانتفى موجب البناء فى غير الصوت وموجب الاعراب
فيه من حيث القياس فليفهم وهذا كله اذا جعل الكلمتان اسما واحدا
واما ان لم يجعلا اسما واحدا بل بقيتا دالتين على شيئين مع التركيب
ولكن تضمن الجزء الثانى حرفا من حروف العطف كالمركب العددى او من

غيرها فان لم يكن الكلمة الاولى من المركب العددى لفظ اثنين بل كانت
تدل على اكثر او اقل بنيا اى الجزءان ويمكن ان يراد الكلمتان بتاويل
اللفظين الاول لافتقاره الى الثانى ولوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث
فى لزوم الفتح وقيل لوقوعه وسطا ليس محل الاعراب واستشكل باعراب
المركب الاضافى من الاعلام واجيب بانه اعرب استصحابا الاعرابه السابق
على العلمية ومنع بسند هلا اعرب اول جزئى العددى لذلك فان قيل
العددى صار كلمة واحدة بالمزج ولا مزج فى الاضافى اجيب بانه كلمة
واحدة وان لم يكن فيه مزج الا يرى انه لا يدل جزؤه على جزء معناه واعلم ان
هذا التعليل للبناء العارض بالتركيب ومناسبة مبنى الاصل للبناء
الواجب فلا تدافع بقى شئ وهو ان البناء انما يكون فى الاخر كالاعراب
فليعرف وبناء الثانى لتضمنه واو العطف لكن قال فى شرح اللباب
وفى عبارتهم ان الثانى متضمن للحرف تساهل لان المركب يشتمل على
معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه الا ان الحرف
لما قدر فى الثانى قالوا انه يتضمن الحرف انتهى وعليه يكون بناء كل من جزئى
المركب لتضمنه معنى الحرف ويبنى الاول على الفتح لعروض البناء وللتخفيف
بعض الثقل الحاصل بالتركيب وذلك ان كان اخره حرفا صحيحا والشرط
بالنسبة الى اخر الاول اذ الثانى اخره صحيح دائما لانه العشرة ويبنى على السكون
الذى هو اصل البناء ان كان اخرها اى اخر الجزئين حرف علة الفا او ياء
وفى هذا الشرط ما مر فى مثل آنفا وفيه ان فتح الياء من ثمانى عشر هو الافصح

الاوجه

الاوجه واسكانها جائز وكذا حذفها وابقاء كسر النون والمركب
المذكور نحو احد عشر بالتجريد من التاء فى المذكر واحدى عشرة بها
للمؤنث والثانى معتل اخر الجزء الاول بالالف اصلهما احد واحدى
وعشر بالواو للعطف وهكذا غيره ثم ركب وهمزتها بدل عن واو وقد
قيل بقلة وحد عشر على الاصل وربما قالوا واحد عشر وواحدة عشرة
ويقال ثلاثة عشر بتانيث ثلاثة وتذكير عشر للمذكر وثلاث عشرة
بعكس ما قبله فى المؤنث والتمثيل بهذين لما فوق الاثنين مع العشرة
ويقال حادى عشر كاحد عشر فى المذكر وحادية عشرة كاحد عشرة فى
المؤنث وهذا تمثيل لما كان احد جزئيه على زنة فاعل وفيه المعتل اخره بالياء
ولما تضمن حرف العطف باعتبار اصله ومأخذه اذ حادى عشر مثلا
متضمن الحرف المذكور باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن لذلك
وليس اصله حادى وعشر اذ لا معنى له ومثله الحادى والعشرون لكن
لم تحذف الواو لعدم التركيب وهكذا القول فى العقود الاخر وتنتهى
الى تسع عشرة فى المتضمن بنفسه وتاسعة عشرة فى المتضمن بالنظر
الى اصله بادخال الغاية وليعلم ان البناء هنا هو الافصح ايضا فلا ينافى
جواز الاعراب فى بعض الاقوال للاضافة كما مر وقد مر ما يتعلق بهذا
المبحث مستوفى فتذكر ومن قبيل هذا المركب قولهم وقعوا فى
حيص بيص وكذا المركبات من الاحوال ومن الظروف وذلك نحو
قولهم فى الجار الملاصق هو جارى بيت بيت بالبناء على الفتح

وهو حال بمعنى ملاصقا اى بيته الى جيتى او لبيتى وكذا نحو قولهم بين بين
بالفتح للمتوسط بين شيئين ومحله نصب على الظرفية اى وقع بين هذا
وبين هذا ومثله غير عزيز نحو آتيك صباح مساء ويوم يوم وتفرقوا
شذر بذر اى منتشرين فى البلاد ولقيت فلانا كفة كفة لكن بعض هذه
المركبات متضمن لحرف الجر كاللام او الى فى بيت بيت تنبيه اذا سمى بواحد
من هذه المركبات اضيف صدره الى عجزه وزال التركيب على رأى سيبويه
وقيل يجوز فيه التركيب والبناء كذا فى بعض شروح الخلاصة وان كان
الكلمة الاولى من المركب العددى لفظ اثنين لم يكن حكمه كما مر بل بنى الجزء
الثانى وهو العشر لتضمنه ما ❊ واعرب الجزء الاول على الاصح الاشهر كراهة
بناء المثنى ولو صورة او للتنبيه على الاصل او لوقوع ما بعده وهو الثانى
موقع النون بدليل انه لا يضاف كاخواته فلا يقال اثنا عشرك كما لا يقال
اثناك فيثبت الاعراب كما يثبت مع النون وحذف نونه للتركيب
لا للاضافة لانه ليس مضافا للعقد فلا محل له وقيل مضاف اليه فيكون
محله الجر وهو قضية كلام الامام ابن هشام فى حواشى الخلاصة وقال
بعضهم يحتمل ان يقال محله الرفع الذى كان له قبل التركيب وذهب
ابن كيسان وابن درستويه الى انه مبنى كسائر اخواته ورد بانه لو بنى
لكان على الياء لانها كالفتحة فى المفرد فهو مرفوع بالالف نحو جائنى
اثنا عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة ونصبه بالياء نحو رايت اثنى عشر رجلا
واثنتى عشرة امة وكذا الجر نحو مررت باثنى عشر رجلا واثنتى عشرة

جارية

جارية وفى كلام البدر ابن مالك جواب عن عدم صحة وقوع العجز
من بقية المركبات العددية موقع التنوين ليعرب الصدر منها حاصله
ان التركيب لتأخره عن الافراد يصح ان يقع جزء المركب موقع النون
التى فى المفرد ولتقدمه على الاعراب المتقدم على التنوين لا يصح ان يقع
موقع التنوين لامتناع وقوع المتقدم موقع المتأخر دون العكس كما
لا يخفى وقد اوضح ذلك الحصنى فى حواشى شرح ٧ فليراجع والثامن بعض
القطر صح ٧
الكنايات جمع كناية وهى اصطلاحا كما فى اللغة التعبير عن شئ معين
بلفظ غير صريح الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامع والمراد هنا
المكنى به وهو اللفظ المذكور ولظهور هذا المعنى وتعذر تعريف المراد
الا بالتصريح به مفصلا لعدم قدر مشترك يخصه اعرض عن التعريف
وانما قيد بالبعض لان منها المعرب كفلان ومنها ما هو خارج عما هو
بصدده كضمير الغائب والبعض المراد هنا هو الفاظ مخصوصة منها كم
وهى اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار يكون على وجهين يحتاج فى كل منهما
الى تمييز فيأتى للاستفهام بمعنى اى عدد ومميزه كمميز عشرين واخواته فى
النصب والافراد على الصحيح واذا كان كذلك فينصب مطلقا ولا يجر
ويفرد ايضا ما بعده اسما نكرة على التمييز حملا على ما ذكر لتوسطه
وهذا احد ثلاثة اقوال ثانيها جواز الجر مطلقا حملا على الخبرية وهو
بمن مضمرة عند الخليل وسيبويه والفراء وجماعة وبالاضافة عند
الزجاج ثالثها التفصيل ان جرت كم بحرف نحو بكم درهم جاز جره

بقلة والا فالنصب نحو كم رجلا صحبت وهكذا فى الافراد فاوجبه الجمهور
مطلقا واجاز الكوفى الجمع مطلقا وقال بعضهم كالاخفش ان كان السؤال
عن جماعات مطلقا نحو كم غلمانا اشتريت تريد اصنافا فانهم جازوا الا
فلا ويأتى للخبرية حال كونه متلبسا بمعنى التكثير يعنى انه يفيد الاخبار
بعدد كثير وهذا لاينافى قولهم لانشاء التكثير لاختلاف الجهة فنحو
كم رجل رايت من جهة افادته رؤية كثير من الرجال خبر ومن جهة
استكثار الرؤية انشاء ولذا يصح ان يقال كذبت ما رايت كثيرا من الرجال
ولا يصح ما استكثرت من الرؤية مبهمة تشارك كم هذه الاولى فى ثمانية
امور الاسمية والابهام والافتقار الى المميز والبناء على السكون ولزوم
التصدير فلا يتقدم عليهما عامل لفظى الا الجار وكونهما بمعنى العدد
وجواز حذف المميز لدليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وفى
وجوه الاعراب وتفارقهما من عشرة اوجه احدها ان تمييز الاولى
اصله النصب وتمييز هذه اصله الجر اى بالاضافة فيضاف هذا الاسم
الذى هو كم الى ما بعده من اسم مفردا كان وهو اكثر وابلغ نحو كم رجل
جائنى اى كثير من الرجال او جمعا نحو كم عبيد ملكت حملا على ما هى
مشابهة له من العدد وعلى رب ولو تقليلية وكثرة جمع التمييز هنا
ثانى وجوه الفرق ثالثها منع الفصل بين هذه وتمييزها الا فى الضرورة
وعلى الفصل ينصب حملا على الاستفهامية كقوله ٥ كم نالنى منهم فضلا على عدم ٥
وفى تلك يجوز فى السعة ويكثر بالظرف وقد يقع بعاملها وبالخبر نحو

كم ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل والاقوى كما فى الهمع
رابعها دلالة هذه على التكثير خلافا لابن طاهر وخروف وتلك لا تدل
خلافا لبعضهم خامسها جواز العطف على هذه بلا نحو كم رجل جائنى
لا رجل ولا رجلين بخلاف تلك لمشابهتها النفى سادسها عدم احتياج
هذه الى جواب دون تلك فتحتاجه والاجود فى جوابها كونه على
حسب محلها من الاعراب وقد يرفع مطلقا سابعها اختصاص هذه
بالماضى كرب دون تلك ثامنها عدم اقتران البدل من هذه بهمزة
الاستفهام بخلاف البدل من تلك تاسعها اختيار النصب لمميز الخبرية مع
جواز الجر ان فصل ووجوبه فى تلك العاشر احتمال الكلام الصدق والكذب
مع هذه بخلافه مع تلك لانه انشاء وقد نظم المهلبى هذه الفروق بقوله
٥ الفرق فى كم فى الاستفهام والخبر ٥ من عشر استوضحت كالانجم الزهر ٥
٥ نصب المفسر مع افراده ابدا ٥ وحذفه تارة والفصل فى نظر ٥
٥ ويقتضيك جوابا فى السؤال بها ٥ ومبدلا يقتضيك الحرف فى الاثر ٥
٥ وليس من خبرها التكثير ثمت لا ٥ عطف عليها بلا فى سائر الزبر ٥
٥ ولا تضاف الى ما بعدها ابدا ٥ وقد ترى بعدها الا مستطر ٥
٥ وكل هذا فالاستفهام يحكمه ٥ وضده فى كم الاخرى على الخبر ٥
وانما بنيت كم لتضمنها معنى همزة الاستفهام او معنى رب وقيل للشبه الوضعى
وفيه ان شرطه كون الثانى مدة فى الاصح فتذكر ومنها كذا على احد استعماليها
بان تكون كناية عن شئ واكثر ما تكون للعدد كناية عنه مثل كم لكن

من غير اعتبار استفهام ولا تكثير وكذا مثلها فى الابهام والافتقار الى
المميز لكن هذا الاسم ينصب وجوبا ولا يخفض اصلا ما بعده اى الاسم
التالى له على التمييز حملا على تمييز كم الاستفهامية وقد مر وجه نصبه
وهذا قول البصريين وهو الصحيح سماعا وقياسا وقال الكوفيون
ومن نحا نحوهم يجوز خفضه بالاضافة بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف
نحو عندى كذا درهما فيجوز درهم بالجر عندهم وفيه قول ثالث وهو
انه يجوز رفعه ايضا وكلاهما مخالف للسماع والقياس وقد تكون
لغير العدد والغالب فيها ان يتكلم بها من يخبر بها عن غيره بل
قال ابن هشام فى رسالته واعتقادى فى هذه انها يتكلم بها
من يخبر عن غيره وانها تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا
الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ومنه ما فى
حديث الحساب اتذكر يوم كذا فعلت فيه كذا وكذا وقال فيها ايضا
المسموع فيها الافراد اى عن التمييز والعطف وكذا المكنى بها عن العدد
كما صرح به ابن خروف وقال ابن مالك سمع كذا مفردا ومكررا بلا واو
انتهى باختصار وكذا مثل كم فى البناء على السكون وبناء هذه لتركبها
من مبنيين اسم الاشارة وكاف التشبيه فبقى على بناء ذا وقد مر وجهه
وذهب بعض النحاة الى بقاء الكاف وذا على اصلهما بلا تركيب مع
كونهما كناية ثم اختلفوا فقال بعضهم معنى التشبيه باق وقيل الكاف
اسم بمنزلة مثل وقيل اسم بلا معنى تشبيه اذ قد ذهب بالتركيب وقيل

تحتمل

تحتمل الاسمية والحرفية وقيل حرف جر زائد ولا معنى للتشبيه فتركيب
مثال المصنف على القول بالتركيب كذا مبتدا والظرف قبله خبره
ودرهما تمييز وعلى اسمية الكاف هى المبتدا مضافا الى ذا وعلى
الحرفية الجار والمجرور صفة لمحذوف اى عدد كذا وعلى رفع التمييز
يكون بدلا او عطف بيان لكذا وقيل يكون هو المبتدا وكذا حال
وما مر من ان كذا لمطلق العدد قل او كثر هو قول الخليل وسيبويه
وقال ابن مالك انها للتكثير ككم الخبرية وتبعه ابنه فى شرح خلاصته
ومقتضى هذا انها لا يكنى بها عن اقل من احد عشر لقلته وقيل
انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال كذا
دراهم فهى للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهما لما بين
العشرة والعشرين وكذا درهما لما بينها وبين المائة من العقود وكذا
وكذا درهما للنيف مع العقد كواحد وعشرين الى تسعة وتسعين
وكذا درهم بالجر للمائة والالف وما فوقهما هذا قول الكوفيين
وقال المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافى ووافقهم الشلوبين
وابن عصفور والصفار ان الامر كما قالوا الا فى مسئلتى الاضافة
لما مر من عدم جوازها فى الصحيح فان اريد العدد القليل والمائة
او الالف وما فوقهما قيل كذا من الدراهم ويقدر الفرق بين
القليل والمائة فما فوق لان من انما تدخل على العدد المجموع فاذا
قال انسان لفلان على كذا درهما لزمه درهم واحد كما اعتمد فى

كتب الفقه اوكه كذا كذا درهما لزمه احد عشر او كذا وكذا لزمه
واحد وعشرون او كذا وكذا مائة وواحد وعشرون او زاد
رابعا زاد الف كذا فى تنوير الابصار من كتب الفقه بقى مما تخالف
فيه كم التركيب وعدم الصدارة فيتفقان فى ثلاثة ويفترقان فى امور ٧
اربعة واما الاستعمال الاخر لكذا فهو ان يستعمل كل من جزئيها
على اصله الكاف للتشبيه وذا للاشارة ولا يراد بمجموعها كناية
عن شيء وهذه ليست مما نحن فيه وقد اطلنا الكلام على كذا لقلة
من اشبع الكلام عليها مع ان ابن هشام الف فيها رسالة سماها
فوح الشذا بمسئلة كذا وسبقه الى نحو ذلك ابو حيان وقد لخصنا
الكثير من رسالة ابن هشام ومثل كذا كاين اسما مركبا من كاف ٧
واى المنونة كما فى المغنى ولشبه التنوين اذ دخل فى التركيب بالنون التشبيه ٧
الاصلية يوقف عليها بالنون فكان ينبغى ذكره فى الكنايات بل هو اشبه
بكم حيث انه يوافقها فى خمسة امور كما فى المغنى الابهام والافتقار
الى المميز والبناء ولزوم الصدر وافادة التكثير غالبا والاستفهام
نادرا لم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ولكنها
تخالفها فى خمسة ايضا انها مركبة وان مميزها يجر بمن غالبا حتى
زعم ابن عصفور لزومه وانها لا تكون استفهامية عند الجمهور
وانها لا تجر وانها يقع خبرها مفردا بخلاف كم فى الجميع وتوافق
كذا فى اربعة اشياء التركيب والبناء والابهام والافتقار الى المميز

تخالفها

وتخالفها فى ثلاثة الصدارة وجر التمييز بمن والافراد عن العطف
وكانه لم يذكرها لانحطاط رتبتها عن اخواتها فى البناء كما اعتذر
بذلك المولى جامى عن ترك ابن الحاجب لها او لتوهم انها معربة
مجرورة بالكاف على اصلها فتبصر ومن الكنايات كيت بالكاف
وذيت بالذال المعجمة فتحتية ففوقية فيهما وبفتح التاء وكسرها
وقد تضم للتقوية اصلهما كيه وذيه بالهاء لاما ثم حذفت
وعوض عنها التاء ومن ثم يوقف عليها وتكتب طويلة كتاء
اخت وكل منهما يأتى للحديث كناية عنه وعن الجملة ايضا ولا
يستعملان الا مكررين بعطف نحو قال زيد كيت وكيت وكان
الامر ذيت وذيت وبعكس ووجه بنائهما وقوعهما موقع
ما لا يستحق اعرابا ولا بناء وهى الجملة بترجيح البناء الذى هو
الاصل فى الكلمات قبل التركيب فكانهما غير مركبين والتاسع
الكلمات والمراد من هذا العام خاص هو الاسماء المتضمنة لمعنى
الشرط وهى المتلبسة بمعنى ان الشرطية ولتضمينه المتضمنة معنى
المتلبسة عداه بالباء او المتضمنة لمعنى الاستفهام وهى التى بمعنى
همزته وذلك كم وما ومتى وكيف شرطيات او استفهاميات
وغيرها من اسماء الشرط والاستفهام غير اى واية فانهما
معربان لما مر سواء كانتا للشرط او الاستفهام وقد مر بيان بناء
الاول وهو التضمن المذكور والعاشر من لازم البناء بعض الظروف

من الزمانية والمكانية ومما يصلح لهما كما في الاشباه عن ابن الشجري وتخصيصه البعض لان منها ما هو معرب كامر وتكفي الظرفية ولو في وجه او في قول فمذ ومنذ في وجوه وكيف في قول سيبويه كما يأتي والبعض المذكور ما اشبه الحرف او تضمن معناه **نحو امس** من الزمانية فانه مبني اذا استعمل ظرفا اتفاقا واذا اريد به يوم بعينه ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر عند الحجازيين لتضمنه معنى لام التعريف وقال ابن كيسان لكونه بمعنى الفعل الماضي ولانتفاء التضمن في غد حيث لم يقع وانما يتضمنها ما هو واقع لم يبن فهو بمعنى الفعل المستقبل ووجه ذلك على ما في الاشباه انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وانه يوصف بذي اللام نحو امس الدابر وليس هو من المعارف الستة ولولا ذلك لم يوصف وبني على حركة لانه اذا فقد احد الشروط المذكورة لبنائه اعرب اجماعا ولالتقاء الساكنين وكونها كسرة لاصالتها في ذلك واعربه بعض تميم غير منصرف مطلقا واكثرهم مقيد بحالة الرفع وفي غيرها يبنيه كالحجازيين ومن هذا البعض **قط** وهو بفتح القاف وضم الطاء المهملة مشددة على الافصح الاشهر وقد يتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها واسكانها كما في استعماليها الباقيين وهما بمعنى حسب واسم فعل بمعنى يكفي ظرف زمان لاستغراق ما مضى منه ولا يستعمل الا مع

النفي

النفي غالبا نحو ما قمت قط وقد يأتي بدونه لفظا نحو قوله ٥ هل رايت الذئب قط ٥ بل ومعنى ايضا نحو كنت اراه قط اي دائما وقول العامة لا افعله قط لحن نبه عليه غير واحد من المحققين واشتقاقه من قططته بمعنى قطعته فمعنى المثال ما قمت فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبني لتضمنه معنى مذ والى وكان حركة لدفع التقاء الساكنين تشبيها بالغايات وقد يكسر على اصل التقاء الساكنين ففيه ست لغات فلتعرف ومن ذلك **عوض** وهو بفتح عينه وتثليث معجمته وضمها اشهر مقطوعا عن الاضافة ظرف لاستغراق ما يأتي من الزمان مثل ابدا لكنه يختص بالنفي ايضا وبناؤه كما في الغايات وكسره كما في امس وفتحه كاين ويعرب مضافا كسائر الظروف وسمي الزمان عوضا لانه كلما مضى جزء منه عوض جزء اخر ومن ذلك **مذ ومنذ** مرفوعا ما بعدهما او جملة فعلية او اسمية فانهما على الاول ظرفان في قول الاخفش والزجاج واكثر الكوفيين وعلى الثاني في المشهور ووجهه ظاهر مما مر في حروف الجر ويأتي في بقية الظروف وكان بناء منذ حركة للساكنين وكانت ضمة لما يأتي في الغايات واذا لاقى مذ ساكنا ضم اخره قيل لان اصله منذ فاذا احتيج الى تحريكه رجع الى اصله والظاهر انه للاتباع وقدم في حروف الجر ما يتعلق بهذا المبحث فلا تغفل ومن ذلك **اذا** وهي ظرف للزمان المستقبل فيها معنى الشرط غالبا

وتختص بالجملة الفعلية عكس الفجائية وفى ناصبها قولان
فالمحققون على انه شرطها وليست مضافة اليه عندهم والاكثرون
على انه مافى جوابها من فعل او شبهه وقد تخرج عن الظرفية وعن
اخويها وتفصيل الكلام فى مغنى ابن هشام ووجه بنائها ظاهر
من الكلام على الغايات حيث ان الاضافة الى الجملة كلا اضافة
فتفتقر الى المضاف اليه ومع الالف لايمكن الضم او انها بنيت
لتضمنها معنى الشرط او لانها موضوعة لزمان حدث تتضمنه الجملة
اولمكانه فتشبه الموصولات فى الاحتياج الى الجملة واذ مثلها فى
ذلك وقيل فى هذه بنيت للشبه الوضعى وفيه مامر وكذا مثلها فى
غالبية الظرفية لكنها للماضى ولو معنى فقط ومفاجئتها اقل من اذا
كقوله ٥ استقدر الله خيرا وارضين به ٥ فبينما العسر اذ دارت مياسير ٥
ولا تختص بالفعلية لعدم الشرطية لكنها تختص بالماضية كما اشرنا
اليه وقد اجتمع الماضيتان مع الاسمية فى قوله تعا اذ اخرجه الذين
كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه واجاز بعضهم
ان يكون اذ اسما للزمن المستقبل كاذا نحو يومئذ تحدث اخبارها
وجعلها الجمهور من باب ونفخ فى الصور وقد تكون مفعولا به
نحو واذكروا اذ كنتم قليلا وبدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت
ومضافا اليها اسم زمان نحو بعد اذ هديتنا والجمهور على انها
لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها وتأولوا ما ظاهره خلاف ذلك

فارجعوه

فارجعوه الى الظرف وقد يحذف احد جزئى الجملة المضاف اليها اذ كقوله
٥ هل ترجعن ليال قد مضين لنا ٥ والعيش منقلب اذ ذاك افنانا ٥
فيظن انها مضافة الى المفرد وليس كذلك بل التقدير اذ ذاك كذلك
ومن الظروف المذكورة لما التى تقتضى جملتين وجود ثانيتهما عند
وجود اولاها وذلك فى قول ابن السراج والفارسى وابن جنى
وجماعة انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه
فى المغنى باختصاصها بالماضى والاضافة الى الجملة وعلى هذا فعاملها
مافى جوابها من فعل او شبهه لانها تضاف الى شرطها كاذ ورد بانها
اجيبت بما النافية واذا الفجائية وكل منهما لا يعمل مابعده فيما قبله
ورده ابن خروف ايضا بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم اذ الواقع
فى ذا اليوم لا يكون امس فلا يعمل الجواب واذا انتفى عمل الشرط والجواب
فيها تعين حرفيتها لانتفاء محليتها من الاعراب وهو قول سيبويه
ونصها لوقوع امر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فحكم المتاخرون
كابن هشام فى بعض كتبه بانها مثل لو فى الحرفية وصحح بعضهم
ورجح باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا مضافا
الى الجملة بعدها لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان وتجاب
بالفعل الماضى اتفاقا وبالجملة الاسمية مع اذا والفاء عند ابن
مالك وبالمضارع عند ابن عصفور وبناؤها كما مر فى اذ ومن
تلك الظروف متى وانى بفتح الهمزة وتشديد النون بعدها الف

وظرفية هاتين بالنظر الى اصل الوضع اذ الاولى فيه للزمان والثانية
للمكان واما الآن فهما متضمنان لمعنيي الشرط والاستفهام فيدلان
معهما على الاولين ولهذا التضمن بنيا وقد تأتي انى بمعنى متى نحو
انى يكون القتال وبمعنى كيف نحو انى ضرب زيد ولكن لا تكون
بمعنى ذين الا وبعدها فعل كما في السالكوتي ومنها اين كانى
للاستفهام عن المكان وللشرط وايان بفتح الهمزة والنون في الاشهر
وجاء كسرها كمتى وضعا واستعمالا بالتضمين المتقدم لكن يفرق
بينهما باختصاص ايان بالامور العظام وبالمستقبل بخلاف متى
وفتحت كاين لالتقاء الساكنين باخف الحركات وكذا منها كيف
على ما روى عن سيبويه كما في المغني وتقديرها عنده في نحو كيف انت
في اي حال او على اي حال انت والجواب المطابق لذلك على خير
ونحوه واذا قيل صحيح مثلا فعلى المعنى وعلى هذا جرى صاحب
المفصل حيث قال كيف جار مجرى الظرف ومعناه السؤال عن الحال
وفي المغني ايضا وقال ابن مالك ما معناه لم يقل احد ان كيف ظرف
اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال
لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تأويل الجار
والمجرور واسم الظرف يطلق عليه مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده
الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع
ولا يبدل المرفوع من المنصوب انتهى كلام المغني وكيفما كان فهو

مضمن معنى الاستفهام وكذا الشرط ولا تجزم عند البصريين
سوى قطرب لمخالفتها ادوات الشرط بوجوب اتفاق فعليها لفظا
ومعنى وقيل تجزم بشرط ما وجزم بها الكوفيون وكذا قطرب
مطلقا ووجه بنائها ظاهر والفتح كما في اين وعلى التضمين فان
كان بعده اسم فهو خبر عنه وان فعل فحال ان لازما والا فمفعول
له او للمحذوف على الاشتغال وعلى قول سيبويه هو في محل نصب على
الظرفية دائما ومنها ايضا حيث بتثليث المثلثة ويقال بالواو وكذا
بالالف بدل الياء ففيها تسع لغات وهي للمكان اتفاقا وقد ترد
للزمان عند الاخفش فمحلها نصب على الظرفية ان لم تجر بمن وقد تجر
بغيرها وقد تكون مفعولا به كما قاله ابن هشام في مغنيه وفاقا للفارسي
وحمل عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وتضاف الى الجملة
اسمية او فعلية فلذا بنيت على ما مر في امثالها وضمت تشبيها بالغايات
والكسر على اصل تحريك الساكن والفتح للخفة وندر اضافتها الى المفرد
كقوله ٥ اما ترى حيث سهيل طالعا ٥ نجما يضيئ كالشهاب ساطعا ٥
وعليه قيل تعرب لزوال علة البناء والاصح البناء ومن العرب من يعربها
مطلقا وقرئ من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب والبناء وحيث
يتصل بها ما الكافة تتضمن معنى الشرط فتجزم فعلين كما مر في الجوازم
مهمة يشترك اذا واذ وحيث في خمسة امور لزوم الظرفية ولزوم الاضافة
الى الجمل باطراد في حيث وكذا في لزوم البناء وشذ اضافتها الى المفرد

واعرابها كما مر آنفا وفى الوضع لمعنى والخروج عنه والكف بما مفيدة
للشرط وتنفرد حيث بكونها للمكان غالبا وقالت لاتكونان له اصلا
وماذكر لدى كعلى بالف تسلم مع الظاهر وتنقلب مع الضمير ياء
وحكى سيبويه عن بعض العرب لداك وعلاك والىك بلاقلب
وهو بمعنى عند ولذا قال الرضى لاوجه لبنائه وقد قال برجع
كابن الحاجب وتبعه المصنف قالوا الشبهها بالحرف فى الوضع فى
بعض لغاتها وفيه مافيه والجمهور على اعرابها تقديرا كما مر اول الكتاب
وظاهر كلام ابن الحاجب ان لدى لغة براسها وفى الصحاح انها لغة
فى لدن ولدن بفتح فضم فسكون للام ودال ونون هى الاصل وهى ظرف
لاول غاية زمان او مكان وفيها عشر لغات اشهرها ما ضبطناها
كعضد وبجل وككتف بقلة وبفتح اللام وضمها مع سكون الدال وكسر
النون وفتحها مع الضم فقط بقلة فهذه ست لغات مع النون والباقى
بدونها ولد فى كلام المصنف يحتملها وهى فتح اللام وضمها مع سكون
الدال وضمها مع الفتح فقط وعاشرتها لد وهى فى غاية القلة وكلام
يشعر بان لد براسها وقد علمت انها من لغات لدن فكان الاولى تركها
والتعميم كان يقول ولدن بلغاتها لكنه قلد الكافية وبناؤها بجميع
لغاتها لوضع بعضها وضع الحرف كما قال ابن الحاجب وحمل الباقى عليه
واورد عليه الرضى كما ذكره السالكوتى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع
الحروف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام

مبنية

مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها
وضع الحروف انتهى ثم اجاب عنه السالكوتى فليراجع وقيل علة
بنائه شبهه بالحرف فى الاستعمال حيث لزم استعمالا واحدا وهو
الظرفية وعدم التصرف وقال الرضى استلزامه الابتداء الذى هو
معنى من وقال عصام الدين الاقرب ان يقال بنى لتضمنه معنى من
ويجعل دخول من توكيدا وفيه كما قال السالكوتى ان لزوم من معه
ظاهرة او مقدرة ينافى التضمن واعربه قيس تشبيها بعند وبه قرأ
ابو بكر عن عاصم فى اول سورة الكهف بفتح اللام وسكون الدال وكسر
النون وقد مران هذا من لغاتها على البناء فالقراءة تحتمله ايضا فافهم
ووجه التحريك وخصوص الحركة ظاهر وعلى كل حال هى بمعنى عند
لكنها تفارقها من ستة اوجه تختص بها البناء ولزوم من ولو تقديرا
وملازمة ابتداء الغايات ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده
ومن لدنه ويفترقان فى نحو جلست عنده فلا يقال لدنه وقد اشرنا
الى الثلاثة وقد تضاف الى الجمل بخلاف عند ويجوز افرادها نادرا قبل
غدوة فقط فتنصب على التميز او على التشبيه بالمفعول به تشبيها
لنون لدن بتنوين اسم الفاعل فى الثبوت تارة والحذف اخرى فتكون
هى مشبهة لاسم الفاعل او على الخبرية لكان محذوفة مع اسمها وحكى
الكوفيون رفع غدوة على اضمار كان تامة ويعطف على غدوة
المنصوبة بالجر نظرا الى الاصل وجوز الاخفش النصب واستبعده

ابن مالك قياسا وسادس الاوجه ان لدن لاتكون الافضلة
بخلاف عند فلا يقال السفر من لدن بغداد مثلا ويقال من عندها
ومما لزم بناؤه الكاف الاسمية فهي مرفوعة عطفا على المضمرات
اول ما لاينفك عن البناء وهي بمعنى مثل واكثر ما تكون جارة ومجرورة
وبذا استدل على اسميتها لكن خصها سيبويه والمحققون بالشعر نحو قوله
٥ يضحكن عن كالبرد المنهم ٥ وقد تكون جارة غير مجرورة نحو قوله
٥ اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ٥ كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل ٥
واجازه كثير منهم الاخفش والفارسي وابن مالك في الاختيار فاجازوا
في نحو زيد كالاسد رفع الكاف محلا وجر الاسد بالاضافة وبناؤها للشبه
الوضعي ومثلها على اسما بمعنى فوق ولاتكون الاجارة ومجرورة بمن
وهذا دليل الاسمية وزاد الاخفش موضعا اخر وهو ان يكون مجرورها
وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد كقوله تعالى امسك عليك زوجك وقول
الشاعر ٥ هون عليك فان الامور ٥ بكف الاله مقاديرها ٥
ورده في المغني بما لايليق لنا ذكره هنا فمن اراده فليرجع اليه وكذلك
عن الاسمية بمعنى جانب وهذه الصفة للثلاثة في كلام المصنف
وهذه كالتي قبلها لاتكون الاجارة ومجرورة ولذا صارت اسما واكثر ما تجر بمن
كقوله ٥ فلقد اراني للرماح درئية ٥ من عن يميني مرة وامامي ٥
قال ابن هشام ويحتمله عندي قوله تعالى لاتينهم من بين ايديهم ومن
خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم فتقدر معطوفة على مجرور من

لاعلى من ومجرورها انتهى ومن هذه ابتدائية وعند ابن مالك زائدة
وقد تجر بعلى على ندرة كقوله ٥ على عن يميني مرت الطير سنحا ٥
وزاد الاخفش كما زاد في على نحو قوله ٥ دع عنك نهبا صيح في حجراته ٥ ههنا
ورد هناك وهنا فلا تغفل وكان ينبغي للمصنف حيث ذكر هذه الثلاثة
ان يذكر امثالها نحو من الاسمية ايضا لانها تكون اسما ايضا بمعنى
بعض كما قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا
لكم انها مفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي واذا قدرت
من مفعولا كانت اسما انتهى وبناؤها كعن للشبه بالحرفية صورة
او وضعا على ما قيل في مثله والنوع الثاني مما بني لعارض وهو غير
اللازم بناؤه اقسام ايضا منها ما قطع عن الاضافة من الظروف
الملازمة لها وما الحق بها لكن قطعا غير متاصل وذلك بان يحذف
المضاف اليه من اللفظ ويكون المضاف منويا فيه معنى ما حذف وهو
النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه لا لفظه اذ لو حذف المضاف اليه
ونوى لفظه اعرب كما لو ذكر وكذا ان لم ينو شيء لكنه ينون لزوال الاضافة
لفظا وتقديرا وصيرورته نكرة كسائر النكرات وتنوينه للتمكين
وهذا القطع انما يكون في بعض الظروف نحو قبل وبعد فيكون لهما
اربع حالات ثلاث منها يعربان فيها نحو جئت قبل زيد وبعده
ولله الامر من قبل ومن بعد في قرائة الجر وكقول الشاعر
٥ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ٥ اكاد اغص بالماء الفرات ٥

اليه صو

والبناء فى الرابعة اى عند نية معنى المضاف لافتقارهما الى المحذوف
مع عدم ظهوره مايرجح جانب الاسمية او لتضمنهما معنى الاضافة الذى
هو من معانى الحروف مع ما فيهما من الجمود والافتقار والتوغل فى الابهام
كما قيل وقيل لشبههما بحرف الجواب فى الاستغناء بهما عما بعدهما ومثلهما
فى ما ذكر اسماء الجهات الست وهى تحت ويراد فه اسفل وفوق يقابلها
وقدام وامام مترادفان اذ كلاهما اسم للجهة التى تلقاء وجه الكائن فى
المكان ويقابلهما خلف ووراء وقدم ما يتعلق بهذه الجهات اول الكتاب
فلا حاجة الى الاعادة والحق ايضا دون وهو فى الاصل اسم لادنى مكان ثم
استعمل فى الرتب المتفاوتة ثم فى مطلق التجاوز عن حكم او عن محكوم عليه
الى آخر وقال الرضى بمعنى قدام ويدخلها معنيان اخران معنى اسفل ومعنى
غير الى اخر ما قال فليراجع ان اريد والحق اول ومعناه ابتداء الشئ وعل
ايضا مرادا به المعرفة وهو اسم بمعنى فوق ولا يستعمل الا مقطوعا عن الاضافة
ومجرورا بمن وان اريد به نكرة اعرب ٥ كجلمود صخر حطه السيل من عل ٥
هذا ما سمع فيه القطع عن الاضافة من الظروف وتسمى حينئذ غايات
لصيرورتها غاية فى النطق بعد ان كانت بسبب المضاف اليه وسطا ولا يقاس
عليها كما قال الرضى ما بمعناها كيمين وشمال وآخر لكن ظاهر الاوضح
يقتضى انه مسموع فى يمين وشمال كما عارض به الشهاب القاسمى كلام
الجامى الموافق للرضى ومما الحق بها ما اليس بمعناها كلمة غير الواقعة
بعد ليس وكذا بعد لا وذلك انه قد سمع لا غير بالضم كما انشده

ابن مالك

ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل من قوله
٥ جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا ٥ لعن عمل اسلفت لا غير تسئل ٥
والقياس لا يأباه فما وقع لبعضهم كابن هشام فى بعض كتبه من تخصيص
غير المقطوعة عن الاضافة بليس من الفاظ النفى لا يلتفت اليه
ولا يعبأ به واما ليس غير بالضم فمتفق على وقوعه وروده فى
كلامهم كقولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم لكن اختلفوا هل هو
ضم بناء او اعراب فقال المبرد والمتاخرون بناء لشبه غير بالغايات
وعليه فهى تحتمل الاسمية والخبرية لليس وقال الاخفش اعراب
اذ ليس غير اسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو
ككل وبعض وعلى هذا فهو اسم والخبر محذوف وقال ابن خروف
يحتمل الوجهين وجاء فتح غير غير منون على نية لفظ المضاف اليه
ونية الاسم وبالرفع والنصب منونا للتمكين او للتعويض على ترك
المضاف اليه اصلا فهو معرب اسما وخبرا والاخر مقدر ووجه الحمل ما فيه
من شدة الابهام المشابه لابهام تلك الظروف حتى انه لا يثنى ولا يجمع
بخلاف مثل فلذا لم يبن على الضم كغير وسبب بنائه وكونه حركة وضمة
ما مر فى الظروف المذكورة ومما ذكر حسب بسكون السين بمعنى كاف
وبمنزلة لا غير فى المعنى فتقطع عن الاضافة وتبنى على الضم نحو رايت
رجلا حسب وقبضت عشرة فحسب لشبهها بغير فى التوغل فى الابهام
وعدم التعرف بالاضافة فيكون علة بنائها وضمها كذلك وتستعمل

مضافة كالصفات فتكون نعتا للنكرة نحو مررت برجل حسبك من
رجل وحالا من المعرفة نحو جاء زيد حسبك من رجل اى كاف لك
عن غيره لما ذكر من عدم التعرف بالاضافة وتستعمل كالاسماء الجامدة
فتكون مبتدا نحو حسبهم جهنم واسما لان نحو فان حسبك الله الى
غير ذلك وبذا رد على من زعم انها اسم فعل واما التى بفتح السين
فهى بمعنى القدر والعدد نحو هذا بحسب ذاك اى بقدره وليست
مرادة هنا لانها معربة ومن اقسام غير اللازم الآن بالبناء على الفتح
لتضمنه معنى ال الحضورية او معنى الاشارة كما قال ابن مالك او لشبه
الاستعمالى حيث لا يتصرف فيه بنزع لام ولا تثنية وجمع على ما قيل
والتحريك لالتقاء الساكنين والفتح لانه حركة اعراب الظرف وهو اسم
للزمن الحاضر والظاهر انه من لازم البناء لعدم استعماله معربا
الا على قول استدل له بقول الشاعر ٥ كانهما ملآن لم يتغيرا ٥
على ان اصله من الآن فحذف نون من لالتقاء الساكنين وكسر نون
الان اعرابا بالجر بمن وفيه ان الكسرة تحتمل البناء فالوجه ذكره مع
ما سبق من الظروف واسماء الاشارة ومن اقسام ما ذكر المنادى
وهو المطلوب اجابته ولو ادعاء بحرف نائب عن ادعو لفظا او تقديرا
فدخل نحو يا الله بلا تكلف واما نحو يا جبال اوبى فمن باب الاستعارة
المكنية ثم هو انواع والمراد منها هنا المفرد الذى ليس بمضاف
ولا شبيه به المعرفة ولو بعد النداء بان يكون نكرة فيخص بالنداء نحو

يارجل

يا رجل لمعين فانه مبنى لمشابهته كاف ذلك فى الخطاب والافراد كما
قاله السيد فى شرح الكافية وكان النكرة غير المقصودة لم تخاطب
حيث لم يقصد شخص معين وانما يبنى لفظا او غيره على ما يرفع به
من حركة او حرف لو لم يناد لعروضه وللفرق بينه وبين المنادى المضاف
الى ياء المتكلم فى اكثر الصور وصورة ضمه نادرة مخصوصة ببعض
الاسماء ويرفع اما مسندا الى المجرور فلا ضمير فيه والمعنى على ما يكون
الرفع به او الى ضمير فيه لمطلق الاسم لكن يلزم انتشار الضمير لعوده ما
فى مبنى على المنادى ثم هذا البناء انما يثبت للمفرد المذكور ان لم يلحق
باخره ولو حكما كالمثنى والجمع على حده فان النون اخر لهما حكما
ويلحقهما بعدها الف الاستغاثة المعاقبة للام وهذا اوسط
احوال المستغاث او الف الندبة وهى اكثر احوال المندوب وقد يزاد
بعدها هاء وهو داخل فى كلامه وسيذكر ان المفرد يبنى على الفتح
ومقتضاه بناء المثنى والمجموع على الياء فيصح الشرط بالنسبة اليهما
ايضا فافهم ولا يثبت ما ذكر ايضا الا اذا لم يلحق باوله اى باول المنادى
المفرد لام جارة وذلك اذا كان مستغاثا لاعرابه حينئذ كما سياتى
قريبا وقوله على ما يرفع به اشمل واولى من قول بعضهم على الضم
لشموله ما بنى عليه نحو يا زيد ويا رجل وما بنى على الالف نحو يا هذان
ويا مسلمان ومنه عند البصريين يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة وما بنى
على الواو نحو يا زيدون ويا مسلمون واعلم ان المصنف جعل مثالى

المثنى والمجموع للمبنى على غير الضم وللنكرة المقصودة المعرفة بالندا
ثم المبنى على الضم ان صح اخره ظهر ضمه والا قدر نحو يا قاضى ويا موسى
ومنه ما بنى قبل الندا نحو يا سيبويه ويا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه
نون منصوبا وهو اقوى او مضموما واذا وصف العلم الظاهر ضمه
بابن متصل به مضاف الى علم جاز فتحه ايضا اتباعا لما بعده نحو يا زيد
بن عمرو وهذا كله اذا كان المنادى مفردا معرفة ومنه المركب المزجى نحو
يا بعلبك واما ان كان المنادى مضافا ولو اضافة لفظية فله حكم
آخر وكل مضاف ينادى الا المضاف الى ضمير المخاطب للتدافع او كان
مشابها به اى بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما
بعمل فيما بعده او بعطف قبل الندا او بنعت بجملة ومثلها الظرف
عند بعضهم كالرضى او كان نكرة بعد الندا جامدة كانت او مشتقة
فانه على التقادير الثلاثة ينصب لفظا او تقديرا وقد يكون محلا
على انه مفعول به فيدخل فى كلامه نحو يا فتاى ويا غلامى ويا يوم
لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى بفتح الثلاثة
على ما كانت قبل الندا اذ هى مثل يا سيبويه واختلف فى ناصبه
فعند سيبويه وهو الاصح نصبه بفعل مقدر تقديره ادعو حذف
وجوبا لكثرة استعماله مع دلالة حرف الندا عليه وافادته فائدته وهو
ينصب المفعول المطلق اتفاقا وقال المبرد بحرف الندا لسده مسد الفعل
وقال ابو على به لكن على انه اسم فعل وعلى الجميع نحو يا عبد الله جملة

ليس

ليس المنادى من جزئيها بل هما عند سيبويه مقدران وعند المبرد
ياعن الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احدهما يا والاخر ضمير
مستتر والاخيران مردودان كما فى حواشى شرح الكافية ولا يذهب
عليك ان تمثيله بما ذكر للمضاف انما يظهر اذا لم يكن علما اما اذا كانه
ففيه مسامحة كما صرح به بعض المحققين وقال لان العلم مجموع المضاف
والمضاف اليه ويشبهه نحو يا خيرا من زيد لعمله فيما بعده الجر وقد
يعمل الرفع نحو يا حسنا وجهه ويا محمودا فعله والنصب نحو يا طالعا
جبلا وما بالعطف نحو يا ثلاثة وثلاثين لمن اسمه ذلك وما بالنعت
نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق والنكرة بعد الندا وهى
التى يقال لها غير المقصودة كقول الاعمى وكذا الغريق يا رجلا خذ
بيدى لانهما لا يقصدان رجلا بعينه وكقول الواعظ يا غافلا والموت
يطلبه ثم المنادى ان كان ليخلص من شدة او يعين على دفع مشقة
فهو مستغاث به ويحذف الجار ويوصل الضمير فيقال فى الاصطلاح
مستغاث ويختص بيا مذكورة وله ثلاث حالات اكثرها الجر بلام
مفتوحة واقلها كالمنادى المطلق وبينهما الحاقه الفا ومثله فى جميع
حالاته الاسم المتعجب منه وكذا المهدد وفى الاخيرتين فقط المندوب
وان كانتا فيه كثيرا او اكثر وهو المتفجع عليه او المتوجع منه ويختص
به من حروف الندا وا وقد يكون بيا ايضا لكن حيث لا لبس ولا يحذف
لمنافاته اطالة الصوت المطلوبة هنا فاذا عرف ما تقرر فالمنادى

المستقل قد تبين حكمه واما غيره فيقال فيه ان لحق المندوب
او المستغاث باخره الف ولا يجتمع مع لام المستغاث لتنافى اثريهما
وقد يزاد بعدها فى المندوب هاء ويحذف لها ما فيه قبلها من الف
او تنوين او ضمة او كسرة حيث لا لبس والا قلبت قبل الضمة واوا
وقبل الكسرة ياء نحو واغلامهو للغائب وواغلامكى للمؤنثة المخاطبة
فهذا الملحق به ان كان مفردا معرفة بنى على الفتح ولا يرفع تابعه
على التحقيق كما صرح به اهله كالرضى والجامى وقد ذكرنا مقتضى
ذلك فى المثنى والجمع قريبا فتذكر والفتح اما ان يكون لفظا نحو
يا زيدا وتقديرا نحو واموسا فان فتحه مقدر على الالف المحذوفة
وجوز الشاطبى تقدير الضم فى المندوب مع الالف وقياسه
جواز التقدير فى المستغاث ايضا وكان وجهه ان الالف تقتضى
فتح ما قبلها للمناسبة فلا يكون بناء ولم يتعرض للتابع وان لم يكن
كما ذكر فحكمه حكم المنادى المطلق فنحو واعبد الملكا منصوب بفتحة
ظاهرة فى اخره والملكا مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة
المناسبة ونحو واامير المومنينا معرب بلا تقدير ونحو واغلامكما
الغلام منصوب والكاف محله الجر لبنائه ويقال ان اتصل باوله
اى اول المستغاث لام على ما هو اكثر احواله لانها للتخصيص فتناسب
معنى الاستغاثة حيث انها تدل على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء فهذا يجب جره باللام المذكورة وفتحها الا مع الياء وفى

المعطوف بلا يا لوقوعه موقع الضمير الذى تفتح معه لام الجر
ولدفع التباسه بالمستغاث له عند حذف المستغاث فعلى هذا نحو
يا الزيد ان فتحت لامه كان مستغاثا وهو الاقرب وان كسرت فهو
مستغاث له والمستغاث محذوف تقديره يا قوم لزيد مثلا
وهل هى زائدة او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال ثالثها لسيبويه
واختاره ابن عصفور وعليه فالكلام جملتان ونسب الاول
لابن خروف والثانى لابن جنى وانما اعرب لتركبه مع اللام فاشبه
المنادى المضاف ولضعف مشابهته للحرف بدخول ما هو من خواص
الاسم عليه ونعته يجر على اللفظ او ينصب على المحل ولا محل رفع
ليرفع عليه وقيل له فينعت عليه وجزم الرضى بامتناع غير الجر
واما المنادى المستقل فنعت المبنى منه غير اى واية مفردا كان او مضافا
مع ال ومثله شبهه وتوكيده وبيانه ونسقه الممتنع معه يا يجوز
فيها الرفع على اللفظ ولو مقدرا والنصب على المحل نحو يا زيد الكريم
او الكريم الاب ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا
ويا عمرو والحارث او والضارب الرجل واما نعت اى واية فيجب
رفعه لانه المقصود بالندا الا عند المازنى فيجوز نصبه على المحل
واختار الخليل فى النسق المذكور الرفع وابو عمرو النصب وقال المبرد
ان عرفته ال فالنصب والا فالرفع ولا يجوز فى كل ما ذكر مضافا
اضافة محضة الا النصب على المحل كما لو كان منادى بنفسه لئلا

يفضل على اصله وتابع المعرب منه وان افرد منصوب لاغير نحو
ياعبد الله الحسن وقس عليه غيره تنبيه اذا قيل يازيد الظريف
صاحب عمرو فان قدر الثانى نعتا للمنادى نصب فقط او للنعت
لفظ به مثله واما البدل مطلقا ومثله عند الرضى عطف البيان
وكذا المعطوف نسقا الخالى عن اللام الممتنع معها يا فانهما لكون
البدل هو المقصود بالنسبة وبنية تكرار العامل والعاطف كالنائب
عن العامل يكون كل منهما حكمه حكم المنادى المستقل فيضم حيث٧ ٧يضم صح
وينصب حيث ينصب وان خالف متبوعه فى ذلك ولذا لا يصح
البدل الا فيما يدخله حرف الندا ويجذف منه نحو يا رجل زيد
بالضم بلا تنوين بخلاف نحو يازيد الرجل ويا صاحبنا هذا لامتناع
يا مع ال وحذفها مع اسم الاشارة والمعطوف نحو يازيد وعمرو
بلا تنوين ايضا واجاز فيه الكوفيون والمازنى النصب ولم يمثل المصنف
للمعرب لظهوره واحالة على المقايسة فقس نحو يازيد اخا عمرو وابا بكر
ويا عبد الله كرز وخالد وغير ذلك ولم يتعرض لبقية التوابع
التى ذكرناها للاختصار المخل وظنا منه انها كسائر توابع المبنى
وقد تبين لك الفرق واعلم ان التوكيد اللفظى كالمؤكد اعرابا
وبناء فامر هو فامر هو المعنوى كما مثلنا له وان المنادى المفرد المكرر مضافا
كقوله ٥ يازيد زيد اليعملات الذبل ٥ تطاول الليل عليك فانزل ٥
يجوز فيه وجهان فتحهما على اضافة الاول لما بعد الثانى واقحام بينهما

توكيدا

توكيدا لفظيا او على اضافته لمحذوف كالمذكور والثانى بدل
او بيان له او بتقدير له يا او اعنى وضعف قول الفراء كلاهما
مضافان للمذكور لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد
والوجه الثانى ضم الاول مع نصب الثانى هذا وحرف الندا
الاصطلاحى الذى ذكرنا انه نائب مناب ادعو جنس افراده ثمانية
اشهرها واكثرها استعمالا يا فهى ام الادوات ولذا خص الاستغاثة
والندبة ونداء الاسم العظيم بها ولم يقع نداء فى التنزيل بغيرها
ولا يقدر عند الحذف غيرها وهى للبعيد عند الجمهور كما هو
مشهور فنداء العبد الحقير مولاه العلى الكبير جل شانه
وعكسه من باب المجاز وجعلها المبرد له وللقريب وابن برهان
للمتوسط ايضا واتفقوا على ان ايا وهيا للبعيد وعلى ان نداء
القريب بما للبعيد جائز توكيدا وعلى منع العكس واما اى بفتح
فسكون فالجمهور على انها كيا والمبرد وابن برهان على انها
كالهمزة والهمزة للقريب اتفاقا ومن الثمانية وا بالف بعد الواو
لكن هذا الحرف عندهم مختص بالندبة لا يتجاوزها الى غيرها والمندوب
من افراد المنادى كما صرح به المصنف فى امتحانه بقى حرفان لم يذكرها
الهمزة واى ممدودتين وهما للبعيد وقيل للمتوسط وكانه تركهما لقلة
استعمالهما مهمة لا يجتمع حرف الندا مع ال الا فى الاسم الجليل بحذف
الفه واثباتها مع الف يا وبدونها ومثله الجملة المحكية نحو

يا المنطلق زيد علما وفي الضرورة كقوله ٥ فيا الغلامان اللذان فراه
خلافا للبغداديين حيث اجازوا نحو يا الرجل في السعة تتمة يجوز
حذف حرف الندا الا في ثمانية مواضع المستغاث ومثله المتعجب منه
والمندوب والاسم الاعظم ان لم يعوض الميم في اخره والنكرة غير
المقصودة وهي التي يعبر عنها باسم الجنس غير المعين والمنادى البعيد
والمضمر كما ذكره ابن مالك لكن ان جوز ندائه او على شذوذه واسم
الاشارة واسم الجنس لمعين وهو المراد بالنكرة المقصودة في كلام بعضهم والمنع
في ذين عند البصريين وشذ عندهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا وقوله
٥ ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس شيبا الى الصبى من سبيل ٥
وغير ذا مما ورد فلا يقاس عليه واجازه الكوفيون باطراد وقياس
وقيل منه ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم واصل الحذف في نداء الاعلام
كما قاله ابن النحاس في تعليقته وقد كثر الحذف فيها ثم كل ما اشبهها
مما لا يكون وصفا لاى ولا مستغاثا ولا مندوبا كقوله تعالى يوسف
اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ويجب الحذف في موضعين
في الاسم الاعظم اذا كان في اخره الميم لمحل التعويض ولا يذكر يا
حينئذ الا في الضرورة نادرا كقوله ٥ اقول يا اللهم يا اللهما ٥
وفي الاختصاص نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يحذف
المنادى كما ذكره ابن مالك في تسهيله وزاد قبل الامر والدعاء نحو
قوله تعالى الا يا اسجدوا في قراءة التخفيف ويفهم من كلام ابي حيان

انه لا يحذف

للتنبيه صح

انه لا يحذف وما ادعى فيه ذلك حملت يا فيه على كونها للتنبيه ومنه قوله تعالى
يا ليتنا نرد يا ليت قومي وما اشبه ذلك وقول العرب يا بؤس لزيد
اى يا قوم بؤس لزيد وقول الشاعر
٥ يا لعنة الله والاقوام كلهم ٥ والصالحين على سمعان من جار ٥
خاتمة من خصائص المنادى باطراد الترخيم وهو لغة ترقيق
الصوت وتليينه كقولهم صوت رخيم واصطلاحا حذف بعض الكلمة
على وجه مخصوص فيجوز ترخيم المنادى وحذف اخره تخفيفا
بشرط كونه معرفة غير مندوب ولا مستغاث باللام اتفاقا
وان لا يكون مضافا ولا ذا اسناد عند الجمهور واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف بحذف عجزه وجوز ابن مالك ترخيم ذى الاسناد
ونقل عن سيبويه انه نقله عن بعض العرب مع ان المشهور عنه المنع
ثم ان كان ذا تاء تأنيث رخم بلا شرط كيا طلح ويا ثب والا شرط
كونه علما مجاوزا ثلاثة احرف كيا جعف واجاز بعض الكوفيين
ترخيم الثلاثى مطلقا وبعضهم متحرك الاوسط فقط ويحذف
من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو معدى كرب
الكلمة الثانية ومن تلك الاقسام اسم لا العاملة عمل ان وهي التي
لنفي الجنس على ما مر في الباب الاول وقد استوفينا الكلام عليها
وعلى ما يتعلق بها من شروط عملها وغيرها هناك فليتذكر
ولكن ذاك كلام على لا من حيث كونها عاملا نصب الاسم ورفع الخبر

وماهنا على اسمها من حيث كونه مبنيا وقد وعدنا به هناك فلا تكرار وانما يبنى الاسم المذكور اذا كان مفردا بان لا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى المنادى لتضمنه معنى من الاستغراقية كما اختاره ابن عصفور حيث كان نحو المثال الاتى جواب سؤال محقق او مقدر بهل من رجل فى الدار فيجب ذكرمن فيه ليطابق السؤال لكن استغنى بذكرها فى السؤال او لان لا رجل بالفتح ابلغ فى النفى من لا رجل بالرفع لانه نص فى الاستغراق وقيل سبب البناء تركبه مع لا تركب خمسة عشر ورد وايد بما فى التصريح ولما فى كل من القولين من الدغدغة اختار ابن الناظم ان العلة كلا الامرين واما المضاف وشبهه فانه يعرب كما مر سابقا لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فتصير الاسم الى الاعراب الذى يستحقه واما كون الاسم نكرة متصلة بلا فشرط لاصل العمل اى عمل لا عملا ان لا للبناء لانها لا تعمل فى معرفة اصلا ولا فيما فصل عنها من النكرات كما مر سابقا نعم كون النكرة غير مكررة شرط للزوم البناء اذ المكررة لا يلزم فيها كما سيأتى قريبا وبناؤه على ما ينصب به من حركة او حرف لاستحقاقه اياه حالة الاعراب قبل البناء عكس ما علل به بناء المنادى على الضم وكانه كما قال الحمصى فى حواشى شرح القطر للاشارة الى ان للضدين اعتبارين الموافقة فى الخيال بخطور احدهما عند خطور الاخر والمخالفة فى الخارج فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح نحو

لا رجل ولا رجال فى الدار والمثنى وجمع التصحيح على الياء فى الاصح نحو لا رجلين ولا مسلمين عندنا وما جمع بالف وتاء اما على الفتح او على الكسر بلا تنوين وقد روى بهما قوله شعر

٥ لا سابغات ولا جأواء باسلة ٥ تقى المنون لدى استيفاء اجال ٥

ومن قسم لازم البناء الفعل المضارع وقد مر بيانه والمراد منه ههنا المتصل به نون جمع المؤنث التى له اصالة وان استعيرت لجمع المذكر كقوله

٥ يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ٥ ويرجعن من دارين بجر الحقائب ٥

فانه مبنى على الاصح لمعارضة شبه الاسم الذى هو سبب اعرابه باتصال النون التى لا تتصل الا بالفعل به مع كونها كالجزء وحمله على الماضى المتصل بها واما السكون فهو اصل البناء لا يحتاج الى تعليل وذهب ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه وجماعة الى اعرابه لبقاء موجبه فيقدر على الحرف الذى كان يظهر عليه والمانع من ظهوره عروض الشبه بالماضى او المتصل به نون التوكيد لفظا وتقديرا خفيفة كانت او ثقيلة فانه ايضا مبنى عند الجمهور وبه جزم ابن مالك وجماعة لتركبه معها تركب خمسة عشر ولا اعراب فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الاعراب والفعل يرجع الى البناء لانه اصله بادنى سبب فلا ينظر الى اعراب الاسم مع التاء ومع التنوين وفى المتوسط انما بنى لانه لو اعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مسند الى الواحد والى الجمع فى مثل هل تضربن ولو اعرب

على نفسها لجرى الاعراب على مايشبه التنوين وهو غير جائز فان
لم تتصل النون كما ذكر بان فصلت فى اللفظ نحو لتبلون ولا تتبعان
فاما ترين او فى التقدير نحو لتنصرن الله ولا يصدنك اعرب
عند هؤلاء لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كالشيء الواحد
وذهب قوم منهم الاخفش الى البناء مطلقا وتبعهم المصنف كما اشار
اليه فى امتحانه وذهب جمع الى الاعراب مطلقا وقال الشاطبى ومن
الناس من يطلق على الفعل المذكور انه لا معرب ولا مبنى كالمضاف لـ
الياء عند اولئك فتلخص فيه اربعة اقوال اصحها اولها ونون الاناث
لا تنفك مباشرة نحو الهندات يضربن للغائبات وتضربن يا مسلمات
مثلا للمخاطبات ولذا لا تقيد فى كلامهم بالمباشرة بخلاف التوكيدية
وكلاهما لا يؤثر العامل معهما فى لفظ الفعل كما الغزه لك بعضهم فى قوله
٥ وما جازم للفعل او ناصب له ٥ ولا حكم للاعراب فيه يشاهد ٥
ثم لنون التوكيد احكام منها اختصاصها بالفعل المستقبل كصيغ
الامر مطلقا ولو دعائيا الا فى التعجب وتجب فى القسم المثبت كقوله تعالى
وتالله لاكيدن اصنامكم وقريب منه بعد اما نحو فاما ترين واما
بقية ادوات الطلب فجائز بعدها كالنهى نحو ولا تحسبن الله غافلا
والاستفهام نحو هل يضربن زيد للغائب وهل تضربن يا زيد
للمخاطب وانما اورد المثالين بهل تعريضا بمن خصه بالهمزة وكالتمنى
والعرض ونحوها وقل دخولها بعد نفى لا وبعد ما الزائدة بلا ان

ووجهه

ووجهه التشبيه بلا الناهية وما النافية واقل من ذا بعد لم
وغير اما من ادوات الشرط كقوله ٥ يحسبه الجاهل ما لم يعلما ٥
وقوله ٥ من تثقفن منهم فليس بآيب ٥ فتحصل ان دخول نون التوكيد
على المضارع اما واجب او اكثرى او كثير او قليل او اقل خمس حالات
وما عداها شاذ او ضرورة كدخولها فى الماضى كقوله ٥ دامن سعدك لو رحمت متيما ٥
وكذا فى اسم الفاعل كما فى قوله ٥ اقائلن احضروا الشهودا ٥
وسهله كون الاسم والماضى المذكورين بمعنى فعلين مستقبلين
ومن احكامها ايضا انها اذا دخلت على مسند الى ضمير بارز يحذف
الضمير لالتقاء الساكنين ويحرك ما قبلها بما يجانسه الا الالف
فتبقى لخفتها فهى مع بارز غير الالف ونون الاناث كالمنفصل فيقال
هل ترون بضم الواو لجماعة الذكور ولا ترين بكسر الياء للمخاطبة ومع
المستتر كالمتصل ولا يقع بعد الالف الا الثقيلة للساكنين واذا دخلت
على مسند الى نون الاناث زيد بعدها الف لدفع توالى الامثال
واذا اريد الوقف عليها بعد الفتح قلبت الثقيلة الفا وتحذف
الخفيفة واذا تبين لك هذه الالفاظ التى ذكرت من قبل الى هنا
فاعلم انها يجب وجوبا صناعيا بناؤها اذا وجدت شرائطها المار
من الاسباب ولكنه غير لازم لانتفائه عند انتفاء شرطه واما جائز البناء
فى الصناعة من الاسماء فانواع منها ما اضيف الى مبنى ولو غير اصلى
وذلك فى ثلاثة ابواب كما فى المغنى احدها ان يكون المضاف مبهما كغير

ومثل وثانيها الزمان المبهم والمضاف اليه اذ ثالثها كالثاني لكن المضاف
اليه فعل مبني وقد اشار المصنف الى الثلاثة لكن قوله في جواب اما
فالظروف المضافة الى الجملة بالاطلاق غير صحيح اذ من الظروف
المضافة الى الجملة ما يجب بناؤه كاذا واذ وحيث على ما مر ومنها ما جوز
الكوفيون بنائه ومنعه البصريون وهو ما اضيف الى الجملة اسمية او فعلية
فعلها معرب فلابد من تقييد الاضافة [٧] والظرف المضاف بكونه اسم زمان
مبهما كحين ووقت وساعة والجملة المضاف اليها بكونها ذات فعل مبني
ولو بطريق العروض كقوله ٥ على حين عاتبت المشيب على الصبا ٥
وقوله ٥ على حين يستصبين كل حليم ٥ والمضاف الى اذ المنونة بتنوين
العوض كذلك ولا يضاف اليها الا اسم الزمان المبهم كما مر وعلى كل حال
القياس يقتضي اعراب الظروف المذكورة لان عروض شبه الحرف
لا اثر له غالبا لكن السماع في الظروف المضافة الى فعل مبني عارض
فانها قد سمع فيها البناء على الفتح كما روي به البيتان المتقدمان
آنفا فعلى هذا يجوز في الظروف المذكورة بناؤها على الفتح بل رجحه
ابن هشام للتناسب وابن مالك لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط
في افتقار الجملة اليه والى غيره كما قرره فليراجع كتبه واما ما اضيف
الى فعل معرب فيجب اعرابه عند البصريين كما اشرنا اليه آنفا نحو
قوله تعالى مشارا به الى يوم القيمة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
برفع يوم في قرائة غير نافع من السبعة وجوز الكوفيون بنائه

[٧] بالجواز صح

وحمل عليه قرائة نافع بفتح يوم لانه المشار اليه فهو خبر ونصبه على
الظرفية متكلف وكذلك قوله تعالى يوم لا تملك نفس فانه قرأه
الاكثر بفتح يوم ومال الى قولهم الفارسي ووافقه ابن مالك والظاهر
ان المصنف تابعهم على ذلك فتامل ما ذكرنا بالك وكما ذكر
ما اضيف الى الاسمية كقوله ٥ كريم على حين الكرام قليل ٥
فانه روي بالفتح ايضا بقي المضاف الى اذ نحو وقتئذ وحينئذ ويومئذ
لم يذكروا ما هو الارجح فيه لكن انفراد نافع بقرائة الفتح واتفاق
غيره على الجر في قوله تعالى ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ
يرجح الاعراب على البناء تتمة ما الحق بهذه الظروف المضافة
الى الجملة ريث بالمثلثة بعد المثناة تحت مصدر راث اذا ابطأ فانها
تعامل كاسماء الزمان في جواز الاضافة الى الجملة الفعلية
لكن يشترط كونه متصرفا مثبتا كما مر في لدن نحو قوله
٥ خليلي رفقا ريث اقضي لبانة ٥ من العرصات المذكرات عهودا ٥
ولا يشملها كلام المصنف الا ان يتكلف له متكلف وكذلك الذي مر في
جواز البناء مثل وغير حال كونهما مقترنين مع ما زائدة او نكرة
ومعها ان المفتوحة المشددة نحو قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
في قرائة من فتح مثل ومع ان المصدرية نحو قول الشاعر
٥ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ٥ حمامة في غصون ذات اوقال ٥
اقول اقتصاره على مثل وغير في مثل هذا المقام يوهم قصر الحكم

وحمل

عليهما كما ان قوله مع ما يوهم ذلك مع انهم قد ذكروا فيما يكتسب المضاف وان مو
البناء من المضاف اليه ان احد مواقعه ان يكون المضاف مبهما مثل غير
ومثل ودون وبين ونحوها واستدلوا على ذلك بامور منها قوله
تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون وقوله سبحانه ومنا دون ذلك على ما
قاله الاخفش ومن وروده بدون ما قوله

٥ فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ٥ اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر ٥

على رواية فتح مثل مع انه مرفوع وسبب البناء الاضافة الى المبني فيكتسبه
من المضاف اليه وسبب الفتحة التقاء الساكنين مع ارادة التخفيف
وخالف ابن مالك في مثل لمخالفتها سائر المبهمات بانها تثنى وتجمع
واول الفتح فيما مر فان قيل المضاف اليه في نحو البيت في تقدير مصدر
وهو معرب فتكون غير فيه قد اضيفت الى معرب فكيف بنيت قلنا
المضاف اليه في الحالة الراهنة انما هو ان وصلتها وذلك مبني ويفهم
من كلام بعضهم ان المضاف اليه ان حيث قال في غير واما اذا اضيفت
الى ان فلا خلاف في جواز بنائها وانشد البيت ومن قسم جائز البناء اسم لا
المكررة على سبيل العطف ولم يذكر الاخبر واحد ولا بد من وصف
الاسم بانه المتصل بها اذ الفصل يوجب الاهمال كما مر واما وصفه بانه
المفرد فللاحتراز عن المضاف وشبهه اذ هما يجب نصبهما كما مر ايضا وقوله
النكرة لتصحيح العمل اذ لا عمل للا في معرفة اصلا كما مر ايضا ويجمع الصفات
المذكورة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ويكون فيه حينئذ خمسة اوجه

فانه

فانه اي الشان يجوز في الاسمين المذكورين بناؤها على الفتح لما مر
بناء على الاعمال كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق حيث فتحا والكلام
حينئذ جملتان ان قدر خبر اخر والا فواحدة والعطف للاسم وحده
ولا يضر هنا توارد العاملين لتماثلهما فيجوز ان يعملا عملا واحدا في اسم
واحد ويجوز فتح الاسم الاول على ما مر لكن مع نصب الاسم الثاني على
زيادة لا لتاكيد النفي وعطفا لاسم بعدها على اسم لا الاولى باعتبار
محله القريب او باعتبار الاتباع للحركة البنائية كما في النداء وعليه الرضي
ومع رفعه ايضا على زيادة لا وعطف ما بعدها على اسم لا الاولى
باعتبار محله مع لا فانه رفع بالابتداء حيث صارا كالشيء الواحد
او على اعمالها عمل ليس والكلام حينئذ جملتان لا غير لانتفاء تماثل
العاملين ويجوز هذان الوجهان في الثاني مع اعرابا الاول ايضا فليعرف
ويجوز رفع الاسم الاول ايضا على الابتداء او على اعمال لا عمل ليس وهذا
انما يكون مع فتح الثاني او رفعه فقط ويمتنع نصبه لعدم نصب المعطوف
عليه لا لفظا ولا محلا والكلام حينئذ جملتان وهذه خمسة اوجه
ذكرناها لك فاعرفها واعلم انها تجوز في هذا التركيب وفي امثاله
لكنها تختلف قوة وضعفا اقواها اعمال لا في الاول والثاني كما مر في
الاية واضعفها في الاول رفعه لان اعمال لا عمل ليس مخصوص بالشعر
واهمالها غير مختار مع امكان عملها وفي الثاني نصبه لان القياس
فتحه بلا تنوين بل قال ابن الدهان في الغرة وخصه جماعة بالضرورة

كتنوين المنادى المفرد وجعله الزمخشري منصوبا باضمار فعل مناسب
ومن ذلك صفة اسم لا المبنى اصالة اذ المعرب لا تبنى صفته اصلا وكذا
المبنى تبعا نحو لا ماء ماء باردا والمراد بالصفة التى تبنى المفردة
المضافة والشبيهة بالمضاف تعربان وكذا المراد المتصلة به اى بالاسم
الموصوف بها اذ لو فصلت عنه بشئ لم يجز بناؤها لامتناع تركيب ثلاثة
اشياء وجعلها كشئ واحد عندهم ومع هذا لا بد ان يراد الصفة الاولى
لتخرج الثانية من نحو لا رجل ظريف كريم واذا توفرت الشروط فانه اى
الشان حينئذ يجوز فى الصفة المذكورة وجهان احدهما بناؤها على
الفتح بناء على انها مركبة مع موصوفها تركيب خمسة عشر وحملا على
المنعوت لما بينهما من الاتحاد والاتصال ولتوجه النفى اليه فى الحقيقة
نحو لا رجل ظريف فى الدار بفتح الصفة والموصوف والوجه الثانى اعرابها
على ما هو الاصل فى التابع من انه يتبع فى الاعراب لا البناء فيكون رفعا
على محل لا مع اسمها او نصبا على محله القريب او على لفظه كما قيل نحو لا رجل
ظريف برفع الصفة وظريفا بنصبها وهذان الوجهان جائزان فى
نعت الاسم المعرب ايضا وكالصفة فيما ذكر التوكيد اللفظى المتصل نحو
لا رجل رجل فى الدار ولا رجل رجلا واما المعنوى فلا يأتى هنا لامتناع
توكيد النكرة به بقى البدل ان كان نكرة فكالصفة المفصولة ومثله النسق
المنكر نحو لا احد رجلا وامرأة فى الدار ويمتنع الفتح لانه على نية تكرار
العامل ومثله البيان ان اجيز فى النكرات والا فالرفع كالنسق المعرفة

غير المكرر معه لا نحو لا احد زيد فيها ولا رجل وزيد فيها وكانه لم يتعرض
لغير الصفة والنسق المكرر معه لا من التوابع لان كلامه فى جائز البناء
ولا بناء فى الباقى سوى التوكيد اللفظى فكان ينبغى ذكره من بينها
الا ان يقال لم يذكره لعدم النص عن العرب الا فيما ذكره وقولهم لا ماء
ماء باردا عندنا ليس من التوكيد[٧] على ما فى الاوضح وشرحه ٧ اللفظى صح
هذا اخر ما اردنا ايراده من استظهار الصغار على اظهار الاسرار ٥
وقد احببنا ان نذكر فى خاتمته ما لا يستغنى عنه النحاة الكبار ٥
وقد ذكره اهل الفن فى كتبهم المعتبرة ٥ لتدريب المتعلم وتخريجه فى
احكامه المقررة ٥ وذلك باب الاخبار بالذى وغيره من الاسماء
الموصولة وبعضهم يسميه باب السبك وهو نظير مسائل التمرين
فى الاحكام التصريفية وليس المراد ان الذى يكون خبرا فى التركيب
كما يفهمه ظاهر العبارة بل يكون مخبرا عنه والعبارة بالنظر الى
المعنى ونفس الامر وقيل الباء للسببية والاستعانة وقيل للملابسة
وقيل للمجاوزة واذا علمت ما ذكرنا فاعلم انك اذا اردت ان تخبر
عن زيد من نحو ضربت زيدا فابتدئ الكلام بموصول مطابق له
واجعله خبرا عنه فى الاخر واجعل مكانه ضميرا مطابقا فى المعنى
وفى الاعراب يكون عائدا الموصول واجعل الجملة صلته فقل الذى
ضربته زيد فالذى مبتدأ وزيد خبره وما بينهما صلته واذا اردت
الاخبار عن مؤنث ومثنى او جمع اتيت بالموصول مطابقا له

وبالضمير مكانه كذلك فتقول فى الاخبار عن الزيدين من نحو بلغ
الزيدان من البنات الى العمرين رسالة اللذان بلغا من البنات الى العمرين
رسالة الزيدان وعن البنات اللاتى بلغ منهن الزيدان الى العمرين
رسالة البنات وعن العمرين الذين بلغ الزيدان من البنات اليهم
رسالة العمرون وعن الرسالة التى بلغها الزيدان من البنات الى
العمرين رسالة بتقديم الضمير ووصله لامكانه ويجوز حذفه لوجود
شرطه ولهذا الاخبار تسعة شروط لايصح بدونها احدها قبول
المخبر عنه التاخير هو او خلفه فلا يخبر عن لازم كالضمير المبهم واسماء
الشرط والاستفهام ثانيها قبوله الاستغناء عنه باجنبى فلا يخبر
عن الهاء من نحو زيد ضربته لما يلزم من بقاء الموصول بلا عائد
او المبتدا بلا رابط ثالثها قبوله التعريف ليخرج نحو الحال والتمييز
فلا يخبر عنهما لعدم قبولهما ذلك وهذا الشرط انما ذكرناه لزيادة
البيان والايضاح كما ذكره ابن مالك فى شرح كافيته وان كفى عنه الرابع
وهو ان لايستغنى عنه بالضمير ليكون عائد الموصول كما مر آنفا
وما لايقبل الاضمار لايقبل التعريف فلا يخبر عن نحو رب ومذ ومنذ
ورب والكاف مثلا لانها لاتجر مضمرا ولا عن موصوف دون صفته
وعكسه ولا عن مضاف دون المضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون
معموله الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن ملازم النصب
كعند وسبحان السادس جواز وروده فى الاثبات ضرورة اثباته

السدس صح

للموصول

للموصول فلا يخبر عن نحو احد وديار لعدم وقوعهما فيه سابعها
ان لايكون فى جملة طلبية لتكون صلة كما مر فلا يخبر عن زيد فى نحو
اضرب زيدا مثلا وثامنها ان لايكون فى احدى جملتين مستقلتين
بلا عطف بالفاء وليس فى الاخرى ضميره فلا يخبر عن زيد من نحو
قام زيد وقعد عمرو بخلاف نحو ان قام زيد قام عمرو ونحو يطير
الذباب فيغضب زيد ونحو ضربنى وضربت زيدا فيخبر عن اى
اريد تاسع الشروط ان يكون فى الاخبار فائدة فلا يخبر عن بكر
من ابى بكر مثلا اذ لايخبر به عن شئ لعدم الفائدة واما ان كان
الاخبار بال فيشترط له مع ما ذكر ان يكون المخبر عنه من جملة
فعلية يصح ان يصاغ من فعلها صلة ال كالفاعل والمفعول
من نحو وقى الله البطل بخلاف مرفوعى نحو زيد قائم ومرفوع نعم
وبئس مثلا وزيد من نحو سيقوم زيد ثم ان رفعت صلة ال
ضميرها استتر وجوبا وان رفعت ضمير غيرها برز وانفصل
لجريان رافعه على غير من هو له فيقال فى الاخبار عن التاء من
نحو بلغت من اخويك الى الزيدين رسالة المبلغ من اخويك الى
الزيدين رسالة انا باضمار الضمير اذ كان لال وعن غيرها
كالاخوين المبلغ انا منهما الى الزيدين اخواك وهكذا عن
الزيدين وعن الرسالة فيقال المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة
الزيدون والمبلغها انا من اخويك الى الزيدين رسالة بابراز

رسالة صح

الضمير وفصله فى الجميع وفى ما ذكرناه كفاية للمبتدى ان كان
بنور الفطانة يهتدى فانها وان كانت بنذة يسيرة تدل على
امور كثيرة لمن كان على بصيرة وقد من الله الكريم جل جلاله
وعم بوجه لا يحيط به الخيال نواله بالفراغ من افراغ هذه الشذرات
فى قالب التصنيف والتدوين فاستراح القلم بعد النصب فى نظم
هذا العقد الثمين والحمد لله الكريم المنان على تمام الاحسان
وعظيم الامتنان اولا واخرا باطنا وظاهرا وكان ذلك
فى اليوم الاول من الشهر الثانى من السنة الرابعة من
العقد الثامن من القرن الثالث من الالف الثانى
من هجرة من ختمت به الرسالة وافتتحت به
ابواب البسالة بيد مولفه العبد الراجى
من مولاه السلام والسائل
فى اولاه حسن الختام
اولاه نجح آماله
وختم له
باحسن
اعماله

١ ص سنه ١٢٧٤

لة بحسب الطاقة على يد مؤلفه

Süleymaniye Kütüphanesi
Bölüm: Yazma Bağışlar
Demirbaş No: 7454
Sınıflama No: 492.7